تكامل الذكر والأنثى في الحياة

دراسة ميسرة في تكامل الجنسين ونقد الاتجاهات الشاذة الحديثة

القسم الأول

هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين

محمد باقر السيستاني

الطبعة الاولى
١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله على جميع الأنبياء والمرسلين، لا سيما محمّد خاتم النبيين وآله الطاهرين..

إنّ أحد الأسس الفطرية المهمة للحياة الإنسانية والنوع الإنساني هو التنوع البشري الرائع المنقسم إلى الذكر والأنثى، وتكاملهما في هذه الحياة من خلال الاقتران الزوجي الأسري، وتوزيع اقتضاءات الأسرة على الجنسين وفق الملاءمات الفطرية لتكونهما الجسدي والنفسي والسلوكي ومشاركتهما إنجاب الأولاد.

إلا أنّ هذا الأساس تعرض في العصر الحاضر لتحدٍّ خطير من خلال اتجاهات ونظريات متعددة انتشر تسويقها باسم العلم والأدوات العلمية.

ومن أبرز تلك النظريات نظريتان:

١ - نظرية تحور معنى الذكورة والأنوثة ـ وهما أمران معروفان للإنسان منذ نشأة الإنسانية ـ بادعاء أنهما لا يتمثلان في التنوع الفطري الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي للإنسان، بل هما يعبّران عن انطباع الإنسان عن نفسه.

فإذا رأى الذكر جسدياً أنه أنثى كانت هويته أنثى سواء احتفظ بخصائصه الجسدية الذكرية، أم سعى إلى تغييرها، فله أن يتأنّث ويظهر ويتصرف ويتزوج كأنثى تماماً ويكون بين الإناث في اجتماعهن، وعلى الأسرة والمجتمع أن يتقبله ويتعامل معه كذلك رغم خصائصه الذكرية الكاملة، وكذلك الحال في الأنثى!

بل يجوز أن يختار الشخص أن يكون ذكراً وأنثى في آن واحد، أو يكون حالة وسطى بمزيج من المظاهر والسلوكيات الذكورية والأنثوية حسبما يشاء!

وقد عُبّر عن مورد الانطباع المغاير للجسد عن الذات بالتحول الجنسي، كما عبّر منذ حين عن الهوية التي يختارها الشخص لنفسه ـ سواء كان موافقا لجسده أم لا ـ بالنوع الاجتماعي.

٢- نظرية أخرى تنقض تكامل الذكر والأنثى في الحياة كما تقتضيه الفطرة الإنسانية بادعاء أنّ الميول الشاذة (المماثلة) هي ميول طبيعية، وأنّ الاقتران الشاذ بالمماثل يمثل خياراً للزواج على حد زواج الذكر والأنثى!

فهاتان نظريتان تبرران السلوكيات والاقترانات والميول الشاذة، وتعتبرانها أموراً طبيعية وخيارات مقبولة ومشروعة على حد الخيار السائد في المجتمع البشري من تمايز الجنسين وتكاملهما في الحياة.

وقد حدثت هاتان النظريتان في هذا العصر في بعض الأوساط العلمية على أساس أنهما من جملة معطيات العلم الحديث!

ومن الملفت أنّه يجري تسويقهما ثقافياً واجتماعياً بقوة واندفاع بالغين في المجتمعات البشرية من خلال جميع الإمكانات المتاحة المحلية والدولية من الجوانب المالية والقانونية والسياسية والإعلامية والثقافية والتربوية .

والواقع أنّ هذه النظريات تمثل انتكاسة كبيرة في الفكر الإنساني المعاصر، بل تقهقراً غريباً لما يطرح باسم العلم، وعجزاً كبيراً عن رصد البديهيات الفطرية الإنسانية التي يدركها عامة العقلاء الراشدين وفق ما يجدونه بوجدانهم ويشهدونه بالخبرة العامة، وقد وقع من قبل التنكّر لمبادئ بديهية أخرى باسم العلوم

الإنسانية[١].

كما أنّ تسويقها في المجتمع الإنساني عملياً يمثل تحدياً خطيراً للإنسانية في أحد أهم ركائزها وبناها في وجودها وديمومتها وقيمها وأخلاقها ونظمها الأسري والاجتماعي.

وهذه دراسة ميسرة تتضمن توضيح تكامل الذكر والأنثى في الحياة وفق القواعد العامة الراشدة للتفكير المبنية على مبادئ خمسة:

١. الهدي الإدراكي السليم.

٢. الهدي الإنساني الفطري الجسدي والوظيفي.

٣. الهدي الإنساني الفطري النفسي والسلوكي.

٤. الهدي الوجداني المعبر عنه بالضمير الإنساني الذي يحدد ما يلائم الإنسان وما يحسن وما يقبح منه.

٥. الهدي الحكمي ونعني به الحكمة الصائبة التي ترعى الصالح الإنساني.

هذا مع دراسة الموضوع وفق هذه المبادئ في المستوى الفطري، وفي المستوى العلمي المعتمد على العلوم ذات العلاقة بهذه المبادئ، من جهة وجود أبعاد للموضوع في كل واحد من هذه المبادئ الخمسة مرتبطة بالعلوم المختلفة.

كما تضمنت الدراسة توضيح بداهة هذا المبدأ ـ نعني التكامل بين الجنسين ـ في الدين بداهة بالغة لا مزيد عليها، فإنه ملء تعاليم الدين ونصوصه في ذِكْر الذكر

---

(١) سيأتي نموذج منها في ذكر حجج واهنة لنظرية الهوية الجنسية الاجتماعية، الاحتجاج الرابع، الحلقة الثالثة (القسم الأوّل ـ الجزء الثاني)، ولاحظ: منهج التثبت في الدين، القواعد الفطرية العامة للمعرفة الإنسانية والدينية، القاعدة الرابعة.

والأنثى وأحكامهما، على أنّ الدين يتضمن التأكيد على أنّ هذا التكامل مطابق للمبادئ الفطرية الإدراكية والجسدية والنفسية والأخلاقية والحكمية.

وكنت قد أعددت دراسة أكثر تفصيلاً من بعض النواحي قبل ثلاث سنوات عندما بلغني استفحال هذه النظريات في أوساط الجاليات الإسلامية في بعض بلاد المهجر، وحدثت ظروف حالت دون إنهائها، وقد حدث في هذه الأيام سعي بليغ إلى نشر هذه الأفكار الخاطئة في داخل البلاد الإسلامية فاهتممت بإيجاز البحث مع بعض الإضافات ليكون أسهل تناولاً.

وقد أعددت هذا البحث في الأصل لإلقائه كمحاضرات على طلبة الجامعات، ولكن حالت الظروف دون إلقائها، ولذلك اكتفيت بنشره وذلك ليكون مذكِّراً لمن عُني بالتبصر في الموضوع ومحفّزاً لمعاني الرشد والفطرة والأخلاق والحكمة في المجتمع الإنساني بشكل عام وللمجتمع الديني على وجه خاص، وبالله التوفيق.

تمهيد

منهج البحث

المدخل

١.الهدي الفطري الداخلي للإنسان.

٢.اشتمال الهدي الفطري على أمرين هما تأصيل ضرورة العفاف وتكامل الجنسين.

٣.تفصيل مقومات ثنائية الذكر والأنثى بحسب المنحى الفطري والعقلائي العام.

٤.الاتجاه الحديث في شأن ثنائية الذكر والأنثى.

٥.موقف الدين ومساعي التشكيك فيه.

٦.معطيات التأمل الجامع في الموضوع.

٧.أبعاد الموضوع المتعددة وعلاقته بالعلوم المختلفة.

٨.ضرورة التثبت العلمي المؤكد في الموضوع.

تمهيد

لقد تضمنت هذه الدراسة توضيح أمرين:

١- إنّ الذكورة والأنوثة اللتين تمثلان الهوية الجنسية في الإنسان ترتكزان على الفوارق الجسدية الكاملة المعروفة بين الجنسين، وتترتب عليهما الميول والمشاعر النفسية المستقيمة، والتي تؤثر بدورها في السلوك السليم والملائم، فالفوارق الجسدية ليست مظاهر محضة في الإنسان، بل هي تنوع ضارب في العمق الجسدي والنفسي للإنسان، وجزء من بنيته التي بُني عليها، وراسم للسلوك السليم والحكيم والملائم للإنسان، فهذا هو معنى الذكورة والأنوثة بحسب إدراك العقل السليم وشهادة الفطرة التي فُطر الإنسان عليها جسدياً ونفسياً وأخلاقياً، وبدلالة الحكمة التي تفرضها سنن الحياة الاجتماعية، وبحسب معطيات العلوم ذات العلاقة جميعاً مثل علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا).

وهذا القسم من البحث يبيّن الخطأ الفاحش للغاية في افتراض هوية جنسية للإنسان على أساس شعوره عن نفسه ورغبته في تعامل الآخرين معه وإن كان متقاطعاً مع وضعه الجسدي، ويفنّد الاتجاه المتجدد في الموضوع الذي فصل هوية الإنسان الجنسية عن التكوين الجسدي واعتبرها أمراً طارئاً وعارضاً على الإنسان لأسباب ثانوية كالعوامل الاجتماعية، وبنى على أنّها تابعة لانطباع الإنسان عن

نفسه، وقد عبّر عن هذه الهوية المُفْترضة للإنسان بالنوع الاجتماعي[١]، كما عبِّر عن

(١) **معنى النوع الاجتماعي:** المراد بالنوع الاجتماعي الذي يطلق في مقابل الجنس الجسدي البيولوجي كل شيء يتعلق بالذكورة والأنوثة في الإنسان غير البعد الجسدي العيني بدءاً من انطباع الإنسان عن جنسه ومروراً بالميول والسلوكيات الغريزية ـ مثل ميل الذكر إلى الأنثى وميل الأنثى إلى الذكر ـ وانتهاء بسائر السلوكيات والأدوار التي يقوم بها على أنها تلائم هذا الجنس أو ذاك، فالمراد بهذا المصطلح أنّ هذه الأمور كلها مما يتلقاه الإنسان من المجتمع، ولذلك فهي لا تزيد على أمور مكتسبة من خلال التربية الاجتماعية، ولا تنطلق من ذاته وداخله وجنسه الجسدي (البيولوجي).

ولهذا الأصل أبعاد ثلاثة:

١-بعدٌ نفسي، وهو أنّ شيئاً من هذه الانطباعات والميول والسلوكيات والأدوار ليست فطرية للإنسان بتاتاً فلا موجب للالتزام والإلزام بها على أساس أنها الحالة الطبيعية والفطرية، كما لا يصح اعتبار التخلف عنها حالة مرضية وغير مستقيمة، فلو أنّ الذكر جسدياً رأى نفسه أنثى اجتماعياً وأراد أن يتزوج بذكر آخر على أنه أنثى ويتزيّى ويتزين ويظهر كالإناث فإنه لا مانع من ذلك من المنظور الفطري بحسب افتراضهم.

٢- بعدٌ قانوني، وهو أنّه ينبغي تجويز هذه الأمور كلها قانوناً لكل شخص ذكراً كان أو أنثى في الدول كلها استناداً إلى مبدأ الحرية الشخصية في قانون حقوق الإنسان، وأي قانون يقيّد ذلك ولو اعْتَمَدَ على الدين والشريعة الإسلامية والأعراف الاجتماعية السائدة فإنّه لا بدّ من العمل على إلغائه لأنّه ينافي المواثيق والاتفاقيات الدولية في حقوق الإنسان والمرأة.

وبناء على ذلك فإنّ من الضروري المساواة التامة بين الذكر والأنثى في القانون والتشريع في الحقوق والواجبات، لأنّ التفاوت بينهما جسدي محض ولا اقتضاءات فطرية له في شأن السلوك والأدوار والحقوق والواجبات.

٣-بعدٌ تنفيذي، وهو أنّه لا بدّ من تمكين الأنثى كما الذكر من استيفاء حقوقها القانونية وإصلاح الأعراف الاجتماعية التي تحول دون وصول المرأة الى تلك الاستحقاقات من خلال العمل الثقافي والاجتماعي.

وبالنظر إلى هذا البعد الثالث نرى أنه قد يفرع على نظرية النوع الاجتماعي الحاجة إلى إنصاف المرأة في دورها الاجتماعي وإحقاق ما تستحقه قانوناً ورفع الحيف الاجتماعي عنها.

فهذه أبعاد ثلاثة تُفرع على نظرية النوع الاجتماعي.

والبعدان الأولان يخالفان بديهة الدين والشريعة الإسلامية، من حيث القبول بانطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده والإذعان بالميول والاقترانات الشاذة، والتسوية بين الجنسين في الأحكام الشخصية مثل الستر والحجاب والعدة وغير ذلك.

وأمّا البعد الثالث في حدّ نفسه وعلى إجماله فهو لا يخالف الدين والتشريع الإسلامي، ولا يتفرع بالضرورة على نظرية النوع الاجتماعي، لأنه يدعو الى تمكين المرأة مما ثبت لها في التشريع، وإزاحة العوائق الاجتماعية دون ذلك، ولا يدعو الى تشريعٍ مختلف كما هو الحال في البعدين الأولين.

ولكن من الملاحظ وقوع الالتباس في شان هذا المصطلح وسوء استخدامه في مقامات حساسة للغاية قد تكون لها تبعات ثقافية وقانونية سلبية جداً، حيث أطلق النوع الاجتماعي على الرجل والمرأة بمعناهما العرفي، وتمّ تغليب دلالة المصطلح على إنصاف المرأة فحسب أو بتصوّر أنّ مؤدى هذا المصطلح لا يزيد على إفادة ذلك، من غير التفات إلى عمق متبنيات مصطلح النوع الاجتماعي من نفي أي اقتضاء فطري للذكورة والأنوثة الجسدية في شأن الهوية الجنسية والميول المقبولة والسلوكيات المشروعة والأدوار الملائمة، ولا ما يقتضيه هذا المصطلح من تجويز الانطباعات والميول والسلوكيات الشاذة.

ومن جملة الموارد التي أطلق فيه هذا المصطلح على وجه غير دقيق :

١- نصوص قانونية وقرارات تشريعية وتنفيذية في بعض الدول الإسلامية كانت غايتها إنصاف المرأة بإيفاء حقوقها الشرعية الدستورية والقانونية فحسب، ولكنها استخدمت في التعبير عن ذلك مصطلح النوع الاجتماعي.

٢-توقيع بعض الدول الإسلامية على اتفاقيات دولية وثنائية بمحورية هذا المصطلح، كانت غايتها من منظور تلك الدول الإسلامية إنصاف المرأة فحسب، بينما كان منظور الطرف الآخر هو المصطلح بجميع متبنياته ولوازمه.

٣-أذونات صدرت من الدولة لمنظمات وجمعيات ومؤسسات تقوم بنشاطات على أساس مصطلح النوع الاجتماعي كان الغرض من الإذن أنصاف المرأة فحسب بينما استغلت تلك المنظمات الأذونات الصادرة للعمل وفق ما يعنيه مصطلح النوعي الاجتماعي وتثقيف الناس على أن الذكر والأنثى لا يختلفان إلا جسدياً وأنّ كون الشخص امرأة أو رجلاً ناشئ عن التربية الاجتماعية فحسب، علماً أن العديد من تلك المؤسسات مرتبطة مالياً وثقافياً بمنظمات أجنبية تعمل على مبادئ هذا المصطلح بعمقه وليس على إنصاف المرأة بالمنظور المفهوم في البلاد الإسلامية.

إذن من المفروض تصحيح النصوص المتقدمة وأمثالها وإيضاح المراد بها على نحو مؤكّد كي لا يظن الإقرار بها والالتزام بالمعنى المصطلح وشرعية أبعاده المخالفة لثوابت الدين التي كان عدم مخالفتها شرطاً دستورياً في صحة أي تشريع أو قرار أو تعليم، كما ينبغي تثقيف الناس على ما يعنيه هذا المفهوم من تجاوز قواعد الفطرة وثوابت الدين وأصول الثقافة الإسلامية والشرقية والعربية والأعراف المبنية عليها فلاحظ.

هذا وكون النوع الاجتماعي بالمعنى الذي ذكرناه أمر ظاهر وبديهي لمن اطلع على المصطلح، وفهمه فهماً فنياً وفق سياقات استعماله في هذا العصر وبيان معناه في مصادر الموضوع كافة، ولم يبن في معناه على انسباق ذهني ناشئ عن استعمالات غير دقيقة أو ارتكازات سائدة في بيئة الشخص، ولا يتوقف ذلك على أن يكون متخصصاً في علم النفس والاجتماع المعاصر، فمن البديهي أنّه لا يراد بهذا المصطلح الرجل والمرأة وفق الخصائص الجسدية، ولذلك يعد النوع الاجتماعي لمن كان ذكراً ولكن يرى نفسه أنثى هو الأنوثة لا الذكورة، والنوع الاجتماعي لمن كانت أنثى ولكن ترى نفسها ذكراً هو الذكورة لا الأنوثة، والنوع الاجتماعي لمن يرى نفسه ذكراً

وأنثى في آن واحد هو ازدواج الهوية لا الذكورة محضاً وإن كان ذكراً جسداً ولا الأنوثة محضاً وإن كانت أنثى جسداً.

ويكفي منبهاً على ذلك تأمّل معنى جملة (النوع الاجتماعي) وفهمه، فالتعبير بالنوع بدلاً عن الجنس الذي يعبر عن الذكر والأنثى إنّما كان ناظراً إلى أمر مختلف، كما أنّ توصيف النوع بالاجتماعي يعني أنّ هذا التنوع ليس أمراً فطرياً، بل هو أمر اجتماعي مكتسب ناشئ عن التربية الاجتماعية والأعراف الموضوعة السائدة.

وقد جاء في موسوعة ويكيبيديا باللغة الإنجليزية مقالاً حول هذا المصطلح جاء فيه ما ترجمته: (يشمل النوع الاجتماعي الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية والسلوكية لكونك رجلاً أو امرأة أو أي هوية جنسية أخرى) وقد ذكر لذلك توضيحاً مبسوطاً لا يسعنا هنا نقله.

العلاقة بين النوع الاجتماعي بالمعنى المعروف الذي بيّناه وبين الاقتران الشاذ بالمماثل

وقد يتساءل عن العلاقة بين النوع الاجتماعي بالمعنى المعروف الذي بيّناه وبين الاقتران الشاذ بالمماثل.

والجواب أنّ هناك علاقة بينهما فعلاً، من وجهين:

١ – أنّ الاقتران الشاذ بالمماثل يقع على شكلين:

الأوّل: أن يكون مع إذعان كل واحد من المقترنين بجنسه، فهما مثلاً ذكران ويريان أنفسهما ذكرين فعلاً.

والثاني: أن يكون الاقتران الشاذ بالمماثل جسدياً على أساس اعتقاد أحد الطرفين عن نفسه بخلاف جنسه، فيقترن ذكر يرى نفسه ذكراً بذكر آخر يرى نفسه أنثى.

ومن الواضح أنّ الاقتران الشاذ في الوجه الثاني مبني على نظرية النوع الاجتماعي الذي يتضمن أنّ الهوية الجنسية للإنسان إنما تكون وفق انطباع الإنسان عن نفسه، وليس على أساس خصائصه الجسدية، فاقتران شخصين ذكرين جسدياً بعضهما ببعض هو على أساس أنّ أحدهما ذكر والآخر أنثى بحسب النوع الاجتماعي.

٢- إنّ نظرية النوع الاجتماعي من حيث مبناها تعتمد على أنّ كل ما يتعلق بالجنس عدا البعد الجسدي هو أمر غير فطري، بل مكتسب من البيئة والتربية الاجتماعية، ويندرج في ذلك طبعاً الميل الغريزي للإنسان إلى الجنس المخالف، فهذا الميل هو ميل مكتسب حسب التربية الاجتماعية، وليس اقتضاء فطرياً كما يراه جمهور العقلاء وذكره القرآن الكريم بقوله إنكاراً على قوم لوط أصحاب الفعل الشاذ: ﴿**أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ**﴾ (سورة الشعراء: آية ١٦٥ ـ ١٦٦).

وعليه فلو أنّ الإنسان جنح إلى الميل الشاذ إلى المماثل كان ذلك في حقه طبيعياً وسائغاً كما هو الحال إذا كان على الميل المتعارف إلى الجنس المغاير، ومن الطبيعي أن يكون الميل الشاذ إلى الجنس المماثل مقبولاً وفق مبنى اتجاه النوع الاجتماعي الذي يرى مقبولية انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده!

على أنّ هناك من يتوسع في إطلاق النوع الاجتماعي وما يرادفه في اللغات الأجنبية ويطلقه على مجموعة العناصر غير الجسدية المتعلقة بالذكورة والأنوثة وهي أربعة:

١-انطباع الإنسان عن جنسه سواء كان على وفق جسده أم لا.

٢-ميله إلى الجنس المخالف أو المماثل جسدياً أو إليهما معاً.

٣-السلوك الغريزي الفعلي مع المخالف والمماثل أو معهما.

٤- المظاهر والسلوكيات والأدوار التي يميل الشخص إليها مثل الزي والزينة وغير ذلك.

وعلى هذا المعنى فإنّ النوع الاجتماعي يتضمن التعبير عن التنوع في الميل والسلوك الغريزي.

وقد يطرح أنّه متى كان المقصود بالنوع الاجتماعي الإشارة الى التنوع الجسدي إلى الأنثى (المرأة) والذكر (الرجل) دون المعنى المعروف فلا ضير في التعبير به، إذ لا ينبغي المشاحة في التعبير.

ولكن يلاحظ بشأن ذلك أنّ دقة التعبير مهمة في النصوص القانونية والاتفاقات الرسمية إذ يجري الاحتجاج بالمفهوم الفني، ولا يُعتنى بدعوى التوسع والمسامحة في التعبير، وذلك أمر ظاهر ومعروف، كما أنّ ذلك مهم من البعد الثقافي لأنّه يكون مدخلاً إلى تمرير أفكار خاطئة وخطيرة من حيث لا يحتسب المخاطبون، وهو من الأساليب الناعمة للتأثير على الآخرين وتزريقهم

افتراض الإنسان لنفسه هوية جنسية على خلاف جسده بالتحوّل، ويراد به تحوّل الإنسان عن وضعه الجسدي من الذكورة والأنوثة سواء سعى إلى تغيير الوضع الجسدي من خلال العمليات الجراحية إلى ما يلائم انطباعه عن نفسه أم لا.

٢- إنّ طبيعة الخلية الأسرية الإنسانية ـ وفق الفطرة المشهودة التي خلق عليها الإنسان جسدياً ونفسياً وأخلاقياً ووفق الحكمة الراشدة والدين الإلهي جميعاً ـ مؤلفة من ذكر وأنثى، وعليه يكون الميل الغريزي المستقيم هو الميل إلى الجنس الآخر وليس إلى الجنس المماثل.

وهذا القسم من البحث يوضح الخطأ الفاحش في الميول والاقترانات المماثلة ويُفنّد الاتجاه المتجدد حديثاً من القبول بهذه الاقترانات كضرب من الاقتران المشروع في الحياة على حد الاقتران الزوجي بين الذكر والأنثى.

وقد كان هذا الاتجاه الثاني مؤثراً في البناء على الاتجاه الأوّل بعض الشيء؛ لأنّ رغبة الشخص في افتراض هوية جنسية لنفسه على خلاف خصائصه الجسدية يبتني كثيراً على الميل الغريزي الشاذ إلى الجنس المماثل.

على أنّ فصل مطلق السلوكيات الاجتماعية ـ بما فيها الميل والزواج والاقتران الأسري بين الجنسين ـ عمّا فطر عليه الإنسان في الأبعاد الجسدية والوظيفية والنفسية والسلوكية والأخلاقية يعني أنّ الاقتران بين الجنسين هو مجرد توجه اجتماعي غالب

بالأفكار المقصودة من حيث لا يشعرون، وقد نبه بعض علماء المنطق كالعلامة المظفر في مباحث التصورات إلى دور غموض المصطلحات والتعابير في التأثير في أفكار العامة وإثارة مشاعرهم في اتجاه المقصود من غير أن ينتبهوا إلى ذلك.

إذن دقة التعبير أمر مهم، ولكن لا ينبغي استغلال ذلك لغايات أخرى.

في الأعراف والتقاليد وليس نظماً فطر عليه الجنسان، وهذا بطبيعته يعني مشروعية التوجه الغريزي إلى الجنس المماثل.

هذا وكان الموجب للاهتمام بهذا البحث ـ كما أشرنا من قبل ـ هو أنّ ثنائية الذكر والأنثى وتكامل أحدهما بالآخر واشتراكهما في تكوين الأسرة وما يتفرّع عليه من الإنجاب هي مسألة أساسية وعميقة وبالغة الأهمية في الحياة الإنسانية لأجل سلامتها واستقامتها ودوامها، وهذا الأمر جزء أساس في الحضارة والثقافة البشرية، كما أنّ ذلك من جملة ثوابت الدين الإلهي الجامع بين الرسالات كلها، وإنّ الاتجاهات الحديثة الخاطئة التي أشرنا إليها والتي تؤصّل للحالات غير المستقيمة لهي حقاً تلاعب خطير ذو آثار كارثية على تكوين الإنسان الجسدي والنفسي والأسري والاجتماعي وبنيته التي فطر عليها من غير حجة علمية حقيقية ولا مستند موضوعي بتاتاً بعد التأمّل الجاد والجامع في مباني هذه الاتجاهات، كما أنّها مصادمة للبديهة الدينية التي تتفق عليها الأديان والرسالات الإلهية التي جرت وأكدت على الفطرة الإنسانية في تكامل الرجل والأنثى.

وبذلك كان من الضروري إيضاح الموقف الراشد في الموضوع، وإثارة قواعد الفطرة ودفائن العقول ومبادئ الأخلاق والحكمة الراشدة في هذا الشأن..

وإنّي أشهد شهادة ناصح تَأَمَّلَ المبتنيات العلمية المدعاة لهذه النظريات بجد مع تروٍ وأناة: أنّ القانون الذي فطر عليه الإنسان وأودع في داخله وبُني عليه كيانه هو ما جرى عليه عامّة العقلاء ولا يزال عليه جمهورهم وفق استرسالهم الفطري من تكامل الرجل والمرأة في الحياة الأسرية.

وأشهد أنّ الاتجاهات الحديثة البديلة أوهام خاطئة للغاية نتيجة التشبث بأمور

واهنة وهي تنطلق في منطلقاتها من أسباب غير موضوعية وواهمة، وتستند إلى حجج تفتقر إلى الدقة في مناهج البحث والتحري ومفرداته جميعاً.

ولست أنطلق في هذه الشهادة من عصبية ضيّقة أو مبادئ موروثة، أو مآرب خاصة، ولا عن نية الإساءة إلى الآخرين بتاتاً.

ولكني أشهد بذلك نصحاً لله سبحانه الذي خلق الزوجين الذكر والأنثى وفطر الإنسان على ذلك وسنّ سنتها في عمق تكوين الإنسان وكان معنياً بالإنسان، ومحذراً له عن تغيير الخلق[1] بالوساوس والأوهام.

ونصحاً للحقيقة والعلم في غاياته الراشدة من المعرفة الصائبة والفهم الصحيح للأمور، وصيانة الإنسان عن الغباء والشقاء.

ونصحاً للإنسانية الكريمة التي بنيت في تكوينها الجسدي والنفسي وألهمت في عقلها الباطن وضميرها الأخلاقي بتكامل الذكر والأنثى، وذلك أداء لحق الوشائج الفطرية من وشيجة الأخوّة الإنسانية نفسها ثمّ سائر الوشائج الخاصة القائمة من الاشتراك في الدين والقربى والعشرة والجوار والانتماء وغيرها، ولا سيما وشيجة الاشتراك في الدين مع المسلمين الذين جعلهم الله سبحانه أخوة وأوجب به الولاء بينهم وفرض عليهم فيما بينهم التآمر بالمعروف والتناهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى.

ونصحاً للدين الحق والرسالات الإلهية التي جاءت لتُثْير دفائن العقول

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ (سورة النساء: آية ١١٩).

وكوامن الفطرة ولتؤكد على المسيرة الراشدة والسليمة المبنيّة على التعقل والهدى حقاً والتي أخذت على أهل العلم تبليغ الحق وإشاعة الرشد بالحكمة والموعظة الحسنة.

ولذلك كلّه فإنّني أذكّر نفسي والآخرين جميعاً أنّ من وظيفة كلّ إنسان راشد أن يقي نفسه من الوقوع في هذه الاتجاهات الخاطئة ويحافظ على نقاء الفطرة وطهارتها في الاكتمال بين الرجل والمرأة، كما أنّ وظيفة الأسرة والمراكز التعليمية والمجتمع العام والدولة وأجهزتها جميعاً السعي في تعليم الأطفال وتربيتهم وفق المبادئ الفطرية وتحفيز تلك المبادئ في نفوسهم بالطرق الملائمة وصيانة الأجيال من الانحراف الذميم والخاطئ.

وربما انطلق بعض الناس في التساهل في هذا الأمر من الشفقة على قلّة ممّن ابتلي بالانحراف عن الوجهة الفطرية من جهة تعذر تخلصه عن وساوسه تلك، إلا أنّ مثل ذلك لا يبرّر بحالٍ شرعنة الحالات الخاطئة وتأصيلها كخيار تعليمي وتربوي وقانوني بجنب الاقتران الفطري المبني على تكامل الرجل والمرأة من خلال الزواج.

والواقع أنّ من الغريب للغاية أن يُزعم أن المجتمع البشري منذ نشأته حتى هذا العصر اشتبه في أمر أساسي مقوّم في الحياة وهو تحديد هوية الإنسان الجنسية من الذكورة والأنوثة على أساس الخصائص الجسدية الفطرية، وظنّ خطأ أنّ هذه الخصائص تستبطن الانطباعات والميول والسلوكيات واللياقات الخاصة بأحد الجنسين وعدّتها بذلك أموراً فطرية، حتى تقدم علم النفس والطب النفسي في هذا العصر فاكتشف هذا الخطأ الذريع في أمر بنيوي ومفصل مهم من مفاصل الحياة الإنسانية يؤثر في عامة أبعادها الفردية والاجتماعية.

ويغلب على الظن أنّ من الأسباب الأساسية في الاتجاهات الحديثة الخاطئة والآثمة والغاية التي ترمي إليها هي التسوية التامة بين الذكر والأنثى وإلغاء جميع الفوارق بالمقدار الممكن لينحصر الفرق بينهما في الجانب الجسدي المحسوس بعد تعريته عن أي معنى سلوكي ووظيفي واجتماعي تماماً استشعاراً للنقيصة من أي فرق آخر للمرأة عن الرجل! فألغيت معاني الأنوثة والرجولة وجُعلتا حالة معارة متاحة للرجل والمرأة.

وبذلك أفرغت هذه الاتجاهات الذكورة والأنوثة عن محتواهما وعن دورهما، وتم تفكيكهما إلى قطع متفرقة غير مترابطة بعد أن كانتا بحسب الفطرة كُلًّا مترابطاً في المستوى الجسدي والنفسي والوظيفي والأسري والاجتماعي مدعوماً بالأعراف الملائمة، وتشوّه بذلك جسد الإنسان، وتكدرت نفسه وتفككت الأسرة الإنسانية، وساءت أحوال المجتمع ولا سيما الأطفال الذين هم الجيل الصاعد، ولم يزل الأمر على أوّله بعدُ، ريثما تضع الأمور أوزارها وتظهر نتاجها عبر الأجيال القادمة، ولن يمكن إرجاع الأمور إلى نصابها في المجتمعات التي انزلقت بعد أن اتجه الناس إلى المسار الخاطئ، وتجذّر ذلك من خلال تغير الأعراف والثقافة الاجتماعية.

إنّ المرء ليجد بالتأمّل في الأطروحات الحديثة أنّ كثيراً منها قبيحٌ حقاً تشمئز منه النفس البشرية النقية بفطرتها وتستحي منه، ولكن من المؤسف أن بعض الثقافات الحديثة قد انمحقت فيها المشاعر الفطرية في الأمور الجنسية مثل حسن العفاف وقبح العهر وتصرفات معيبة أخرى واستخف فيها بمشاعر إنسانية راقية مثل صفة الحياء والغيرة ونحوها، ولذلك قد لا يجد المرء لغة مشتركة لمخاطبتها بالخطاب الوجداني المبني على هذه المعاني الفطرية الرائعة التي قدرت لها أدوار مناسبة ومؤثرة

وأساسية في بُنية الإنسان والمجتمع الإنساني.

وإني لأرى بصدق أنّ مثل هذه الاتجاهات لهي ـ دون تحامل ـ واهنة إلى حد السخف والغباء، وهي مهزلة من مهازل الفكر البشري التي حدثت باسم العلم الرصين والحرية المستحقة للإنسان وليست منهما في شيء، اللّٰهم إلّا صورة مستعارة وتجميلاً متكلفاً.

منهج البحث

وقد جاء البحث في مدخل وقسمين وخاتمة..

أمّا المدخل فهو يتضمّن عرضاً توضيحياً للهدي الفطري الداخلي للإنسان بأقسامه من الهدي الإدراكي، والهدي الجسدي والوظيفي، والهدي النفسي والسلوكي، والهدي القانوني والأخلاقي، والهدي الحِكَمي. كما يتضمن بيان اشتمال الهدي الفطري إجمالاً على تأصيل العفاف والحياء وتكامل الذكر والأنثى. كما يشمل على تفصيل للاتجاه الفطري في شأن الذكورة والأنوثة والذي كان ولا يزال يجده جمهور العقلاء بما جهزوا به في تكوينهم الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي وألهموا به في ضميرهم الأخلاقي والحكمي، وأكدته تجاربهم في الحياة، هذا مع عرض الاتجاهات الحديثة في مقابل الاتجاه الفطري، والإشارة إلى وضوح موقف الدين، وخلاصة التأمل الجامع في الموضوع، والتنبيه على الأبعاد المتعددة للموضوع، والعلوم المرتبطة به والخطأ الناشئ عن عدم إتقانها.

وأما القسم الأوّل من البحث فكان حول هوية الإنسان الجنسية (وهي الذكورة والأنوثة) وبيان أنّها مبنية بحسب الفطرة (بما تستبطنها من وجوه الهدي المتقدمة) وبحسب العلم والدين جميعاً على الاختلاف الجسدي المشهود مع ما يرافقه ويرتبط به من الاختلاف النفسي والسلوكي بين الجنسين، ولا يصح بناء هذه الهوية على الانطباعات والميول والاتجاهات الشاذة المكتسبة على خلاف الوضع الجسدي

للإنسان.

وأما القسم الثاني فهو حول أنّ الميل والسلوك المستقيم للجنسين بحسب الفطرة (بوجوهها المتقدمة) والعلم والدين هو ما كان ملائماً مع وصفهما الجسدي من خلال تكامل الذكر والأنثى بالاقتران الزوجي الأسري، وأنّ أيّ ميل واقتران شاذ فهو حالة غير مستقيمة نفسياً وسلوكياً وأخلاقياً.

وقد اشتمل البحث في هذين القسمين على أبحاث مختلفة متعلقة بالموضوع، منها بحثان:

١. بيان أنّ الدراسات الحديثة في العلوم الإنسانية هي عرضة للأخطاء الكبيرة في رصد الأمور الوجدانية، وذكر نماذج واضحة من تلك الأخطاء.

وهذا البحث يجيب عن استبعاد خطأ الدراسات الحديثة في اتجاهها في تحليل الذكورة والأنوثة.

٢. ذكر الأسباب الحقيقية للاتجاهات الحديثة حول الذكورة والأنوثة غير ما تتذرع به من الوجوه العلمية المدعاة، وهي في حقيقتها نحو استخدام للأدوات العلمية الصناعية في غير موضعها الفني.

وأما الخاتمة فهي في توصيات تذكر المجتمع الإنساني بشكل عام والمجتمع الديني بشكل خاص والمجتمع الإسلامي على وجه أخص بالوظائف العقلية والشرعية الراشدة في العمل على مبدأ (تكامل الذكر والأنثى) في الحياة، وصيانة الفرد والمجتمع عن الانحراف عن هذا المبدأ المهم والرائع والأساس في الحياة الإنسانية.

وأؤكد أنّ هذا البحث موجّه لطلاب الجامعات وما يعادل الدراسات الجامعية

والمراحل التي بعدها، كما أنّه ناظر إلى خصوص من تردّد أو دخلته الشبهة بسبب الاتجاهات الحديثة الخاطئة التي استعاضت عن ثنائية الذكر والأنثى، أو افترض هوية جنسية واهمة للإنسان وفق تخيله عن نفسه بعيداً عن خصائصه الجسدية، ولا حاجة إلى اطلاع سائر الناشئين عليه ممن يجري على فطرة الانسجام مع نفسه والتكامل بين الجنسين الذكر والأنثى، على أنني راعيت الأدب الملائم للحديث الاجتماعي العام في مثل هذه المواضيع ما استطعت، واكتفيت بالبيان العام أو الإشارة أحياناً تجنباً عن ذكر تفاصيل لم تكن ضرورة إلى ذكرها، ويستطيع أهل العلم مراجعة المصادر الخاصة إذا وجدوا حاجة إلى ذلك.

وقد استوثقت عموماً من المعلومات التي ذكرتها من خلال مطالعة مصادر ودراسات وأبحاث وأخبار مختلفة ـ وإن لم أثبتها توفيراً للوقت بين زحمة الاهتمامات المتعددة ـ، ومن خلال الأدوات العلمية الملائمة للعلوم ذات العلاقة بالموضوع، من التأمل التحليلي والاستبطان الذاتي والخبرة العامة الحاصلة من استقراء الأحوال الاجتماعية. واهتممت في بعض الموارد بإرجاع المخاطب الحصيف إلى أمور وجدانية يجدها ولا يتوقف فيها من خلال ما يشهده بوجدانه أو يطلع عليه من خلال معايشته للحياة.

ومن الجائز أن تكون بعض الجزئيات فيما ذكرت محل نظر أو مناقشة، إلا أنّ ذلك نوعاً لا يوثر على نتيجة البحث، لأنني لم اعتمد في البناء على موقف ما والوصول إلى نتيجة معينة على شاهد مفرد، بل استوثقت في مجمل ما ذكرته بتأمل الموضوع من زوايا مختلفة وبسوق الشواهد المتعددة والمتنوعة على الموقف الذي تم ترجيحه، حتى يكون واضحا جلياً.

والله أسأل أن ينفع بذلك المتبصّرين في الحق والباحثين عن الحقيقة والساعين إلى واقع العلم ومعطياته الناضجة، وهو سبحانه ولي التوفيق.

المدخل

١. الهدي الفطري الداخلي للإنسان

لا شك بحكم الوجدان المشهود لدى كل إنسان راشد أنّ الله سبحانه جهّز الإنسان ـ فيما جهزه به ـ بقواعد الإدراك والسلوك السليم الملائم لخلقه وصلاحه، كما جهز سائر الكائنات الحية عامة والحيوانات خاصة في تكوينها وصياغتها وهندسة وجودها بسنن وقواعد ملائمة لها كما يجده علماء الأحياء في دراستهم لخصائص الكائنات الحية، وكذلك سائر العلوم ذات العلاقة مثل علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء، فكلٌّ مزود بخصائص جسدية وخصائص نفسية وبرامج سلوكية تسير عليها، وهذا البرنامج للكائنات الحية على حد التعليمات التي تقرن بالأجهزة الصناعية لبيان استعمالاتها وجهات استخدامها، أو قل على حد الإعدادات التي تذكر للبرامج الإلكترونية التي تمثل مفاتيح الدفاع بها، فالكائنات الحية أيضاً ذات إعدادات داخلية وبرامج نظم عليها كيانها.

وقد أكّد الدين الإلهي من خلال رسالاته على تجهيز الإنسان بالفطرة السليمة، وعلى ضرورة جري الإنسان وفقها، كما قال سبحانه في القرآن الكريم ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾[1]، وقال عز من قائل: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا**

(١) سورة الروم: آية ٣٠.

﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[١].

وقد أقسم القرآن الكريم في الموضع الأخير بكل ما يجده الإنسان ويحيط به من ﴿الشَّمْسِ وَضُحَاهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾[٢] على أنّ فلاح الإنسان في هذه الحياة وفي ما بعدها مرهون برعاية ما أودع في باطنه من مبادئ التقوى والفضيلة، وتجنّب ما أُلهم الابتعاد عنه من وجوه الفجور والرذيلة، وحذّره من الخيبة والخسران في هذه الحياة وما بعدها إذا استرسل في السلوك وفق الشهوات والانفعالات والآمال الخادعة.

فالقواعد التي ينبغي أن يرعاها الإنسان ليست ـ في أصولها ـ محددات خارجية تفرض عليه، بل هي المبادئ التي كُوِّن عليها، فهي ضاربة في أعماق وجوده من أقصى مراتب اللاوعي الإنساني حتى مرتبة الوعي التفصيلي الذي يجده على وجه واضح.

فإذا راعى الإنسان تلك القواعد والمبادئ بورك له في حياته وأثمرت في هذه الحياة إنساناً فاضلاً سليماً ومجتمعاً سالماً مستقيماً، وأورثت فيما بعد هذه الحياة سعادة وقرباً شأن الشجرة الطيبة التي تؤتي ثمراً طيباً، وإن انتهك تلك المبادئ أورث ذلك للإنسان في المستوى الفردي والاجتماعي في هذه الحياة ثم فيما بعدها عناء وشقاء

(١) سورة الشمس: آية ٧ ـ ٩.

(٢) سورة الشمس: آية ١ ـ ٧.

ومرارة وسقماً، كما أكد على ذلك الدين[١].

المراد بالفطرة الإنسانية

والمراد بالفطرة الإنسانية خلق الإنسان وتكوينه الخاص بأبعاده المختلفة، فإنّ للإنسان تكويناً إدراكياً وجسدياً ونفسياً وسلوكياً وأخلاقياً وحِكَميّاً خاصّاً، كما هو ملحوظ بالوجدان وهو أمر ظاهر في علوم التشريح ووظائف الأعضاء والطبّ وفي علوم النفس بأنواعها.

وهذا التكوين يملي على الإنسان وفق قواعد الإدراك السليم بعيداً عن وجوه التفكير الارتغابي استجابات وحدوداً وقوانين خاصّة لسلوكه هي ملائمة لهذا التكوين، وهي كما قلنا أشبه بالتوضيحات التي تقرن بالأجهزة الصناعية في بيان أسلوب تشغيلها والانتفاع بها وصيانتها.

فهذه الاستجابات والحدود نعبّر عنها بالاقتضاءات الفطرية؛ لأنّها مما فطر عليها الإنسان.

وتقع في مقابل ذلك اقتضاءات وحوائج مكتسبة ينجذب الإنسان إليها في إثر عوامل حادثة كالانفعالات والعادات والأعراف وحدوث الإدمان عليها وغير ذلك.

---

(١) كما جاء في القرآن الكريم: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ**﴾ (سورة الأنفال: آية ٢٤)، وقال تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (سورة النحل: آية ٩٧).

فالفارق بين الاقتضاءات الفطرية والمكتسبة أنّ الاقتضاءات الفطرية هي اقتضاءات ثابتة كامنة في تكوين الإنسان كما هو الحال في الأكل والشرب والنوم والحركة وطلب الراحة والمعاشرة والزواج والتوليد والاستطلاع والنظافة.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فهي ما يتعلق بها الإنسان وفق عوامل متجددة، نظير أكثر تفاصيل العادات الغذائية والاجتماعية، فإنها ليست بهذه التفاصيل مما تتضمنه خلقة الإنسان، بل هي مناحي مكتسبة لتعلقات فطرية، فالإنسان مفطور على تناول الطعام، ولكنه ليس مفطوراً على تناول هذا الطعام أو ذاك، وإنما يحصل التعلق بطعامٍ ما من خلال العادات والميول المتجددة.

وتختلف الاقتضاءات الفطرية عن الاقتضاءات المكتسبة من وجهين:

الوجه الأوّل: اختلافهما في تقديرها والاعتبار بها في القوانين الفطرية.

فالاقتضاءات الفطرية المتعارفة ذات دلالات تشريعية وأخلاقية ودينية، بمعنى أنّ ممارسة الإنسان لما فطر عليه يكون على الإجمال أمراً مشروعاً وأخلاقياً وشرعياً لا محالة، فيجوز للإنسان الأكل والشرب والزواج والتوليد ونحوها.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فليس لها دلالات من هذا القبيل، بل القبول بها بحسب القانون الفطري يتوقف على شرطين:

١. عدم مجافاتها مع الحاجات الفطرية ومع القانون الفطري.

٢. أن لا يكون الإيفاء بها خلاف الحكمة لعدم ملاءمتها للصلاح الإنساني.

ولذلك فإنّ حاجة المدمن على المخدرات مثلاً ليست حاجة مشروعة في التقدير العقلائي العام وإن كان هناك شعور قوي بها، لعدم توفر أيٍّ من الشرطين فيها.

أما الشرط الأول: ـ وهو عدم المجافاة مع الفطرة ـ فلأنّها من جهة أضرارها

مجافية مع الحاجة الفطرية إلى الصحة والسلامة النفسية.

وأما الشرط الثاني: ـ وهو عدم مخالفتها مع الحكمة والصلاح ـ فلأنّها توجب ابتلاء الآخرين بها فينافي الصلاح الإنساني العام.

إذاً يستخلص من ذلك أن كون الإنسان مطبوعاً على اقتضاءات معينة متعارفة دليل صوابها ومشروعيتها بحسب القانون الفطري، فلا يصح المنع عما بني عليه الطبع واقتضته الفطرة.

فإن انطوت الفطرة العامة التي اقتضت تلك الحاجة على اتجاه محدد كانت دليلاً على مشروعية ذلك الاتجاه الخاص دون ما يغايره، وإن خلت الفطرة العامة عن أي اتجاه محدد ينبغي الانتباه إلى مقتضى الحكمة في شأن القبول العام بهذا الاتجاه أو ذاك من خلال تقدير الصالح الخاص والعام بالنظر إلى آثار كل اتجاه سلوكي على الإنسان والمجتمع الإنساني، فإن لم يكن هناك محدد حكيم لاتجاه معين تعين القبول بكل اتجاه مكتسب والبناء على مشروعيته، وإن كان هناك محدد حكيم لاتجاه ما لموافقته للصلاح العام دون غيره لزم تحديد مشروعية تلك الحاجة بالاتجاه الحكيم.

الوجه الثاني: ـ الفارق بين الاقتضاءات الفطرية والاقتضاءات المكتسبة ـ هو ما يتعلق بالمنظور الطبي، وذلك في مقام التشخيص بين الحالة السليمة والحالة المرضية وشبهها.

وذلك أنّ الاقتضاءات الفطرية تكون حالات سليمة من المنظور الفطري، ولن تُعتبر حالات مرضية بتاتاً، بل يكون فقدانها ووجود أضدادها حالة مرضية أو شبه مرضية استوجبها اختلال في أصل الخلق من خلال تشوّه الإنسان عند نشأته حيث كان جنيناً، أو اختلال طارئ لاحقاً في أثر حوادث خاصة.

وأما الاقتضاءات المكتسبة فيجوز أن تكون حالات غير سليمة حتى وإن تجذّرت بحيث لم يمكن التخلص منها كما هو الحال في الإدمان على الأشياء على وجه يشلّ النشاطات الطبيعية للإنسان، وكذلك الحالات المستدامة من الكآبة والقلق والاضطراب والخوف والوسوسة والهلاوس البصرية والسمعية والتخيلات الواهمة، وكذلك الحال في الميول الغريزية إلى الأطفال والحيوانات والميل إلى ممارسة العنف الزوجي والأسري والاجتماعي (السادية)، أو الميل إلى أن يقع الإنسان مورد العنف الزوجي ونحوه (المازوخية).

ومما يتعلق بهذا الفرق هو المحددات الصحية للتغذية الإنسانية وللنشاطات التي يمارسها وللبيئة التي يعيش فيها، فما كان ملائماً للحاجات الفطرية للإنسان فإنه يكون صحياً طبعاً وما كان منافراً لها فإنه لن يكون صحياً، وهناك محددات صحية لكل ذلك معروفة لدى العقلاء وفق الخبرات العامة وأخرى يهتدي إليها بعض دون بعض، وتتكفل علوم الطب والصيدلة بتوضيح الأبعاد المتشابهة في ذلك، كما يحدد آلية للتعامل مع الحالات الطارئة مثل العوارض المرضية على وجه ملائم لرفعها أو تخفيفها والحد من أذاها، فالتعليمات الصحية فيما يتعلق بالتغذية والنشاط والبيئة هي نوع من القانون الذي تمليه فطرة الإنسان وخلقه بتكوينه البدني والنفسي الخاص.

هذا وقد حدّدنا الحاجات الفطرية ذات الدلالة القانونية والأخلاقية والصحية بالمتعارفة منها للاحتراز عمّا يمكن أن يتفق أحياناً من حالات مرضية أو شبه مرضية خارجة عن النسق العام والمعتدل، فإنّ مثل ذلك لن يكشف عن مشروعية السلوك الذي يقتضيه بشكل عام حتى لو كان مبنياً على اقتضاء جيني نادر مثلاً، ولم يكن حالة مكتسبة في إثر حادث ما أو بيئة معينة.

وقد يُشتبه العديد من الأمور الفطرية بالأمور المكتسبة فيظن ما هو فطري مكتسباً من جهة تعليم الإنسان عليه قبل موعد انفتاقه الفطري فيكون أشبه باللياقات التي يتم تربية الطفل عليها قبل موعد انفتاقها، كما قد يظن ما هو مكتسب أمراً فطرياً من جهة التربية الإنسانية العامة عليه.

هذا، ولكن يمكن تمييز أحد القسمين عن الآخر عند الاشتباه باختبار مدى عموم الشعور بالحاجة إليه وتجذرها والآثار السلبية المترتبة على إهماله وغير ذلك كما ذكر في العلوم ذات العلاقة.

أقسام الهدي الفطري

ينقسم الهدي الفطري المودع في داخل الإنسان إلى عدة أقسام بالنظر إلى الأبعاد الوجودية المتعددة للإنسان..

القسم الأوّل: الهدي الفطري الإدراكي

والمراد به ما جهز به الإنسان وألهم به من أمور ثلاثة:

١- ضرورة سلوك المنهج الملائم للتفكير في مقابل التفكير الارتغابي ـ وهو ما ينشأ عن الرغبات والميول النفسية ـ كما قيل في المثل المعروف إنّ حُب الشيء يعمي ويصمّ.

٢- الإدراكات العامة السليمة التي تمثل رأس المال الفكري والمعرفي للإنسان، كالقضايا الرياضية مثل (١+١=٢) أو الفلسفية مثل أنّه لا يعقل كون الشيء في آن واحد موجوداً ومعدوماً، أو أنّ لكل شيء حادث سبباً لا محالة.

٣- الإدراكات الخاصة ونعني بها ما ألهم به من الشعور بأشياء خاصة مثل

إيداع الشعور بالخالق في داخل الإنسان، وكذلك الشعور بالبقاء بعد هذه الحياة، وإيداع الشعور بالأم في نفس الطفل.

القسم الثاني: الهدي الفطري الجسدي والوظيفي

والمراد به أن تتمثل حاجة الإنسان في ما جهز به من أعضاء وأدوات، فإن التفاصيل الجسدية للإنسان لها مقتضياتها ودلالاتها، بالنظر إلى نشاطاتها ومتطلباتها، فهي إعدادات موجهة للسلوكيات والأدوار الملائمة، فالدماغ ـ مثلاً ـ بأجزائه التي يختص كل جزء منها بنشاطات خاصة إدراكية وشعورية يشير إلى الحاجات المتعددة للإنسان.

وكذلك أدوات الإحساس والحركة والأكل والشرب وغيرها تمثل حوائج فطرية للإنسان، وعلى هذا المثال سائر الأعضاء والخصائص الجسدية فلكل مقتضياتها ومسالكها.

وتشمل المؤشرات الفطرية الجسدية نوعين:

١- الخصائص التشريحية من الأعضاء وما بمثابتها من الخصائص الدقيقة كأجزاء الخلية مثلاً، ويذكر ذلك في علم التشريح وعلم الخلايا.

٢- الخصائص الوظيفية، وهي الوظائف التي تؤديها الأعضاء والخصائص الجسدية، ويذكر ذلك في علم وظائف الأعضاء.

القسم الثالث: الهدي الفطري النفسي والسلوكي

والمراد بالهدي النفسي الميول والغرائز والمشاعر التي طبع الإنسان عليها من قبيل الميل إلى التفكير والاطلاع والاجتماع والإحساس والراحة والحركة والاختيار

الحر ونحوها، فهذه الميول الفطرية العامة تمثل حوائج للإنسان.

وتتطابق مقتضيات الفطرة النفسية والفطرة الجسدية لدى الإنسان نوعاً، بمعنى أن كل حاجة جسدية تقترن بميل نفسي ملائم لها، كما أنّ كل ميل نفسي مقرون بجزء من بدن الإنسان يكون أداة أو مساعداً على ممارسة هذا الميل، ولكن قد يكون ذلك على وجه غامض.

فيلاحظ أن الإنسان ـ مثلاً ـ يحتاج إلى الأكل للبقاء والنشاط، وهناك أدوات في بدنه لممارسة الأكل، كما أن له ميلاً نفسياً ورغبة له إليه، فكانت تلك الأدوات الجسدية والميل عاملين متكاتفين على الإيفاء بهذه الحاجة الجسدية والغريزية.

وأما الهدي السلوكي فالمراد به ما جُبل عليه الإنسان أو الحيوان مطلقاً من السلوكيات الخاصة من غير أن تكون هناك صفة نفسية بالضرورة مثل ما جُبل عليه بعض الطيور من بناء أعشاشها في أعالي الأشجار، حيث لا يحرز أنّها تنطلق من الخوف النفسي الفعلي في بنائها في أدناها من جهة خطر افتراسها من قبل الحيوانات المفترسة على الأرض، ولكن ذلك سلوك جبلت عليه في داخلها.

القسم الرابع: الهدي الفطري القانوني والأخلاقي

وهي حدود مودعة في داخل الإنسان في قوة يعبر عنها بـ(الوجدان) أو (الضمير الإنساني) أو (القانون الطبيعي) والفطري أو (العقل العملي)، وينطوي على أصول اللياقات السلوكية للإنسان، وهي حدود متفق على أصولها بين العقلاء.

فكان مما جُهّز به الإنسان في ضمن هذا الهدي من السلوكيات الحميدة حسن الصدق والوفاء بالالتزام والعدل والعفاف والإحسان والرحمة والحقوق المترتبة على

الوشائج المختلفة، مثل حقّ الله سبحانه في معرفته وشكره والإصغاء لرسله، وكالحق العام للإنسان على أخيه الإنسان، وحق الوالدين والأولاد والأرحام والأزواج والجوار والأصحاب، وحقوق الحيوانات في عدم تعمد إيذائها من غير غاية عقلائية في ذلك.

كما جُهّز بقبح السلوكيات الذميمة كالكذب والخيانة والظلم والفحشاء والإساءة والقسوة وهدر الحق.

وكذلك جُهّز بتسويغ سلوكيات أخرى له أن يفعلها أو يتركها حسب مذاقه ومزاجه ودواعيه الخاصة.

وتبتني هذه الحدود على رعاية ما يلائم الإدراك السليم وكذلك التكوين الجسدي والنفسي، وحاجات الإنسان وصلاحه الشخصي والنوعي بالنظر إلى ذلك.

ولذلك تكون تلك الحدود مناسبة للحاجات الفطرية الإنسانية في المستوى الجسدي والنفسي كما تراعي الحاجات المكتسبة أيضاً على وجه ملائم.

وقد دعمت المبادئ الأخلاقية في داخل الإنسان بمشاعر نفسية ملائمة لها مثل الشعور بالاستحسان والاطمئنان النفسي عند فعل ما ينبغي فعله، والشعور بالاستياء والحزازة والنكد والاستقباح والاستهجان النفسي عند فعل ما لا ينبغي فعله، وذلك ما يعبّر عنه العرف بقولهم (هذا عيب أو معيب)، فهذه مشاعر راقية تساعد الإنسان على الالتزام بالمبادئ السلوكية والقانونية والأخلاقية، واستئصال هذه الصفة أو إخمادها وإسكاتها في شأن أمر قبيح ومنكر يؤدي إلى إزالة المصدات النفسية والاجتماعية عن الأمور المنكرة.

القسم الخامس: الهدي الفطري الحِكَمي

وهو يشتمل على أمرين:

١- النزوع إلى الحكمة والصلاح بنحو عام في مقابل الاستجابة للرغبات والانفعالات العاجلة ذات الآثار والمضاعفات السيئة في الآجل التي ينبغي أن تكون صارفة للإنسان عن الاستجابة لها.

٢- ما أُلهم به الإنسان من وجوه الصلاح النوعي من خلال توجهات مودعة في تكوينه الداخلي بالعمل ضمن مسار معين يوجهه إلى مقتضيات صلاحه كما هو الحال في الحيوانات، وهو بمنزلة برنامج حِكَمي زُوّد به الإنسان فيما عليه فعله، وشبهه ما نجده في الحيوانات من سلوكيات يبدو أنها برمجت عليها، وهناك أمور لا يتضح وجه الحكمة فيها إلا بمزيدٍ من النظر والبحث والمتابعة أو التخصص العلمي.

فهذه شؤون فطرية خمسة كامنة في الهوية الإنسانية العامة.

تطابق مقتضيات أقسام الهدي الفطري

هذا، ويظهر بالتأمل والمتابعة والمقارنة التطابق بين هذه الأبعاد الفطرية وانسجامها وتناغمها في أصول مقتضياتها، فالهدي الإدراكي (الرشد) والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي تتطابق في مقتضياتها السلوكية، وهذه قاعدة ظريفة يحسن الانتباه إليها والتركيز عليها، مثلاً: العدوان على الآخرين ـ مما يدركه الإنسان الراشد ـ يورث الحزازة النفسية، ويخل بالاطمئنان النفسي، ويستتبع سلوكيات غير مستقيمة للمعتدي يخرج بها عن طوره المعقول، وهو أمر قبيح وذميم من المنظور

الأخلاقي، كما أنه خلاف الحكمة بما يُعرّض به صاحبه من نتيجة الظلم وآثاره وعواقبه، وهكذا يتطابق الهدي النفسي والسلوكي والأخلاقي والحكمي في التأثير السلبي على العدوان، والإدراك السليم يجد ذلك ولا تحجبه عنه الانفعالات والآمال الزائفة.

مثال آخر: هو ما أشرنا ه إليه من قبل من أنّ الحاجات الفطرية الجسدية للإنسان يجد إليها رغبة نفسية واستجابات سلوكية، ويجد الإيفاء بها مشروعاً من المنظور الأخلاقي، ويجدها حكيمة بما فيها من صلاح الإنسان من المنظور الحكمي.

ومن تطبيقات هذه القاعدة الرائعة والمذهلة ما سنقف عليه من خلال البحث من أنّ تكامل الذكر والأنثى مطابقاً مع أقسام الهدي المتقدمة كلها من وجوه متعددة، ومن جملتها: أنّ الهدي الإدراكي ينفي الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه، والهدي الجسدي والوصفي ينبه على إعداد جسد الذكر والأنثى بشكل خاص للتلاقي حيث يكوّنان باختلافهما مجموعة كاملة ذات وظائف متسقة في الإيفاء بالغريزة والإنجاب، ولا يتحقق ذلك في اثنين من جنس واحد كما هو واضح، كما أنّ الهدي النفسي والسلوكي يتضمن ميلاً خاصاً لكل من الجنسين إلى الجنس الآخر واستجابة نفسية وسلوكية لرؤيته ومشاهدته، وهو أمر لا يتحقق بين اثنين من جنسٍ واحد، والهدي الأخلاقي يقتضي أنّ الاقتران بين الجنسين مشروع بل محبّذ، لأنه يفي بالحاجة على وجه ملائم ويقي الإنسان من السلوكيات الذميمة، كما أنه يجد أنّ الاقتران الشاذ بالمماثل أو الحيوانات حالة غير مستقيمة وقبيحة جداً، والهدي الحكمي يرشد الإنسان إلى أنّ من صلاحه أن يتزوج بالجنس الآخر إيفاء بالغريزة ووفاء بالحاجة إلى المعايشة والمساكنة الحميمة وإنجاباً للأولاد، وهكذا نلاحظ

تطابق وجود الهدي في مقتضياته في شأن تكامل الذكر والأنثى، وسيأتي مزيد توضيح لذلك خلال أصل البحث.

ومما يترتب على الانتباه إلى تطابق أقسام الهدي أنّ بعضها يكون كاشفاً ومنبهاً على بعضٍ آخر، فالتأصيلات الأخلاقية تدلّ على تأصيلات حكمية موافقة لها، مثلاً إذا كان التأصيل الأخلاقي أنّ الصدق حسن، فإنّه يشير إلى موافقته مع الحكمة وصلاح الإنسان، فهو منجاة له كما ورد في الحديث، وإذا كان التأصيل الأخلاقي أنّ العدل حسن والظلم قبيح فإنّه يدل على تأصيل حكمي، وهو أنّ العدل أحمد عاقبة وأحسن أثراً، والظلم أسوء نتيجة وأضرّ بصاحبه أجلاً، كما جاء أنّ الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم.

ومن خلال هذا الارتباط فإنّ لنا أن نستكشف من بعض وجوه الهدي بعضها الآخر، فإذا كان تكامل الجنسين هو الهدي الجسدي للإنسان فإنّه يشير إلى أنّه يوافق الهدي النفسي والأخلاقي والحكمي له أيضاً، وإذا كان هذا التكامل هو مقتضى الهدي النفسي فإنّه يكون مؤشراً على تطابقه مع الهدي الأخلاقي والحكمي، وإذا كان التكامل مطابقاً مع الهدي الأخلاقي فإنّه يكون موافقاً مع الصلاح النوعي والهدي الحكمي.

٢. اشتمال الهدي الفطري على أمرين هما تأصيل ضرورة العفاف وتكامل الجنسين

إنّ من جملة ما فَطَرَ الله سبحانه الإنسان عليه وأودعه في تكوينه النفسي والأخلاقي والحكمي أمرين:

الأمر الأوّل: تأصيل ضرورة العفاف.

وهو حفظ الخصائص الجسدية الخاصّة ـ في الذكر والأنثى ـ عن الآخرين، سواء كان ذلك باطلاع الآخرين عليها أو لمسها أو أيّ نحو من مساسهم بها.

فهذا التأصيل مما يجده الإنسان كهدي فطري أخلاقي، حيث يجد أنه لا ينبغي له إبداء خصائصه الجسدية أمام الآخرين أو مساسهم بها، بل ينبغي حفظها وسترها، وهذا وجدان مشترك ومشهود لدى جميع المجتمعات البشرية على اختلاف بين مستويات رعايته فيها.

وهذا الهدي هو كسائر المبادئ الأخلاقية المودعة في الضمير الإنساني مدعوم بمشاعر الاستحسان والاستقباح فيشعر الإنسان بحسن التستر مما يدفعه إلى الثناء على صاحبه كما يشعر بقبح التكشف والاستهتار مما يدفعه إلى ذم فاعله ولومه على ذلك.

وكذلك يجد الإنسان هذا التأصيل كهدي نفسي من خلال الشعور بالحياء، وهو شعور راق قد دُعم به أصل العفاف في داخل الإنسان، ويجد الإنسان الشعور بالحياء منذ الطفولة بعد نمو الوعي لديه بعض الشيء، حيث يسعى إلى حفظ المواضع الخاصة من بدنه عن الآخرين حتى الوالدين اللذين كانا معنيين بحوائجه الخاصة، فيحافظ على خصوصيتها ويجد حرجاً في انكشافها وملامستها والحديث عنها من قبل الآخرين، وهكذا ينمو فيه هذا الوعي حتى مرحلة المراهقة فما بعدها ما لم تشوّه فطرته البيئات الخاطئة.

فلهذه الصفة التي فُطر عليها الإنسان دور أساس في صيانة الإنسان عن السلوكيات الذميمة المجافية للأخلاق، كما هو ملحوظ بالوجدان.

ومن الأمور الخطيرة ما يروّج في بعض الأوساط الغربية من إلغاء صفة الحياء على أساس أنه ليس هناك ما يصح أن يستحى منه بذريعة أنّ الإنسان خلق على هذا الوضع الخاص جسدياً وغرائزياً، فلا ضير في أي تصرف غير مؤذٍ للآخرين.

ووجه الخطورة في ذلك أنّ هذا الموقف إلغاء لصفة أساسية في فطرة الإنسان فلسفتها الحد من الأمور الغريزية والانغماس فيها وإيجاد التوازن في شخصية الإنسان بين رغباته الغريزية وبين سائر مصالحه كالجوانب الروحية والمعنوية والأخلاقية، فالإنسان كما زوّد بالغريزة لتكوين الأسرة وبقاء النوع فقد زوّد بصفة مضادة لها تحد من الاسترسال فيها وهي صفة الحياء، وتلك هي تركيبة النفس الإنسانية بظرائفها ودقائقها، ولا يصح بتر شيء من صفاتها، بل ينبغي إدراك مواضعها والدور المفترض لها وصيانتها عن التفريط والإفراط.

بل هناك شعور إنساني آخر راقٍ يحمي مبدأ العفاف، وهو يتمثل في صفة الغيرة التي تمدّ الإنسان بالإباء عن وقوع محذور أخلاقي للآخرين لا سيما من يتعلق به من الإناث كالزوجة والأم والبنت والأخت.

وهذه الصفة أيضاً يسعى البعض لإلغائها على أساس أنها ضرب من الأنانية أو التدخل في شأن الآخرين وهو خطأ ناشئ عن عدم فهم تركيبة النفس الإنسانية.

ويستبطن تأصيل العفاف والحياء في داخل الإنسان هدياً حكمياً في داخل الإنسان، لأنّ هاتين الصفتين تضمنان للإنسان التوازن في الاستجابة للغريزة مما يساعد على السعادة ويقيه من كثير من وجوه المضرة مما ينافي الصالح الخاص والعام.

وهكذا نلاحظ أنّ الإنسان مزود بتأصيل العفاف في كل من هديه الأخلاقي

والنفسي والحكمي.

ويبقى الحديث عن الهدي الإدراكي والجسدي تجاه العفاف:

فأمّا الهدي الإدراكي: فهو يقتضي صيانة النفس عن الخطأ في رصد مكونات النفس الإنسانية وتركيبتها الظريفة وعن التفكير الارتغابي في إثر طغيان الرغبات الغريزية ونحو ذلك مما يمنع عن رصد هذا الأصل المهم، فلا بدّ من تأمّل المرء للموضوع على منهج ناضج وسليم، وعلى وجه جامع ومن أفق عال ينظر إلى جميع أبعاد الموضوع ومقتضياته.

وأما الهدي الجسدي: فليس فيه مؤشر ظاهر بشأن الموضوع، إلا أن يكون وضع الأعضاء الخاصة في أماكن ملائمة للستر والاختفاء[1].

وربما يُظَنّ أنّ في خلق هذه الأعضاء للإنسان ما يقتضي إباحة التعري وإظهارها لتبدو كما هو الحال في الحيوانات، فالتستر صناعة مجتمعية لا موجب لها وفق الفطرة، وكذلك الحال في تحديد الغريزة وتجنب الاسترسال فيها.

وهذا الظن خطأ فاحش للغاية، فإنّ من المهم ملاحظة خصوصية الإنسان بالنسبة إلى الحيوانات من جهة وملاحظة مجموعة ما زُود به من معان كالذي يشتمل

(١) بيان ذلك: أنه قد يتلقى وضع الأعضاء الخاصة في موضع مستور وملائم للستر في البدن ذا مغزى فطري كدلالة على لزوم الستر على وجه عام، لأنه موضع مناسب مع هذه الغاية، لكن نجد في الحيوانات أيضاً أنّ موضع الأعضاء الخاصة كموضعها لدى الإنسان أو أستر مع أنه لا يستنبط مثل هذا المغزى منها، بل المغزى الأحيائي الذي هو الحفاظ على هذه الأعضاء الحساسة، لكن ليس هناك ما يمنع من احتمال رعاية هذا البعد أيضاً في التكوين الجسدي للإنسان الذي جُهّز نفسياً بحسن الستر وحفظ هذه الخصوصية عن اطلاع الآخرين فلاحظ.

عليه الضمير الإنساني والمشاعر الراقية التي تحد الغريزة ومن جملتها صفة العفاف والحياء كما تقدم توضيح ذلك.

والأمر الثاني: مشروعية الاقتران الحميم مع الجنس الآخر أو تكامل الذكر والأنثى.

وهذا الأمر في الحقيقة هو استثناء من أصل العفاف ومشاعر الحياء.

ويتبلور هذا الهدي في داخل الإنسان تدريجاً من خلال ما زرعه سبحانه في الإنسان من الشعور بالحاجة الغريزية إلى شخص آخر من نوعه، وهي حاجة تدعو إلى المعايشة مع هذا الشخص في حياة مشتركة يكوّنان بها أسرة واحدة تفي لهما بالحاجة الغريزية التي طبعا عليها ويتبادلان المودة والمحبة وينجبان الأولاد ويتشاركان مسؤوليات الحياة داخل البيت وخارجه، ويكونان بذلك سبباً لاستمرار النوع الإنساني.

ثم من خلال هذا الشعور الذي لا يجد الإنسان مناصاً منه أُلهِم الإنسان مشروعية الاقتران الحميم.

ولأجل ذلك خُلِقَ الإنسان بصورة جنسين رائعين متكاملين ذكراً وأنثى، فزوِّد كل منهما جسداً ونفساً وسلوكاً بمميزات وخصائص يفقدها الآخر ويجد فيها روعة وجمالاً حتى ينجذب كل منهما إلى الآخر بما يجده فيه من الخصائص الجسدية والنفسية المغرية.

فكانت ثنائية الرجل والمرأة بذلك ثنائية رائعة ومذهلة ومميزة للغاية من روائع الخلق بما تتضمنها من التناسق الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي.

وبيان ما ذكرناه من انفتاق هذا الهدي في داخل الإنسان وتبلوره تدريجاً:

إننا عرفنا أنّ هذا الشعور الإنساني الغريزي بالحاجة إلى العلاقة الغريزية هو نحو استثناء من الشعور الأولي العام بالعفاف والحياء الموجب لحفظ خصوصية المواضع الخاصة عن الآخرين، والذي يجده الإنسان بشكل فطري منذ اكتساب شيء من الوعي ويشتد إلى مرحلة المراهقة.

ثمّ يبدأ هذا الشعور الغريزي بالانفتاق بشكل طبيعي في وقت متأخر عن الشعور بالحياء، فهو ينقدح في داخل الإنسان عند تكامل استعداده الجسمي والنفسي والذهني ببلوغ المراهقة، فيبدأ هذا الشعور عنده بما يجده من إحساس غريزي غريب لديه إلى الجنس الآخر، وقد يتهم الشاب المراهق نفسه عندما يجد هذا الشعور لأوّل وهلة بالخروج عن مقتضيات الحياء الفطري، إلا أنه مع اشتداد هذا الشعور يُلهم بأن ذلك شعور فطري ولا يعتبر مثلبة فيه، ومن المفروض أن يستجيب له من خلال تكوين علاقة حميمة مع آخر من غير جنسه.

ثمّ يتجدد له مضافاً إلى الداعي الغريزي داعي الحاجة إلى تكوين الأسرة، ومعناها هو أن يعيش الإنسان مع قرينه عيشاً مشتركاً حميماً وتكون بينهما مودة ورحمة خاصة وتعاون على الإيفاء بشؤون الحياة.

ثمّ يتجدد له تدريجاً الشعور بالرغبة في الأبوة والأمومة من خلال الإنجاب.

وبذلك تكتمل لديه المشاعر الثلاثة المترابطة، والتي يعين بعضها على بعض، وهي الشعور الغريزي والحاجة إلى المعايشة الأسرية والرغبة في الأبوة والأمومة.

وتزداد مشروعية ذلك وضوحاً للمراهق بالانتباه إلى جريان السلوك الإنساني العام للبالغين من حوله على هذا الأمر حيث يرى زواج كل اثنين ـ من رجل وامرأة ـ بعضهما من بعض واتفاقهما على العيش معاً وتكوين أسرة وإنجاب أولادٍ، كما هو

حال أبويه اللذين أنجباه.

وهكذا يجد المرء بفطرته أنّ تلبية هذه الحاجات الثلاثة من خلال الزواج بالجنس الآخر استثناء من قاعدة الحياء وحفظ الخصوصية أمام الآخرين.

على أنّ الإنسان قد ألهم أنّ الاستجابة لهذه الحاجة الغريزية ليست مطلقة، بل محفوفة بلياقات وحدود خاصة لا يسوغ له تجاوزها، فهي باقية تحت أصل العفاف والحياء الذي تمّ إيداعه وتأصيله في النفس الإنسانية بنحوٍ ما[1].

---

(١) فكان من تلك الحدود:

١. إن الارتباط الغريزي الذي تنبثق عنه فطرة الإنسان بعد البلوغ التدريجي إنما يكون بين الجنسين (الذكر والأنثى) دون اثنين من جنس واحد، كما يؤشر عليه تكامل الجنسين بالتفاوت الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي، فالارتباط بين اثنين من جنس واحد داخل تحت تأصيل العفاف والحياء.

٢. إنّ الارتباط بين الجنسين لا بدّ أن يكون على أساس التعاقد المسبق على الاقتران بين اثنين (رجل وامرأة معينين) ولا يصح أن تكون ممارسة ابتدائية، ولا أن تكون انفلاتاً للرجل تجاه أية امرأة أو للمرأة تجاه أي رجل، فذلك أمر غير لائق بالإنسان، ولا هو جزء من غايات زرع هذا الشعور في الإنسان بتاتاً فهو داخل تحت أصل العفاف والحياء.

٣. أن يكون الارتباط الغريزي بين شخصين لا يكون أحدهما من محارم الآخر فلا يصح الارتباط بين الابن والأم، ولا بين البنت والأب، وكذلك لا يصح الارتباط بين الأخت والأخ، وما إلى ذلك، فالمحرمية بمراتبها لن تلائم ـ بحسب ما فطر عليه الإنسان ـ النظر الغريزي إلى الآخر.

٤. أن يكون الارتباط بين شخصين بالغين وناضجين، فلا يصح بين شخصين يكون أحدهما أو كلاهما غير بالغ، لعدم انبثاق الغريزة أو عدم نضجها؛ لعدم صلاحية الاقتران قبل البلوغ والنضج.

وهكذا فطر الإنسان وألهم باقترانه بآخر من الجنس المغاير.

ويتيح هذا الاقتران بين الزوجين (الذكر والأنثى) من خلال التعاقد الإنجاب ورعاية الأولاد على وجه مشترك، حيث أُلهم الزوجان بأنهما حيث كانا سبباً في وجود الأولاد بينهما فإنّ عليهما من البعد الفطري الأخلاقي والبعد الحكمي مسؤولية رعايتهم حتى البلوغ والرشد والاستقلال، وهما يجدان بمشاعرهما الفطرية النفسية اندفاعاً إلى ذلك من جهة أنهما يشعران بأنّ الأولاد هم منهما وجزء من كيانهما واستمرار لهما، كما جاء عن الإمام علي (عليه السلام) قوله لابنه الحسن (عليه السلام): (يا بني وجدتك بعضي بل وجدتك كلي)[1].

وهكذا نجد أنّ الإنسان قد أُلهم ما أودع في خلقه وفطرته من قواعد الحياة وسننها في هذا البعد الأساس من أبعاد تكوينه النفسي والاجتماعي وما يترتب عليها من استحقاقات ومسؤوليات في إطار الاقتران والإنجاب.

ولذلك كانت ثنائية الرجل والمرأة في الحياة بما تتضمنه من روعة وانسجام تمثّل صيغة الاقتران الراشد والحكيم واللائق بالإنسان، وهي تمثل قوانين الطبيعة والفطرة التي تنبثق من داخل الإنسان بما تجسده من مقتضيات التكامل والتآزر والتعاون والسعادة والتعلق والحب والمودة واللذة والمتعة والسكينة والاستقرار والستر والألفة والأنس والإنتاج والتوليد والتضحية والوفاء والائتمان والثقة الشيء الكثير.

---

٥. إنّه لا بدّ من حفظ الزوجين من الارتباط الخاص أمام الآخرين؛ رعاية لأصل العفاف والحياء العام، وإن كان أصل التعاقد والمعايشة المشتركة بين الزوجين أمراً معلناً وليس سريّاً طبعاً.

(١) نهج البلاغة: ٣٩١.

فالاقتران بين الجنسين هو الصيغة المثلى لحياة الإنسان في توفير صديق حميم للعيش الكريم إذا أحسن الإنسان الاختيار وراعى مبادئ الرشد والحكمة والعدالة والإحسان، على أن هذه الحياة لن تخلو بحال عن عناء واختبارات مختلفة للإنسان في مختلف مناحيها.

ومن ثَمّ كانت سنة الحياة الإنسانية عبر التاريخ عموماً قائمة بوحي من الفطرة التي فُطر عليها الإنسان على تحديد هويته الجنسية وفق الحالة العضوية الكاملة وتحديد الاقتران المقبول والعلاقة السليمة باختلاف الجنس وبنائها على ثنائية الذكر والأنثى، والرغبة في تكوين الأسرة المؤلّفة منهما المبنية على تكاملهما، ثمّ إنجاب الأولاد من خلال العلاقة بينهما.

وقد اتضح من العرض السابق إجمالاً دلالة الفطرة الإنسانية على مشروعية الاقتران الزوجي بنحو تكامل الذكر والأنثى حصراً من خلال الهدي الداخلي بوجوهه المتنوعة والمنسجمة..

١. فالهدي الجسدي والوظيفي يرشد إلى تكامل الذكر والأنثى من خلال خصائصهما العضوية التشريحية المختلفة المنسجمة والوظائف العضوية لتلك الأعضاء.

٢. والهدي النفسي والسلوكي يرشد إلى اتجاه الشعور الغريزي والعاطفي إلى الجنس المغاير، وتميز كل من الجنسين بخصائص سلوكية مختلفة، ولكن متلائمة مع خصائص الآخر.

٣. والهدي القانوني ـ ونعني به القانون الفطري ـ والأخلاقي يرشد إلى استثناء الاقتران بين الجنسين حصراً من مبدأ العفاف والحياء، ويبقى غيره من وجوه

الاقتران ذميماً وباقياً تحت أصل العفاف.

٤. كما أنّ الهدي الحكمي ـ الذي يجده عامة العقلاء وتحفزه تجارب الحياة ـ يدل على أنّ تكامل الجنسين بالاقتران موافق للصلاح الجسدي والنفسي والاجتماعي للفرد وللمجتمع الإنساني.

وأمّا الهدي الإدراكي فإنّ شأنه في الموضوع هو حسن فهم وتلقي إشارات الفطرة وهديها من النواحي الجسدية والنفسية والأخلاقية والسلوكية، ولذلك يصح القول إنّ الرغبات الشاذة تنشأ في الحقيقة عن نوع من الغباء عن تلقي إشارة الفطرة والطبيعة وإعداداتها إلى مسار الاقتران بين الجنسين، أو حدوث حواجب تحول دون تلقي هذه الإشارة داخلياً.

وقد جاء الدين مؤكداً للهدي الفطري، حيث نجد أنّ مشروعية الاقتران بين الجنسين حصراً من جملة ثوابت الأديان عامة والدين الإلهي برسالاته المتعددة خاصة وأبرزها الرسالات الإبراهيمية الثلاثة الموحدة لله سبحانه وهي رسالة موسى (عليه السلام) ورسالة عيسى (عليه السلام) ورسالة الإسلام.

وقد نبّه الدين على هذه الثنائية ـ التي تسري في معظم الحيوانات أيضاً ـ كآية من آيات الله سبحانه في الكون والحياة، وكنعمة بالغة على الإنسان، فقال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً أَنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ**

(١) سورة الروم: آية ٢١.

﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ أَن اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[١].

فكان الاقتران المشروع في الدين هو الزواج بين الجنسين، وهو الذي يمثّل إرادة الله سبحانه في الإنسان ويكون موضعاً لبركاته تعالى.

وقد اعتبر السلوك الشاذ في الدين عملاً شنيعاً للغاية من المنظور القانوني والأخلاقي الذي فطر عليه الإنسان، ومخالفاً لمؤشرات خلق الإنسان جسدياً ونفسياً الدالة على تكامل الجنسين، فهو بذلك من جملة أفحش الفواحش وأكبر الكبائر والآثام، حتّى جاء إرسال الله عز وجل رسولاً ـ وهو (لوط) (عليه السلام) ـ إلى قومٍ تعارف عندهم السلوك الشاذ فلمّا لم يستجيبوا إليه وتحدّوه نزل عليهم عذاب الاستئصال الذي أفناهم عن آخرهم.

وعلى ذلك جرى علم الطب حتى عهد قريب ـ قبل نصف قرن ـ حيث اعتبر التعلق الشاذ من جملة الأمراض النفسية من قبل الأكاديميات الطبية العالمية، والمراد أنّها ميول غير مستقيمة ولا طبيعية تخالف ما فُطر عليه الإنسان في خَلقه (من الأعضاء المختلفة للجنسين المتكاملين بها)، وفي خُلقه وسلوكه (من التوجه الغريزي إلى الجنس المغاير)، ولكن تغير الموقف الرسمي في تلك المراكز التعليمية بعد ذلك.

---

(١) سورة النساء: آية ١.

٣. تفصيل مقومات ثنائية الذكر والأنثى بحسب المنحى الفطري والعقلائي العام

إنّ الأساس في هوية الإنسان الجنسية الذكورة والأنوثة في المنظور الفطري والعقلائي الذي أوضحناه هو البعد الجسدي المتمثّل في الأعضاء الظاهرة المعروفة والأخرى الباطنة والتي كانت جملة منها معروفة في علم التشريح القديم، وقد زاد العلم الحديث من معرفة أبعاد جسدية أخرى للفرق، منها: في المكوّنات الجينية لخلايا الذكر والأنثى، ومنها: الفرق في الإفرازات الهرمونية من الغدد الخاصة عندهما المسمّاة بهرمون الذكورة والأنوثة.

فهذه الخصائص من جهة تشترك في تعلّقها بأصل الجنس الذي هو بعد خاصّ من أبعاد كيان الإنسان وله خصائص وظيفية مشتركة في أصولها.

ومن جهة أخرى فإنّها تفترق في تفاصيل التمثّلات الجسدية للجنس وفي الأدوار الوظيفية الخاصة التي تؤدّيها.

ويترتّب على هذه الخصائص الأوّلية الفارقة بين الذكر والأنثى بحسب الرؤية الفطرية والعقلائية أمور مرتبطة بها أو متفرّعة عليها، وهي على أنواع ثلاثة:

١. فوارق جسدية أخرى

وهي تابعة لهذه الفروق الجسدية الجنسية مثل الفوارق التشريحية أو الوظيفية في الدماغ والعظام والعضلات ومناطق الشعر والأوتار الصوتية وغيرها، كما يفصّل ذلك كلّه في علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء.

ولأجل هذه الفروق الجسدية والوظيفية الواسعة بين الجنسين يُهتمّ في علوم

الطبّ والصيدلة دائماً بمعرفة جنس المريض، وكونه ذكراً أو أنثى، كما هو ملحوظ للجميع في المراجعات الطبّية، وذلك يجري في جميع فروع الطبّ تقريباً من الباطنية وطبّ الدماغ وطبّ الغدد الصمّاء وطبّ العظام وغيرها، كما يهتمّ في مقام اختبار الأدوية غالباً اختبارها على كلٍّ من الجنسين ومعرفة مدى الاستجابة عندهما وعوارض الدواء لدى كلٍّ منهما.

٢. فوارق نفسية

والأمور النفسية على قسمين: أمور مشتركة وفوارق مختصّة.

فالمشتركات النفسية الغريزية بين الرجل والمرأة هو أصل الرغبة الغريزية، وكذلك الرغبة في تكوين الأسرة والاحتياج إلى العلاقة المنفتحة داخلها، وكذلك الميل إلى ما يترتّب عليه من الإنجاب والتناسل، حيث يشعر الرجل بحبّ الأبوّة وتشعر المرأة بحبّ الأمومة، وهو أقوى وآكد فيها.

ومن المشاعر الفطرية المشتركة في أصلها بين الجنسين هي رغبة كلٍّ من الجنسين في إظهار جنسه وتميّزه عن الجنس الآخر، فيحبّ الذكر أن يظهر بما يبيّن أنّه ذكر، كما تحبّ الأنثى أن تظهر بما يبيّن أنّها أنثى، ولذلك كانت هناك عناية في جميع المجتمعات بمظاهر وسلوكيات فارقة بين الذكر والأنثى، وتنبع تلك المظاهر والسلوكيات عن عدّة أمور من جملتها حبّ كلٍّ من الجنسين تميّزه عن الآخر، ولذلك كان تشبّه الرجل بالمرأة والعكس أمراً مستهجناً في العرف والدين جميعاً.

وأمّا الفوارق النفسية الغريزية بين الجنسين فهي صنفان:

أ. فوارق في المشاعر والرغبات الغريزية مبنية على الخصائص الجسدية، حيث

يلاحظ رغبة الذكر إلى الأنثى دون ذكرٍ مثله بتأثير تحفيز الدماغ وإفراز الهرمونات الذكرية، ورغبة الأنثى إلى الذكر دون أنثى مثلها لمثل ذلك.

ب. فوارق في مشاعر نفسية أخرى، حيث يتميّز الرجل بالحزم والرغبة في التحكّم والإدارة وسرعة الاستجابة للإغراء والغيرة على الأنثى، وتتميّز الأنثى بالعاطفة الجيّاشة، وبالاهتمام بالجمال في نفسها وفي ما حولها، وفي مستوى من الميل إلى الاستناد على الدعم والإسناد النفسي (من الرجل)، وبالرغبة في الإغراء وفي الإثارة وإظهار الجمال، وبالحياء المميّز، وبحفظ الخصوصية عن الرجال، وبمشاعر الأمومة المؤكّدة التي تساعد تحمّلها على مصاعب تربية الطفل ومشاقّها.

وقد يُدّعى أنّ بعض هذه الفوارق إنما تلحظ في المجتمعات المحافظة بالنظر إلى بيئتها الخاصة دون المجتمعات الحديثة، ولكن الواقع أننا لا نزال نجد شواهد على هذه المشاعر ولو بنحو خافت في المجتمعات الحديثة.

ومن الفوارق النفسية الأخرى بين الجنسين هو التفاوت بينهما في قائمة الأولويات في الاهتمامات المشتركة بينهما، كما يتضح من المقارنة بين أولويات الجنسين المشهودة في الكلام وفي صرف الوقت وفي صرف الأموال وغير ذلك.

فهذه فوارق نفسية متعلّقة بالفوارق الجسدية الجنسية بينهما، ولذلك نجد أنّ الطبّ النفسي أيضاً ـ بمختلف أنواعه ـ يعتني بكون المريض ذكراً أو أنثى سواء الطبّ النفسي الجنسي أو الطبّ النفسي العامّ.

هذا، والميول عموماً ليست عوامل قاهرة للنفس الإنسانية على السلوك الملائم لها كما هو الحال في النظام الغرائزي الحاكم على الحيوانات، فيبقى اختيار الإنسان وإرادته الحرّة هو الذي يعيّن صدور فعلٍ ما عن الإنسان من عدمه، وإنّما تمثّل الميول

دواعي على الفعل، ولذلك يتحمّل المرء مسؤولية أفعاله الغريزية كغيرها من ممارساته وسلوكياته، ويحسن لدى العقلاء بالإنسان على العموم الاستجابة للميول الفطرية على نحو ملائم ومعتدل، وتجنّب السلوك الشاذّ والمؤذي للآخرين.

٣. فوارق سلوكية بين الرجل والمرأة

وهي على أصناف ثلاثة:

أ. فوارق في الأدوار التي يؤدّيها كلٌّ من الرجل والمرأة في النشاطات الغريزية والأسرية والإنجابية والاجتماعية.

ب. فوارق في الحركات التي تمثّل طبيعة شخصية الإنسان، حيث إنّها تختلف بين الذكر والأنثى.

ج. فوارق في المظاهر التي يظهر بها كلّ من الذكر والأنثى أمام الآخرين من حيث ترتيب البدن مثل مدى إطالة الشعر وترتيبه أو من حيث الكشف عن البدن وستره، أو من حيث طبيعة الملابس وخصوصياتها، حيث نلاحظ وجود فارق بين مظهر الجنسين نوعاً حتّى في المجتمعات المهتمّة بإلغاء فوارق الذكر والأنثى وإثبات مماثلتهما تماماً.

وهذه الفوارق السلوكية هي على أقسام متعددة:

١- سلوكيات طُبع عليها كل من الجنسين، فهي بنفسها جزء من فطرتهما والبرنامج المودع فيهما، ويجري عليها الجنسان بشكل تلقائي من غير حاجة إلى حدوث استجابة نفسية خاصة نظير السلوكيات التي طُبع عليها بعض الحيوانات في بناء مساكنها من غير أن تستحضر بالضرورة خوفاً على نفسها وعلى نتاجها.

٢- سلوكيات طبيعية من جهة اختلاف الخصائص الجسدية بين الجنسين مثل حمل المرأة وإنجابها وإرضاعها.

٣- سلوكيات تصدر من الجنسين استجابة للميول النفسية المختلفة التي زوّدا بها من مستوى الحياء والميل إلى إبراز الجمال والذوق الجمالي ونحو ذلك، فالمرأة حيث كانت أشد حياء من الرجل تصدر منها سلوكيات تمثل ذلك لن يصدر مثلها من الرجل، كما أنها حيث كانت بفطرتها أميل إلى إبراز جمالها تصدر منها أفعال وتصرفات تمثل ذلك لن يصدر مثلها من الرجل طبعاً.

فهذه السلوكيات ذات أصول فطرية، ولكن قد تتدخل الأعراف الاجتماعية في مستوى تحفيزها وفي كيفية إبرازها والتعبير عنها، مثل اختلافها في أسلوب ستر المرأة الذي ينشأ عن صفة الحياء أو عن أسلوب تجملها الذي ينشأ عن صفة حب الجمال.

ومن الميول المؤثرة في اختلاف بعض سلوكيات الجنسين ـ كما ذكرنا من قبل ـ هو حب التميز، فالرجل والمرأة يرغبان في مظاهر فارقة تُعرّف جنسهما فلا يرغبان أن يظهرا بمظاهر لا يتميز صاحبها أنه ذكر أو أنثى، وذلك أمر يتمثل في عامة المجتمع البشري، وهذا الميل يؤدي إلى العديد من الاختلافات التي نشهدها لديهم في المظاهر، فهي تنطلق في مبناها ـ أو في جزء من مبناها ـ من حب تميزهما عن الآخر، وهو مما يختلف باختلاف الأعراف.

٤- سلوكيات تكون استجابة لرغبة الآخر والتقرب إليه، حيث إنّ من الملحوظ مثلاً أنّ الأنثى معنية بسلوكيات توجب إغراء الرجل فتوافق ذوق الرجل في ما يجب أن يراها عليه، كما أنّ الرجل قد يعنى بسلوكيات توجب تقبل المرأة له، وذلك أمر قد تختلف الأعراف في بعض تمثلاته وتفاصيله.

٥- سلوكيات تقتضيها الأعراف الاجتماعية التي تلائم الزمان والمكان والبيئات الخاصة، وهي عموماً تأتي تحرياً لما هو الأكثر ملاءمة لطبيعة الجنسين ومظهرهما أو صلاحهما.

وبهذا العرض يتضح أنّ السلوكيات العامة المشتركة بين المجتمعات البشرية الفارقة بين الجنسين تمثلٌ لأمور فطرية للجنسين، كما أنّ السلوكيات الخاصة ببعض المجتمعات ذات مناشئ متفاوتة فمنها ما يكون تمثلاً لأمور فطرية بنحو ما أيضاً ولكن تختلف لدى الأقوام لأنّ كلاً يترجمها ويعبر عنها بطريقة تلائم ذوقه ومزاجه وخصائصه وبيئته، كما أنّ منها ما يكون تحرياً لما هو الأصلح للجنس أو للأسرة أو للمجتمع العام مما يمكن أن يختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئات الاجتماعية.

فهذه هي ما تجري عليه الرؤية العقلائية والفطرية العامّة.

وعلى هذه الرؤية تؤكّد النصوص الدينية وترتكز عليها تشريعاتها في شأن الجنسين، فهي تقدّر الاختلاف بين تكوينهما الجسدي والنفسي وما يترتّب عليه من السلوك الملائم في الحياة العامّة والمشتركة للجنسين، كما قال سبحانه: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى**﴾[1]، ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ**﴾[2].

---

(١) سورة آل عمران: آية ٣٦.

(٢) سورة النساء: آية ٣٢.

حالات غير مستقيمة في ثنائية الذكر والأنثى والتعامل العقلائي معها

وهناك بجنب الحالة العامة المتعارفة حالات تشذ عن القاعدة المتقدمة كما هو الحال في سائر الأمور التي فطر عليها الإنسان، حيث إنّه قد تتشوّه فطرة المرء فيها إدراكياً أو جسدياً أو نفسياً أو أخلاقياً، وتتجه إلى منحى مختلف سلوكاً للطريق الخاطئ، وقد يساعد على ذلك عوارض مرضية أو حوادث غير اختيارية أو نحو ذلك[١].

ولذلك كانت هناك حالات عدّة ترتبك فيها تلك الثنائية (الذكر والأنثى) وما يترتب عليها من فوارق بين الجنسين.

وهي تندرج في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: انحراف الميل الجنسي للإنسان، بمعنى أن يميل الشخص إلى إقامة العلاقة مع الجنس المماثل، فيميل الذكر إلى العلاقة مع ذكر آخر، أو تميل الأنثى إلى العلاقة مع أنثى أخرى، ومثله ما لو مال الشخص إلى العلاقة مع كلٍّ من الجنسين.

هذه الحالة كانت تتّفق في الأزمنة القديمة، إلّا أنّ التلقّي العقلائي العام كان ولا يزال على اعتبار ذلك ضرباً من الاضطراب النفسي الجنسي، وخارجاً عن القوانين الفطرية التي ألهم بها الإنسان وسنّت عليها مصالحه النوعية وتكوينه النفسي والبدني، فهي حالات مرضية أو لا أخلاقية وليست حالة مستقيمة، وهي تنشأ عن

---

(١) علماً أن ما أثر من هذه النزعات الشاذة عموماً قبل العصر الحاضر لم ترق إلى درجة القبول بالاقتران المماثل كنوع من الزواج، بل كانت ممارسات خارج إطار الزواج.

عوارض جسدية أو نفسية أو سلوكية أو حوادث أخرى كما سيأتي بيانها، ولا يصح لصاحبها أن يقيم علاقة على أساس ميولٍ ومشاعرَ مخالفةٍ للتمثل الجسدي، كما هو الحال في سائر التعلقات الشاذة الغريزية مثل التعلق بالأطفال، وإذا أعلن صاحبها عن مثل ذلك رُدع عن ذلك صيانة للجو الإنساني العام عن حدوث الشذوذ.

الحالة الثانية: اضطراب الشخصية الجنسية، بمعنى أن يكون الإنسان ذكراً جسدياً تماماً لكنّه يميل إلى أن يكون أنثى أو يشعر فعلاً بأنّه أنثى محبوسة في جسم ذكر وقد خلق في الجسد الخطأ، أو يكون الإنسان أنثى جسدياً، ويميل أو يشعر بأنّه ذكر، أو يميل الإنسان إلى أن يكون ذكراً وأنثى في آنٍ واحد، وتُعرف هذه الحالة في اللغة بـ(المخنّث).

وهذه الحالة لم تكن تلقى إقراراً من عامة العقلاء، بل كانت تُتلقى ضرباً من الوهم، وربما يوجهه أهل الخرافة بتلبّس جنّ ذكر بالأنثى جسدياً مثلاً أو جنّ أنثى بالذكر جسدياً، ويحلّلون هذه الحالة على هذا السبيل.

الحالة الثالثة: اضطراب الشخصية الجنسية للإنسان جسدياً، بمعنى أن يكون للشخص مثلاً الأعضاء الخاصّة لكلٍّ من الذكر والأنثى، أو بعضها، أو لا يكون له شيء منهما ولو ظاهراً، وتسمّى هذه الحالة في اللغة بـ(الخنثى)[1].

وهذه الحالة كانت تعتبر قديماً وحديثاً من المنظور الإحيائي والطبي ضرباً من التشوّه في خلقة الإنسان كما هو الحال في سائر التشوّهات الخلقية النادرة.

---

(١) وكأنّ أصل هذه اللفظة هي لفظة الأنثى مع إضافة الخاء بدلاً عن الهمزة للإشارة إلى الأنوثة المشوّهة، أو تكون الخاء إشارة إلى امتزاج الذكورة بالأنوثة كما في لفظة (تأنث) و(تخنث) ثمّ عممت الخنثى لسائر الحالات غير المستقيمة.

فهذا توصيف الانطباع العقلائي العام والتاريخي حول ثنائية الذكر والأنثى.

٤. الاتجاه الحادث في شأن ثنائية الذكر والأنثى

ولكن استجد في العصر الحاضر في ضمن التغيرات الطارئة في المنظومة الأخلاقية في بعض المجتمعات البشرية اتجاهات تنكر المبدأ الفطري العام السائد في المجتمع الإنساني المبني على ثنائية الجنس الإنساني (الذكر أو الأنثى) وتمثلهما في الوضع الجسدي للإنسان، فاعتبرت الحالات الثلاثة المتقدمة[1] التي تشذّ عن ذلك أموراً طبيعية ومقبولة كما اعتبرت العلاقات والسلوكيات الشاذة المترتب عليها أموراً مشروعة وسائغة.

ويبدو أنّه كان هناك نحو تدرّج في بروز الإذعان بتلك الحالات الشاذّة كحالة مشروعة ومقبولة ومستقيمة.

وكان أوّل ما اتّفق ـ كمرحلة أولى ـ هو الإذعان والقبول بـ(الحالة الأولى) أي الميول الشاذّة المتماثلة.

وقد تطوّرت المدعيات التي كان يوجه بها قبول ذلك وشرعنته تطوراً كبيراً.

١- فقد كان الطرح الأوّل مبنياً على أنّ الميول والمشاعر غير المتعارفة بين المتماثلين ليست حالة اختيارية، ومن ثمّ يكون منع إقامة العلاقة وفقها مخالفاً للعدالة.

وهو طرح ضعيف بطبيعة الحال؛ لأنّ أصحاب الاتجاه الحديث لا يلتزمون في

---

(١) المقصود في الحالة الثالثة (أي الاضطرابات الجسدية) بعض مواردها، لأنّ التشوه في بعضها الآخر ظاهر ولا مجال لاعتباره أمراً طبيعياً.

سائر الموارد بأنّ المشاعر والميول (غير الاختيارية) تجعل السلوك الموافق لها سلوكاً غير اختياري تماماً، حتى في الأمور الغريزية، ولذلك لم يتقبلوا ـ غالباً ـ الاقتران والزواج بالمحارم البالغين وكذلك لم يتقبلوا التعلّق الغريزي بالأطفال أو الحيوانات، واعتبروا ذلك ضرباً من الاضطراب النفسي الجسدي الذي لا بدّ لصاحبه من الحيلولة دون الاستجابة له في سلوكه وعلاقاته، ولو بمعونة العلاجات الدوائية وغيرها.

٢- ثم تطور الطرح بعد التوسع في مساحة الحرية الفردية التي يستحقها الإنسان في الثقافة الحديثة، فطُرِح قبول الاقتران الشاذ بالمماثل على احترام اختيار الإنسان ما دام أنه لا يؤذي الآخرين؛ فإذا اتفق اثنان بالغان متماثلان على الاقتران الزوجي فليس في ذلك أذى لأحد، ولذلك فلا موجب للمنع عنه، وأدّى ذلك إلى رفع الاقتران بالمماثل إلى درجة التأصيل في الحياة على حد الاقتران الزوجي بين الرجل والمرأة.

وكان هذا التعليل أيضاً واهناً مرة أخرى؛ لأنّ أصحاب هذا الاتجاه لا يلتزمون في سائر الموارد بجواز أي سلوك اختياري للإنسان إذا لم يكن مؤذياً، ولذلك لم يكونوا يتقبلون ـ عموماً ـ الزواج بالمحارم قانوناً، كما لا يتقبلون الانتحار ويحولون دونه وإن كان خياراً اختيارياً للشخص، وهو لا يؤذي الآخرين بذلك.

٣- ثمّ تطور الطرح، فأنكروا أن يكون الوضع الطبيعي المستقيم للإنسان يقتضي الميل إلى الجنس المخالف وإن كان ذلك هو الغالب، وقالوا إنّ الميل إلى الجنس المماثل أيضاً ميل طبيعي مستقيم، وقالوا إنّ الميل الغريزي لا تتحدّد وجهته على أساس عضوي رغم التناسق الجسدي الملحوظ بين الذكر والأنثى، بل تتدخّل

فيه عوامل أخرى طبيعية كالبيئة الأسرية والاجتماعية وما يتّفق خلالها من مشاهد وتجارب وأحداث.

وفي هذا الطرح تغافلٌ ظاهر عن الانسجام بين الخصائص الجسدية والميول النفسية المستقيمة، فإذا كانت الخصائص العضوية التشريحية والوظيفية للذكر والأنثى تدلّ على أنّ غاية خلقهما ونسق تكوينهما هو تكامل بعضهما ببعض فإنّه يدل على أنّ الميول النفسية المستقيمة هي التي تتوافق مع ذلك وتتّجه إلى الجنس المغاير كما هو الحالة المتعارفة لدى الجنسين والتي لا تتخلف عنها إلا موارد شاذة؟

وفي المرحلة الثانية تجدد باسم العلم ما هو أكثر غرابة، وهو الإذعان بالحالة الثانية، وهي التي يرى الإنسان فيها جنسه على خلاف جسده، فهو مثلاً أنثى جسدياً لكنّه يشعر بأنّه ذكر، أو هو ذكر جسدياً لكنّه يشعر بأنّه أنثى.

فهذه الحالة هي اضطراب إدراكي واضح كما تلقاه المجتمع البشري من قبل، وهي تنشأ عن شدّة ميل الإنسان إلى أن يتعامل هو مع الآخرين ويتعامل الآخرون معه على أنّه من الجنس الآخر، فتمارس الأنثى أدوار الذكور ويمارس الذكر أدوار الإناث بعضها أو كلّها، وتساعد على حدوث هذا الاضطراب معرفة الشخص أنّ الجنس الآخر لن يتقبل ذلك إلا إذا ادعى أنه من ذلك الجنس الآخر وتبرأ من جنسه، فالإناث لا يقبلن أن يتعاملن مع ذكر بالغ كأنثى بتاتاً، ويشعرن تجاهه بحفظ خصوصيتهن، ولذلك فإنّ الذكر الراغب في أن يكون معهن ويسلك سلوكهن يضطر إلى أن يقول عن نفسه أنّ هويته هي هوية الأنثى، وإنما هو ذكر جسداً، وأنه لا يرغب في تلك الخصائص الذكرية ويسعى إلى إزالتها.

لكن سير الأفكار في العصر الحديث اتّجه إلى الإذعان بشعور الإنسان عن نفسه

على أنّه شعور مستقيم، بل جُعل ذلك هو حقيقة هوية الإنسان الجنسية، وفُصلت هذه الهوية (الذكورة والأنوثة) عن الخصائص الجسدية المتمثلة بالأعضاء الخاصة الباطنية والظاهرية وكذلك الكروموسومات المكوّنة للخلية الذكرية والأنثوية وخصائصها الجينية، وبُنيَ على أن مقتضى الأبحاث النفسية أنّ هذه الهوية تابعة للشعور النفسي الوجداني، تصديقاً لمزاعم قلةٍ نادرةٍ وشاذةٍ من الناس ممن يرى نفسه على خلاف جنسه الجسدي، وعليه فإذا شعر الإنسان بأنه ذكر فإن هويته الجنسية تكون هي الذكورة ولو كان أنثى من حيث الجسم، وكذلك العكس، فالأعضاء الخاصة إنما تمثل ذكورة جسدية وحيوية (بيولوجية) فحسب، ولكن هوية الإنسان تكون بحسب انطباعه الذهني عن نفسه وتعريفه لذاته، فإذا كان يعرّف نفسه على أنّه ذكر فهو ذكر وإن كان أنثى من حيث الجسد، وإذا كان يعرّف نفسه على أنّه أنثى فهو أنثى وإن كان ذكراً من حيث الجسد.

وكان من نتائج ذلك إضافة نوعين آخرين في الهوية الجنسية الإنسانية:

أحدهما: مزدوج الهوية، وذلك إذا شعر الإنسان بأنه ذكر وأنثى في حال واحد وإن كان ذكراً جسدياً أو كان أنثى جسدياً، لكنه يكون وفق شعوره ذكراً وأنثى.

والآخر: فاقد الهوية الجنسية، وذلك إذا لم يشعر الإنسان أصلاً بكونه ذكراً ولا أنثى وبرغم كونه كان جسدياً ذكراً أو أنثى.

ولعل الطرح الأوّل لنظرية الهوية الجنسية هذه المنفصلة عن الخصائص الجسدية كان ينطوي على جميع الأبعاد الاجتماعية التي يختلف فيها الذكر والأنثى بما فيها البعد الغريزي ميلاً وسلوكاً، بمعنى أنّ المفروض بالذكر الذي يرى نفسه أنثى أن يكون كالأنثى في الرغبة والسلوكيات الغريزية، وكذلك المفروض بالأنثى التي ترى

نفسها ذكراً أن تكون كالذكر في الرغبة والسلوكيات الغريزية.

ولذلك فإنّ من كان يجد لنفسه هوية جنسية مغايرة لجسده فإنّه كان يسعى غالباً إلى أن يتحول جسدياً فيتخلص من الأعضاء التي كانت له في الأصل ويزرع ما يشبه الأعضاء التي تكون ملائمة لهويته الجنسية وفق انطباعه.

لكن ربما تطور هذا الطرح تدريجاً وبُني على أنّ انطباع الإنسان عن جنسه إنما يقتضي رغبته في التعامل الاجتماعي العام معه كذلك ويُصنف ضمن هذا الجنس أو ذاك، ولا يستلزم بالضرورة انجذاباً غريزياً ملائماً أو سلوكاً غريزياً ملائماً للجنس الذي يفترضه لنفسه، فيمكن أن يكون الشخص ذكراً جسدياً، وينجذب كالذكر إلى الأنثى ويقترن كذكرٍ بالأنثى أيضاً، ولكنه يشعر أنه أنثى.

هذا وقد بلغ الأمر تدريجاً إلى تجزئة الهوية الجنسية وتبعيضها بمعنى أنّ الشخص يميل إلى بعض سلوكيات الذكر وبعض سلوكيات الأنثى، فيكون حالة مُبعّضة ووسطى، وقد تولدت بطبيعة الحال حالات متوسطة كثيرة تبعاً للسلوكيات التي يختارها الشخص مما يضاف إلى كل من الجنسين.

وعلى ضوء ذلك كلّه حدث مفهوم النوع الاجتماعي، وبُني على أنّ هوية الإنسان الجنسية حالة اجتماعية، والمراد بها ما يحب الإنسان أن يظهر به أمام الآخرين ويتعامل الآخرون معه على وفقه، فإذا أحب الذكر جسدياً أن يكون كالأنثى فيلبس ملابس الإناث ويتزيّى بزيّهن ويتزيّن بزينتهن ويحضر بينهن ويكون معهن ويقتفي سلوكياتهن في أسلوب القول والحركات وغيرها فإنّه يكون أنثى من حيث الهوية الجنسية الاجتماعية، وإذا أحبت الأنثى جسدياً أن تلبس ملابس الذكور وتتزيّى بزيّهم وتكون معهم فإنّها تكون ذكراً من حيث الهوية الجنسية الاجتماعية.

فهذا بُعدٌ آخر جنسي للإنسان مختلف عن البعد الشخصي الجسدي والبعد النفسي الغريزي والبعد السلوكي الغريزي.

ثم كان الافتراض الأولي في هذا الاتجاه أنّ انطباع الإنسان عن نفسه حالة قهرية ومتجددة وغير اختيارية وثابتة يجدها الإنسان من نفسه وليس مجرد رغبة منه في أن يتقمص دور هذا الجنس أو ذاك.

ولكن تطور الموقف تدريجاً: فأصبح توصيف الشخص والتعامل معه تابعاً لرغبته ولاختياره، فإن اختار أن يعتبر ذكراً وجب توصيفه والتعامل الاجتماعي معه كذلك، وإن اختار أن يعتبر أنثى وجب توصيفه بها، وأجيز أن يكون هذا الاختيار متغيراً فهناك من يكون اختياره ملائماً لوضعه الجسمي لسنين ثم يجد اختياراً مختلفاً، فيكون ذكراً في الأصل لسنين ثم تطرأ عليه المشاعر الأنثوية ويختار أن يكون أنثى.

ونظراً إلى عدم تقبل جمهور الناس لهذه الحالة وتعاملهم مع الشخص المتظاهر بغير جنسه الجسدي بما يدل على استهجان ذلك ازدادت العناية بالتثقيف على سلامة من يختار التحول عن جنسه والدفاع عن حقه في هذا الاختيار، وكان من مظاهر هذه العناية في بعض البلاد ما يلي:

١- إنّه يجب استخدام التسمية الحديثة للشخص، والتعابير اللغوية التي يختلف فيها الجنسان في حق الشخص المتحول فيتم استخدام ضمائر الإناث أو الضمائر المحايدة مثلاً مع الذكر المتحول إلى الأنثى، ولو استخدم مع التسمية القديمة ضمائر الذكور اعتبر ذلك ضرباً من الإهانة والاستفزاز الذي يؤاخذ عليه القانون.

٢- ترتيب الوثائق الرسمية في ذكر جنس صاحبها على وفق ميوله ومشاعره الحاضرة دون جنسه الجسدي، فمن كان ذكراً جسداً ومحتفظاً بخصائصه الجسدية

الذكورية إذ عرّف نفسه على أنّه أنثى يسجّل في وثائقه أنّه أنثى، وقد جرت بعض الدول على ذلك.

وكان من إفرازات هذا الاتجاه في شأن الأطفال:

١. عدم تحديد الجنس في بيان الولادة إيكالاً إلى اختيار الشخص نفسه بعد البلوغ والرشد.

٢. فرض تعليم الأطفال في المدرسة مبكراً الأمور الجنسية ومن جملتها الفرق بين الجنس الجسدي والهوية الجنسية، وكذلك أنواع الاقتران من الاقتران المغاير والاقتران المماثل الشاذ بين ذكرين أو أنثيين.

٣. وجوب سؤال الأطفال بعد بلوغ المراهقة ـ رغم عدم الرشد العام المحدد بـ(١٨) سنة ـ عن هويتهم الجنسية ويخيَّرون بين أن يختاروا هوية الذكر أو الأنثى أو المزدوج.

٤. إنّ أيّ مؤشر تربوي لتوجيه الطفل من قبل والديه وفق وصفه الجسدي على أنّه الخيار الملائم والصحيح يُعتبر تعدياً على الطفل وإذا تكرر فإنّه قد يؤدي إلى سلب المحكمة لصلاحية الوالدين في حضانة الطفل فينتزع منهما الطفل ـ على رغم إرادتهما بل وإرادة الطفل أيضاً ـ ويوكل إلى أسرة أخرى[١].

وهكذا ادُّعيَ أنّ العلم الحديث من خلال التحليل النفسي والاستقراء الواسع

---

(١) وقد تكون تلك الأسرة وفق تلك المبادئ مؤلفة من رجلين في حين يكون الطفل أنثى مراهقة منتزعة من عائلة محافظة مسلمة أو مسيحية، أو تكون تلك الأسرة مؤلفة من امرأتين في حين أن الطفل يكون فتى مراهقاً! وهكذا تؤتمن تلك الأسرة الشاذة على الطفل المراهق من جنس المخالف!

ينفي الرؤية السائدة ـ التي جرى عليه الإنسان منذ القديم حتى العصر الأخير وأكّد عليها الدين الإلهي في رسالاته المتعددة من اليهودية ثمّ المسيحية ثمّ الإسلام من تحديد هوية الإنسان الجنسية على أساس خصائصه الجسدية والعضوية ـ بادعاء أنّ العلم يقدّم رؤية جديدة، ويبني على أنّ هوية الإنسان الجنسية حالة اجتماعية محضة تنشأ عن التربية والبيئة، وهي متميّزة عن التمثيل الجسدي والعضوي، فيجوز أن يكون الإنسان أنثى جسدياً ولكنه يكون ذكراً أو العكس.

وقد جرى الاهتمام بهذا الموضوع بشكلٍ ملفت من بين القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتمثل في التصريحات السياسية من بعض المسؤولين الدوليين، وكذلك من مسؤولي بعض الدول المؤثرة والنافذة.

وفي المرحلة التالية وقع الإذعان[1] بالحالة الثالثة ـ حيث يكون هناك اضطراب في الخصائص الجسدية للذكر والأنثى ـ وهي الحالة التي كانت تتلقى من قبل ضرباً من التشوه في الجنين، واعتبر واجدية الشخص لأعضاء كلا الجنسين أو لبعض الأعضاء من كل واحد من الجنسين عموماً ـ فيما عدا حالات خاصة ـ ضرباً من التنوع في الجنس الجسدي، وذلك لإبطال ثنائية الذكر والأنثى حتّى في المستوى الجسدي.

---

(١) وربما كان قد سبق طرح التقبل بهذه الحالة في بعض الأبحاث من قبل، ولذلك ربما اعتبرت هذه الحالة مفتاح النظرة الحديثة في الهوية الجنسية والنوع الاجتماعي، حيث طرح بعض الباحثين كون الخنثى هوية ثالثة مستقلة، إلا أنّ ذلك لم يكن يندرج في ضمن فكرة النوع الاجتماعي فلاحظ.

عناصر الهوية الجنسية النفسية وأنواعها وفق الاتجاه الحديث

لقد انتهى الأمر في ضوء ذلك كله إلى البناء على أنّ البعد الجنسي للإنسان ذا العلاقة بالذكورة والأنوثة يتمثل في عناصر متعددة ليست متجمعة بالضرورة وإن كانت مترابطة في كثير من الحالات:

١- الوضع الجسدي، بمعنى وجود الخصائص الجسدية للذكر أو الخصائص الجسدية للأنثى أو خصائصهما معاً أو فقدانها أجمع.

والذي يكون واجداً للخصائص الجسدية للجنسين فإنّه يمكن أن يكون على وجوه عديدة لأنّه لا يكون واجداً لجميع الخصائص معاً، بل يأخذ من كلٍ بعضاً، وعليه يختلف البعض الذي يكون واجداً له من الخصائص الجسدية الذكرية والأنثوية.

٢- الشعور النفسي للإنسان نفسه عن أنه ذكر أو أنثى، أو ذكر وأنثى معاً، أو هو عديم الشعور بشيء من ذلك.

ومن يشعر عن نفسه بأنّه ذكر أو أنثى يمكن أن يكون على وجوه مختلفة لأنّ الذكورة والأنوثة الاجتماعية تتمثل في مظاهر وسلوكيات مختلفة، ولا يمكن أن يكون الشخص جامعاً لجميع المظاهر والسلوكيات للجنسين معاً للتضاد بينهما فيأخذ من هذا بعضاً ومن ذاك بعضاً، فقد يجعل شعره كالإناث وملبسه كالرجال وقد يفعل العكس وهكذا. ولذلك فإنّ الهوية الجنسية الاجتماعية سوف تكون على أنواع كثيرة للغاية.

٣- الانجذاب الغريزي وهو ـ كما قيل ـ أمر وراء الشعور النفسي للإنسان عن

جنسه، ولا ملازمة بين الأمرين فقد يكون انطباع الشخص عن نفسه أنّه ذكر وهو ينجذب إلى الأنثى ـ كما هو المتعارف ـ أو إلى الذكر أو إلى كل منهما أو لا ينجذب إلى شيء منهما، فكل ذلك أمر جائز وواقع، وكذلك الحال فيمن يرى نفسه أنثى، أو يرى نفسه مزدوج الجنس، أو يرى نفسه عديم الجنس، فيجوز أن ينجذب إلى المغاير جسدياً أو إلى المماثل أو إلى كل منهما أو لا ينجذب إلى أحد منهما.

ومن يميل إلى كل من الجنسين قد يكون ميله على مستويات حسب درجة ميله إلى كل من الجنسين، فهل هو بالتساوي أو بالتفاضل وكيف يكون ذلك.

٤- السلوك الغريزي، وهو ـ كما قيل ـ أمر وراء كل ما تقدم حتى الانجذاب الغريزي، لأنّ من الجائز أن يكون الانجذاب وفق المتعارف إلى الجنس المخالف مثلاً، ولكن يكون التفضيل العملي للعلاقة الشاذة مع الجنس المماثل.

٥- سائر الميول والسلوكيات والأدوار التي تُعتبر للذكر والأنثى من الزواج[1] ورعاية الطفل وترتيب الشعر والملابس ووجوه الزينة والأعمال وغير ذلك.

وهكذا نلاحظ كيف أنّه قد تم تفكيك الجانب الجنسي إلى عناصر خمسة على خلاف ما يشهده الوجدان الإنساني العام من أنّ هذه العناصر تكون مرتبطة ومتطابقة في الإنسان المستقيم، وحالات الانفكاك بينها حالات شاذة وغير مستقيمة.

---

(١) إنما ذكرنا الزواج في هذه الفقرة مع ذكر الرغبة الغريزية والسلوك الغريزي في الفقرتين السابقتين، لأنّ الزواج بين الرجل والأنثى تعاقد بين الطرفين على الاقتران، وذلك يعتبر وفق هذا الاتجاه عرفاً مستقلاً، فقد جرى العرف بتزويج الشخص من الجنس الآخر، وعليه من الجائز أن يتزوج الشخص من الجنس الآخر وإن لم يلائم ذلك رغبته وسلوكه الغريزي.

٥. موقف الدين ومساعي التشكيك فيه

لقد جاءت تعاليم الدين برسالاته المتعددة وآخرها رسالة الإسلام واضحة ومؤكدة للغاية في بناء هوية الإنسان الجنسية على الخصائص الجسدية وحصر الاقتران الزوجي المشروع بالاقتران بين الجنسين وتحريم الفعلة الشاذة وتقبيحها للغاية من المنطلق الفطري وضرب المثل للأمم والأقوام بقوم استحلوا هذه الفعلة فبعث الله رسولاً (وهو لوط) إليهم بالنهي عن ذلك حتى إذا تحدّوه بفعلة خاطئة أنزل عليهم عذاباً مدمراً كانوا به عبرة ومثلاً للأمم والأقوام من بعدهم.

ولكن أدّت الاتجاهات الجديدة التي رسخت في فريق من الناس لموافقتها لرغباتهم وعوامل أخرى تدريجاً إلى سعي بعض هؤلاء ممن كان يريد أن يحافظ على انتمائه إلى الدين إلى التشكيك في موقف الأديان والرسالات الإلهية التي كانت واضحة في ثنائية الذكر والأنثى تبعاً للوضع الجسدي وتكاملهما حصراً بالاقتران الزوجي وفي تكوين الأسرة، وحاول هذا البعض حمل نصوصها على ما يسلب دلالتها على حظر الشذوذ والاقتران الشاذ، وادُعي على سبيل المثال أنّ ما جاء من نزول العذاب على قوم لوط الذين كانوا يمارسون هذه الفعلة الشاذّة لم يكن على أساس فعلتهم هذه، بل على أساس تعرضهم للرسل الضيوف على النبي لوط (عليه السلام).

وهذه تشكيكات ومساعٍ متكلفة ومجافية بوضوح لتعاليم الدين ونصوصه، كما يجده أي باحث في نصوص الدين حتى إذا لم يكن ممن يعتقدوا بالدين.

وأمّا نزول العذاب على قوم لوط في أثر تعرضهم لضيوف الرسول (عليه السلام)

بالفعل الشاذ فهو صحيح إلا أنّ ذلك لا ينفي أنّ الله سبحانه قد أرسل لوطاً إلى قومه لنهيهم عن الفعل الشاذ فكان التحذير منه معلماً رئيساً في رسالة هذا النبي.

على أنّ نزول العذاب على قوم لوط في إثر تعرضهم لضيوف الرسول لا ينفي علاقة نزول العذاب بامتناعهم عن الإيمان بلوط ورسالته وتعاليمه ومن أبرزها التحذير عن الفعل الشاذ، فإنّ العذاب قد لا ينزل على الأمم إلا بعد تحدي الرسول بعمل ما فكان نزول العذاب على قوم لوط بصنيعهم ذاك باعتباره حدثاً تمّت به الحجة على هؤلاء حيث بلغوا الغاية في العناد على هذه الخطيئة الفاحشة، وكان تحدياً للرسول، فاستوجبوا به العذاب كما نزل العذاب على قوم صالح بعقر الناقة، وسيأتي توضيح ذلك في موضعه.

٦. معطيات التأمل الجامع في الموضوع

ولقد تأمّلت هذا الموضوع تأمّلاً جامعاً وتابعت مبادئه من العلوم المختلفة ابتداءً بالقواعد الفطرية العامّة للمعرفة الإنسانية والتي تمثّل العقلانية الراشدة التي يجري عليها عامة العقلاء في المجتمع الإنساني.

ومروراً بالعلوم الإنسانية المختلفة ذات العلاقة ـ التي لم أكن بعيداً عنها من قبل ـ من علم التاريخ العام والمعاصر وعلوم النفس بأقسامها وعلم سلوك الإنسان وعلوم الاجتماع والقانون والأحياء والتشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الطب بأقسامه لا سيما طبّ الجهاز التناسلي والطبّ النفسي ـ بالمقدار الذي يتوقف عليه تبيّن هذا الموضوع وما أتيح لي من ذلك ـ.

وانتهاءً بالعلوم الدينية المختلفة من أصول وقواعد المعرفة الدينية وتاريخ

المجتمعات الدينية والأديان والرسالات وخاصّةً رسالة الإسلام وعلوم القرآن وتاريخه وعلوم السيرة والحديث وعلوم أصول الدين وعلوم التشريع الإسلامي كعلم الفقه والقواعد الفقهية وفلسفة التشريع وأصوله وأنواعه وعلم أصول الفقه بأبوابه وعلوم اللغة من أدب وبلاغة ومفردات لغوية حسبما يتعلّق منها بالموضوع، وكذلك العلوم ذات العلاقة بأسلوب قراءة النص بنحوٍ ما مثل علم التأويل (الهرمينوطيقا).

ولقد تأكّد لي بملاحظة ذلك كله عدة حقائق:

١. إنّ أصل مسألة الذكورة والأنوثة وأصول الأمور المتعلقة بهما ليست مسائل تخصصية وبعيدة عن متناول عامة العقلاء فيما يجدونه بوجدانهم ويشهدونه بخبراتهم العامة، بل هي جزء من الإدراك الوجداني والهدي الإنساني العام في أبعاده المتعددة الذي تؤكده المعايشة الاجتماعية المتحققة لدى جمهور العقلاء.

ولذلك فلا يصح تخطئة تدخل جمهور العقلاء في هذه المسألة على أساس أنّها مسألة تخصصية، نعم يستطيع أهل الاختصاص إذا ساروا وفق المنهج السليم والملائم للموضوع توصيفه من خلال الأدوات الفنية والمصطلحات العلمية.

٢. إنّ العقل السليم والوجدان الإنساني العام يدرك بأنّ حقيقة الذكورة والأنوثة التي هي جزء من الهوية الفطرية للإنسان إنّما تتمثّل في جسد الإنسان، وهو الذي يوافق التكوين الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي.

وأمّا افتراض كونها أمراً منفصلاً عن الخصائص الجسدية كأن يرى الذكر جسدياً نفسه أنثى وترى الأنثى جسدياً نفسها ذكراً فإنّما هو ضرب من الوهم والخيال، وما يتفق من الحالات الشاذة على خلاف ذلك تنشأ عن بقاء الهوية الحقيقية

في مرحلة الكمون في اللاوعي الإنساني لحواجب مانعة من بروزها.

٣. إنّ الفطرة الإنسانية تنطوي بوضوح على أن الميل الفطري المستقيم إنّما هو الميل الذي يربط بين الرجل والمرأة الباعث على تكامل بعضهما ببعض، حيث إنّه هو المنسجم مع تكوينهما المبني على هذا التكامل بشكل واضح من خلال مئات الخصائص الجسدية والتشريحية الوظيفية الظريفة والأخرى النفسية والسلوكية التي لاءمت بين الجنسين، ولذلك كان مقتضى الفطرة ـ فطرة الخَلْق التي تتمثل في الجسد، وفطرة الخُلُق ونعني بها التكوين النفسي والسلوكي للإنسان ـ تكامل الرجل والمرأة، كما أنّ معطيات العلوم الإنسانية التي تعتمد المنهج الصحيح في تحري مقتضيات الفطرة تلائم ذلك.

٤. إنّ الضمير القانوني والأخلاقي للإنسان ينطوي على مبدأ العفاف عن أيّة علاقة غريزية عدا الاقتران الزوجي بين الجنسين ويستقبح التعلقات والاقترانات الشاذة استقباحاً شديداً وينظر إلى من يمارسها بعين الضعة والاستهجان والشذوذ والانحراف، ويرى أنّ الاقتران المشروع بل والمحبّذ هو الاقتران الزوجي بين الجنسين الذي جُهّزا له جسداً ونفساً وكانا بذلك مصنع الإنسان بإنجاب الأولاد واستمرار وجوده النوعي.

٥. إنّ الحكمة والصلاح الإنساني الشخصي والنوعي والتي قد أُلهمها الإنسان تقتضي جري الإنسان على مبدأ تكامل الرجل والمرأة حصراً، واعتبار هوية الإنسان الجنسية وفق تكوينه الجسدي، وأنّ أيّ اتّجاه مختلف لهو دون أدنى مبالغة خطأ فظيع في مسألة بنيوية في الحياة الإنسانية وفق المبادئ الراشدة للسلوك الإنساني الملائم والصائب وله آثار نفسية وتربوية واجتماعية كارثية ومدمّرة جدّاً للفرد وللمجتمع

الإنساني.

٦. إنّ العلوم المختصة ذات العلاقة بالموضوع ـ بغض النظر عن بعده الديني ـ تؤكد جميعاً الرؤية الفطرية في أبعادها المتعددة الإدراكية والنفسية والتشريعية والأخلاقية والحكمية شريطة نضج البحث والانتباه إلى الأبعاد المتعددة للموضوع وسلوك المنهج الملائم للموضوع في كل واحد من أبعاده، علماً أنّ الأبعاد المتعددة للموضوع توجب ارتباطه بعلوم متعددة ارتباطاً قريباً كما سيأتي زيادة توضيح لذلك.

٧. إن الاتجاه الصائب في الموضوع واضح وفق الاسترسال الفطري العام، فقد تأكّد لي من خلال البحث والمتابعة أنّه ليس هناك من حاجة حقيقية في الاهتداء إلى الرأي الصائب في هذا الموضوع إلى هذا العناء في تأمّل العلوم ذات العلاقة ومقتضاها في الموضوع، بل يكفي الاسترسال الفطري وعدم الوقوع في الشبهات المشوّهة للفطرة والموجبة للتشويش في مقتضياتها والخبرة العقلانية العامة في الحياة التي تُكتسب من خلال مشاهد الحياة وتجاربها.

ولكن إذا وقعت الشبهة وصيغت بأدوات علمية فلا بدّ من حلّها ورفع الالتباس الحاصل في ذهن من يقف عليها ويتوقف عندها وفق تلك الأدوات ذاتها، وذاك عناء تستوجبه إثارة الشبهات لمن تأثّر بها وليس نابعاً من كون المسألة ذات أبعاد نظرية تخصّصية، ويتّفق مثل هذا في الكثير من المسائل ذات البعد الوجداني، حيث إنّ الشعور الوجداني المسترسل أيسر الطرق وأقصرها لإدراك الحقيقة فيها، ولكن عندما تثار الشبهة فيها لا بد لمن تأثّر بها من الصبر على التحقّق منها.

وإنني أؤكد أنّ من الخطأ أن يحتكر جماعة من الباحثين في العلوم ادّعاء الحقيقة

والعلم في مقابل ما يجده عامّة العقلاء ومنهم أهل العلم في سائر الحقول من خلال الخبرة العامة بتأمل حالة الاستبطان الذاتي والتجارب التي يشهدونها حولهم على أساس أنّ البحث من خلال الأدوات العلمية إنّما يتأتّى من الباحثين العلميين في هذا الحقل، فإنّ ما يختص به أهل العلم في المسائل العقلانية العامة إنّما هو التوصيف الفني وليس واقع الشواهد والمنبهات والأدلة، فإنّها متاحة من خلال الخبرة التامة.

بل لوحظ في العديد من الموارد أنّ انطباع عامّة العقلاء وانتزاعهم المعلومات من الحالات التي يشهدونها ويقفون عليها ويجرّبونها بشكل طبيعي أسلم وأصفى من انطباع بعض أهل الاختصاص العلمي الذين يتعثرون في التحليل الصحيح للوقائع، ويتأثرون بالمؤثرات الخاصة في حياتهم الشخصية والقوى النافذة والظواهر الاجتماعية والعواطف المبالغ فيها والشعارات البراقة.

٨. إنّ الدين الإلهي من خلال رسالاته المتعدّدة ـ وآخرها رسالة الإسلام الثابتة ثبوتاً تاريخياً قاطعاً ـ يؤكّد على تكامل الرجل والمرأة في الحياة تأكيداً بالغاً وتعتبر أيّة علاقة شاذّة أمراً محظوراً بل كبيرة من الكبائر في الدين ومخالفة صارخة لقانون الخلق والفطرة، وتنعت الفعلة الشاذّة بكلّ نعت ذميم وقد جاء في القرآن الكريم نعتها ـ باللفظ أو بالمعنى ـ بأنّها (فاحشة قذرة، شهوانية، ذميمة، إسراف، عمل مبغوض، منكر، تجاوز، فساد، جهل، شذوذ حادث، مجافٍ للفطرة، مخزٍ، فاضح، منافٍ للرجولة، غير رشيد، خبيثة، عمل سيّء، فسق، ظلم، جرم، ممارسة سكرى[1]).

---

(١) أي غير واعية جداً كالذي يحدث عند السكر، وهو إشارة إلى قوله تعالى في وصف قوم لوط: ﴿سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (سورة الحجر: آية ٧٢).

وقد قصّ القرآن الكريم ـ كما ذكرنا قريباً ـ قصة النبي لوط (عليه السلام) حيث جاء أنّ الله سبحانه قد أرسله إلى قوم انتشرت عندهم الفعلة الشاذّة حتّى أنّهم كانوا يستحلّونها ويجاهرون بها ليأمرهم بالإقلاع عنها، وعندما لم يستجيبوا له وحاولوا الاعتداء على ضيوفه أنزل الله عليهم عذاباً أليماً صار مضرباً للأمثال لدى سائر الأمم واللغات المختلفة، وكانت مساكنهم المدمّرة لم تزل مشهودة للعرب في عصر النبي (صلى الله عليه وآله) حتى وقع الاستشهاد في القرآن الكريم ببقاياها التي تدل على تدميرها.

ونحن في هذا البحث نوضح بإيجاز هذه الحقائق حسب ما يتيسر مع الاهتمام بسهولة الأداء وتجنب المصطلحات التخصصية ما أمكن.

٧. أبعاد الموضوع المتعددة وعلاقته بالعلوم المختلفة

إنّ المطّلع الممارس في العلوم المختلفة يعلم أنه كثيراً ما يرتبط الموضوع الواحد بعلوم متعددة لا يتوقع بدواً وجود ارتباط بينها، بل قد يختلف صنفها فيكون بعضها من العلوم الإنسانية وبعضها من العلوم الطبيعية، وإذا سعى الباحث المختص بعلم أن يتدخل فيه من الزاوية المتعلقة بعلم آخر غير الإلمام المناسب بذلك، فإنه قد يقع في خطأ فاحش.

مثلاً علم الفيزياء من العلوم الطبيعية، وتكشف الفيزياء الكونية عن نظم متناهي الدقة للكون، بحيث لو كانت المعادلات التي يبتني عليها الكون مختلفة بنسبة ضئيلة للغاية كواحد من مليار لاختل الكون ولم ينتج هذا الوجود العظيم،

وذلك أمر معروف في هذا العلم[١].

ثمّ إنّ لهذا النظم مُعطى فلسفياً وهو وجود كائن عاقل أوجد هذا النظم، لأنّ أي حالة معقدة لا محالة تنشأ عن كائن عاقل وراءها، فلو عثر على بقايا جهاز كمبيوتر في المريخ لدلّ على توطن كائن عاقل فيه.

لكن جماعة من علماء الفيزياء أنكروا هذا المعطى الفلسفي الواضح؛ لأنهم ـ كما قيل ـ كانوا يكرهون أن تكون نتيجة أبحاثهم تأييد ما جاء به الدين في وجود الإله بعد أن ساد في الأجواء العلمية الغربية إنكار وجوده وادعاء تعذر إثباته بالعلم، وكانت هناك أجواء مشحونة في أوروبا بين علماء الدين (بالكنيسة) وبين علماء الطبيعة.

إلا أنّ تدخل هؤلاء في نفي هذا المعطى الفلسفي للأبحاث الفيزيائية لم يكن وجيهاً ولا ناضجاً، لأنّ ذلك بعد فلسفي للموضوع وليس فيزيائياً، ولذلك نُقل عن أينشتاين أنه قال إن (الفيزيائي فيلسوف صغير) في إشارة إلى أنه ليس للفيزيائي أن يتدخل في موضوع فلسفي من هذا القبيل.

وموضوعنا هذا ـ ونعني به تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية من عدمها ـ ينتمي من الزاوية المعروفة إلى علم الطب النفسي بالنظر إلى أنّه يتناول أنّ مغايرة انطباع الإنسان عن جنسه لخصائص جسده هل هي ضرب من الاضطراب النفسي كما يجده عامة العقلاء وكان يبني عليه علم الطب الحديث بشكل رسمي قبل

(١) لاحظ في توضيحه (منهج التثبت حول الدين، الأنباء الثلاثة الكبرى، كتاب وجود الإله، بحث تنبيه علماء الفيزياء والكونيات على الطابع العقلائي للكون، وأيضاً: بحث المعلومات العامة التي أعملت في بناء الكون وتكوينه العام).

نصف قرن من الزمن، أو هو ضرب من الإدراك المستقيم كما ذهب إليه الاتجاه الجديد؟

إلا أنّ التأمّل الجامع في الموضوع ينبه على الوقوف على علاقة الموضوع بعلوم متعددة، بل إنه ينبه على تأثر الاتجاه الجديد في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية باتجاه ضعيف في علم المعرفة قد تبناه فريق في الفلسفة الغربية المعاصرة على خلاف ما تقضي به العقلانية العامة، أو يكون سبب هذا الاتجاه قلة الممارسة العملية في الأبحاث ذات الطابع الفلسفي والمعرفي العام، إذ قد لا يكفي إذعان المرء بالمبدأ الصائب، بل لا بد من أن يكون ممارساً له فعلاً ليقيه ذلك عن الوقوع في افتراضات بعيدة لعدم الانتباه إلى العناصر الدخيلة والمؤثرة، والانتباه إلى لوازم الأمور وملزوماتها والتنسيق الفكري بين الأمثال.

وتفصيل ذلك: أننا عرفنا أنّ لهذا الموضوع أبعاداً خمسة: بعداً إدراكياً يتحرى الإدراك الملائم، وآخر جسدياً يتحرى دلالات الجسد، وثالثاً نفسياً وسلوكياً يتحرى دلالات الخصائص النفسية والسلوكية، ورابعاً أخلاقياً يتحرى مقتضيات القانون الفطري (الطبيعي) والخلق السليم، وخامساً حِكمياً يتحرى مقتضيات الصلاح الفردي والاجتماعي.

ثمّ كل واحد من هذه الأبعاد يعتمد على نوعين من المعلومات:

١- معلومات ميسرة يمكن أن يطلع عليها عامة العقلاء بالتأمل والتروي والمقارنة وحسن الاستنطاق للظواهر والحالات المشهودة.

٢- معلومات تخصصية تعرض في الأبحاث الاختصاصية.

هذا، وتنتمي كل من هذه الأبعاد إلى علم من العلوم بلا فرق بين المعلومات

الميسرة وبين المعلومات التخصصية، إذ تشمل العلوم كل مسألة تتعلق بموضوعها سواء كان مأخذها بديهياً وظاهراً لعامة الناس بالخبرة العامة أو لخصوص النابهين منهم، أم كان مأخذها غامضاً لتوقفه على معلومات إضافية تتوقف على استخدام الآلات التخصصية أو التجارب العلمية أو غير ذلك، أو كان لها مآخذ من النوعين فبعضه ميسر وبعضه تخصصي.

وعليه فلا تختص العلوم بالمسائل التخصصية التي لا يسع البت فيها لغير أهل الاختصاص، فعلم الأحياء مثلاً يشتمل على ذكر انقسام الإنسان جسدياً إلى ذكر وأنثى وهذا المعنى في أصله معلومة بديهية لا تتوقف على خبرة علمية خاصة.

كما تعتمد العلوم في مسائلها على المعلومات الميسرة والتخصصية جميعاً، إذ المهم أن تكون المعلومة موضوعية ومنطقية، والمعلومات الميسرة لجمهور الناس أو النابهين منهم بالخبرة العامة قد تكون موضوعية وصائبة.

هذا، ويفترض بالعلوم أن تصف المعرفة الإنسانية الميسرة ومستنداتها على نحو دقيق من خلال الأدوات الفنية، وتوسع دائرة هذه المعرفة إلى مساحات إضافية.

ولكن قد يتفق في العلم أو لدى بعض أهله والباحثين فيه أن يزيغوا عن بعض المسائل الميسرة المتاحة لجمهور العقلاء أو النابهين منهم من جهة اعتبار المعرفة الميسرة نزعات عامية خاطئة، أو من جهة الوسواس العلمي وهو وسواس يبتلى به أهل العلم من جهة كثرة التفكير في الموضوع والرغبة في التأكد منه والتجنب عن الافتراضات المسبقة وإرضاء الغرور العلمي بعدم التسليم بما هو المعروف والميسر ونحو ذلك، فيوجب هذا الأمر أن يزيغوا عن بعض المعرفة الميسرة و يضيّقوا دائرة المعرفة المتاحة لهم بدلاً من سعتها بينما يسلم من هذه الوسوسة عامة العقلاء

المسترسلين في ملاحظة الموضوع.

وبذلك يتضح أنّ من الخطأ أن يظن أهل الاختصاص أنهم وحدهم الذين يحق لهم التدخل في جميع المسائل التي تتعلق بالعلم الذي يختصون به، ويحتكرون الحديث فيه من دون الناس، ووجه الخطأ أنّ جملة من مسائل أغلب العلوم هي مسائل ميسرة ينالها عامة العقلاء أو النابهون بالخبرة العامة، ولو كان الأمر كذلك لم يحق لهؤلاء ولا لعامة الناس التدخل في المسائل السياسية والاجتماعية العامة، لأنّ ذلك يتعلق بعلم السياسة والاجتماع!

كما أنّ من الخطأ أن يفترض عامة العقلاء أنّ تدخلهم في مسائل تنتمي إلى علوم خاصة هو تدخل من المرء في غير مجال اختصاصه، إذ ليس كل ما ينتمي إلى علم ما يتوقف على كسب تخصص فيه، فمسألة أنّ (الواحد زائداً الواحد يساوي اثنين) تنتمي إلى علم الرياضيات ولكنها مسألة واضحة، وقد يصيب عامة العقلاء أو فريق منهم في شيء ويخطئ أهل الاختصاص فيه كما يتفق في المسائل السياسية كثيراً.

هذا، والأبعاد المتعددة للموضوع التي أشرنا إليها توجب ارتباط هذا الموضوع بطيف واسع من العلوم من بعض زواياه، ونحن نذكر بعض العلوم المؤثرة في الاختيار الصائب فيه ونشير إلى زوايا ارتباطه.

فمن جملة تلك العلوم:

١ - علم المعرفة أو نظرية المعرفة[١]، وعلاقته بالموضوع

الأوّل: علم المعرفة[٢]، وهو علم يشتمل على تحديد قيمة العلم والمعرفة الإنسانية ومدى الثقة به، وبذلك يساعد على الهدي والوعي الإدراكي السليم.

ويتحرى هذا العلم في هذا السياق مسألتين مهمتين:

١ - مدى دلالة إدراكات الذهن البشري على وجود واقع مطلق ـ غير نسبي ـ وراء هذه الإدراكات.

وكان المعروف لدى أهل العلم من قبل ـ وفق الإدراك العقلائي العام ـ أنّ هناك واقعاً مطلقاً ثابتاً وراء إدراكات الإنسان قد يصيبه الإدراك وقد يخطئه، إلا أنّ رأياً معروفاً في الفلسفة الغربية تبنى نسبية المعرفة والتي تعني أنه يمكن أن تكون الاعتقادات المتضادة صحيحة بالنسبة، فإذا اعتقدت وقوع حرب ما واعتقد آخر بعدم وقوعها فيمكن أن تكون كلتا المعرفتين صائبة بنسبة ما، وهذه النظرية خاطئة ومخالفة للبديهة ولا يؤمن بها جمهور العقلاء حتى في الدول الغربية نفسها.

ويبدو أنّ الاتجاه المذكور نشأ عن السعي إلى تخريج تحليلي لبعض الحالات المعقدة، وعدم الاهتداء إلى مخرج مناسب فيها.

---

(١) يعبّر عن البحوث التي تجري حول قيمة المعرفة البشرية في الشرق بعلم المعرفة، بينما يعبّر عنها في الغرب بنظرية المعرفة انطلاقاً من اختصاص العلم بما يقبل القياس التجريبي وهي علوم الطبيعة، وقد يطلق على العلوم الإنسانية (كعلم النفس والاجتماع) بأنها علوم باعتبارها قابلة للقياس التجريبي، وقد يجري هذا الحديث في شأن علم الفلسفة أيضاً.

(٢) ومن الكتب المعروفة التي ألفت فيها من قبل علماء المسلمين القسم الأوّل من كتاب (أصول الفلسفة) للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ره).

وقد يتوقع أنه قد تأثر اتجاه فصل الهوية الجنسية (الذكورة والأنوثة) عن الخصائص الجسدية بنظرية (نسبية المعرفة) المعروفة في الفلسفة الغربية، فعلى نظرية نسبية المعرفة قد يقال إنه لا مانع من صواب انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده على وجه نسبي لا مطلق.

٢- ظاهرة الافتراضات الذهنية والفرز بينها وبين الأمور الواقعية، ونعني بالافتراضات الذهنية الأمور التي تكون وليدة للذهن البشري وليست انطباعاً عن الخارج حقاً رغم أنّ الذهن قد يتلقاها على أنها حكاية عن واقع خارجي.

ويبدو أنّ عدم الممارسة في هذه المسألة كانت مؤثرة في الاتجاه الحديث حول تبعية هوية الإنسان الجنسية لانطباعه، وذلك لأنّ الذكورة والأنوثة الجسدية هي من قبيل الأمور الخارجية التي لها واقع وراء إدراك الإنسان، وأما الذكورة والأنوثة المفترضة بانطباع الإنسان عن نفسه فهي عند الدقة تندرج في الأمور الاعتبارية والتخيلية، فكان عدم الممارسة في فرز الأمور الخارجية والاعتبارية سبباً في تولد هذا الاتجاه، حيث اصطنع من الذكورة والأنوثة اللتين كانتا مبنيتين على الخصائص الجسدية معنى مفصولاً عن هذا الأساس فكان أمراً موهوماً كما سيأتي إيضاحه في الحديث عن هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري الإدراكي.

٢- علم الفلسفة، وعلاقته بالموضوع

الثاني: علم الفلسفة وهو علم يعتني برصد الأمور الواقعية على وجه عام، ويُعنى بتصنيف المفاهيم العامة وتحليلها والحديث عن مدى واقعيتها.

وهذا العلم وممارسته يساعدان على رصد وتعميق الهدي والوعي الإدراكي

الميسر بالأدوات الفنية كما أنه قد يوسع مساحة الوعي لأمور لم يبلغها الوعي العام.

ومن جملة ما يشتمل عليه هذا العلم مسألتان:

١ – انقسام المفاهيم إلى أمور عينية وملموسة كالأجسام، وأمور كامنة يحدس بها من خلال آثارها، ومن الأمور الكامنة:

أوّلاً: الأمور التي هي من قبيل ما وراء الطبيعة والمادة مثل وجود الإله.

وثانياً: العلاقة بين الأشياء مثل العلاقة بين الأسباب ونتائجها مثل استعمال الدواء وارتفاع المرض.

هذا، وفي المدارس الفلسفية الغربية اتجاه معروف لا يتقبل العديد من الأمور الكامنة مثل معنى السببية بين الأشياء.

وموضوعنا لا يخلو عن علاقة بهذه المسألة، ومن المتوقع نحوُ تأثّرٍ للاتجاه الحديث في فصل الأبعاد النفسية الاجتماعية للذكورة والأنوثة عن الخصائص الجسدية العينية بالتنكر للأمور الكامنة، لأنّ العلاقة بين الذكورة والأنوثة الجسدية مع أي من الميول والسلوكيات والأدوار الفارقة بين الجنسين المعبر عنها جميعاً بالذكورة والأنوثة الاجتماعية قد تدرج في ضمن المعاني الكامنة بطبيعتها، ومن ثمّ وقعت المشاكسة في التصديق بها في الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية رغم أنّ الفهم العقلائي العام يجد علاقة ظاهرة بين جملة من تلك الميول والسلوكيات وبين الخصائص الجسدية، فهناك اختلاف ملحوظ بين شخصية الذكر والأنثى ومكوناتها، ومن جملتها ميل الذكر إلى أنثى لا إلى ذكر يماثله، وميل الأنثى إلى ذكر لا إلى أنثى

تماثلها[١].

(١) بيان ذلك: أنه لا بدّ في إثبات الأمور الكامنة طبعاً من أدلة مقنعة على وجودها.
ويتبنى الدين والفلسفة الإسلامية إثبات وجود جملة منها، فيثبت وجود الإله مثلاً من جهة شهادة النظم والإبداع والتعقيد في الكون والكائنات على وجود كائن مدرك قد أوجد هذا النظم كما نُبّه على ذلك في القرآن الكريم كثيراً.
وكذلك يثبت قسماً من الأمور النفسية بالشعور الوجداني الداخلي ـ الذي هو أمر بديهي لكل إنسان راشد ـ كما يثبت ما غمض من الأمور النفسية كالتي تثبت في مرحلة اللاوعي بالعلائم والمؤشرات، كما يجري على ذلك عامة العقلاء الراشدين.
وكذلك يثبت الدين والفلسفة الإسلامية وعامة العقلاء العلاقة بين الأشياء طوراً بالبداهة مثل إثبات معنى السببية كلما حدث شيء في إثر شيء آخر من دون أي ضميمة، فإذا كان استعمال الدواء دون أي ضميمة ينتج رفع المرض عرفنا أنّ استعماله سبب للعلاج، كما تثبت العلاقة أحياناً بحساب الاحتمالات؛ لأننا قد نحتاج إلى نفي وجود ضميمة مؤثرة إلى اختبارات كثيرة ومتنوعة لتحصيل الثقة من خلالها على استبعاد وجود ضميمة دخيلة في العلاج مثلاً غير استعمال الدواء، ومن هذا الباب أيضاً إثبات استناد الأمور المعقدة إلى كائن عاقل مسبب لها، لاستبعاد حدوثها بنحو التصادف من خلال حساب الاحتمالات.
وبهذه الطريقة يثبت أنّ الميول والسلوكيات الفارقة بين الجنسين الثابتة والمطردة في المجتمعات البشرية المتنوعة تنشأ عن الخصائص الحيوية والجسدية الفارقة بين الجنسين، وليس عن العوامل التربوية والاجتماعية محضاً كما يتبناه الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية الاجتماعية تماماً عن الخصائص الجسدية حتى الميل الغريزي إلى الجنس المغاير!
هذا، ولكن هناك اتجاه معروف في الفلسفة الغربية يشاكس في إثبات الأمور الكامنة، ولا يكترث بمعطيات حساب الاحتمالات في شأنها بسهولة لعوامل منها غلبة النزعة المادية والعينية عليها وضرب من التشكيك ـ البالغ حدّ الوسواس الفكري ـ في شأنها، حتى أنّ الحجة التي يقتنع بها في

٢- فرز الأمور الواقعية بتنوعاتها عن الأمور الذهنية والموهومة، فعلم الفلسفة أيضاً يهتم بهذه المسألة كعلم المعرفة، لكن علم المعرفة يهتم بذلك من جهة بيان قيمة

إثبات شيء مادي مثل حساب الاحتمالات ـ وهو مبدأ رياضي ـ لا يقتنع بها بعينها إذا قامت على أمر كامن.

وقد يدرج في هذا الباب إنكار وجود خالق للكون رغم أنّ معطيات علوم الفيزياء والكونيات والأحياء يعطي نظماً دقيقاً للغاية لا يمكن أن يكون وليد الصدفة بحسب حساب الاحتمالات، ولكن الفلاسفة الماديين لم يتقبلوا هذا الاستدلال بمعاذير متكلفة.

ومن هذا القبيل أيضاً رفض جماعة من الفلاسفة الغربيين القبول بمعنى السببية بين الأشياء بتاتاً، لأنها صفة غير مادية وإنما الثابت هو المقارنة أو التعاقب بين وجود شيئين فحسب، فإذا قلت إنّ هذا الدواء سبب لعلاج كذا تكون قد أخطأت، وإنما ينبغي أن تقول إن استعمال هذا الدواء يقترن بارتفاع المرض، وهذا بالرغم من إمكان إثبات السببية بحساب الاحتمالات.

ويشبه ذلك أنّ جماعة من الباحثين في علم النفس لم يتقبلوا أن يكون موضوع الحديث في هذا العلم هو الأمور النفسية، لأنه لا سبيل إلى إحراز الأمور النفسية للآخرين فهي غير قابلة للإثبات، ورأوا أن يكون الحديث فيها عن السلوك العملي الذي هو أمر عيني، مع أنه يمكن إثبات الأمور النفسية من خلال السلوك بحساب الاحتمالات.

وقد يبدو تأثر الاتجاه الحديث الذي ينكر وجود العلاقة بين الخصائص النفسية والسلوكية المشهودة الفارقة بين الجنسين ومن جملتها الميل الغريزي إلى الجنس المغاير وبين الخصائص الجسدية إلى هذا الاتجاه الفلسفي على أساس أنه لا دليل على أنّ تلك الخصائص الجسدية تستتبع تلك الفوارق النفسية والسلوكية، بل يجوز أن تكون الفوارق النفسية المشهودة وليدة التربية الاجتماعية.

ولكن هذا الإنكار خاطئ، لأنّ اطّراد جملة من الفوارق النفسية والسلوكية بين الذكر والأنثى في المجتمعات البشرية يعطي ارتباطها بتلك الخصائص ارتباطاً حقيقياً وفق قواعد حساب الاحتمالات.

المعرفة الإنسانية وأنواع الإدراكات الذهنية، وأما علم الفلسفة فإنه يعتني بذلك من زاوية الاهتمام بتحديد الأمور الواقعية بشكل عام وفرزها عن الأمور الموهومة، ولأجل اهتمام علم الفلسفة بذلك فإنّ للممارسة في أسلوب التفكير والتحليل الفلسفي تأثيراً في حسن التحليل الفكري العام، ومن دون الممارسة قد يقع الباحث في الإذعان بواقعية أمر موهوم بنمط موهوم.

وموضوعنا لا يخلو عن ارتباط بهذا الجانب أيضاً من جهة افتراض الاتجاه الحديث هوية الإنسان الجنسية ذكورةً وأنوثة للإنسان على أساس الانطباع الداخلي للإنسان عن نفسه وليس لهما فيه أي معنى محدد كما سيأتي توضيحه في أصل البحث.

وحديثنا هنا عن الفلسفة ناظر إلى أصل المسائل الفكرية التي ذكرنا بعضها وليس تصويباً لمطلق الآراء الفلسفية النظرية ولا المنهج الفكري السائد فيها[1].

٣- علم المنطق، وعلاقته بالموضوع

ثالثاً: علم المنطق، وهو علم يحدد الأساليب الصحيحة للتفكير التي تساعد على تحصيل المعرفة الموضوعية الموثوقة، وينبه على أنواع الخلل الإدراكي الذي يعرض على ذهن الإنسان ويؤثر سلباً على سلامة المعرفة مثل القصور التحليلي وأساليب الإقناع والاقتناع الجدلي والمغالطي والخطابي والتخيلي وما ينتمي إلى ذلك من وجوه التفكير الارتغابي المبني على الرغبات المسبقة.

ويساعد هذا العلم أيضاً على رصد وتوصيف الهدي الإدراكي ودقة المعلومات

---

(١) لاحظ في توضيح ميسر للموقف من المنهج السائد في الفلسفة والمباني الفلسفية كتاب اتجاه الدين في مناحي الحياة في محور الدين والعقلائية المعاصرة (من سلسلة منهج التثبت في الدين).

ومآخذها.

ويتضمن علم المنطق أمرين رئيسين:

١- أسلوب تحليل المفاهيم ومعرفة انتمائها والفرز بين الحقيقة والتنزيل الأدبي فيها والمقارنة بين المفاهيم ومعرفة النسبية بينها، ويسمى هذا القسم من المنطق بمباحث التصورات، والممارسة فيها تساعد على تحليل أدق للمفاهيم.

وفي موضوعنا هذا وقع خلط يتعلق بهذا الأمر، إذ نجد أنه يتم القبول بـ(ذكورة وأنوثة اعتقادية) من غير انتباه إلى أنّ الاعتقاد يقتضي معتقداً يحكي عنه، كما أنه تم البناء على أنّ الذكورة والأنوثة بهذا المعنى حقيقي مع أنه وهمي أو تنزيلي أدبي على حد الاستعارة وليس له معنى قابل للرصد والتحليل على ما سنبينه في موضعه.

٢- أسلوب تلقيح المعلومات والإدراكات لاستنتاج معلومة جديدة وإدراك جديد، نظير تطبيق القواعد العامة في الموارد الخاصة واستنتاج ثبوت حكم القاعدة فيها.

ومن جملة ما يندرج في المنطق معرفة حساب الاحتمالات الذي يعول عليه في القضايا الاستقرائية والتجريبية ويولد معرفة بشرية كبيرة من جهة استبعاد احتمال الصدفة بتأثير العوامل المتعددة في توافق النتيجة في عدد كبير من الحالات المستقرأة والاختبارات الواقعة، وحساب الاحتمالات في أصله أمر فطري يجري عليه الناس جميعاً في توقع ما وقع وما سيقع وفق معلوماتهم المسبقة عن الحوادث الواقعة من قبل، فإذا كان الطارق للباب غالباً هو زيد في الحالات السابقة فإنّ احتمال أن يكون زيد هو الطارق للباب أرجح بطبيعة الحال.

وقد وقعت وجوه متعددة من الخلل المنطقي في مباني الاتجاه الحديث حول

الهوية الجنسية وفصلها عن الهوية الجسدية تتعلق بهذا الجانب[١].

(١) بيان ذلك: أنّ الضعف الفكري المنطقي في النظرية الحديثة حول الهوية الجنسية وقع في أمور متعددة، من جملتها:

١.أسلوب الجمع بين ما يتراءى ابتداء من مؤشرات مختلفة ومتعارضة، حيث إنّ الخصائص الجسدية تؤشر على هوية جنسية نفسية واجتماعية للإنسان ملائمة لها، ولكنْ هناك انطباع لدى آخرين بمغايرة جنسهم لجسدهم، ومبنى الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية مبنيّ على ترجيح كفة الانطباع الأخير، والمنع من العلاقة بين الخصائص الجسدية وبين الأمور النفسية والاجتماعية، ويبدو أنّ العكس هو الأرجح، علماً أنّ تعارض المؤشرات في موضوع ما يجعل الموضوع معقداً في المنظور العلمي، ويكون استخلاص نتيجة ملائمة من المنظور الجامع بحاجة إلى حسن تقدير الأمور، وتقدير كل شيء بحدّه وعدم التجاوز به عما يناسبه.

٢.الاحتجاج على الاتجاه الحديث من جواز اختيار الإنسان هوية جنسية لنفسه منفصلاً عن جسده بأمور غير مطردة بوضوح، مثل الاحتجاج بحق الحرية الشخصية للإنسان في ما لا أذى فيه على الآخرين، وهذا غير مطرد حتى عند القائلين بهذا الاتجاه، لأنهم يمنعون أموراً لا أذى فيها للآخرين مثل الزواج بالمحارم، كالزواج بين الأم والابن أو الأب والبنت.

ومن هذا القبيل الاحتجاج لذلك بعدم كون الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه اختيارياً، وهذا أيضاً غير مطرد، لأنهم لا يلتزمون باحترام الميول غير الاختيارية على وجه يقبل السلوك العملي على وفقها كما في الميول الشاذة إلى الحيوانات والإدمان على المخدرات وغير ذلك.

٣.إهمال معطيات حساب الاحتمالات الذي يقضي بارتباط جملة من الفوارق العامة في المجتمع البشري بين الذكر والأنثى بالفوارق الجسدية بينهما كما هو الحال في الحيوانات، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

٤.الابتلاء بالتفكير الارتغابي لا سيما الجمعي منه، وهو ما يوافق رغبات المجتمع التي تتحرك وفق العوامل المختلفة والتي لا تنطلق بالضرورة من تحري الحكمة، بل من مزيد من الاستجابة

٤- علم المناهج، وعلاقته بالموضوع

رابعاً: علم المناهج، وهو علم يبيّن المناهج الملائمة للعلوم المختلفة من العلوم الرياضية والعقلية والطبيعية والإنسانية مثل علم النفس والأخلاق والاجتماع والتاريخ والأدب، وينتمي الموضوع محل البحث إلى العلوم الإنسانية.

هذا، ويصون علم المناهج الباحث عن أن يبحث في علم بمنهج علم آخر، وقد ينتمي علم المناهج إلى علم المنطق بمعنى عام، لأنه يبين طريقة الاستدلال في هذه العلوم.

ومن الضعف الفكري في الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية هو إجراء منهج العلوم الطبيعية والتجريبية ـ المبني على التفكيك والحتمية ـ في شأن الأمور النفسية[1].

للرغبات الشخصية وإن كان ذلك على حساب مصلحة الأجيال المقبلة التي يتحمل الجيل الحاضر جزءاً كبيراً من المسؤولية عنها لكونها تورث تلك الأجيال ثقافتها وقيمها.

(١) بيان ذلك: أنّنا نجد التعامل بجفاء مع الاقتضاءات الفطرية للإنسان مما يتمثل في البعد الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي والأخلاقي والحكمي، فجرى التعامل معها وفق المنهج الملائم للعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء المبني على التفكيك والحتمية، ولذلك تم تفكيك بنية الإنسان الجنسية إلى أمور منفصلة، فتم تفكيك البعد الجسدي التشريحي والوظيفي عن البعد النفسي والسلوكي، كما تمّ تفكيكهما عن البعد القانوني (الفطري) الأخلاقي، وتم تفكيك ذلك كله عن البعد الحكمي الضامن لصلاحه النوعي الذي أُلهم به الإنسان، فأصبح كيان الإنسان ـ المبني كسائر الكائنات الحية على ملائمة هذه الأبعاد وتطابقها ـ كياناً مقطّعاً حتى كأنهم يفككون بذلك أجزاء مادة ما ويفصلون بعضها عن بعض في المختبر، حتى يكون لكل استخدامه.

وهذا خطأ فاحش ترتبت عليه مضاعفات سلبية في شأن الإنسان مثل ظاهرة تشويه الجسد والقلق حول الهوية الجنسية وتفريغ الأخلاق وخفاء وجه الحكمة.

وكان وقوع هذا الخطأ بالرغم من أنّ فهم الصلة بين تلك الأبعاد الداخلية للإنسان ليس بالأمر الصعب وفق تأمّل أحوال الكائنات وخصائصها حيث يلحظ التكامل بينها بوضوح فيما لا يحصى من الحالات في علم الأحياء وعلم وظائف الأعضاء وسائر العلوم ذات العلاقة.

ووجه الخطأ في ذلك أمران:

١-إنّ كثيراً من خصائص الكائنات الحية مترابطة، فهي تعمل معاً ضمن كيان واحد، نظير فاعلية مجموعة الأعضاء التي تكوّن معاً جهازاً واحداً في الجسم في إنجاز عمل حيوي، مثل الجهاز التنفسي والهضمي والتناسلي غير ذلك، وهذا أمر بيّن في علم الأحياء وفروعه.

٢-إنّ كثيراً من الأمور الأحيائية خاصة التي هي ذات بعد نفسي هي أمور اقتضائية بالتعبير المعروف في علم الفلسفة الإسلامية، وليست ضرورية لا انفكاك فيها، كما قد يلحظ في كثير من المؤثرات الكيمائية والفيزيائية، فلا يصح نفي العلاقة تماماً بمجرد الوقوف على إمكان التفكيك بينها، فالخصائص الجسدية تقتضي وتلائم أموراً نفسية وسلوكية لكن يمكن أن لا تترتب تلك الأمور النفسية لموانع تربوية، ولكن يكون في ذلك ضرباً من الكبت الداخلي للاقتضاء مما قد يترتب عليه اضطرابات نفسية وسلوكية، وقد لا تظهر تلك الاضطرابات بشكل واضح إلا عند تراكمها لدى الفرد، وقد يستطيع بعض الناس مقاومتها دون بعض آخر، كما قد يكون تبيّن استناد الاضطراب إلى ذلك بحاجة إلى سبر موارد عديدة حتى تكون ظاهرة ملفتة، وقد يحتاج ظهورها إلى اتفاق اختلال اجتماعي بتراكمها عند الأفراد، لأنّ الكائن الذي يكون اجتماعياً في كيانه تتداخل الأبعاد الفردية والأبعاد الاجتماعية في تكوينه ولذلك قد لا تبدو بعض الآثار السلبية إلا في ضمن الحالة الاجتماعية.

ويمكن القول على الإجمال إنّ هناك ظرافة خاصة للأمور النفسية وعلاقاتها بالأمور الخارجية وفيما بينها أيضاً، وهذه نكتة منهجية ينبغي أخذها بنظر الاعتبار.

٥- علم النفس العام، وعلاقته بالموضوع

خامساً: علم النفس العام، وهو علم يبيّن أنواع الأمور النفسية بالمعنى الشامل للأمور الذهنية والسلوكية، ويحلل السلوكيات المختلفة لدى الإنسان والحيوانات ويبين العلاقة بينها وبين الغايات المنظورة فيها، كما يوضح الظواهر الظاهرة والأخرى الكامنة في مرحلة اللاوعي الإنساني وكيفية انفتاقها وتأثيرها على السلوك، كما يبين أيضاً أنواع الاضطرابات النفسية والعقلية والسلوكية.

ويقرب منه في ذلك علم سلوك الإنسان الذي يهتم بدراسة سلوكيات البشر وتحليلها، وبيان سننها الفطرية وتأثرها بالعوامل المختلفة، وإلى هذا العلم ينتمي علم سلوك الذكر والأنثى، والذي يُعنى ببيان الفوارق القائمة بين الجنسين ودور التربية الاجتماعية فيها.

ويلاحظ أنّ علم النفس علم مهم للغاية في تحديد السلوك الإنساني المستقيم؛ لأنه العلم المعني بتوضيح الفطرة الإنسانية وما تنطوي عليه، والتي ينبغي أن تكون حاضرة وأساسية في أي ثقافة بشرية عقلائية وسليمة، كما أنّ على قواعدها يبتني علم الطب النفسي وتحديده للحالات المستقيمة عن الحالات المرضية، كما أنه يؤثر في علم القانون من جهة أنّ ما أودع في داخل الإنسان يمثل أصول القوانين كلها.

وفي هذا العلم مدارس واتجاهات مختلفة، بعضها بعيدة عن الوجدان العقلائي العام ومقتضيات الممارسة والخبرة في التكوين النفسي والخصائص السلوكية للإنسان.

ويبدو أنه قد أثرت هذه المدارس في موضوعنا هذا في تكوين النظريات

المشرعنة للانطباعات والسلوكيات الغريزية الشاذة[١].

(١) ومن جملة تلك المدارس:

١-مدرسة لا توافق على اكتشاف الخصائص النفسية من السلوكيات العامة على أساس أنّه لا سبيل إلى العلم المباشر بها إلا بالنظر إلى ما يجده الإنسان من نفسه، وليس ذلك مطابقاً بالضرورة مع الخصائص النفسية لغيره، لأنّ تلك الخصائص ليست مشهودة عينياً فلا علم بها، ومعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نكتشف الحزن والسرور والألم والجهل والحقد والحسد والحياة وغيرها لدى الآخرين من خلال السلوكيات الملائمة لها الصادرة منهم.

وذلك خطأ ظاهر لعامة العقلاء، بل هو أشبه بنوع من الوسواس الفكري.

وتلائم أفكار هذه المدرسة الاتجاه الحديث في الهوية الجنسية في إنكاره لنشأة السلوكيات الفارقة بين الجنسين جميعاً عن خصائص نفسية فطرية.

٢-مدرسة تغالي في إسناد سلوكيات الإنسان إلى العوامل المكتسبة وتدعي أنّ النفس الإنسانية خالية عن أية نقوش وتفاصيل، وإنما تكتسب تلك النقوش والتفاصيل من التربية، ويزعم أصحاب هذه المدرسة أنهم لو استلموا طفلاً فإنّ باستطاعتهم أن يربوه على أي ترتيب شاؤوا، وكان من جملة مزاعمهم أنّ باستطاعتهم أن يجعلوا الذكر جسدياً أنثى بحسب الغرائز والميول والسلوكيات والأدوار، وربما ادعى بعضهم أنه جرب ذلك عملياً على بعض الأطفال، وقد اعتبر هذا من جملة المؤشرات على إنكار أي فروق نفسية وسلوكية فطرية بين الذكر والأنثى، وإسناد جميع تلك الفروق إلى العوامل التربوية الاجتماعية، مما ساعد على افتراض نمط نفسي واجتماعي من الذكورة والأنوثة منفصلاً عن الخصائص الجسدية.

وهذه الرؤية خاطئة جداً، فالنفس الإنسانية تشتمل على نقوش وتفاصيل كثيرة إلا أنها كامنة في مرحلة اللاوعي وتتبلور تدريجاً بزيادة الوعي الإنساني، وقد يتوقف وضوح بعضها على أن يعيش الإنسان في البيئة الاجتماعية، نعم قد تعيق التربية المعاكسة بروز بعض تلك التفاصيل أو تؤخر ذلك، ولكنه يؤدي عادة إلى ردود أفعال نفسية وسلوكية تعرف بخروجها عن المستوى الملائم والمعقول على أنّ السلوكيات والميول الملحوظة في عامة المجتمعات البشرية عموماً تكون منبثقة

عن فطرة النفس البشرية ويضعف استنادها إلى عوامل تربوية اجتماعية، لأنها عوامل خاصة وغير مطردة، ومن البعيد بحسب قوانين حساب الاحتمالات أن تحصل عوامل خاصة تؤدي إلى نتيجة مشتركة في عامة المجتمع البشري.

٣-مدرسة تنفي قوة (الضمير الوجداني) في الإنسان والتي تتضمن ما ينبغي أو يجوز صدوره في الإنسان وما لا ينبغي، وترى أنّ القوانين ذات بعد اجتماعي فحسب قد توصل إليه أفراد المجتمع لأجل ضمان مصالحهم، ومثلها مدرسة أخرى تسمى بالمدرسة السلوكية وهي لا تعترف بما يجري في ذهن الإنسان، وتعتبره صندوقاً أسود، ولا تهتم إلا برصد السلوك الظاهري، وحينئذٍ لا يهمها دعوى وجود ضمير أخلاقي، وقد هيمنت هذه المدرسة لمدة قرن من الزمان، من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، وكأن هيمنة هذه المدارس على الدراسات النفسية هو السبب في غياب ذكر (الضمير الأخلاقي) في كتب علم النفس في الجامعات اقتفاء للمصادر الغربية، ومن المؤسف اقتفاء علماء المسلمين في العلوم ذات العلاقة والكتب الدراسية الدارجة عندهم للمصادر الغربية في أمور غير مقبولة بتاتاً.

ووفق رأي هذه المدرسة يُنفى قضاء الضمير بحسن عفاف الإنسان عن ارتكاب الفواحش بتاتاً، نعم، ينبغي أن يكون تجنبها بحدود لا يجد فيها المجتمع أذى حفاظاً على مصالحه التي يتمسك بها، فالمهم عدم تضرر الآخرين بالفعل الإنساني ضرراً يجدونه بأنفسهم، ولا ضير في ضرر لا يجدونه ولا يدركونه كالذي يحذر من آثاره السلبية بعد حين.

وعلى ذلك تعتبر الانطباعات والسلوكيات الشاذة أموراً غير ذميمة ولا مستوجبة للمنع القانوني، لأنه ليس عدواناً على الآخرين.

وهذه الرؤية أيضاً خاطئة بحسب الإدراك العقلائي العام حتى في المجتمعات الغربية نفسها، فإنها تذعن بالحقوق الفطرية وبقبح انتقاضها وحسن مراعاتها، وذلك أمر معلوم.

٤-مدرسة تعترف بالضمير الإنساني والقيم الإنسانية، ولكن تتقي قضاء الضمير بقضايا غير قضايا العدل وتجنب الأضرار بالآخرين، حتى أنّ منع التعري أمام جمهور الناس وارتكاب

ولذلك فإنّ اتباع الاتجاه السليم والمنهج المناسب لهذا العلم يساعد كثيراً على تبني الهدي النفسي في موضوعنا، وذلك من خلال حسن رصد الأمور النفسية المختلفة وبيان دلالتها على الاتجاه السليم والخاطئ في الموضوع.

٦- علوم الأحياء والتشريح والخلايا، وعلاقتها بالموضوع

سادساً: علوم الأحياء والتشريح والخلايا، وهذه العلوم تبيّن تفاصيل ما يشتمل عليه جسد الإنسان ويفترق فيه الذكر والأنثى من الخصائص المشهودة والأخرى الدقيقة.

الفواحش على الملأ العام من منظور هذه المدرسة إنما هو من جهة تأذي الناس بذلك فحسب، ولولا ذلك لم يقض الضمير بمنعه وقبحه.

ووفق هذه المدرسة أيضاً لا حسن ولا ضرورة للعفاف ولو بأدنى مراتبه ولا قبح لارتكاب الفواحش والعهر بتاتاً، لأنّ ذلك ليس تعرضاً مؤذياً للآخرين.

وهذه الرؤية أيضاً خاطئة بحسب الإدراك العقلائي العام، حتى في المجتمعات التي فقد العفاف فيها كثيراً من قيمته، لكنه لم يبلغ لديهم درجة الصفر، بل هناك فئات محافظة تذعن بمبادئ العفاف المحمود.

٥-مدرسة تبالغ في شرعنة السلوكيات الغرائزية المختلفة وتعتبرها مطابقة لما جهز به الإنسان جسداً ونفساً، وتنفي وجود مشاعر فطرية محددة لها، مثل صفة الحياء والغيرة على أساس أنها انفعالات ناشئة من الضعف وقلة الجرأة، وترى أنّ ما يجده الإنسان من شعور بضعة ما في الإفراط في الاستمتاعات المادية إنما هو أمر خاطئ ينشأ عن الاتجاهات الدينية والروحية المبالغ فيها.

وعلى ذلك أيضاً تعتبر الانطباعات والسلوكيات الشاذة أموراً غير ذميمة، لأنها ليست تجاوزاً على حقوق الآخرين.

هذا، وينفع الاطلاع على هذا العلم في الانتباه إلى السنن الفطرية.

ومن خلال هذه العلوم يتضح الهدي الفطري الجسدي في تكامل الذكر والأنثى من جهة التكامل العضوي الظاهر بين الجنسين من خلال أعضاء التناسل وذلك أمر مشهود وواضح للناس كافة على الإجمال، على أنّ هذه العلوم تبيّن تفاصيل كثيرة ومعقدة ودقيقة من خلال عشرات الخصائص الفارقة والمكملة في الآن نفسه في هذا الشأن مما يساعد على تراكم الدلالات على غائية التكامل بين الجنسين حسبما فطر عليه الإنسان، مما يجعل هذا المبدأ أمراً واضحاً.

ثمّ إنّ الهدي الجسدي بدوره يكشف عن الهدي القانوني من جهة العلاقة بين الهدي الجسدي والهدي الفطري القانوني والأخلاقي، كما سبق منّا توضيح ذلك في المدخل.

٧- علم وظائف الأعضاء، وعلاقتها بالموضوع

سابعاً: علم وظائف الأعضاء، وهو علم يبيّن الدور الوظيفي للخصائص العضوية والدقيقة ويبيّن الغايات المنظورة بكل من تلك الخصائص، مثل دور الأعضاء وإفرازاتها في الحفاظ على الجسم وتحقيق مصالحه من خلال تفاعله مع سائر الأعضاء واستمداده منها أو إملائه لها.

وهذا العلم يكمل دور علم التشريح في الاطلاع على الهدي الفطري الجسدي الكاشف بدوره عن الهدي الفطري القانوني والأخلاقي، ويضيف إليه دلالات مؤكدة للغاية.

ويساعد هذا العلم أيضاً على الانتباه إلى التكامل الوظيفي لأعضاء التناسل

الخاصة للجنسين، وهو أيضاً مشهود في بعض جوانبه على الإجمال، إلا أنّ هذا العلم أيضاً يبين تفاصيل كثيرة ومعقدة وتخصصية من خلال عشرات الخصائص الفارقة بين الجنسين ـ والملائمة لخصوصية كل منهما ـ مما يزيد من تراكم الدلالات ووضوحها على غائية التكامل بين الجنسين في ما فطر عليه الإنسان.

٨- علوم الطب بأقسامه، وعلاقته بالموضوع

ثامناً: علوم الطب بأقسامه خاصةً الطب النفسي الجنسي والطب التناسلي الذي يبين الظواهر الصحية والمرضية وقواعدها ومميزاتها ومناشئها، وهذه العلوم مترابطة فيما بينها، ولذلك كان هناك حاجة إلى دراسة الطب العام قبل التخصص في هذين الفرعين، والطب النفسي الجنسي يرتبط بعلم الطب النفسي العام، لأنّ كثيراً من العوارض النفسية لن تتبيّن علاقتها بالجنس بكبتٍ أو إفراطٍ أو غير ذلك من جهة غموض العلاقة بين الحالات النفسية ومناشئها كثيراً، كما أنّ هناك علاقة بين الطب التناسلي والطب العام من جهة العلاقة بين أجهزة التناسل وسائر أعضاء الجسم وأجهزته، وكذلك هناك علاقة بين الطب النفسي بأقسامه والطب البدني من جهة العلاقة المعروفة بين العوارض النفسية والبدنية، حتى أنّ هناك عوارض بدنية تنشأ عن مناشئ نفسية.

وهذه العلوم فيما يتعلق بالبعد الجسدي تُفصّل أبعاداً كثيرة متعلقة بعلوم التشريح ووظائف الأعضاء مما يساعد على فهم الهدي الفطري الجسدي للإنسان، كما أنّ ما يتعلق منها بالبعد النفسي والسلوكي يعتمد في أصوله على علم النفس ويفصّل الأبعاد النفسية التي رصدت أصولها في هذا العلم مما يساعد على وضوح

الهدي الفطري النفسي ويؤثر في اكتشاف الهدي القانوني والأخلاقي الملائم للإنسان.

وقد أصاب علم الطب النفسي المعاصر ـ رغم دقته وإصابته في نواحي كثيرة لا تحصى ـ وجوهاً من الخلل في إثر الاختلالات التي وصفناها في علم النفس العام، حيث لم يعتبر العديد من الجهات الفطرية في تحديد الحالات الصحية والمرضية وفي توصيف بعض وجوه العلاجات الطبيعية من خلال الإرشاد، كما أنّ هناك خللاً في افتراض فطرية كثير من الميول والرغبات واعتبار المنع منها أو عدم الاستجابة لها ضرباً من الكبت النفسي.

ومن مصاديق هذا الاختلال ما وقع في نفي فطرية جملة من الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين واعتبارها أموراً اجتماعية وفي القبول بالانطباعات والسلوكيات الغريزية الشاذة واعتبارها أموراً مقبولة وخيارات مشروعة بحسب خيار تكامل الجنسين.

كما أننا نجد وقوع أخطاء فكرية في هذه العلوم من جهات أخرى، نظير ما نجده في هذه المسألة بالذات من وقوع الاتجاه الحديث من الطب النفسي الذي تبنى فصل هوية الإنسان الجنسية عن الخصائص الجسدية في خطأ فكري فلسفي بافتراض ضربٍ واهمٍ من الذكورة والأنوثة تكون حالة اجتماعية محضة لا أساس لها في الخصائص الجسدية المتفاوتة في الذكر والأنثى، وليس له أي معنى معقول على ما سنوضحه في موضعه من بحث تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية وفق الهدي الإدراكي.

٩- علم الاجتماع، وعلاقته بالموضوع

تاسعاً: علم الاجتماع، وهو علم يرصد الأمور ويحلل تأثير الاجتماع في النفس كما يحلل الظواهر الاجتماعية ومناشئها ويرصد السنن الاجتماعية العامة ويحدد الصلاح العام، ومنها العديد من الأعراف المرتبطة بالجنسين الذكر والأنثى.

وينفع علم الاجتماع في رصد الهدي النفسي والسلوكي السليم وكذلك في رصد الهدي الحكمي وتحري الصالح الخاص والعام وفق السنن الاجتماعية والتاريخية.

وعلم الاجتماع ذو اهتمامات متعددة، منها:

١. رصد أحوال المجتمع البشري والظواهر الاجتماعية بشكل عام، أو رصد أحوال بعض هذه المجتمعات بشكل خاص كالمجتمع الإسلامي، أو العربي أو العراقي مثلاً.

ويندرج فيه رصد أحوال الاجتماع الأسري وسننه من خلال سبر الأفكار والعادات والأعراف الاجتماعية، بما تتضح به الشخصية الاجتماعية للإنسان على وجه عام أو لفئة من الناس على وجه خاص.

٢. تحليل السلوكيات والظواهر الاجتماعية العامة والخاصة ومبادئها الفطرية والمكتسبة مما نشأ عن البيئة الجغرافية الخاصة، أو عن طبيعة الحياة ونوعها كالحياة المدنية أو القبلية، أو عن تأثر بالأقوام المجاورة أو نشأ في إثر الدين، أو التأثير الاجتماعي لرجال الدين، أو نشأ من سنن فرضها الوجهاء، أو تولدت في إثر الميول الشعبوية العامة.

٣. استخلاص السنن الاجتماعية التاريخية العامة والخاصة والعبر المستنبطة من

الحوادث والظواهر الاجتماعية الحاضرة أو التاريخية المتوقعة.

هذا، ويكون الاهتمام باستخلاص تلك السنن لغايات متعددة منها:

أ- توقع ما يتفق في المستقبل، والحدس باتجاه حركة المجتمع، وتوقع المسار الاجتماعي وردود الأفعال الاجتماعية والفردية على الحوادث المعينة.

ب- التعامل الحكيم مع الظواهر والحالات الحادثة العامة أو الخاصة.

ج- كيفية التأثير على المجتمع وسوقه إلى مسار معين وفق الغايات المنظورة لمن يسعى إلى التأثير فيه، فتسعى طبقة العقلاء والمهذبين إلى توجيه المجتمع إلى المسار الحكيم والراشد، ويسعى علماء الدين الراشدين ـ مضافاً إلى ذلك ـ إلى توجيه المجتمع إلى الدين بالحكمة والموعظة الحسنة، ويسعى أصحاب المقاصد الخاصة إلى توجيه المجتمع إلى اتجاهات تساعد على وصولهم إلى مقاصدهم.

ويرتبط علم الاجتماع بعلوم متعددة يَمدُّها ويستمد منها:

١- علم النفس، فإنّ علم الاجتماع يستمد من علم النفس لأنه يمثل التفاعلات النفسية في البيئة الاجتماعية.

كما أنه يَمُدّ أيضاً، لأنّ بعض الخصائص الفطرية النفسية إنما تظهر في البيئة الاجتماعية بالنظر إلى أنّ الإنسان كائن اجتماعي في حد نفسه، فهو مفطور نفسياً على الاجتماع وله خصائص فطرية نفسية تظهر على وجهها عند المعايشة الاجتماعية.

٢- علم التربية الاجتماعية والأسرية، فالتربية تنتفع كثيراً من المعلومات الاجتماعية.

٣- علم القانون، فهو أيضاً يستمد من علم الاجتماع، لأنّ القانون العام يتجاوز الإرادات الخاصة على أساس المصالح العامة من خلال التقدير الملائم لها وفق

السنن الاجتماعية.

وهناك اختلالات في كثير من الاتجاهات الفكرية في علم الاجتماع تتأثر بالاختلالات الواقعة في علم النفس، من جملتها:

١- افتراض أنّ جميع السلوكيات الاجتماعية للإنسان مكتسبة من خلال التربية الاجتماعية، هذا ومن المتوقع أنّ فصل جميع الأبعاد التي تختلف فيها شخصية الرجل وشخصية المرأة عن الخصائص الجسدية ـ حتى الجوانب والسلوكيات الغريزية ـ متأثر بهذا الاتجاه بعض الشيء.

والصحيح أنّ هذا التوجّه خطأ فاحش للغاية، فإنّ هناك مبادئ فطرية واسعة في النفس الإنسانية، ومن الخطأ نفي ذلك على أساس إمكان التربية الاجتماعية للشخص على وجه مختلف ليقتضي أنها ليست فطرية، إذ من الأمور الفطرية ما يظهر فطرة الإنسان عليها في البوتقة الاجتماعية من خلال المضاعفات السلبية لمخالفتها والتي تبرز تدريجاً، وقد يظهر بعضها بشكل أجلى عبر الأجيال.

كما أنّ هناك سلوكيات ذات بعد فطري لكنه يتمثل في كل بيئة ومجتمع على نحو ملائم، فيكون لتلك السلوكيات جانب ثابت وآخر متغير يتفاعل مع البيئة المحيطة به.

٢- تأثر علم الاجتماع الغربي بالتجربة المحلية التي سادت الغرب وقد تأثرت بعوامل خاصة..

منها: الحساسية بين علماء الطبيعة وبين علماء الدين مما جعل كثيراً من علماء الطبيعة وجمهور المجتمع معنيين بالابتعاد عن كل ما نسب إلى الدين، وذلك كرد فعل على قسوة تعامل رجال الدين الكنسيين مع علماء الطبيعة.

ومنها: أولوية الجوانب الاقتصادية التي كانت تقتضي إدخال المرأة إلى سوق العمل بجنب الرجل، مما أدى إلى تقليل الاهتمام بالأسرة والإنجاب.

ومنها: انتشار ما يعرف بالحركات النسوية المبالغة في الاهتمام بمساواة المرأة والرجل، وتفسير أي فرق بينهما في الحياة الأسرية أو العامة تمييزاً ضد المرأة، بل هناك اتجاه مغالٍ فيها يسعى إلى استغناء المرأة عن الرجل وتجنب الإنجاب والأمومة، بل الحساسية تجاه جنس الرجل بشكل مطلق بما يشبه حالات الانفعال عند التأثر والانتقام.

ومنها: التأثر بالثورة الصناعية والمعلوماتية الكبرى وآثارها الثقافية والاجتماعية، ثم التأثر بثورة النشر والتواصل من خلال التلفاز وإمكانات التواصل والاختلاط المطلق بين الجنسين وتضعيف قيمة العفاف وسقوط الثقة بكل المكونات الثقافية الإنسانية في العصور السابقة والمبالغة في منحى التشكيك فيها، مما أدى إلى تضعيف الجوانب الفطرية وبتر بعضها، إضافة إلى تأثيرات الفلسفة الغربية على منهج التفكير، إلى غير ذلك من العوامل الثقافية التي سادت وأثرت على التوجهات التي حدثت في منحى التحليلات الاجتماعية في علم الاجتماع.

وقد أدت هذه التجربة المحلية في الغرب بخصوصياتها الثقافية إلى تأثير كبير في العلوم الإنسانية وانتشار الإذعان بما يلائمها على أنها حقائق مطلقة، فكان من جملتها شرعنة الانطباعات والسلوكيات الشاذة بجنب خيار تكامل الجنسين، على غفلة ـ فيما نراه ـ عن دراسة الآثار السحيقة والخطيرة لشرعنة هذه السلوكيات وتناميها وانتشارها في المجتمع البشري وتقدير المصلحة العامة على ضوئها كما أوضحنا جانباً منها في هذه الدراسة، وسيأتي ذلك في بحث تطابق الهوية الجنسية والخصائص

الجسدية وفق الهدي الحِكَمي.

١٠- علم القانون، وعلاقته بالموضوع

عاشراً: علم القانون الذي يبيّن حقيقة القانون ومناشئه ومصادره وقيمه وضرورته، ومن جملة مباحثه ذكر ما أودع في داخل الإنسان من القانون الفطري (الطبيعي) وبيان الاستحقاقات الاجتماعية على الفرد وحدود الحرية المستحقة للأفراد.

وفي هذا العلم مدارس واتجاهات فكرية متعددة بعضها بعيدة جداً عن الوجدان العقلائي العام حتى أنّ عامة العقلاء في البلاد الغربية لا يؤمنون بها، وجلّها ينشأ عن الاختلالات الواقعة في علم النفس الحديث..

وأصولها مدارس ثلاثة:

١- المدرسة التي تنكر البعد الأخلاقي والوجداني للقانون والقيم والسلوكيات اللائقة، فليس هناك بحسب هذا الاتجاه من حسن للعدل والصدق والوفاء والعفاف ولا قبح للظلم والكذب والخيانة، ولا حقوق هناك للناس بتاتاً، ولكن القانون هو الصيغة الاجتماعية التي تضمن مصالح المجتمع وتضمن التعايش فيه، ولذلك فالمهم عدم إضرار الناس بعضهم ببعض ضرراً مستفزاً لهم حفاظاً على مصلحتهم.

وقد أثرت المدرسة المنكرة للقيم في الثقافة البشرية بانتهاكها لحقوق فطرية وبديهية، كما أنها أثرت في تقنين الاتجاه الحديث حول الهوية الجنسية من فصلها عن الخصائص الجسدية.

٢- المدرسة التي تدعي نسبية القيم الإنسانية وتطورها واختلافها بحسب الزمان والمكان، وهو اتجاه يتأثر بمسايرة ملحوظة للميول والرغبات الاجتماعية التي حدثت في بعض المجتمعات البشرية من جهة العوامل الاجتماعية والثقافية والإمكانات المادية وغيرها.

ولهذا الأمر أيضاً بدوره أثر في الاتجاه الحديث حول فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

٣- والمدرسة الثالثة في شأن القيم تؤمن بوجود قيم واستحقاقات مغروسة في داخل الإنسان ينبغي للإنسان رعايتها بغض النظر عن كون مصلحته بها.

وهذا الموقف هو الذي يُذعن به الرأي العقلائي العام حيث يستحسن أموراً ويستقبح أخرى ويثبت حقوقاً وينفي أخرى، كما أنّ ذلك هو الذي أكّد عليه الدين، كما قال سبحانه: ﴿**وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا**﴾[1].

والاختلاف الملحوظ في شأن القيم بحسب الزمان والمكان ليس في أصل القيم، وإنما في شأن تطبيقاتها ومقتضياتها والأعراف المستخدمة لحمايتها، أو المعاذير التي تصحح الخروج منها، أو الشبهات الاجتماعية التي تنشأ في موارد معينة لتبرير مخالفتها ونحو ذلك.

هذا وفي المدرسة الأخيرة التي عليها جمهور العقلاء نجد هناك اتجاهاً يغالي في بعض القيم ويفرّط في بعضها الآخر بتأثير من الواقع[2] الاجتماعي، وقد أثرت جملة

---

(١) سورة الشمس: آية ٧ ـ ٨.

(٢) ومن موارد المغالاة والتفريط في شأن القيم الفطرية:

١-المغالاة في شأن بعض القيم الفطرية الثابتة في أصلها، ومن المعلوم أنّ الإفراط في إثبات الحقوق كالتفريط فيها خروج عن القيمة المفترضة إلى أضدادها، ومن ذلك:

أ-المغالاة في حدود الحرية الشخصية في مقابل الصلاح الاجتماعي العام مما أدى إلى شرعنة الميول الشاذة الخاصة في مقابل السنن الاجتماعية السليمة الحكيمة والضامنة للصلاح العام، فالحرية الشخصية على الإجمال قيمة فطرية إلا أنّها محدودة بحدود ملائمة للصالح العام بحسب القانون الفطري كما أوضحناه في موضعه (لاحظ كتاب اتجاه الدين في مناحي الحياة في بحث الدين والحرية الشخصية).

ب-المغالاة في حدود المساواة بين الناس إلى درجة التسوية بين أصحاب الانطباعات الخاطئة عن جنسهم والميول الشاذة وبين أصحاب الانطباعات الراشدة والميول المستقيمة.

والصحيح أنّ المساواة بين الناس التي تفرضها الفطرة الإنسانية لا تنافي تحديد الحالات الخاطئة بحسب الفطرة، وليس من المساواة التسوية بين صاحب السلوك الخاطئ الذي يجب الحذر منه وبين صاحب السلوك السليم الذي ينبغي الاقتداء به في الحياة، وإنما هو على حدّ طلب التسوية بين السليم وبين المريض بمرض معدٍ في حرية الحركة والاختلاط.

٢-هوان قسم من القيم الأخلاقية التي تمثل أصول القانون الفطري (الطبيعي) المتبع في الحياة، ومن جملتها:

أ-ما يتعلق بالشؤون الغريزية، حيث نشهد السماح بمشاهد مثيرة وفاضحة في الملأ العام بشكل عام، أو في مقامات خاصة مثل السباحة والرياضة بذريعة اختيار الملابس المريحة، وبانتشار المشاهد الفاضحة للغاية من خلال الأجهزة حتى أصبحت ميسرة للأطفال والمراهقين.

ب-ما يتعلق بحقوق الجنسين من الرجل والمرأة وبكيان الأسرة، حيث اعتمدت المساواة بمنظور يتنكر للفوارق القائمة بين الجنسين جسدياً ونفسياً وسلوكياً والتي تقتضي تفاوتاً في الأحكام الملائمة لهما، ويُجمّل ذلك بعناوين محبّبة تستهوي النفوس على إجمالها، ولكنها تطبّق على وجه خاص تسعى إلى فقدان المرأة لخصائصها كالحياء والأمومة وتربية الأطفال.

ج-ما يتعلق بحقوق الجنين حيث يعطي حق إسقاط الجنين للأم حتى بعد وضوح ولوج الروح فيه من غير عذر وجيه، مع أنّ الجنين حينئذٍ إنسان كامل لا يختلف عن الوليد حديثاً، فكيف يصح القبول بقتله عمداً، ومثل هذه الاختلالات ناشئة عن خلل في المنهج في رصد القانون الفطري (الطبيعي) والقيم الأخلاقية.

٣-تنزل القيم القانونية إلى مستوى القيم الأخلاقية التي لا إلزام بها.

بيان ذلك: أنّ القيم الأخلاقية المودعة في الضمير الإنساني على ضربين:

الأول: ما أودع في داخل الإنسان ليكون قانوناً ملزماً لا بدّ من تنفيذه مثل وجوب العدل وقبح الظلم ونحو ذلك.

الثاني: ما أودع في داخل الإنسان ليكون حافزاً على سلوك أمثل من غير أن يصح إلزامه به عملاً من خلال حكم جزائي دنيوي رادع مثل حسن الإحسان إلى الآخرين بالإنفاق والمعونة والتقدير حيث لا يجب ذلك.

وهذا القسم منه ما يكون لازماً عقلاً ولكن لا يصح تنفيذه عملاً مثل قبح سب الآخر والانتقاص منه، فإنّ العقل يقضي بقبح ذلك ولكنه لا يصح تشييده عملاً بمعاقبة كل من انتقص غيره أو سبه، وإلا لوجب معاقبة أكثر الناس.

ومن الضروري أن يحافظ المجتمع الإنساني على كل حكم فطري بحده، فلا ينزّل ما أودع ليكون قانوناً اجتماعياً ملزماً ونافذاً إلى حد مبدأ أخلاقي لا يصح تنفيذه، ويوكل إلى اختيار الشخص نفسه، كما لا يصح أن يتم رفع الحكم الأخلاقي إلى درجة الحكم القانوني النافذ، فلا يصح في الأحكام الأخلاقية رفع الرجحان إلى درجة اللزوم أو تنزيل اللزوم إلى درجة الرجحان والاستحباب.

هذا، ولكن من الملحوظ أنه أحياناً يتم تجاوز ذلك فينزل مثلاً الحكم الذي من شأنه أن يكون قانوناً إلى حد خيار شخصي ولكنه راجح، وذلك باسم استحقاقات الحرية الشخصية، وهذا بعينه ما نجده في لحن بعض من يتحدث عن فصل الهوية الجنسية الاجتماعية على الخصائص الجسدية حيث يرى أنّ السلوك الاجتماعي الذكوري والأنثوي خياراً شخصياً لا موجب للإلزام به قانوناً.

منها في تقبل الجهات المسؤولة عن التقنين المحلي بل الدولي للاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

هذا ما أردنا عرضه من العلوم ذات العلاقة بالموضوع.

وقد اتضح من خلال ما ذكرناه أنّ الموضوع ليس موضوعاً طبياً محضاً، بل له أبعاد وزوايا متعددة ذات علاقة بعلوم مختلفة لكل منها دخل في توضيح وتفصيل أبعاد المسألة والهدي الإنساني الصائب فيها.

وقد لاحظت من خلال البحث أنّ هناك العديد من وجوه الضعف العلمي في النظريات الحديثة التي تشرعن الانطباعات والسلوكيات الشاذة في هذه العلوم جميعاً.

والواقع أنّ العديد مما ذكر في مقام التوجيه العلمي للانطباعات المغايرة عن الذات والميول الشاذة لهي من قبيل الوقوع بالشبهة أو اصطناعها في مقابل الأمور الوجدانية، ولهي أقرب إلى ما يسمى في هذا العصر بـ(شبه العلم) منها بالعلم الحقيقي.

ومن ذلك يعلم أنّ من الخطأ أن يفترض أنّ هذا الموضوع يدخل في مجال اختصاص الطب النفسي، ولا يصح أن يتدخل فيه إلا الطبيب وفق أساليب التحقق المعترف بها في هذا الاختصاص، والموقف في ذلك محسوم بتصريح الأكاديميات العالمية المعروفة أنّ الهوية الجنسية تتبع انطباع الشخص عن نفسه ولا تعتبر الانطباع

وليس ذلك صحيحاً فإنّ طبيعة مضاعفات هذا الأمر الاجتماعية يجعله من سنخ القوانين الاجتماعية النافذة.

المغاير عن النفس للخصائص الجسدية حالة غير مستقيمة ولا مرضية.

ومثل ذلك الافتراض الآخر، وهو أنّ هذا الموضوع يدخل في علم السلوك الإنساني في الفرع التي يتحدث عن السلوكيات الذكورية والأنثوية، وقد تمّ البتّ في هذا العلم بأنّ هذه السلوكيات كلها إنما هي سلوكيات اجتماعية ناشئة عن التربية الاجتماعية وليست ذات أسس فطرية، ولذلك يعبر عن اختلافها بالنوع الاجتماعي.

ووجه الخطأ في مثل هذا الانطباعات والافتراضات أمور:

١- إنّ لموضوعنا هذا (عن حقيقة الذكورة والأنوثة) كما عرفنا أبعاداً مختلفة على ما أوضحناه، فهناك أبعاد جسدية ووظيفية ونفسية وسلوكية ترتبط بالطب ومبادئه المعروفة، كما أنّ هناك بعداً حكمياً يتعلق بالسنن التربوية والاجتماعية والصالح العام للمجتمع الإنساني، وهناك مضافاً إلى ذلك بُعدٌ تحليلي وفلسفي عام قد لا يكون الطبيب فيه ذا ممارسة كافية فيه، وهناك بعد قانوني أخلاقي يرتبط بمعرفة حقيقة القانون ومناشئها الفطرية والمكتسبة ودورها في حياة الإنسان.

٢- إنّ بعض الموضوعات التي تدخل في الطب أو الاجتماع قد تكون بديهية أو قريب المأخذ وليست معقدةً كما هو الحال في سائر العلوم مثل الرياضيات والهندسة والفلسفة، ومثلها يكفي في إدراكه الوجدان العقلائي العام والخبرة العامة كما بينا ذلك من قبل.

٣- إنّ النصوص الدينية هنا وفي النهي عن الاقترانات الشاذة لم تقتصر على ذكر الحكم التشريعي، بل أفادت أنّ ذلك موافق لفطرة الإنسان الجسدية والنفسية، لأنّ الذكور والأنوثة الجسدية هي مقياس الهوية الجنسية كما سيأتي توضيحه.

٨. ضرورة التثبت العلمي المؤكد في الموضوع

إنّ الناظر في المشهد المعاصر للحياة يجد أنّ هناك تهوراً في بعض الأوساط العلمية ومراكز القرار الاجتماعي والسياسي في البناء على بعض النظريات العلمية غير المحسومة وتنفيذها والتثقيف عليها والتوصية بها على وجه عام من دون رعاية الموازنة الملائمة بين مستوى الاحتمال وخطورة المحتمل وحجم المؤونة المبذولة من قبل الفرد والمجتمع الإنساني في هذا الجيل والأجيال اللاحقة، وصعوبة تدارك الأمر إذا كانت النظرية خاطئة حقاً وإن ظهرت مضاعفاتها السلبية من جهة صيرورتها والسلوك الملائم لها جزءاً من الثقافة العامة.

بيان ذلك: أنّ هناك قاعدة وجدانية عقلائية[١] وهي أنه ينبغي للإنسان عند الإقدام على كل خطوة أن يقوم بالموازنة بين مستوى احتمال الصلاح أو الضرر فيه ومستوى الضرر أو الصلاح المحتمل والمؤونة ـ أو الكُلفة ـ التي لا بد من بذلها لإنجاز تلك الخطوة كما يشهد إجراء هذه المعادلة لدى التاجر بحرفية حيث يوازن احتمال النفع في تجارة ما ومستوى النفع ومؤونة تلك التجارة حتى يقدم على ذلك.

وكلّما كان الضرر المحتمل أكبر والمؤونة المبذولة أكثر احتاج الإقدام على الخطوة المنظورة إلى درجة أقوى من الاحتمال والثقة بالسلامة عن الضرر وإلا كانت الخطوة تهوراً مذموماً عند العقلاء.

والذي يظهر بالنظر الجامع في موضوعنا أنّ هناك تهوراً واضحاً في شرعنة

---

(١) لاحظ في توضيح هذه القاعدة كتاب ضرورة المعرفة الدينية (من سلسلة منهج التثبت حول الدين: ٢٨/٣ وما بعد).

الانطباعات والميول الشاذة وتثقيف الناس عليها، لأنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية إنما هي فكرة أقصى حدّها أن تكون نظرية عليها مؤشراتها في منظور القائلين بها وهي تقابل النظرة السائدة لدى العقلاء في التاريخ البشري كله، ولشرعنة هذه النظرية تأثير عميق للغاية في المجتمع الإنساني ومن جهات عديدة كما سوف نصفه في أصل البحث من أبرزها:

١- إيجاد الترديد والقلق النفسي للإنسان في هويته الجنسية، ولا سيما فئة المراهقين الذين يسرعون إلى افتراض هوية جنسية لأنفسهم مغايرة لجسدهم، فيضرّون أنفسهم من خلال الإصرار على تغيير جنسهم بالتحول الجسدي (الصوري).

٢- إسقاط المائز الفطري الجوهري الفاصل بين النوعين (الذكر والأنثى) وفق الخصائص الجسدية والذي بُنيت عليه الحياة الإنسانية النفسية الأسرية والاجتماعية حتى العصر الحاضر، واستبدالها بمائز صوري يعبر عن رغبة الشخص في التمظهر بمظهر الذكر أو الأنثى بغض النظر عن خصوصيته الجسدية، فلا يكاد يميز الناظر أنّ من أمامه هل هو ذكر جسدياً أم أنثى؟ وهل هو يتعامل مع هذا أو تلك؟ وهذا يؤدي إلى اضطرابات واسعة في الميول والسلوكيات على وجه عام.

فشرعنة هذه النظرية وتنفيذها عملياً حقاً لهو من أوضح مصاديق التهور العلمي الفادح واختبار نظرية خطيرة على عامة المجتمع الإنساني من خلال التثقيف عليها وترويجها واعتبارها خياراً مقبولاً بديلاً عن تكامل الجنسين الذي جرت عليه البشرية منذ نشأتها وحتى الآن، بما يؤدي إليه من تغيير الذهنية العامة والميول النفسية والأعراف الاجتماعية والثقافة البشرية إلى اتجاه سحيق ومنزلق خطير في

الحاضر والمستقبل، حيث يمتد أثرها إلى الأجيال اللاحقة ولا يمكن التراجع عنها وتلافي الأضرار الناجمة عنها بعد دخولها في العقل الاجتماعي الجمعي.

وبهذا تمّ المدخل الذي أردنا ذكره قبل الشروع في البحث.

ويقع البحث كما تقدم في قسمين:

الأوّل: في هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين.

الثاني: في الاقتران السليم بين الجنسين وفق الهدي الفطري والعلم والدين.

القسم الأوّل

هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين

تمهيد

عقد أبحاث

البحث الأول: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي السليم

البحث الثاني والثالث: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهديين الفطريين الجسدي والنفسي

البحث الرابع: في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي للإنسان

البحث الخامس: في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة.

البحث السادس: في مستندات النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية وتفسيرها

البحث السابع: في هوية الذكر والأنثى في الدين

القسم الأوّل

هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين

تمهيد:

أهمية التعقل والإدراك السليم لاسيما في المسائل الخطيرة

لقد جهّز الله سبحانه الإنسان بالعقل والإدراك السليم وأودع فيه قواعد الإدراك الراشد التي هي رأس مال المعرفة الإنسانية، فأتاح له بذلك إدراك الأمور على واقعها بين أمور مشهودة لا تحتاج إلى مزيد نظر وتخصّص، وأخرى نظرية لا بدّ أن يُستدلّ عليها بآثارها كي يتأتّى له إدراك الواقع بشأنها.

وتتأكد ضرورة التعقل والإدراك السليم في المسائل المهمة والخطيرة والبنيوية من جهة تأثيرها الكبير على حياة الفرد والمجتمع الإنساني، فلا يجوز التسرع فيها قبل استكمال البحث والتحري، ولذلك نجد الاهتمام البالغ من العلماء بالأخطار النووية وذلك من جهة خطورتها وسعة مضاعفاتها حتى إنهم يعتدون في ذلك بالاحتمالات الضئيلة ويتحوطون للوقاية منها، فكلما كان الموضوع أكثر أهمية كان يتطلب المزيد من التثبت والتحري فيه، والأخذ بالاحتياط باختيار الحالة الآمنة قبل ذلك.

وقد حثّ الدين الإنسان ـ من خلال نصه الأساس وهو القرآن الكريم الذي هو رسالة الله سبحانه إلى الإنسان ـ دوماً على التعقل والتفكر والتبصّر والتعلّم ونهى

عن اتّباع الأهواء والرغبات والأماني الخادعة في شأن إدراك الحقائق حتى تكررت مادّة العقل والعلم وأخواتهما مئات المرات في القرآن الكريم كما قال سبحانه: ﴿**أَفَلَا تَعْقِلُونَ**﴾(١) ﴿**لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾(٢) ﴿**فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ**﴾(٣) ﴿**إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ**﴾(٤) وغير ذلك.

وموضوع تبعية هوية الإنسان الجنسية ـ ونعني بها الذكورة والأنوثة ـ للخصائص الجسدية أو فصلها عنها لهو موضوع بنيوي وخطير للغاية في حياة الفرد والمجتمع الإنساني، لأنّ حياة الإنسان مبنية على هذه الثنائية والانقسام البشري إلى ذكر وأنثى، ودورهما التكاملي في بناء الإنسان والأسرة والمجتمع وإبقاء النوع والتنوع الإنساني.

تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية بحسب الهدي الفطري والتاريخ الإنساني

لقد جرى الإنسان منذ فجر التاريخ حتّى العصر الحاضر على مبدأين أساسيين ومهمين للغاية يتعلقان بذلك:

١- مبدأ إنساني فردي هو تحديد هوية الإنسان الجنسية إلى ذكر وأنثى وفق خصائصه الجسدية التي يمتاز بها، فيكون الذكر ـ وفق الإدراك السليم ـ من كانت له

---

(١) سورة البقرة: آية ٤٤، وغيرها.

(٢) سورة البقرة: آية ١٦٤.

(٣) سورة البقرة: آية ١٧١.

(٤) سورة آل عمران: آية ١١٨.

الخصائص الجسدية المعيّنة، والأنثى من كانت لها الخصائص الجسدية الأخرى المختلفة عن خصائص الرجل.

فالذكورة والأنوثة وفق الإدراك السليم خصائص جسدية مختلفة تقترن بخصائص نفسية وممارسات سلوكية متنوّعة فارقة من قبيل انجذاب كلٍّ من الجنسين إلى الآخر ويتكامل من خلالها الذكر والأنثى جسداً ونفساً واستعداداً للإنجاب على تفصيلٍ سبق.

نعم، هناك حالات شاذة كأن يُتراءى للشخص من نفسه رغم اتصافه بالخصائص الجسدية الكاملة لأحد الجنسين بأنه من الجنس الآخر، ولكن اعتُبرت هذه الحالة في التلقي العقلائي العام من قبيل التخيلات والأوهام للشخص من جهة ميوله غير المستقيمة إلى أن يكون من الجنس الآخر فيتراءى له أنّه حقيقة كذلك.

٢- مبدأ فطري اجتماعي هو ضرورة وجود معالم شاخصة وفارقة في المظهر الاجتماعي للذكر والأنثى حتى يعلم الناظر إلى كل شخص أنه ذكر أم أنثى ـ بعد أن كانت الخصائص الجسدية مستورة بالثياب ـ فكان الامتياز بالأزياء الخاصة الفارقة بين الجنسين.

فهذان أمران كانت تدور عليهما رحى الحياة الإنسانية منذ بدايتها.

الاتجاه الحادث من فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية

إلّا أنّه قد وقعت مشاكسة غريبة لهذين المبدأين أخيراً باسم العلم والبحث العلمي [والحرية]، وطرحت نظرية تضمنت أنّ الحالة الجسدية لا تمثل إلّا بعداً عضوياً محضاً، فهي تمثل ذكورة وأنوثة جسدية فحسب، ولا تمثّل الهوية الجنسية

النفسية للإنسان بتاتاً، وإنّما تكون هوية الإنسان الجنسية تابعة لانطباعه عن نفسه، فإذا كان الشخص ذكراً من حيث الخصائص الجسدية الكاملة وكان انطباعه عن نفسه أنّه أنثى فإنّ هويته الجنسية تكون أنثوية، وإذا كان أنثى من حيث الجسد وكان انطباعه عن نفسه أنّه ذكر فإنّ هويته الجنسية تكون ذكرية، وإذا كان انطباعه عن نفسه أنّه كائن مزدوج الجنس من ذكر وأنثى فإنّ تلك تكون هي هويته الجنسية، كما أنّه إذا كان انطباعه عن نفسه أنّه محايد جنسياً فهو ليس ذكراً ولا أنثى، بل هو جنس ثالث، فتلك تكون هويته الجنسية.

وقيل ـ بناء على هذا الرأي ـ: إنّ الإنسان لا يولد بالفطرة ذكراً ولا أنثى[1] لمجرد خصائصه الجسدية البيولوجية، وإنما يكتسب هوية الذكورة والأنوثة من خلال البيئة والتربية والعوامل الاجتماعية والرغبات الشخصية، ومن الممكن تربية من هو جسداً ذكراً على أن تكون له شخصية أنثوية، كما يمكن أن يُربى من هو أنثى جسداً على أن تكون لها شخصية ذكورية، ولا أهمية للخصائص الجسدية في الهوية الجنسية الداخلية حسب مزاعم أصحاب هذا الرأي وفق مقتضيات علم النفس الحديث.

وقد اشتملت هذه النظرية على مبدأين مترابطين معاكسين للمبدأين المتقدمين في الاتجاه الفطري العام:

١. مبدأ فردي وهو تبعية هوية الإنسان الجنسية لانطباعه عن جنسه وإن كان ذلك على خلاف جسده، كأن يرى الذكر جسدياً نفسه أنثى فتكون هويته الأنوثة،

(١) وهناك من يعبر في هذا السياق بدلاً عن الذكورة والأنوثة بالرجل والمرأة على أساس أنّ الذكورة والأنوثة تعنيان الجانب الجسدي والرجل والمرأة يعنيان الجانب الجنسي الاجتماعي.

وترى الأنثى جسدياً نفسها ذكراً فتكون هويتها الذكورة.

٢. مبدأ اجتماعي وهو القبول بأن يتظاهر كل من الجنسين وفق انطباعه عن جنسه بمظهر الجنس الآخر، فيتزيّا الذكر الذي يفترض نفسه أنثى بزيّ الأنثى وتتزيّا الأنثى التي تفترض نفسها ذكراً بزيّ الذكر، مما يؤدي إلى عدم إمكان الفرز بين الجنسين ـ جسدياً ـ من خلال مظاهرهما عموماً.

ولمزيد إيضاح هذا الرأي ينبغي الالتفات إلى عدّة أمور:

١ – إنّ الهوية الجنسية وفق هذا الافتراض حسب التقرير السائد أخيراً هي أمر اختياري وليس قهرياً، فهناك دواعٍ نفسية شخصية واجتماعية تؤثّر في قرار الإنسان أن يكون ذكراً أو أنثى كما هو الحال في سائر أفعال الإنسان التي لا تخلو عن دواعٍ تدعوه إليها، لكنّه حرّ في قراره أن يكون ذكراً أو أنثى.

٢ – إنّ الهوية الجنسية في تصوّر هؤلاء أو فريق منهم كما لا ترتبط بالخصائص الجسدية فإنّها لن ترتبط بالضرورة باتّجاه الميل الغريزي ولا السلوكيات الغريزية بل بالأدوار والمظاهر الاجتماعية، فمن الجائز بل من الواقع خارجاً مثلاً أن يكون الشخص أنثى بحسب الجسد وهو يميل غريزياً كالإناث إلى الذكور لكنه يقول عن نفسه إنّه ذكر ويلبس أزياء الرجال، وكذلك يجوز أن يكون ذكراً بحسب الجسد وهو يميل غريزياً إلى الإناث لكنه يقول عن نفسه إنّه أنثى ويلبس ويتزيّن كما تفعل النساء.

٣– إنّ الهوية الجنسية المفترضة على خلاف الوضع الجسدي ليست مشروطة بسعي الشخص إلى إزالة الخصائص الجسدية لجنسه الجسدي بالجراحة وإيجاد مظاهر صورية للجنس الذي يهواه بمعونة حقن الهرمونات الملائمة والعمليات

التجميلية، بل يمكن أن يبقي الشخص وضعه الجسدي على ما كان حذراً من أضرار هذه العمليات أو خشية أن يعود عن بنائه على التحول عن جنسه الجسدي، أو لغير ذلك.

٤- هوية الإنسان الجنسية وفق هذا الافتراض ليست ثابتة بالضرورة، بل يجوز أن تكون متغيّرة كما نلاحظ أنّ بعض الإناث يغيّرن هويتهنّ الجنسية في عمر متأخّر مثل بلوغ سنّ اليأس فيخترنَ أن يكنّ ذكوراً، وقد يغيّر بعض الذكور هويته الجنسية كذلك بعد أن اختار الذكورة لمدّة غير قصيرة وفقاً للخصائص الجسدية الذكورية.

وليس هناك تحديد زمني لتغيير الهوية الجنسية، فمن الجائز تغييرها كلّ فترة حتّى وإن كانت قصيرة، فذلك أمر اختياري للإنسان.

والحجة الأساس لهذا الاتجاه هو ما يلحظ في عالم الخارج في فئة ضئيلة من الذكور والإناث من اختلاف انطباعهم عن جنسهم عمّا يتمثل في خصائصهم الجسدية رغم اتصافهم بجميع الخصائص الجسدية التشريحية والخلوية والوظيفية للذكر والأنثى، فيرى الذكر جسدياً أنه أنثى وترى الأنثى جسدياً أنها ذكر، فدلّ ذلك على أنّ الهوية الجنسية التي يوصف بها الشخص لا تتبع الحالة الجسدية بالضرورة وإن كانت موافقة لها في الغالب، بل هي تابعة لانطباع الإنسان عن نفسه، وليس هناك من موجب لاعتبار انطباع الإنسان عن نفسه حالة غير مستقيمة بأن تكون حالة مرضية أو شبهها، بل هي مما تحتمله طبيعة الإنسان في تقديره لذاته وتعريفه عنها.

الخطأ الفاحش في الاتجاه الحديث

ولكن الصحيح أنّ هذا الاتجاه خطأ فاحش للغاية، فإنّ الانطباع السليم والمستقيم عن الهوية الجنسية هو ما وافق الخصائص الجسدية، والانطباع المغاير حالة واهمة وغير مستقيمة وفق جميع المقاييس الوجدانية والعقلائية والعلمية لفرز الحالات المستقيمة والسليمة عن الحالات المرضية وشبهها.

وينطوي ابتناء الهوية الجنسية على الخصائص الجسدية كما هو الهدي الفطري للإنسان حقاً على مزايا كثيرة جداً للإنسان وللمجتمع الإنساني.

وقد يصعب أن يحيط الإنسان بمزايا الوضع الطبيعي الذي يعيش فيه ويعرف قدره بما يليق به ما لم يفقد ذلك، كما نجد أنّ الإنسان كان يستمتع ـ ولا يزال كذلك إلى حد كبير ـ بمزايا البيئة النقية على الأرض وما حولها إلا أنه لا يقدر هذه المزايا، حتى إذا انتقضت مكونات هذه البيئة وزاد الاحتباس الحراري وارتفعت حرارة الأرض واحترقت الغابات العظيمة وزادت السيول من جهة والجفاف من جهة، واختل التوازن السكاني على وجه الأرض، فإنه سوف يكتشف مزايا هذه البيئة، وهكذا الحال في الصحة الجسدية للإنسان فإنه إنما يتبين أهميتها عند طرو الأمراض، فيدل على أنّ النظم الجسدي الطبيعي يستبطن مئات المزايا الصحية وعناصر السلامة.

وإنني أؤكد حقاً أنّ تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية لهو كذلك، فهو نظم طبيعي يتضمن عدداً كبيراً من المزايا للإنسان ووجوده وديمومته وصحته وقيمه وصلاحه، وإني كلما أتأمل هذا النظم الرائع والمذهل بل العظيم بما ينطوي

عليه من الأبعاد والخصائص المتّسقة إدراكياً وجسدياً ونفسياً وأخلاقياً وحكمياً فإنني أجد مدى الروعة فيه وأشعر بهول افتقاد البشرية إياه في يوم من الأيام، وإذا سعت البشرية إلى تغيير هذا النظم حتى ساد النظم المصطنع فإنه سوف يتبين حينئذٍ مئات المزايا التي كانت في هذا النظم في الأبعاد المختلفة التي فقدها، وقد ظهرت طلائع تلك المزايا وعوارض النظم المصطنع بعض الشيء بانتشار الاتجاه الحديث الذي ينقض هذا النظم، ولكن ذاك أوّل الغيث وبداية اللقاح ريثما يستبين أثر هذا الوضع، ولا يسهل حينئذٍ استعادة الوضع السابق ولا جدوى عند ذاك في عضّ الأصابع من الندم، وسوف تهلك البشرية جمعاء إن تبعت بعضها بعضاً، وإن سعى بعضها إلى الحفاظ على النظم الطبيعي سلمت مما يعبث بها، ولكن يصعب ذلك في عالم اليوم الذي أصبح بمثابة قرية صغيرة، إلا مع اهتمام المجتمعات الأخرى باستقلالها ثقافياً عن المجتمعات الغربية التي ابتليت بهذا الأمر الخطير.

مقاييس خمسة عامة للفرز بين الحالات السليمة وغيرها

إنّ هناك مقاييس عامة وجدانية عقلائية وعلمية لفرز الحالات السليمة عن غيرها في الإنسان، حيث إنّ بجنب الحالات المتعارفة في الإنسان في الجانب الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحِكَمي دوماً حالات غير متعارفة بدرجات متفاوتة تدعو الحاجة المجتمع البشري إلى تحديد صنفها، هل هي حالات سليمة ومستقيمة أم هي حالات منحرفة ومرضية أو شبه مرضية.

وهذه المقاييس ترجع جميعاً إلى الاعتبار بما فُطر عليه الإنسان في الأبعاد المتعددة لوجوده وهي البعد الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحِكَمي، فالخروج

عن مقتضى الفطرة في بعض هذه الأبعاد الخمسة يكون حالة غير مستقيمة.

ولنصف هذه المقاييس الخمسة على نحو الإجمال لكي نتأملها ونلاحظ مقتضاها في شأن المبنى السليم للهوية الجنسية.

الأوّل: السلامة الإدراكية، فالإدراكات السليمة عن الذات وعن الآخرين وسائر الأشياء هي حالة مستقيمة، وأما الإدراكات الخاطئة[1] فهي حالة غير مستقيمة، بل إذا كانت مستقرة فإنّها تُعدّ حالة نفسية مرضية أو شبه مرضية مثل من يعتقد عن نفسه أنه قد حلّ فيه الله تعالى عن ذلك أو بعض رسله أو بعض أنبيائه أو الصالحين من عباده، أو من يعتقد بحلول الجن فيه، أو من يعتقد أنه قد أصبح بقرة مثلاً أو غير ذلك.

ومن السلامة الإدراكية سلامة الذاكرة وفرز المعلومات وحصول الاعتقاد أو الشك من أسباب ملائمة، وسلامة الإحساس، ولذا يُعدّ فقدان الذاكرة والخبط الشديد الكثير بين المعلومات والوسواس القهري والهلاوس السمعية والبصرية المتكررة جداً ونحو ذلك مما يوجب خللاً في النشاطات الاعتيادية للإنسان، من جملة الحالات المرضية.

الثاني: السلامة الجسدية، بأن يكون جسد الإنسان واجداً لما يلحظ في عامة أفراده دون زيادة أو نقيصة أو اختلاف على وجه غير ملائم، ولذلك فإنّ الحالات

---

(١) ولا يشمل المراد بالإدراكات الخاطئة هنا ما يتفق للإنسان أحياناً من الأخطاء الفكرية، ولا موارد الخطأ في الإحساس مثل رؤية القلم منكسراً في الماء، ولا موارد ترجمة الذهن أشياء إلى أخرى مثل ترجمة الذبذبات إلى الأصوات وانعكاس الضوء إلى الألوان والتفاعل الخاص إلى الروائح والأطعمة، فذلك كله لا يخرج المرء عن الاستقامة.

الشاذة غير الملائمة في البعد الجسدي تعد عند العقلاء وأهل العلم في علوم الأحياء والطب حالات غير مستقيمة، مثل زيادة إصبع أو فقدانه أو قصره جداً أو طوله جداً أو نحو ذلك.

الثالث: السلامة النفسية والسلوكية، فالحالات الشاذة غير الملائمة في البعد النفسي والسلوكي هي حالات غير مستقيمة مثل الخوف النفسي غير المبرر، أو إدمان بعض السلوكيات التي لا معنى لها.

ومن هذا الباب الحالات النفسية غير الملائمة للوضع الجسدي الملائم، مثل الميل الغريزي الغالب إلى الأطفال أو الحيوانات ونحو ذلك، فإنّ ذلك حالة منحرفة ومرضية، لأنّ الإنسان خلق بحسب جسده للتعامل الغريزي مع بني جنسه البالغين.

الرابع: السلامة الأخلاقية، والمراد بذلك ليس هو أن يكون سلوكه موافقاً للقيم الأخلاقية الإنسانية العامة، بل المراد أن تختفي لديه بعض المبادئ الأخلاقية مطلقاً أو في حالة نوعية، كما في الأنانية المفرطة المعبر عنها بحالة النرجسية، أو القساوة المفرطة من غير سبب ملائم، وقد يعدّ من هذا القبيل ما يلاحظ لدى العصابات الإجرامية من التعدي على النفوس والأعراض من غير شعور بأيّة حزازة، بل مع الاستمتاع بذلك.

الخامس: السلامة الحِكَمية، ونعني بها الميل المعقول إلى السلوك الحكيم وشعوره بالحكمة في السلوكيات المعقولة وفق النسق العقلائي العام، ومعنى الحكمة هي الموافقة للصلاح، فالسلوك الحكيم هو السلوك الذي يكون ذا معنى ملائم ولا يكون مضراً بالإنسان، ولذلك يدرج العديد من الحالات المرضية مثل

حالة الرغبة الغالبة على الانتحار، وحالات الرغبة في إيذاء الذات والاستمتاع به أو في إيذاء الآخرين له كما في النزعة (المازوخية)، وحالات الرغبة في إيذاء الغير والاستمتاع به كما في النزعة (السادية)، وكذلك الإدمان على الأشياء بحيث يؤدي إلى اختلال النشاطات الاعتيادية للإنسان، وكذلك الحالات المزمنة من الكآبة والقلق وأخواتها مما يؤدي إلى تعطيل نشاط الإنسان، فهذه الحالات خروج عن الاعتدال النفسي والحِكَمي جميعاً.

فهذه خمسة مقاييس وجدانية وعقلانية وعلمية معروفة في فرز الحالات الصحية والسليمة عن الحالات المرضية وشبهها.

وهذه المقاييس تعد في المستويات الأكثر وضوحاً وجدانية ظاهرة يكفي فيها الخبرة العامة بلا حاجة إلى أبحاث تخصصية نظرية، وقد تكون في بعض المستويات الأخرى المتشابهة منوطةً بقضاء الخبرة الخاصة من خلال الممارسة أو الدراسات العلمية.

وبذلك يُعلم أنّ من الخطأ إلغاء التشخيص العقلائي العام في المستويات الأكثر وضوحاً والتي تندرج ضمن المدركات الإنسانية الراشدة أو التي يكفي فيها الخبرات العامة على أساس كون الموضوع تخصصياً لا يحق لغير أهل الاختصاص إبداء النظر فيه بتاتاً.

بيان إجمالي لقضاء المقاييس الخمسة العامة بابتناء الهوية الجنسية على الخصائص الجسدية

وإذا تأمّلنا هذه المقاييس وجدنا أنها جميعاً تقضي بأنّ الحالة المستقيمة في الإنسان

هي شعوره بجنسه وفق ما يتمثل في جسده، وأنّ الانطباع المغاير عن الذات هو أمر خارج عن الاستقامة، بل هو عارض مرضي يوجب لصوق هذا الوهم بذهن الإنسان من دون أن يستطيع دفعه عن نفسه.

١ – أمّا مقياس سلامة الإدراك: فلأنّ انطباع المرء عن جنسه على خلاف جسده يجعل (الذكورة والأنوثة) كلمتين فارغتين عن أي معنى مفهوم بتاتاً، فليس هناك أيّ معنى لقول الإنسان الذكر جسدياً إنّه يجد نفسه أنثى ويجد أنّ جسده الذكري جاء على وجه الخطأ، إذ ليس هناك معنى للأنوثة التي يشير إليها، فهو تماماً كالذي يقول إنّه يجد نفسه أباً لفلان من غير أن يكون قد أولده أو ابناً له من غير أن يكون قد تولد منه، وهل للأبوّة والبنوّة معنى غير الانتماء الجسدي إلى آخر[١].

٢ – وأما مقياس سلامة الجسد: فلأنّ الحالة الجسدية للذكر والأنثى التي تشتمل على الخصائص الجسمية العضوية والخلوية والهرمونية والوظيفية الكاملة هي حالة جسدية سليمة بالبداهة فهي ليست حالة مشوّهة بتاتاً، ومن المعلوم أنّ الخصائص التشريحية والوظيفية لهذه الأعضاء والجوارح تقتضي انطباعاً ملائماً لها، إذ صاحب الانطباع المغاير عن نفسه يكره هذه الخصائص ويسعى إلى قطعها وتعطيل وظيفتها ما تيسّر له ذلك وهو سعي إلى الإخلال بالسلامة الجسدية طبعاً، فلا يكون هذا الانطباع الملحّ الداعي إلى إلغاء هذه الأعضاء والوظائف انطباعاً مستقيماً طبعاً وفق الفهم الوجداني والعقلاني ومعطيات العلوم ذات العلاقة كالأحياء والتشريح وعلم

(١) نعم، قد ينزّل غير الابن منزلة الابن وهو ما يعبر عنه بالتبني، إلا أنّ ذلك على وجه التخييل والتنزيل، وليس ذلك مقصوداً، وإنما الذي فرضناه أن يقول الإنسان إنّه يجد نفسه أباً أو ابناً لآخر ـ من غير انتماء جسدي ـ على وجه الانتماء الحقيقي دون التنزيلي.

وظائف الأعضاء، ولا معنى للقول بأنّ الحالة الجسدية لصاحب هذا الانطباع خاطئة في ضوء انطباعه عن نفسه، بل المفروض أن يقال إنّ الانطباع المذكور خاطئ لأنّه غير ملائم للجسد، فإنّ مقياس سلامة الجسد مقياس عيني، وأما النفس فتردها عوارض كثيرة، ولا موجب للبناء على سلامة ما يراودها إذا كان مخالفاً لبعد جسدي عيني.

٣- وأما مقياس السلامة النفسية والسلوكية: فلما ذكرناه في مقياس السلامة الجسدية الآن من أنّ المفروض وفق الإدراك العقلاني العام ومعطيات علوم الأحياء والتشريح ووظائف الأعضاء والنفس هو ملاءمة الجوانب الجسدية والنفسية لأنّ الجسد والنفس كلّ لا يتجزّأ، فأيّ تناقض متجذّر يمثل اضطراباً وخللاً لا محالة، وعليه فإنّ من يرى جنسه مغايراً لجسده فإنّه لا بد أن يكون هناك خلل خَلقي في جسده أو نحو من الاضطراب النفسي، ومن المعلوم أنّ البعد الجسدي الكامل من حيث الأعضاء ووظائفها هو بعد عيني مشهود، يسير منذ نشأته في مسار محدد ظاهر، فلا محل لافتراض الخلل فيه، وإنّما الملائم اعتبار الخلل بالبعد النفسي أسوة بعشرات الحالات المماثلة من الخلل النفسي في الانطباع عن الذات وسائر أنواع الخلل النفسي الجنسي أو العام.

٤- وأما مقياس سلامة الأخلاق: فلأنّا نجد من خلال الوجدان العقلاني العام أنّ من اللائق بالإنسان أخلاقياً أن يعفّ عن السلوكيات الغريزية الخاصة بالجنس الآخر، إذ التأصيل الفطري العام في النفس الإنسانية[1] هو العفاف عن أيّ سلوك

(١) كما تقدم بيانه في المدخل.

غريزي والاستحياء منه عدا ما أودع في فطرته الجسدية والنفسية من التكامل مع الجنس المغاير، وعليه فإنّ السلوك المماثل لسلوك الجنس المغاير ـ الذي يدعو إليه الانطباع المغاير عن الجسد ـ سلوك خاطئ من المنظور الأخلاقي ومشمول بأصل العفاف والحياء العام، وهذا أمر يذعن به كثير ممن يقبل الانطباع المغاير عن الذات في غير مورد هذا الانطباع، بمعنى أنّ السلوك الغريزي للجنس المغاير أمر غير لائق في حال كان انطباع الإنسان عن نفسه موافقاً لجسده، بل هو نوع من الميوعة الأخلاقية، وليس في الانطباع النفسي الخاطئ عن الذات ما يجعل هذا السلوك أخلاقياً ومقبولاً حتى لو فرض كون صاحبه معذوراً لانبعاثه إليه بنحو لا اختياري، فإنّ كثيراً من السلوكيات تستقبح لدى العقلاء وإن وقع فيها الشخص لانفعالٍ سالب للاختيار، على أنّ الانطباع النفسي لن يستتبع السلوك الملائم له على وجه غير اختياري نوعاً.

٥- وأمّا مقياس الحكمة والصلاح الخاص والعام: فهو أيضاً يقتضي تقبّل الإنسان لنفسه كما هي، فإنّه هو الملائم لصلاحه النوعي، وتقبّل انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده مجافٍ للحكمة الراشدة المبنية على رعاية الصلاح الشخصي والعام وفق السنن النفسية والاجتماعية لمفاسده العديدة في البعد الجسدي والنفسي والاجتماعي والنوعي، ومن مفاسده الاجتماعية غياب المائز بين الجنسين (بحسب الجسد) اجتماعياً، مما يوجب هتك خصوصية كلٍّ من الجنسين بين أفراده، إذ يتأتى للذكور جسدياً أن يدخلوا بهيئة الإناث بين النساء حتى في أحوالهن و اجتماعاتهن التي يرعين خصوصيتهن فيها مثل الحمامات وغرف تبديل الملابس وغيرها، ومن البديهي أنّ عامة النساء لا يقبلن ذلك بتاتاً.

وبذلك يظهر تطابق المقاييس الخمسة التي تنتمي إلى الأبعاد الخمسة لوجود الإنسان في تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية ورفض فصلها عنها.

فالهوية الجنسية في الإنسان ذات أبعاد خمسة متطابقة: جسدي وذهني ونفسي وأخلاقي وحِكَمي.

فالبعد الجسدي هو ما يتمثل في الخصائص الجسدية الفارقة بين الجنسين وما يتعلق بها من وظائف الأعضاء.

وأما البعد الذهني والإدراكي فهو يتمثل في انطباع الإنسان عن جنسه، وهو يكون على وفق جسده إذا كان إدراكه سليماً وراشداً.

وأما البعد النفسي والسلوكي فهو يتمثل في رغبات الإنسان وميوله بنوعيها: وهما: الميل الغريزي الخاص المؤكد في الإنسان إلى الآخر في مقابل ميل الشاذ إلى الجنس المماثل، والخصائص النفسية والسلوكية الأخرى الفارقة بين الجنسين والتي تساهم في تكوين شخصيتين مختلفتين للذكر وللأنثى مثل مزيد الحياء والتجمل والإغراء في الأنثى، ومزيد الجرأة والإقدام في الرجل.

وأمّا البعد الأخلاقي فهو يتمثل في شعور الإنسان بالانطباعات والميول والسلوكيات ذات العلاقة التي ينبغي أن تكون له والأخرى التي لا ينبغي وتقبح منه، حيث يشعر الإنسان السوي من الجنسين بأنه ينبغي أن تكون انطباعه وميوله وسلوكياته وفق جنسه الجسدي، ويرى أنّ مغايرته لذلك يكون حالة غير ملائمة ومضطربة.

وأما البعد الحكمي فهو يتمثل في الشعور بأنّ مصلحة الإنسان الفردية والاجتماعية تقتضي أن ينسجم الإنسان مع جسده ويتكامل مع آخر من غير جنسه.

وهكذا نجد تطابق الأبعاد الخمسة للهوية الجنسية في داخل الإنسان وفق القاعدة العامة المتقدمة في تطابق أبعاد الإنسان في أصول السلوك اللائق به في الحياة.

وأمّا الانطباع المغاير عن الهوية الجسدية فهو ناشئ من التفكير الارتغابي وهو التفكير الناشئ عن رغبة الإنسان في اتجاه معين فيتراءى له ذلك الواقع على وفق ذلك الاتجاه ولو بضرب من التأويل والتكلف واصطناع الحجة.

٦- يضاف إلى ذلك كله مقياس آخر وهو تعاليم الدين التي تقطع الشك عند أهله باليقين، فإنّ افتراض وجود هوية جنسية اختيارية للإنسان على خلاف جسده مناف لبداهة الأديان والرسالات الإلهية التي استوضحت للغاية ابتناء هوية الإنسان الجنسية على خصائصه الجسدية واستقبحت أي سلوك مختلف، علماً أنّ الأديان والرسالات لم تذكر ذلك على سبيل الفرض على وجه التعبّد، بل نبهت على أنّ ذلك مقتضى الهدي الفطري الذي أودع في داخل الإنسان كما سيأتي توضيح ذلك.

فهذا إجمال المقاييس الفطرية والسليمة والمبادئ المشروعة لمبنى هوية الإنسان الجنسية، وإيجاز عن أنها تتفق على أنّ المبنى السليم لهذه الهوية هو الخصائص الجسدية.

عقد أبحاث سبعة في الموضوع

وسوف نوضح هذه الأمور الستة تباعاً في أبحاث متتالية ونضيف إليها بحثاً سابعاً متوسطاً حول مبتنيات الاتجاه الحديث وبيان ضعفه والتوهم الخاطئ فيه:

البحث الأوّل

تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي السليم

- بيان أنّه لا معنى للاعتقاد بذكورة وأنوثة تتحققان بالاعتقاد نفسه دون أي واقع وراء الاعتقاد
- بيان أنّه لا معنى مفهوم للذكورة والأنوثة بغضّ النظر عن الخصائص الجسدية
- وجوه ومحاولات لإيجاد معنى للذكورة والأنوثة من دون خصائص جسدية ومناقشتها
- التأكيد على ضرورة تحري الإنسان للواقعية دون الوهم من المنظور العقلائي
- ضرورة التفريق بين الذكورة والأنوثة وبين الميول والسلوكيات الذكرية والأنثوية
- الآثار السلبية للصورة الخاطئة عن الذات
- تبرير اقتفاء المتحول جنسياً لسلوكيات الجنس الآخر بغضّ النظر عن انطباعه عن جنسه ومناقشة ذلك
- وقوع الاتجاه الحديث في قبول الانطباع المغاير للجسد في إثر ضعف التفكير الفلسفي والتحليلي
- التأكيد على كون الانطباع المغاير عن الجنس للجسد أشبه بالخرافات وحالات انفصام الشخصية

البحث الأوّل

تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي السليم

إنّ العقل السليم يدرك أنّه لا معنى منطقي عند التأمل لما تضمنته النظرية الحديثة من إناطة (الذكورة والأنوثة) بانطباع المرء عن نفسه بلا اعتبار بما يكون عليه جسده في خصائصه الحيوية (البيولوجية) لوجهين:

بيان أنّه لا معنى للاعتقاد بذكورة وأنوثة تتحققان بالاعتقاد نفسه دون أي واقع وراء الاعتقاد

الوجه الأوّل: أنّ الذكورة والأنوثة في الانطباع المغاير عن الجسد لا تخلوان من أحد وجهين، كلاهما خاطئ بوضوح:

١ – أن يكون لهما واقع بغضّ النظر عن الاعتقاد، ولكن الشخص يكتشف هذا الواقع من خلال هذا الاعتقاد كما هو الحال في سائر اعتقادات الإنسان حول نفسه وغيرها، فهو إذا اعتقد بأنه مريض أو قصير أو طويل أو غير ذلك فإنّ هناك واقعاً محفوظاً بغضّ النظر عن اعتقاده بذلك من عدمه، وإنما اعتقاده كاشف عن الواقع إذا كان مصيباً.

وهذا الوجه غير ملائم لهذه النظرية، لأنّ هذه النظرية تبني على أنّ المناط في الذكورة والأنوثة إنما هو بهذا الاعتقاد نفسه، وليس بأي شيء آخر وراءه، ولذلك

تتحول الهوية الجنسية للشخص بمجرد تغيّر اعتقاده عن نفسه، فلو اعتقد أولاً أنّه ذكر كان ذكراً، ثم اعتقد أنه أنثى صار أنثى بمجرد تغيّر انطباعه عن نفسه وإن لم يتغير أي شيء آخر في جسمه وبدنه.

٢- إنّ الذكورة والأنوثة للشخص تتحققان بنفس اعتقاده بذكورته أو أنوثته، فإذا اعتقد أنّه ذكر كان ذكراً وإذا اعتقد أنّه أنثى فهو أنثى.

وهذا الوجه أيضاً غير ملائم، وذلك لأنّ الاعتقاد هو من قبيل الإدراك، وشأن الإدراك بين الصفات النفسية أن يحكي عن شيء وراءه أصاب أو أخطأ، فلا معنى لأن يكون إدراك الإنسان لشيء بنفسه محققاً لذلك الشيء، كأن يعتقد أنّه عالم فيصير عالماً بذلك، أو يعتقد أنّه طويل يبلغ طوله مترين فيتحقق ذلك.

نعم، سائر الصفات النفسية كالهم واللذة والفرح والألم تكون نفس الشعور بها محققاً لها، لأنّها لا تحكي عن شيء، بل تعني وجود مشاعر خاصة، فيكفي وجود تلك المشاعر في صدقها.

إذاً يصح القول إنّ هذا الاتجاه يدّعي تحقق الذكورة والأنوثة للشخص بهذا الاعتقاد نفسه، وهذا خطأ واضح للغاية، لأنّ شأن الاعتقاد أن يحكي عن الأمر المعتقد به لا أنْ يحقق المُعتقد به فعلاً.

بيان أنّه لا معنى مفهوم للذكورة والأنوثة بغضّ النظر عن الخصائص الجسدية

الوجه الثاني: أنّ إناطة الذكورة والأنوثة بانطباع الشخص عن نفسه تجعل هاتين الكلمتين (الذكورة والأنوثة) فارغتين عن المعنى تماماً، فهما لا تعبّران عن أيّ معنى مفهوم، لأنّنا حيث نقول: (إنّ الذكر من يعتقد أنّه ذكر والأنثى من تعتقد أنّها أنثى)

فالمفروض أن يكون هناك معنى مسبق للذكر والأنثى حتّى يعتبره الإنسان ويعتقد به في شأن نفسه، وليس هناك من معنى مسبق مفترض للذكر والأنثى غير الجنس الجسدي وهو غير مقصود حسب هذا الانطباع إذ المفروض مغايرة هذا الانطباع للخصائص الجسدية لصاحبه.

إذاً إناطة معنى الذكورة والأنوثة بالاعتقاد بهما كلام متهافت؛ لأن الاعتقاد بهما يتوقف بدوره على أن يكون لهما واقع وراء الاعتقاد، فهذا القول على حد ما لو قيل: (إنّ الإنسان هو من يعتقد بإنسانيته بنفسه)، وهذا خاطئ بوضوح، لأنّ اعتقاد الإنسان بإنسانيته فرع أن يُفرض مسبقاً للإنسانية في حد نفسها معنى، كي يعتقد الشخص باندراجه تحت هذا المعنى.

وعليه: فإنّ اعتقاد الإنسان عن جنسه بما يغاير جسده هو ضرب من التفكير الارتغابي ـ أي التفكير وفق الرغبة المسبقة ـ، فالشخص المفترض يميل إلى السلوكيات المعهودة للجنس الآخر والتعايش معه، ولكن حيث إنّه تربّى على لصوق تلك السلوكيات بالجنس ـ كما أنّ المجتمع الإنساني يتلقاها كذلك ـ فإنّه لأجل التوصل إلى تقبل تلك السلوكيات منه يصوّر نفسه من ذاك الجنس، فالذكر الذي يميل إلى السلوكيات الأنثوية وإلى التعايش مع الإناث حيث تربّى على أنّ تلك السلوكيات أنثوية كما أنّ المجتمع الأنثوي يتلقاها كذلك فإنّه يفترض أنّه أنثى لكي يكون ذلك منفذاً له إلى تقبل تلك السلوكيات في داخله وفي المجتمع، فهذا انطباع استوجبته الرغبة العارمة فحسب.

ويلاحَظ أنّ الإنسان عموماً عرضة للتفكير الارتغابي بدرجة أو أخرى، ولا يعدّ ذلك حالة مرضية أو شبهها بل يكون خطأ اعتيادياً وقد يكون خطيئة في بعض

الحالات، لكن اعتقاد الإنسان بجنسٍ لنفسه مغايرٍ لبدنه حالة مرضية، وذلك لأنه خطأ فظيع واختلال إدراكي ذريع، لأنه خطأ مستقر ومتجذر في أمر شبه حسي، بمعنى أن الفرد الخاطئ يُخيّل لنفسه ـ من وحي رغبته ـ أنّ الذكورة والأنوثة صفة معنوية غير مرهونة بالجسد، وإنما يعبر عنها ما يجده المرء في داخله، ومن ثمّ يفترض نفسه ذكراً وإن كان أنثى من حيث الأعضاء أو يفترض نفسه أنثى وإن كان ذكراً من حيث الأعضاء، فهو يشبه بعض الشيء أن يعتبر المرء نفسه حيواناً وإن كان إنساناً كما يكون ذلك في بعض الأمراض النفسية، ولذلك فإنّه يُعتبر حالة غير مستقيمة، بل حالة مرضية جزماً.

ولا يصحّ أن يراد بالذكر والأنثى ـ في سياق هذا القول والاعتقاد ـ الجنس الجسدي كما ذكرناه أوّلاً، وذلك لوجوه:

١- ما ذكرناه من أنه خلاف ما يفترضه هذا الاتجاه من أنّ للجنس معنى آخر غير الجنس الجسدي وهو المراد في هذا الاعتقاد.

٢- أنّ من يعتقد أنّه ذكر وهو أنثى لا يفترض لنفسه اتّصافه بخصائص الأنثى الجسدية ولا خلوّه عن خصائص الذكر الجسدية، وإنما يميل إلى أداء الأدوار الاجتماعية للجنس المغاير فحسب، ومن الجائز أن يكون وفق جنسه الجسدي من حيث الغريزة والسلوك فهو مثلاً كذكر يميل ميلاً غريزياً إلى الأنثى، ولكنه يتأنث ويزعم أنه أنثى ويرغب أن يتزيا بزي الإناث ويتزين مثلهن ويدخل بيتهن ويُتعامل معه كإحداهن!

٣- إنّه إذا قدرنا أنّ من يعتقد نفسه على خلاف جنسه الجسدي ـ نعني بالذكورة والأنوثة في سياق هذا الاعتقاد الجنسي الجسدي ـ فإنّ ذلك يعني أنّ هذا الشخص

مختلّ الإدراك زائغ عن الأمور المحسوسة لأنّه يشهد من نفسه أنّه لا يملك خصائص الجنس الذي يهواه، ولكنه يعتقد رغم ذلك أنّه واجد لها، كاعتقاد الإنسان في نفسه أنّه فرس أو ملك أو جبل أو غير ذلك.

إذاً ليس هناك أي معنى للذكورة والأنوثة المفترضة والمعتقد بها من دون خصائص جسدية.

هذا عمدة القول في هذا البحث وفي ذلك كفاية لمن رغب في الإيجاز، ولكننا نذكر إيضاحات إضافية لمن أحب التوسع.

وجوه ومحاولات لإيجاد معنى للذكورة والأنوثة من دون خصائص جسدية ومناقشتها

١. إنه قد يقترح إيجاد معنى للذكورة والأنوثة في القول والاعتقاد المغاير للجسد بأحد وجوه:

الوجه الأوّل: أن يُدّعى أنّ هناك أنوثة وذكورة معنوية داخلية للإنسان يلزمها الميل إلى السلوكيات الخاصة بأحد الجنسين الذكر والأنثى، فهذا نمط من الذكورة والأنوثة غير النمط الحسي المعهود.

ويلاحظ عليه:

أولاً: أنّه لا معنى للأنوثة والذكورة المعنوية، لأنهما ليستا حالتين روحانيتين كي يدرَكا بالتجربة الروحية، ولا هما من الأمور النفسية غير الإدراكية مثل الهم واللذة والفرح والألم ونحو ذلك مما يكون شعور النفس به مساوقاً لوجوده، بل هما صفتان واقعيتان للإنسان يكون شأن الإنسان أن يرصدهما ويدركهما كواقع متقرر في نفسه

بغضّ النظر عن الإدراك، وإنّما يكتنفه الإدراك، فليس هناك معنى لذكورة وأنوثة تكونان صفتين نفسيتين محضتين من غير علاقة بالجسد وما يشتمل عليه، كي يفسّر بهما انطباع الإنسان عن نفسه أنّه ذكر أو أنثى بغضّ النظر عن خصائصه الجسدية.

الوجه الثاني: أن يقال إنّ الذكورة والأنوثة في انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده ليستا صفتين واقعيتين، بل هما ضرب من البناء النفسي عليهما، فهما بذلك من سنخ الأمور التي يوجدها الإنسان باعتبارها هو، مثل اعتبار الإنسان الطفل اليتيم ابناً له وهو ليس ابناً له حقيقةً، بل ذلك محض اعتبار إنساني قانوني، وكذلك اعتبار هذا الشخص مواطناً ينتمي إلى هذا البلد رغم أنّه لم يتوطّن فيه في الواقع، ولكنه انتماء يفرض له وفق القانون وهكذا، فلتكن الذكورة والأنوثة غير الجسديتين أمرين يعتبرهما الإنسان لنفسه، وليستا واقعين يدركهما الإنسان.

وهذا الوجه خاطئ، لأنّ المطروح في الاتجاه الحديث هو أنّ الإنسان يرى نفسه ذكراً أو أنثى على خلاف جسده، وليس أنّه يبني على ذلك ابتداءً، كما يتخذ الطفل مثلاً ابناً له، أو يُعتبر مواطناً لدولة من خلال القانون.

يضاف إلى ذلك: أنّ الإنسان حيث يُبنى على أنّه ذكر أو أنثى فلا بد من أن يقصد بالذكر والأنثى معنى يعقله ويتصوره غير الذكورة والأنوثة الجسدية، وليس هناك معنى مفهوم لهما يصلح أن يكون صفة داخلية للإنسان.

نعم، من المعقول أن يتخيل الإنسان نفسه ذكراً أو أنثى على نحو التخيل الأدبي مثل اعتبار الرجل الشجاع أسداً، وليس ذلك هو المراد هنا طبعاً.

الوجه الثالث: أن يدّعى أنّ قول المرء عن نفسه أنّه ذكر أو أنثى على خلاف جسده أشبه بما يقع في التعابير الأدبية حيث يجعل الشخص الشجاع أسداً والشخص

المكّار ثعلباً والشخص الجميل شمساً أو قمراً، كما قال سبحانه: ﴿**إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾[1]، وهكذا، فمقصوده أنّه يجد من نفسه الرغبات والمشاعر التي تُعرف في العُرف بأنها رغبات ذكورية لا بالنظر إلى الخصائص الجسدية للذكر، بل بالنظر إلى ما يرغب إليه من السلوكيات الاجتماعية.

وهذا أمر يمكن أن يتحقّق بأن يجد الإنسان ميلاً إلى مجموعة سلوكيات متعارفة لدى الجنس الآخر، ولذلك يطلق على نفسه أنّه من ذاك الجنس الآخر، فهو يريد أنّه ينحو منحى ذاك الجنس دون الجنس الذي ينتمي إليه، ولكن لشدة تشبهه بالجنس الآخر وتمسكه بمنحاه فإنّه يتراءى له هذا التخيل كالحقيقة.

ويلاحظ على هذا الوجه: أنّ قول المرء عن نفسه بما يخالف جسده لا يتخرج على ما تجري عليه مثل هذه التعابير الأدبية، وذلك لأنّ التعابير الأدبية لا يريدها من يطلقها على حقيقتها، فمن يقول على (زيد) ـ مثلاً ـ إنّه أسد لا يعتقد أنّه هو ذلك الحيوان، وإنّما يراه شجاعاً ولكنّه يلبسه لبوس الأسد تخيّلاً لإيجاد المشاعر المناسبة للأسد تجاه زيد من شجاعة ومهابة ونحوهما، ولذلك فإنّ الأديب لن يكون واهماً لأنّه يعرف الحقيقة ولكنّه يتوسّع في تخيّله لغايات أدبية.

وأمّا من يعتقد نفسه ذكراً أو أنثى على خلاف جسده فلو أراد أنّه بمنزلة الذكر أو الأنثى لكان ضرباً من التخيّل الأدبي لكنّه إنّما يقصد أنّه كذلك حقيقةً، فهو واهم ليس إلّا، نظير ما يقصده الشخص في بعض الحالات النفسية من أمور مخالفة للواقع، كاعتقاده أنّه شخص آخر كالمسيح عيسى بن مريم (عليهما السلام) أو

---

(١) سورة يوسف: آية ٣١.

الإمام المهدي (عليه السلام)، وذلك يدلّ على فقدان الإنسان للإدراك المستقيم، بل هو ضرب من المرض النفسي الذي يفقد به الشخص أَبْدَه الإدراكات عن نفسه، وهو تحديد شخصه وهويته.

يضاف إلى ذلك: أنّ هذا التخيّل بنفسه ينطوي على الإذعان بأنّ هناك ميولاً وسلوكيات تليق بالإنسان وفق جنسه الجسدي، إلّا أنّ هذا الشخص المتخيّل لا يجدها من نفسه رغم أنّه لا يملك خصائص جسدية ملائمة لذلك، وبذلك يدل تمسكه بهذا التخيل وترتيب الآثار السلوكية عليه على وجود حالة نفسية غير طبيعية على حد سائر المرضى النفسيين الذين يجدون ميولات شديدة ومتجذّرة هي غريبة وغير ملائمة للغاية.

الوجه الرابع: أن يقال إننا نريد بالهوية الجنسية للشخص التابعة لاعتقاده مجموعة السلوكيات التي يرغب فيها والتي تعرف اجتماعياً بأنها سلوكيات الأنثى أو سلوكيات الذكر، فمن مال إلى السلوكيات التي تعتبر للأنثى فهو ذو هوية أنثوية وإن كان ذكراً جسدياً، ومن مال إلى السلوكيات التي تعتبر للذكر فهو ذات هوية ذكرية وإن كان أنثى جسدياً، ولا نعني بالهوية أزيد من هذا المعنى.

ويلاحظ على هذا الوجه بملاحظات ثلاث:

١ - إنّ من المعقول أن يجد الشخص ميلاً غريزياً على حدّ الجنس الآخر أو يميل إلى أن يتصرّف كتصرّف الجنس الآخر أو يتعامل معه على حدّ التعامل مع الجنس الآخر.

لكن هذه الميول لا تحقّق هوية جنسية له، لأنّ الميل إلى سلوكيات معينة لا يصنع هوية للإنسان مهما تجذر هذا الميل في الإنسان، ولا يُكوّن داخله صورة عن ذاته إذا

كان سليم الإدراك كما هو الحال في سائر الميول الأكيدة التي تتجذر لدى الإنسان.

٢- إنّ قول الشخص الذكر مثلاً عن نفسه أنه يميل إلى سلوكيات الأنثى لا يبدو ذا معنى؛ لأنه في هذا القول ينسب تلك السلوكيات إلى الأنثى بينما المفروض حسب هذه النظرية أنه لا علاقة لتلك السلوكيات بالأنوثة وإنما جرت عادة المجتمع الإنساني من قبل أن يسلكها الإناث، إلا إذا كانت نسبة تلك السلوكيات إلى الإناث مجرد مسامحة وتوسع في التعبير.

٣- إنّ الصحيح أنّ كثيراً من السلوكيات التي تضاف إلى المرأة أو الرجل هي في الحقيقة اقتضاءات سلوكية متفرعة على الخصال النفسية ذات العلاقة مع الخصال الجسدية، ولذلك يكون الميل المؤكد إليها ممن لا يتصف بتلك الخصال النفسية والجسدية ضرباً من الميول المرتبكة، وسيأتي توضيح ذلك خلال الأبحاث الآتية.

إذاً ظهر من مجموع ما ذكرناه في هذا البحث التحليلي أنّه لا معنى للهوية الجنسية بالمعنى الذي يناط بانطباع الشخص عن نفسه بعيداً عن خصائصه الجسدية، وإنّما هو ضرب من الوهم الذي يحدث لشخص مختلّ الإدراك، فيعبّر هذا الانطباع عن حالة نفسية غير مستقيمة.

وعليه فليس هناك معنى منطقي للهوية الجنسية أصلاً، بل هو توسّع واهم أو متخيّل كما لو قال الإنسان عن نفسه إنّه فرس أو زهرة أو نخلة أو شمس أو قمر أو نحو ذلك.

التأكيد على ضرورة تحري الإنسان للواقعية دون الوهم من المنظور العقلائي

٢. إنه ينبغي للإنسان وفق المنظور الفطري والعقلائي دائماً أن يسعى إلى

الواقعية لا الذاتية الواهمة، بمعنى أن يدرك الواقع على ما هو عليه ويكون أقرب إليه ما تيسر، ولا يخلد إلى انطباعاته الخاطئة على أساس أنها هي المعرفة المتاحة له.

وهذا المعنى مبدأ فطري وعقلائي، وقد وجه إليه الدين وحث عليه حثاً أكيداً، كما نجد في القرآن الكريم التوجيه للواقعية باتباع البرهان والآيات البينات والأدوات الموثوقة (الكتب) والنهي عن الذاتية، مثل التخرصات المبنية على الأماني والآمال وتقليد النماذج الخاطئة والتأثر بالعصبية للآباء ونحو ذلك.

وبناء على ذلك فإنّ على المرء أن يكون واقعياً في انطباعه عن نفسه، متحرياً إدراك الواقع على ما هو عليه دون عدسات مغيرة للواقع، وإلا فإنه سوف يعاني من آثار الخطأ والخطيئة لا محالة حسب سنن هذه الحياة وقواعدها.

فالذكورة والأنوثة ليستا حالتين غامضتين بحسب الفهم العقلاني العام، بل هما حالتان معروفتان متمثلتان تمثلاً حقيقياً وعضوياً، كما هو الحال في سائر صفات الشخص الجسدية والذهنية والنفسية من قبيل طول الشخص وقصره ومستوى علمه وقدراته وإمكاناته في مختلف النواحي.

وعليه فالبناء على صورةٍ ذكورية أو أنثوية عن الذات مغايرةٍ لها ضربٌ من الوهم والتخيل البحت ينشأ عن تنامي ميل الفرد إلى أداء دور الجنس الآخر حتى يبلغ بالمرء أن يعتقد بأنه مخلوق وفق ما يحبه، وأن جسده يغاير واقعه، فأي واقع للذكورة والأنوثة غير الحالات العضوية ومقتضياتها النفسية والسلوكية؟

وهناك في الأشخاص المبتلين بوهم الانطباع المغاير عن الذات مَن ينتبه إلى الوهم في هذا الانطباع ويرى أنّ هذا الانطباع لهو انطباع غير راشد لكنه يعاني منه،

لأنّه يراوده قهراً ولا يستطيع التخلص منه[١].

ضرورة التفريق بين الذكورة والأنوثة وبين الميول والسلوكيات الذكرية والأنثوية

٣. إنّ مما ينبغي الانتباه إليه في هذا السياق أن هناك فرقاً يجده كل إنسان راشد بالتأمل بين صورة الإنسان عن ذاته وبين ميول الإنسان ورغباته إلى ممارسات محددة، فصورة الإنسان عن ذاته من قبيل المعلومات، لأن هناك واقعاً يفترض حكاية الصورة عنها، وأما الميول والمشاعر فهي أمور ليس لها واقع وراء شعور الإنسان بها، فاذا اعتقدت أنك متخصص في مجال ما أو أنك طويل جداً فتلك معلومة يمكن أن تصح أو تخطأ، وأما إذا وجدت ميلاً إلى تناول شيء أو ممارسة لعب فقد تحقق هذا الميل لا محالة، وليس هناك واقع أعمق من ذلك.

إذاً من الخطأ أن يُدّعى أنّ الذكورة والأنوثة مرهونتان بما يعتقده الإنسان في نفسه، وإنما المعقول أن يُدّعى أنه قد يتفق أن يميل الإنسان إلى أن يتقمّص شخصية الجنس الآخر، ويتعامل هو مع الناس ويتعاملون معه أيضاً على هذا الأساس، فكأن الاتجاه المذكور خلط بين ذات الذكورة والأنوثة ـ والتي هي غير مرهونة بالاعتقادات ـ وبين الميل إلى السلوكيات التي عُرفت أنّها ذكورية أو أنثوية، وذلك

(١) وعلينا في مثل هذه الحالات أن نعين أمثال هؤلاء ليتحرّروا من أوهامهم أو تبقى محصورة بهم، لا أن نفلسف هذه الأوهام حتى تترسخ في نفوسهم أو تتفشى إلى غيرهم.

أمر مرهون بما يجده الإنسان[١].

وعليه فإنّنا نؤكد مرة أخرى أنّ على الإنسان الراشد أن يتحرى الصورة الصائبة عن ذاته وإن رأى أنه يجد ميولاً غير ملائمة لتلك الصورة وافترض أنّه لا يسيطر عليها سلوكياً تماماً، وذلك جزء مهم من الرشد الذي يليق أن يتصف به الإنسان.

الآثار السلبية للصورة الخاطئة عن الذات

٤. إننا عرفنا أنه ليس هناك من شك في أنّ الصورة المغايرة عن الذات للجسد هي صورة خاطئة.

ومن المعلوم ـ كما أسلفنا من قبل ـ أنّ الصور الخاطئة بطبيعتها توجب مضاعفات سلبية للفرد وللمجتمع، لأنّ من غير المعقول أن يكون للصواب والخطأ نفس الآثار، كما أنها تكون سبباً للخطيئة في حال تقصير المرء في علاجها وتأثيرها

---

(١) توضيح ذلك: أنّ الأمور النفسية بالمعنى العام وفق علم المعرفة وعلم النفس العام تنقسم إلى قسمين:

١- أمور حكائية هي موجّهة للحكاية عن واقع وراءها، وتسمى هذه الأمور بالإدراك والمعرفة والقطع والاعتقاد والظن ونحو ذلك، كما تسمى القوة النفسية التي تتيح هذا النشاط للإنسان وتحتوي على هذه الإدراكات بـ(الذهن).

٢- أمور ذاتية غير حكائية عما وراءها وهي كالميل والالتذاذ والشوق والهم والقلق ونحوها، وقد يخصّ هذا القسم باسم الأمور النفسية في مقابل القسم الأول الذي يوصف بالأمور الذهنية.

إذا ظهر هذا فانطباع الإنسان عن نفسه من الأمور الذهنية التي شأنها الحكاية عن واقع وراءها، والميل من الأمور النفسية غير الحكائية، فهما صنفان مختلفان.

على الفرد في انتهاك القيم الأخلاقية على المستويين الشخصي والاجتماعي.

وعليه فإنّ مقتضى ذلك:

أوّلاً: بالنسبة إلى صاحب هذا الانطباع الخاطئ أن يتم إرشاده إلى خطأ هذه الصورة، والاهتمام بإصلاح انطباعه من خلال الحديث معه، وتوصيته بالامتناع عن الاستجابة له في السلوك، كما هو الحال في العديد من النزعات الغريزية الشاذة التي لا يمكن الإقرار بها من جهة إضرارها بالآخرين والتي يتعسر علاجها، كما رصد في علم الطب النفسي الجنسي مثل غريزة التعلق بالأطفال والمراهقين، ولا شك في أنّ التعامل الصائب مع أصحابها يكون بالإرشاد والحث على عدم الاستجابة السلوكية لها.

وثانياً: أنّه ينبغي للأسرة وللمجتمع والدولة توجيه سائر الناس بالأساليب التعليمية والتربوية الملائمة بما يؤدي إلى تكوين صورة صحيحة عن جنسهم.

وليس من المعقول أن يُعلّم المراهق مثلاً خيار الانطباع الموافق مع الجسد، والانطباع المغاير له حتى كأنّ الانطباع المغاير خيار صائب وطبيعي على حد خيار التعلق بالجنس المخالف.

فإذا كان تكوين صورة خاطئة عن الذات في أمر الجنس أمراً ضاراً بطبيعته بالنوع الإنساني كان من المعقول بل المفترض الاهتمام بوقاية المجتمع الإنساني من هذا الضرر من خلال التوجيهات المناسبة.

ثالثاً: أنّ من أهم الوسائل للوقاية من تسرب هذا الوهم الخاطئ عن الذات التوقي من عدواه واقتفائه من الأصحاء، وذلك بعدم تقبل هذه الحالة والتظاهر المعلن بها اجتماعياً ورسمياً، فالناس دائماً وأبداً صنفان في التكوين وفي المظهر

الاجتماعي الموافق له، ذكر وأنثى.

تبرير اقتفاء المتحول جنسياً لسلوكيات الجنس الآخر بغضّ النظر عن انطباعه عن جنسه ومناقشة ذلك

٥. إنّه قد يُطرح في الموضوع أنّ صحة انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده ليس مهماً، بل المهم أنّه يجد ميلاً متجذراً إلى سلوكيات الجنس المغاير وأدواره، فالمفروض تقبّل هذا الميل والاستجابة الملائمة له، وذلك أولاً لتجذّره وعدم إمكان التخلص منه، وثانياً لأنّ سلوكيات الجنسين وأدوارهما ليست أموراً لازمة لذاتهما، بل هي مواصفات اجتماعية كالآداب والأعراف الأخرى، ولا موجب للإلزام بها.

ومزيد بيان ذلك: أنّ الاتجاه الحديث في تبعية هوية الإنسان الجنسية لانطباعه عن ذاته ينحل إلى جزأين كما تقدم..

أحدهما: انطباع المرء عن نفسه بما يخالف جنسه الجسدي.

وثانيهما: ميوله إلى سلوكيات الجنس الآخر.

وإذا كان الجزء الأول خاطئاً فإنّ الجزء الثاني منه يصح الأخذ به والبناء عليه لذاته بغضّ النظر عن حال الجزء الأول.

بل قد يقال إنّه لا مانع من تصديق أصحاب الانطباعات المغايرة لجسدهم عن جنسهم لتخفيف المعاناة عنهم حتى يتّجهوا إلى المسار الملائم مع انطباعهم ويتخلصوا من الشعور بثنائية الواقع الجسدي والانطباع المغاير له.

والجواب عن هذا الطرح:

أوّلاً: أنّ الاتجاه الحديث يبني تجويز اختيار السلوكيات المغايرة للجنس الجسدي على تحديد الشخص لهويته الجنسية بما يوافق تلك السلوكيات، ولذلك قالوا إنّه لا بد من مخاطبته بخطاب الإناث من خلال الألفاظ الخاصة بهنّ، وتسجيله في الوثائق أنثى، فلو أنّ شخصاً كان متمسكاً بجنسه الجسدي بأن كان ذكراً مثلاً لكنه مع ذلك كان يميل لغايات خاصة إلى أن يتمظهر بمظهر الإناث ويخالطهنّ لم يكن ذلك بحسب هذا الاتجاه من حقه ولا يجب على الإناث أن يتعاملن معه معاملة الإناث بتاتاً.

وثانياً: أنّ ميل الشخص إلى سلوكيات الجنس الآخر ليس ميلاً طبيعياً بعد أن لم تكن له هوية جنسية ملائمة لهذا الميل، ولا يصح توجيهه بأنّه ميل غير اختياري أو أنّ السلوكيات الاجتماعية للجنس الآخر هي سلوكيات وضعها المجتمع وليست لازمة للجنس حقيقةً، كما سيأتي بيانه في نقد هذا الاتجاه من المنظور الفطري.

وقوع الاتجاه الحديث في قبول الانطباع المغاير للجسد في إثر ضعف التفكير الفلسفي والتحليلي

٦. إنّ من تأمل الموضوع من هذه الزاوية التي بيّناها ـ وهي أنّه ليس هناك أيّ معنى لذكورة وأنوثة داخلية يكون مقتضاهما خصائص جسدية مغايرة للجسد الفعلي ـ يعلم أنّ وقوع الاتجاه الحديث المذكور في البناء على معقولية هذا المعنى وتقبله ينشأ عن ضعف في الفكر الفلسفي والتحليلي لدى المذعنين به من الأطباء وغيرهم، والمراد بالفكر الفلسفي والتحليلي الانتباه إلى كون الفكرة معقولة وملائمة من منظور فكري عام عند التأمل فيها وفي لوازمها وملزوماتها وأنساقها.

بيان ذلك: أنّ هذا الاتجاه ينتمي إلى تأصيل فلسفي وهو أنّ المعرفة الإنسانية لا تزيد على انطباعات الإنسان عن نفسه وعن سائر الأشياء، فهي متحققة في صاحب الانطباع المغاير عن جنسه.

وهذا التأصيل خطأ فاحش من المنظور الفلسفي، لأنّ حقيقة المعرفة الإنسانية هي إدراك الواقع على ما هو عليه، ولا قيمة لانطباعات ذهنية لا تزيد على الوهم والافتراض على ما يجده عامة العقلاء، وإلّا لكان هناك قيمة لمطلق الانطباعات الذهنية التي يعلم بخطئها ومنها الانطباعات الناشئة عن الأمراض النفسية التي تؤدي إلى التشويش على الإدراك، وهي طيف واسع ومعروف.

ومثل هذا الخطأ أمر متكرر في العلوم الطبيعية والإنسانية من جهة عدم إتقان أهل العلم فيها للتفكير الفلسفي والملائم وافتراض مخارج لا معنى لها، ولذلك قال آينشتاين الفيزيائي المعروف ـ على ما تقدم نقله من قبل ـ إنّ العالم بالفيزياء فيلسوف صغير، وذلك في معرض تنبيهه على أنّ النظم الفيزيائي الذي يجده في الكون يلائم العقلانية، وهو يقتضي فلسفياً أن يكون لهذا الكون صانع عاقل، ولم يكن علماء الفيزياء في عصره يتقبلون الإذعان بوجود الخالق، وقد عنى بهذا القول أنّ علماء الفيزياء لا يتقنون الفلسفة، ولا يصح لهم التدخل فيها.

وقد لاحظنا فعلاً في العلوم الطبيعية والإنسانية أمثلة عديدة يتمثل فيها عدم إتقان التفكير على وجه ملائم، من قبيل قول بعض علماء الفيزياء إنّ وجود شيء وعدمه يجتمعان في عالم ما دون الذرة، لأنّه وجد حالة يفسرها بأنّ الشيء موجود وغير موجود في آنٍ واحد، ولو كان ذا مقدرة على التأمل الفكري العام على نحو مناسب علم أنّ عدم اجتماع وجود شيء وعدمه في آنٍ واحد هي على حد القضايا

الرياضية مثل (١+١=٢)، فهي تستمد نتيجتها مما فرض فيها، ولا معنى لاختلاف العوالم في ذلك بتاتاً.

التأكيد على كون الانطباع المغاير عن الجنس للجسد أشبه بالخرافات وحالات انفصام الشخصية

٧. إنّني أؤكد مرة أخرى على أنّ القبول بنمط داخلي من الذكورة والأنوثة يكون ذا بعد اجتماعي أمر غير ملائم بالتأمل الوجداني، بل هو أشبه بإثبات أمر مما وراء الطبيعة على حد الخرافة الشائعة في بعض المجتمعات من تفسير حالة انفصام الشخصية بتلبس الجن أو روح الميت أو روح حيوان في الإنسان، فمن يدّعي أنّه يجد داخلياً أنّه ذكر مثلاً وهو أنثى جسدياً يدّعي شيئاً لا معنى له بتاتاً، فلا معنى للذكورة والأنوثة الداخلية بتاتاً، لا سيما مع الالتفات إلى أنّ صاحب الانطباع المغاير عن جنسه لا ينظر إلى الذكورة والأنوثة الداخليتين على أساس أنّهما ذوا بعد اجتماعي فحسب كما يفترضه أصحاب هذا الاتجاه، بل يراهما ذوي بعد ذاتي، ولذلك فهو يجد أنّ جنسه لا يلائم جسده، ويفترض أنّ المفروض به أن يكون واجداً لخصائص جسدية موافقة لانطباعه، وكذلك يسعى إلى التخلص عن الخصائص الجسدية المخالفة لانطباعه، ومعنى هذا أنّ هذا الانطباع لا يفصل الذكورة والأنوثة المفترضة داخلياً عن الخصائص الجسدية، بل يرى أنّ النمط الداخلي يفرض جسداً ملائماً له، والقبول بمعقولية مثل هذا الافتراض الموهوم أمر غريب جداً.

البحث الثاني والثالث

تطابق الهوية الجنسية والجسدية

وفق الهديين الفطريين الجسدي والنفسي

- توضيح عام لمساعدة الهديين الجسدي والنفسي في فرز الحالات المستقيمة والمرضية.
- وجوه العلاقة بين الخصائص الجسدية والنفسية في الإنسان
- دلالة الهدي الجسدي النفسي على أنّ الهوية الجنسية تطابق الخصائص من وجوه متعددة:

١- وضوح سلامة الجسد في حالات الانطباع المغاير عن الجنس فيكون الخلل في الانطباع .

٢- دلالة الخصائص الجينية والجسدية على الانطباع الموافق للجسد

٣- دلالة التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه

٤- حاجة الإنسان إلى تعيين الهوية الجنسية الاجتماعية منذ الولادة

٥- دلالة وجوه تكامل الذكر والأنثى من خلال قاعدة غائية خصائص الكائنات الحية.

٦- دلالة شعور أفراد كل من الجنسين بعدم انتماء صاحب الانطباع المخالف عن جسده إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه .

٧- تحقق المشاعر الفطرية العامة تجاه الجنس المخالف على أساس الخصائص الجسدية.

٨- علائم نفسية على الاضطراب النفسي لصاحب الانطباع المغاير عن الجنس للخصائص الجسدية

البحث الثاني والثالث

تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهديين الفطريين الجسدي والنفسي[1]

توضيح عام لمساعدة الهديين الجسدي والنفسي في فرز الحالات المستقيمة والمرضية:

إنّ من الملحوظ في علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الطب بفروعه وعلم النفس العام من خلال سبر الظواهر والحالات التي ترصد في آحاد الناس أنّ هناك بجنب الظواهر والحالات الغالبة ـ التي تعتبر مستقيمة وصحيحة بطبيعة الحال ـ حالات قليلة ونادرة تقع في بعض الأشخاص، ومن الواضح في العشرات أو المئات من الحالات أنّها حالات غير مستقيمة ولا صحية، منها حالات جسدية قد تنشأ عن تشوه في الجنين، ومنها حالات نفسية مثل الهلاوس المتكررة والوسواس القهري وفقدان الذاكرة وغيرها، وهناك حالات أخرى قد يقع ضرب من الإبهام في كونها أو بلوغها حد الخروج عن الاستقامة وعدمه، ولذلك فإنّ العقلاء وفق الخبرة العامة وأهل العلم والاختصاص في العلوم المشار إليها يضعون مقاييس عامة لتصنيف الحالة ضمن الحالات المستقيمة أو المرضية ونحوها.

---

(١) إنّما تحدثنا عن الهدي الحسي والنفسي معاً للعلاقة الوثيقة بينهما كما سيأتي بيانه.

ولا شك في أنّ الفطرة الإنسانية بأبعادها الجسدية والوظيفية والنفسية والسلوكية هي شاخص وجداني وعلمي في تحديد استقامة أنواع الظواهر الجسدية والنفسية والسلوكية التي يشهدها الإنسان في بعض الأفراد وعدمها.

ونعني بالفطرة ـ كما ذكرنا من قبل ـ ما فُطر عليه الإنسان من الخصائص الجسدية والوظيفية والنفسية والسلوكية التي يكون الإنسان واجداً لها نوعاً بحسب طبيعة خلقته والمشهود في عامة أفراد النوع الإنساني دون ما شذ منها مما يطرأ لعوارض خاصة مثل أسباب تشوه الجنين أو وقوع حوادث مؤذية للمرء أو غير ذلك.

فالإنسان الراشد بوجدانه وملاحظاته العامة وكذلك أهل العلم والاختصاص في مختلف العلوم ذات العلاقة من الأحياء والطب وغيرهما يعتمدون في التمييز بين الحالات والظواهر المستقيمة وبين ما هو خارج عن الاستقامة من البعد الجسدي والوظيفي أو النفسي والسلوكي على ملاحظة ما يلائم طبيعة النوع وخصائصه المعهودة فيكون ذلك معياراً لاستقامة الحالة وعدمها، فيصنف ما كان ملائماً على أنه حالة مستقيمة وصحيّة وطبيعية وما لم يكن ملائماً على أنه حالة مرضية أو شبه مرضية.

وجوه العلاقة بين الخصائص الجسدية والنفسية في الإنسان

ويلاحظ أنّ هناك علاقة وثيقة بين الخصائص والنشاطات الجسدية والنفسية كما يتبيّن ذلك في علوم النفس والطب.

ومن أهم وجوه هذا الارتباط: أنّ النشاطات الذهنية النفسية لا تنفك عن نشاطات كيميائية وفيزيائية في الدماغ لا محالة كما ثبت بشكل محسوس في العصر

الحاضر من خلال رصد نشاطات الدماغ في حال النشاط النفسي.

ولذلك فإنّ الاختلاف في النشاطات النفسية الفطرية بين الناس يعبر في الحقيقة عن نحو اختلاف بينهم في الدماغ.

وعليه يمكن القول إنّ فطرة الدماغ وفطرة النفس الإنسانية هما مقترنتان بعضهما ببعض، رغم أنّ الدماغ سنخ أمر مادي بحت، وأما النفس فهي سنخ أمر غير مادي(١)، ففطرة الدماغ تعبّر عن تكوينه وتحدد الكامن في خلاياه والتي تحدد طبيعة ونظام نشاطاتها الكيميائية والفيزيائية، كما أنّ فطرة النفس الإنسانية تعبّر عن تكوينها الذي يتضمن البرنامج الذي أودع في مرحلة لا وعي الكائن الحي، بما تشتمل عليها من غرائز وخصال وسلوكيات فطرية، إلّا أنّهما في هذه الحياة مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا ينفك أي نشاط نفسي وذهني عن نشاط دماغي، وأما نشاطات الدماغ فمنها ما يكون مقروناً بنشاط نفسي ومنها ما يجري في مرحلة اللاوعي فلا يطّلع عليه الإنسان كما هو الحال في تدبير الدماغ للنشاطات الداخلية في الجسم مثل عمل القلب مثلاً، فإنّ الإنسان لا يشعر بهذه النشاطات نفسياً.

ويختلف الجنسان الذكر والأنثى ـ مضافاً إلى اختلافهما في الخصائص الجسدية ـ في العديد من الخصائص الفطرية النفسية والسلوكية كما يشهده عامة العقلاء من خلال الوجدان العام، مثل طبيعة استجابة الرجل والمرأة للأمور الغريزية(٢)،

---

(١) لاحظ في توضيح ذلك: بحث حقيقية الإنسان في ضمن كتاب المعاد من سلسلة منهج التثبت قسم الأنباء الثلاثة الكبرى.

(٢) ويذكر بعض الأطباء في جملة تلك الأمور:

١-تفاعل دماغ الرجل مع التفاعل البصري تفاعلاً مميزاً دوت دماغ الأنثى.

وسيأتي زيادة توضيح لذلك في ضمن الأبحاث الآتية.

ويذهب بعض كبار أطباء الدماغ والجملة العصبية إلى جنسانية الدماغ، بمعنى تفاوت دماغ الرجل والمرأة في تكوينهما بعض الشيء وهذا أمر متوقع فعلاً، بالنظر إلى الاختلاف الجسدي والنفسي الفطري بين الجنسين، لأنّ الاختلاف النفسي الفطري لا ينفك وفق القاعدة التي ذكرناها عن اختلاف في تكوين الدماغ الذي هو مركز نشاطات النفس الإنسانية، كما أنّ الاختلاف الجسدي والعضوي يلائم وجود اختلاف بينهما في الدماغ، لأنّ الأعضاء هي أذرع مرتبطة بالدماغ، فمن المتوقع أن يشتمل الدماغ على برنامج لتفعيل هذه الأذرع، كما هو الحال في الأجهزة الصناعية المعتمدة على عقل إلكتروني.

ويلاحظ أنّ النشاطات الدماغية والنفسية المرافقة قد تنطلق من النفس فتستتبع نشاطاً دماغياً، كما لو سمع الإنسان خبراً مقلقاً، فإنّ هذا الخبر يجد استجابة نفسية ويتفاعل معه الدماغ لأجل ذلك، كما أنّه قد ينطلق من الجسد والدماغ فيستتبع أمراً نفسياً، مثل تأثير إفرازات الغدة الدرقية في الحالات النفسية للإنسان.

والمقصود هنا إلفات النظر إلى شدة الارتباط بين الجانب الجسدي والنفسي، حتى كأنّهما وجهان لعملة واحدة.

٢-ملاءمة دماغ الرجل نوعاً مع تعدد العلاقة ومع العلاقة غير الثابتة دون دماغ الأنثى فإنّه يميل بطبعه الأولي إلى العلاقة الواحدة والثابتة، وهذا الفرق يلائم الدور المفترض للأم وهو الإنجاب، كما يلائم الصفة النفسية للأنثى وهي الحياء الخاص المميز لها عن الذكر.

دلالة الهدي الجسدي والنفسي على أنّ الهوية الجنسية تطابق الخصائص من وجوه متعددة

إنّ من جملة موارد دلالة الهدي الجسدي والنفسي على فرز الحالة المستقيمة عن غيرها هو موضوع انطباع الانسان عن هويته الجنسية، فالحالة المستقيمة بحسب هذا الهدي أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه موافقاً لجسده، وذلك بأن يكون ذكراً في جسده ويكون انطباعه عن نفسه كذلك وهو يشعر بالذكورة والرجولة ويتصف بالميول والسلوكيات الملائمة لها، أو تكون أنثى في جسدها ويكون انطباعها عن نفسها كذلك وهي تشعر بمشاعر الأنوثة وتتصف بالميول والسلوكيات المناسبة لها، وأمّا الحالات التي يكون فيها انطباع الإنسان عن ذاته وصورته عنها مغايراً لجسده بأن يكون الإنسان ذكراً جسدياً ولكنه يعتقد أنه أنثى وهكذا العكس، فهي غير مستقيمة بحسب الفطرة وبحسب العلم أيضاً.

والواقع أنّ وجود الإنسان جسماً ونفساً مليء بما يدل على أنّ الإنسان مفطور على أن يتلقى نفسه ذكراً أو أنثى حسب جسده، ويتمظهر بمظاهر تميز الذكر والأنثى بحسب خصائصهما الجسدية لينمو جسدياً ونفسياً على هذا التنوع الثنائي ويعيش المجتمع الإنساني هذه الثنائية كنوع من التنوع الرائع في هذا الكائن المميز ويكوّنان الأسرة المؤلفة منهما وفق المشاعر الفطرية الرابطة بينهما.

ولكننا نصف هنا بعض وجوه هذا الهدي الفطري ومظاهره في وجود الإنسان:

١- وضوح سلامة الجسد في حالات الانطباع المغاير عن الجنس فيكون الخلل في الانطباع

الوجه الأوّل: إنّ حالات انطباع الشخص عن نفسه على خلاف جنس جسده هي حالات لا يتلاءم فيها الجسد والانطباع الوجداني على ما يجده أصحاب هذا الانطباع أنفسهم والذي يفترض تصديقه في الاتجاه الحديث، ولذلك فإنّ هذه الفئة غالباً يكرهون مميزات جنسهم الجسدي ويسعون إلى التخلص منها وصناعة مظاهر ملائمة لجنسهم وفق انطباعهم من خلال الجراحات التجميلية، أو يسعون إلى إيقاف نشاطات تلك الأعضاء من خلال حقن الجسم بالهرمونات المغايرة.

ومقتضى ذلك أنّ هناك خللاً في أحد أمرين: إمّا في جسد هؤلاء، بمعنى أنّ هذا الجسد قد نشأ خطأً على حد حالات تشوّه الجسد مثل أن يولد الشخص جامعاً بين الخصائص العضوية للذكر والأنثى، أو في انطباعهم الذهني، بأن يكون هذا الانطباع زائفاً.

وليس من الصحيح افتراض الخلل في جسم هؤلاء باشتماله على الأعضاء الخاصة، لأنّ هذا الشخص قد وُلد سليماً غير مشوّه الخلقة من المنظور الطبي وكان كذلك حتى مرحلة المراهقة التي بدأ يشعر فيها بانطباع مغاير عن جنسه.

بل حتى بعد هذا الانطباع، فإنّ تلك الأعضاء تعمل وتؤدي وظائفها الحيوية في داخل الجسم على وجه سليم، فالغدد التناسلية مثلاً تولّد الهرمونات الخاصة الملائمة للجسد.

فالمفروض حينئذٍ أن نعتبر أنّ الخلل يكمن في الانطباع، لأنّ هذا الانطباع أمر حادث لاحقاً، وليس هناك مناشئ جينية توجبه ليكون قد تبلور لاحقاً ـ كما يتفق عليه أهل العلم حتى الذين تقبّلوا هذا الانطباع[1] ـ وإنّما يحدث عن مناشئ حادثة من خلال البيئة وما تنطوي عليه من حوادث وتشتمل عليه من مثيرات ومحفزات مثل الإعجاب بالجنس الآخر وغير ذلك.

والحاصل: أنّه إذا دار الأمر بين كون الخلل في بعد جسمي قد نشأ على وجه سليم ولم يزل كذلك من دون أيّ شك، وبين كونه في انطباع متجدد في مرحلة البلوغ والمراهقة أو قُبيل ذلك فلا شك أنّه ينبغي أن نعتبر الخلل في البعد النفسي الطارئ أسوةً بعشرات الحالات النفسية غير المستقيمة التي تنشأ لاحقاً تأثراً بالبيئة والعوامل الظاهرة والكامنة التي تنطوي فيها جملة من الحالات الغريزية المتفق على أنّها حالات منحرفة مثل توجه الميل الغريزي إلى الأطفال والمراهقين حصراً، أو إلى الحيوانات أو غير ذلك مما هو معروف في علم الطب الجنسي.

٢- دلالة الخصائص الجينية والجسدية على الانطباع الموافق للجسد

الوجه الثاني: إنّ الخصائص الجينية والجسدية المغايرة للانطباع الشاذ للإنسان عن جنس نفسه تصلح مؤشرات قاطعة على أنّ الانطباع المماثل للذات عن الجسد هو الانطباع الذي له مبادئ جينية في الإنسان، بينما ليس هناك أيّ مؤشر علمي باعتراف أهل العلم والاختصاص على أنّ للانطباع المغاير عن الذات أيّ منشأ جيني، وهذا الأمر يصلح مقياساً للانتباه إلى أنّ الحالة الجسدية والانطباع المتعارف

(١) وسيجيء توضيح ذلك في موضعه.

الموافق لها هما الحالة المستقيمة والانطباع المستقيم، وأنّ الانطباع المغاير للذات هو موضع الخلل في هذه التركيبة المتناقضة (من الجسد والانطباع المغاير).

والوجه في البناء على نشأة الانطباع الموافق للجسد من الخصائص الجينية والجسدية دون العوامل المستجدة لاحقاً هو الملاءمة الملحوظة بين تلك الخصائص وبين الانطباع الموافق عن الذات وهي ملاءمة واضحة، ولذلك يفترض صاحب الانطباع المغاير أنّ ما يجده من الخصائص الجسدية حالة خاطئة.

ومما يساعد على ذلك: أنّ الانطباع المماثل للجسد هي الحالة الغالبة في الإنسان، والانطباع المغاير حالة قليلة ونادرة، ومن غير المعقول جداً افتراض أنّ هذه الحالة الغالبة كلها تنشأ عن البيئة محضاً، بل لا ينبغي الشك في دور الخصائص الجسدية الملائمة في نشأته، وتكون البيئة في الحقيقة عموماً محفّزة ومثيرة لما هو كامن في الذات.

نعم، تأثير هذه الخصائص الجينية والجسدية في الأبعاد الذهنية والنفسية هو دور ناعم، بمعنى أنّه يوجّه الإنسان إلى المسار الذهني والنفسي الملائم توجيهاً ظريفاً، وينفتق بتناسب نمو الإنسان، كما يجد ذلك أهل العلم والاختصاص، وهذا المعنى ملائم لحقيقة مشهودة وهي أنّ الإنسان ينشأ جسداً ثم تنمو فيه الأمور الذهنية والنفسية لاحقاً على سبيل التدريج، فالاقتضاءات الذهنية والنفسية التي توجه الإنسان نحو مسارٍ ما، هي وإن كانت كامنة في الذات منذ البداية لكنّها توجّه الإنسان نحو غاياتها بأسلوب ذكي وظريف وناعم وتدريجي، ولذلك لا يسهل رصده في حالة الغباء ويتأتى التنكر له في حال التعامي، ومن ثم يصح القول إنّ لغة التكوين الجيني والجسدي لهي لغة الإعداد والترميز والإشارة التي يتبلور محتواها

ويتضح تدريجاً، ولا يُتوقع منها أزيد من ذلك[١].

وبذلك نعرف أنّ الانطباع المماثل عن جنس الذات أمر يدفع إليه التكوين الجيني والجسدي دفعاً بيّناً بعد الالتفات إلى نظام التأثير الجيني والجسدي في الأمور الذهنية والنفسية.

٣- دلالة التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه

الوجه الثالث: إنّ التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه ـ من خلال التأمل الوجداني من الإنسان في نفسه وفي حال الأطفال من حوله ومن خلال الأساليب العلمية المبنية على الاستقراء والاستبطان ـ يفضي بشكل واضح إلى إدراك أنّ هوية الإنسان الجنسية ـ بمعنى الانطباع الفعلي عن جنسه ـ تتكوّن على أساس وعيه بالجسد، ولكن إذا تكوّن لديه انطباع زائف أو ميل مختلف من خلال المظاهر الاجتماعية وعوامل التلقين والتقليد والتنافس من قبل أن يعي حقيقة الذكورة

(١) ويشبه ذلك لغة الإله سبحانه في دلالة الإنسان على وجوده من خلال مشاعر الحاجة التي تتبلور تدريجاً ومن خلال دلالات النظم في الطبيعة من الكون والكائنات، فهي لغة مفهمة حقاً ولكنها لغة صامتة تتبلور تدريجاً، وذلك ملائم لطبيعة الإنسان والكون، ولكنه يحتاج إلى بعض الانتباه والإنصاف ويمكن أن يقع عرضة للإنكار والتعامي، ولذلك قال بعض أهل العلم بالفيزياء المذعنين بالإله بعد بيان وضوح دلالة نظم الكون على الإله إنني لا أدري كيف كان ينبغي للإله أن يدل الإنسان على وجوده؟!

والمقصود بهذه المقارنة إلفات النظر إلى أنّ دلالات الكائنات على قوانينها وأسبابها إنّما هي بلغة تكوينها وإعداداتها ونظمها ولا ينبغي للإنسان الحصيف أن يتوقع أزيد من ذلك ويتنكر لتلك الدلالات على أساس عدم وفائها.

والأنوثة فإنّه قد يتمسك بهذا الانطباع والميل، ويكون ذلك مانعاً عن انبثاق الوعي عن الذات وفق المقتضيات الطبيعية الملائمة مع التكوين النفسي عند مرحلة المراهقة تزامناً مع النمو الجنسي في أبعاده الجسمية والذهنية والنفسية.

بيان ذلك: أنّ جنس الإنسان يبدأ جسدياً، حيث يتكون منذ نشأته بالتلقيح بين الذكر والأنثى، ثم تتكون الأعضاء المائزة بين الجنسين ضمن مراحل تطور الجنين، وبعد ولادة الإنسان واكتساب شيء من الوعي يبدأ شعوره بذاته وجسمه، إلا أنّ هذا الوعي لا يزيد على الاطلاع على الجانب الجسدي من الجنس من غير وعي وتركيز ومشاعر جنسية، نعم تختلف خصائصه النفسية حسب كونه ذكراً أو أنثى كما يجد ذلك عامة الآباء في ملاحظة الطابع النفسي لأولادهم بالمقارنة بينهم، فالأولاد الذكور يميلون إلى ألعاب تمثل القوّة والحزم كما أنهم يتمتعون بعضلات أقوى، والإناث يملن إلى ألعاب تمثل الرقة والعاطفة وهن يتمتعن بعضلات دون ذلك، وقد يحدث لدى بعض الأطفال عند بلوغ سبع سنوات أو بعدها قبل المراهقة الانتباه إلى اختلاف الجنس وعلاقة المحبة بين الجنسين ولكن من غير انتباه إلى حقيقة الأمور الجنسية بل على سبيل اقتفاء ما يتعلمونه ويشهدونه لدى الكبار كالوالدين.

إلّا أنّه بعد طي الإنسان لمرحلة الطفولة وبلوغ المراهقة يحدث لديه وفق توقيت داخلي حيوي (بيولوجي) نموّ جسمي وجنسي ملفتٌ له من خلال الإفرازات الهرمونية الخاصة للغدد الجنسية بإيعاز من الدماغ، وبذلك يتبلور لديه الشعور بجنسه، فينمو في الذكر الشعور بالذكورة بما يستجد من مظاهرها ومشاعرها، وينمو في الأنثى الشعور بالأنوثة بما يستجد لديها من مظاهرها ومشاعرها، فيكون ذلك بداية تكوّن هوية الإنسان الجنسية بالتزامن مع النمو الجسمي الجنسي وإنتاج الغدد

الخاصة للهرمونات الذكرية والأنثوية، ثمّ لا يزال ينمو لديه الشعور بهويته الجنسية ومقتضياتها حتى تنضج لديه هذه المشاعر وتبلغ درجة من الوضوح والجلاء فيستقر عليها.

ومن الطبيعي المشهود في عامة الحالات أنّ الانطباع النفسي الذي يحدث للإنسان عن جنسه عند المراهقة يكون نوعاً من الشعور النفسي بالأعضاء والمظاهر والاقتضاءات الجنسية فيكون شعوراً بالذكورة والرجولة في الذكر وشعوراً بالأنوثة في الأنثى.

فهوية الإنسان الجنسية تتكون في جانبها الجسدي منذ نشأته جينياً، وتتكون في جانبها النفسي الفاعل عند المراهقة بشعور الإنسان بجسده وما ينطوي عليه ومقتضياته كاستجابة منه للنمو الجسدي الجنسي حينها، وبذلك يتطابق البعد الجسمي والبعد النفسي والبعد الإدراكي للإنسان عن نفسه.

فهذه حالة مشهودة يجدها الإنسان عن نفسه بالتأمّل، كما يجدها الوالدان عموماً في شأن الأولاد، ويجدها سائر من يتعامل مع الأولاد تعاملاً يوجب الاطلاع على خصائصهم في مرحلة المراهقة كالأطباء.

نعم قد يشذ عن ذلك نسبة ضئيلة للغاية من المراهقين فيتكوّن لديهم انطباع عن جنسهم مغاير لوضعهم الجسدي، إلا أنّ مثل هذه النسبة الضئيلة لا تمنع من دلالة النسق العام الملائم على أنها الحالة الفطرية والطبيعية والمستقيمة كما هو معروف في علم الطب وفي علم الأحياء.

وبذلك يتضح أنّ افتراض هوية للإنسان مختلفة عن المؤشرات الجسدية لهو أمر مخالف لفطرة الإنسان بمعنى سير الإدراكات الطبيعية لديه حسبما نشهده وجداناً،

كما أنه يمثل مخالفتها لعلم نفس المراهقة وعلم نفس الجنوسة اللذين يبنيان انبثاق الهوية الجنسية لدى الإنسان على وفق جسده في مرحلة المراهقة وفق التوضيح المتقدم، فالإنسان مفطور على الانتماء إلى جسده على نحو مشهود يجده جمهور العقلاء.

٤- حاجة الإنسان إلى تعيين الهوية الجنسية الاجتماعية منذ الولادة

الوجه الرابع: أن عمق مسألة الذكورة والأنوثة في حياة الإنسان لهو أمر يقتضي أن يحدد جنسه منذ الولادة على المستوى الأسري والاجتماعي مضافاً إلى المنظور الطبي، بينما اختيار الهوية الجنسية إذا فرضنا انفصالها عن الخصائص الجسدية يتعلق بمرحلة متأخرة من العمر وذلك عند البلوغ والرشد، وهذا بطبيعة الحال يوجب مفارقة نفسية واجتماعية للطفل، إذ استقرّ انطباعه النفسي والاجتماعي عن نفسه على الجنس الجسدي إلى أوان البلوغ، ثمّ يفترض به أن يختار لنفسه بعد البلوغ هوية جنسية حسب ما يشاء سواء وافقت جسده أو لا، فلو اختار غير جنسه الجسدي سوف يجد أنه يواجه كل ما ارتكز في نفسه وفيما حوله عن هويته، ويمثل ذلك صدمة له.

فهذا منبه فطري على أنّ الذكورة والأنوثة ينبغي أن تكونا تابعتين للجسد للحاجة إلى تحديدها اجتماعياً منذ الولادة ولا يمكن أن يُفرع البناء عليهما على الاختيار الشخصي بعد المراهقة والرشد.

بيان ذلك: أن الطفل منذ ولادته يتمّ تعيين جنسه ومعرفته من قبل الوالدين والأسرة والأقارب والزملاء والأصدقاء وسائر من يعرف الوالدين، ويُعنى

الوالدان بذلك بشكل خاص إذ لا بدّ لهما من أن يسميا الطفل باسم مذكر أو مؤنث، وهو يكون مصدراً لكنيتهما في الأعراف العربية، كما أنهما لا بدّ أن يختارا له ملابس الذكر أو الأنثى، وقد يشتريان له الألعاب الملائمة لجنسه.

ثم إنّ الطفل نفسه بعد اكتساب شيء من الوعي سوف يلتفت إلى جسده وجنسه من خلال مقاربة نفسه مع سائر الأطفال وسؤاله حول ذلك.

وعندما يبلغ الطفل مرحلة المراهقة فإنّ حالة الذكر والأنثى ستختلف جسدياً، إذ الأنثى تبلغ ـ نوعاً ـ قبل الذكر وبعلامات جسدية مختلفة، ويكون لكل منهما خصائص في هذه المرحلة الحساسة يلاحظها الوالدان.

وعليه فهو عندما يريد أن يختار هويته لنفسه يكون قد عاش فترة غير قصيرة على أساس هوية جنسية اجتماعية له وفق خصائصه الجسدية، فلو كان له أن يختار هوية مغايرة فإنّ ذلك يعني تحوله من هوية عاشها وعايشها نفسياً واجتماعياً إلى هوية أخرى جديدة، وذلك أمر غير ملائم جداً من المنظور النفسي والاجتماعي.

والذي يزيد الأمر تعقيداً أنّ الأوان الجسمي المفترض والملائم لاختيار الهوية الجنسية للطفل هو مرحلة المراهقة والبلوغ الجسمي التي تبرز فيها الخصائص الجنسية المتفاوتة للذكر والأنثى.

ولكن هذا الأوان ليس ملائماً ولا حكيماً أبداً لتفويض الطفل في اختيار هوية جنسية مغايرة لجسده كما يؤكد عليه كثير من الأطباء، لعدم اكتمال الرشد الفكري الملائم لمثل هذا الاختيار العميق المؤثر في حياة الإنسان.

وهكذا نجد أنّ افتراض الهوية الجنسية الاختيارية على وجه راشد ينبغي أن يتأخر من المنظور العقلي الحكيم حتى عن مرحلة المراهقة والبلوغ الجسمي رغم أنّ

البلوغ الجسمي هو الوقت المناسب لانفتاق الهوية الجنسية بالنظر إلى البعد النفسي والسلوكي والاجتماعي.

ومثل هذا التناقض لن يتفق في حالة تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية تلقائياً، إذ لا يزيد دور الإنسان في شأن هويته الجنسية على الوعي بخصائصه الجسدية والانسجام معها، وليس المفروض به اختياره لها بغض النظر عن خصائصه الجسدية.

فهذا الأمر منبّه واضح على أنّ تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية هو الموافق لما فطر عليه الإنسان والملائم للحاجة الفطرية منذ الولادة إلى تحديد هويته الجنسية الاجتماعية.

٥- دلالة وجوه تكامل الذكر والأنثى من خلال قاعدة غائية خصائص الكائنات الحية

الوجه الخامس: أنّ تأمّل ثنائية الذكر والأنثى في الإنسان وتكاملهما ـ وفق الإدراكات الوجدانية البديهية لعامة العقلاء في المجتمع الإنساني ووفق قواعد العلوم ذات العلاقة مثل علوم الأحياء وعلوم التشريح ووظائف الأعضاء وعلوم النفس وعلم سلوك الإنسان وعلوم الطب وغيرها ـ يُفضي إلى أنّ الهوية الجنسية الفطرية للإنسان تلائم الهوية الجنسية الجسدية من جهة وجوه التكامل بين الجنسين المشهودة نوعاً بحسب الإدراكات الوجدانية العامة.

بيان ذلك ببيان أمرين:

الأمر الأوّل: أنّ هناك وجوهاً متعددة من التكامل بين الذكر والأنثى وهي على الإجمال:

١- التكامل الجسمي الجنسي العضوي والوظيفي (الفسلجي) بتناسب أعضاء الجنسين المميزة بينهما من حيث خصائصها التشريحية وأدوارها الوظيفية، حيث يكمل أعضاء أحدهما أعضاء الآخر على وجه ينسجم بعضهما مع بعض ويحققان مجموعة متكاملة.

٢- التكامل العضوي والوظيفي في أدوات التناسل والتوليد الحافظ للنوع الإنساني، حيث تم توزيع هذه الأدوات على الجنسين على نحو ملائم فجهز كل منهما بجزء من الخلية الملقحة والأعضاء المنتجة لها فتتكامل الخلية بلقائهما وجهزت الأنثى بأجهزة الحمل والإرضاع للوليد.

٣- التكامل الجنسي الشعوري، ونعني به الانجذاب الغريزي المميز لكل من الجنسين إلى الآخر بشكل خاص وذلك أمر وجداني مشهود عند عامة أفراد الجنسين.

٤- التكامل النفسي العام من حيث اختلاف الخصائص النفسية للرجل والمرأة التي توجب اختلاف شخصيتهما النوعية من جهة اتصاف الرجل بالحزم والإقدام والاستجابة لإغراء الأنثى واتصاف المرأة عموماً بالعاطفة واللين والجاذبية والإغراء للذكر ومزيد من الحياء، وهذا أيضاً مما يجده عامة الناس على وجه وجداني مشهود، فالرجل والمرأة يلتئمان على وجه خاص ومميز في حياة خاصة وحميمة من خلال ملاءمة الخصائص المتفاوتة بينهما وعدم كون أحدهما نسخة مكررة عن الآخر.

٥- التكامل الصحي الجسدي والنفسي، بمعنى أنّ الاقتران الزوجي والأسري بين الجنسين موافق للصحة الجسدية والنفسية لكل منهما كما يجده الأطباء في الفروع الطبية المختلفة.

إذن هناك تكامل مميز بين الجنسين من وجوه متعددة على وجه بديهي وظاهر[١] ومعلوم في الاختصاصات العلمية ذات العلاقة.

وينبغي الانتباه إلى أنّ ما ذكرناه في الوجوه الثلاثة الأخيرة من توصيف جهات التكامل النفسي يشير بطبيعة الحال إلى التكامل الجسدي في الدماغ، بمعنى صياغة دماغ كل من الجنسين على وجه مختلف ومتكامل بحيث يستجيب استجابات مختلفة ومتلائمة لدى الجنسين لما ذكرناه من قبل من العلاقة الوثيقة بين النفس الإنسانية وجسدها.

الأمر الثاني: أنّ تأمّل خلقة الكائنات الحية ولا سيما الحيوانات يهدي إلى أنّ كل عضو وغريزة وسلوك موجه عموماً لغاية خاصة تناسبه، وقد لاحظ ذلك بوضوح علماء الأحياء عند تأمل الخصائص العضوية والغريزية والسلوكية للحيوانات حيث وجدوا لتلك الأعضاء والغرائز دوراً في الوفاء بمصالح الكائنات الحية، ولذلك كانت فكرة (الغائية) أو ما بمثابتها[٢] موضع قبول عامة علماء الأحياء في توصيفهم الدقيق لتلك الأعضاء والغرائز والسلوكيات، كما يقولون مثلاً إنّ وثب الظبي يتيح له كشف الحيوانات المفترسة والفرار منها، وصناعة العش في أعالي الأشجار يساعد

(١) وسيأتي مزيد توضيح لبعض هذه الوجوه في طي الأبحاث المقبلة.

(٢) من فطرية التكوين والسلوك الملائمين.

الطيور على التوقي من افتراسها من قبل الحيوانات البرية، إلى مئات وآلاف الموارد الأخرى.

ويحصي علماء الأحياء في كل كائن حيّ عشرات بل مئات أو ألوفاً من مزايا الأعضاء والغرائز والسلوكيات المشتركة والخاصة فيه ويصفون كيفية تطابقها مع صلاح الكائن وملائمتها لمقتضيات تكاثره والتعامل مع بني جنسه وحضانته لأولاده وانسجامه مع الطبيعة من حوله والنباتات والحيوانات الأخرى وسائر عناصر بيئته وغير ذلك.

وهذا الأمر على الإجمال معروف، بل هو بديهي في هذا العصر؛ لأنه جزء من الثقافة العامة المعاصرة بالنظر إلى التعرض لنماذج من ذلك في مادة العلوم والأحياء، وتساهم العلوم المختلفة في بيان تفاصيل هذا الواقع الوجداني المشهود على العموم والإجمال كالعلوم المتقدمة التي أشرنا إليها كما يعلم ذلك أهلها والمطّلعون عليها.

وبناءً على ذلك فإنّ التلاؤم والتكامل من الوجوه المتقدمة دليل واضح على أنّ الهوية الجنسية الفطرية النفسية لكل من الجنسين إنما هي وفق الهوية الجنسية الجسدية؛ لأنّ التلاؤم والتكامل على تلك الوجوه قائم بين الذكر والأنثى بحسب الجسد وليس قائماً بين اثنين من جنس واحد ولا بين ذكر الإنسان وأنثى الحيوان، فافتراض الشخص هويته الجنسية على خلاف جسده انحراف عن الوجهة الفطرية للإنسان ومؤشراتها المتواترة على تطابق الهوية الجنسية الإنسانية مع التمثل الجسدي.

٦- دلالة شعور أفراد كل من الجنسين بعدم انتماء صاحب الانطباع المخالف عن جسده إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه

الوجه السادس: شعور كل من الجنسين بانتماء خاص إلى من يماثله جسدياً دون من يلتحق به ممن يختلف جسدياً عنه.

وبيان ذلك من خلال أمور:

١- إنّ من المفروض بعد الوقوف على الانطباع المغاير للشخص عن جنسه أن نقف على انطباع سائر العقلاء عن الهوية الجنسية لهذا الشخص، فهل هم أيضاً ـ بعد افتراض تصديقهم لهذا الشخص فيما يقوله عن نفسه من انطباعه عن جنسه المغاير لجسده ـ يعدّونه بمجرد هذا الانطباع من الجنس الذي يفترضه نفسه أو أنهم ينظرون إليه بجنسه الجسدي، ولا يرون انطباعه إلا ضرباً من اضطراب الهوية الجنسية له من جهة انزعاجه من جسده ويرون أنّ من المفروض أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه وفق جسده.

هذا، وانطباع سائر العقلاء قد يكون أحرى بالثقة من انطباع الشخص عن نفسه، إذ من المتعارف في العوارض النفسية المرضية كأنواع الوسواس القهري أنّ أصحاب تلك العوارض يعتبرون انطباعاتهم صائبة ولا يجدون في أنفسهم خللاً، ولكن العقلاء الأصحاء يشخصون بوضوح أنّ انطباع هؤلاء ينشأ عن عارض نفسي.

وعليه لا بدّ من تأمل انطباع عامة العقلاء عن الشخص المتحول ـ الذي يجد لنفسه هوية جنسية مغايرة لجسده ـ ومدى تقبلهم بفطرتهم لهذا الانطباع.

وهذا ما سنوضحه في الأمرين التاليين.

٢- إنّه يمكن لنا اختبار حقيقة انطباع العقلاء من الجنسين عن الشخص المتحول من خلال مدى قبولهم لانتماء المتحول إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه فهل الإناث مثلاً يرين انتماء الذكر المتأنث إليهن أو لا، وهل الذكور يرون انتماء الأنثى المتذكرة إليهم أو لا؟

وذلك لأنّنا نجد أنّ الشعور الفطري لعامة المجتمع من كل واحد من الجنسين يرى انتماء خاصاً ووشيجة مؤكدة مع من يماثله دون الجنس الآخر، وهذا الشعور بالانتماء والوشيجة في الحقيقة يعبر عن الشعور بالهوية الجنسية المشتركة.

وينبّه على هذا الشعور بالانتماء الخاص والوشيجة المؤكدة بين أفراد كلٍّ من الجنسين في داخل الجنس الواحد عدم تحرج كل من الجنسين ـ الرجال والنساء ـ في إبراز بعض خصوصياته أمام أفراد جنسه وحفظه إياها عن أفراد الجنس الآخر غير الأزواج طبعاً، ومن مظاهر ذلك الاهتمام بفصل أماكن الرجال عن أماكن النساء في الحمامات وغرف تبديل الملابس وغيرها، بل نجد ميلاً عاماً لدى الرجال والنساء حتى في المجتمعات والأماكن المختلطة كالكليات والمدارس والمجالس إلى الصداقة واللقاء والاجتماع والتعاطف مع من يكون من جنسهم، ويشعرون تجاه الجنس الآخر عموماً بضرب من الخصوصية والبينونة عدا ما كان لأجل الاقتران الزوجي ونحوه، وهذا الأمر هو من جملة أسباب ما نجده من أنّ المجتمع البشري كله يحافظ على المائز في المظهر بين الرجل والمرأة جسدياً، سواء كان من خلال قص الشعر أو الزينة المختصة أو الملابس أو غير ذلك، ولا يحبذ شيء من المجتمعات ظهور الرجل والمرأة على وجه لا يعرف الإنسان من يصادفه هل هو ذكر أو أنثى، وهذا أمر واضح

في السلوك الإنساني العام، بل لا يتقبل أحد في المجتمع الإنساني أن يتظاهر الإنسان بغير جنسه، حتى أنّ أصحاب هذا الاتجاه الحديث الذي يقبل الانطباع المغاير عن الذات والتحول الجنسي لا يجيز ظهور أحد الجنسين بمظهر الجنس الآخر ما لم يكن على أساس انطباع مغاير عن الذات، فلا يجوز للرجل مثلاً أن يتظاهر بأنه أنثى وهو لا يجد نفسه أنثى.

٣- إنّ الشعور الذي تقدم وصفه للإنسان بالانتماء والوشيجة مع أفراد الجنس المماثل، وبالتمايز والبينونة تجاه أفراد الجنس المغاير، يعتمد على النظر إلى البعد الجسدي والعضوي، ولا يعتد عموماً بالانطباع المغاير للشخص عن جنسه، لا سيما إذا كان محافظاً على مظاهر وخصائص جنسه الجسدي.

والشاهد على هذا الشعور أنّنا نجد أنّ كلاً من الجنسين يأبى أن يتقبل انتماء الشخص المتحول عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر، وخاصة في الفرض المتقدم وهو ما إذا كان محتفظاً بأعضائه الجسدية وكانت بارزة في مظهره كالأنثى المتذكرة التي تتبيّن أنوثتها الجسدية من خلال صدرها، ولأجل ذلك نجد أنّ النساء يشعرن بالمغايرة مع الذكر جسدياً حتى وإن تمظهر بمظهر الإناث، ولا يجدن له انتماء إلى جنسهن بتاتاً، ويكرهن اطلاعه على خصوصياتهن، وينظرن إليه بنظرتهن إلى الذكور تماماً خاصة إذا كان لا يزال واجداً لأعضائه الذكرية مع مزيد استهجان ومقت لهذه الازدواجية.

وربما كان السر في ذلك أنه لا ثقة لدى جمهور العقلاء بتحول الشخص حقاً من حيث خصائصه النفسية والسلوكية وفق انطباعه المغاير لجسده، ويتوقعون أن يكون مضطرب الشخصية الجنسية في إثر تعارض خصائص جسده مع توجهه النفسي،

فهو إن كان ذكراً قد تأنث لن تثق النساء بأنوثته حقيقة، حتى يتعاملن معه كنساء لا سيما مع ما لوحظ في الذكور المتحولين إلى الإناث من نزعات وصفات ذكورية مثل جرأة الذكور المغايرة مع استحياء النساء نوعاً، وإن كان أنثى قد تذكرت فلا ثقة بذكورتها حقيقة حتى يتعامل معها كذكر، لا سيما أنه قد لوحظ في الإناث المتحولات إلى الذكور صفات ونزعات أنثوية.

وهذا الأمر ـ نعني عدم تقبّل كلٍّ من الجنسين لانتماء المتحول إلى جنسه المغاير لجسده ـ لهو من أسباب السعي البليغ من المتحولين جنسياً إلى إخفاء أي بروز لأعضائهم الجسدية المنتمية إلى جنسهم الأصلي من خلال أوضاع غير صحية وملابس ضيقة للغاية ـ مضرة بالصحة ـ حتى يتقبلهم المجتمع الذين يريدون أن ينتموا إليه بإخفاء جنسهم الجسدي، فالنساء المتحولات يخفين صدورهن قدر الإمكان، كما أنّ الذكور المتحولين يلبسون ملابس ضيقة تحت ملابسهم الظاهرية، بل يعد ذلك من أسباب سعي بعضهم إلى إجراء عمليات جراحية وتجميلية حتى يماثل مظهره مظهر الجنس الذي تحول إليه تماماً ويتقبّله أفراد ذلك الجنس فيما بينهم ولا يحافظون على خصوصياتهم على نحو ما يحافظون عليها أمام الجنس الآخر.

والحاصل: أنّ انطباع الشخص عن جنسه بما يغاير جسده لا يحقق لدى جمهور الجنسين انتماء له وفق انطباعه، فلن تنظر النساء عموماً وفق ما فطرن عليه إلى شخص كامرأة بصفاء إلا إذا كان أنثى بحسب الجانب العضوي، ولا ينظرن إلى ذَكَرٍ بحسب الجانب العضوي بعين أنه أنثى وإن كان انطباعه عن نفسه أنّه أنثى، كما أنّ الرجال لن ينظروا عموماً إلى شخص كرجل إلا إذا كان كذلك بحسب الجانب العضوي، ولا ينظرون إلى أنثى مسترجلة كرجل وإن كان انطباعها عن نفسها أنّها

رجل.

بل ينظر كل من الجنسين إلى من يميل ويدعي هوية جنسية مغايرة لبدنه على أنه حالة مضطربة ومرتبكة وليست حالة سليمة، فالذكر الذي يميل على أن يكون أنثى أو يجد نفسه كذلك يبقى منتمياً إلى الرجال في الشعور العام، ولكنه مضطرب الرجولة ومنقوصها وإنما تشبّث بالأنوثة تشبّثاً، والأنثى التي تميل إلى أن تكون ذكراً أو تجد نفسها كذلك تبقى منتمية إلى النساء لكنها منقوصة الأنوثة مضطربة فيها.

وهذا التعامل حالة طبيعية وليست متكلفة ولا حادثة بالتلقين والتقليد.

ولأجل ذلك يلاحظ بوضوح أنّ المتحولين وكذلك الذين يوصفون بالجنس الثالث يجدون صعوبة بالغة في الاندماج والتقبل الاجتماعي حتى في المجتمعات الغربية التي اتجه القانون في بعضها إلى الإذعان بالتحول الجنسي وبالجنس الثالث بعنوانه.

ومن الملحوظ لدى الأطباء النفسيين الذين يتعاملون مع حالات التحول الجنسي واضطراب النوع الاجتماعي ـ وفق تعبيرهم ـ أنّ صعوبة اندماج المتحولين مع المجتمع هو من جملة الأمور التي تزيد من اضطرابهم، لأنهم لا يجدون تقبلاً اجتماعياً ملائماً، فهم مثلاً إن كانوا ذكوراً لن يجدوا تعامل جمهور النساء معهم بصفاء كامرأة نقية، بل يجدن المتحول رجلاً متشبّثاً بالأنوثة، وإن كنّ إناثاً لن يجدن تعامل جمهور الرجال معهن بصفاء كذكر نقي، بل كامرأة متشبثة بالرجولة.

ومهما سعى بعض الباحثين إلى نسبة هذه المواقف العامة إلى التلقين والتقليد الاجتماعي المسبق فإنه لا يبدو سعياً صائباً، بل تنشأ صعوبة تقبّل المتحول من قبل الجنس الآخر عند التأمل التام والجامع في أحوال المجتمعات المختلفة عن الشعور

الفطري العام لدى الجنسين بتبعية الهوية الجنسية للجسدية.

فالمجتمع الإنساني بجنسيه وبفطرته لا يتقبل الإنسان وفق هوية يدعيها ويميل إليها على خلاف خصائصه الجسدية.

وهذا منبه قوي على الفطرة الإنسانية لمن كان له ذوق ملائم وممارسة واسعة في تلقي المؤشرات الفطرية، وسيأتي لذلك مزيد توضيح في ذكر مخالفة هذه الفرضية لوجه الحكمة.

٧- تحقق المشاعر الفطرية العامة تجاه الجنس المخالف على أساس الخصائص الجسدية

الوجه السابع: أنّنا نجد أنّ المشاعر الفطرية للإنسان تختلف تجاه جنسه عنها تجاه غير جنسه، وذلك أمر بديهي وظاهر، وإذا لاحظنا هذه المشاعر لدى عامة العقلاء من الجنسين وجدنا أنها تبتني على الخصائص الجسدية.

وهذا منبه آخر على أنّ الانطباع العقلائي الفطري العام هو أنّ الهوية الجنسية المستقيمة تكون وفق الخصائص الجسدية، والانطباع المغاير عن الجسد نحو اضطراب في صاحبه، وليس حالة سليمة.

ولنتأمّل بعض المشاعر الفطرية التي تختلف تجاه الجنس المماثل والمغاير لنلاحظ نوعها تجاه الشخص المتحول.

١- الشعور بالحياء وحفظ الخصوصية، فكل من الجنسين يهتم بحفظ خصوصيته أمام الجنس المغاير عموماً أي في غير حالات قصد إثارة الآخر غرائزياً، فالنساء يحافظن على خصوصياتهن على وجه خاص أمام الرجال، وكذلك الحال في

الرجال، وهو ضرب من الحياء الفطري الفاصل بين الجنسين الذي يترتب عليه مزيد من الستر أمام الجنس الآخر وتجنب بعض المظاهر والملابس والسلوكيات والأقوال في محضره دون الجنس المماثل، والحياء هو أحد وجهي العلاقة، وهو لا ينافي وجهها الآخر المشهود، وهو الانجذاب إلى الآخر.

وإذا لاحظنا شعور الجنسين تجاه الأشخاص المتحولين عن جنسهم الجسدي نرى أنّ هذا الشعور يعتبر بخصائصهم الجسدية لا بانطباعهم الذهني عن أنفسهم، فمن الملحوظ مثلاً ـ كما ذكرنا من قبل ـ أنّ النساء نوعاً يرغبن بحفظ خصوصيتهن أمام الذكور المتأنثين خاصة الذين كانوا على انطباع موافق لهويتهم الجسدية دهراً ثم تحولوا عنه، ولا سيما إذا كانوا محتفظين ـ رغم التحول ـ بخصائصهم الجسدية الذكورية، ولا يشعرن بالراحة في حضورهم كشعورهن بالراحة مع الإناث، وهذا أمر مشهود في المجتمعات الغربية التي توجد ظاهرة التحول ومغادرة الجنس الجسدي فيها.

٢- مشاعر التجاذب بين الجنسين، فالرجل يرى روعة خاصة في المرأة وتكوينها الجسدي والنفسي فهو يرى فيها جمالاً مميزاً وإغراء وتقديراً لخصائصه الجسدية والسلوكية المميزة عن الأنثى ولأجل ذلك ينجذب إليها استجابة لهذه الرؤية الفطرية، كما أنّ المرأة أيضاً ترى في الرجل روعة وطالباً لها ومقدراً لخصائصها ومميزاتها وداعماً لها في حياتها، ومثل هذا التجاذب هو الذي يعوّل عليه الرجل والمرأة كثيراً في انتخاب الزوج من الجنس الآخر، فهذه خصيصة فارقة في مشاعر الجنسين بين الجنس المماثل والمغاير.

وهذه المشاعر أيضاً ترتكز على الخصائص الجنسية الجسدية دون الانطباع

الذهني، لأننا نشهد من خلال الاستقراء الاجتماعي عدم انجذاب الإناث إلى الأنثى المتحولة إلا أن يكنّ من أصحاب الميول الشاذة بالمماثل، ولذا نجد أنهن لسن مستعدات للزواج من الأنثى المتذكرة، كما أنّ الرجال لا ينجذبون إلى الرجل المتأنث وليسوا مستعدين للزواج منه.

٣- مشاعر الحذر والحماية لدى الجنسين..

أمّا الحذر فهو من جهة المرأة تجاه الرجل، وهو ينشأ من قوة الرجل الجسدية ورغبته فيها وسماح خصائص الجنسين باغتصاب الرجل للمرأة قهراً، ومشاعر الحذر من الرجال حالة معروفة لدى الإناث حتى في البلاد المعروفة بثقافتها في تسوية الجنسين تماماً وإنكار أي اختلاف فارق بينهما في السلوكيات والأدوار، حتى أنّ الإناث يحذرن من الخروج من سكنهن في بعض المدن في أوقات يكون المشهد العام خالياً من الناس مثل منتصف الليل.

وأمّا الحماية فهي من جهة الرجل، فإنّ الرجل الكريم إذا رأى امرأة موضعاً للتعدي من قبل رجل آخر في موقفِ ضعفٍ، فإنّه يُستثار بذلك ـ كما يستثار عندما يجد الطفل كذلك ـ، لأنّ المرأة هي أضعف جسدياً من الرجل وهذا أمر مشهود على الإجمال في وقائع الحياة في المجتمعات المختلفة رغم التغيرات الطارئة على بعضها.

وإذا تأملنا هذه المشاعر نجد أنها ترتكز على الخصائص الجنسية الجسدية دون التحول الشخصي الذهني، فحذر المرأة يبقى تجاه الرجل المتأنث لا سيما إذا كان محتفظاً بخصائصه الذكورية وكان تأنثه بعد أن عاش دهراً ذكراً متلائماً مع جسده، كما أنّ حماية الرجل للمرأة الناشئة عن الشعور بكون المرأة أضعف لن تشمل الرجل المتأنث.

فهذه بعض المشاعر الفطرية للإنسان تجاه جنسه وتجاه الجنس الآخر.

وقد لاحظنا أنها تتفرع عن الهوية الجنسية الجسدية لا الهوية الاختيارية المبنية على التمظهر الاجتماعي، فمراعاة النساء لخصوصيتهن إنّما هي تجاه الرجل بحسب الجسد حتى وإن تأنّث، ورغبتهن إنما هي في الاقتران به، وكذلك حذرهن يكون تجاهه، كما أنّ الرجل يراعي خصوصيته أمام الإناث ويُغرى بالمرأة بحسب جسدها بشكل خاص لما يكمن فيه من عناصر الإثارة والإغراء، كما يثيره ضعفها جسدياً ويرق عليها.

وعليه فإنّ وجود الاستجابات الملائمة للجسد لدى عامة الناس في شأن المتحول جنسياً يدل على أنهم مطبوعون بفطرتهم على رؤية أنّ الهوية الجنسية إنما هي وفق الخصائص الجسدية.

ويجدر الالتفات إلى أنّ هذا الوجه يتراءى بدواً احتجاجاً بالبعد النفسي، ولكنه لا ينفك عن البعد الجسدي ـ كما نبهنا على مثله في الوجه الرابع ـ بالنظر إلى أنّ الاستجابات النفسية تجاه الأشياء تتمثل لا محالة في النشاطات الكيميائية للدماغ، ولذلك فإنّ كل استجابة نفسية فطرية (كالحياء والانجذاب والحذر والمبادرة للحماية) تدل على ترتيب ملائم للتكوين الفطري للدماغ ونشاطاته الكيميائية الطبيعية.

٨- علائم نفسية على الاضطراب النفسي لصاحب الانطباع المغاير عن الجنس للخصائص الجسدية

الوجه الثامن: أنّ من الملاحظ من خلال الاطلاع على أحوال المتحولين ـ من

الذكور المتأنثين والإناث المتذكرات ـ وجود حالات واسعة من الاضطراب الداخلي من القلق والكآبة والإحباط والندم والوجل والتشاؤم والشعور بالنقص، والسلوكيات المتناقضة، وصعوبة الانسجام مع المجتمع ومصاعب التكيف مع الهوية الجنسية المفترضة وغياب الدافع للعمل وعدم الثقة بالنفس وضعف الشخصية والعجز عن اتخاذ القرار وبعض وجوه الوسواس حول الجسد وحول نظرة الآخرين والتحسس الشديد تجاه الآخرين.

ومن النتائج الملحوظة لهذه العوارض أمور عدة من قبيل الانتحار والشكاية ممن سبب لهم هذا التحول والفشل في الزواج والعلائق الاجتماعية وتغيير البيئة الاجتماعية واستعمال الأدوية النفسية والأرق أو كثرة النوم وغير ذلك.

ويرجح وفق مناهج علم النفس والطب النفسي في تحليل منشأ الاضطرابات النفسية أنّ من العوامل الأساسية لهذه الحالات هو ضرب من الازدواجية وتعدد الشخصية الداخلية، وعدم استقرار الهوية الجنسية الجديدة ـ المغايرة للجسد ـ وصفائها كما هو حال عامة الناس الذين تكوّن شعورهم بجنسهم مطابقاً لخصائصهم.

وبتعبير آخر: إنّ صورة جسد الإنسان تعمل في داخل الإنسان عملها بالضد من الانطباع الحادث له عن جنسه على خلاف جسده، وهذا يسبب نوعاً من تعدد الشخصية الجنسية للشخص وتكون إحداهما مسيطرة عليه وهي الانطباع المغاير للجسد، ولكن تكون الأخرى (النابعة من الجسد) فاعلة حتى وإن كان رافضاً لها في وعيه، إلا أنها تكون حاضرة في ذهنه دوماً على نحو ارتكازي، وفي المستوى الأعمق في لاوعيه الداخلي، ومن ثم تلقي بظلالها على نفسه وخواطره النفسية.

فالشخص المتحول في الحقيقة يعيش بين صورتين متصارعتين: صورة ملائمة للجسد، وصورة أخرى مغايرة له، فلا تصفو هويته الجنسية حتى في مستوى انطباعه عن نفسه على ما يغاير جسده على نحو حاسم وإن كان يرغب أن يكون كذلك.

وقد يجد الشخص المتحول العوارض النفسية المؤذية من غير أن يربطها بالتحول المفترض، ولكن من المعروف في علم النفس أنّ كثيراً من الاضطرابات النفسية تنشأ عن مناشئ لا يستحضرها الشخص، أو لا يستطيع أن يعرف الارتباط بينها وبين الاضطراب النفسي، ولكن الطب النفسي يعلم من خلال الخبرة والممارسة العلاقة بين الحوادث والاضطرابات النفسية.

فهذا مؤشر آخر من خلال الانتباه إلى المضاعفات النفسية للانطباع المغاير لدى الإنسان عن جنسه على أنّ هذا الانطباع ليس انطباعاً سليماً وصائباً، بل هو ضرب من الصورة الخاطئة عن الذات التي يتمسك بها في إثر عوامل بيئية واجتماعية.

٩- دلالة التناظر الأحيائي مع سائر الكائنات الحية المماثلة

الوجه التاسع: التناظر الإحيائي (الجسدي والنفسي والسلوكي) للإنسان مع سائر الكائنات الحية المماثلة

بيان ذلك ببيان أمور ثلاثة:

١- إن ظاهرة الانقسام إلى الذكر والأنثى والغريزة الرابطة بينهما لا تختص بالإنسان، بل ذلك موجود في كل الحيوانات، فإنّ النوع الواحد منها أيضاً يشتمل على ذكر وأنثى، وهناك اختلاف جسدي بينهما في كثير من الحيوانات على نحو مماثل مع الإنسان تماماً، كما أن هناك غريزة رابطة بينهما ينتج عنها الالتقاء بين الجنسين،

وهناك ظواهر كثيرة مرتبطة بهذا البعد مشتركة مع الإنسان ـ مع فرق في بعض التفاصيل ـ مثل تعمد الذكر أو الأنثى للحركات المثيرة واختيار الأجمل للشراكة وخضوع الأنثى وتواضعها للذكر وإقدام الذكر وجرأته، والاقتران الخاص بين اثنين من الجنسين دون العلاقة العابرة والمشاعة، وتوزيع الأدوار وغير ذلك.

٢- إنّ من البديهي أنّ الهوية الجنسية للذكور والإناث في الحيوانات إنما هي على وفق الخصائص الجسدية، ويكوّن فيها الذكر والأنثى مجموعة واحدة على حد الأسرة في الإنسان والتكاثر لأجل حضانة الأولاد حتى الاستقلال ويكون ذلك سبيلاً إلى استمرار النوع الحيواني.

وليس هناك بعد آخر للهوية الجنسية في الحيوانات غير ما يتمثل في الخصائص الجسدية، فلا توجد لدينا ظاهرة أن يكون انطباع الحيوان عن نفسه على خلاف جنسه، أو تظهر عليه سلوكيات توافق ذلك بأن يسعى إلى الاقتران بالجنس المماثل بدل الجنس المغاير مثلاً.

٣- إن من المعلوم في علم الأحياء أنه يُهتدى في أحوال بعض الكائنات الحية ببعضها الآخر في الجوانب المشتركة فيها في شأن تكوينها الخلوي والعضوي والغريزي والسلوكي ولا سيما إذا كانت متقاربة[١].

ولذلك يُهتدى في علوم أحياء الإنسان ومنها علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الخلايا وغيرها بأحوال الحيوانات، كما يقع العكس، وذلك أمر معروف.

---

(١) لقد كان التحول الجنسي أولاً ضرورة واضطراراً ثم اتسع وأصبح هواية واختياراً.

ومن جملة النواحي التي يلاحظ اشتراك الإنسان مع الحيوانات فيها اشتراكاً قريباً في علم الأحياء المقارن ما يتعلق بالذكورة والأنوثة في أبعادهما الجسدية والتشريحية والخلوية والوظيفية والنفسية والسلوكية وغاياتها، وهو أمر معروف.

وعلى ضوء ذلك يمكن للباحث الأحيائي أن يستأنس لمعرفة الذكورة والأنوثة في الإنسان بما يجده في الحيوان، فإذا كانت الذكورة والأنوثة في الحيوان ترتكز على البعد الجسدي وتتّسق مع الخصائص النفسية والسلوكية فإن في ذلك ما يساعد على اكتشاف المسار المستقيم في الإنسان بالالتفات إلى أنه الحالة العامة عدا حالات شاذة.

نعم، قد يتساءل عن أنه إذا كان الإنسان والحيوانات مشتركين في خصائص الذكورة والأنوثة، فلماذا امتاز الإنسان بكون انطباعه عن جنسه أحياناً مخالفاً لخصائصه الجسدية، وذلك مما لا يقع في الحيوانات.

والجواب على ذلك من وجهين:

١- إنّ هذه الحالات الشاذة التي يختص بها الإنسان تفسر في ضوء ما عُلِم من تعرض الإنسان لاضطرابات إدراكية ونفسية وسلوكية يختص بها من دون الحيوانات من جهة كونه أكثر رقياً وامتيازاً من الحيوانات، فهو يمتاز بالفكر والنظر والتأمل مما يوجب أن يكون معرضاً لأوهام وتخيلات يختص بها، ولذلك يكون هناك مجال لابتلائه بعوارض إدراكية ونفسية وسلوكية لا محل لمثلها في الحيوانات، وقد لوحظ فعلاً العديد من الانطباعات والرغبات والانفعالات والسلوكيات الغريزية الشاذة لدى الإنسان مما لا يعهد لدى الحيوانات مثل الاقتران الشاذ

بالمماثل[١] والرغبة الشاذة إلى الأطفال المراهقين أو الحيوانات وكذلك الاستمتاع الشاذ بالسلوكيات العنيفة والمؤذية للغير (المعبر عنه بالسادية) أو للنفس (المعبر عنه بالمازوخية)، كما لوحظ ابتلاء الإنسان بالعديد من العوارض المرضية العقلية والنفسية التي يختص بها، ولا تجري في الحيوانات بتاتاً.

٢- إنّ هناك بعداً آخر في الإنسان يسمح له بالخروج عن السلوك المستقيم والملائم، وهو أنّ الإنسان كائن مختار، وعليه لن توجب الدواعي الملائمة في شأنه سلوكاً لا يتخلف عنه كما هو الحال في الحيوانات، بل يمكن له إن يستجيب لتلك الدواعي أو يخالفها تأثراً بدواع أخرى تدعوه إلى سلوكيات غير ملائمة، ولذا احتاج الإنسان إلى أبعاد إضافية في داخله غير الغرائز الطبيعية لضبط سلوكه على وجه ملائم، وتتمثل تلك الأبعاد في أمور:

١- ما أودع في ضميره من القانون الفطري الطبيعي والأخلاق الكريمة.

٢- نزوعه إلى مقتضى الحكمة والصلاح وإلهامه بموافقة السلوكيات النوعية للصلاح والحكمة.

٣- حذره من حكم جزائي يستوجبه في حال مخالفة القانون.

وهكذا كان هذا البعد ـ وهو كون الإنسان مختاراً ـ مؤثراً في تولد الاتجاهات الشاذة لدى الإنسان غير الملائمة لصلاحه النوعي، وذلك أمر ملحوظ بشكل عام.

ونعتقد أنّ هذين البعدين هما اللذان يسمحان بحدوث حالات شاذة وغير ملائمة في الإنسان دون الحيوانات ومن جملتها الانطباعات المغايرة عن الذات

(١) وربما طرح وجود مثله في الحيوانات وهو غير دقيق وسيأتي عرض ذلك.

والميول الشاذة.

إذاً نلاحظ من خلال ما ذكرناه أنّ تأمل حال الكائنات الحية المشاركة والقريبة للإنسان يشير إلى أنّ فطرة خلق الإنسان مثل حالها على تبعية الهوية الجنسية وفق الخصائص الجسدية.

وقد يطرح في مقابل ما تقدم أنّ الإنسان يمتاز ـ كما ذُكر ـ بالفكر والتأمل وهذا الأمر يسمح له بخصوصيات إدراكية ونفسية وسلوكية واستحقاقات قانونية وأخلاقية يمتاز بها عن الحيوانات.

ومن الجائز أن يكون الانطباع المغاير عن الذات من هذا الباب؛ لأن الخصائص الإدراكية والسلوكية الاجتماعية للإنسان تسمح له بافتراض هوية لنفسه تستتبع سلوكيات اجتماعية ملائمة لها.

وهذا الطرح ليس وجيهاً: وذلك لأنّ امتياز الإنسان فعلاً يسمح له بخصوصيات إدراكية ونفسية راقية ملائمة له من دون الحيوانات، لكنه يفتح في شأنه أيضاً التعرض لأمور شاذة وخاطئة كما تقدم.

وافتراض طور واهم للذكورة والأنوثة لا يبدو له معنى، ثم فصل الخصائص الجسدية عن مقتضياتها الوظيفية والسلوكية والنفسية ـ على خلاف الإدراك والاتجاه الإنساني العام ـ لهو أشبه بأن يكون من قبيل تعرض الإنسان لإدراكات خاطئة واتجاهات شاذة منه بأن يكون من قبيل الخصائص الراقية للإنسان.

فهذه جملة وجوه تنبه على أنّ انطباع الإنسان عن جنسه المغاير لجسده مجافٍ للفطرة الإنسانية الجسدية والنفسية، وهي وجوه غير بعيدة عن الإدراك العقلائي العام على الإجمال، ولكن تفصلها أبحاث العلوم ذات العلاقة.

البحث الرابع

في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي للإنسان

- توضيح عام حول الهدي القانوني والأخلاقي للإنسان
- اشـتمال الضـمير الإنساني على مبدأ العفاف المحدد للسلوكيات الغريزيـة
- توضيح عام لمساعدة الهدي القانوني الأخلاقي على فرز الحالات المستقيمة عن المرضية
- دلالة الهدي الأخلاقي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجســـديـة
- لا تصح ممارسة لسلوك الجنس المغاير أخلاقياً إذا لم نتقبل ذات الانطباع المغاير
- ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى بحســـب الفطرة المعترف بهـا
- إنّ الخصائص النفسية والسلوكية على أقسام من حيث مناشئها وليست كلها أعراف اجتماعية محضة

ضرورة رعاية الأعراف والتقاليد المايزة بين الجنسين وإن كانت أموراً لا تقتضيها الفطرة لذاتها.

البحث الرابع

في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي للإنسان

توضيح عام حول الهدي القانوني والأخلاقي للإنسان

لا شك لدى عامة العقلاء في أنّ الإنسان يشتمل على قوة داخلية يُعبّر عنها بالضمير تنطوي على أصول السلوكيات اللائقة بالإنسان والحقوق والواجبات التي تثبت له وعليه، ويمدّ الإنسان بمشاعر الاستحسان للسلوكيات اللائقة والاستقباح للسلوكيات غير اللائقة، ويعبر عن هذه القوة بالضمير أو الوجدان الأخلاقي أو العقل العملي، كما يعبر عما يشتمل عليه بالقانون الفطري أو الطبيعي، وهذا القانون هو أمّ جميع القوانين البشرية التي تتحرى الرشد، ويتمم هذا القانون في مساحات غموضه أو غموض تطبيقه بقوانين إضافية تتحرى مقتضى الحكمة والصلاح الإنساني الخاص والعام.

فهذا أمر ظاهر وبديهي يذعن به العقلاء كافة ويجده كل إنسان عاقل من نفسه، ويشهد به اشتراك المجتمع البشري في قبوله والبناء عليه على الإجمال، فهو جزء أساس في كيان الإنسان وشخصيته وبنيته يتميز به عن الحيوانات.

نعم، هناك في أوساط بعض أهل العلم في الغرب من أنكر وجود ضمير للإنسان بتاتاً، وزعم أنّه لا مأخذ علمي له، ورأى أنّ الإنسان إنما بنى على المبادئ

المشار إليها من جهة اعتقاده بالمصلحة النوعية فيها، وافترض أنّ صفة القبح والحزازة والنكد ونحو ذلك مما يعبر عن عذاب الضمير والوجدان أمر غير مبرر ولا علمي وإنما هي حالات نفسية بحتة لا أهمية لها، فالمهم ضمان الفرد لمصلحته بعدم تعرضه بالأذى للآخرين لا من جهة قبحه، بل من جهة إحراز مصلحته وسعادته والأمن من تعرض الآخرين له.

وهذا الرأي غير ناضج جداً ومخالف للشعور الإنساني المحسوس لدى جمهور العقلاء، فهناك ضمير وجداني يستقبح بعض السلوكيات مثل الظلم والكذب والخيانة ونحوها، ويندفع العقلاء من هذا الضمير في كثير من الموارد حتى وإن اعتقدوا أنّ مصلحتهم الخاصة لا تتضرر بذلك.

ولولا دعم هذا الضمير للسلوك السليم لم يكف الاعتقاد بالمصلحة النوعية لاندفاع الإنسان في كثير من الحالات لأنه يرى أنّ مصلحته الشخصية لا تتضرر بالسلوك العدواني وليس هناك حق عام للآخرين عليه يقتضي رعاية مصالحهم.

وليس هناك من شك في أنّ السلوك السليم هو الموافق للصلاح النوعي للإنسان، إلا أنّ المؤشر الفطري على ذلك هو المشاعر التي تثيرها السلوكيات في نفس الإنسان، فالإنسان قد ألهم الصلاح العام والخاص من خلال هذه المشاعر، وهي طريق أقصر إلى إدراكها من التأمل في نتائج الأعمال ومضاعفاتها، كما أنّ هذه المشاعر فضلاً عن كونها مؤشرات على السلوك السليم محفزة للإنسان على اختيار هذا السلوك، فلو تجرد الإنسان عن الشعور بالقبح والحزازة والنكد في السلوكيات الخاطئة لفقد جزءاً كبيراً من دوافعه ودواعيه إلى تجنبها.

إذاً لا ينبغي الشك في ثبوت هذه القوة في داخل الإنسان، ولكن غلبة النزعات

المادية والفردية تؤدي إلى التنكر لهذه المعاني البديهية وتحليل شخصية الإنسان وكيانه الفطري بعيداً عمّا قد ألهمه من المشاعر الراقية والمعاني السامية.

على أنّا نوجه هذا الخطاب إلى جمهور العقلاء الذين يوافقون على ثبوت ضمير إنساني يقضي بالحزازة والقبح في السلوك الخاطئ ويجد طمأنينة واستحساناً وانسجاماً في السلوك السليم.

اشتمال الضمير الإنساني على مبدأ العفاف المحدد للسلوكيات الغريزية

هذا، ولا شك في أنّ مما ينطوي عليه الضمير الإنساني هو العفاف في الشؤون المتعلقة بالغريزة، وهو أساس محددات الغريزة والسلوكيات الغريزية والباعث على ستر المواضع الحساسة وتحديد الارتباط بين الجنسين بالتعاقد على الاقتران دون مجرد الممارسة وتجنب الاقتران بالمحارم والحيوانات ونحو ذلك، فكل ذلك مما يعبر عنه العقلاء بأنه ينبغي كذا ولا ينبغي كذا، وهذه لغة الفطرة فيما انطوت عليه من المبادئ والقوانين المودعة فيها.

ويتبع هذه القوانين مشاعر الاستحسان لما ينبغي مثل الزواج بالجنس الآخر، والاستقباح لما لا ينبغي مثل العلاقات الخاطئة والسلوكيات الفاضحة، كما يتعلق بذلك صفة الحياء مما لا ينبغي والغيرة على الآخرين من الوقوع فيه.

وهذه المشاعر مشهودة في الإنسان كما نجده في استقباح الناس للعهر، وللتعري أو لبس الملابس الفاضحة، نعم بعض المتأثرين بالثقافات الحديثة أو غير المتصفين بالعفة في سلوكهم الشخصي يحارب مثل هذه المشاعر ويجدها غير مبررة، ويقول إنّها ناشئة عن التلقين والتقليد الاجتماعي، ولكن سعة هذه المشاعر وبقاءها حتى في

المجتمعات الحديثة ولو بمستوى ما، بل جري فريق من هؤلاء المنكرين وفقها في سلوكه العملي يدل على تجذر هذه المشاعر في النفس الإنسانية وانغراسها في الضمير الأخلاقي للإنسان.

وفي هؤلاء المنكرين من يطرح أنّ الحياء من بعض السلوكيات الفاضحة لذاتها ليس إلا ضرباً من الضعف النفسي وعدم الثقة بالذات أو التلقين الاجتماعي كما في أنواع أخرى من الحياء، لأنّ الإنسان خلق بهذه التفاصيل الجسدية والغرائز النفسية فلا معنى للحياء من إبرازها وممارستها كما أنه لا معنى لاستقباحها بتاتاً، نعم ينبغي له تجنب إيذاء الآخرين فحسب لما يؤدي إليه من خلل الحياة الاجتماعية، فلا محذور في القبول بكل تصرف غير مؤذٍ للآخرين ولا موجب لاستقباحه.

ولكن الصحيح أنّ صفة الحياء ـ على الوجه المعتدل ـ هي جزء من المشاعر التي زود بها الإنسان كدعم للسلوك الصحيح والسليم كما في ما يتعلق بستر المواضع الحساسة وإخفاء السلوكيات الغريزية للزوجين عن الآخرين وغير ذلك، وهي ذات دور مهم جداً في اختيار هذا السلوك.

توضيح عام لمساعدة الهدي القانوني الأخلاقي على فرز الحالات المستقيمة عن المرضية

لا شك أنّ الهدي الأخلاقي للإنسان شاخص مهم لسلامة الخصال والسلوك الإنساني وتمييز الخصال الصحيحة والسلوكيات السليمة عن الأخرى السقيمة صحياً وأخلاقياً.

ولا يختص المقياس الأخلاقي بتحديد السلوك غير الأخلاقي محضاً، بل يحدد

أحياناً السلوك غير الصحي أي المرضي وشبهه أيضاً.

وذلك لأنّ السلوك غير الأخلاقي يصدر من الإنسان على وجهين:

١- أن يصدر من الإنسان كحالات مفردة لدواع فيها فيتصف بأنه سلوك غير أخلاقي محضاً ولا يعتبر حالة مرضية، فارتكاب الخطيئة أحياناً حالة اعتيادية في الإنسان وليس حالة نفسية مرضية، كما هو الحال في من يظلم الآخرين أو يكذب أو يخون أحياناً.

٢- أن ينشأ عن خصلة نفسية مزمنة تزيّن له الخطيئة وتجملها له وتحجب عنه الواقع، فهناك يكون للخطيئة بُعد مرضي مضافاً إلى بعده الأخلاقي.

ولنضرب لهذا الوجه الثاني بعض الأمثلة لإيضاح الفكرة:

١. النرجسية (وهي العجب البالغ بالذات)، وتصنف النرجسية من ضمن حالات اضطراب الشخصية المعدودة كحالة مرضية، وهي اضطراب مزمن وشامل في الشخصية وله صفاته وملامحه السلوكية، ويتضخم في هذا الاضطراب شعور الشخص بأهميته وتتولد لديه رغبة دائمة لأن يكون موضع الإعجاب عند الجميع، ومن الصفات والسلوكيات اللازمة لهذا الاضطراب تضخيم قيمة الذات ومميزاتها وإثبات صفات إيجابية لها مبالغ فيها مثل الذكاء والقوة والجمال، والاعتقاد بعدم إدراك الناس لها والتفريط في حقها، والاعتقاد للنفس بالإنجازات الكبيرة والنجاحات الباهرة والمميزة، وتوقع الإعجاب والإطراء من الآخرين، وقلة التعاطف مع الآخرين وصعوبة التعاون معهم، والغيرة تجاه الآخرين والاعتقاد بأنهم يغارون منه، والبحث عن الاهتمام وإثارة الانتباه، وعدم تقبل النقد وعدم تحمل الإحباط.

وتنشأ هذه الحالة عن أسباب تربوية منها إبداء الإعجاب والتشجيع المبالغ فيه من الأهل مما يؤدي إلى تلقين الطفل بقيمته على وجه مميز، أو التوبيخ والتحقير المبالغ فيه منهم المؤدي إلى رد فعلٍ مضاد من الطفل، ويقع للكبير أيضاً إذا أحاط به أشخاص أبدوا الإعجاب المبالغ فيه به دوماً ولو كان ذلك لكونه ذا منصب وكان هؤلاء الأشخاص منتفعين به من حوله أو كان الأشخاص المحيطون به يحتقرونه ويهينونه دائماً.

ولا شك في أنّ الأوصاف المتقدمة توجد لدى كثير من الناس في مستوى أدنى، إلا أنّ هذا المستوى الأدنى لا يعد حالة مرضية، لأنه ليس حالة دائمة ومستمرة ولا يوجب تعطل النشاطات الاعتيادية للإنسان، وذلك كما هو الحال في سائر الحالات النفسية المؤذية مثل الكآبة والقلق والاضطراب والانعزال ودوام هذه الصفة التخيل وكثرة الخطأ في إدراك الأمور وغير ذلك، فإنها لا تعد حالة مرضية دائماً، بل إذا كانت خصلة ملازمة وحالة مزمنة ومعطلة للنشاطات الاعتيادية لصاحبها.

إذن نلاحظ أنّ النرجسية صفة ذميمة أخلاقياً لما تعنيه من الأنانية المؤدية إلى خطأ إدراك الإنسان عن ذاته وإنجازاته إلا أنها تكون على مستويين:

المستوى الأوّل: ما لا يبلغ حد الحالة المرضية، وذلك إذا كانت في مستوى أدنى من حيث مساحة تأثيرها ومستواها ومضاعفاتها السلبية النفسية والاجتماعية، وهذا المستوى يكون ذميماً أخلاقياً، وعلى المرء أن يسعى إلى تهذيب نفسه وتزكيتها لأجل تقييم صائب وراشد عنها وتجنب المبالغة فيها والقدرة على التصديق بأخطائها وزلاتها.

والمستوى الثاني: ما يكون حالة مرضية، وذلك ما إذا كانت حالة النرجسية في

مستوى أعلى من حيث مساحة تأثيرها ومستواها ومضاعفاتها السلبية، وهذا المستوى أيضاً يكون صفة نقص من المنظور الأخلاقي، بل يجب على صاحبه أن يحول دون صدور أذى على غيره ولو كان اتهاماً أو قولاً بغير علم أو نحو ذلك، وذلك لعلاج نفسه والحد من السلوكيات الخاطئة التي تنشأ منه.

٢. عدم الثقة بالنفس، ويقع في النقطة المقابلة للنرجسية، وهو اضطراب نفسي تضعف فيه ثقة الشخص بنفسه على نحو مزمن، ومن ملامحه عدم ثقة الإنسان بإدراكاته، وكذلك عدم استحضاره لنقاط القوة في شخصيته وتكبير نقاط الضعف فيه لا من جهة الطموح والسعي إلى التعالي، بل من جهة الوهن النفسي، وكذلك عدم تلقيه خطواته الناجحة بوصفها ناجحة بالفعل، بل يتوقع أن تكون خاطئة.

وهذه الصفة تنشأ عن كثرة تخطئة الشخص والاستهانة بآرائه، والحط من مستواه الذهني وتعنيفه على خطئه أو صدور خطأ كبير منه يأخذ مأخذاً منه، ونحو ذلك.

ومن نتائجه الكآبة والقلق وبطء اليقين وكثرة الوسواس وفقدان النشاط والرغبة في الانعزال.

وعدم الثقة بالنفس أيضاً قد يكون في مستوى أدنى لا يبلغ حد المرض، وقد يبلغ المستوى المرضي من حيث مساحة تأثيره ومضاعفاته السلبية.

٣. التلذذ بإيذاء الآخرين وتعذيبهم، ويعرف ذلك بالسادية، ومن أقسامه السادية الغريزية حيث يجد الشخص ميلاً عارماً عنده إلى السلوك الغريزي المؤذي والمذل للآخرين، ويتوقع أن يكون للتجارب السلبية في مرحلة الطفولة نحو تأثير على حدوث هذا الاضطراب.

وإنما تعتبر هذه الحالة ضرباً من الاضطراب النفسي من جهة منافاتها مع الهدي الأخلاقي الملائم للإنسان، فإنّ الإنسان فطر أخلاقياً على أن لا يستمتع بتعذيب الآخرين حتى لو كان ذلك برضاهم كما نجده لدى جمهور الناس، فمن كان يتلذذ بذلك على نحو مزمن فإنه يعاني من اضطراب نفسي وهو خارج عن الاعتدال.

ومن خلال ما ذكرنا ظهر أنّ الخصال الذميمة أخلاقياً قد تكون في مستوى الممارسة فحسب وقد تبلغ إلى درجة خصلة متجذرة فتعتبر من قبيل الأمراض النفسية التي يخرج بها الشخص عن حدود الاستقامة والسلامة.

وبهذا الاعتبار يصح القول إنّ الحالة المعتدلة للإنسان هي أن يشعر بالمبادئ الأخلاقية العامة على وجه عام وإن انتهكها أحياناً، لأنّ ذلك جزء من الفطرة التي زود بها الإنسان، وهو يتصف بها إذا لم يعرض عليه ما يوجب تغير حاله، وأمّا إذا انعقدت له نزعة نفسية شديدة ومزمنة إلى الأفعال غير الأخلاقية فإنّ ذلك يكون مرضاً نفسياً.

وهذا يبين تأصيلاً مهماً وهو ارتباط علم الطب النفسي بعلم الأخلاق، حيث إنّ الأخلاق التي فطر الإنسان عليها أحد مقاييس تحديد الحالات الصحية عن الحالات المرضية، وهو ارتباط قد يكون مغفولاً عنه في المنهج السائد في علم الطب النفسي، بل ربما نجده مغفولاً عنه في علم النفس العام كما أسلفنا حيث لا تشتمل الكتب المدرسية حسب الاطلاع على ذكر الفطرة الأخلاقية في ضمن توضيح التكوين النفسي للإنسان وما ينطوي عليه من المعاني الأخلاقية، ولعل مبنى ذلك تحرير مباحث علم النفس الحديث من قبل المدارس الطبية الغربية التي تتبنى إنكار وجود أصالة للقيم الإنسانية، وترى أنّ هذه القيم تدابير اجتماعية بحتة فرضتها المنافع

المشتركة للناس، فلا أصالة لها في النفس الإنسانية، وذلك خلاف الوجدان العقلائي العام وما أكده القرآن الكريم كما في قوله سبحانه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[١].

والواقع أنّ الارتباط بين هذين العلمين الأخلاق والطب النفسي لا ينحصر بهذا الوجه، بل هناك وجوه متعددة من العلاقة بينهما[٢].

دلالة الهدي الأخلاقي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية

إنّ من جملة موارد دلالة الهدي الأخلاقي على تحديد الحالة المستقيمة والمرضية هو ما يفترضه الإنسان لنفسه من هوية جنسية وما يمارسه من سلوكيات على وفقها.

---

(١) سورة الشمس: آية ٨.

(٢) من الوجوه الأخرى للارتباط بين العلمين أنّ السلامة الأخلاقية هي جزء من السلامة الصحية النفسية للإنسان، لأنّ الآثام الأخلاقية توجب نكداً في داخل الإنسان وتقلل من شعوره بالسعادة مهما تنكر الإنسان لها، لأنها مزروعة في باطن الإنسان وعمقه النفسي في مرحلة اللاوعي الإنساني، فالأخلاق الفاضلة رغم أنها قد تفرض قيوداً على الإنسان وتسبب له متاعب إلا أنها تساعد على الشعور بالسعادة والاطمئنان والاستقرار النفسي، كما أنها تساعد على الاستقامة النفسية والاعتدال، وكأن إلى ذلك يشير القرآن الكريم بالتعبير عن بعض الآثام الكبيرة مثل جحود الحق بعد اتضاحه بالمرض والعمى والصمم ونحو ذلك، فالمراد تشبيهها بهذه الأمراض من حيث الخروج بها عن الاستقامة الداخلية.

وبذلك يُعلم أنّ العوارض النفسية مثل القلق والاضطراب والكآبة والانقباض قد تنشأ عن الحزازات الفطرية من جهة ارتكاب الإنسان لآثام تكدر الفطرة وتوجب النكد لها، ولذلك تكون التوبة والاستغفار والأعمال الصالحة وإصلاح ما سبق بما تيسر مؤثرة في إزالة هذه الحزازة واستعادة الإنسان لحالة السعادة النفسية، وهذا يفتح باباً من أبواب أسلوب العلاج النفسي في بعض الحالات في الطب النفسي.

وذلك أنّ الهدي الأخلاقي يرشد إلى أنّ الحالة المستقيمة هي أن يرى هويته الجنسية وفق خصائصه الجسدية ويمارس السلوكيات الملائمة لهذه الهوية، فإننا نجد أنّ الشعور العقلائي العام ينظر إلى هذه الرؤية والممارسات الملائمة لها نظرة استحسان بينما ينظر شزراً إلى حالة افتراض المرء لنفسه جنساً غير ما يتمثل في خصائصه البدنية ولا يحبذها ولا يرى اعتدالها واستقامتها من المنظور الأخلاقي، كما يُنظَر إليها كثيراً بعين التمويه والاحتيال والتكتم والتكلف، كما ينظر إلى حديث صاحبها عن نفسه بمغايرة جنسه لجسده بنظرته إلى سائر أصحاب الشخصيات المزدوجة والمضطربة والمتناقضة، بل يجد كثيراً منهم نفوراً ولا سيما مع احتفاظه بخصائصه الجسدية المنتمية إلى الجنس الآخر.

ويمكن أن نتبين ذلك من خلال أمور متعددة:

١- الشعور السلبي لعامة الناس الأعِفّاء المنسجمين في انطباعهم عن جنسهم مع خصائصهم الجسدية تجاه الأشخاص المتحولين الذين يغاير انطباعهم عن جنسهم خصائصَهم الجسدية، ولهذا الشعور السلبي المشهود مستويات متفاوتة من نحو تحفظٍ أو عدم شعور بالراحة أو كراهة أو نفور، والكراهة والنفور قد تكونان تجاه الحالة نفسها، وقد يسري إلى نفس المتحولين.

ويتمثل هذا الشعور في أشكال مختلفة مثل نوع النظر إليهم والابتعاد عنهم وكراهة التعامل معهم وتجنب صداقتهم.

وهذا كله أمر شائع ومشهود حتى في المجتمعات التي وافقت الجهات الطبية والتشريعية فيها على تحديد الهوية الجنسية للشخص وفق انطباعه عن نفسه وتعريفه لجنسه وعملت على ذلك كثيراً.

ولذلك يعاني المتحولون في تلك البلاد من التمييز ويخرجون في تظاهرات إعلاناً عن وجودهم وإلفاتاً للتمييز ضدهم، بل يخفي الكثير منهم تحولهم عن الآخرين، ولذلك يذكر أنّ أعداد المتحولين في تلك المجتمعات حقيقة أزيد من الأعداد الرسمية.

وقد يختلف مستوى المشاعر السلبية تجاه المتحولين بحسب أصنافهم وفئاتهم:

فإنّ المتحولين فئات عديدة:

فهم ينقسمون باعتبارٍ إلى المتحولين منذ بلوغهم، والمتحولين الذين عاشوا بجنسهم الجسدي مدة قد تكون طويلة مثل عشرين سنة أو ثلاثين سنة من غير إبراز أي انطباع مختلف عن جنسهم، ثم تحولوا إلى الجنس المغاير، فالشعور بالكراهة تجاه حالة هؤلاء المتحولين بعد مدة من التقبل لجنسهم أكثر من المتحولين منذ بلوغهم.

وباعتبار آخر ينقسم المتحولون إلى الذين يزيلون خصائصهم الجسدية، كالذكر المتأنث الذي يزيل الأعضاء الخاصة بالذكور وإلى الذين يبقون هذه الخصائص، فالفئة الأخيرة محل تحفظ أكثر لدى الجمهور من الفئة الأولى، ولا سيما إذا كانت تلك الخصائص بادية عليهم بالصفات الاجتماعية للذكور، ويتأكد ذلك أكثر إذا كانوا يمارسون النشاطات الغريزية للذكور وينجذبون إلى الإناث بشكل أكبر.

٢- شعور المتحولين أنفسهم بالتعامل السلبي للناس معهم، وممارستهم التمييز والكراهة ضدهم، ويجد الذكور المتأنثون بشكل خاص تعاملاً سلبياً أكثر من الإناث، لأنّ الإناث أحرص بالفطرة ـ من جهة الحياء الذي أودع فيهن ـ على حفظ خصوصياتهن أمام غير جنسهن.

ويمكن القول إنّ المتحولين في كثير من الحالات يبتلون بحال من الوسواس

بسبب احتقارهم من الآخرين ويبالغون في فهم سلوك الآخرين من جهة حساسيتهم الشديدة في الموضوع.

ولكن الإنصاف رغم ذلك أنّ المرء يجد دلالة على عدم تقبل هذه الحالة بمستويات متنوعة من دلالة الإشارة القولية والسلوكية.

٣- توصيف المسؤولين المعنيين كالقضاة وغيرهم لتعامل الناس مع المتحولين بأنّ ذلك أعمال كراهية ضد هؤلاء، ويعتبرون مثله جريمة تستوجب المؤاخذة القانونية.

ويمكن القول إنّ المسؤولين في بعض البلدان يبالغون أحياناً في اعتبار الأقوال والسلوكيات مصاديق لأعمال الكراهية والتمييز ضد المتحولين[١].

---

(١) ومن موارد المبالغة ما يلي:

١-إنهم لا يفرقون بين كراهة صفة في الشخص وكراهة الشخص صاحب الصفة، فليس كل كراهة لصفة ما تكون كراهة لصاحبها بالضرورة، بل قد يكون صاحبها محبوباً للكاره، ويشير إلى هذا الفرق كلام للإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة حيث يقول ما مؤداه: (إنّ الله قد يحب المرء ويكره عمله).

٢-إنهم لا يفرقون بين إظهار الكراهية وبين الرغبة في حفظ الخصوصية، فالفتاة المريضة التي تحتاج إلى الكشف عنها لإجراء العملية لها إذا كرهت اشتراك الذكر المتأنث بين الطاقم الطبي المكوّن من الإناث فإنها لا تكون قد أبدت بالضرورة كراهية تجاه الذكر المتأنث، بل رغبة في حفظ الخصوصية تجاهه، وتلك حرية شخصية لها، وإذا كان ذاك الشخص يشعر بالأذى في استثنائه من الطاقم الطبي المكوّن من الإناث فإن تلك الفتاة أيضاً تجد أذى بحضوره عند الكشف عنها وإجراء العملية لها، على أنّ هذا أذى يحصل للغير من ممارسة حرية شخصية بحتة لا مساس لها

ولكن بالرغم من هذه المبالغة في ادعاء الكراهية في عدد من الحالات، فإنه لا يمكن إنكار أنّ عامة الجنسين المستقيمين ينظرون إلى المتحولين إلى جنسهم بعين عدم تقبل هذه الحالة بصفاء.

هذا عدا فئات محدّدة تقبّلوا ذلك لأسباب خاصة، ومن جملتها:

أ.بعض الأطباء الذين يتم تدريسهم سلامة التحول من المنظور الطبي كأصل ثابت وصارم، واعتباره جزءاً من الثقافة الطبية الضرورية، فهم ينشؤون على تقبل ذلك، على أنّ من هؤلاء من يتقبل ذلك في حياته المهنية، ولكنه لن يتقبل ذلك في حياته الشخصية والاجتماعية.

ب.بعض الآباء في البلاد الغربية الذين حدث التحول لدى أولادهم، ومنطلقهم في قبول ذلك الشفقة على أولادهم بعد أن خرج الأمر من أيديهم.

ج.الموصوفون بالميوعة الجنسية في سلوكهم الشخصي، فإنّ كثيراً منهم بطبيعة الحال لا ينظر بكراهية إلى الحالات اللاأخلاقية لأنها مسانخة لحالتهم، ولأنهم يجدون لأنفسهم متسعاً من النشاطات اللاأخلاقية بوجود هؤلاء.

٤- اهتمام واسع من جمهور الآباء والأمهات في البلاد الغربية بتربية أطفالهم

بالغير كالذكر الذي يتأذى من عدم رغبة الأنثى في حضوره عند الكشف عنها، ومثل هذا لا يبرر بتاتاً تحديد الحرية الشخصية للفتاة.

ومثل حالة الفتاة المريضة عشرات الحالات الأخرى التي يرغب فيها جمهور النساء بحفظ الخصوصية تجاه الذكور المتأنثين ذوي الخصائص الذكورية النفسية والجسدية مثل رغبة الفتاة عن الاشتراك في الرياضات النسائية بحضور الذكور المتأنثين، ورغبتها عن تبديل الملابس بحضور الذكور المتأنثين في غرف تبديل الملابس في المدارس والمحلات والأماكن الرياضية.

وفق ما يطابق جنسهم الجسدي، وحذرهم من أن يحدث لديهم انطباع مغاير عن جنسهم، وقد يقع بعضهم موضع ملامة من قبل بعض الأطباء أو من قبل بعض المعلمين ـ الذين يعملون وفق القرارات التعليمية ـ بدعوى أنّ ذلك نحو اضطهاد للطفل، وقد ينذرون بأنه في حال تكرر ذلك منهم فإنه سوف يؤخذ الطفل منهم!

فهذا السعي من غالب الآباء لتربية أولادهم على التطابق مع جسدهم في انطباعهم عن جنسهم يعبّر في كثير من الموارد عن كراهة هؤلاء لحالات التحول واستقباحها ويشير إلى حكم فطري داخلي تقضي به ضمائرهم وأخلاقهم وهو أنه (ينبغي للمرء أن يكون انطباعه عن جنسه مطابقاً لجسده)، و(ينبغي للوالدَين أن يقيا أولادهم من هذا المحذور)، وهذا الحكم بـ(ينبغي) و(لا ينبغي) حكم أخلاقي وقانوني (بالقانون الفطري الطبيعي)، وإذا كان هؤلاء الآباء لا يتعرضون غالباً لغير أولادهم بالنصيحة أو إبداء الكراهية فهو من باب العرف القائم لديهم بعدم التدخل في الشؤون الشخصية للآخرين أو الحذر من تأذيهم أو من الملاحقة القضائية لهم.

٥- إنّ جمهور الناس الموصوفين بالعفة في البلاد الغربية الذين تقبلوا التحول الجنسي لمن وجد انطباعاً مغايراً لجسده عن جنسه يرون أنّ التحول حالة اضطرارية تصحّ حيث لا محيص لصاحبها عنها، ويرون أنه ينبغي أن يجري النظم الإنساني والاجتماعي والأسري العام على صيانة الأطفال عن الانطباع المغاير للجسد.

وهذا الحكم (ينبغي) بدوره ينتمي إلى حكم أخلاقي وقانوني فطري، ويعبر عن أنّ التحول حالة غير ملائمة ولا لائقة أخلاقياً، فمن اضطر إليه اضطراراً حقيقياً فلا حيلة فيه كما في سائر موارد الاضطرار إلى أمور لا ينبغي ارتكابها في نفسها مثل أكل القاذورات والأشياء النتنة والفاسدة، ولا ينبغي أن يمارسه الشخص لمجرد هواجس

عابرة، أو هوى وميوعة، أو تجربة أمر جديد.

٦- وبعد، فإنّ الواقع أنّنا نلاحظ في من يحمل الانطباعات والميول والسلوكيات الشاذة من الموصوفين بالعفة مَن يجد في نفسه حزازة ونكداً منها ويرى أنّ ذلك أمر قبيح وغير لائق، لكن بعضهم يرى أنه لا محيص له عن ذلك، وأخرين يسعون إلى عدم الاستجابة لها في السلوك، وكثير منهم يوفق في ذلك لقوة الحواجز الأخلاقية والأسرية والاجتماعية والمصالح التي تضمنها النموذج المتعارف في الاحترام والإنجاب والتربية السليمة للأولاد على المنهج السائد.

٧- من الجوانب الأخلاقية أنّ من المحمود من الإنسان أن يكون متلائماً ومنسجماً مع نفسه وهذا ملحوظ في المراحل، فلا يحسن من الصبيان أن يتصرفوا تصرف الكبار، كما لا يحسن من الكبار أن يتصرفوا تصرف المراهقين في الحركات والمظاهر والملابس ونحوها، فهناك أمور ذهنية ونفسية وسلوكية تليق بالإنسان حسب مرحلته العمرية، وذلك في أصله شعور يستمد من الفطرة الإنسانية، وينطبق ذلك على الرجل والمرأة جسدياً، فمن اللائق أن يكون الإنسان ذكراً كان أو أنثى متلائماً مع ما جهز به، وليس من اللائق أن يكون متنفراً منه، وذلك مما يجده جمهور العقلاء، وكأن إلى ذلك إشارة القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾ (سورة النساء: آية ٣٢).

٨- يضاف إلى ما تقدم أنّ هناك محاذير أخلاقية كثيرة اجتماعية ترتبت في إثر تغيير قاعدة تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية يشكو منها كثير من الناس، وذلك من جهة سلب حرياتهم الشخصية في التعامل مع المتحولين، فهناك عشرات

المواقف التي يكره فيها الإناث خاصة حضور الذكور المتأنثين معهن لدواع مختلفة كالحذر والخوف وكحفظ الخصوصية، ولكنهن يُتّهمن بالتمييز ضد هؤلاء وتصادر حقهن الفطري والأخلاقي في ذلك، وسيأتي تفصيل هذا الموضوع في ذكر الهدي الحِكَمي عند ذكر الاختلالات الاجتماعية التي تنشأ عن هذه النظرية الحديثة إلا أنّ المقصود هنا الإشارة إلى المحذور الأخلاقي في ذلك.

وهكذا نلاحظ أننا إذا استنطقنا الضمير الأخلاقي لعامة العقلاء الموصوفين بالعفة فإنهم لا يجدون تحول الإنسان عن جنسه الجسدي أمراً أخلاقياً.

وبما ذكرنا يتضح أنّ التحول الجنسي عن الوضع الجسدي لا يبدو أمراً لائقاً من المنظور الأخلاقي، ولذلك فإنه لا بد أن يجري التعليم والتربية للأولاد على أساس التطابق الجنسي مع خصائصهم الجسدية، ومهما وقع التساهل مع الحالات الشاذة التي ابتُلي بها فإنه لا يصح أن ترفع اليد عن هذا المبدأ الأخلاقي الحكيم فيوجب التساوي بين المعيب والصحيح وبين الخاطئ والصائب وبين الانحراف والاستقامة، فتجعل الجميع خيارات متساوية أمام الإنسان في مقام التعليم والتربية ويتجذر هذا الخلل في الفرد والمجتمع ويشوه السلوك الإنساني العام.

لا تصح ممارسة سلوك الجنس المغاير أخلاقياً إذا لم نتقبل ذات الانطباع المغاير

وهناك تساؤل عن أننا إذا لم نتقبل الجزء المتعلق بالنظرية الحديثة في الهوية الجنسية لنتقبَّل انطباع الإنسان عن جنسه مغايراً لجسده فلا ضير أن نتقبل الجزء الثاني منها بشكل مستقل وهو مشروعية اقتفاء الإنسان لسلوكيات الجنس المغاير، فيكون التحول في السلوك محضاً لا في أصل الهوية الجنسية، فإذا أراد الذكر أن يكون

على غرار الأنثى فيتزوج بالذكر كالإناث ويتزيا بزيهن ويتزين بزينتهن ويختلط بهن فلا ضير فيه، وكذلك الأنثى.

والوجه في تقبل ذلك أنّ هذه السلوكيات التي تميز بين الذكر والأنثى لا تمليها فوارق تكوينية ولا هي مبنية على استحقاقات أخلاقية يشهد لها الضمير الإنساني، بل هي فوارق سلوكية ناشئة عن الأعراف والتقاليد الاجتماعية ولذا قد تختلف باختلافها، فنجد أنّ ما يعد لدى قوم ملبساً خاصاً للأنثى ـ كالتنورة ـ هو ملبس مشترك لدى قوم آخر ـ مثل بعض البلاد الاسكندنافية في عصر سابق ـ.

وهذه حجة يحتج بها أصحاب الاتجاه الحديث الذين قبلوا بتحول الإنسان إلى الجنس المغاير لجسده لمجرد شعوره بأنه من ذاك الجنس، فهم يقولون إنّ ما يرتب على الذكورة أو الأنوثة الجسدية أمورٌ مكتسبة ناشئة عن أعراف اجتماعية لا ملزم لها من المنظور الفطري.

والجواب: أنّ هذه الفكرة خاطئة خطأً فاحشاً من عدة نواحٍ نوضحها:

ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى بحسب الفطرة المعترف بها

الناحية الأولى: إنّ ضرورة التمايز الاجتماعي بين الذكر والأنثى من جملة الأمور الفطرية التي تستحسن مراعاتها وتستقبح مخالفتها، فإذا قدرنا أنّ حقيقة الهوية الجنسية من الذكورة والأنوثة هي حالة جسدية فلا يجوز لأحد الجنسين أن يظهر بمظهر الجنس الآخر لأن الفرد في المجتمع لن يعلم جنس من يختلط به، ويعد ذلك سلوكاً خاطئاً وتمويهاً ذميماً وتشبهاً قبيحاً.

وينبه على ذلك أنّ عامة المجتمعات البشرية جارية على تمايز الجنسين في المظهر،

ولا تجيز أن يخفي الذكر جنسه فيبدو بمظاهر الأنثى، ولا تجيز للأنثى أن تخفي جنسها فتبدو بمظاهر الذكر، بل يجد ذلك أمراً خاطئاً وقبيحاً ولا بد من ردع فاعله عن ذلك.

ولذلك نجد أنّ الإناث يستهجن جداً أن يحضر بينهن رجل قد تظاهر بمظهر الأنثى، وإذا فوجئن بذلك استقبحن ذلك ونهرن الرجل واعتبرنه رجلاً وضيعاً وسخيفاً ومستوجباً للملامة والذمّ الأكيد.

ومن الملحوظ أن تمايز الذكور عن الإناث قد ضمن في فطرة الإنسان جسدياً ونفسياً وسلوكياً:

ففي الجسد نجد تمايز الجنسين ـ مضافاً إلى الأعضاء الخاصة التي لا تمثل مظهراً اجتماعياً كافياً من جهة سترها بصورة عامة ـ في كون الذكر مشعراً في وجهه وبدنه بخلاف الأنثى، كما نجد في الجانب النفسي والسلوكي اختلاف خصائص الذكر والأنثى في الصوت وفي صفة الحياء وفي العاطفة وغير ذلك مما تقدم.

كما أنّ من الملحوظ أنّ الحيوانات أيضاً يتمايز ذكرها عن أنثاها ـ مضافاً إلى الأعضاء الخاصة ـ في كثير من الخصائص الأخرى كالحجم والألوان والسلوكيات أيضاً وذلك أمر مشهود.

والظاهر أنّ أصل مبدأ التمايز الاجتماعي بين الجنسين موضع وفاق حتى من قبل القائلين بالاتجاه الحديث الذي تقبّل الاتجاهات الشاذة واعتبرها أموراً طبيعية فهم يذعنون بهذا المعنى، بمعنى أنهم لا يجيزون أن يظهر أحد الجنسين بمظهر الجنس الآخر المغاير من غير أن يرى نفسه من ذلك الجنس كما لو رغب رجل مقرّ برجوليته أن يكون بين الإناث ويعاشرهن ويسمع حديثهن فظهر بمظاهرهن على وجه لا

يميزنه، وإنما ظنوا أنه لا مانع من احتذاء مظاهر وسلوكيات الجنس الآخر إذا شعر الشخص بأنه من ذاك الجنس.

وعليه يصح القول إنّ ضرورة التمييز بين الجنسين في المظهر الاجتماعي أمر فطري متفق عليه بين المجتمعات، حتى وإن اختلفت بعض تفاصيل التمايز باختلاف الأقوام حسب أذواقهم وتفضيلاتهم.

فإذا كانت تفاصيل التمايز بين الجنسين مكتسبة بدليل اختلاف الأعراف لم يدل ذلك على أنّ أصل الاهتمام بالتمايز اهتمام مكتسب، بل في تجذره واطراده في المجتمع البشري ما يدل بحسب حساب الاحتمالات على أنه ينشأ عن أمر فطري، لأن ذلك عادة شأن الأمور الفطرية.

ويبدو أن إيداع حب التمايز بين الجنسين في فطرة الإنسان إنما كان لملائمة ذلك لمصالحه النوعية كما هو الحال في عامة الأمور الفطرية حيث إنها علائم على مقتضى الصلاح النوعي للإنسان.

ومن وجوه المصلحة:

أوّلاً: أنّ تمايز الجنسين اجتماعياً استجابة لما فطر عليه الجنسان في داخلهما بنحو نوعي من السلوكيات المختلفة، فالذكر مفطور على سلوكيات ذكورية، كما أنّ الأنثى مفطورة على سلوكيات أنثوية، وهي سلوكيات ملائمة مع التكوين الجسدي والنفسي المختلف لهما، ولذلك فإن التمايز الاجتماعي تبلور طبيعي لما طبعا عليه من الاختلاف السلوكي.

وثانياً: أنّ تمايز الجنسين اجتماعياً يكون تركيزاً على مقتضى الفطرة فيهما حذراً من أن يبتليا بتماهي هذا البعد من جهة الآفات النفسية والسلوكية والأخلاقية الضارة،

ويضيع بذلك المسار الإنساني الملائم من الاقتران الزوجي الأسري بين الجنسين والإنجاب، فكانت العناية بأن يتمثل الذكر ذكراً وتتمثل الأنثى أنثى تركيزاً للذكورة والأنوثة في كل منهما؛ لأنّ الحياة الإنسانية وبقاء النوع الإنساني كالحيوانات المماثلة متقومة بمحافظتها على هذه الثنائية الرائعة والتركيز عليها للحيلولة دون تمييعها وذوبانها بين هويات متذبذبة ومائعة.

فالإنسان كما يمتاز عن الحيوانات بميزات نوعية مهمة للغاية من حيث قابليات الإدراك والضمير الأخلاقي فإنه يمتاز بأنه يحتاج إلى جهد كبير في التربية السليمة على السلوك الملائم الذي فطر عليه، فالحيوانات منضبطة من خلال غرائز متحكمة فيها وليست عرضة لاختلالات سلوكية مهددة للنوع، ولا تتعرض لنوعها أو لسائر الحيوانات إلا بمقدار ما يفي بحاجتها المحدودة، وأمّا الإنسان فإنه ليس منضبطاً من خلال ما فطر عليه، بل هو عرضة لاختلالات واسعة في سلوكه الشخصي والاجتماعي بالمقارنة بها مثل الانتحار وإهلاك بني نوعه وكذلك إهلاك سائر الكائنات الحية من غير حاجة فطرية إلى ذلك، وإفساد الطبيعة والبيئة وما شابه.

ولذلك زود الإنسان في داخله بهدي أخلاقي وحكمي في السلوك ولَزِمَ التركيز على هذا الهدي الفطري حتى ينشأ نشأة مستقيمة ولا ينحرف عنها إلى اتجاهات خاطئة وخطيرة، فكان التركيز على ذكورة الذكر وأنوثة الأنثى من جهة ابتناء فطرة الإنسان وخلقه وصلاحه على هذه الثنائية واستثمارها بالنحو الأمثل.

وثالثاً: أنّ امتياز النوعين في مظهرهما الاجتماعي يساعد على الانجذاب الغريزي السليم بين الجنسين الذي يحتاج إليه الجنسان إيفاءً بالغريزة ومشاركة في الحياة

الحميمة وإنجاباً للأولاد[١]، فلو كان الجنسان مشتركين في مظهرهما تماماً حتى لا يميز الناظر أنّ من يراه أمامه رجل أو امرأة لاختل اختيار الإنسان لشريك حياته من الجنس الآخر، الذي يتوقف على انتباهه إلى مغايرته معه في الجنس، فكيف يختار الرجل من يلائمه من النساء وهو لا يعلم أنّ من يراه رجل أو امرأة، وكيف تختار المرأة رجلاً وهي لا تعلم جنس من تراه، ولأدّى إلى انحراف الميل عندهما إلى المماثل لهما بتوقع أنه من الجنس المغاير حتى يقضي في التعلق شوطاً بعيداً يصعب عليه التراجع عنه، أو من باب الحاجة الداخلية الماسة إلى الميل إلى شخص معين، وحيث لا يميز الشخص من يراه أنه ذكر أو أنثى فهو يميل إلى شخص يجد انجذاباً إليه من غير اكتراث بجنسه بعد تعذر تشخيصه.

فظهر بذلك أنّ تمايز الجنسين في مظهرهما أمر ضروري في النوع الإنساني بحسب المبادئ الفطرية والأخلاقية والصلاح العام، كما يمتازان في الحيوانات، ويقبح من الإنسان أن يظهر بمظهر حيادي أو بالمظهر المتعارف للجنس الآخر.

وتتضمن قوانين الدول حتى المتقدمة صناعياً ـ بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ـ إلى عهد قريب إلزامات بمغايرة ملابس الجنسين ولا سيما في المؤسسات الرسمية.

ولذلك فإنّ من الخطأ الفاحش إلغاء ضرورة التمايز بين الجنسين بناء على الرغبات الشخصية لبعض أفرادهما على أساس أنّ وجوه التمايز أعراف وتقاليد

---

(١) وليس مقتضى ذلك طبعاً تجويز التعري لهذه الغاية أو مقبولية سلوكيات الإغراء لدى الجنسين بمشهد الآخر، فإنّ المقصود أصل معرفة الذكر من الأنثى وهو لا يتوقف على ذلك كما هو ظاهر.

اجتماعية لا ملزم لها.

إنّ الخصائص النفسية والسلوكية على أقسام من حيث مناشئها وليست كلها أعراف اجتماعية محضة

الناحية الثانية: أنّ من الخطأ دعوى أنّ ما عدا الخصائص النفسية والسلوكية المرتبطة بالذكورة والأنوثة كلها ناشئة من أعراف وتقاليد اجتماعية، نعم يمكن أن يُدّعى هذا الأمر في قسم من الأمور الفارقة فحسب.

توضيح ذلك: أنّ الخصائص النفسية والسلوكية للجنسين ـ غير الفوارق الجسدية ـ لا تخلو عن أحد أقسام:

الأوّل: خصائص نفسية وسلوكية ملائمة للخصائص الجسدية للجنسين..

بعضها مشتركة مثل أصل الميل الغريزي فإنّ هذا ملائم مع اشتمال جسد الإنسان على أعصاب مطبوعة على الشعور الغريزي.

وبعضها مختلفة في الجنسين، ومنها:

١- ميل الذكر إلى الأنثى وميل الأنثى إلى الذكر، فإنه أيضاً يوافق تكامل الخصائص الجسدية المتفاوتة بينهما بشكل خاص ملحوظ، كما أنه يوافق الاستجابة الدماغية لكل من الجنسين تجاه الآخر في عامة المجتمعات وجمهور الناس باستثناء حالات شاذة.

٢- اختصاص المرأة بغريزة الأمومة، فإنّ ذلك يلائم وضعها الجسدي الذي يجعلها هي الحامل للطفل، والإشارات العصبية لدماغها بعد الولادة وغير ذلك.

فهذه وأمثالها أمور لا يصح اعتبارها مما يكتسبه الإنسان من خلال النشأة

والتربية الاجتماعية من منظور علم الأحياء، لأن الغرائز والسلوكيات والأدوار الملائمة للخصائص الجسدية تفسر الغايات المنظورة بتلك الخصائص بمنظور هذا العلم.

الثاني: خصائص نفسية وسلوكية يختلف فيها الجنسان على وجه مطرد، بمعنى أنها مشهودة في عموم المجتمعات الإنسانية وفي عمق التاريخ المعهود، إلا أفراداً معدودة وشاذة.

ومن هذه الخصائص:

١- اتصاف الرجل بسرعة الاستجابة وجرأة الإقدام والمرأة ببطئها ومزيدٍ من الحياء، ويتمثل ذلك جسدياً في استجابة الدماغ للمثيرات الغريزية وما تصدر منها من الإشارات العصبية والإفرازات الكيميائية والنشاطات الفيزيائية وذلك كله أمور جسدية.

٢- اتصاف المرأة بالعناية المميزة بالجمال وسلوكيات الإغراء.

وفي هذا القسم أيضاً يرجح أنّ تلك الخصائص ليست أموراً مكتسبة، بل هي تعبر عن برامج فطرية مودعة في داخل المرأة بالنظر إلى أنّ من البعيد وفق حساب الاحتمالات أن تتفق المجتمعات على سلوكيات متفاوتة للجنسين من غير أن يكون هناك سبب داخلي، لأن عوامل التربية والتنشئة تختلف عادة مع هذا التنوع الزماني والمكاني والقومي.

ويجتمع هذا القسم مع سابقه أحياناً بمعنى أنه قد تكون الخصوصية السلوكية من جهة ملائمة للخصائص الجسدية، ومن جهة أخرى مطردة في المجتمع البشري بتنوعاته، فيكون ذلك دليلاً مؤكداً على نشأة تلك الخصوصية عن الفطرة الإنسانية.

الثالث: خصائص نفسية وسلوكية تختلف فيها المجتمعات والأقوام، مثل كيفية إغراء الجنس الآخر والتقرب إليه، وكيفية التستر وحفظ الخصوصية عنه، وكيفية تحقق التمايز بين الجنسين في المظهر والملبس.

وهذه الخصائص في بعض الحالات تعبر عن خصلة نفسية جامعة بينهما أو عن نوع من السلوك مشترك بينهما مثل الميل إلى الإغراء والإغراء بتقليل الملابس، ولكن تختلف في تفاصيل هذا السلوك.

وعليه يمكن اعتبار الخصلة النفسية أو أصل السلوك المشترك بين السلوكيات المتعددة أمراً فطرياً، وتكون التفاصيل هي الجانب المكتسب الذي يصح إسناده إلى الأعراف والتقاليد فحسب التي محل الاختلاف والتغيير.

على أنّ من الضروري الانتباه إلى أنّ بعض التفاصيل قد تكون أقرب إلى الفطرة من بعض، وأوفى بتحقيق الغاية المنظورة من إيداع تلك الخصلة في التكوين النفسي والتركيب السلوكي في الإنسان، فبعض وجوه الستر مثلاً قد تكون أنسب بغايته الفطرية وحكمته التي ألهم الإنسان بها والتربية والأجواء من صيانة الجنسين عن الإثارة اللاغية والضارة.

وهناك من الباحثين من يخلط بين الأعراف وبين غاياتها وما يعبر عنها، فإذا رأى أنّ العرف أمر غير ملزم لذاته فطرياً ظن أنّ ما يعبر عنه من معان كالحياء والإغراء ونحو ذلك أيضاً معانٍ غير فطرية.

وبهذا التفصيل اتضح أنّ من الخطأ أن نعتبر جميع الخصائص المضافة إلى الجنسين ـ غير الجسدية منها ـ هي وليد النشأة بحسب الأعراف والتقاليد السائدة.

ضرورة رعاية الأعراف والتقاليد المايزة بين الجنسين وإن كانت أموراً لا تقتضيها الفطرة لذاتها

الناحية الثالثة: أنّنا إذا تحدثنا عن الجوانب المتعلقة بالذكورة والأنوثة التي تختلف فيها الأعراف والتقاليد فإننا مع ذلك لا يصح أن نقول إنّ رعاية هذه الأعراف أمر غير ضروري، وإنّ الخروج الفردي عنها حسب الرغبة يلائم الاستقامة النفسية.

ويكفي في الانتباه إلى ذلك على سبيل الإجمال أن تلحظ أنّ الحياة الإنسانية مليئة بالأدوار المختلفة بحسب الأشخاص والمقامات، يتعلق بعضها بالأقوال وبعضها بالمظاهر وبعضها بالملابس وبعضها بملامح الشخص فيها وبعضها بمكان الجلوس إلى غير ذلك، فلو لاحظت مثلاً استقبال الرؤساء بعضهم لبعض وجدت أنّ هناك لياقات ملحوظة من هذه النواحي وغيرها فلا يصح مثلاً أن يفد الرئيس في المجلس الرسمي بثياب الرياضة أو السباحة أو نحو ذلك، ولو فعل ذلك كان ذلك تهتكاً، كما أنه يدل على الاضطراب النفسي وقلة العقل، ولو تأمّلنا أحوالنا لوجدنا أنّنا نلاحظ العديد من اللياقات من النواحي المختلفة في البيت وفي الشارع وفي المجالس العامة وفي المحاضر الرسمية، وقد يختلف بحسب الأصناف والعلائق من الأزواج والأولاد والوالدين والمعاشرين في البيت والجيران والأصدقاء والزملاء والوجهاء وغيرهم.

إذاً الخروج عن المتعارف يعتبر حالة نفسية غير مستقيمة، وكثيراً ما يستدل على عدم اعتدال الشخص نفسياً بخروجه عن اللياقات والآداب العامة.

والسر الحقيقي في ذلك بالرغم من كون ما قضى به العرف أمراً مكتسباً لا فطرياً، هو أنّ الآداب وإن لم تكن لازمة لذاتها، ولكنها أصبحت لصيقة بأمور معينة في العرف الاجتماعي وجرت عليه التربية العامة، فمن خالفها ممن نشأ في نفس البيئة التي ترعى فيها والمفروض به حينئذٍ أن يكون قد نشأ عليها فإنّ مخالفته تنشأ عادة عن خروجه عن الاستقامة النفسية التي تؤدي إلى سلوكيات اجتماعية مضطربة وغير ملائمة، ولو فرض له منظور سليم لكن يبقى أنه تنعقد للسلوكيات الشاذة دلالات اجتماعية مثل هتك الآخر وإهانته، أو الرغبة في الشهرة بطرق وضيعة على قاعدة: (خالف تعرف)، فيكون ذلك من قبيل من تكلم كلاماً يعطي معنى ما لكنه لم يقصد ذلك المعنى، فيكون ذلك اضطراباً في الفهم الاجتماعي والأداء.

وبذلك نعلم أنّ كون الأعراف والتقاليد العامة أموراً مكتسبة لا ينفي أنّ التخلف عنها يعطي خروج من خالفها عن الاستقامة في الإدراك والنفس والسلوك، لأنها ارتبطت في الذهن الاجتماعي الذي ينتمي إليه الشخص بحكم بيئته بلياقات فطرية مثل الاحترام والتقدير والانتظام والاستقامة وحسن الأداء وغير ذلك، فمن خالفها كان ذلك منه ضرباً من الخلل والاضطراب في الشخصية الاجتماعية.

وبعد الانتباه لهذه الفكرة العامة المُيسّرة نشير إلى أنّ من المعلوم أنّ هناك أعرافاً وتقاليدَ مختلفة بشأن الذكورة والأنوثة تعبر في المنظور العرفي عن معان نفسية ورغبات سلوكية ملائمة، وقد أصبحت تلك الأعراف لصيقة بهذه المعاني والرغبات، فمن لم يراع تلك الأعراف وجد ردود فعل مبنية على العرف من مجتمعه لا محالة، فلا يصح لشخص ما أن يتخذ سلوكاً مغايراً لها على أساس عدم وجود ما

يقتضي الإلزام والالتزام بها.

مثلاً إذا كان المتعارف أن يخرج الرجل إلى محفل ما بلباس موقر وليس بملابس رياضية فإنه إذا خرج إليه بملابس رياضية دل ذلك على أمرين:

١- إنه يقصد الإغراء بنفسه أو إظهار عضلاته أو استهتاره بمخالفة العرف أو إثبات شخصيته أو غير ذلك مما يجعله عرضة للسخرية والنقد.

٢- إنه يعاني من اضطرابِ السلوك الاجتماعي ذي مناشئ إدراكية ونفسية، لأنه عبّر عن مقصده بطريقة غير لائقة معاكسة تماماً لأهدافه، بل إنه بسلوكه هذا يضر بنفسه من جوانب أخرى هي أولى بالرعاية من تلك المقاصد المنظورة.

وعلى المجمل فإنه يعتبر سلوكاً اجتماعياً سخيفاً.

هذا وليس المقصود بما ذكرنا تعميم القول في شأن رعاية الأعراف، فقد ينطلق الإنسان من مبدأ صحيح وداعٍ معقول وفي ذلك حديث لا يسع هذا الموضع تفصيله، ولكن الغرض أنّ من الخطأ أن يظن أنّ اتّباع الذكر لسلوكيات الأنثى واتباع الأنثى لسلوكيات الذكر أمر سليم من منظور علم النفس والطب النفسي، بل يمثل ذلك ضرباً من الاضطراب السلوكي الاجتماعي وربما يتضمن مضامين غير لائقة من المنظور الأخلاقي.

وهكذا تبين مما ذكرنا أنه لا يمكن تبرير التحول الجنسي أخلاقياً لا في بعده الذاتي وهو الاعتقاد الواهم للإنسان عن جنسه على خلاف جسده، ولا في بعده السلوكي المحض بمعنى اختيار الشخص للسلوكيات المتعارفة للجنس الآخر.

تلخيص: فاتضح بمجموع ما ذكرنا أنّ هناك نحو استقباح لفعلة التحول الجنسي بحسب الارتكاز العقلائي العام والسلوكيات المترتبة عليها، وشيوع هذا

الارتكاز رغم مساعي تخطئته وإشاعته ومنافاته لحقوق الإنسان وحريته الشخصية يساعد وفق قواعد حساب الاحتمالات على اكتشاف منشأ واحد.

البحث الخامس

في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية

وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام

بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة

توضيح عام لدور الحكمة في تحديد الحالات المستقيمة عن الحالات المرضية

حالات غير مستقيمة ومرضية تتبين بالتنامي والانتشار

دلالة الهدي الحِكَمي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية

البعد الأوّل: الأذى الجسدي الذي يوجبه الانطباع المغاير

البعد الثاني: الأذى النفسي الذي يوجبه الانطباع المغاير

البعد الثالث: الأذى الاجتماعي الذي يوجبه الانطباع المغاير

اقتضاء النظرية الجديدة إبراز الجنس الاجتماعي وإخفاء الجنس الجسدي في المجتمع

توصيف إجمالي للاختلال الاجتماعي في حال تطبيق هذه النظرية

تفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي

الوجه الأوّل: الاختلال الأسري من وجوه

الوجه الثاني: اختلال عملية الإنجاب

الوجه الثالث: اختلال واسع بقواعد حفظ الخصوصية داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي

اتساع الاختلالات المتقدمة بأمرين

الأمر الأول: ازدياد التحولات غير الاضطرارية لمجرد الميول والأهواء العارضة وتوضيح تنويع التحولات إلى اضطرارية وغيرها

الأمر الثاني: فوضى التمظهرات الاجتماعية في المجتمع الإنساني

البحث الخامس

في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة

توضيح عام لدور الحكمة في تحديد الحالات المستقيمة عن الحالات المرضية

إنّ تقدير الحكمة والصالح الإنساني الخاص والعام والوقاية عن الضرر مقياس وجداني وعلمي في فرز الظواهر المستقيمة والسليمة والصحية عن الظواهر الخارجة عن الاعتدال والاستقامة التي تعد ضرباً من العوارض المرضية بالمعنى العام كما تقدم ذكر ذلك، فتمسك نفس الإنسان بميل أو خصلة مؤذية له وللنوع الإنساني يكون حالة غير مستقيمة طبعاً.

بيان ذلك: أنّ ارتكاب ما يخالف الحكمة يكون على مستويين:

١- مستوى يكون حالة تتفق للشخص أحياناً وهذا لا يكون حالة مرضية، بل هو حالة متعارفة، فعامة الناس يقعون في ما هو خلاف الحكمة في بعض سلوكياتهم، ولو كان ذلك حالة مرضية لكان كل الناس مرضى.

٢- مستوى تكتسب معه النفس اتجاهاً خاصاً في الإلحاح على شيء يضرها لا من حيث نفع متوقع منه كما في بعض الأفعال الخطرة التي يمارسها الأشخاص

لاكتساب الشهرة والقبول والمال، بل استمتاعاً بنفس الفعل فهذه حالة مرضية لأنها حالة مكتسبة مضادة للفطرة الإنسانية، وكل حالة مكتسبة مزمنة تتمسك بها النفس وتلح عليها إلحاحاً تعتبر حالة مرضية.

ويعوّل على هذا المقياس كثيراً في علم الطب في فرز الحالات السليمة عن الحالات المرضية في كثير من العوارض لا سيما النفسية منها، لأنّ العوارض النفسية تبدأ من مستويات دانية قد تكون مقبولة وتتصاعد بدرجة يكون لها أعراض شديدة مؤذية فيُبنى على أنّها خروج عن الصحة والاستقامة النفسية، فهي حالة مرضية، وقد تكون في المساحة الوسطى بين الحالات الخفيفة والشديدة حالات رمادية يختبر بلوغها حد المرض من خلال درجة تأثيرها السلبي في مجالات ثلاثة:

١- مدى تأثير الحالة العارضة على الشخص على أحواله الجسدية من الآلام والتعب والإرهاق والوهن والتعرق وغيرها على وجه مزمن.

٢- مدى تأثير الحالة على النشاطات الاعتيادية للإنسان بنحو عام ولصاحبها من قبيل الابتلاء بالعارض بنحو خاص مثل النوم والمطالعة والدراسة والعمل والأكل والشرب والكلام والزواج والضحك والبكاء والاستقلال والعواطف.

٣- مدى تأثير الحالة تأثيراً سلبياً على حدوث سلوكيات فردية للشخص غير ملائمة مثل السلوكيات المؤذية لنفسه، والأخرى التي تعبر عن حالة عدم انسجامه مع ذاته على وجه غير متعارف.

٤- مدى تأثير الحالة العارضة على سلوكيات الشخص الاجتماعية، كأن تصدر له سلوكيات اجتماعية غريبة وغير ملائمة متكررة.

وهناك العديد من الحالات التي تدرج في ضمن الحالات المرضية على أساس ما

توجبه من الأذى مما يرتبط بالتعلقات الغريزية مثل التعلق بالأطفال حصراً أو بالحيوانات أو بالمشاهد والصور غير الأخلاقية على وجه يُعرِض عن الممارسات الاعتيادية.

ومن جملة الحالات المرضية العامة الاستمتاع بإيذاء النفس ويسمى بالمازوخية وهي اضطراب نفسي يوجب تلذذ الإنسان بالألم الواقع عليه، ومن أقسامه المازوخية الغريزية حيث يرغب الشخص في أن يمارس غيره معه السلوك الغريزي المؤذي له.

وهذه الحالة تعتبر عملاً غير ملائم من المنظور الحكمي، لأنّ الحكمة تقتضي توقي الإنسان من الضرر إلا إذا كان له فيه مصلحة تقتضي تحمل الضرر.

حالات غير مستقيمة ومرضية تتبين بالتنامي والانتشار

ومن الحالات غير المستقيمة والمرضية ما يتضح مدى الضرر فيها بالتنامي والانتشار والاختلال الاجتماعي.

بيان ذلك: أنّ الخلل في بعض الأمور النفسية البنيوية قد يبدو خطأ صغيراً لا أهمية له، إلا أنه من حيث كونه خطأ في أمر بنيوي فإنه كلما تنامى الشخص يكبر هذا الخطأ حتى يهيمن على صاحبه، ثمّ يسري إلى المجتمع، ثمّ يكون سريانه إلى المجتمع ابتداء في حالات قليلة لكنها تنمو تدريجاً حتى يصبح ظاهرة اجتماعية، فيتسع حتى تقع به الشبهة في الهدي الراشد والصحيح والسنن اللائقة والملائمة بحياة الإنسان وتنمحق به السنن السائدة الصائبة والصحيحة فيسبب ذلك كارثة كبيرة تنهار بها ركائز البناء الاجتماعي السليم الراشد والصحيح.

فالحال في ذلك كالحال في بناء انحرف أساسه شيئاً قليلاً غير محسوس، فإنه كلما ارتفع هذا البناء ـ وهو إنّما يرتفع باتساق مع قاعدته ـ، فإنه سوف يزداد الانحراف تدريجاً، ولا يزال يزداد انحرافه حتى يبدو واضحاً جلياً، ولكن لا جدوى في تبيّن انحرافه لاحقاً بعد انحراف قاعدته من الأساس، وسوف ينهار لاحقاً لا محالة.

ويشبه ذلك بعض التغييرات البسيطة والدقيقة التي تقع في الخلايا فتؤدي بعد نمو الجنين وتكامله إلى تشوه كبير وإعاقة واسعة للطفل بينما لم يكن في البداية إلا تغيراً طفيفاً.

وهكذا حال الخطأ في الأمور البنيوية كلها فإنّ الخطأ الذي يبدو يسيراً سوف يؤثر تأثيراً كبيراً من جهة نمو الأمور على أساس خاطئ فكلما نمى ازداد انحرافاً.

دلالة الهدي الحِكَمي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية

إنّ من جملة الموارد التي يفي الهدي الحِكَمي بتشخيص الحالة المستقيمة عن غيرها هو تحديد مبنى الهوية الجنسية، فإنّ هذا الهدي يرشد إلى أنّ الحالة المستقيمة اتساق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية، وذلك لأنّ انطباع الإنسان عن نفسه على خلاف جسده يوجب اختلالاً وأذىً كبيراً للفرد والمجتمع في الأبعاد الثلاثة وهي البعد الجسدي والنفسي والاجتماعي، وهذه الأبعاد الثلاثة يرتبط بعضها ببعض لارتباط الفرد والمجتمع، فالسلبيات في حياة الفرد تتمثل بالمجتمع ولا سيما مع تعدد الأفراد وتكوّن ظاهرة اجتماعية، كما أنها في حياة المجتمع تؤثر على الفرد من جهة أنه يعيش أجواء المجتمع، وهذا الأمر ينبّه على أنّ الهدى الذي يشعر به جمهور الناس في شأن هويتهم الجنسية من موافقتها وابتنائها على الخصائص الجسدية هو

الحالة المستقيمة والسليمة.

البعد الأوّل: الأذى الجسدي الذي يوجبه الانطباع المغاير.

إنّ افتراض مغايرة هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية يلحق أذى كبيراً بالإنسان جسدياً لأنه عادةً يدفعه إلى تشويه تكوينه الجسدي السليم والذي يعمل بشكل طبيعي، ويتمثل هذا التشويه في أمور متعددة:

١- استئصال وبتر الأعضاء والغدد الخاصّة بتكوينه الجسدي وزراعة مثال صوري من بعض الأعضاء الخارجية للجنس الذي يتراءى له عن نفسه.

٢- استعمال علاجات ضارّة لوقف إفراز الغدد المنتجة للهرمونات الملائمة لجسده إن لم يكن قد استأصلها، ثمّ حقن الجسم بالهرمونات المغايرة على خلاف التكوين العامّ الذي بُني عليه الجسد منذ انعقاد نطفته، وهو يؤدّي إلى أمراض قد يعدّ من جملتها المرض الخبيث.

٣- الأضرار الأخرى الناتجة عن التصرفات التي تقدم وصفها في التركيب الجسدي والهرموني، وذلك لأنّ هذا الجسد قد صيغ على وجه خاصّ ملائم من الدماغ حتّى الغدد وسائر الأعضاء، ولذلك نجد أنّ أيّة مراجعة طبّية مهما كان هدفها تبتني على معرفة جنس المريض من كونه ذكراً أو أنثى، فالجنس الطبّي هو الجنس الجسدي (البيولوجي)، ولذلك فإنّ أي مساس بجوانب عميقة من هذا التكوين يؤدي إلى أضرار جسدية عديدة كما يتمثل في الأعراض التي تشهدها هذه الفئة كالتعب والإرهاق والأمراض التي تبتلى بها.

٤- إنّ استئصال الأعضاء الداخلية والخارجية للجنس الذي ينتمي إليه

الإنسان بجسده يفوّت عليه أيّ عدول لاحق عن انطباعه عن نفسه مع أنّه عرضة لهذا العدول، إذ من الملحوظ في كثير من الحالات تبلغ الألوف عدول المتحولين ـ لا سيما الذي كان تحولهم في زمان المراهقة قبل نضج أفكارهم وتكامل رشدهم ـ بعد مدة من إجراء العملية إلى جنسهم الأوّل، وفي هذه الحالة تتحقّق الكارثة التي لا مناص منها، إذ لا سبيل إلى استعادة تلك الخصائص بصورة عامة، وقد لوحظ أنّ هذا الأمر قد أدى في العديد من الحالات إلى انتحار الشخص في إثر ما يجده من المصاعب والاضطرابات النفسية نتيجة عدم قدرته على تقبّل ما أصبح عليه من فقدان المقوّمات الجسدية لجنسه الطبيعي، ويتهم العديد منهم أسرهم والأطباء والمعلمين بالتسرع في افتراض كون هويتهم الجنسية مغايرة لخصائصهم الجسدية.

٥- إنّ العوارض السلبية النفسية التي يبتلى بها الشخص المتحول ـ مما سيأتي توصيفها ـ تؤدّي بدورها إلى مضاعفات جسدية مؤذية طبعاً، كما أنّ المضاعفات الجسدية تؤدّي إلى مضاعفات نفسية سلبية من جهة العلاقة الوثيقة عموماً بين البعدين الجسدي والنفسي للإنسان، وهي علاقة متى انتبه الإنسان إلى أبعادها انتبه إلى مدى الخطأ الفاحش في مقولة فصل الجنس النفسي والاجتماعي عن الجنس الجسدي كما جرى عليه الاتّجاه الحديث.

هل دفع الأذى النفسي يبرر تقبل الأذى الجسدي؟

وقد يقول قائل: إنّ من ابتلي بانطباع عن جنسه مغاير لتكوينه الجسدي إنما يختار ما يختاره من بتر الأعضاء ونحوه بها لذلك من التبعات الجسدية والنفسية من باب أخف الضررين؛ لأنه يريد بذلك تحقيق الانسجام لجسده مع انطباعه النفسي، ويعاني

من العذاب من هذه الثنائية المتضادة في الجسد والنفس، وعليه فلا ضير في هذه الأضرار بالقياس إلى الأذى الذي يجده صاحب هذا الانطباع من مناقضة جسده لنفسه، ولذلك نجد أنه بنفسه يقدم على إجراء عمليات البتر والتزريق.

والجواب على ذلك:

أوّلاً: أنّ من غير الواضح أن يكون ما يفترضه الشخص المتحول في غمرة أجوائه النفسية تلك من أنه يسعد بالتحول الجسدي هو فعلاً أخف الضررين بالنسبة إليه، لعدة أسباب:

١ - إنّ الذي يتبين بالتأمل الجامع في أحوال هذه الفئة التي جنسها على خلاف جسدها أنّ أحوالها الصحية والنفسية مجموعاً لن تستقيم غالباً على نحو عامة الناس المستقيمين، حتى وإن تمت مسايرته لانطباعه هذا وتلاعبه ببنيته الجسدية، فذلك خلل واضطراب نفسي حاصل لا محالة ـ سواء أدّى إلى تغيير جسده وخصائصه بعض الشيء أو لا ـ لا سيما أنه لن يستطيع أن يتحول تحولاً حقيقياً إلى الجنس الآخر حتى يستمتع بمزاياه ويستريح بذلك، فالحال في ذلك كالحال في سائر الميول الغريزية والعامة الشاذة التي يعاني صاحبها منها وهو لا يجد سبيلاً إليها مثل الميل الشاذ إلى التلصُّص على الناس وإلى التعري أمام الآخرين، وإلى الفعل الغريزي مع الأطفال والمراهقين والحيوانات وأشباه ذلك.

إذاً لن يحصل الشخص صاحب الانطباع المغاير عن جنسه على حياة مستقيمة شأن سائر الناس.

ولما ذكرنا نرى أنّ الأطباء لا يوصون منذ حين في كثير من الحالات بإجراء العمليات الجراحية لبتر الأعضاء رغم أنّ الشخص يبقى يشعر أنّ هذه الأعضاء

تنافر شعوره وتمنع من تقبل المجتمع له في ضمن الجنس الآخر الذي يفترضه لنفسه، لكن مع ذلك يرى كثير من المتحولين في غمرة مشاعرهم المغايرة لجسدهم أنهم سوف يسعدون بالتحول الجسدي.

٢- ما ذكرناه من أنّ كثيراً من المتحولين المراهقين يرجعون على ما لوحظ في مئات من الموارد عن انطباعهم عن جنسهم بعد إجراء العملية وبتر أعضائهم الجسدية، مع أنه لم يبق حينئذٍ سبيل إلى العودة إلى الجنس الجسدي مما يؤدي إلى ابتلاء المتحول نوعاً بالأمراض النفسية واستعماله لأدوية نفسية قوية، وقد ينتهي إلى انتحاره في النهاية.

٣- يضاف إلى ذلك ما يجده المتحولون بشكل عام من العناء في الاندماج الاجتماعي مع الجنس الآخر الذي تحولوا إليه مما يؤدي إلى عوارض نفسية كثيرة، وذلك كله أمر معروف.

وثانياً: إنّ محل الشاهد في ما وصفناه من أضرار التحول الجنسي هو أنّ انطباع الإنسان المغاير لجنسه يؤدي إلى أضرار جسدية كبيرة، فيدل ذلك على أنّ هذا الانطباع حالة غير صحية ولا ملائمة حتى إذا فرض أنّ أخف الضررين فيها إيراد الضرر على الجسد من جهة تعذر إزالة هذا الانطباع عن النفس بعد تجذره فيها لأجل صعوبة زوال الاضطرابات النفسية من هذا القبيل كما هو الحال في شذوذ التعلق بالأطفال والحيوانات والمماثل وكذلك شدة المعاناة بهذه الاضطرابات، لكن يبقى أنّ هذا الانطباع النفسي يؤدي إلى إضرار الإنسان بجسده، فهو علامة على عدم كون هذا الانطباع صحياً.

وثالثاً: أنّ البحث هنا ليس في خصوص الفئة التي ابتليت فعلاً بالمشاعر المغايرة

لجسدها فليفرض أنّ مسايرة هذا الانطباع في شأنها هي أخف الضررين، وإنما الكلام في اعتبار هذه الحالة ـ أي حالة الانطباع المغاير ـ حالة مستقيمة واعتيادية وصحية حتى تعرض بجنب الحالة الاعتيادية ـ وهي موافقة انطباع الإنسان عن جنسه لجسده ـ في مقام التشريع والتعليم والتربية والإعلان الاجتماعي عنه، لأنّ اعتبار هذه الحالة حالة مستقيمة مما يؤدي بطبيعة الحال إلى كثرة أهلها وخروج بعض الناس عن الاستقامة التي يكونون عليها لو خلوا وأنفسهم إلى هذا النحو من الانحراف النفسي والسلوكي المؤذي، لأنّ هذه الحالة كما يراه جمهور علماء النفس والطب النفسي لا تتولد مع صاحبها ولا تنشأ عن أسباب جينية وإنما تنشأ عن عوامل كامنة في البيئة والأجواء الأسرية والتعليمية والاجتماعية ونوع تأثر الشخص بها واستجابته لها وفق خصائصه النفسية، ومن المعلوم أنّ عرض هذه الحالة كخيار مستقيم في التعليم والتربية والاجتماع والتشريع يصلح عاملاً مساعداً على حدوثها وتجذرها وتمسك صاحبها بها.

وعليه فإنّ الالتفات إلى الآثار الفظيعة لها على جسد صاحبها ينبه على أنّ مقتضى الحكمة أن تعتبر حالة غير صحية بتاتاً، ولا يصح التضحية بالصحة العامة لأجل مسايرة حالات شاذة.

البعد الثاني: الأذى النفسي الذي يوجبه الانطباع المغاير

إنّ هناك محاذير نفسية كبيرة تترتّب على هذا الفصل بين هوية الإنسان الجنسية وبين خصائصه الجسدية، ومن جملتها:

١. التشويش الذي يستوجبه أصل المغايرة بين الخصائص الجسدية وبين انطباع

الشخص عن جنسه، حيث إنّ الشخص صاحب الانطباع المغاير يجد منافرة بين نفسه وجسده، ولذلك يعبّر بعضهم بأنه يشعر بأنه قد خلق في الجسد الخطأ، فهذا الأمر يوجب هماً وغماً نفسياً كثيراً لمن ابتلي بذلك وذلك أمر مشهود.

٢. إنّ هناك العديد من العُقد والعوارض النفسية المشهودة لدى المتحوّلين والتي تؤدي إلى سلوكيات اجتماعية وأسرية غير ملائمة لا سيما في حياتهم الشخصية، كما يؤدي التحول إلى القلق والكآبة والاضطراب والإحباط والتشاؤم والأوهام حول تعامل من حولهم معهم.

ومن المتوقع وفق الخبرة العقلائية العامة ووفق معطيات علم النفس والطب النفسي أنّ جانباً مهماً منها[1] ينشأ عن نوع من التناقض والمواجهة بين الانطباع السليم للشخص عن جنسه الكامن في مرحلة العقل الباطن وبين الانطباع الآخر المغاير للجسد الناشئ من عوامل أخرى والتي يتمسّك بها صاحبها ويسعى إلى أن يُخْلص لها في ما توجبه من الميول والسلوكيات غير الملائمة للخصائص الجسدية، فهذه العقد والعوارض المرضية الناشئة من هذه الحالة بطبيعتها تشير إلى أنها حالة غير طبيعية ولا صحية.

٣. إنّ إلغاء التأصيل العقلائي العام في تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية بافتراض وجود خيارات متعدّدة ملائمة في الهوية الجنسية أمام الأشخاص والإذعان بها في مقام التعليم والتربية الأسرية والمدرسية يؤدي في حالات كثيرة جداً

(١) نعم هناك جانب آخر قد ينشأ عن صعوبات الاندماج الاجتماعي للمتحولين ونظرة من حولهم إليهم.

إلى وجوه متنوّعة من التشويش والقلق النفسي للناس الأصحاء المستقيمين، كما هو مشهود في المجتمعات التي انتشر فيها خيار التحول الجنسي، فقد كان الناس من قبل يجرون عموماً على وفق أجسادهم وتتحفّز لديهم الميول الموافقة لها ولذلك يعيشون وضوحاً وانسجاماً عدا حالات شاذّة ونادرة، ولكن بعد طرح خيارات متعدّدة أصبح لدى الكثير منهم تشويش أوّلي في اتّخاذ القرار، لأنّ مسألة الذكورة والأنوثة تنوّع لا يمكن محوه من المجتمع البشري، فهي تمثّل جزءاً من الهوية الفردية والاجتماعية، فعلى الشخص أن يختار لنفسه خياراً ملائماً ويقرّر ما إذا كان يرغب أن يكون ذكراً أو أنثى وهو أمر يثير قلقه من جهة أنّه قرار مصيري ومؤثّر في حياته جدّاً ودائماً.

ويتمثل انتشار هذا القلق في مئات العيادات والمراكز الاستشارية التي استحدثت في الدول الغربية حول التحول الجنسي وتضاعف عدد مراجعيها في العصر الحاضر وزيادة نسبة المتحولين بالمقارنة مع نسبة السكان، فإنّ من العوامل الأساسية المهمة لذلك ـ كما يبدو من خلال المتابعة ـ هو انتشار وسواس الهوية الجنسية بعد فصل هذه الهوية عن الخصائص الجسدية، وترويج هذه الثقافة في أوساط الناس الذين يعيشون براءة الفطرة ونقائها وطهارتها واسترسالها واستقامتها.

٤. إنّ من وجوه التأثير السلبي لفصل الهوية الجنسية النفسية والاجتماعية عن الخصائص الجسدية أنّ الطفل ينشأ منذ الولادة على أساس هوية نفسية واجتماعية جنسية على أساس جسده، ثمّ يُخيّر بين البقاء على هذه الهوية التي نشأ عليها وبين مغادرتها، في حين أنّ مغادرتها تُوجب تناقضاً واضطراباً داخلياً من جهة التضاد بين

الهوية السابقة والتي تم اختيارها، بل نفس تخيير الطفل بعد المراهقة في البقاء على تلك الهوية التي كانت في طفولته أو مغادرتها توجب تشويشاً نفسياً لديه.

بيان ذلك: أنّ عمق مسألة الذكورة والأنوثة في حياة الإنسان لهو بدرجة تقتضي أن يعتبر الشخص اجتماعياً ـ وليس جسدياً فقط ـ منذ الولادة ذكراً أو أنثى ويجري على ذلك في مراحل الطفولة حتّى المراهقة ثمّ البلوغ والرشد الكامل، ولذلك يجري الوالدان والمجتمع الأسري والتعليمي والعامّ على تصنيفه وفق جسده ويتم التعامل معه وترتيب ألبسته والأثاث المتعلق به وفق ذلك ويسجل كذلك في الوثائق الرسمية الخاصة والعامة، كما أنّ الطفل بعد انتباهه إلى خصائصه الجسدية وتفاوتها عن خصائص الجنس الآخر يتكون لديه انطباع عن جنسه ملائم لجسده، إذ ليس بمقدوره بالنظر إلى مستواه الذهني أن يختار لنفسه هوية جنسية مغايرة، ولذلك فإنّ مخالفته لهذا الانطباع تقتضي تغييراً في هويته وسلوكه عما ارتكز في ذهنه وتربى عليه في الطفولة، فهو بذلك سوف يجد عناء في أي تغيير سوف يجري عليه حتى وإن كان ذلك باختياره.

وقد لجأت بعض الدول ـ في سلسلة معالجة المضاعفات التي لا تنتهي لهذه النظرية المخالفة للفطرة من المنظور الشخصي والاجتماعي والتشريعي ـ إلى إلغاء فقرة الجنس في بيان ولادة الطفل وسجل أحواله الشخصية وسائر الوثائق الرسمية إلى حين البلوغ.

ولكن هذا القرار ليس بناجع، لأنّ خلو التثبت الرسمي للجنس فضلاً عن غرابته لدى العقلاء لا يوجب حل المشكلة، لأنّ الوالدين والأسرة دائماً يفرقون طبعاً بين الذكور والإناث جسدياً فيخبرون الطفل عن جنسه ويضعون له اسماً

مذكراً أو مؤنثاً ويتعاملون معه على أساس الجنس الجسدي، كما أنّ الطفل نفسه سوف يكون انتباهه عن نفسه وفق جسده، إذ لا يفهم معنى (الهوية الجنسية الافتراضية).

فإنّ هوية الإنسان الجنسية تابعة لجنسه الجسدي لأنها حالة فطرية مخلوقة مع الإنسان ولذا فالمفروض أن تعالج الحالات النادرة الشاذة بما يلائمها ولو تم ذلك لما حدثت مضاعفاتٌ سلبيةٌ نفسيةٌ واجتماعيةٌ كالتي وصفناها.

٥. إنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية يؤدي إلى إناطة اختيار الهوية الجنسية إلى الشخص قبل أن يتأهل فكرياً لاتخاذ مثل هذا القرار وهو أمر مجانب للحكمة تماماً.

بيان ذلك: أنّ الغريزة الجنسية تنفتق عند المراهقة عند البلوغ الجسمي للإنسان وهو يتفق في الذكور غالباً في سن الخامسة عشر، وفي الإناث في سن الثانية عشر، وفي هذا السن يميل الشخص المراهق إلى اتخاذ القرار في شأن هويته الجنسية بطبيعة الحال، كما لوحظ في البلاد التي أقرت فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية، نظراً لأنّ البلوغ يولد شعوراً قوياً بالميول الغريزية، ويدفع ذلك الشخص إلى اتخاذ قرار في شأن الهوية التي يختارها، ولكن الشخص يعيش في هذا العمر في مرحلة المراهقة التي تعرف بتقلبات المزاج والسعي إلى استقلال الشخصية، ولم يكمل لديه الرشد الفعلي الموجب لفهم آثار قرار التحول النفسية والاجتماعية على الشخص ومستقبله، إذ أنّ الرشد الفعلي العام والملائم يتأخر عن البلوغ لعدة سنوات، وقد حدد ذلك في بعض القوانين بـ(١٨) عاماً وفي بعضها (٢٠) عاماً وفي بعضها بـ(٢١) عاماً، ولذلك لا يكون قراره عند البلوغ الجسمي ناضجاً في كثير من الحالات، حيث

إنه قد ينشأ عن التأثر بأحد الوالدين خاصة واقتفاء شخصيته، أو التأثر بالأولاد الأكبر سناً في الأسرة أو المدرسة أو نحو ذلك.

بينما يسمح في بعض الدول الغربية للطفل في هذا العمر حينئذٍ بتنفيذ قراره هذا من خلال الابتداء بمعالجات دوائية لإيقاف البلوغ سريعاً وتزريق هرمونات مغايرة في جسمه، وربما تجري له بإصراره أو حذراً من التأزم النفسي الشديد له أو انتحاره عمليات جراحية لتحول الجنس بالنظر إلى افتراض احترام قراره بعد أن تكونت لديه هويته الجنسية، فيتم بتر أعضائه الجسدية الداخلية والخارجية عند اختياره للهوية المغايرة، ليدخل في مصير لا سبيل إلى التراجع عنه أبداً، وعندما يكبر الطفل قد لا يشعر بالرضا عمّا اتفق له ويبتلي في إثر ذلك بأزمات نفسية مرهقة ويقدم في العديد من الحالات على الانتحار، وهناك حالات عينية مشهودة في ذلك.

وهكذا نجد أنّ هذا الاتجاه الحديث يعطي مضطراً الخيار للطفل في تحديد هويته الجنسية فيحددها إثر المشاعر الانفعالية والحادة في مرحلة المراهقة مما يؤدي إلى مضاعفات سلبية دائمة على نفسية الطفل نتيجة القرار المتعجل الذي أتاحه له بل دفعه إليه هذا الاتجاه الحديث.

٦. إنّ من وجوه التشويش النفسي الذي يوجبه الاتجاه الحديث في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية هو أنّ تشويش الشخص حول هويته الجنسية لا ينتهي بالقرار الأوّلي، لأنّ الشخص مخير حسب الاتجاه الجديد أن يختار هويته في كل وقت كما شاء، وهذا يؤدي إلى تشويشه في البقاء على القرار الأوّل أو العدول إلى قرار آخر وفق المثيرات والاستجابات الغريزية التي يجدها، كما لوحظ في العديد من الناس تحولهم عن جنسهم الجسدي بعد أن قضوا مدة طويلة وفقه وعاشوا وتزوجوا

على أساسه، وهذا يولد عناء في كثير من الحالات كما يعلمه الممارسون المطلعون على أحوال هؤلاء، لا سيما أن تغيير القرار يوجب ارتباكاً في تعامل الشخص مع المجتمع، فإنّ مجتمعَ الشخص بطبيعته لا يتعامل مع هذا التلوّن بسهولة ويحذر من صاحبه ويراه شخصية غير مستقرة، ولكن الشخص يجد في داخله تحولاً عما كان عليه.

٧. إنّ من جملة وجوه تشوش النفس الناتج عن الانطباع الخاطئ هو الحذر في التعامل مع المجتمع، لأنّ التحول على العموم صادم للمجتمع بطبعه ولن يسهل تعامله مع الشخص وفق الهوية التي اختارها على خلاف خصائصه الجسدية كما سيأتي توضيح ذلك في الكلام على البعد الحكمي.

البعد الثالث: الأذى الاجتماعي الذي يوجبه الانطباع المغاير

إنّ افتراض الهوية الجنسية النفسية والاجتماعية أمراً منفصلاً عن الخصائص الجسدية، واعتبار المظاهر الاجتماعية للذكر والأنثى تعبيراً عنها وليس عن النوع الجسدي يؤدي إلى تعثر كبير في الحياة الاجتماعية والمصالح العامة للناس، لأنها مبنية على فرز الذكر عن الأنثى وفق التصنيف الجسدي وليس بالمنظور الآخر المبني على انطباع الشخص عن نفسه على خلاف جسده.

اقتضاء النظرية الجديدة إبراز الجنس الاجتماعي وإخفاء الجنس الجسدي في المجتمع

وبيان ذلك يتوقف على توضيح مقدمة: وهي أنّ نظرية فصل الهوية الجنسية

الاجتماعية عن الخصائص الجسدية تتضمن إبراز تلك الهوية الاجتماعية أمام الناس وإخفاء الهوية الجسدية، لأنّ الناس إنما يشهدون عموماً مظاهر وسلوكيات الشخص الاجتماعية، وهي وفق هذه النظرية لا علاقة لها بالخصائص الجسدية، وعليه فإنه لا مبرز نوعاً للخصائص الجسدية للشخص بتاتاً.

ويفترض وفق هذه النظرية أنّ الخصائص الجسدية للشخص هي خصوصية من خصوصياته التي لا ينبغي أن يتحدث عنها المجتمع بشكل عام، وإنما ذلك مما يحتفظ به المرء لنفسه ويبديه لمن شاء أن يبدي خصوصيته له، ويحتاج إلى إبداء ذلك في مقامين خاصين:

أحدهما: مقام المراجعة الطبية، لأنّ التشخيص الطبي يتفرع على الذكورة والأنوثة الجسدية لاختلاف الذكر والأنثى جسدياً اختلافاً كبيراً لا غنى من اطّلاع الطبيب عليه، فيسأل المريض عن جنسه الجسدي ويجيب المريض بملء إرادته، كما أنه يخبر الطبيب عن خصوصيات أخرى من أحواله بشكل خاص حيث يسأل عنها من جهة دخالتها في التشخيص الطبي.

وثانيهما: مقام الاقتران والزواج، حيث إنّ العلاقة الخاصة بين الزوجين تقتضي اطّلاعهما على خصائص الآخر، وهذا مما يبوح به كل منهما للآخر بملء إرادته، إذ لا يوافق الآخر على الاقتران به من دون معرفة ذلك.

فهذان مقامان خاصان يُطلع الشخص فيهما غيره على جنسه الجسدي، كما يطلعه فيهما على أسرار أخرى خاصة حيث يقتضي الأمر.

وأمّا فيما عدا ذلك فإنّ الهوية الجنسية التي يبديها الشخص ويتعامل معه إنما هي الهوية الجنسية الاجتماعية، وهي الجنس الذي اختاره لنفسه ذكراً أو أنثى، فالمفروض

تعامل المجتمع ـ من الوالدين والأقارب والأصدقاء والزملاء والمعلمين والدولة ودوائرها وسائر الناس كذلك ـ معه على هذا الأساس تماماً، ولا يصح التعامل معه على أساس جنسه الجسدي وإن علم بذلك، لأنّ في ذلك تعدّياً على خصوصيته الشخصية.

وقد ذكر في هذا السياق أنّ التعامل المفترض يشمل جميع أنواع التعامل الاجتماعي بين اثنين ابتداء من الاسم والتخاطب إلى سائر الأمور، وذلك لأنّ أسماء الذكور والإناث تختلف عادة، ومن يتحول عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر فإنه بطبيعة الحال يغير اسمه المذكر إلى اسم مؤنث أو العكس، فلا بدّ من ذكر الشخص بالاسم الجديد الذي اختاره وفق هويته، ولا يصح ذكره باسمه الأوّل قبل تغييره لجنسه.

وكذلك الحال في التعابير العامة فالذكر والأنثى يختلفان في التعابير الصريحة عن الجنس مثل (الذكر، الرجل، الأنثى، المرأة، النساء)، وكذلك يختلفان في بعض الضمائر في اللغة، كما يختلفان في بعض اللغات كالعربية في كثير من الصفات إمّا في هيئة الكلمة كما يقال للرجل (عطشان) وللمرأة (عطشى)، وإمّا بإلحاق التاء في آخرها للأنثى مثل (مهذب ومهذبة)، فلا بدّ من مخاطبة كل شخص وفق هويته الاجتماعية التي اختارها لنفسه دون هويته الجسدية وإن اختلفتا وعلم المرء بذلك، فمخاطبة الشخص على أساس هويته الجسدية إهانة وإيذاء شخصي له، وكذلك الحال في سائر وجوه التعامل من الاجتماعات والنشاطات وغيرها.

إذاً وفق هذه النظرية تكون الذكورة والأنوثة المُعلنة للشخص حالة اجتماعية بحتة لن تطابق الحالة الجسدية الحقيقية، ولن تكون علامة عليها، فتكون الحالة

الجسدية الحقيقية حالة مكتومة وخاصة لن يطلع عليها غير الشخص نفسه ومن شاء.

توصيف إجمالي للاختلال الاجتماعي في حال تطبيق هذه النظرية

والواقع أنّ هذا أمر خطير للغاية لو تم جري المجتمع البشري عليه فعلاً بحيث تتلقى الذكورة والأنوثة الظاهرة مجرد تذكر وتأنث اجتماعي لا علاقة له بالخصائص الجسدية، وتكون تلك الخصائص مكتومة، فإنه يؤدي إلى أضرار فادحة بالمجتمع البشري والسنن الاجتماعية التي فطر عليها، والتي جرت عليها البشرية منذ نشأتها حتى الزمان الحاضر من بناء الهوية الجنسية الاجتماعية الظاهرة على الخصائص الجسدية وكونها علامة عليها.

وإذا لم نجد ترتباً لهذه الآثار بنحو واسع وفظيع حتى الآن، فلأن الأمر لا يزال في بدايته، ولا زال جمهور الناس يجرون المظاهر الاجتماعية لجنسهم على وفق هويتهم الجسدية، ولا زالت المظاهر الاجتماعية عند جمهور الناس علامة على الجنس الجسدي المتسق معها.

ويكفي منبهاً على الخطأ البديهي والفاحش في هذه النظرية أنّ الدول التي تتبناها بشكل صريح لا تطبقها في العديد من المجالات الاجتماعية، وتعتبر فيها بالجنس الجسدي الذي هو حالة خاصة حسب افتراضها ولا ينبغي التعامل الاجتماعي على أساسه مع الناس.

مثلاً في الرياضة بعض الدول تبني على الجنس الجسدي ولا تسمح بالشخص المتحول خاصة إذا كان محتفظاً بخصائصه الجسدية الكاملة أن يكون ضمن الجنس

الآخر في الرياضة، فالرجل المتأنث المحتفظ بخصائصه الجسدية الكاملة يصعب جعله في الرياضة مع النساء، كما أنّ الأنثى المتذكرة المحتفظة بخصائص الأنوثة يصعب جعلها مع الرجال.

وكذلك الحال في السجن حيث إن للرجال سجناً وللنساء سجناً، وحيث لا يكون السجن انفرادياً كما عليه الحال إلا في فترة محدودة، فإنّ السجناء يكونون معاً، فهنا لا يجعل الرجل المتأنث المحتفظ بالخصائص الذكرية مع النساء، فأنهن يحذرن منه ويرين أنهن عرضة للتعدي عليهن من قبله، ولا تجعل الأنثى المتذكرة المحتفظة بالخصائص الأنثوية مع الرجال، فإنها تحذر من ذلك وتخشى من التعدي عليها، وهذا أمر بديهي عند جمهور العقلاء.

بل إنّ فلسفة الفصل بين الرجال والنساء أصالة تنتفي في مثل الرياضة والسجن إذا أريد التعامل مع المتأنث معاملة الأنثى والتعامل مع المتذكر معاملة الذكر، فإنّ الفصل بين الجنسين في الرياضة إنما كان من جهة قوة الرجال بالمقارنة مع النساء، كما يفصل بين الرجال وبين الصبيان من نفس الجنس لهذا السبب نفسه، فلم يكن من العدل إجراء المنافسة بين الجنسين بعد الاختلاف النوعي في مستوى القوة الجسدية، وكذلك الحال في السجن، فهذا السبب إنما يصح في الجنسين بحسب الخصائص الجسدية لا بحسب الهوية الاجتماعية.

تفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي

وتفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي الناشئ عن هذه النظرية هو أنّ اعتبار الذكورة والأنوثة بحسب الهوية الاجتماعية منفصلة عن الخصائص الجسدية تماماً

يوجب خللاً في وجوه أساسية ثلاثة للاجتماع الإنساني:

الوجه الأوّل: الاختلال الأسري

وهذا الجانب يمثل البعد الاجتماعي الخاص للحياة الاجتماعية البشرية، إذ الأسرة هي الخلية الصغرى التي يتكون المجتمع البشري العام نتيجة اجتماع عدد منها.

وقد كان هذا الاجتماع الأسري قد أعدّ له في خلق الإنسان إعدادات جسدية ونفسية ملائمة في الجنسين، فكان من الإعدادات الجسدية توزيع أعضاء التناسل ووظائفها على وجه ملائم على الجنسين لتكتمل المجموعة بضم أحدهما إلى الآخر، كما كانت الإعدادات النفسية والغريزية من خلال الاختلافات النفسية والسلوكية المتلائمة والجاذبيات الخاصة في كل من الجنسين للجنس الآخر.

فهذه الإعدادات الجسدية والنفسية في خلق الإنسان وفق قواعد علم الأحياء العام والبشري لم تكن خصالاً فردية ولا اعتباطية، بل هي لأجل التوصل إلى الاجتماع الأسري، ولذلك كان فيها دلالة على أنّ الاجتماع الأسري الذي فطر عليه الإنسان وأعدّ له في خلقه هو التكوين الأسري المعتمد على التقاء الجنسين الذكر والأنثى.

وقد كان من النتائج المنظورة لهذه الإعدادات:

أوّلاً: الإيفاء بالحاجة الغريزية للجنسين على وجه ملائم ومتطابق.

وثانياً: توفير الراحة النفسية والسعادة من خلال الإيفاء بالحاجة إلى المساكنة والمعايشة الحميمة، بمعنى أن يعيش اثنان معاً في سكن واحد على سبيل الاسترسال

من دون الحاجة إلى رعاية القيود التي تراعى في الاجتماع مع الناس.

وثالثاً: الإيفاء بالحاجة الشخصية إلى التوليد من جهة غريزة الأمومة والأبوة، وكذلك الحاجة النوعية إلى ذلك ببقاء النوع والتنوع الإنساني من خلال الإنجاب والتكاثر.

وعلى هذا النموذج الذي يتكامل به الجنسان ويتشاركان في بقاء النوع الإنساني بنيت الفطرة الإنسانية.

ويعتمد هذا النموذج على أمور:

١- سلامة التجاذب الغريزي بين الجنسين.

٢- تيسر الزواج والاختيار الزوجي.

٣- التئام الأسرة داخلياً.

٤- ضمان رعاية مناسبة للأطفال داخل الأسرة.

ولكن نظرية فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الجانب الجسدي يضعف هذه الأمور الأربعة جميعاً وفيما يلي إيضاح ذلك:

١- تشوّه التجاذب الغريزي الفطري في حياة الإنسان بين الذكر والأنثى

إنّ التجاذب الغريزي بين الذكر والأنثى جسدياً أمر أساس في ديمومة الحياة الإنسانية ونظامها، كما هو الحال في سائر الكائنات الأخرى التي تنقسم إلى ذكر وأنثى، فلو انتفت هذه الغريزة لأعرض الإنسان عن تكوين الأسرة لما يجده فيه حينئذٍ من العناء والمخاطرة من غير أن يشعر فيه بالروعة والجاذبية وذلك لما يقتضيه ذلك من الالتقاء بشخص آخر غريب عنه واطلاعه على خصوصياته والاندماج معه

تماماً رغم اختلاف الأذواق الذي يمكن أن يكون كبيراً ومثيراً للعناء، ثمّ ما يستتبعه من الحمل والإنجاب ورعاية الأطفال والإنفاق عليهم حتى الرشد والاستقلال، فلولا الدافع الغريزي الذي يدفع الجنسين أحدهما إلى الآخر لم يستسلم أحد لهذا الخيار ولأعرض عنه، وهذا أمر يظهر لمن خبر الحياة بشيء من التأمل.

وهذا التجاذب يبتني على وضوح الذكر والأنثى جسدياً في الاجتماع الإنساني على ما كان عليه الأمر في المجتمع البشري، بل كانت المظاهر الاجتماعية ـ فضلاً عن دلالتها على الذكورة والأنوثة الجسدية ـ ترسخ الشعور بالذكورة في الذكر وبالأنوثة في الأنثى، كما أنه في الحيوانات كذلك بمعنى أنّ الذكر منها يشهد الأنثى وبالعكس، فيكون ذلك موجباً لانجذاب بعضهم إلى الآخر.

وإذا افترضنا أنّ الناس لم تدل مظاهرهم الذكورية والأنثوية على جنسهم الجسدي لم يميز أحد الذكر من الأنثى جسدياً.

وهذا بطبيعة الحال موجباً لتضعيف هذا التجاذب بينهم.

ونتيجة ذلك حسب تفاعل العوامل النفسية مع العوامل الاجتماعية انحراف الغريزة من النموذج المكون للأسرة إلى النماذج الشاذة التي تبتني على الإثارة من خلال المظاهر المغايرة المحضة بين من يكون مظهره ذكراً ومن يكون مظهره أنثى أو من يكون مظهره مزدوجاً أو مزيجاً، كما نلاحظ فعلاً بداية انتشار هذه النماذج الشاذة وتوسعها في المجتمعات التي تبني على فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجنسية الجسدية.

بل من المتوقع أن يؤثر هذا الأمر سلبياً بنحو لا شعوري لدى من بقي على ترجيح اختيار قرينه من الجنس الجسدي الآخر، فهو أيضاً لن يجد تلك الجاذبية

الفطرية بين الجنسين التي كانت معهودة من قبل في المجتمع البشري وهو مما يوجب ضعف العلاقة الأسرية وتعرضها للانفكاك بالطلاق.

٢- تعثّر الزواج والاختيار الزوجي بين الجنسين

إنّ الزواج هو النظم الذي أُلهمه الإنسان للوفاء بحاجاته الثلاثة، وهي الغريزة ووجود رفيق يعايشه والإنجاب، فقد ألهم الإنسان أن يختار قريناً محدداً (أي زوجاً) يتفق معه على هذه الأمور الثلاثة، ولولا هذا الإلهام لعاش الإنسان بغريزته فوضى جنسية، لأنّ كل شخص يكون معنياً بإيفاء غريزته كلما هاجت من غير أن يكون معنياً بطرف ثابت، فيكون الناس كحيوانات سائبة تفرغ غرائزها أينما تيسر، ولكن من المشهود أنّ الإنسان ألهم أن يفي غريزته من خلال الاقتران والتعاقد وتكوين الأسرة، وفي ذلك ما يلبي مضافاً إلى غريزته الخاصة حاجته إلى رفيق حميم في حياته والسعي إلى الامتداد والتكاثر بالإنجاب، وهذا ما أعطى للحياة الاجتماعية الإنسانية نظماً رائعاً وفريداً.

لكن الزواج بين الجنسين يتوقف على أن يحرز كل من الزوجين كون الآخر شخصاً ملائماً من حيث الخصال التي يهتم بها ليختار الاقتران به في حياته، وهذا الاختيار يكون سهلاً وميسراً إلى حد ما في المجتمع المبني على تحديد الهوية الجنسية على وفق الخصائص الجسدية فيسهل بذلك الزواج، لأنّ الزواج في النموذج الفطري يكون بين الجنسين بحسب الخصائص الجسدية، وكل من الجنسين في المجتمع المفروض يرى الجنس الآخر في مشهد الحياة بما يدل على جنسه الجسدي، فيختار من شاء من الجنس الآخر، وأمّا في المجتمع الذي تفصل فيه الهوية الجنسية عن

الخصائص الجسدية فإنّ اختيار الشريك المناسب يكون صعباً ومرهقاً ومحبطاً جداً، إذ لا يعلم الإنسان أنّ الذي أمامه بمظهرٍ ما هل هو جسدياً ملائم لهذا المظهر أو لا؟ فلا يعلم الذكر أنّ الذي أمامه بمظهر الأنثى هل هو ذكر أو أنثى؟ ولا تعلم الأنثى أنّ الذي أمامها بمظهر الرجل هل هو ذكر أو أنثى، فربما علق خاطر الإنسان فترة من الزمن بشخص توقع أنه من الجنس الآخر حتى إذا فاتحه وأبدى إعجابه به تبين أنّه شخص متحول وهو في الأصل من جنسه، وهذا المعنى يزداد وضوحاً لمن خَبُر الحياة.

على أنّ الإنسان لا يأمن من ثبات توجهات قرينه، فربما يتزوج من الجنس الآخر ثم يرغب قرينه في تغيير جنسه؟!

٣- الاختلال الداخلي للأسرة

إنّ الحياة الأسرية بحسب طبيعة اقتضاءاتها وإعداداتها الفطرية تبتني على تنوّع الأدوار، ولكلٍّ من الرجل والمرأة خصوصيّتهما في ذلك، فالمرأة ذات خصوصية نوعية بالإنجاب ورعاية الأطفال وهي مركز الجاذبية والعاطفة داخل الأسرة حسب تكوينها الجسدي والنفسي والعاطفي، والرجل ذو خصوصية نوعية في الانجذاب للأنوثة وتقديرها وحياطتها ورعايتها وحمايتها والشعور بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة في ذلك.

ورغم أنّ هذه المبادئ ضعفت في بعض المجتمعات الحديثة إلا أنها لا تزال باقية ـ ولو في مستوى دانٍ ـ في أغلبها كما يظهر بمقارنة بعضها ببعض، ولذلك لا يزال يشكو دعاة المماثلة الكاملة بين الجنسين من عدم التسوية التامة بينهما.

ولذلك فإنّ الثقافة ـ التي تساعد على تأنث الرجل في ميوله وسلوكياته وأدواره و استرجال المرأة في ميولها وسلوكياتها وأدوارها بدعوى أنّ تلك الفوارق كلها أمور مكتسبة ـ تُضعِف تدريجاً الخصائصَ الجسدية والنفسية الملائمة للحياة الأسرية، ويؤدي إلى تقليل فرص الزواج الناجح والحياة الأسرية السعيدة والمستقرة.

فمتى لم تكن الشخصية الذكرية والأنثوية الاجتماعية مرتبطة ولا معبرة عن الخصائص الجسدية، بل تمثل التمظهرات الاجتماعية الموافقة لمزاج الشخص، فإنّ ذلك يضعف دور الذكورة والأنوثة الحقيقية (الجسدية) في الحياة الأسرية فلا يجد الإنسان معه محلاً لأداء أي دور أسري ملائم لجنسه الجسدي.

هذا، وإذا كان هناك فريق من الناس لا يذعن بهذه المبادئ بتاتاً رغم شواهدها فإنّ في من نواجهه بهذا الخطاب من يدرك ويقر بهذه الحقيقة وكثير منهم يجري في نظمه الداخلي في حياته الأسرية على هذا الأساس، وأما من يعاني من اضطراب وضعه الأسري المتأثر بالنموذج الحديث فإنّ ذلك سيكون تذكيراً مساعداً على انتباهه إلى الوضع الفطري.

٤- تضرر الأطفال

إنّ تكفل الأولاد حتى الاستقلال ليس بالأمر السهل على الإنسان في هذه الحياة، ولولا الإعدادات المودعة في داخل الإنسان لكان مصير الأطفال الموت والضياع، ولكن أُعِدَّ الإنسان لرعاية الأطفال إعدادات جسدية ونفسية موزعة على الوالدين، ليتكون الأولاد وينشؤوا في بيئة ملائمة ويحتضنوا من قبل الوالدين بشغف وعناية، وتبدأ الإعدادات لهذه البيئة بزرع الرغبة النفسية في الأبوة والأمومة

في الجنسين ليوجدا نسخة منهما فيتكاثران بذلك ويمتدان من بعدهما، وتلك رغبة توجد منذ تجاوز المراهقة والشعور باكتمال الرجولة والأنوثة قبل الزواج ثم تشتد مما يبعث الذكر والأنثى على الزواج ثم تشتد بعد الزواج وتبعث الزوجين على الإنجاب، ثمّ تنتهي إلى توليد الأطفال ليمتدا في نسلهما، ثم ينشأ الأطفال بعد ولادتهم بين حضانة الأم الدافئة وظلال الأب الراعية، معتمدين على كونهم أولوية في حياة الوالدين.

وقد جهزت الفطرة الأنثى جسدياً بالحمل والتوليد والإرضاع ونفسياً بالعواطف الجياشة من الحنان والرحمة والمودة التي تفضل بها راحة الطفل على راحتها، وجهزت الذكر جسدياً بالإخصاب ثم الشعور بالمسؤولية عن رعاية الطفل، وهذه الإعدادات تكون محفوظة في حياة اجتماعية يتمثل فيها الذكر والأنثى بما يعنيانه من التنوع الجنسي الجسدي حتى يشعر الذكور بالذكورة ـ بما تعنيه من شهامةٍ ومسؤوليةٍ ـ وتشعر الإناث بالأنوثة ـ بما تقتضيه من عاطفةٍ وأمومةٍ ـ إذ التنوع الجسدي هو الذي يحقق التوليد ويوزع الأدوار الملائمة بين الجنسين في تكفل الطفل.

ولكن الاتجاه الجديد في الهوية الجنسية الذي يفصلها عن الخصائص الجسدية يغير مسار الأسرة إلى اتجاه مختلف، إذ ترتكز الذكورة والأنوثة على التمظهرات الاجتماعية ومظاهر الإغراء من غير اهتمام بأمومة الأنثى ومسؤولية الذكر، لأنّ ذلك من شؤون الهوية الجنسية المبنية على الجنس الجسدي، ومن الطبيعي في مثل هذه البيئة الثقافية عدم كون الطفل أولوية في الحياة الأسرية للوالدين كما نشهده في عدم التوقي من الحمل ثم إسقاط الجنين ولو كان ذلك بعد ولوج الروح فيه، و إيكال

الطفل إلى الخادمات رغم ما يكون الطفل عرضة له حسب دلالة الوقائع المعروفة، إلى شواهد أخرى لا يسعنا ذكرها.

وهذا بطبيعة الحال يوجب تضرر الأطفال تضرراً كبيراً، لأنّ صلاح الطفل مرهون بالإيفاء بمقتضى الإعدادات الطبيعية لوجوده ورعايته في تكوين الإنسان ذكراً أو أنثى.

الوجه الثاني: اختلال عملية الإنجاب

إنّ من وجوه الاختلال الاجتماعي التي يسببها فصل الهوية الجنسية عن الجسدية اختلال البعد الإنجابي في حياة الإنسان.

إنّ عملية إنجاب الإنسان للجيل اللاحق ضرورة في حياة الإنسان لا لكي يمتد هذا الجيل فحسب، ولا ليبقى النوع فحسب، بل لأجل الصالح الإنساني للجيل الموجود نفسه لحاجته بعد تجاوز سن العمل وبلوغ الشيخوخة إلى إدارة الأمور والقيام بالوظائف والأعمال الضرورية لحياة الإنسان، ولذلك فإنّ هناك حاجة في المجتمعات الإنسانية إلى معدل مقبول للإنجاب توفيراً لوجود الشباب في المجتمع في مستوى مقبول حذراً ومن ظاهرة شيخوخة المجتمع وفقدان الأيدي العاملة.

ووجود القوّة الشبابية التي يحتاج إليها المجتمع تتوقّف على أن يكون معدّل خصوبة المرأة في كلّ أسرة طفلين حتّى يعوّضا فقد الوالدين، وهذا المعنى يترتب على النموذج الفطري لحياة الإنسان واقترانه الأسري وهو الزواج بين الجنسين، إذ بهما يتكون الأولاد، وهذا النموذج يعتمد على تحقق الأمور الأربعة المتقدمة من سلامة الغريزة الرابطة بين الجنسين وتيسير الزواج بينهما وسعادة الأسرة والعناية

بالأطفال، وتحقق هذه الأمور ـ كما بيّنا من قبل ـ يعتمد على بروز التنوع الرائع الذكري والأنثوي في الحياة الاجتماعية ليتقوى شعور كل بجنسه وبمزاياه التي زود بها في خلقته.

إذاً ظهر بذلك أنّ المصلحة الإنجابية للمجتمع تتقوم بأن تكون الهوية الجنسية الاجتماعية وفق الهوية الجنسية الجسدية، ولذلك فإنّ هذه المصلحة تتضرر تضرراً كبيراً بنظرية انفصال الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجسدية إذا طبقت في المجتمع تماماً.

وقد ترتب هذا المحذور فعلاً في عدد من المجتمعات التي تتقبّل التحول من أحد الجنسين إلى الآخر وتتقبّل الارتباطات الشاذة وتسود فيها ثقافة التماثل التام لدور الرجل والمرأة وترى أنّ على المرأة أن تدخل ميادين العمل والوظيفة كالرجل.

وقد كان الاهتمام بدخول المرأة في العمل وتضعيف دورها الأسري في الإنجاب وسائر الشؤون الأسرية يُعلّل في البداية على أساس زيادة الأيدي العاملة والنموّ الاقتصادي للبلاد والأسرة، ولكنّنا نجد أنّ هذا التخطيط أدّى إلى عكس ذلك لانصراف المرأة عن الأمومة حتّى احتاجت تلك المجتمعات إلى استقبال الشباب من بلاد أخرى.

والواقع أنّ كلّ تخطيط يجافي ما فطر عليه الإنسان فإنّ من المتوقع أن يؤدّي تدريجاً إلى مفاسد اجتماعية.

هذا، ولن يستطيع المجتمع بعد التحول في ذهنياته وعاداته وأعرافه تقبّل الرجوع إلى الوراء، ولذلك نجد في بعض البلاد الغربية اهتمامها ـ بعد ملاحظة هذه النتائج ـ بتشجيع الأزواج على الإنجاب من خلال امتيازات مالية، ولكن من غير أن

يجدوا لذلك أثراً كبيراً، لأنّهم أطفؤوا الدواعي الفطرية وأخمدوا الرغبات الطبيعية وغيّروا سنن الحياة الأسرية وأولويات الناس وعوّدوا الناس على طلب المتعة واللذّة والراحة الفردية والتقوقع على الذات واستبدال الأطفال بل الأزواج والاجتماع مع الأصدقاء والجيران وسائر الناس في كثير من الحالات بالأنس بالحيوانات والمتعة معها، ومن الصعوبة للغاية أن ينساق الإنسان بعد التعوّد على الراحة للعود إلى الجهد والعناء وبعد التعوّد على المتعة للعود إلى الاقتصاد والاعتدال، كما يصعب عليه بعد الغنى تحمّل الفقر وبعد الصداقة تحمّل الجفاء وبعد المكانة الكبيرة تحمّل فقدان المكانة والجاه، وإن كان عكس ذلك كلّه أمراً سهلاً وعملاً ميسوراً.

وقد تسعى بعض البلاد إلى معالجة هذا المحذور من خلال تقبّل هجرة الشباب من بلاد أخرى توفيراً للأيادي العاملة، لكن ذلك بدوره يؤدي إلى محاذير أخرى من حيث إثارة العصبيات واختلاف الثقافات ومخاوف التغيّر الديمغرافي كما نشهد ذلك كلّه في بعض البلاد الغربية.

والواقع أنّ الأقوام التي تبتلى بهذه الثقافة عرضة لأن ترجع أقلّية في بلادها، بل لأن يعتريها قلّة أشبه بالانقراض في أمد غير بعيد مثل بضعة قرون، وإنّما تُقاس الثقافات الراشدة والخاطئة بآثارها عبر الأجيال وليس بالمزايا الحاضرة المفترضة لها.

وسيأتي ذكر مزيد توضيح للموضوع في الحديث عن البعد النوعي في بيان التأثير السلبي لمثل هذه النظريات على بقاء النوع والتنوع الإنساني.

الوجه الثالث: اختلال واسع بقواعد حفظ الخصوصية داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي

من وجوه الاختلال الاجتماعي الذي يحدث في إثر فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية هو ما يتفق في المجتمع العام من اختلال قواعد حفظ الخصوصية في داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي بين الأشخاص المتحولين وبين سائر الناس الذين توافق هويتهم الجنسية الاجتماعية خصائصهم الجسدية.

بيان ذلك: أنّ من المتعارف في المجتمعات الإنسانية كلها اختلاف التعامل مع الجنسين لأجل حفظ الخصوصية أو غير ذلك بحسب اقتضاء الأحوال والمقامات المختلفة، وهذه حالة مشهودة في جميع المجتمعات في مختلف معالم الحياة منذ كان الإنسان وعاش حتى العصر الحاضر.

ومن الطبيعي أنّ من يتحول في مظهره الاجتماعي عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر يريد أن يندمج مع الجنس الآخر اجتماعياً ويعتبر من جملته من قبل أفراد جنسه الجديد وجنسه الأوّل.

وإذا تأمّلنا مناط هذا الاختلاف في التعامل وجدنا أنه مبني على الجنس الجسدي، دون ما يضفيه الإنسان على نفسه من هوية خاصة، ولذلك يختل هذا الأمر بفصل المظهر الاجتماعي عن الخصائص الجسدية، فإنه إذا جاز تأنّث الذكر وتذكّر الأنثى ـ بمعنى ظهور أحدهما بمظهر الآخر اجتماعياً حسب رغبته الخاصة وإن كان ذلك مغايراً لوضعه الجسدي ـ تعذر التعامل معه على أساس الخصائص الجسدية طبعاً، إذ لا يمكن تشخيص ذلك من خلال مظهر الشخص نوعاً بعد اقتفائه أثر

الجنس الآخر في مظهره الاجتماعي.

ومن وجوه الاختلال الذي تسببه النظرية المذكورة ما يلي:

١- اختلال قواعد الستر الاجتماعي الواجب على الجنسين بفصل المظهر الاجتماعي عن الخصائص الجسدية

بيان ذلك: أنّ هناك ستراً واجباً ـ قانوناً وعرفاً ـ في جميع المجتمعات البشرية تقريباً حتّى البلاد الغربية، فلا يجوز لأحد أن يتجوّل عارياً بين الناس من دون ستر، بل هناك حدود مرعية لذلك حتّى فيما إذا كان الإنسان في بيته وشقّته ولكن كان في مشهد من الناس.

وهذا الستر يختلف بالنسبة إلى الرجل والمرأة بعض الشيء، فأدنى الستر الواجب في بعض البلاد على كلٍّ من الجنسين ستر منطقة الأعضاء الخاصّة وما حولها في منتصف الجسم على وجه غير كاشف ولا فاضح، وعلى المرأة خاصّةً ستر منطقة الصدر بشكل خاصّ من جهة بروزها ولا يجب مثل ذلك على الرجل.

ولكن من المعلوم أنّ مناط الستر الواجب قانوناً إنما هو بالجنس الجسدي لما تمثله الخصائص الجسدية من خصوصية للإنسان وليس الهوية الجنسية المفصولة عن الجنس الجسدي، فلا يصح إلزام الرجل المتأنّث الذي لا بروز لديه في منطقة الصدر بستره على أساس أنّه مقتضى تأنّثه كما أنّ من غير الصحيح أن يسوّغ للمرأة المتذكّرة ـ وهي بارزة الصدر ـ أن تكشف عن صدرها، بزعم أنّها ذكر!

وتوجد في مختلف الثقافات أعراف إضافية في الستر تكون واجبة وفق العرف ـ بحيث يستهجن مخالفة الشخص لها ـ تقيّد بعضها المرأة بمزيد من الستر بالمقارنة، كما

أنّ بعضها الآخر يقيّد الرجل بمزيد من الستر[١].

ومن الظاهر لأيّ إنسان راشد أنّ هذا الستر يلائم الخصائص الجسدية للرجل والمرأة.

وأمّا التشريعات الدينية ونحوها ممّا يوجب الحجاب على المرأة بستر مفاتنها من غير زينة دون الرجل، فمن المعلوم أنّها منوطة بالمرأة والرجل بحسب الجسد، لا بحسب الهوية التي يمكن أن يختاراها لأنفسهما بعيداً عن الخصائص الجسدية التي يكونان واجدين لها بالفعل، نعم، إذا استأصلت المرأة جسدياً صدرها ـ بحيث لم يعد بارزاً ـ لم يجب الستر الإضافي لهذه المنطقة طبعاً.

٢- اختلال قواعد الأمن والحذر الأنثوي، فإنها أيضاً تختل بفصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية

بيان ذلك: أنّ المرأة عموماً تأمن مثلها وتحذر من الرجل من أن يتحرش بها بالنظر أو الحركات أو الإشارات أو اللمس أو التعرّض الخاص لها، لأنّ وقوع ذلك من بعض الرجال تجاه المرأة أمر كثير حتى في الدول التي أطلقت الحرية للجنسين في المظاهر وغيرها، ومن المعروف أنّ النساء في العديد من المناطق حتى في الدول الغربية تحذر الخروج ليلاً خشية التعرض لهن من قبل الرجال.

وهذا الأمن يختل بفصل المظهر الاجتماعي للذكر والأنثى عن واقع خصائصهما الجسدية، إذ من المعلوم أنّ أمان المرأة إنما هو من المرأة جسدياً وإن كانت متذكرة

(١) كالعرف الغربي الذي يجوّز للمرأة أن تلبس السروال القصير جدّاً ولا يجيز مثل ذلك للرجل بالنظر إلى خصوصيته، بل المتعارف أن يلبس سروالاً يكون إلى الركبة، أو دون ذلك بقليل.

بحسب المظهر، كما أنّ حذرها إنما هو تجاه من يكون ذكراً بحسب جسده وخصائصه الفعلية حتى وإن كان متأنثاً؛ لأنّ هذا الحذر وليد عاملين في الذكر، هما يوجدان في الرجل المتأنث كما في الرجل المستقيم:

أحدهما: قوة جسد الرجل بالقياس إلى المرأة وهو أمر ثابت علمياً من دون شك، فهذه القوة تتيح له التعرض للمرأة من غير أن تستطيع المرأة غالباً الدفاع عن نفسها بما يصونها عن هذا التعرض.

وهذا الأمر في أصله مما لا يختلف فيه الرجل المتأنث عن الرجال الآخرين فهو يتصف بقوة الجسد التي تتيح له التعرض لها كما هو الحال في الرجل المستقيم، نعم إذا فرض أنّ الرجل المتأنث قد حافظ على خصائصه الجسدية فعلاً، فإنّ الخطر من جهته يكون أزيد من جهة أنّ خصائصه تلك قد تتيح له وجوهاً إضافية من التعدي.

وثانيهما: غرام الرجل بالمرأة وإثارته برؤيتها، وهذا الأمر أيضاً محفوظ في العديد من الحالات في الرجال المتأنثين، فإنّ الرجال المتأنثين قد لا يختلفون في ذلك عن الرجال المستقيمين الآخرين بالضرورة فهم أيضاً يُثارون برؤية المرأة، إذ لا يعبّر التأنث الاختياري حسب الافتراض المطروح عن انصراف الميل الغريزي إلى المرأة تماماً، بل يعبر عن الرغبة في المظاهر والسلوكيات الأنثوية الاجتماعية، لا سيما أنّ المعروف لدى أصحاب هذا الاتجاه الفصل بين الهوية الجنسية والتوجه الغريزي، وعليه فإنّ من العادي أن يكون الرجل المتأنث متوجهاً غريزياً إلى المرأة.

وعليه فإنّ تجويز تأنّث الذكر اجتماعياً يوجب الإخلال بالأمن الذي تجده النساء تجاه بنات جنسهن، إذ لا تثق المرأة بأن يكون الشخص الآخر الذي يتمظهر بمظهر المرأة رجلاً بحسب الجسد.

٣- اختلال قواعد حفظ الخصوصية في أماكن تخفيف الملابس للحاجات المقتضية مثل الحمامات والمرافق، فإنها لن تكون ملائمة إذا تم فصل المظهر الاجتماعي للذكور والإناث عن الخصائص الجسدية

بيان ذلك: أنه لا شك في أنه لا بد من تأمين خصوصية الإناث والذكور في هذه الأماكن، ولذلك فإنّ من المتعارف حتى في البلاد الغربية تخصيص حمامات ومرافق وغرف ألبسة للنساء وأخرى للرجال، ومن الطبيعي أنّ هذه الأماكن ناظرة إلى الجنس الجسدي وليس الهوية التي يختارها الشخص لنفسه على خلاف الجسد، ومن المعلوم أنّ السماح بالدخول إنما يكون للشخص وفق مظهره الاجتماعي الأنثوي أو الذكري ولا يبتني على السؤال أو التفتيش عن الجنس الجسدي، وعليه فإنّ تسويغ تأنّث الذكر وتذكر الأنثى يتيح دخول الذكر المتأنث إلى حمامات النساء ودخول الأنثى المتذكرة إلى حمامات الرجال، لكن من المعلوم أنّ هذا أمر غير ملائم، لأنّ فلسفة فصل الجنسين مبنية على الخصائص الجسدية الفعلية وليس على الهوية الجنسية[1].

---

(١) وذلك أنّ هذه الفلسفة تبتني على أمرين:

أحدهما: اختلاف أسلوب قضاء الحاجة بين الذكر والأنثى حسب الأعضاء الخاصة، فلا يناسب الأنثى المتذكرة أماكن الرجال كما لا يناسب الذكر المتأنث أماكن النساء.

والآخر: استحياء كل من الجنسين على وجه خاص من الجنس الآخر، وحفظه لخصوصيته معه وتحرجه عن وجود الآخر في هذه الأماكن، وهذا أيضاً يرتبط بالجنس الجسدي لا بالهوية الجنسية الاجتماعية المصطنعة.

وقد صادف مرّةً دخول رجل متأنث إلى حمامات النساء في بعض تلك البلاد فلمّا علمن أنّه ذكر فزعن وأنكرن ذلك للغاية ورأين في ذلك هتكاً غير سائغ لخصوصيتهن.

وتشبه الحمّامات بعض الشيء أماكن أخرى في بعض البلاد مثل المسابح الخاصّة ومواضع تبديل الملابس في المحلات والأماكن الرياضية وغيرها، فإنّ من غير المعقول تسويغ دخول الرجل المتأنّث مثلاً في أوساط الإناث مع عدم دلالة التأنّث على أيّة خصوصية أنثوية في البدن، بل في الميل والسلوك الغريزي أيضاً.

٤ – اختلال قواعد الفصل بين الجنسين في الأماكن الضرورية مثل السجون

فإنّ من الضروري والمتعارف تخصيص سجن للنساء وآخر للرجال حفاظاً على أمن النساء وخصوصيتهن، كما قد تكون خصوصية الرجال أيضاً مرعية في ذلك.

ومن المعلوم أنّ فلسفة فصل الجنسين في السجن تبتني على النظر إلى الجنس الجسدي بالنظر إلى قوة الرجل واحتمال تعرضه للأنثى وبالنظر إلى حفظ الأنثى لخصوصيتها أمام الرجال.

ولكن إذا ساغ أن تكون الشخصية الاجتماعية للرجل أنثوية، فإنّ ذلك يقتضي أن يسجن الرجل المتأنث في سجن النساء، وهذا ليس أمراً معقولاً ولن تتقبله النساء بحالٍ.

وقد حكي أنّه قد اتفق في بعض البلاد أنّ رجلاً اعتدى على امرأة فسجن مع الرجال، إلا أنّه زعم أنّه أنثى، فذهب به المسؤولون عملياً إلى سجن النساء، ولكن تعذّر عليهم توجيه ذلك قانونياً، لأنّ هذا الرجل بحسب افتراضهم ذو هوية أنثوية! وهم لا يستطيعون أن يقولوا عنه أنّه رجل وليس امرأة لأنّ هذا نحو اعتداء عليه في

منظور اتجاه الهوية الجنسية الاختيارية.

ومثل السجون في ما ذكرنا سائر الأماكن المخصصة لأحد الجنسين مثل المدارس والقاعات والصفوف.

٥- اختلال الاجتماعات الخاصة لكل من الجنسين

فإنّ المنظور فيها الجنس الجسدي وهي تتعذر في إثر تسويغ تأنث الذكر وتذكر الأنثى في المظهر الاجتماعي.

بيان ذلك: أنّ هناك اجتماعات خاصة للنساء بينهن لا يرغبن فيها في حضور الرجال حفاظاً على خصوصيتهن لأغراض تقتضي ذلك، وكذلك الحال في الرجال، وهذا أمر بديهي وشائع.

ومن المعلوم أنّ تسويغ تأنث الذكر وتذكر الأنثى يوجب تعذّر هذه الاجتماعات لأنّها مبنية على الخصائص الجسدية لا على الشخصية الاجتماعية، وكثير من النساء لا يرين انتماء الرجل المتأنث إليهن خاصة إذا كان يحتفظ بخصائصه الجسدية وسلوكه الغريزي السليم، كما أنّ كثيراً من الرجال لا يرون انتماء الأنثى المتذكرة إليهم خاصة في تلك الحالة، وتسويغ تأنث الرجل يتيح للرجل ـ وهو المغرم بالنساء ـ أن يتمظهر بالأنوثة ولو لمدة محدودة ليتوصل إلى غرضه.

ومما يلحق بالاجتماعات الخاصة المنتديات، فهناك منتديات خاصة تتحدث النساء فيها عن شؤونهن الجسدية وعوارضهن الجسمية والزوجيّة الخاصة بالإناث جسدياً، ولا يسمحن بمشاركة الرجال فيها ويكرهن ذلك، كما أنّ هناك منتديات رجالية على مثل هذا الوصف يتحدثون فيها عمّا يختص بهم، ومن المعلوم أنّ هذه

الاجتماعات تعتبر فيها بالذكورة والأنوثة بحسب الجسد، وليس بحسب الهوية التي يتبناها الشخص لفترة قصيرة، وإذا جاز للذكر أن يتمظهر بمظهر الأنثى ويضع لنفسه اسماً مؤنثاً أو مشتركاً فإنّه يمكن له أن يدخل المنتديات النسائية بصورة أنثى واسم مؤنث، وفي ذلك ما يوجب انتقاض خصوصية هذه المنتديات.

٦- اختلال تنفيذ الرغبات الخاصة للإنسان في التعامل مع أبناء جنسه

فإنها تتعذر بفصل المظهر الاجتماعي للجنس عن الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّه في كثير من الحالات يرغب الشخص في أن يتعامل مع أبناء جنسه حفظاً للخصوصية الجسدية، فتريد الأنثى أن ترجع إلى طبيبة ويكون لها ممرضة وتستأجر خادمة وتركب مع سائق أنثى وتجلس بجنب راكب أنثى وتتحدث إلى مستمعة أنثى، ونحو ذلك، ومن المعروف في المستشفيات في بلاد الغرب أنّ للمريضة الأنثى أن تطلب كادراً أنثوياً لأجل الولادة أو العملية القيصرية أو سائر العمليات التي تجريها لا سيما في المناطق الخاصة في جسدها، وقد يكون للمريض الذكر أيضاً مثل هذا الحق.

ومن المعلوم أنّ مثل هذه الرغبات مبنية نوعاً على النظر إلى الجنس الجسدي لا الاجتماعي، فالأنثى مثلاً عندما تريد طبيبة نسائية أنثى إنّما تريد طبيبة أنثى بحسب الجسد، وليس ذكراً جسدياً يكون قد تمظهر بمظهر الأنثى في السلوك الاجتماعي، وهذا الأمر مما يتعذّر على الشخص مع تجويز تأنث الرجل، إذ لا دلالة للمظهر الأنثوي للشخص مثلاً على حقيقة كون الشخص أنثى، بل لا يمكن اكتشاف ذلك ولو بالنظر إلى الوثائق الرسمية؛ إذ الذي يسجل فيها هو الهوية الاجتماعية لا

الخصائص الجسدية، بل قد يمنع القانون في تلك الدول أن يتعامل الناس مع الشخص المتحول على أساس حالته السابقة ويؤدي ذلك إلى مؤاخذته قانونياً، لأنّ في ذلك هتكاً وإيذاء له.

وقد حكي أنّ امرأة رفضت في بعض تلك الدول وجود ذكر متحول إلى أنثى بين الطاقم الطبي المعُد لإجراء العملية لها، فامتنعت المستشفى من إجراء العملية، وهذا سلب للحرية الشخصية للمريض على وجه مستهجن لمن تأمّل الموضوع ووعاه.

هذا، وفي بعض الحالات قد يرغب الشخص في أن يتعامل مع الجنس المخالف، فيرغب الرجل في أن يجد ممرضة أنثى لأنها أرفق مثلاً، أو ترغب الأم في أن تجد خادمة أنثى لأولاده الصغار وهم ذكور، لأنها أوسع بالاً وأكثر رفقاً وملاءمة لهذه الغاية، وهو ما لا يؤمن منه أيضاً مع جواز تأنث الذكر، إذ الذكر المتأنث ليس بمستوى الأنثى في الرفق والرعاية.

٧- اختلال النشاطات الخاصة بأحد الجنسين مثل الرياضات غير المختلطة

فإنها تختل أيضاً بفرض الهوية الاجتماعية المصطنعة من غير اعتبار الخصائص الجسدية.

بيان ذلك: أنّ من البديهي أنّ الألعاب الرياضية العالمية عموماً إنّما تجري بين كلٍّ من الجنسين على نحوٍ منفصل كالمصارعة والسباحة والسباق ولعب الكرة وغيرها، ومن المعلوم أنّ فلسفة هذا الفصل بين الجنسين تبتني على الجنس الجسدي لا المظهر الاجتماعي، وذلك نظراً إلى أنّ الرجل يتمتّع بعظام وعضلات أقوى نوعاً، ولذلك

لا يكون من الإنصاف معادلته بالمرأة وتفضيله في حال السبق.

ومع دخول المتحولين عالم الرياضة فربما ليس من الملائم بناء الرياضة على الجنس الجسدي للجنسين حينئذٍ، لأنها نشاط اجتماعي عام، وبناؤها على الخصائص الجسدية يعني أنّ المتحول يقرن بجنسه الأوّل الذي تحول عنه رغم اختياره المظاهر الأنثوية، وهذا يكون مؤذياً له كما أنه يقتضي فحص كل من الرياضيين جسدياً للتأكد من جنسه الجسدي وهو غير ملائم.

لكن اشتراك الذكر المتحول إلى الأنثى مثلاً يستلزم انتقاض إنصاف النساء في الرياضة، إذ يدخل معهنّ رجال متأنّثون وهم يتمتّعون بقوّة الرجال وخصائصهم الجسدية ويتقدّمون على النساء.

وقد اتّفق مثل هذه الحالة مكرّراً واستتبع شكوى النساء من ذلك، فهناك مثلاً رجل كان في السباحة في رتبة متأخّرة، ثمّ تحوّل وشارك في سباق النساء فجاء في المرتبة الأولى، وأدّى ذلك إلى شكاية النساء من ذلك.

٨- اختلال المشاعر الفطرية المختلفة تجاه الجنس المماثل والمغاير

فإنها ترتبك في حال عدم دلالة المظهر الاجتماعي للذكورة والأنوثة على الخصائص الجسدية، لأنّ تلك المشاعر مرتبطة نوعياً بالجنس الجسدي، وليست الهوية الاجتماعية التي يختارها الشخص لنفسه على خلاف الهوية الجسدية.

بيان ذلك: أنّ لكلٍّ من الجنسين مشاعر نوعية تجاه الجنس الآخر، وهي مشاعر مختلفة بحسب الأحوال يؤدّي كلّ واحد منها دوراً ضرورياً، ويعتبر بها في التعامل مع الجنس الآخر، كما يعتبر الجنس الآخر في تعامله مع الجنس الأوّل، وهذه المشاعر

مرهونة بالجنس الجسدي للآخر دون الهوية الجنسية الافتراضية.

ومن جملة تلك المشاعر على سبيل المثال:

أ. الشعور بالإثارة والجاذبية بين الجنسين، حيث يشعر الرجل بالإثارة تجاه الخصائص الجسمية للمرأة، وهذا شعور ينظر إليه الرجل في التعامل مع أيّة امرأة سواء كان بالاسترسال أو ضبط النفس أو إبداء العواطف بحسب اختلاف الرجال أو المقامات، كما أنّ هناك شعوراً مميزاً للمرأة تجاه الخصائص الجسمية للرجل، وهو شعور تعتبر به المرأة في التعامل مع الرجل على نحوٍ متفاوت.

وهذا الشعور بالانجذاب إنّما يترتّب نوعاً على الخصائص الجسدية دون الهوية التي يعتبرها الشخص لنفسه، وهذا ظاهر.

ب. الشعور بالحياء، فكلٌّ من الجنسين يرعى خصوصيته أمام الجنس الآخر في قلّة الملابس ونوعها وكيفيتها وفي طبيعة الحركات والسكنات، وهذا الشعور أكثر قوّةً وتأكّداً لدى المرأة تجاه الرجل.

ومن المعلوم أنّ هذا الشعور إنّما هو تجاه الجنس الآخر بالمنظور الجسدي، فالمرأة تستحي من الرجل جسدياً دون المرأة المتذكّرة، والرجل يستحي من المرأة جسدياً دون الرجل المتأنّث.

ج. الشعور بالكراهية، وهو شعور يحدث كثيراً لدى كلٍّ من الجنسين تجاه المشاهد الفاضحة للجنس الآخر، ويتلقّى ذلك نحو مساس بكرامة المشاهد، وقد يثير التقزز النفسي، وقد يتحقّق هذا الشعور لا تجاه المشهد فحسب، بل تجاه صاحبه من الجنس الآخر، ومن المعلوم أنّ المشاهد الفاضحة تختلف بحسب الجنس، فالمشهد الفاضح عند المرأة للرجل يختلف عن المشهد الفاضح عندها للمرأة،

وهكذا الحال في الرجل، ومن المعلوم أنّ هذا الشعور إنّما يتحقّق تجاه الجنس الآخر جسدياً لا وفق هوية افتراضية مغايرة للخصائص الجسدية.

فهذه اختلالات اجتماعية واسعة في مشاهد الحياة كلها بانفصال المظهر الاجتماعي للذكر والأنثى عن الخصائص الجسدية ومن المتوقع أن تؤدي حماية الهوية الاجتماعية الحرة المغايرة للجسد إلى اضطهاد الأكثرية الذين هم ذوو هوية اجتماعية موافقة لأجسادهم، وإرهابهم بالطرق القانونية، وإكراههم على تقبل المغايرين على حد تقبلهم لأبناء جنسهم حقيقة، وسلب حرياتهم الشخصية لأجل رعاية مشاعر تلك الهويات المصطنعة المخالفة للوضعين الجسدي والنفسي الفطري.

اتساع الاختلالات المتقدمة بأمرين

ومما يزيد في الاختلالات المتقدمة أمران:

الأمر الأوّل: ازدياد التحولات غير الاضطرارية لمجرد الميول والأهواء العارضة، مثل الرغبة في تجربة أن يكون الشخص من الجنس الآخر أو من جهة الإعجاب بخصائص ذاك الجنس السلوكية والاجتماعية.

توضيح ذلك: أنّ الباعث على التحول على نوعين:

١- التحول الاضطراري، وهو تحول لا محيص لصاحبه عنه ـ حسبما يفترض ذلك ـ من جهة الشعور بالانتماء إلى الجنس الآخر بشكل حاد ومتجذر ودائم.

٢- التحول الاختياري وهو تحول ينشأ عن رغبة تطرأ على الشخص في أن ينتمي إلى الجنس الآخر ويتزيّا بزيّه ويتزيّن كزينته ويكون مع أفراده ويمارس سلوكياته من دون أفراد جنسه الجسدي.

وقد كان التحول الجنسي بافتراض الشخص لنفسه جنساً مغايراً لجسده أمراً نادراً في العصور السابقة، وكان يقتصر على ادعاء الشخص الذي لا يرى لنفسه خياراً بديلاً، رغم المصاعب الاجتماعية التي يلقاها، وأما رغبة الشخص وتمنيه أن يكون من الجنس الآخر فلم يكن ينتهي إلى تكوّن هذا الانطباع لديه بتاتاً، بل كانت هذه الأمنية والرغبة تتلاشى وفق السير الطبيعي للحياة ويتزوج وفق جنسه الجسدي ويكون شخصاً اعتيادياً، لأنّ الثقافة العامة كانت توجه الشخص تعليمياً وتربوياً إلى المسار المتعارف.

ولكن في الحياة المعاصرة اختلفت الأمور عملياً جداً، ونشأ نوع آخر من مغادرة الجنس الجسدي، وهو مغادرته على وجه الاختيار وربما الاختبار، وذلك منذ أن تزايدت الحريات الاجتماعية المتعلقة بالسلوكيات ذات العلاقة بالجنس والتي انتهت بهذه النظرية الغريبة وهي فصل الهوية الاجتماعية الجنسية عن الجنس الجسدي، والإقرار بأنّ انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده لهو أمر سليم.

وازدادت هذه الظاهرة اتساعاً مع إمكان التدخل الطبي بنحو متزايد ببتر الأعضاء الجسدية غير المرغوب فيها وصناعة صورة بعض الأعضاء الظاهرية للجنس المفترض وحقن هرمونات مساعدة على بعض المظاهر الثانوية للجنسين.

واتسع الأمر أكثر من ذلك بعد أن انتشر أنّ من غير الضروري أصلاً إجراء عمليات جراحية، فيمكن أن يبقى الشخص على وضعه الجسدي ويزعم أنّه من الجنس المغاير، أو يفترض نفسه جنساً ثالثاً بمزيج من الخصائص الجسدية والسلوكية المتغايرة.

وهذه الحالة تتجه نحو الزيادة والاتساع يوماً بعد يوم حتى أصبح هوس مغادرة

الجنس الجسدي ينتشر شيئاً فشيئاً ونشأت مئات المراكز الاستشارية لهذه الحالة في الولايات المتحدة وغيرها.

وليس ببعيد أن تكون هي وأخواتها ـ مثل التوجهات الشاذة ـ هي الحالة الغالبة في تلك المجتمعات في يومٍ ما.

وهذا الأمر ـ ونعني اتساع ظاهرة التحول الجنسي ـ يؤدي بطبيعة الحال إلى تفاقم المحاذير المتقدمة، فإنّ تلك المجتمعات لا تزال تسير على أساس دلالة المظهر الاجتماعي على الهوية الجنسية وتوجب اكتشاف التحول ضرباً من المفاجأة، وتقل فيها حالات التحول، وفي العديد منها لا يخبر الشخص المتحول عن تحوله كي لا يقع مورداً للتعامل السلبي في بيئته، إلّا أنّ تلك المجتمعات هي في الحقيقة في بداية هذا الطريق وتسعى الجهات المسؤولة في تلك الدول إلى تذليل العقبات بشتى الوسائل أمام أن يصبح التحول حالة اعتيادية ومقبولة وتفصل المظاهر الاجتماعية لجنس الإنسان عن الخصائص الجسدية تماماً لينتهي الأمر إلى عدم دلالة المظهر الاجتماعي على الخصائص الجسدية الملائمة له بتاتاً.

فوارق التحولات الاضطرارية وغيرها

هذا، ومن العلائم الفارقة بين نوعي التحول (الاضطراري والاختياري) عدة أمور مترابطة:

١ - إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون مبكّراً، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو قد يطرأ بعد عمر من حياة المرء وفق جنسه الجسدي بشكل ملائم، كما يتفق تحول بعض النساء إلى الذكورة بعد الخمسين مثلاً.

٢- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون متجذراً وعميقاً، ولا يكون مجرد تمنٍّ وميل ورغبة في تجربة جديدة والدخول في أجواء الجنس الآخر كما لوحظ ذلك في بعض الحالات.

وقد ذكرت إحدى المتحولات إلى الذكورة بعد ندمها على استئصال أعضائها أنّ ما حدث لها جريمة، لأنّ شعورها بأنّها ذكر لم يكن يزيد على أنّها كانت ترى إخوتها الكبار وتعجب بهم وبتصرفاتهم فرغبت أن يكون مثلهم، ولكن الأهل والأطباء جنوا عليها بالمبادرة إلى قبول ذلك منها وحمله على محمل الجد تماماً من غير انتظار ملائم ولا إرشاد وتحذير وبيان للعواقب والمضاعفات.

وقد يصح القول إنّ الشعور في التحول الاختياري لهو أشبه بأن يكون تمنياً من أن يكون شعوراً فعلياً بكون الشخص من الجنس الآخر.

٣- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون شعوراً ثابتاً لا يتغير ولا يتزحزح مهما اختلفت الظروف والأحوال، ولكن الشعور في التحول الاختياري قد يكون موجة عابرة في النفس فحسب، ولكن قد يقطع الطريق على صاحبها بتر الأعضاء الجسدية الفاعلة التي لا سبيل إلى استرجاعها.

٤- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يكون محفوظاً وفاعلاً مهما أخبر الشخص عن مضاعفات التحول ومضاعفاته الجسدية والنفسية والسلوكية والأسرية والاجتماعية ومهما وقف على التجارب الأخرى ومنها حالات الندم عن التحول والمعاناة جراء ذلك فهو موقف اضطراري اضطراراً مؤكداً، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو ليس بهذه المثابة، بل هو مرهون بتيسر التحول على وجه عملي ومقبول بالنسبة إلى صاحبه.

٥- إنّ الشعور في التحول الاضطراري يستتبع أزمة نفسية حادة في معايشة الشخص للخصائص الجسدية المغايرة، ولكن الأمر ليس كذلك في التحول الاختياري، بل يجري مسار حياة الشخص بنحو طبيعي تقريباً إن لم يمارس التحول الفعلي.

٦- إنّ الشعور في التحول الاضطراري لن يتقوّى بتشجيع الآخرين عليه ولن يضعف بمعارضة الآخرين له، وأمّا الشعور في التحول الاختياري فهو يتقوى بالموقف الإيجابي من الآخرين ويضعف بالموقف السلبي منهم، بل ربما ينشأ أساساً من تشجيع الآخرين كما لوحظ في بعض الحالات دور تشجيع الأم لولدها الوحيد على التأنث منذ الصغر حتى نشأ لديه هذا الشعور.

ومن خلال ملاحظة هذه العناصر يتضح أنّ كثيراً من حالات التحول في العصر الحاضر هي من قبيل التحول الاختياري.

على أنّ من الضروري الالتفات إلى أنّ تمييز الحالات الاضطرارية عن الاختيارية يحتاج إلى متخصص نفسي حكيم وممارس يكون ذا فهم صحيح للموقف الملائم، حتى يتثبّت ويتأكد التأكد اللازم.

هذا، ومن الجائز في بعض الحالات أن يكون الشعور اختيارياً في البداية ثم يتجذر ويصبح حالة اضطرارية.

الأمر الثاني: فوضى التمظهرات الاجتماعية في المجتمع الإنساني.

إنّ مما يوجب تفاقم المشكلة الاجتماعية في هذا الاتجاه الجديد الذي يفصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية الذكرية والأنثوية هو ما يلزمه من حالة الفوضى وعدم الانضباط التي تقع في المجتمع الإنساني من جراء تنوع المظاهر

المختلفة.

بيان ذلك: أنّ هذا الاتجاه **لو كان** يبني على قبول انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده شريطة أن يغادر جميع المظاهر الاجتماعية لجنسه ويلزم جميع المظاهر الاجتماعية للجنس الآخر حتى يكون لدينا جنسان اجتماعيان **لكان ذلك** أمراً منضبطاً.

ولكن الاتجاه المذكور لا يبني على مثل هذا، بل هو يرى أنّ الهوية الجنسية الاجتماعية ـ غير المبنية على الخصائص الجسدية ـ ليست محصورة بعدد معيّن، لأنّ هذه الهوية تنطوي على الاعتبار بالسلوك الاجتماعي للجنسين، والسلوك الاجتماعي للجنسين أمور متعددة من وجوه الزينة وأنواع الملابس والمظاهر البدنية والصداقات الوثيقة والسلوكيات الغريزية والأخرى العامة.

وعليه من الممكن أن يرى الشخص نفسه ذكراً وأنثى معاً، لأنّه يميل إلى تلك السلوكيات جميعاً، كما يمكن أن يرى نفسه حالة وسطى باختيار مزيج من الخصائص الذكرية والأنثوية الجسدية والسلوكية، وهذا المزيج بطبيعة الحال يمكن أن يكون على وجوه كثيرة حسب مكوناته وأجزائه، ولذلك تكون هناك حالات وسطى كثيرة جداً.

بل من الممكن للشخص أن يبدع مظاهر وسلوكيات خاصة غير معهودة لدى الجنسين فيكون حالة مختلفة، بل حالات شتى حسب تعدد تلك السلوكيات، كما يمكن أن يمزج بينها أو بين بعضها وبين سلوكيات الجنسين أو بعضها فتكون حالات كثيرة لا تحصى.

وعليه كان فتح هذا الباب موجباً لأن يكون كل شخص (غير متعارف) يريد أن

يترجم نفسه على أنّه حالة خاصة ومميزة، وأدّى إلى تسابق كثير من الناس من ذوي التوجهات الشاذة إلى الخروج عن المعتاد والمألوف بداعي جلب النظر والاشتهار أو إرضاء الشعور الداخلي بطلب التميّز وترك التقليد والتلقين ـ كما يُسمّى ـ.

ومن وجوه الفوضى في الهوية الجنسية الاجتماعية وتمظهراتها المغايرة للجسد اتساع النظرية لانتقال الشخص من مذاق إلى مذاق آخر وهي حالة مرشحة للازدياد والتكاثر إذا سمح بها المجتمع الإنساني وتقبلها كحالة طبيعية فيكون الشخص فترة ذكراً على وفق وصفه الجسدي ولكنه ينتقل في فترة لاحقة إلى الأنوثة لكي يدخل بين الإناث في الاجتماعات والصداقة وقد يكون في فترة ثالثة مزدوج الجنسية، وفي فترة رابعة حالة محايدة أو وسطى وهكذا.

ومما ينبه على محاذير هذه الفوضى أنّ من المفروض في الجنس الاجتماعي أن يكون هناك علامة عليه في مظهر صاحبه ليجري التعامل الاجتماعي معه بحسبه، كما كان عليه الحال من قبل عندما كانت البشرية تجري على تبعية الهوية الجنسية الاجتماعية للخصائص الجسدية، فكان هناك مظهران اجتماعيان للجنس: مظهر الذكر، ومظهر الأنثى.

وكذلك كان الحال عليه أوّلاً عند فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية فقد عُني بتميز الجنسين وفق هذه الهوية، ليجري التعامل وفقها وكان المايز هنا بعينه ما كان مايزاً بين الهويتين المعتمدتين على الخصائص الجسدية.

ولكن بعد تشظي أجزاء الهوية الجنسية الاجتماعية وتعددها على وجوه لا تحصى لم يَعُد المظهر الاجتماعي للذكور والإناث وافياً كعلامة على الهوية الجنسية الاجتماعية المختارة لصاحبها، ولم تبقَ هناك علامة أخرى من خلال المظهر لصعوبة إيجاد مظهر

نوعي واحد لكل هوية كما كان عليه الحال في الذكورة والأنوثة، لأنّ جلّ المظاهر الاجتماعية في الأزياء والمظاهر البدنية ووجوه الزينة كانت تندرج ضمن تصنيف مظهر الذكورة ومظهر الأنوثة، فلا تتضمن المظاهر المتاحة المتعارفة دلالة مختلفة، على أنّ صاحب كل هوية اجتماعية قد يسعى إلى أن تكون له بصمة خاصة على مظهره لا معرفة لعامة المجتمع بها حتى يُميَّز بذلك، وبذلك تفقد البشرية أحد أركان التعامل الاجتماعي مع الآخر وهو تميّز جنسه.

وربما اقترح جعل علامات صغيرة لبعض الهويات الغريبة الحادثة لتكون دليلاً على هوية صاحبها بدلاً عن المظهر الاجتماعي المميز للذكر والأنثى ، لكن يبدو أنه يتعذر جعل علامة لكل هوية بعد تكثّرها وشدة شذوذ أغلبها.

هذا، ولأجل تعذر وجود علامة لكل نوع اجتماعي (بعد فوضى الأنواع) ربما اقترح جعل علامة جامعة معبرة عن هوية غير الذكورة والأنوثة، وتبقى حينئذٍ مشكلة عدم وجود المعبر عن الهوية الجنسية الخاصة لكل واحد من أصحاب هذه الهويات المصطنعة.

وقد يفترض الشخص أنّ بالإمكان التخلص من فوضى الأنواع الاجتماعية عن طريق حصر الهوية الاختيارية في الذكورة والأنوثة كما كان هو المفترض في هذه النظرية أوّلاً فلا يكون الإذعان بهذه النظرية مستلزماً لفوضى الهوية الجنسية.

ولكن الواقع أنّ هذه الفوضى من لوازم أصل هذه النظرية بطبيعتها منطقياً ونفسياً..

أمّا منطقياً، فلأنّ النظرية مبنية على الأخذ بالانطباع عن الذات أو قل اختيار الشخص جنس ذاته من غير تمثل في الخصائص الجسدية بتاتاً، وهذا الأمر الموهوم

بطبيعته يؤدي إلى الخروج عن ثنائية الذكر والأنثى، إذ لا ينحصر الوهم الذي يمكن أن يبني عليه صاحبه بالهويتين المعروفتين (الذكورة والأنوثة)، وإذا كانت الهوية الجنسية تختص من قبل بهاتين فلأنهما كانتا مبنيتين على الخصائص الجسدية التي لا تعدوهما في غير الحالات الشاذة والمشوهة.

وأمّا نفسياً، فلأنّ الانطباع المغاير للجسد عن جنس الذات هو كما عرفنا ضرب من الاضطراب الإدراكي ذو مناشئ نفسية، لأنه يعبر عن تناقض داخلي بين الخصائص الجسدية ومقتضياتها النفسية والسلوكية وبين الانطباع الذهني للإنسان عن جنسه وميوله النفسية والسلوكية إلى الجنس المغاير.

ومن الطبيعي أنّ الاضطرابات النفسية والانطباعات التي تتولد منها ليست محدودة بحدود منطقية حاصرة، بل من شأنها أن تتشعب في تفاصيلها ومنزلقاتها ومضاعفاتها بحسب أسبابها وعواملها.

وعليه فلا غرو إن تشعب الاضطراب النفسي للإنسان عن ذكورته وأنوثته إلى أنواع وانطباعات مختلفة غير منحصرة بعدد معين لا يتجاوزه.

إذاً فالفوضى في التنوع الجنسي الاجتماعي أمر متوقع بعد فتح باب هذا الوهم والقبول به كأمر معقول وعقلائي وسائغ.

وسوف تشهد المجتمعات التي فتحت هذا الباب سريعاً وجوهاً جديدة وغريبة من الأوهام والافتراضات والتخيلات التي يمثل كل منها وفق هذه النظرية نوعاً

اجتماعياً[١].

وهذا كله مما يفاقم المحاذير الاجتماعية التي أشرنا إليها في نظرية فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الهوية الجسدية.

فهذه مواضع تثير الخلل الاجتماعي الذي ينشأ عن تحوير هوية الشخص عمّا يلائم جسده إلى انطباعه عن نفسه.

وبذلك يظهر حجم الاختلال الاجتماعي للاقتراح الحديث في فصل الهوية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية.

فتميز الجنسين اجتماعياً بحسب الخصائص الجسدية لهو ضرورة كبرى في الاجتماع البشري لأهمية هذه الثنائية (الذكر والأنثى) في مبتنيات الحياة الاجتماعية بشكل عميق وواسع للغاية، بل ذلك حق من الحقوق العامة للإنسان في أن يجد الآخر وفق مظهر اجتماعي ملائم لخصائصه الجسدية، ولا يموه على الناظرين

---

(١) وربما يُقدّر أنّ هذه النظرية تقتضي تقبل انطباع الإنسان عن نفسه حتى لو رأى نفسه حيواناً ما أو نباتاً أو جماداً ما كالقمر، وقد انتشر في بعض البلاد الغربية تقمّص حال الكلب حتى عرف ذلك بظاهرة الكلاب البشرية.

ولكن قد يرفض أصحاب هذه النظرية ذلك بناء على أنّ الهوية المفترضة بعد أن لم تكن جسدية فهي لا بد أن تكون اجتماعية، ولا يمكن أن يلتزم أحد حقاً بالمظهر والسلوك الاجتماعي لحيوان، وما وقع في شأن الكلب لا يزيد على ضرب من اللعب الغريب ينزع إليه الشخص أحياناً كهواية، وليس التزاماً دائماً، وأما الجماد فلا سلوك له كي يتم اقتفاؤه، وهذا بخلاف الذكر والأنثى، إذ يمكن أن يقوم الذكر جسدياً بدور الأنثى وتقوم الأنثى جسدياً بدور الذكر.

والواقع أنّ شيئاً من الذكر والأنثى ليسا مهيئين ولا مُعدّين إعداداً نوعياً جسدياً ونفسياً للقيام بدور الآخر، فلكل منهم شخصيته التي كُوّن عليها.

والمتعاملين معه تلك الخصائص، وتلك بديهة واضحة للغاية.

البعد الرابع: تهديد وجود النوع والتنوع الإنساني(١)

بيان ذلك: أنّ بقاء النوع الإنساني مصلحة مهمة من مصالح حياة الإنسان كما يدركه العقلاء بفطرتهم جميعاً، فلا بدّ للمجتمع الإنساني من المنطلق الحكيم الاهتمام ببقاء الإنسان معنياً بالتكاثر ومولداً للنوع حتى يستمر وجوده، ولا يصح سن سنن اجتماعية تؤدي إلى محو الإنسان من هذا الكون وانقراضه تماماً، أو تساعد على ذلك، ولذلك تجد أنّ العقلاء يعترضون في تجمعات متكررة على إفساد البيئة على الأرض مما يؤدي إلى خطر انقراض الإنسان.

إعداد الكون لأجل الحياة والإنسان

وقد اشتمل الكون والسنن الكونية بشكل عام والتكوين الإنساني على إعدادات واضحة لأجل بقاء الحياة والإنسان..

أمّا الإعدادات العامة لوجود الحياة وبقائها على الأرض فهي ما يظهر بتأمّل خصائص الكون كله من الناحية الكيميائية والفيزيائية على وجه يلائم وجود الحياة وبقائها على وجه الأرض، بل ذكر في الفيزياء الكونية التي تفترض نشأة الكون بالانفجار الكبير لمادة أولية مكثفة للغاية أنّه قد تمّ ترتيب هذا الانفجار من حيث

---

(١) الفرق بين هذا البعد وما تقدم في الحديث عن اختلال الإنجاب هو أنّ اختلال الإنجاب كان منظوراً هناك على مستوى الاختلالات الأسرية فحسب، وأما هنا فالمراد به ما يهدد النوع أو التنوع الإنساني.

قوته وآثاره من تكوّن المجرات والنجوم والكواكب والأرض وتحديد موقع بعضها من بعض على وجه يسمح بوجود الحياة وبقائها على الأرض، وقد ذكر إيضاح هذا الموضوع في علم الكونيات وعلم الفيزياء الكونية(١)، بل ذكر بعض الفيزيائيين أنه يبدو أنّ الغاية من الكون هو الوصول إلى أروع ظاهرة فيه وهي ظاهرة الحياة بصورها المتعددة، وأكثرها روعة وتعقيداً هو كيان الإنسان بما يشتمل عليه من الخصائص الذهنية والفكرية التي تتيح له عمارة الأرض وما فيها واستثمارها والانتفاع بها وبما عليها من الكائنات من النباتات والحيوانات.

وقد تضمن القرآن الكريم في آيات رائعة للغاية الإشارة إلى أهمية وجود الإنسان على الأرض حتى اعتبره خليفة الله عليها(٢)، ونبه على الإعدادات الكونية لوجود الإنسان من السماء والشمس والقمر والنجوم والأرض والنباتات

---

(١) لاحظ في توضيحٍ موجزٍ لذلك كتاب وجود الإله من الأنباء الثلاثة الكبرى من سلسلة منهج التثبت في الدين: ص٥٧ وما بعد.

(٢) قال عز من قائل: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ (سورة البقرة: آية ٢٩)، ثم قال تعالى: ﴿**قَالَ يَا آَدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ**﴾ (سورة البقرة: آية ٣٣)، وقد يرجح أن يكون المراد بأسماء هؤلاء ـ في ظاهر الآية ـ أسماء الكائنات المادية على الأرض من الماء والشجر والجبال والأنعام وغيرها، لأنّ الإنسان معنيّ بها دون الملائكة، ولذلك خلق الإنسان ليعلم آياته سبحانه في خلقها ويستمتع بها ولم يكن في وجود الملائكة ما يكفي عن الإنسان، إذا لا اهتمام للملائكة بالأرض وما تنطوي عليه، والله أعلم.

والحيوانات والمعادن والرياح والمياه من البحار والأنهار وما تشتمل عليها[١].

إعدادات متنوعة في داخل الإنسان لبقاء النوع الإنساني

وأمّا الإعدادات الخاصة لديمومة الإنسان مما جُعل في داخله فهي أيضاً معلومة على الإجمال وفصّله علماء الأحياء، حيث جُهز الإنسان كسائر الكائنات الحية بمجموعتين من الخصائص:

١- مجموعة تحافظ على امتداد حياته الشخصية بما يتيح إعداد الجيل اللاحق، فهناك مئات الإمكانات في تكوين الإنسان تتيح بقاءه بقاء معقولاً يمكن أن يستمر حتى يوجد الجيل اللاحق ويستقل عن الجيل السابق، وتشمل هذه الإمكانات كثيراً من الإدراكات والخصائص النفسية والأعضاء وأنظمة المقاومة والتكيف في مقابل الأمراض والجروح وسائر الآفات مثل النظام المناعي المعقد للإنسان.

ومن جملة الخصائص النفسية هو حب الحياة والسعي إلى الحفاظ عليها، ولذلك لم يكن الانتحار عند العقلاء سلوكاً راشداً وملائماً، لأنه مخالف للفطرة وخلل في

---

(١) قال سبحانه: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ (سورة البقرة: آية ٢٢)، ﴿**اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾ (سورة غافر: آية ٧٩ ـ ٨٠)، ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**﴾ (سورة إبراهيم: آية ٣٢ ـ ٣٤).

سلامة الإدراك، وتجويزه يفتح باباً يوجب مفاسد كثيرة للمجتمع الإنساني.

٢- ومجموعة أخرى من الخصائص تتيح للإنسان أن يمتد بعد حياته في جيل لاحق وهي الجوانب المتنوعة المتعلقة بالإنجاب من الخصائص الجسدية المتمثلة بثنائية الذكر والأنثى وما اشتملا عليه من التكوين البدني المتفاوت والمتكامل من أعضاء التناسل والإنجاب، ومن الخصائص النفسية من قبيل انجذاب الجنسين بعضهما إلى بعض وغريزة الأمومة والأبوة فيهما ورغبتهما في التكاثر والامتداد بعد الممات، مما كان باعثاً على الإنجاب بالرغم من صعوبة التوليد ورعاية الأولاد حتى الاستقلال.

إذاً لا ريب في أنّ بقاء النوع الإنساني غاية فطرية ومصلحة كبرى من أهم مصالح الإنسان.

كما أنّ بقاء التنوع الإنساني الرائع المتمثل في اختلاف الأقوام والألوان والحضارات والثقافات والاستعدادات الذهنية والنفسية أيضاً أمر مهم، كما يذعن به جمهور العقلاء من الناس كما جاء في القرآن الكريم: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ**﴾[1].

وما يضمن بقاء النوع والتنوع الإنساني هو ثنائية الذكر والأنثى بالمنظور الجسدي لا الاجتماعي، حيث إنّ هذه الثنائية تشتمل على إعدادات متنوعة مساعدة على استمرار النوع والتنوع الإنساني، وهي:

أوّلاً: الإعدادات الجسدية: وهي وجود قسم من جهاز تكاثر النوع في الرجل

(١) سورة الروم: آية ٢٢.

وقسم آخر في المرأة، فإذا اجتمعا في ضمن الأسرة أنجبا أولاداً.

وثانياً: الإعدادات النفسية السلوكية: وهي أمور متعددة منها:

١- الانجذاب الغريزي القوي بين الجنسين في تكوينهما الجسدي وسلوكياتهما المثيرة والمغرية، حيث يجعلهما ذلك يسعيان إلى الاجتماع رغم الصعوبات التي تقترن بتلاؤم اثنين في حياة واحدة.

٢- التكامل النفسي العام بين الجنسين باشتمال كل منهما على مزايا يفقدها الآخر، ويكونان بانضمامهما مجموعة واحدة متلائمة كما هو الحال في لين المرأة وعاطفتها وحيائها حزم الرجل وجرأته وإقدامه مما يوجب أن يكون أحدهما سكناً للآخر ويكون بينهما مودة ورحمة خاصة.

٣- غريزة الأمومة والأبوة، أو قل حبّ الإنسان أن يولِد نسخة من نفسه وأن يمتد في نسله.

فهذه الأمور النفسية كلها مما تبعث على الإنجاب رغم الصعوبات والمشاق في الإنجاب وحضانة الأطفال حتى الرشد والاستقلال.

وثالثاً: تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة في أمر الإنجاب حيث إنّ المرأة تكون هي المعنية بحضانة الطفل بينما يكون الرجل معنياً برعاية الأسرة وحمايتها، ولولا توزيع الأدوار على هذا النحو من اثنين (ذكر وأنثى) لم يتأت لهما الإنجاب.

تضعيف نظرية فصل هوية الذكر والأنثى عن الجسد لإعدادات بقاء نوع الإنسان

ومبدأ فصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية معول هدمٍ

للإعدادات بأنواعها الثلاثة وهي الإعدادات الجسدية والإعدادات النفسية وإعدادات تعدد الأدوار الرابطة بين الجنسين المساعدة على الإنجاب..

١. أما الإعدادات الجسدية للإنجاب فهي تتضرر بالفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية، إذ يتيح تذكر الإناث وتأنث الذكور إلغاء الخصائص الجسدية أو إيقاف نشاطها ويثقف الناس على أنّ ذلك خيار طبيعي وملائم ومقبول، ومن المعلوم أنّ الأنثى المتذكرة التي ألغت خصائص الأنوثة ليست مصدراً للتكاثر في ركنه الأنثوي، لأنها ألغت أعضاء الأنوثة والغدد الأنثوية التي تمثل الأنوثة، أو استعملت هرمونات ذكرية هي بطبيعتها تحول دون الإنجاب، وهي لا تريد الإنجاب أصلاً، لأنه شأن أنثوي عضوي، وكما أنها ليست مصدراً للتكاثر في ركنه الذكري، لأنّ ما اكتسبته من خصائص الذكورة بشكل محض لا يوجب إخصاباً، فلو اجتمعت ألف أنثى متذكرة مع ألف ذكر حقيقي أو ذكر متأنث لم ينتجا حياة جديدة، ولم تجد منهما بعد جيل إلا عظاماً بالية، بينما لو بقين بخصائص جسدية أنثوية كما خلقن عليها لوجدت منهما بعد جيل أمة كبيرة.

وكذلك الحال في الذكر المتأنث، فإنه لن ينفع في الإنجاب لا بركنه الذكوري، إذ يتم استئصال الغدد الذكورية أو إضعاف فاعليتها بتزريق الهرمونات الأنثوية حسب ما يفترض في مثله، ولا بركنه الأنثوي لأنّ ما اكتسبه من خصائص أنثوية أمور شكلية بحتة وليس صالحاً للإخصاب كما هو بديهي.

ولو اجتمع ألف ذكر متأنث مع ألف ذكر حقيقي أو ألف أنثى متذكرة لم تجد بعد جيل منهما إلا عظاماً بالية، بينما لو كان هؤلاء ذكوراً بخصائصهم الجسدية واجتمعوا مع إناث كذلك لوجدت منهما بعد جيل أمة كبيرة.

٢- وأما الإعدادات النفسية الفطرية للإنجاب فهي تعتمد على عناصر ثلاثة كما تقدم وكلها تتضرر بهذه النظرية التي فصلت الذكورة والأنوثة الاجتماعية عن الجسدية..

أحدها: الجاذبيات الغريزية، وهي تتضرر تضرراً كبيراً بهذه النظرية، وذلك:

أوّلاً: أنّ أصل الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه مع جسده يضعف الميول الطبيعية لجنسه الجسدي بطبيعة الحال، تشبهاً بالجنس المغاير الذي يتمناه الشخص وفق انطباعه المفترض.

وثانياً: أنّ الميول الغريزية إلى الجنس المغاير مرتبطة بالهرمونات الخاصة، وبإزالة الغدد التي تفرز الهرمونات الملائمة للجنس الجسدي وحقن الهرمونات الملائمة للجنس الآخر تضعف الميول الغريزية إلى الجنس المغاير جسدياً.

ثالثاً: أنّ إبراز الهوية الجنسية الاجتماعية بدلاً عن الهوية الجسدية وكتمان هذه على عكس ما جرت عليه البشرية حتى العصر الحاضر يفضي إلى تغيرات كبيرة في مناط الجاذبيات الغريزية في المجتمع البشري ويحرف هذه الجاذبيات عن الوجهة المتعارفة لها من النموذج المنتج للإخصاب والإنجاب ـ وهو نموذج الاقتران الزوجي بين الرجل والمرأة ـ إلى نماذج غير مولّدة مثل الاقتران الشاذ لغير المتحولين بالمتحولين أو الجنس المماثل، كما تقدم من قبل توضيح ذلك.

نعم قد يحافظ الشخص على نشاطه الغريزي الملائم لجسده رغم لحوقه بالجنس الآخر، إلا أنّ ذلك حالات محدودة في أوساط المتحولين، وقد يختارون لأنفسهم هوية وسطى ومبعّضة دون هوية الجنس المغاير.

وثانيها: الجاذبيات الجسدية والنفسية العامة بين الجنسين التي تجعل لهما شخصية

مختلفة وجذابة للطرف الآخر، وهذه الجاذبيات أيضاً تتضرر باستقرار فصل المظاهر الاجتماعية عن الخصائص الجسدية في العرف البشري العام بالنظر إلى أنّ المظاهر الجسدية من قبل كانت تؤكد جاذبيات الذكورة والأنوثة وتعطيها أبّهة وجمالاً في المنحى الفطري، ولكن النظرية الحديثة توجه إلى شكلية هذه المظاهر وإرباك الجاذبيات الجسدية المتمثلة فيها، كما تؤدي هذه النظرية إلى إرباك التوجهات النفسية فإنّها تؤدي إلى تذكر الإناث وتأنّث الذكور في الميول والسلوكيات والأدوار بافتراض تماثل الذكور والإناث في جميع هذه الأمور تماماً.

وثالثها: غريزة الأبوّة والأمومة أو حب التكاثر والامتداد لدى الإنسان، وهذا الأمر أيضاً تمّ إضعافه في هذه النظرية من خلال ادعاء أن هذه الغريزة ليست فطرية بتاتاً، بل هي صفة مكتسبة كما ادعي ذلك بشأن سائر الميول والسلوكيات والأدوار، ولذلك لم تقدّر هذه الصفة في حق الإناث تقديراً ملائماً، ورُجِّح للمرأة الانشغال بالعمل والوظيفة كالرجل، وأُنيط دور الأم بالخادمات.

٣- وأمّا الإعدادات المتعلقة بتكامل الأدوار فهي بطبيعة الحال أيضاً تضررت بافتراض دور متماثل للرجل والمرأة في الحياة تماماً، فافترض كون الاختلاف المشهود بينهما في أدوارهما الأسرية ليس منبثقاً عن اقتضاءات ملائمة لشخصية الجنسين بتاتاً، ولذلك تسعى المرأة إلى أن تقوم بمثل ما يقوم به الرجل من العمل والإنفاق، وتطالب الرجل بتوزيع أمر الاهتمام برعاية الطفل والبيت على وجه مساوٍ وهو أمر يصعب على الرجل، فهو ليس كالمرأة في سعة البال والحنان وفي اهتماماته ما يبعده نوعاً عن ذلك.

ولذلك لم يعد الزواج كمصنع لتوليد الإنسان كما كان عليه الحال منذ نشأت

البشرية.

إنّ نظرية فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية تؤدي طبعاً إلى انصراف كثير من أصحاب الميول المستقيمة عن الزواج، إذ ربما تعلق الشخص بآخر على أنه أنثى فظهر متحولاً إلى الأنوثة، كما أنه ربما تزوج بأنثى مستقيمة فمالت إلى تغيير الجنس لتكون ذكراً.

وعلى الإجمال فإنّ فصل الهوية الجنسية الاجتماعية المعلنة عن الخصائص الجسدية يقتل معاني الأنوثة المولّدة في الإناث ومعاني الذكورة الراعية للأسرة في الذكور، ويبدل الارتباطات الغريزية من اتجاه المحبة للنوع الإنساني ومضامين التضحية لأجل الأطفال إلى اتجاه غريزي وشهوي وفرداني محض مما يساعد على فناء النوع الإنساني أو تآكل الأقوام التي تسود فيها هذه النظرية وربما تفنى خلال بضعة قرون من جهة تراجع الاهتمام بالتناسل وتجنب الإنجاب والاهتمام باللذات الخاصة، وإنّ مستقبل البشرية إنّما هو للأقوام الذين يجرون على تطابق الهوية الاجتماعية مع الهوية الجسدية ويهتمون بالتكاثر والإنجاب، وذلك أمر ستشهد علائمه الأجيال غير بعيد.

البحث السادس

في مستندات النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية وتفسيرها

تمهيد

مستندات النظرية في إثبات هوية جنسية غير جسدية ونقدها

١-انطباع الشخص المتحول نفسه عن مغايرة جنسه لجسده

٢-ادّعاء أنّ انطباع الإنسان عن جنسه هو أمر فطري يولد عليه فيكون سليماً طبعاً

٣-ادّعاء أنّ السلوكيات غير الجسدية بين الذكر والأنثى مطلقاً ليست فطرية يولد عليها الإنسان كي تلزمه، بل هي مكتسبة من التربية الاجتماعية

٤-ادّعاء أنّ انطباع الإنسان في داخله عن جنسه على خلاف الحالة العضوية أمر قهري لا سبيل إلى تغييره ومعالجته بحال

٥-ادّعاء أنّ حالة الانطباع المغاير للذات حتى لو كانت اختيارية لا يصح رفضها ما دامت ليست ضارة بالآخرين

خاتمة البحث السادس: في عدة أمور

الأمر الأوّل: في معالجة استبعاد خطأ العلم الحديث في نظرية الهوية الجنسية غير المبنية على الخصائص الجسدية

الأمر الثاني: في أسباب نشوء الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه الجسدي، ثم انتشاره في العصر الأخير

الأمر الثالث: في طرح التحول الجسدي إلى الجنس الآخر ومغايرته للطرح الذي يعوّل على التحوّل من خلال انطباع الإنسان النفسي المغاير عن جنسه

الأمر الرابع: في كيفية تحديد الهوية الجنسية في حالات اضطراب الخصائص

الجسدية الجنسية، وعلاقة ذلك بالنظرية الحديثة التي تفصل هذه الهوية عن تلك الخصائص في حالات سلامتها

الأمر الخامس: في الهوية الجنسية القانونية وبيان حقيقتها وفرقها عن الهوية الجنسية الشخصية

البحث السادس

في مستندات النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية وتفسيرها

لقد عرفنا في الأبحاث الخمسة السابقة أنّ هناك دلالات وجدانية وعلمية واضحة على تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية من خلال الهدي الفطري والعلمي بوجوهه الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي.

هذا، ومن الطبيعي أن يكون للنظرية الحديثة التي فصلت هذه الهوية عن الخصائص الجسدية تماماً في الموضوع أيضاً مستندات مفترضة استندت إليها في مقابل ذلك، ولكن من المهم تقييم هذه المستندات، فهل هي الجانب الواضح في الموضوع الذي يقتضي البناء عليه واعتبار المؤشرات المعاكسة التي تدل على تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية جوانب غامضة بحاجة إلى تفسير كما تفرضه هذه النظرية، أم هي الجانب الغامض بجانب المؤشرات الواضحة على تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية فهي التي تحتاج إلى تفسيرها كما يوافق ذلك الفهم العقلائي العام، وهذا هو الذي نراه بعد التأمل الجامع في الموضوع؟.

ولنشر أولاً إلى منهج البحث:

فهنا تمهيد يتضمن:

١- ظاهرة الأمور الواضحة المقرونة بحالات غامضة لا بدّ من تفسيرها في

الفكر الإنساني.

٢- تحديد الجانب الواضح والجانب الغامض حول هوية الإنسان الجنسية.

ثم نتعرض لما هو موضوع البحث من مستندات النظرية الحديثة في إثبات هوية جنسية غير جسدية للإنسان، وهي خمسة:

١- انطباع الشخص المتحول نفسه عن مغايرة جنسه لجسده.

٢- ادّعاء أنّ انطباع الإنسان عن جنسه هو أمر فطري يولد عليه فيكون سليماً طبعاً.

٣- ادّعاء أنّ السلوكيات غير الجسدية بين الذكر والأنثى مطلقاً ليست فطرية يولد عليها الإنسان كي تلزمه، بل هي مكتسبة من التربية الاجتماعية.

٤- ادّعاء أنّ انطباع الإنسان في داخله عن جنسه على خلاف الحالة العضوية أمر قهري لا سبيل إلى تغييره ومعالجته بحال.

٥- ادّعاء أنّ حالة الانطباع المغاير للذات حتى لو كانت اختيارية لا يصح رفضها ما دامت ليست ضارة بالآخرين.

ثم نذكر خاتمة للبحث تشتمل على خمسة أمور:

الأمر الأوّل: في معالجة استبعاد خطأ العلم الحديث في نظرية الهوية الجنسية غير المبنية على الخصائص الجسدية.

الأمر الثاني: في أسباب نشوء الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه الجسدي.

الأمر الثالث: في طرح التحول الجسدي إلى الجنس الآخر ومغايرته مع الطرح الذي يعول على التحول من خلال الانطباع النفسي المغاير للجنس الجسدي.

الأمر الرابع: في كيفية تحديد الهوية الجنسية في حالات اضطراب الخصائص

الجسدية الجنسية، وعلاقة ذلك بالنظرية الحديثة التي تفصل هذه الهوية عن تلك الخصائص في حالات سلامتها.

الأمر الخامس: في الهوية الجنسية القانونية وبيان حقيقتها وفرقها عن الهوية الجنسية الشخصية.

تمهيد:

١- ظاهرة الأمور الواضحة المقرونة بحالات غامضة لا بدّ من تفسيرها في الفكر الإنساني

ولا بد من توضيح هذا القول، فإنّ هذا الموضوع لهو مسألة دقيقة منهجية وفكرية ومنطقية عامة ونافعة تساعد على سلامة التفكير والتأمل في الموضوع، فنقول:

إنّ هناك في أغلب الموضوعات مؤشرات متعاكسة ومتناقضة ينبغي تمحيصها حتى في المسائل التي يجدها الإنسان واضحة وبديهية، فهناك بجنب وضوحها وبداهتها مؤشرات توهم خلافها ولا بد من تفسيرها وتوضيحها.

ولعلنا لا نستطيع أن نستثني من ذلك غير القضايا الرياضية والهندسية مثل (١+١=٢)، فهي بطبيعتها مما لا ترد فيها شبهة معاكسة، كما نجد أنه ليس هناك في مقابل هذه القضية ما يوهم مثلاً أنّ (١+١=٣)، وأما سائر المعلومات المنتمية إلى علوم مختلفة فإنه يوجد بجنب الجانب الواضح منها حالات غامضة لا بد من تفسيرها.

مثلاً لا شك في أنّ الشيء كلما كان أقرب إلى مصدر الحرارة فإنّه سوف يكون أكثر حرارة بالمقارنة مع ما هو أبعد عن مصدر الحرارة، وهذا أمر بديهي وجدانياً، وله تفسيره العلمي في ضوء المعلومات الفيزيائية والكيميائية، ولكن يوجد بجنب ذلك حالة متشابهة معروفة، وهي أنّه إذا كان الأمر كذلك فلماذا نجد أنّ أعالي الجبال أبرد من الأرض حتى أنّها قد تكون مغطاة بالثلوج، رغم أنّها أقرب إلى الشمس من

سطح الأرض؟

وقد يخطر في ذهن الإنسان بدواً أنّ هذه الحالة تتحدى أصل المعلومة المذكورة، ولكننا ـ كعقلاء ـ نشعر إجمالاً أنّ هذه الحالة التي تبدو غامضة قد يكون لها تفسير ما حتى لو لم نطّلع عليه، ولا يمكن أن نرفع اليد بها عن أصل البديهة الوجدانية التي نجدها، حيث إنّنا كلّما اقتربنا إلى النار وجدنا الحرارة أزيد، إذاً نحدس أنه لا بدّ من خصوصية في تلك الحالة توجب كون الجبال أبرد من سطح الأرض، وتفسر علوم الكيمياء والفيزياء السر العلمي في تلك الحالة بما يؤكد سلامة تلك القاعدة.

وهذا المعنى ينطبق في عامة مجالات حياة الإنسان واهتماماته فهناك دائماً جانب واضح وجانب آخر غامض ومشتبه معاكس لذاك.

ويصدق ذلك حتى في الحياة الشخصية، فقد نعلم عن صديق عاشرناه لفترة طويلة خصالاً كريمة مثل الثقة والأمانة، ولكننا نجد منه تصرفاً غريباً لا يلائم ذلك، كما لو وجدناه مزّق كتاباً مملوكاً لنا عند الغضب، ثم قد نطّلع على تفسير ذاك التصرف بمخرجٍ لا ينافي أمانته لم نكن نحتمله بتاتاً كأن يتبيّن أنّ النسخة من الكتاب كانت له، وليست النسخة التي كان قد استعارها منّا قبل أن يشتري مثلها لنفسه.

فالمفروض بالإنسان الراشد أن يشخّص الجانب الواضح والغامض ويعوّل على الجانب الواضح، ويحتمل للجانب الغامض تفسيراً، ولا يتسرع في التعويل على الجانب الغامض.

وفي المثال المذكور نلاحظ أنه إذا كان الإنسان متسرعاً فإنه قد يصدر منه ردّ فعل سلبي تجاه صديقه قبل أن يتبين له الحق كأن يتهم صديقه في أمانته، أو يهينه جراء ما فعله، ولكنه إذا كان نابهاً ومنصفاً تريّث في الأمر ورأى أنّه لا يمكن أن يرفع

اليد عن معلومة علمها واختبرها سنيناً طويلة بواقعة واحدة وإن لم يخطر في باله مخرج محدد منها.

هذا، وكم يتفق لنا في الحياة مثل هذه القضية في أمور غريبة لا نحتمل لها مخرجاً ويتسرع المتسرع منّا على أساسها في نقض واقع مبرم وموثوق ثم يتبين وجود مخرج فيه فيستحي الإنسان من نفسه من تسرعه.

وفي مثل ذلك قال الإمام علي (عليه السلام) كما في نهج البلاغة: (مَنْ عَرَفَ مِنْ أَخِيهِ وَثِيقَةَ دِين وَسَدَادَ طَرِيق، فَلاَ يَسْمَعَنَّ فِيهِ أَقَاوِيلَ الرِّجَالِ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ يَرْمِي الرَّامِي وَتُخْطِيءُ السِّهَامُ، وَيَحِيكُ الْكَلاَمُ وَبَاطِلُ ذلِكَ يَبُورُ، وَاللهُ سَمِيعٌ وَشَهِيدٌ. أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ إِلاَّ أَرْبَعُ أَصَابِعَ. فسئل(عليه السلام) عن معنى قوله هذا، فجمع أصابعه ووضعها بين أذنه وعينه ثمّ قال: الْبَاطِلُ أَنْ تَقُولَ سَمِعْتُ، وَالْحَقُّ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ!)[1].

فهذه قاعدة فطرية مشهودة وقد ذكرناها وأوضحناها في الحديث عن القواعد الفطرية العامة للمعرفة الإنسانية والدينية[2].

وقد نبه القرآن الكريم على هذه القاعدة وعبّر عنه بالرجوع إلى المحكم والتسليم في المتشابه[3]، ومعنى ذلك أنّه إذا كان هناك في شأن الدين آيات وبراهين

---

(١) نهج البلاغة: ٣٠٥.

(٢) لاحظ سلسلة منهج التثبت في الدين: ١٩٦/٤ وما بعد.

(٣) قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ**

محكمة لا منفد للريب فيها وأمور غامضة ومبهمة تبدو مستبعدة وغريبة بدواً فإنّ على الإنسان إذا كان راسخاً في علمه وإيمانه (بتلك المحكمات) أن يسلّم في المتشابهات ويفترض لها مخرجاً ما وإن لم يعلم بذلك المخرج تفصيلاً.

وينبغي الالتفات إلى أنّ هذه الظاهرة تنطوي على حالتين:

١ – أن نثق بالشيء المحكم سواء اطلعنا على تفسير الحالة الغامضة والمتشابهة أو لا، وذلك إذا استوضحنا الجانب المحكم بدرجة تؤدي إلى الإيمان به على كل حال، كما لاحظنا ذلك في مثال برودة الجو على الجبال، فإنّنا لا نرفع اليد بذلك عن قاعدة كون الشيء الأقرب إلى مصدر الحرارة أكثر تأثراً بها وإن لم نقف بعد على المخرج عنها في برودة الجو على الجبال، وكذلك الحال في مثال الصديق، فإننا قد لا نرفع اليد عن الثقة بالصديق الذي اختبرنا صدقه وأمانته لسنين ثم وقفنا منه على تصرف يبدو غير ملائم وإن لم نقف على تفسير ذلك التصرف.

٢– أن لا نثق بالشيء المحكم إلا بعد الاطلاع على تفسير الحالة الغامضة والمتشابهة، لأننا لم نستوضح الشيء المحكم وضوحاً يوجب ثقتنا به قبل الوقوف على تفسير الحالة الغامضة.

هذا، ومن المهم في كثير من القضايا المختلف فيها لدى أهل العلم وكذلك لدى عامة الناس في المواضيع المهنية والاجتماعية والسياسية والشخصية أن يميز الإنسان الجانب المحكم والموثوق والواضح عن الجانب الغامض، ويحتمل للجانب

﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (سورة آل عمران: آية ٧).

الغامض مخرجاً، وله أن يتطلع ويسعى إلى الوقوف على ذلك المخرج، ولا يساوي بين الجانبين ولا يضرب بعضهما ببعض.

وهذا الأمر جزء أساس من الرشد والوعي والإنساني، فالإنسان الراشد والواعي والمستنير من يستطيع أن يتأمل بعمق المؤشرات المعاكسة ويشخص المحكم منها وينزل الغامض عليه، وأمّا الإنسان الأقل وعياً فهو يزيغ عن تمحيص الجانب المحكم الواضح ويقع في الترديد، وربما ترى أنه يرجح الجانب المتشابه الغامض، ويعتبره هو المحكم ويصف المحكم بأنه أمر غير معقول في ضوء (المتشابه) الذي اعتبره محكماً.

ولا يختص الوقوع في الخطأ في الموضوع بعامة الناس، بل يتفق لأهل الاختصاص أيضاً، بل قد يتفق ذلك لأهل الاختصاص فيما يسلم عنه عامة الناس، كما وقع في العديد من المعلومات الوجدانية في العلوم الإنسانية، فقد وقع بعض أهل الاختصاص في الترديد أو رجّح الأخذ بالجانب الغامض في الموضوع، وذلك لأنّ شأن صاحب الاختصاص أن يتتبع المؤشرات المتناقضة ويقدم تفسيراً لها، فربما استوقفه المتشابه ولم يستطع تفسيره بتحليل علمي، فتوقف في الموضوع أو نقض به الجانب المحكم، لأنه احتمل له تأويلاً، بينما قد يسلم عامة الناس عن الخطأ في الموضوع الوجداني، لأنهم مسترسلون في الاعتماد على ارتكازاتهم الفطرية، وليسوا معنيين برصد الحالات الغامضة وتفسيرها، وقد وقفنا على أمثلة كثيرة لذلك في مختلف العلوم الإنسانية.

ويكثر قلب مكان المحكم والمتشابه في نمط التفكير الارتغابي ـ أي التفكير المُنْحاز المنطلق من الرغبات المسبقة ـ، فيتخذ المرء من الجانب الغامض في الموضوع

حجة ويرفض على أساسه الجانب المحكم، وقد يجعل كفة الجانب الغامض مساوية مع كفة الجانب المحكم ويقول إنه لا يثق بالموقف الصحيح والموضوع.

وقد وصف القرآن الكريم جماعة من الذين رفضوا الإيمان بالنبي (ﷺ) ورسالته بأنهم يعرضون عن المحكم ـ مثل دلائل توحيد الله سبحانه وصدق رسوله (ﷺ) ـ ويثيرون السؤال عن المتشابه المستبعد عندهم مثل نبأ معاد الإنسان يوم القيامة كي يفتنوا الناس عن الدين الحق، ومنهم من يدعي الترديد ويقول: ﴿**إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ**﴾[1].

والواقع أنّ الإنسان إذا رغب عن الإذعان للحق لمخالفته لمصالحه الشخصية والفئوية، فإنه دائماً يتمسك بأمور متشابهة أو غامضة يثيرها في تفاصيل الأبعاد المحكمة للدفاع عن موقفه، إذ لا يصر أحد على موقف خاطئ مذعناً بخطئه.

ثمّ قد يتأثر كثير من الناس ممن لا يتبصر في الموضوع في إثر ما يجده من اختلاف أهل العلم فيه فيظنون أنّ الأمر في الموضوع مشتبه بدليل وقوع الخلاف فيه، ويستريحون بذلك عن وظيفة التبصر اللازم في الموضوع.

وما وصفناه من حديث الأمر الواضح المقترن ببعض الأمور الغامضة والمبهمة التي تحتاج إلى بعض الإيضاح والتفسير ينطبق في مسألتنا هذه تماماً.

٢- تحديد الجانب الواضح والجانب الغامض حول هوية الإنسان الجنسية

إنّ الفهم العقلائي العام حول الذكورة والأنوثة يرتكز ـ كما تكرّر ـ على أنّ الجانب الواضح في الموضوع يؤشر على أمور ثلاثة:

---

(١) سورة الجاثية: آية ٣٢.

١- تبعية الهوية الجنسية (نعني ذكورة الإنسان وأنوثته) التي يدركها الإنسان نفسه ـ في حال سلامة إدراكه ـ لخصائصه الجسدية التي يختلف فيها الذكر والأنثى.

فالذكورة والأنوثة تصنيفان للإنسان وفق جسده، كما هو الحال في سائر تصنيفاته الجسدية، وكما هو الحال في تصنيف سائر الحيوانات إلى ذكر وأنثى، فهذا هو الجانب الواضح في مبنى الهوية الجنسية.

ويقع في مقابل ذلك انطباع قلة شاذة من الناس عن جنسهم بما هو خلاف أجسادهم، وهذا الجانب غامض ومريب ويتعين تفسيره في ضوء الفهم العقلائي العام بنوع من الخلل الإدراكي الناتج عن الاضطراب النفسي الذي يؤدي إلى امتعاض الإنسان من خصائصه الجسدية وميله إلى أن يكون له خصائص الجنس الآخر.

ولكن النظرية الحديثة عكست الأمر وبنت على أنّ هذا الانطباع هو الجانب الأكثر استحكاماً في الموضوع، والفهم العقلائي العام في تبعية الذكورة والأنوثة للخصائص الجسدية خلط بين نمط الذكورة والأنوثة الجسدية ونمطهما الاجتماعي.

٢- إنّ المفروض بالإنسان في حال سلامته النفسية أن يتقبل هويته الجنسية وفق خصائصه الجسدية السليمة ونشاطاتها المتعارفة ولا يكون منزعجاً منها بحيث يسعى إلى إزالتها واستبدالها.

فهذا هو الجانب المحكم بحسب الفهم العقلائي العام في مقتضى السلامة النفسية من الملاءمة مع الهدي الجسدي السليم والمتعارف للإنسان.

ويقع في مقابل ذلك ما يتفق لدى قلة شاذة من الناس من عدم تقبلهم لخصائصهم الجسدية وما يتعلق بها من أدوار مختلفة، فترى الأنثى تكره خصائصها

الجسدية الأنثوية وتنظر إلى نفسها بعين الذكر، وهذا جانب غامض في الموضوع يمكن تفسيره بنوع من الاضطراب النفسي.

٣- إنّ هناك اختلافاً فطرياً في جزء من مكونات شخصية الذكر والأنثى يتلائم ويتداخل مع فوارقهما الجسدية المميزة المتعلقة بالذكورة والأنوثة في تفاصيل غريزية وخصال نفسية وسلوكيات متفاوتة وملائمتهما بدرجات متفاوتة لأدوار مختصة.

وهذا الاختلاف بين الجنسين بطبيعة الحال إنما هو بعد اشتراكهما في عناصر من شخصيتهما تمثل الإنسانية الجامعة في القابليات والخصال والغرائز والسلوكيات والأدوار.

فهذا هو الجانب المحكم في الموضوع والذي لا يشذ عنه في أصله[١] حتى أصحاب الانطباع المغاير عن جنسهم لأجسادهم، فإنهم بعد ميلهم إلى شخصية الجنس الآخر يسعون إلى تغيير أجسادهم ببتر الأعضاء الخاصة بجنسهم أو تعطيل وظائفها واستعارة شكل أعضاء الجنس الآخر.

نعم، بجنب ذلك هناك حالات قليلة تكون شخصية أحد الجنسين قريبةً من شخصية الجنس الآخر يتعيّن تفسيرها على أنها حالات مكتسبة على تفصيل في شرح ذلك يأتي بيانه[٢].

ولكن النظرية الحديثة تمسكت بهذه الحالات القليلة وأنكرت الفرق بين شخصية الذكر وشخصية الأنثى تماماً واعتبرتها جميعاً أموراً مكتسبة من التربية

---

(١) وإنما قلنا (في أصله) احترازاً عن بعض الفوارق القائمة بين الجنسين والذي يقع الخلاف في أنه هل هو أمر فطري أو مكتسب.

(٢) لاحظ ما سيأتي في مستندات النظرية الحديثة المستند الثاني.

الاجتماعية.

فهذه أمور ثلاثة يجد الفهم العقلائي العام أنّ الجوانب المحكمة فيها تلائم تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية وفي مورد كل واحد منها أمور مبهمة وغامضة تحتاج إلى تفسير.

ولكن النظرية الحديثة التي فصلت الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية تَنكَّرت للجوانب المحكمة بحسب الفهم العقلائي العام، وأخذت بالأمور المتشابهة والمبهمة في مقابلها، واعتبرت هذه هي الجوانب المحكمة والواضحة، وحاولت تفسير الجوانب المحكمة القاضية بتبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية بأنها تنشأ عن التربية الاجتماعية.

المنطلق المنهجي والأحيائي للرؤية العقلائية العامة في تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية السليمة

إنّ الفهم العقلائي العام ينطلق في فهم الهوية الجنسية في الإنسان من دراسة خصائص الإنسان وسلوكه في ضوء السياق الأحيائي والنفسي العام في شأن الكائنات الحيّة ذات الشعور والإحساس والتي تتنوع إلى الذكر والأنثى، ثمّ ملاحظة ما يختص به الإنسان بشكل عام وانقسامه إلى الذكر والأنثى.

البرمجة الداخلية للكائنات الحية واختلافها في الذكر والأنثى منها

فالسياق الفكري العام الذي يعول عليه هذا الفهم هو أنّ الكائنات الحية المذكورة وفق المعطيات الوجدانية والعلمية في علم النفس العام ليست صفحة

خالية عن المعلومات، بل قد زوّدت في داخلها ببرنامج يحدد السلوكيات الملائمة لها.

فللحيوانات المختلفة مثلاً خصائص جسدية ملائمة لمصالحها من الأعضاء الداخلية كالأسنان وأجهزة الهضم، والأعضاء الخارجية مثل المناقير والجلود والحواس على اختلافها فيما جهّزت به من الحواس الخمس، كما أنّ لها ـ فضلاً عن اختلافها في الجسم ـ خصائص غريزية وسلوكية ملائمة لها من النواحي المختلفة مساعدة على حوائجها في شأنها الداخلي وفي التعامل مع البيئة والطبيعة والكائنات الأخرى، ويطّلع المعنيون بتربية الحيوانات والتعايش معها مثل الطيور والأنعام على سلوكيات غريبة ولطيفة لها من خلال الإمعان في أفعالها وتصرفاتها، وهناك قابليات محدودة للحيوانات للتعلم، ويقف المعنيون بعلم الأحياء على تنوعات وسلوكيات أكثر للحيوانات.

ثم إنّنا نجد في الحيوانات أنها تنقسم جسدياً إلى الجنسين الذكر والأنثى، وهما يختلفان اختلافاً دقيقاً في الصبغيات الجنسية التي تتألف منها الخلايا، وفي نشاط الجينات التي تشتمل عليها الخلايا، وفي الدماغ والجهاز العصبي، كما تختلف اختلافاً بارزاً في الأعضاء الخاصة وأدوارها الجسدية بعملية التوليد، وهناك غريزة رابطة بينهما بشكل خاص.

وهناك بجنب هذا الانقسام الجسدي سلوكيات فارقة بين الذكر والأنثى في العلاقة الغريزية والاجتماع الثنائي من مقاييس الاختيار والإغراءات والحركات، وهناك أدوار متفاوتة ومتكاملة بين الذكر والأنثى في رعاية الأولاد تتمثل فيها أمومة الأم وأبوة الأب على أشكال مختلفة.

فهذا هو حال عامة الكائنات الحية ذوات الشعور وانقسامها إلى الذكر والأنثى.

ويجري الإنسان على هذه الظاهرة الأحيائية الواسعة بعينها، فهو أيضاً ليس صفحة بيضاء خالية من أية نقوش، بل هو أيضاً مزوّد في خلقته بخصائص جسدية وغرائز نفسية وبرامج سلوكية متنوعة يشترك في الكثير منها مع الحيوانات.

ولكن يمتاز الإنسان بقابليات مميزة لا تتوفر في سائر الحيوانات، ولكن هذه القابليات المميزة تجعله في الوقت نفسه معرضاً لعوارض مرضية وسلبية يختصّ بها، وتلك ضريبة على كل امتياز وفق قوانين الحياة.

امتياز الإنسان في القوى والبرنامج الداخلي

فمن جملة الخصائص المميزة للإنسان:

١- قدرة الإنسان على التعلم والتفكير، ويستطيع الإنسان من خلال هذه القدرة من تسخير الأشياء لنفسه على ما يتمثل في مشهد الحياة.

٢- وجود حدود أخلاقية وقانونية لسلوكه تحدد رغباته ونوازعه، وكأنّ تزويد الإنسان بها جاء تحديداً لنوازعه غير المنضبطة والمأمونة، ونظماً لحياته مع بني نوعه ومع سائر الكائنات من حوله.

٣- وجود مشاعر راقية للإنسان غير معهودة لدى الحيوانات يمكن أن تساعد على السلوك العملي مثل مشاعر الاستقباح والاستحسان والحياء والغيرة والرحمة والأدب ونحوها.

وهذا البعد يساعد على إدراك البعد الأخلاقي وفاعليته في نفس الإنسان.

٤- وجود حدود حِكَمية له بتحريه لصلاحه تحرياً مبنياً على النظر والتأمل

والانتباه إلى العواقب وليس مجرد غريزة توجهه إلى صلاحه كما في الحيوانات.

وهذا البعد أيضاً محدد شخصي لسلوكيات الإنسان في مقابل نزعاته، مضافاً إلى أنه يمكن استثماره في النظم الاجتماعي القانوني من خلال جعل الحكم الجزائي على السلوكيات الذميمة.

٥- وجود قدرة الاختيار للإنسان بمعنى أنّه لا ينزلق في إثر غرائزه أو أخلاقه أو مشاعره أو نوازع الحكمة لديه إلى مسار معين، بل يبقى له الموقف الفصل عند تجاذب الدواعي.

٦- وجود بعد روحاني للإنسان يوسع إدراكه إلى خالق الكون وواهب الحياة كما يمتد وجوده من خلاله لما بعد الممات ليلقى جزاء أعماله.

وهذا البعد مما يقوي النظم الاجتماعي القانوني والحدود الأخلاقية، وهذا البعد هو الذي نُبّه عليه الإنسان في الدين، مع ميول فطرية في داخل الإنسان توجهه إلى هذا البعد وشواهد في الكون والكائنات إن استنطقها وجد فيها دلالة ظاهرة على الخالق.

فهذه هي أمور مميزة مهمة جداً تميّز هوية الإنسان العامة والتي يشترك فيها الذكر والأنثى.

عوارض سلبية يتعرض لها الإنسان خاصة

ولكن الإنسان بجنب مميزاته هذه يبتلى بعوارض سلبية إدراكية ونفسية لا نجد مثلها في الحيوانات، فهي تبدو أموراً لازمة للجوانب المميزة في شخصيته، ومن تلك العوارض:

١- إنّ الإنسان عرضة للرغبات السخيفة والضارة والسلوكيات الخاطئة وغير الملائمة، ولو على نحو فردي وشاذ، بينما نجد الحيوانات تجري على غرائز سارية فيها وملائمة عموماً لصالحها.

٢- إنّ الإنسان عرضة للتأثر بشخصيات الآخرين ولو لم تكن ملائمة له، فهو يقلدهم ويتبع أثرهم، وأما الحيوانات فهي تلزم ما طبعت عليه من الغرائز ومقتضياتها.

٣- إنّ الإنسان عرضة للتفكير والإحساس الارتغابي بمعنى أنّ رغبته في شيء تؤثر على رأيه ورؤيته تجاه ذلك الشيء، كما قيل (إنّ حب الشيء يعمي ويصم)، والحيوانات ليست كذلك فهي ترى الأشياء على وجهها ولم يعرف تأثير رغبتها في تقديرها للأمور.

٤- إنّ الإنسان عرضة لأمراض عقلية ونفسية خاصة لا محل لها في الحيوانات، لأنها مطبوعة عموماً على قابليات محدودة لا تزيد ولا تنقص كثيراً.

٥- إنّ الإنسان عرضة لأن توجد لديه نوازع ورغبات يمكن أن تؤدي إلى تدميره لنفسه ولنوعه وللأشياء الأخرى وهو أمر لا نشهد مثله في الحيوانات، فالحوائج الغريزية للحيوانات محدودة لا توجب إضرارها بنفسها ولا اختلالاً في نوعها ولا في سائر الكائنات ولا في البيئة، ولكن نوازع الجاه والمكانة والسيطرة ونحوها في الإنسان يمكن أن تؤدي إلى إضراره بنفسه أو قتله لبني نوعه وتهديده لسائر الكائنات الحية وتدميره للبيئة وغير ذلك.

فهذه هي عوارض سلبية خاصة ترافق مزايا الإنسان بالمقارنة مع الحيوانات.

تصنيف الإنسان إلى ذكر وأنثى واختلافهما الجسدي

هذا، وقد كان تصنيف الإنسان إلى ذكر وأنثى جسدياً وما يترتب عليه من اختلافهما في شخصيتهما وفق الرؤية العقلائية العامة في هذا السياق الأحيائي العام والمميزات الخاصة بالإنسان، فالذكر والأنثى في الإنسان ـ بعد تماثلهما في أصل الجسم وخصائصه المميزة للإنسان ـ يختلفان جسدياً ونفسياً اختلافاً ترتبط فيه الجوانب الجسدية والجوانب النفسية السلوكية.

فهما يختلفان جسداً من وجهين أسوة بسائر الحيوانات التي تنقسم إلى ذكر وأنثى:

الأوّل: الخصائص الجسدية بقسميها، وهما:

١- الخصائص الدقيقة (وهو الاختلاف في الصبغيات الجنسية) وفي نشاط الجينوم البشري.

٢- الخصائص التشريحية من الغدد التناسلية وإفرازاتها وآثارها وغيرها من الأعضاء الظاهرة والباطنة.

ويتفرع على هذا الاختلاف الجسدي تكون الخلية الجنسية الكاملة من بويضة الأنثى المخصبة بحيمن الرجل ثم ما يتبع ذلك من الأدوار الخاصة مثل دور المرأة في الحمل والإنجاب والإرضاع.

والثاني: تركيب الدماغ ونشاطاته الوظيفية، ورغم أنّ دماغ الإنسان حالة معقدة ولا زالت الأبحاث جارية لكشف أسراره، لكن ذهب عدد من كبار أطباء الدماغ والجملة العصبية في العالم إلى أنّ دماغ الجنسين مختلف.

وهذا الاختلاف بين الجنسين في الدماغ أمر مهم جداً في الكشف عن اختلاف الشخصية الفطرية للرجل والمرأة، لأنّ الدماغ بتركيبته وطبيعته ونشاطاته الفيزيائية والكيميائية يمثّل الخصائص النفسية والسلوكية التي تكوّن الشخصية الفطرية للإنسان، فلا يكون الحال فيه كالاختلاف في سائر أعضاء الجسم حتى يمكن أن يعد اختلافاً هامشياً.

والواقع أنّ اختلاف الجنسين في الدماغ أمر متوقع بالفعل، لأنّنا نجد هناك استجابات وخصوصيات نفسية وسلوكية متفاوتة بين الجنسين، وكل خصوصية نفسية وسلوكية فإنها لا محالة تنعكس بنحو ما في دماغ الإنسان وأجزائه ونشاطاته الكيميائية، كما أنّ هناك اختلافاً بالطبع في الدماغ في سائر الحيوانات.

هذا عن الاختلاف الجسدي بين الجنسين.

الاختلاف النفسي والسلوكي بين الجنسين وعناصره وفق الفهم العقلائي العام وإنكاره في النظرية الحديثة

ويختلف الذكر والأنثى ـ بالإضافة إلى الاختلاف الجسدي بينهما ـ في شخصيتهما الفطرية، ونعني بالشخصية المكونات النفسية والسلوكية للإنسان.

فلكل إنسان شخصيات ثلاثة:

١- شخصية إنسانية فطرية مشتركة بين الذكر والأنثى تمثل كون كل منهما إنساناً، وتتألف من الخصائص الذهنية والنفسية والسلوكية العامة التي تمتاز بها عن الحيوانات.

٢- شخصية فردية لكل شخص تشتمل على خصائصه الفردية الذهنية

والنفسية والسلوكية التي يمتاز بها عن سائر الأفراد.

٣- شخصية صنفية يمتاز فيها صنف الذكر عن صنف الأنثى في الخصائص النفسية والسلوكية.

وهذه الشخصية تتقوم وفق الرؤية العقلائية العامة في شأن الهوية الجنسية بعناصر ثلاثة مترابطة في الإنسان كما هو الحال في سائر الحيوانات التي تنقسم إلى ذكر وأنثى:

١. عنصر إدراكي بأن يدرك الإنسان هويته التي تتمثل في جسده بخصائصه الذكرية والأنثوية.

٢. عنصر نفسي خاص يكون استجابة للعنصر الإدراكي المتقدم، وهو انسجام الإنسان مع جسده وتقبله له ولما يتمثل فيه من ذكورة أو أنوثة.

٣. خصائص نفسية وسلوكية عامة فارقة بين شخصية الذكر والأنثى في ترابط وثيق مع الخصائص الجسدية الفارقة.

وتتواجد هذه العناصر الثلاثة في عامة أفراد الإنسان تاريخياً وحتى الزمن الحاضر وفق الفطرة التي فطر عليها.

هذا، ولكن قابليّة الإنسان لوجوه من الاضطراب النفسي والإدراكي واستعداده الخاص للخروج عن المنحى الفطري السليم فتح على الإنسان باباً دخلت فيه فئة قليلة تتمثل في رغبته أحياناً في تقمّص أدوار الجنس الآخر وسلوكياته التي هي غير ملائمة لخصائصه الجسدية، فهو مثلاً ذكر جسدياً ولكنه يميل إلى أن يكون كالإناث، وهذا اضطراب في العناصر النفسية والسلوكية العامة، وهو العنصر الثالث من العناصر الثلاثة المتقدمة.

وحيث إنه يجد أنّ الخصائص الجسدية لجنسه لا تلائم الأدوار والخصائص السلوكية التي يرغب فيها فهو يكون منزعجاً من جسده وخصائصه ويسعى إلى إيقاف نشاطها وبترها وتزريق ما يضادها، وبذلك يفقد الإنسان (المبتلى بالانفصام بين ميله النفسي وبين خصائصه الجسدية) العنصر الثاني من العناصر الفطرية الثلاثة.

ولكن حيث إنّ هويته الجنسية تلائم جسده، فإنه من خلال خاصيته في تأثر فكره برغباته ورؤيته للواقع على وفقها يقول إنه يرى نفسه من الجنس الآخر المغاير لجسده، وبذلك يفقد العنصر الأوّل الإدراكي أيضاً.

لقد كانت هذه الحالة حالة شاذة ربما تطرأ على شخص واحد من عدة آلاف ولكن ضعف القيم الأخلاقية في العصر الحاضر، وطرح تقبل هذه الحالة على أنها مستقيمة في بعض الأوساط الطبية، والإمكانات الطبية للتلاعب بالجسد أدى إلى زيادة عدد من يبتلى بها.

وسعت النظرية الحديثة إلى تصحيح هذه الحالة مع انتشارها بشكل متزايد تعاطفاً مع هذه الفئة التي رأى جماعة من الأطباء أنّ أسلم طريق في التعامل معها هو تقبل حالتهم كحالة مستقيمة طبياً واجتماعياً وإخراجها عن حالات الاضطراب النفسي الجنسي وإثبات حقوق اجتماعية للشخص في اقتفاء أثر الجنس المغاير رغم أنّ صاحبه لا يتقبل خصائصه الجسدية السليمة، وهي دالة واضحة على الاضطراب النفسي الجنسي.

ولأجل ذلك بادرت هذه النظرية ابتداء إلى إنكار الفارق الفطري بين شخصية الرجل والمرأة وأدوارهما وهو العنصر الثالث، لأنها وجدت أنّ هذا العنصر مما يمكن التشكيك فيه على أساس أنّ السلوكيات الفارقة بين الجنسين ذات منشأ

اجتماعي، ومن الممكن أن يُدّعى أنها مكتسبة جميعاً، كما نلاحظ اختلاف أدوار الذكور والإناث وسلوكياتها بحسب المجتمعات المختلفة، بل في المجتمع الواحد بحسب العصور المختلفة مثل ما طرأ من تغيير كبير على أدوار الجنسين في المجتمع الحديث.

وبذلك نفت هذه النظرية فكرة وجود أي اختلاف نفسي وسلوكي بين الجنسين حتى اعتبرت الميول الشاذة إلى المماثل على حد الميول المستقيمة إلى الجنس المغاير، وكأنها غفلت عن أنّ أصحاب الانطباع المغاير أنفسهم لا ينطلق أحد منهم من هذا المنطلق، ولذلك نجد أنهم يريدون التخلص من أعضائهم الخاصة وإيقاف نشاطاتها، فهذا مؤشر على أنهم يجدون هذه الأعضاء ونشاطاتها لصيقة بالجنس الذي هم عليه، فلا بدّ لأجل اللحوق بالجنس الآخر من التخلص منها أو تعطيلها وصناعة ما يكون لدى الجنس الآخر(١).

فهذه هي الخطوة الأولى في اعتبار الانطباع المغاير حالة مستقيمة.

ثم بُني على أساس ذلك أنّ الانزعاج من الجسد في موارد الانطباع المغاير أيضاً أمر طبيعي ما دام أنه لا يساعد بخصائصه توجه صاحبه إلى الانطباع المغاير، فهو يرغب في أن يكون له جسد الجنس المغاير ليطابق اتجاهه، وبذلك نُقِض العنصر الثاني من العناصر الفطرية الثلاثة.

وأَغفلت هذه النظرية في هذا الموقف أنّ انزعاج المرء من جسده السليم

---

(١) على أنّ من الأدوار التي ترغب فيها هذه الفئة هي الأدوار الخاصة بأحد الجنسين في اللقاء الزوجي والذي لا ينفك عن الخصائص الجسدية الفارقة، ولا يمكن أن تنفي الفرق في هذه الأدوار بين الجنسين طبعاً لأنها لصيقة بالجسد.

وأعضاء مهمة فيه لا يمكن أن يكون إلا حالة غير مستقيمة واضطراباً نفسياً، على أنها بعد تحييد الخصائص الجنسية الجسدية تجاه الأدوار والسلوكيات والميول الغريزية كلها لا يمكن أن تفسر انزعاج صاحبها بما يؤدي إلى إيذاء نفسه بتعطيل نموها ونشاطها ومضادتها وبترها إلا بأنه نحو اضطراب نفسي.

ثم على ضوء ذلك بنت النظرية على وجود هوية جنسية يدركها الإنسان إدراكاً داخلياً لا علاقة له بالخصائص الجسدية بتاتاً، وهي محايدة تجاه هذه الخصائص، وهذه الهوية ذات طابع اجتماعي ولا علاقة لها بالجنس الأحيائي الجسدي.

ولكن يبقى كما ذكرنا أنّ هذه الهوية إذا كانت محايدة تجاه الجنس الجسدي فلماذا يشعر صاحب الانطباع المغاير بعدم تقبل خصائصه الجسدية ويرى أنه خلق في الجسد الخطأ كما يعبّر به أصحاب هذا الانطباع.

لقد ارتكبت هذه النظرية خطأ واضحاً بإهمال دلالة الرفض النفسي للخصائص الجسدية السليمة في الدلالة على الاضطراب النفسي للشخص الرافض فعلاً، لا سيما بعد أن كانت هذه النظريات تفترض حيادية غاية الرافض من اتخاذ منحى الجنس المغاير في السلوكيات والأدوار تجاه الخصائص الجسدية.

كما أنها ارتكبت خطأين آخرين وهما:

١- الخطأ في إنكار أي فرق بين الشخصية الفطرية للذكر وللأنثى.

٢- الخطأ في ربط اضطراب الهوية بالرغبة في تقمّص أدوار وسلوكيات الطرف الآخر فحسب.

ولنوضح هذين الموضوعين بعض الشيء تأكيداً:

توضيح اختلاف شخصيتي الذكر والأنثى النفسية والسلوكية

يتفق الفهم العقلائي العام على اختلاف الشخصية الفطرية للذكر عن للأنثى، فهناك اختلاف في التكوين النفسي والسلوكي بين شخصية الذكر كذكر وبين شخصية الأنثى كأنثى، فالذكورة والأنوثة تعبران عن معان مختلفة، وهذا الامتياز الفارق بين الجنسين هو العمق الأساس لكثير من الاختلافات الاجتماعية الملحوظة بين الذكر والأنثى العابرة للمجتمعات البشرية، وهي النقطة التي تنكرها النظرية الحديثة في علم الجنوسة، حيث تدعي عدم فرق شخصية الذكر النفسية والسلوكية عن الأنثى بحسب فطرة الجنسين بتاتاً، فالإنسان عندما يولد يكون متعادلاً وحيادياً تجاه خصائص الجنسين، وإنما تحدث تلك الاختلافات في شخصية الجنسين في إثر التربية الاجتماعية. وهذا القول بهذا العموم والاستغراق أمر خاطئ جزماً، بل هو مصادم لبديهة وجدانية مشهودة لعموم العقلاء، نعم يمكن أن يصح ذلك في بعض الفروق أو تفاصيلها..

من الفروق المعروفة بين الذكر والأنثى

ولنذكر في هذا السياق بعض الفروق المعروفة بين الجنسين:

الفرق الأوّل: فيما يتعلق بالغريزة الخاصة

حيث يلحظ أنّ الذكر يرغب في الأنثى، وهو أقوى رغبة وأسرع استجابة وأكثر حاجة وأجرأ في الإقدام، والأنثى ترغب في الذكر، وهي أضعف رغبة وأقل حاجة وأبطأ استجابة، وأكثر حياء في إبراز الرغبة صريحاً، وأكثر عناية بالسلوكيات

الإغرائية.

ويشتمل هذا الفرق على عدة أمور:

١- اختلاف الجنسين في اتجاه الغريزة، فالغريزة في الذكر تتجه نحو الأنثى وفي الأنثى تتجه نحو الذكر، إلا في حالات شاذة تنشأ عن أسباب خاصة مكتسبة.

٢- اختلاف الجنسين في مستوى الغريزة والحاجة، فالذكر فعلاً أقوى غريزة وأكثر حاجة بحسب تكوينه النفسي الملائم لجسده[١].

٣- اختلاف الجنسين في سرعة الإثارة والاستجابة لها في البعد الغريزي، فالذكر أسرع استثارة واستجابة من الأنثى.

٤- اختلاف الجنسين في ما يوجب الإثارة، فالرجل يُثار بمجرد الرؤية البصرية، ولكن الأنثى ليست كذلك.

٥- اختلاف الجنسين في سبب الغرام بالآخر، فغرام الذكر بالأنثى إنما هو انجذاب إلى الأنثى وتقدير لجمالها وأنوثتها، وأمّا الأنثى فهي ليست بهذه المثابة فهي لا تشعر بجمال مميز للذكر كذكر ولا تقدّره كتقدير الذكر لجمال الأنثى، وإنما تنجذب إلى الذكر لأصل كونه ذكراً وأمور أخرى كتقديره لها وحمايتها إياها ولذلك نجد أنّ الذكر يسعى إلى الزواج بأنثى أكثر جمالاً ما أتيح له ذلك، ولكن الأنثى ليست بهذه

---

(١) ويقول بعض الأطباء إنّ ذلك يتمثل في نشاط المراكز الخاصة في دماغ الجنسين، كما يتمثل أيضاً في إنتاج بدن الجنسين للخلية الجنسية، حيث إنّ بدن الذكر البالغ ينتج كثيراً من النطف (الحيامن) في اليوم الواحد بينما لا ينتج بدن الأنثى البالغة إلا بويضة واحدة في الشهر.

العناية[١].

٦- اختلاف الجنسين في حب الجمال والتجمّل وحب التباهي به أمام الآخرين والإثارة والإغراء، فالمرأة أكثر اهتماماً بجمالها وتجمّلها أمام الآخرين وإثارة إعجابهم بها بالمقارنة مع الرجل، وهذه حقيقة مشهودة حتى في المجتمعات التي لا توجد فيها حواجز ثقافية فارقة بين الجنسين.

٧- اختلاف الجنسين في إبراز الرغبات الغريزية بنحو صريح، فالذكر أجرأ على إبراز هذه الرغبات من الأنثى، وأصرح تعبيراً عنها، والأنثى نوعاً تستحي من المبادرة وتسعى إلى جذب الذكر بأدوات غير مباشرة كنعومة الصوت وإظهار الزينة ونحو ذلك، وتلك حقيقة مشهودة بمستوى ما حتى في المجتمعات التي أشرنا إليها، بل تبقى هذه الخصال بمستوى ما حتى بعد الزواج، ولذلك كان مزيد تستر الأنثى أمام الآخرين موافق لهذه الخصلة فيها.

فهذه عدة فروق بين الجنسين ذات علاقة بالغريزة الخاصة الرابطة بينهما، وتتمثل هذه الفروق والاختلافات بين الجنسين في مراكز الاستثارة في الدماغ.

الفرق الثاني: في ما يتعلق بالشؤون الأسرية

أنّ الأنثى أميل وأصبر على أداء الأدوار الأسرية الداخلية مثل دور الأمومة (وهي رعاية الطفل والقيام بشؤونه) والعناية بأعمال البيت مثل ترتيبه ونظافته

---

(١) ويذهب بعض أهل العلم إلى أنّ هذا الاختلاف ذو بعد نفسي بمعنى أنّ الرجل مطبوع على الشعور المميز بجمال المرأة، ويستشهد على ذلك بأنّ ذكورَ كثيرٍ من الحيوانات هي أجمل من إناثها، ولكن ذلك شعور طُبع عليه الذكر تجاه الأنثى.

وإعداد الطعام، بينما يقوم الرجل بدور الأبوة والرعاية للأسرة بالعمل خارج البيت والإنفاق عليها وحمايتها.

وهذا الاختلاف أيضاً ليس كله وليد الأعراف والتقاليد السائدة، بل جزء كبير منه ناشئ عن التكوين الجسدي والوظيفي والنفسي والسلوكي للجنسين، فالأنثى هي التي جهزت جسدياً بأعضاء الحمل والإرضاع فهي كذلك جهزت عاطفياً على وجه ملائم، حيث إنها تشعر أنّ الطفل جزء منها فتجد بالنسبة إليه حناناً مميزاً بالمقارنة بالذكر فهي أعدت جسدياً ونفسياً للاعتناء بالطفل، وتتميز المرأة بالعاطفة القوية تجاه الطفل مما يسهل لها تحمل مشاق إرضاعه والقيام بشؤونه وليس للذكر عادة مثل هذه الميزة.

كما أنّ الأنثى أميل إلى الاستقرار بمسكنها وأكثر اطمئناناً فيه، وأكثر عناية بسكنها ورغبة في الإشراف على الشؤون الداخلية للأسرة بالمقارنة مع الذكر، بينما الذكر أميل إلى الحركة والعمل وتكفل الأسرة، فهذه ميول نوعية ترجح كفة بعض الأدوار بالمقارنة مع بعض لكل واحد من الجنسين، وهو من أبعاد تكامل الجنسين بما غرس فيهما من الميول المختلفة التي تكون بانضمامها مؤهلات كاملة للأسرة الواحدة، وهكذا كان اهتمام الأنثى بالبيت تمثلاً لجوانب فطرية مختلفة، قد يُعدّ منها اهتمامها بجماله ونظمه، وصيانتها لنفسها، وحاجة البيت إلى عنايتها بعد خروج الزوج نوعاً للعمل وضعفها عن تحديات العمل والبيئة في خارج البيت إلى عوامل أخرى.

الفرق الثالث: الاختلاف بين الجنسين في المشاعر النفسية

فهو أيضاً فرق فطري، فالذكر نوعاً أحزم وأصلب وأثبت، والأنثى نوعاً ألين وأرقّ وألطف شعوراً، ولذلك كانت أكثر اهتماماً برعاية الطفل بحسب فطرتها، كما أنّ كلاً من الجنسين يهتمان نوعاً بالألقاب الملائمة مع هذه الصفات.

كما أنّ الرجل أوثق بنفسه وأكثر اعتماداً عليها وأربط جأشاً من الأنثى، والأنثى أسرع انكساراً وأكثر شعوراً بالحاجة إلى الدعم والحماية من الذكر وهذه أيضاً صفة نوعيّة ملحوظة، ولذلك كان الرجال نوعاً هم في الواجهة عند المخاطر.

الفرق الرابع: هو ما يتعلق بالستر والمظهر والأزياء والملابس والزينة

والاختلاف بين الجنسين في ذلك ينشأ عن عوامل متعددة من أبرزها عاملان:

١ - إنّه تمثّل لصفات نفسية وسلوكية فطرية، منها صفة الحياء لدى الأنثى وهي أقوى عندها من الذكر، وهذه هي الصفة الباعثة على سترها لمحاسنها، لأنّ بروزها بلغة الطبيعة يساوق إغرائها بنفسها، ومنها صفة حب التجمل والإغراء وهي أيضاً أقوى عندها من الذكر، ويتأثر منحى هذه الصفة فيها باعتبار ما يجده الذكر جمالاً فيها.

وهذا أساس اختلاف لياقات الرجل والمرأة في الأعراف الاجتماعية الإنسانية، فهذه الأعراف في أصولها استجابة للخصائص النفسية والسلوكية التي طبع عليها الجنسان، إلا أنّ كل مجتمع تتمظهر فيه تلك الخصائص بتفصيل يختلف عن المجتمع الآخر.

فألبسة للمرأة عموماً تمثل ميزاتها بحسب المقامات المختلفة من الحياء من جهة،

وحب التجمل والتباهي بالجمال وكسب إعجاب الآخر من جهة أخرى، لكن المجتمعات مختلفة في أسلوب التعبير عن الحياء المتمثل في نوع الستر والحجاب وفي أسلوب التجمل المتمثل في أدوات التزين أو مواضعها ونحو ذلك.

٢- إنّ هناك صفة مشتركة بين الرجل والمرأة من وحي فطرتهما، وهي محبة كل منهما أن يتظاهر بجنسه ويتمايز عن الآخر في مظهره، فالمرأة تحب أن تبدي نفسها على أنّها أنثى وتكره التشبه بالذكور، كما أنّ الرجل يحب أن يبدي نفسه على أنّه ذكر ويكره التشبه بالإناث، وهذا قد يكون مؤثراً في جملة من الاختلافات القائمة بين مظاهرهما وملابسهما بحسب الأعراف المختلفة، كما في التمايز في قصة الشعر، ووضع الرجل للحية والشارب، واختلاف خصائص مختلف الملابس واللواحق من أدوات الزينة ونحوها ابتداء بما يوضع على الرأس وانتهاء إلى الحذاء.

وهذه الخصيصة النفسية ـ وهي حب التمايز ـ موافقة لتمايزهما الجسدي، وإذا كان هذا التمايز في الأعضاء الخاصة مما يختفي من خلال الستر اللائق بكل منهما في منطقة منتصف البدن وفي منطقة الصدر فإنّ هذا التمايز يبقى ظاهراً بينهما بما زود به الرجل من الشعر في الوجه ابتداء من الصدغ حتى الذقن، ثم فيما يحيط بالفم من الأعلى والأدنى، كما أنّ بدن الرجل مشعر عموماً بخلاف المرأة، وقد حبذ الدين حفظ اللحية كمعلم للرجل ملائم للفطرة.

فهذه جملة فروق رئيسية معروفة بين الذكر والأنثى.

وهذه الفروق يقضي بها التأمّل الوجداني في الحياة في المجتمعات المختلفة إضافة إلى التدقيق العلمي وفق قواعد التحليل النفسي، فإنّ ذلك كله يدل على أنّ الفروق المذكورة بين الجنسين ليست في أصولها تعويداً وتلقيناً، بل هي بروز لما زرع في

تكوينهما في الأصل، وقد جُهزا به جسداً ونفساً على وجه متناغم، كما ينبه على ذلك ملاحظة هذه الفروق في المجتمعات المختلفة زماناً ومكاناً وانتماء، ومثل هذا الاتساع والاطراد لن يكون صدفة بحسب حساب الاحتمالات بل ينشأ عن وجود هذه المعاني بنحو كامن وفطري في داخل الجنسين، حتى أننا نشهد بقايا من هذه المعاني لدى الجنسين حتى في المجتمعات الغربية المعاصرة التي تحارب هذه الفروق وتثقف الجنسين على كون هذه الأمور مكتسبة وليست فطرية.

إذاً يظهر بهذا البيان أنّ أصول التمايزات النفسية والسلوكية الاجتماعية بين الجنسين ليست أعرافاً محضة، بل هي تبلور صفات وسلوكيات فطرية للجنسين، نعم تكون تفاصيلها أو أمور أخرى إضافية عليها أعرافاً اجتماعية خاصة حسب الخصائص المزاجية والبيئية لتولد العرف الخاص.

ومن الضروري الانتباه إلى أنّ بعض الفروق المذكورة ليس فرقاً في أصل الخصلة النفسية والسلوكية بالضرورة، بل فرقاً في مستواها فحسب، بمعنى أنّ هذا الجنس أقوى ميلاً إلى الفعل الكذائي، فإن لوحظ في الجنس الآخر مثل هذه القوة كان مكتسباً على أساس عامل إضافي محفز، أو أنّ هذا الجنس أصبر على الفعل الكذائي، فإن لوحظ في الجنس الآخر مثله فهو يكون على أساس عامل ضاغط وهكذا.

والجوانب المكتسبة طبعاً تحتاج إلى عوامل خاصة، وأما الجوانب الفطرية فهي عوامل جاهزة للتأثير ولا تحتاج إلى جهد إضافي أو عامل ضاغط، بل تنبثق من الداخل بنحو فطري وقد ينفع فيه وجود حافز له يثيره وهناك فرق بين الحافز النفسي والضاغط النفسي.

بيان الفرق بين موضوع الهوية الجنسية المغايرة واختيار السلوكيات المغايرة والخلط بينهما في النظرية الحديثة

إنّ هناك خطأ شائعاً في سياق توضيح النظرية الحديثة حول فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية، وذلك أنه يظن أنّ مجرد قيام أحد الجنسين بسلوكٍ أو دورٍ للجنس الآخر يسلب عنه هويته الجنسية ويوجب له الهوية الجنسية للجنس الآخر، ولذا نجد أنّ بعضهم احتج على هذه النظرية ـ المعبر عنها بنظرية النوع الاجتماعي ـ باختلاف الأدوار التي يقوم بها الأشخاص بحسب البلاد والبيئات القروية والمدنية، وكذلك باختلاف الأزمنة حيث اختلفت هذه الأدوار مثلاً في هذا الزمان عن الزمان السابق.

وهذا خطأ فظيع، وذلك لأنّ من الواضح على الإجمال أنّ مجرد قيام الذكر بدورٍ للأنثى مثل رعايته للأطفال لا يعني أنّ هويته الاجتماعية ـ ولو بحسب افتراضه هو وانطباعه عن نفسه ـ انتقلت من الذكر إلى الأنثى، كما أنّ قيام الأنثى بأدوار يتعارف قيام الذكور بها مثل صيانة السيارات لا يعني أنّ هويتها ـ ولو بانطباعها ـ قد انتقلت من الأنثى إلى الذكر.

والوجه في ذلك: أنّ ممارسة أحد الجنسين لسلوك الجنس الآخر يمكن أن يقع على وجهين:

١ - أن يكون قيام الشخص بسلوك الجنس الآخر على أساس انتمائه إلى ذلك الجنس وتقمصه لشخصيته جسدياً ونفسياً وسلوكياً، وانزعاجه من جنسه الجسدي وخصائصه العضوية والوظيفية، فالسلوك المفترض يقع من الذكر على وجه التأنث

ومن الأنثى على وجه التذكر.

فهذا الوجه يكون من قبيل مغايرة الهوية الجنسية وفق النظرية الحديثة للخصائص الجسدية.

٢- أن يكون قيام الشخص بسلوك الجنس الآخر من جهة علاقته بذلك السلوك لذاته، واعتقاده أنّ هذا السلوك حيادي يمكن أن يقع من كل من الذكر والأنثى لا على أساس الانتماء للجنس الآخر وتقمص شخصيته والتبرّؤ من جنسه الجسدي.

وهذا الوجه لا يكون مرتبطاً باتخاذ الهوية الجنسية المغايرة، لأنّ الشخص يتمسك في هذا الوجه بجنسه الجسدي ولا يتبرأ منه أو ينزعج منه بتاتاً، ولكنه يميل إلى سلوك معتاد للجنس الآخر، لأنه يراه ملائماً لنفسه وليس مما يختص بذلك الجنس(١).

إذاً اتخاذ الهوية الجنسية المغايرة للخصائص الجسدية يبتني على أمور ثلاثة:

١- إدراكي، وهو أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده.

٢- نفسي خاص، وهو انزعاج الشخص من جنسه الجسدي وخصائصه ورغبته بإصرار على الاتصال بالخصائص الجسدية للجنس الآخر.

---

(١) ولذلك لا يكون التعلق الشاذ بالجنس المماثل ـ مثل التعلق الشاذ من الذكر بمثله ـ من مصاديق اتخاذ الهوية الجنسية المغايرة للخصائص الجسدية، لأنه لا يبتني على تأنث الذكر بالضرورة، نعم لو فرض أنّ هذا التعلق الشاذ كان على أساس شعور الذكر أنه أنثى فيتعلق بذكر آخر لكي يكون دوره هو بالنسبة إليه دور الأنثى من الذكر في الاقتران كان ذلك من قبيل اتخاذ الهوية الجنسية المغايرة.

٣- نفسي وسلوكي عام، وهو أن يرغب الشخص في تقمص شخصية الجنس الآخر في أدواره وسلوكياته.

بذلك يتضح الاشتباه الواقع في جملة من كلمات القائلين بهذه النظرية في مقام توضيحها وإسنادها، ومنها:

١. إنهم يقولون في إسناد هذه النظرية إنّ الميول والسلوكيات الفارقة بين الجنسين لا تنبعث عن الفطرة، بل هي أمور مكتسبة من التربية الاجتماعية، على حد الأدوار الاجتماعية التي يؤديها الذكر والأنثى في الحياة كالمهن والأعمال العامة والاهتمامات الأسرية.

ووجه الاشتباه في هذا القول أنّ السلوكيات والأدوار الفارقة بين الجنسين اجتماعياً يمكن أن يُدعى أنها أثر التربية الاجتماعية، ولكن لا يصح مثل هذا القول في شأن نوع انطباع الشخص عن جنسه ومدى تقبله لخصائصه الجنسية الجسدية، وتجنبه تقمص شخصية الجنس الآخر، فإنّ تقبل الإنسان لخصائصه الجسدية أمر طبيعي وليس أمراً مكتسباً من التربية الاجتماعية.

نعم، يمكن أن يكون عدم تقبله أحياناً ناشئاً عن تربية معاكسة، كما أنّ تقبله لشخصية جنسه الجسدي أمر طبيعي ولا حاجة إلى اكتسابه، وإنما سعيه إلى تقمص الجنس الآخر يمكن أن يتأثر بعوامل خارجية، وهكذا القول في بنائه على جنس موافق لجسده، فإنه أمر طبيعي وليس مكتسباً، فأين ذلك كله من اختيار أحد الجنسين المتمسك بجنسه الجسدي لمهنة يتعارف أن يتعاطاها الجنس الآخر مثل إصلاح السيارات أو تطريز الثياب، إذ لا يكتسب الطفل مثل هذه الأمور اجتماعياً.

إذاً الأساس في اختلاف الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية ليس مجرد الميل

إلى سلوكيات الجنس المغاير، بل عدم تقبل الإنسان لخصائصه الجسدية والانزعاج منها وتقمص شخصية الجنس الآخر، ولذلك يقول المتحولون إنهم يشعرون أنهم خلقوا في الجسد الخطأ ويسعون إلى بتر الأعضاء الخاصة لجنسهم الجسدي أو تعطيل نشاطها وتأثيرها عن طريق زرق الهرمونات الملائمة للجنس الآخر، كما أنهم يسعون إلى إيجاد المظاهر الجسدية للجنس الآخر، إذاً يفترض المتحولون أنهم يجدون أنفسهم على خلاف جنسهم الجسدي.

٢. إنّ في القائلين بهذه النظرية مَن يحتج لها بأنّ تحوّل الشخص عن جنسه الجسدي ليس أمراً اختيارياً، ولذلك لا محيص عن تقبله منه.

وهذا القول خطأ أيضاً، ووجهه: أنّ عدم اختيارية السلوك يمكن أن يوجب عذر صاحبه، ولكنه لا يصحح توهمه الخاطئ عن نفسه، كما لا يجعل انزعاجه من خصائصه السليمة وتقمصه لشخصية غيره أمراً مستقيماً، لأنّ الوهم ـ وإن راود الإنسان بغير اختياره ـ يبقى وهماً وليس إدراكاً مستقيماً، كما أنّ الانزعاج من المكونات السليمة للجسد وتقمص شخصية الآخر حالة غير مستقيمة وإن راود الإنسان قهراً.

والحاصل: أنّ ما يحقق الهوية الجنسية المغايرة للجسد وفق النظرية الحديثة ليس مطلق قيام أحد الجنسين بدورٍ ما يتعارف قيام الجنس الآخر به، وإنما هو أن يسلك أحد الجنسين سلوك الجنس الآخر على وجه يتقمّص فيه شخصية ذاك حتى يسمى معه بـ(تأنث الذكر وتذكر الأنثى)، وذلك بأن يرى نفسه منتمياً إلى الجنس الآخر ويشعر بالانزعاج من جنسه وخصائصه الجسدية ويتقمص شخصية الجنس الآخر فيقلد طريقته وحركاته ويبدي ميله الغريزي إلى جنسه ولكن بصفة أنه من الجنس

الآخر، كأن يميل الذكر ميلاً غريزياً إلى ذكر لا من باب الميل إلى المماثل بل من باب كونه أنثى.

وعليه قد تُصنف السلوكيات المختلفة في العرف الاجتماعي بين الجنسين إلى صنفين:

الأوّل: ما يكون قيام الجنس الآخر به من باب تأنث الذكر وتذكر الأنثى، فيرغب الشخص في أن يميع جنسه الذي يتصف به ويتقمص الجنس الآخر.

الثاني: ما يكون قيام الجنس الآخر به لا من باب ادعاء الانتماء إلى الجنس الآخر، بل يكون الذكر متمسكاً بذكورته لكنه مثلاً يرعى الأطفال، وتكون الأنثى متمسكة بأنوثتها لكن تتبوأ بعض المناصب أو تنخرط في الجيش أو نحو ذلك مما قد لا يعتبر اجتماعياً أمراً ملائماً.

وما هو موضع النظر هو الصنف الأول لا الثاني.

هذا، وقد تكون حالة ما مصداقاً لتأنث الذكر أو تذكر الأنثى في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان، ولذلك لا بد في صدق هذا العنوان من أمرين:

١- الجانب القصدي، بمعنى أن يتعمّد الذكر أن يتأنث أي يرى نفسه أنثى وتتقصد الأنثى أن تتذكر أي ترى نفسها ذكراً.

٢- الجانب السلوكي، بأن يكون السلوك هو سلوكاً لصيقاً بالجنس الآخر بحيث يعبر عن التأنث والتذكر في المفهوم العرفي.

وهكذا يظهر اعتماد الفهم العقلائي العام للذكورة والأنوثة ومقتضياتهما على الأخذ بالجانب المحكم في كل من الأمور الثلاثة:

أوّلاً: أنّ الذكورة والأنوثة حالتان مرتبطتان بالخصائص الجسدية وليستا حالتين

نفسيتين داخليتين ولا اجتماعيتين.

وثانياً: أنّ الحالة المستقيمة هي تقبّل الإنسان لخصائصه الجسدية السليمة والأدوار الجسدية والسلوكية الملائمة لها، وأما انزعاجه منها وسعيه إلى بترها وتعطيل عملها وجعل بديل آخر لها فهو حالة خارجة عن الاستقامة.

وثالثاً: أنّ شخصية الرجل والمرأة تختلفان بعض الشيء في خصائصهما النفسية والسلوكية.

فهذا كله يبدو أمراً ظاهراً بالنظرة الإنسانية العامة إلى الحيوانات والإنسان وحقيقة انقسامهما إلى ذكر وأنثى.

وأعتقد أنّ في هذا الإيجاز الذي ذكرناه ما يكفي في بيان الخطأ الواضح في هذه النظرية، ولكن مع ذلك سوف نتناول مستندات النظرية الحديثة بالتفصيل.

مستندات النظرية في إثبات هوية جنسية غير جسدية ونقدها

إنّ هناك عدة أمور قد تستند إليها النظرية الحديثة في فصل هوية الإنسان الجنسية عن الخصائص الجسدية وهي[١]:

١- انطباع فئة من الناس تشعر أنّ هويتها الجنسية مغايرة لخصائصها الجسدية، وتلك حالات مشهودة لا شك فيها.

٢- إنّ انطباع الإنسان عن جنسه ليس أمراً مكتسباً، بل هو أمر فطري سواء كان موافقاً لجنسه الجسدي أو لا، وعليه فالمفروض احترام هذا الانطباع وفق قاعدة احترام الأمور الفطرية.

٣- إنّ الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين ليست فطرية لهما، بل هي حادثة بالتربية الاجتماعية وفق معطيات علم السلوك البشري الحديث في فرع علم الجنوسة، فلا موجب لإلزام الجنسين بها بحسب القانون الفطري.

٤- إنّ الخصائص الفارقة بين الجنسين حتى لو كانت فطرية لم يصحح ذلك إلزام من نازعته نفسه في مطاوعتها بها، لأنّ هذه النوازع أمور غير اختيارية، فتكون الممانعة منها ظلماً.

٥- إنّ هذه الخصائص حتى لو كانت فطرية واختيارية لكن ذلك لا يوجب عدم تقبل الخروج عنها ما دام ذلك لا يضر بالآخرين، فإنّه جزء من الحرية

---

(١) هناك وجه آخر وهو الاحتجاج بقبول الهوية الجنسية المغايرة للجسد في حالات اضطراب الهوية الجنسية، وسيأتي الحديث عنه في الخاتمة في ضمن الأمر الرابع.

الشخصية التي يستحقها الإنسان بحسب الفطرة.

١- انطباع الشخص المتحول نفسه عن مغايرة جنسه لجسده

المستند الأوّل: هو انطباع الشخص المتحول نفسه حيث نرى أنّ الذكر جسديًا يقول عن نفسه: (إنني أجد نفسي أنثى)، ولا يقول: (إنني ذكر لكني أميل الى سلوكيات الإناث)، أو تقول الأنثى جسدياً عن نفسها: (إنني أجد نفسي ذكراً)، ولا تقول: (إنني أنثى، ولكني أميل إلى سلوكيات الذكور)،كما نجد أنّ كلاً منهما يتأذى من مخاطبته بغير الجنس الذي يهواه في التسمية وإرجاع الضمائر، مما يؤكد أنه يرى نفسه منتمياً الى الجنس المغاير.

فهذا الانطباع يدل على أنّ الشخص يثبت لنفسه نمطاً من الذكورة والأنوثة غير مرهون بالخصائص الجسدية.

فهذا الانطباع هو الأساس الأوّل لإثبات هذه النظرية.

ويتم هذا الاستدلال بملاحظة أمرين:

١- إنّ هذا الانطباع يبدو أمراً جاداً لدى المتحولين، لأنّهم مستعدون لتحمل عناء شخصي واجتماعي كبير في سبيل تغيير جنسهم، مثل بتر الأعضاء الخاصة لجنسهم الجسدي، وتحمل النظرة السلبية إليهم ممن حولهم وغير ذلك.

٢- إنّنا نجد أنّ أصحاب هذا الانطباع كغيرهم أشخاص أسوياء وراشدون عموماً، ولذلك لا نستطيع أن نعتبر حالتهم هذه ضرباً من الاضطراب الإدراكي والنفسي.

مناقشة دلالة هذا الانطباع على استقلال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية

ويلاحظ على ذلك:

١. عدم صلاح هذا الانطباع الشاذ الذي يحدث لدى قلة نادرة وشاذة من الناس مأخذاً لإثبات نمط من الذكورة والأنوثة غير ما يتمثل في الخصائص الجسدية في مقابل الفهم العقلائي العام

الملاحظة الأولى: أنّ هذا الانطباع الذي يحدث لدى قلة نادرة وشاذة من الناس لن يصلح مأخذاً لإثبات نمط من الذكورة والأنوثة غير ما يتمثل في الخصائص الجسدية في مقابل الفهم العقلائي العام، لشواهد متعددة سبق تفصيلها في الحديث عن الهدي الفطري بأقسامه الخمسة (الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي) ونخصّ بالذكر هنا دليلين واضحين:

الدليل الأوّل: أننا قد عرفنا أنه ليس هناك معنى للذكورة والأنوثة بغض النظر عن تلك الخصائص الجسدية، فالذكورة والأنوثة ليستا مجموعتين متفاوتتين من الميول النفسية والسلوكيات الاجتماعية الخاصة، بل هما يعنيان التصنيف الجسدي كما هو الحال في الحيوانات، ولو فصلناهما عن التذكير والتأنيث الجسدي لم يبق لهما أي معنى، نعم يمكن أن يقال عن الشخص المتحول إلى الأنوثة أنه متأنث أي يشبه الأنثى أو يتشبه بها، ولكن لا يصح أن يقال عنه إنه أنثى، وهناك فرق بين أن يكون الشخص ذكراً أو أنثى أو يكون ممن يتذكر أو يتأنث.

وعليه فإنّ قول الشخص المتحول إنه يجد نفسه ذكراً أو أنثى مجرد معنى وهمي أو تعبير أدبي على وجه الاستعارة يفترضه من جهة رغبته في أن يكون ذكراً أو أنثى،

والإنسان إذا رغب في انتماءٍ رغبةً متجذرة في نفسه توهم ذلك أو عبّر به تعبيراً أدبياً.

مثلاً: إذا تربى الشخص منذ صغره لدى أسرة غير أمه وأبيه، فإنه قد يقول عن المرأة في تلك الأسرة إنها هي أمه وعن الرجل فيها إنه أبوه، ويتفاعل معهما على حد تفاعل الناس مع آبائهم وأمهاتهم ولا يتفاعل مع أمه وأبيه الحقيقيين سواء اعتقد بأنهما والداه جهلاً منه أو علم ذلك، فإنه لا يشعر بالوشيجة مع والديه الحقيقيين، لأنه لم يعش معهما، أو لأنهما تركاه في صغره أو لغير ذلك، ولو كان لتلك الأسرة أولاد تربى معهم فقد يقول عنهم إنهم أخوته وأخواته، لأنه يجد في نفسه مثل تلك العلاقة بهم، وفي العديد من الحالات التي يجهل الشخص فيها كون تلك الأسرة التي يعيش فيها ليست أسرته الحقيقية فإنّه يتأذى جداً لو علم بذلك، بل حتى لو علم ذلك فإنه قد يأبى الانتساب إلى والديه الحقيقيين ويتأذى منهما ويرى نفسه منتمياً إلى هذه الأسرة وأفرادها، وقد تجد تلك الأسرة أيضاً مثل تلك العلاقة مع هذا الطفل.

ولكن بالرغم من ذلك لا يثبت أحد (البنوة والأمومة والأبوة والأخوة) في مثل هذه الحالة على أساس هذا الإحساس الشخصي.

وقد تحدث مثل هذه الأوهام لدى الأشخاص في موارد أخرى فيشعر الشخص مثلاً أنه سيّد ينتهي نسبه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ وهو ما كثر في هذه الأيام ـ، ويريد أن يتعامل الناس معه على هذا الأساس.

فمثل هذه الأوهام ـ التي لا تزيد في أحسن تقدير عن تخيلات أدبية ناشئة من أحاسيس وعواطف داخلية قوية ـ لن تؤسس لنمط من المعنى غير المعنى المعهود.

فحق القول في توصيف مثل هذه الحالات علمياً أن يقتصر على القول إنّ

الشخص يرى من نفسه الميل إلى اقتفاء شخصية الجنس الآخر وسلوكياته وينسجم معها دون سلوكيات جنسه، ورفع ذلك إلى مستوى (هوية جنسية) مستقلة عن الخصائص الجسدية أمر خاطئ جداً.

إنني أؤكد أنه ليس هناك معنى للذكورة والأنوثة الداخلية في مقابل الذكورة والأنوثة الجسدية بتاتاً حتى يصح أن يقال عن الشخص إنه ذكر جسدياً ولكن هويته أنثى!!

ولذلك نجد أنّ الشخص المستقيم يرى أنّ ذكورته أو أنوثته أمر طبيعي، فهي متمثلة في جسده، وليست افتراضاً منه، وإنما يلجأ إلى حديث الهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية من يريد أن يتقمص شخصية الجنس الآخر.

والدليل الثاني: ـ على كون شعور الإنسان عن نفسه بكونه من الجنس المغاير انطباع خاطئ ـ أنّ هذا الشخص يكون منزعجاً من وجود أعضاء طبيعية له ونشاطات طبيعية لها جارية على نسق متعارف ومعروف في التنوع الإنساني، ورغبته في جسد متفاوت ونشاط مختلف بما يوجب إضراره بنفسه ببتر أعضائه وإيقاف نشاطاتها.

فهذه الحالة في المتحول دليل واضح على أنّ انطباعه عن نفسه حالة غير مستقيمة، لأنّ كل حالة ذهنية ونفسية للإنسان تتضمن عدم تقبّل الإنسان لذاته الجارية على منوال طبيعي وعدم استطاعته المعايشة والانسجام معها وتوجب سعيه إلى إضراره بها لأجل أن يتقبلها فهي حالة غير مستقيمة بطبيعة الحال وفق المقاييس

الوجدانية والعلمية في علم النفس والطب النفسي(١).

فهذان دليلان واضحان على أنّ حالة شعور الإنسان بكونه من الجنس المغاير لجسده هي حالة غير مستقيمة.

هذا إلى سائر الشواهد والمؤشرات التي تقدم ذكرها في وجوه الهدي النفسي والسلوكي والأخلاقي والحكمي.

إذاً ليس هناك أي مجال لتقبل هذه الحالة الشاذة على أنها حالة مستقيمة وصحية بتاتاً بعد أدنى انتباه إلى مضمون هذه الحالة ومقتضياتها.

---

(١) **إن قيل:** ولكن من المتعارف في هذا العصر عدم رضا الشخص عن بعض خصائصه الظاهرية كحجم أنفه، فيسعى إلى تجميله ولا يعتبر ذلك من قبيل الاضطراب النفسي.

فالجواب: أنّ هناك عدة أمور توضح الفرق بين هذه الموارد وبين موردنا هذا:

١-إنّ الشخص في موارد العمليات التجميلية لا يصاب بالتوهم والتقمص لشخصية مختلفة فهو يجد نفسه وخصائصه كما هي، ولكن يميل إلى تغييرها، وأما في مورد اتخاذ هوية جنسية مغايرة فإنّ الشخص يتمسك بوهم ويتقمص شخصية مبنية على خصائص جسدية لا يكون واجداً لها، نعم قد يصاب بعض المصرّين على العمليات التجميلية بضرب من الوهم كالشعور بأنّ أنفه كبير جداً أو سخيف، ولكن ذلك توهم في التقدير وليس على حد أن يتوهم نفسه من جنس آخر على خلاف خصائصه الجسدية العينية.

٢-إنّ الشخص في مورد العمليات التجميلية يميل إلى تغيير صورته فحسب، ولا يرتقي ذلك ليصبح هماً يؤذيه إلى درجة أن يترك العمل أو الاختلاط الاجتماعي أو نحو ذلك، إذا لم يتمكن من تحقيق ما يرغب إليه، بل يتعايش مع صورته بنحو طبيعي، ولكن في مورد الانزعاج من هويته الشخصية وفق خصائصه الجسدية قد يرتقي به الأمر إلى شعور مؤذي واختلال نفسي.

٣-إنّ العمليات التجميلية المتعارفة هي عمليات بسيطة في مظهر الإنسان، وأما عملية التحول إلى جنس آخر فهو رفض لخصائص بدنية أساسية وميوعة للإنسان وليس حالة شكلية محضة.

ويبدو أنّ أصحاب هذه النظرية إنما سايروا أصحاب هذا الانطباع المغاير؛ لأنهم يتأذون جداً من اعتبارهم من جنسهم الجسدي، فكرهوا أن يجرحوا مشاعرهم التي قد تؤدي بهم إلى السعي إلى الانتحار لحساسية هذه الفئة جداً تجاه هذا الموضوع، فافترضوا أنّ الهوية جنسية أصالة مغايرة للخصائص الجسدية، كما أنّهم ـ أي أصحاب هذه النظرية ـ يؤكدون جداً على ضرورة التعامل مع هذه الفئة في تسميتهم ومخاطبتهم والضمائر التي تستعمل معهم وفق انطباعهم، لأنهم يتأذون جداً من التعامل معهم على أساس جنسهم الجسدي.

إلا أنّ الحديث في الموضوع إنما هو عن الحقيقة العلمية والتشخيص الطبي لهذه الحالة، وليس عن التعامل الاجتماعي مع الذين يبتلون بهذه الحالة الخاصة جراء العوامل التي تسبب ذلك، ولا ينبغي للعالم أن تستدرجه العواطف على المريض فيجعل الحالة المرضية حالة مستقيمة.

وإذا كانت فئة من علماء الاجتماع والسلوك والطب والنفسي يرون أنّ مراعاة هذه الفئة ـ أي أصحاب الانطباع المغاير ـ تقتضي إبداء التقبل لهذا الانطباع واعتباره حالة مستقيمة حتى في المصادر العلمية بالنظر إلى أنّ هذه الفئة تطلع على تلك المصادر بطبيعة الحال ويؤثر ذلك عليها نفسياً تأثيراً سلبياً، فهذه رؤية خاطئة لعدة أسباب:

١ – إنّ ذلك إخلال بالأمانة العلمية وتشويه للحقيقة.

٢ – إنّ في ذلك تعريضاً لأضعاف هؤلاء لوجوه من القلق النفسي والوهم الخاطئ والإضرار بالجسد والنفس والاندماج الاجتماعي، لأنّ فتح هذا الباب ورواجه يؤدي إلى انتشار هذه الحالة، وقد حدث هذا الانتشار فعلاً بمضاعفة عدد

المتحول لآلاف الأضعاف مما كان من قبل ولا يزال الأمر في بداياته بعد.

نعم إذا كان من المناسب لحالة غير مستقيمة الإرفاق بصاحبها فلا ضير فيه بمقدار ما تسمح به الحكمة السديدة.

لكن لا بدّ أن يكون هذا الإرفاق على نحو خاص في التعامل الشخصي مع صاحبه، وليس على وجه يفسد المجتمع وينتهك العلم والقيم والصالح الإنساني والاجتماعي العام بشرعنة هذه الحالة الواهمة ونفي صفة الوهم عنها وتوفير غطاء علمي مصطنع ومتكلف لها.

إذاً لا ينبغي الشك في أنّ الهوية الجنسية المغايرة للخصائص الجسدية السليمة أمر خاطئ والانطباع المغاير الحاصل لدى فئة من الناس هو أمر واهم جداً.

هذا ومن الخطأ ما سبق ذكره من الاستناد لسلامة هذا الانطباع المغاير للجسد بأنّ الذين يجدونه هم أناس أصحاء نفسياً.

ووجه الخطأ: أنّ للصحة النفسية أبعاداً كثيرة جداً بعدد العوارض النفسية غير المستقيمة، ولا شهادة في الاستقامة النفسية والسلوكية من زاوية أو زوايا على استقامتها من زوايا أخرى، إذ كثيراً ما يكون الشخص مستقيماً نفسياً من جهة و مختلاً من جهة أخرى، وتلك حقيقة مشهودة بالوجدان ومعروفة في علم النفس والطب النفسي.

٢. عدم تلاؤم الانطباع المغاير مع النظرية الحديثة في حيادية الخصائص الجسدية اتجاه الهوية الجنسية لصاحبها

الملاحظة الثانية: ـ وهي مهمة ـ أنّ الظاهر أنّ النظرية الحديثة لا تلائم ما يجده

أصحاب هذا الانطباع عن أنفسهم، فهو نحو توجيه تكلفه بعض علماء الاجتماع والسلوك البشري والطب النفسي، وذلك لوجهين:

١- إنّ هذه النظرية تفترض الذكورة والأنوثة المدعاة أمراً اجتماعياً بحتاً تأوّلاً منهم لهذه الحالة على مخرج معقول.

ولكن ما يجده أصحاب هذا الانطباع عن أنفسهم ليس شعوراً اجتماعياً محضاً، بل تلك صورتهم عن ذاتهم في ذوات أنفسهم، فهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم من الجنس الذي يهوونه ويتقبلونه ويرفضون جنسهم الجسدي.

وهذا منبه آخر على أنّ هذا الانطباع لا يزيد على الوهم الواضح الذي لا سبيل إلى توجيهه.

٢- إنّ هذه النظرية الحديثة تبني على أنّ الذكورة والأنوثة الجسدية محايدة تجاه الخصائص النفسية والسلوكية والاجتماعية، فيمكن أن يكون الشخص ذكراً ذا خصائص تُعرف للإناث أو تكون أنثى ذات خصائص تُعرف للذكور، ولكن أصحاب الانطباع المغاير بأنفسهم لا يرون ذلك، بل يرون أنّ المفروض تطابق الخصائص الجسدية والخصائص النفسية والسلوكية بدليل انزعاجهم من خصائصهم الجسدية وميلهم إلى إزالتها وتعطيل نشاطها والسعي إلى اكتساب الخصائص الجسدية للجنس المغاير، فهذا يدل على أنهم لا يرون أنّ الخصائص الجسدية محايدة تجاه الخصائص النفسية والسلوكية، وأنّ الخصائص الجسدية غير منسجمة مع توجهاتهم النفسية الملائمة للجنس الآخر.

وقد يطرح أنّ اهتمام أصحاب هذا الانطباع لإزالة خصائصهم الجسدية وتعطيلها ليس لأجل توجهاتهم ذاتها، بل لتقبلهم اجتماعياً في ضمن الجنس المغاير.

وهذا الطرح خاطئ، فإنّ اهتمام أصحاب هذا الانطباع بإزالة تلك الخصائص وتعطيلها أعمق من داعي التقبل الاجتماعي كما يظهر بالمتابعة والاطلاع على أحوالهم، فهم يشعرون بعلاقة عميقة بين الخصائص الجسدية ونشاطاتها وبين الخصائص النفسية والسلوكية.

وقد يقول قائل: إنّ عدد الناس الذين يجدون الانطباع المغاير عن أنفسهم ليس قليلاً كما في موارد الاضطرابات المرضية، وعليه لا يمكن اعتبار هذا الانطباع من العوارض المرضية.

والجواب عن هذا القول:

أوّلاً: أنّ كثرة الانطباع المغاير إنّما وقع في هذا العصر بالنظر إلى شرعنته وحمايته وتنفيذه من خلال المعالجات الحديثة ولم يكن كذلك في الزمان السابق.

وثانياً: أنّ كثرة الحالة لن تخرجها عن كونها مرضية إلا إذا كان أساس اعتبارها حالة مرضية عدم تقبلها اجتماعياً فحسب دون مخالفتها للهدي الإدراكي الجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي، كما هو الحال في الانطباع المغاير، وسيأتي توضيح ذلك في خاتمة البحث.

إذاً اتضح من مجموع ما ذكرناه أنّ الجانب المحكم في الموضوع وفق التفكير العقلائي السليم هو ما يجده عامة العقلاء وجرى عليه المجتمع البشري بوحي من فطرته إلى العصر الحاضر من كون هوية الإنسان الجنسية تعبيراً عن جنسه الجسدي نفسه وليست أمراً مستقلاً، وأما انطباع قلة شاذة من الناس فهو ليس إلا حالة غامضة لا بد من تفسيرها، ولا يصلح سنداً وبرهاناً للتنازل عن ذلك المبدأ العقلائي المحكم فيها، والتنازل عن ذلك المبدأ بمثل هذه الانطباعات الشاذة لهو من أجلى

مصاديق الاعتماد على الحالات الغامضة والمُوهِمة في مقابل الحالات الظاهرة والواضحة.

ولذلك لا محيص من اعتبار هذا الانطباع من المنظور الاجتماعي والطبي حالة غير مستقيمة.

٢- ادّعاء أنّ انطباع الإنسان عن جنسه هو أمر فطري يولد عليه فيكون سليماً طبعاً

المستند الثاني: أن يُدّعى أنّ انطباع الإنسان عن جنسه هو أمر فطري سواء كان مخالفاً لجسده أو موافقاً له وليس مما يكتسبه الإنسان من المجتمع، لشواهد متعددة منها:

١- إنّنا نجد أنّ أشخاصاً عدة يوجدون في بيئة متماثلة، ولكن يكون انطباع بعضهم عن جنسه موافقاً لجسده وانطباع بعضهم الآخر مخالفاً له.

٢- إننا إذا تأملنا بيئة الذين حصل لديهم الانطباع المغاير عن جنسهم الجسدي لا نجد فيها ما يوجب فيهم هذا الانطباع ويشجعهم على تقمص شخصية الجنس الآخر.

وعليه فإنّ ذلك يقتضي أنّ لهذا الانطباع مبادئ داخلية أعمق من البيئة.

نقد استناد الانطباع المغاير إلى الفطرة

ويلاحظ على هذا المستند: أنّ هذا الادعاء خاطئ تماماً، لوجهين:

١. عدم وجود أي مؤشر لدى أهل العلم بتاتاً على كون هذا الانطباع عن الجنس أمراً فطرياً

الوجه الأوّل: أنه ليس هناك أي مؤشر لدى أهل العلم بتاتاً على كون هذا الانطباع عن الجنس أمراً فطرياً، فإنّ المؤشرات الفطرية على أقسام وكلها غير متحققة هنا:

١. المؤشر الوراثي، بمعنى أن تلاحظ الحالة في من كان في ذويه من هو مبتلى بتلك الحالة نفسها.

وهذا المؤشر منتف هنا، فإنه لم يقم أي شاهد على أنّ الانطباع المغاير عن الجنس متأثر بالوراثة بتاتاً ولو بعض الشيء، بأن تكون نسبة أصحاب هذا الانطباع أزيد في من كان في ذويه من يكون على هذا الانطباع، نعم، يمكن أن يتفق ذلك في موارد اطّلاع الشخص على مثل هذه الحالة في ذويه، ولكن يحتمل أن يكون حصول الانطباع حينئذٍ من جهة اقتفائه لأثر من اطّلع عليه من ذويه ممّن هم على هذا الانطباع وليس من جهة الوراثة.

٢. المؤشر الجيني، وذلك بأن يُفضي تحليل الخصائص الجينية الخاصة لأصحاب الحالة الخاصة ولغيرهم إلى اشتراك أصحاب تلك الحالة في جين ما أو مجموعة من الجينات.

وهذا المؤشر أيضاً لم يثبت لدى أهل العلم هنا، فلم يعثر علماء الجينات على جين خاص ولا مجموعة جينات تستتبع الانطباع المغاير في صاحبها.

نعم، قد يُفرض وجود مجموع جينات مشتركة في أصحاب هذا الانطباع يكون

جزءاً من السبب بمعنى أن هناك آخرين يملكون تلك الجينات ولا يحدث عندهم هذا الانطباع، ولكن هذا الانطباع يحصل في من يملك هذه الجينات دائماً أو غالباً.

ولكن لم يثبت هذا الفرض أيضاً، على أنه لو ثبت مثل ذلك فإن هذا المقدار لا يقتضي أنّ هذه الحالة فطرية بمعنى يستبطن مشروعيتها واستقامتها وسلامتها، إذ مثل ذلك يحصل في العديد من الحالات المرضية النفسية والجسمية، ولا يصح اعتبار الحالة التي تحدث في مثل ذلك حاله فطرية بما يعني أنها مستقيمة ومقبولة بتاتاً وذلك أمر بديهي.

٣. المؤشر الدماغي، والمراد به ما يتمثل في الدماغ من خلال تركيبه ونشاطاته الفيزيائية والكيميائية، بأن يشترك أصحاب حالة خاصة في خصوصية ما في تكوين الدماغ ونشاطاته.

وهذا المؤشر أيضاً لم يثبت بتاتاً في موضوعنا، بأن يكون هناك تفاوت في الدماغ بين أصحاب هذا الانطباع وسائر الناس يمكن أن يستتبع هذا الانطباع.

إذاً لا مثبت لكون الانطباع المغاير أمراً فطرياً.

هذا، ولا يصح الاستدلال على كون الانطباع المغاير فطرياً في صاحبه بما ذكر من أنه ليس هناك عامل ملحوظ متجدد يمكن أن يستند إليه تولد الانطباع المغاير.

والوجه في عدم صحة ذلك: أنّ إسناد الأمور النفسية إلى الفطرة بهذه الطريقة خطأ واضح لدى الأوساط العلمية في علم النفس والطب النفسي، بل ذلك مشهود بالخبرة العامة المتاحة؛ إذ من الملاحظ من خلال ذلك كله أنّ العوارض النفسية أمور معقدة ولها مناشئ مركبة من الخصائص النفسية الفطرية وأخرى مكتسبة وحوادث حافة بالشخص في الأسرة والجيران والأصدقاء والزملاء والأقارب

والإعلام، ويرجح أنّ الحوادث هي السبب الأقرب، وإنما تمثل الخصائص النفسية أرضية بمستوى غير قريب، وسنذكر بعض أسباب نشوء هذه الحالة لاحقاً في بحث بعنوان خاتمة البحث.

٢. أنّ استناد صفة ما إلى خَلق صاحبها لا يعني دائماً أنها فطرة سليمة

الوجه الثاني: أنّ استناد صفة سلوكية إلى عامل خَلقي من خلال الوراثة أو الجينات أو خصائص الدماغ ونشاطاته ليس بالذي يوجب توصيف السلوك بأنه أمر فطري بمعنى يستبطن المشروعية؛ لأنّ الأمور الناشئة عن التكوين الذي خلق عليه الإنسان إنما تدل على المشروعية إذا كانت معتادة ومتعارفة ومستقيمة دون ما كانت خارجة عن الاستقامة الخُلقية والخَلقية كما نبّهنا على ذلك في المدخل، ولذلك يعتبر كثير من الحالات الشاذة مرضية رغم أنها تنشأ في مراحل تكوّن الجنين، كما أنّ هناك حالات نفسية عدوانية يمكن أن تنشأ بعض الشيء عن أسباب وراثية أو جينية وذلك لا ينفي أنها صفة غير مستقيمة.

٣- ادّعاء أنّ السلوكيات غير الجسدية بين الذكر والأنثى مطلقاً ليست فطرية يولد عليها الإنسان كي تلزمه، بل هي مكتسبة من التربية الاجتماعية

المستند الثالث: ادعاء أنّ الفوارق غير الجسدية بين الذكر والأنثى من الميول والسلوكيات والأدوار الاجتماعية المتعارفة لدى الجنسين ليست فطرية لصيقة بالذكر والأنثى بحسب الجسد بتاتاً، بل هي وفق المعطيات الاستقرائية التي رصدت في علم النفس والسلوك البشري والاجتماع الحديث أمور مكتسبة، فهي عادات

وأعراف ومذاقات وقيود اجتماعية سادت لعوامل يذكر منها عادة هيمنة الذكور على الحياة الأسرية والاجتماعية وخضوع النساء لها.

وعليه فإنّ من لم يتصف بها ـ كما لو اتصف الذكر بالسلوكيات المعروفة اجتماعياً للأنثى أو اتصفت الأنثى بالسلوكيات المعروفة اجتماعياً للذكر ـ لم يكن في ذلك خروج عن الاستقامة، بل هو خروج عن العرف الاجتماعي السائد فحسب.

وينبه على ذلك اختلاف سلوكيات الذكر والأنثى بحسب الأزمنة والأمكنة، نظير قيام بعض الإناث ببعض المهن التي يقوم بها الرجال عادة مثل القتال وإصلاح السيارات وتصديهن للمناصب التي كانت حكراً على الذكور من قبل.

كما أنّ تلك الفروق ليست مطردة عموماً في أفراد الجنسين، فالميل إلى الجنس المغاير مثلاً وإن كان غالباً لكنه ليس مطرداً بين الذكور والإناث فهناك فريق يجدون من أنفسهم الميل الشاذ إلى المماثل.

نقد الادعاء المذكور

ويرد على هذا المستند أربع ملاحظات:

الملاحظة الأولى: خطأ الفكرة المذكورة بعمومها من أنّ جميع الفوارق غير الجسدية بين الجنسين هي وليدة التربية الاجتماعية وسوف نبين هذه الملاحظة بعد الملاحظات الثلاثة الأخرى لتفصيل القول فيها.

الملاحظة الثانية: أنّ في هذا الاستناد خطأ ظاهراً[1]، لأنّ الحديث هنا عن مغايرة الهوية الجنسية للشخص لخصائصه الجسدية وليس عن قيام الشخص بسلوكيات

(١) كما بيناه من قبل في تمهيد البحث.

متعارفة لدى الجنس الآخر، فإنّ قيام أحد الجنسين بسلوكيات وأدوار غير متعارفة لدى جنسه لا يحقق هوية جنسية مختلفة للشخص، فإذا كان للذكر جسدياً ميول شاذة أو امتهن مهن تقوم بها الإناث أو قام بأدوار يتعارف قيامهن بها لم يوجب ذلك أنّ هويته الجنسية هي الأنوثة ما لم يرَ نفسه أنثى.

والذي يوجب اختلاف الهوية الجنسية عن الجسدية أن يرى الشخص نفسه منتمياً إلى الجنس الآخر داخلياً ويكره خصائصه الجسدية ويسعى إلى بترها أو تعطيلها ويتقمص شخصية ذاك الجنس، وهو ما يطلق عليه (تأنث الذكر) أو (تذكر الأنثى)، وهذا أمر وراء قيامه بالأدوار والسلوكيات التي يختص بها الجنس الآخر حسب التعارف القائم في المجتمع.

وعليه فإنّ عدم كون الأدوار والسلوكيات المختصة اجتماعياً بأحد الجنسين أمراً فطرياً لا ينفي أن يكون شعور الإنسان بانتمائه إلى جنسه الجسدي وتقبله له حالة فطرية، ويكون أذاه من خصائصه الجسدية ونشاطها خروجاً عن الفطرة تماماً.

إذاً هناك مقدمة مطوية في هذا الاستناد لم يتمّ إثباتها وهي أن مقبولية قيام من ينتمي لأحد الجنسين بسلوكيات متعارفة للجنس الآخر يقتضي تقبل انتمائه إلى الجنس الآخر نفسه وتقمصه لذلك الجنس بأن يقول عن نفسه إنه يرى نفسه من ذاك الجنس ويسعى إلى إلغاء خصائصه الجسدية وتعطيلها وصناعة خصائص الجنس الآخر، وهذه المقدمة ليست صحيحة بتاتاً.

الملاحظة الثالثة: أنّ مقتضى هذا الاستناد تجويز أن يتظاهر الإنسان بمظاهر الجنس الآخر من غير أن يدّعي لنفسه هوية ذاك الجنس، فيتظاهر الذكر مثلاً بمظاهر الأنثى في الزي والزينة مع تقبله لذكورته، ولكنه يفعل ذلك رغبة في تجربة تلك

المظاهر أو للاختلاط مع النساء أو لنحو ذلك.

والظاهر أنّ ذلك مما لا يجيزه أصحاب هذه النظرية، فهم إنما يجوزون أن يختار الشخص سلوكيات وأدوار الجنس الآخر إذا كان انطباعه عن نفسه أنه من الجنس الآخر وليس فيما إذا كان انطباعه عن نفسه موافقاً لخصائص الجسدية.

والواقع أنّ تجويز ذلك أمر غير وارد بحسب الارتكاز الفطري والعقلائي العام، لأنّ في ذلك ما يلغي المائز بين الجنسين ويوجب انتهاك خصوصية أفراد الجنس الآخر، فلا يجوز للذكر المتقبل لذكورته يظهر في المجتمع بزي النساء وزينتهن.

ويمكن القول في ضوء هذه الملاحظة أنّ هذه النظرية متهافتة في داخلها، لأنها تريد تسويغ قيام أحد الجنسين بسلوكيات الجنس الآخر في خصوص ما لو ادعى أنه بحسب هويته الجنسية من ذاك الجنس فقط، بينما الاستدلال المذكور لهذه النظرية ـ وهو أنّ الأدوار والسلوكيات المتعارفة لأحد الجنسين لا تختص به بحسب الفطرة وإنما بحسب العرف الاجتماعي وهو أمر غير ملزم ـ يقتضي تسويغ ذلك مطلقاً[1].

(١) وببيان آخر: أنّ هذه النظرية لا تخلو عن أحد أمرين:

١. تسويغ تأنث الذكر وتذكر الأنثى في الميول والسلوكيات والأدوار في خصوص ما لو كان لدى الشخص انطباع مغاير عن جنسه ولا تجيز ذلك إذا لم يكن مقروناً بهذا الانطباع، كما لو قال الشخص الذكر جسدياً أنه ذكر فعلاً لكنه أصبح يميل إلى أن يكون كالإناث.

وفي هذه الحالة يلاحظ على هذه النظرية: أنه ليس هناك وجه لحصر جواز تأنث الذكر وتذكر الأنثى في الميول والسلوكيات والأدوار في خصوص ما لو ابتنى على انطباع الشخص عن نفسه،

الملاحظة الرابعة: هَبْ أننا فرضنا أنّ السلوكيات المتعارفة لهذا الجنس أو ذاك هي أمور مكتسبة، لكن هذا لا يعني أنّ مخالفتها حالة صحية، بل مخالفة الأعراف القائمة دون سبب عقلائي وجيه يعتبر ضرباً من الاضطراب الاجتماعي في الشخص، واضطراب الشخصية الاجتماعية للشخص حالة مرضية معروفة في علم الطب النفسي.

ويبدو أنّ السبب في ذلك أنّ الأعراف الاجتماعية وإن كانت موضوعة في تفاصيلها تقديراً لما هو الملائم للخصائص والأدوار الفطرية للجنسين، إلا أنها تصبح لصيقة بها، ولا يمكن تغييرها على وجه فردي أو بين عشية وضحاها.

وقد نبهنا[1] على مثل هذا المعنى في الحديث عن سلوكيات الرجل والمرأة حيث قلنا إنّ لتصرفات كل من الجنسين لغة طبيعية تندرج في الفعل المعبر والاستجابة النفسية له وفق الخصائص النفسية للجنسين، كما أنّ لها لغة عرفية وفق الأعراف السائدة والراسخة في المجتمع، ومخالفة الشخص للعرف يؤدي إلى تفهيم معنى

لأنّ المفروض أنّ هذه كلها أمور عرفية واجتماعية وليست فطرية، فالمفروض أن لا يصح تحديدها وتقييدها بوجود هذا الانطباع من عدمه.

٢.أن يُبنى على جواز تأنث الذكر وتذكر الأنثى في السلوكيات والأدوار بغض النظر عن انطباع الشخص عن نفسه، فيجعل الذكر نفسه كهيئة الإناث اجتماعياً من غير أن يدعي أنه يرى نفسه أنثى.

وهذا أمر لا تجيزه هذه النظرية في ما يبدو وهو يستلزم إلغاء المائز بين الذكر والأنثى كثنائية اجتماعية تماماً.

(١) لاحظ رسالة المرأة في الحياة.

مختلف عما يقصده الشخص في نفسه، وهو ضرب من الاضطراب الاجتماعي.

فهذه ملاحظات أربعة ترد على هذا الاستناد.

ولنرجع إلى تفصيل الملاحظة الأولى: فهل يصح حقاً ما طُرح في الاستناد المذكور من أنّ جميع الخصائص غير الجسدية للذكر والأنثى هي أمور مكتسبة، وأنّ شخصية الذكر وشخصية الأنثى بحسب فطرتهما متماثلتان تماماً، فهما سيان في القابليات والاستعدادات والميول والغرائز والطباع، فيكون الميل الغريزي للذكر مثلاً بحسب فطرته متساوياً تجاه الذكر والأنثى وإنما يتجه إلى الأنثى من خلال التربية الاجتماعية، وكذلك الميل الغريزي للأنثى سيان تجاه الذكر والأنثى، ولكنها تُربى على الميل إلى الذكر؟! وما هي الشواهد القائمة على هذه النظرية؟

ولنذكّر أولاً بما تكرّر من أنّ هذا الطرح خطأ فاحش للغاية في الفهم العقلائي النابه العام، لأنّ الاختلاف النوعي بين شخصية الذكر والأنثى في بعض الاستعدادات والخصال والميول والاتجاهات النفسية والسلوكية هو أمر بديهي في أصله، وهو مما يجده عامة العقلاء حتى في البلاد الغربية التي تنتشر فيها هذه النظرية، من غير أن يعني ذلك تفضيل الذكر على الأنثى، ولا العكس، فلكل منهما مزايا فطرية يختص بها ولا تكمل الحياة إلا بهما معاً.

وقد ذكرنا جملة من الفروق الفطرية المعروفة بين الذكر والأنثى من قبل ولا حاجة إلى العود إلى ذلك.

نعم لا شك في أنّ بعض الفوارق السائدة في بعض المجتمعات بين الجنسين ليست فطرية، بل هي أعراف محضة، لكن جملة منها فطرية أو ذات علاقة بالفطرة بنحو ما.

وهي من حيث مستوى صلتها بالفطرة على أنواع متعددة:

١- ما يكون فطرياً بنفسه مثل الميل إلى الجنس المغاير، وزيادة حياء المرأة على الرجل واهتمام المرأة بالتجمل والإغراء والاختلاف بين ما يجمل المرأة وما يجمل الرجل.

٢- ما يكون ملائماً للفطرة في كثير من التفاصيل المتعلقة بالصفات الفطرية مثل أسلوب الإغراء والاستحياء والستر والتجمل.

٣- ما جعل في العرف والتشريع حياطة للقيم الفطرية، وهو أيضا يتعلق بأمور تفصيلية.

الشواهد التي تقام على عدم فطرية الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين

وقد يستشهد في مقابل هذا الاستبداه العقلائي العام على عدم فطرية شيء من الخصائص النفسية والسلوكية الفارقة بين الجنسين بشواهد لا يتم شيء منها:

١. الاستشهاد بعدم اطراد الفوارق المذكورة

الشاهد الأوّل: أنّنا نجد أنّ جميع الميول والسلوكيات والأدوار التي يُخص بها أحد الجنسين غير مطردة في كافة أفرادهما، سواء الميول الغريزية، أو الأمور النفسية والسلوكية العامة، أو الأدوار الاجتماعية في الأسرة، فهناك ذكور جسدياً يرغبون في أن يكونوا إناثاً ويعبر عنهم بـ(المخنثين)، وهناك إناث جسدياً يرغبن في أن يكن ذكوراً ويعبر عنهن بـ(المسترجلات)، وآخرون يمزجون بين سلوكيات الذكور والإناث أو يبدون سلوكاً مختلفاً، وذلك كله أمر معهود منذ العصور السابقة وقد اتضح وكثر في هذا العصر ـ كما قيل ـ في المجتمعات التي أعطت حرية للإنسان في

اتخاذ سلوك الجنس الآخر.

ومما ينبه على ذلك أنّ من ألصق خصائص الذكور والإناث لدى العرف هو الميل إلى الجنس المغاير، إلا أنّ ذلك ليس مطرداً في الجنسين، فهناك من يميل ميلاً شاذاً إلى المماثل، أو لا ميلَ غريزياً له أصلاً، أو يميل إلى كلّ منهما.

وكذلك من ألصق الخصائص المعروفة للذكور والإناث هو حب الاستمرار من خلال الإنجاب، وتخص الأنثى بغريزة الأمومة، ولكننا نجد أنّ ذلك غير مطرد فهناك إناث يتزوجن ولكن لا يجدن رغبة في أن يكنّ أمهات، وهناك ذكور يتزوجون ولكن لا يجدون رغبة في أن يكونوا آباء.

ففي هذين المثالين ونظائرهما ما يدل على أنّ الخصائص النفسية والسلوكية ليست نابعة عن الفطرة، بل هي أمور اكتسابية يجدها العرف ملائمة لأحد الجنسين.

والحاصل: أنه إذا كانت السلوكيات الملائمة للجنسين فطرية كما هو الحال في مثل الأكل والشرب ودفع بقايا الطعام والنوم ونحو ذلك، فإنّ المفروض أن تكون مطردة ولكنها ليست كذلك، فهناك ذكور وإناث ممّن لا يرغبون أصلاً في الممارسات الغريزية ولا الزواج.

مناقشة الاستشهاد المذكور ببيان أقسام الاقتضاءات الفطرية

ويلاحظ على هذا الاستشهاد: أنّ من الجائز أن يكون الاقتضاء فطرياً ويكون في مستواه الكامن مطرداً لكن لا يكون فاعلاً في جميع الأحوال، كما أنه يكون مطرداً ولكنه يتجلى على مستويات متعددة فيظن عدم اطراده.

بيان ذلك: أنّ الاقتضاءات الفطرية على عدة أقسام:

١- اقتضاءات فطرية مطردة اطراداً ظاهراً

القسم الأوّل: اقتضاءات فطرية تكون مطردة اطراداً ظاهراً.

٢- اقتضاءات فطرية تشذ عنها حالات نادرة

والقسم الثاني: اقتضاءات فطرية تتخلف في بعض الموارد، ولكن على وجه شاذ لعوامل مرضية وشبهها، ويعرف فطرية هذه الاقتضاءات بموافقتها للهدي الإدراكي والجسدي و النفسي والأخلاقي و الحكمي كما سبق توضيح ذلك.

وما يخرج عن هذه الاقتضاءات حالات شاذة، لا دليل في وجودها على سلامتها، إذ من المعروف في علم الأحياء وعلم الطب أنّ الحالات الجسدية والنفسية السليمة يمكن أن تتخلف أحياناً في بعض الأشخاص فتكون حالة مرضية وغير مستقيمة.

ومما يندرج في هذا القسم عند جمهور العقلاء افتراض الشخص لنفسه هوية جنسية مغايرة لخصائصه الجسدية بحيث يكون منزعجاً من تلك الخصائص وهي الحالات التي تعرف بتأنّث الذكر وتذكر الأنثى، وذلك بالنظر إلى وجود دلائل على عدم الاستقامة النفسية في هذا الضرب من الحالات، منها دلالات الهدي الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي على تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية، ومن جملتها كون الانطباع المغاير عن الذات في حد نفسه انطباعاً واهماً بلا معنى، فلا معنى لأن يرى الذكر جسدياً نفسه أنثى، ولا أن ترى الأنثى جسدياً نفسها ذكراً، فليس للذكورة والأنوثة التي يثبتها الشخص على خلاف خصائصه الجسدية أي معنى، ومنها شواهد تكامل الذكر والأنثى جسمياً ونفسياً وأخلاقياً وحكمياً، ومضاعفات التحول الجسدية والنفسية لدى المتحولين، والمفاسد

الاجتماعية العامة المترتبة على شرعنة هذا الانطباع.

وعليه فلا يمكن التعويل على هذه الحالات لتأصيل مغايرة الهوية الجنسية الذهنية مع الهوية الجنسية الجسدية[1].

٣- اقتضاءات فطرية تتوقف فاعليتها على تحفيز أو فقدان مانع

والقسم الثالث: اقتضاءات فطرية تتوقف فاعليتها على تحفيز إضافي أو عدم وجود مانع، فيكون عدم اطرادها لا من جهة عدم فطريتها، بل لعدم تحفيزها أو وجود مانع دون انفتاقها.

بيان ذلك: أنّ وجود الاقتضاءات الفطرية لا يقتضي فاعليتها بالضرورة، بل قد يخرج الشخص عن مقتضى الفطرة لعارض، كما نشهد ذلك في الانحرافات النفسية والسلوكية المرضية البديهية وفق علم الطب والتي هي مخالفة للفطرة المعتدلة مثل انحراف التعلق الغريزي بالأطفال والمراهقين والحيوانات وانحراف التعلقات العنيفة ـ السادية والمازوخية ـ وسائر العوارض النفسية المرضية كالوسواس القهري والقلق المزمن وهكذا.

وكذلك نشهد مثل ذلك في الأمور الأخلاقية التي ينطوي عليها الضمير الإنساني، حيث نجد في بعض الناس أنهم يستسيغون الخطيئة الظاهرة كالظلم والخيانة والكذب والفواحش الأخلاقية، بل قد يتلذذون بها ولا يجدون فيها حزازة نفسية ونكداً كما يجده عامة العقلاء من الناس.

---

(١) والواقع أننا نتوقع أنّ الحالات الشاذة في هذا القسم لا تمحو الاقتضاء الفطري تماماً، ولكنه يبقى في مرحلة اللاوعي بعد الاعتقاد بضده في مرحلة الوعي، لكنه قد يؤدي إلى اضطراب شخصية الإنسان وعدم سلامتها، وعلى هذا فتندرج هذه الموارد في القسم الثاني.

والسر التفصيلي لذلك: أنّ من خاصية الأمور النفسية أنها تقبل مستويات مختلفة من الثبوت في النفس ومراتب متفاوتة من التمثل النفسي، كما هو معلوم في علم النفس العام.

ومن الحالات الملحوظة على سبيل المثال:

١- أمور تكون ثابتة في النفس ولكنها كامنة في مرحلة اللاوعي، ويتوقف بروزها على بعض المحفزات، فإذا لم تتحفز بقيت كامنة.

٢- أمور فطرية قد ثبتت في النفس ثبوتاً ضعيفاً بحيث يحتاج استتباعه للسلوك العملي إلى ما يقويه ويدعمه.

٣- أمور فطرية تكون ثابتة في عمق النفس وفاعلة في النفس والسلوك، ولكن الشخص نفسه لا يستحضرها بل هي كامنة في لا وعيه النفسي، كبعض الحوادث التي تتفق للشخص في الصغر مما يحدث لديه خوفاً من شيء أو قلقاً ما فيسعى الطبيب النفسي أن يستخرجها ليجد العلاج الملائم لها، وذلك أمر معروف في علم النفس والتربية الأسرية والاجتماعية.

٤- أمور فطرية تثار في النفس ولكن إذا لم يستجب لها خمدت حتى كأنها لم تكن في الأصل.

وفي هذه الحالات كلها من المتوقع أن يترك عدم الاستجابة للداعي الفطري تأثيراً سلبياً على سائر جوانب السلامة النفسية من جراء اختلال عميق في النفس والسلوك في إثر إهماله وعدم الاستجابة له، لأنّ الداعي الفطري يمثل التنظيم الداخلي للسلوك الفردي والاجتماعي، ففي حال عدم الاستجابة له يكون هناك اختلال داخلي طبعاً ورد فعل سلبي كامن يظهر أثره في السلوك الفردي

والاجتماعي.

إذاً نعلم مما تقدم أمرين:

١- ليس من شرط الأمور النفسية الفطرية أن تكون ظاهرة في مرحلة الوعي الذهني الجلي.

٢- وكذلك ليس من شرطها أنّ تكون فاعلة بحيث تستتبع سلوكاً موافقاً لها في جميع الأحوال.

٤- اقتضاءات فطرية تتبلور على أشكال مختلفة

والقسم الرابع: اقتضاءات فطرية تتبلور على أشكال مختلفة، فيظن عدم اطرادها.

بيان ذلك: أنه ليس من شرط الاقتضاءات الفطرية أن تنحصر ترجمتها في العمل على وجه واحد، بل قد يكون هناك تمثلات ومخارج سلوكية متعددة لها، ويمكن أن يختار الشخص بعضها، وقد تكون بعض المخارج أنسب بالبعد الفطري الكامن من بعض آخر وأكثر ملائمة معه، مما يترك آثاراً إيجابية في النفس والمجتمع أو يقي من عوارض سلبية فيهما.

كما أنّ مقتضى بعض الأمور الفطرية المودعة في النفس والاستجابة الملائمة لها تتحدّدان بحسب الظروف والأحوال والبيئات الاجتماعية فيكون تفاعل الأمر الفطري مع البيئة هو المحدد للاستجابة المناسبة له، فيغفل الباحث عن البعد الفطري نظراً إلى اختلاف أحوال الناس، ولا يلتفت إلى تمثل ذاك البعد بنحو ما في جميع الأحوال المختلفة، ولكن على نحو متفاوت من جهة المتغيرات فيها، وهذه كلها أمور بديهية من منظور علم النفس العام وعلم الطب النفسي.

فهذه أقسام متعددة من الاقتضاءات الفطرية تكون مطردة في مستوى الاقتضاء الفطري، لكنها لا تكون مطردة بالضرورة على وجه فعلي وإن تضرر الفرد والمجتمع بعدم تفعيلها، فهي مثل القوانين والتشريعات الحكمية التي لا يتم تنفيذها ويتضرر المجتمع جراء ذلك.

وبذلك يتعين الخطأ في جملة من المتبنيات المعروفة في علم النفس الحديث في إنكار فطرية جملة من الخصال العامة على أساس عدم اطرادها مثل إنكار فطرية غريزة الأمومة والأبوة في الأم والأب، وإنكار فطرية المعاني الأخلاقية وغير ذلك.

هذا، ومن الضروري للباحثين الناقدين المؤثرين في القرارات الطبية والاجتماعية والسياسية ذات العلاقة أن يميزوا بين ذلك كله، ولا يتخذوا قراراً للمجتمع الإنساني قبل استيعاب أبعاد الموضوع، ويتأكد ذلك في الأمور المهمة، لأنّ من القواعد البديهية العقلية والفطرية أنّ الأمور المهمة لا بدّ من مزيد التأكد فيها ولا ينبغي أن تُستعلم من طريق التجربة والخطأ، ومن الأهمية بمكان عدم تعريض المجتمع البشري للوقوع في الخطأ بالتسبب بانحرافه عن المنحى الفطري باختبار نظريات واقتراحات لا ضمانة لها، لأنّ انحراف المجتمع عن السنة الفطرية ليس أمراً قابلاً للتدارك سريعاً، بل قد يستمر المجتمع في الانزلاق إلى منحدر سحيق حتى النهاية.

٢. الاستشهاد باختلاف سلوكيات الجنسين بحسب الأعراف المختلفة زماناً ومكاناً

الشاهد الثاني: ـ المدعّى على أنّ السلوكيات الخاصة بالرجل والمرأة ليست فطرية

بل مكتسبة ـ هو أنّ هذه السلوكيات تختلف بحسب الأعراف السائدة في الأمكنة والأزمنة، فإنّ الذكور والإناث يقومون بأدوار متفاوتة في المجتمعات المختلفة، ورب شيء لا يليق بالذكر أو بالأنثى في مجتمعٍ ولكنه مقبول في مجتمع آخر، وقد يتطور حال المجتمع الواحد من زمان إلى آخر فيتقبّل شيئاً في زمان ثم لا يتقبله في زمان آخر، وقد ينعكس الأمر فلا يتقبّل سلوكاً ودوراً ما في زمان ثم يقبله في زمان لاحق، ومن مصاديق هذه الحالة الواضحة ما نجد من تغيير أحوال المجتمعات في العصر الحاضر عما كانت عليه في العصر الأول حيث انتشر قيام الإناث بأدوار وأعمال ومهن كانت محظورة عليهن من قبل، كما أنهن أصبحن يظهرن بمظاهر ويقمن بسلوكيات كانت محظورة عليهن سابقاً فيدل ذلك على أنّ ذلك كله ليس بفطري.

مناقشة هذا الشاهد

ويلاحظ على هذا الشاهد:

أوّلاً: ما عرفناه من قبل من أنّ اختلاف الأدوار والسلوكيات المتعارفة للجنسين بحسب الأزمنة والأمكنة مما لا علاقة له بموضوعنا هذا، وهو التحول في الهوية الجنسية، فإنّ ما ذكر كله من قبيل قيام أحد الجنسين بالدور المتعارف للجنس الآخر من غير أن يكون منزعجاً من جنسه وساخطاً على جسده، ولا ساعياً إلى بتر أعضائه وتعطيلها، ولا يكون شعوره الداخلي أنه من الجنس الآخر، فلا تأنث في ذلك للذكر ولا تذكر للأنثى، فلا تحول فيه عن الهوية الجنسية.

وثانياً: أنه لا يصح القول بأنّ كل ما اختلفت فيه الأدوار والسلوكيات المتعارف لدى الجنسين بحسب الأمكنة والأزمنة فإنه لا يكون مرتبطاً بالفطرة الإنسانية، بل

يكون أمراً مكتسباً.

والوجه في ذلك كما ذكرنا من قبل أنّ السلوكيات والأعراف المختلفة قد تكون تمثلاً لخصلة نفسية واحدة فارقة بين الرجل والمرأة مثل معاني الحياء والإغراء وحب التجمل لدى المرأة، ولكن يكون اختلافها من جهة تفاعل تلك الخصلة مع الظروف والبيئات المختلفة، فتتجلى على شكل أعراف متفاوتة يعبّر كل واحد منها عن تلك الخصلة بطريق ملائم للبيئة التي نشأ هذا العرف فيها نظير اختلاف تستر الإناث في البيئات المختلفة.

وقد يكون اختلاف الأعراف من جهة مستوى الملاءمة مع تلك الخصلة الفطرية فيكون بعضها أقرب إلى التكوين الفطري للإنسان وبعضها أبعد عنه، وتظهر نتيجة ذلك تدريجاً على الفرد والمجتمع من خلال بروز المشاكل النفسية مثل القلق والكآبة والاضطراب وضعف الشخصية أو بروز المشاكل الاجتماعية مثل انتقاض تماسك الأسرة وكثرة الطلاق وحدوث العلائق الخاطئة في المجتمع الذي لم تراعَ فيه تلك الخصلة الفطرية بالمستوى الملائم تماماً.

وعليه فليس في اختلاف العرف بحسب الزمان والمكان دلالة على ملاءمة العرف الجديد للفطرة ملاءمة كافية ووفائه بالمصالح الفردية والاجتماعية نوعاً، وإنما تقاس الأمور بنتائجها وعواقبها ريثما تظهر آثارها فتذم أو تحمد النمط المتجدد فيها، وقد أدى الإفراط في بعض الأعراف الحديثة في خروج المرأة من البيت إلى مضاعفات أسرية واجتماعية كثيرة تتمثل في تنامي العديد من الظواهر السلبية الأخلاقية والأسرية.

٣. الاستشهاد بتأثير الوالدين في تربية الأطفال على الفوارق السلوكية بين الجنسين

الشاهد الثالث: ـ المدّعى على أنّ السلوكيات الفارقة بين الذكر والأنثى ليست فطرية بل مكتسبة ـ هو أنّنا نشهد في الحياة اليومية أنّ الوالدين هما اللذان يوجهان الأطفال إلى السلوكيات الاجتماعية المناسبة للجنسين، فهما يلقنان الطفل الذكر خصالاً وسلوكيات ومظاهر معينة كالجرأة والملبس الخاص، ويلقنان الطفلة الأنثى أموراً مختلفة كاللين والنعومة والتجمل والحياء والستر والملبس المختلف، وفي ذلك ما يعطي أنّ خصال الذكر والأنثى ليست فطرية، بل مكتسبة من خلال التربية الأسرية والاجتماعية.

نقد الاستشهاد المذكور وبيان أنّ دور الوالدين قد لا يزيد على التحفيز المبكر والتثبيت في مقابل أسباب الانحراف

ويلاحظ على ذلك:

أوّلاً: أنّ القول بأنّ الوالدين هما اللذان يربيان الطفل على الخصال النفسية والسلوكية ليس صحيحاً على إطلاقه، فإننا نجد من خلال المتابعة الميدانية لحالات كثيرة أنّ العديد من خصال الطفل ترتبط باختلاف شخصية الطفل في نفسه سواء الخصال الشخصية أو الخصال الصنفية التي يتميز فيها الذكر والأنثى، وهذا أمر مشهود يجده الإنسان النابه من خلال خبرته العامة وممارسته وعلاقاته الأسرية والاجتماعية.

وثانياً: أنّ توجيه الوالدين للأطفال إلى هذه السلوكيات لا يعني أنّ هذا التوجيه

هو الذي غرس تلك السلوكيات لدى الطفل بحيث إنها لا تنبثق عنده لو خلي ونفسه بنحو ما ولو في وقت لاحق تدريجاً، بل كثيراً ما تكون حقيقة دورهما في التعليم والتربية تحفيز الاستعدادات الكامنة في الطفل مبكراً.

وهذا المعنى ينطبق في العديد من الأمور الفطرية التي لا شك في أنّ الطفل مفطور عليها، حيث إنّ الوالدين يسبقان مرحلة انفتاقها لدى الطفل لو خلي ونفسه بتحفيز استعداده الكامن قبل ذلك، ومن جملتها اللغة، فإنّ الإنسان مفطور على إبداء ما في داخله والسعي إلى التعبير عنه، وهو أمر ينتهي إلى تكوّن لغة تعبيرية لديه لا محالة، وقد ذُكر أنّ بعض علماء النفس أجرى تجربة على عدة أطفال بتركهم لوحدهم في فترة النمو اللغوي للطفل فوجد أنهم بدأوا بتكوين لغة مشتركة بينهم، فالوالدان ليسا مؤسّسين لتكوّن اللغة لدى الطفل بل ذلك استعداد كامن فيه وهما يحفّزانه مبكراً ويوجهان نمو اللغة التي يتكلمان بها عنده.

ومن المعلوم أنّ العديد من الخصائص الذهنية والنفسية والجسدية كامنة في الإنسان، ولكنها تتبلور تدريجاً، ومنها ما ينفتق في مرحلة المراهقة والبلوغ الجسمي.

وليس في تأخر انفتاق بعض الأمور لدى الطفل ما يدلّ على أنّها وليد التربية والبيئة، لأنّ طبيعة الخصائص الذهنية والنفسية أنّها تتقبّل مراتب ومستويات متفاوتة، فهي قد تكون مودعة في لا وعي الإنسان لتخرج إلى مرتبة البروز والظهور مع ازدياد الوعي تدريجاً عبر مراحل الطفولة والمراهقة والنضج بالاحتكاك بالآخرين وبالحوادث المختلفة وتنامي الاستعداد الجسدي والنفسي.

وقد تتحفّز هذه المعاني من خلال البيئة التربوية الملائمة أسرع بعض الشيء، من غير أن يعني هذا أنّ هذه البيئة هي السبب في انقداحها بضرب من التلقين.

٤. الاستشهاد بإمكان تربية الطفل على هوية جنسية وسلوكيات مغايرة

الشاهد الرابع: ـ المدعى على كون الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين أموراً مكتسبة وليست فطرية ـ هو حالتان واقعتان كما يطرح ذلك:

الحالة الأولى: أنّنا لو أخذنا طفلاً من أحد الجنسين مبكراً وربيناه على أنه من الجنس الآخر لاستجاب للتربية تماماً ونشأ عليها ولم يبد مقاومة لها، فيتصرف الذكر جسدياً كأنثى، كما تتصرف الأنثى جسدياً كذكر، وقد قيل بوقوع بعض التجارب من هذا القبيل.

وهذا الأمر منبه على أنّ هوية الإنسان الجنسية تابعة لانطباعه عن نفسه وليس لخصائصه الجسدية.

الحالة الثانية: أن لا نلقن الطفل بهوية جنسية مغايرة لجسده ولكن نربيه على خصال وسلوكيات الجنس الآخر، فهنا أيضاً نجد استجابة الطفل لذلك وكسبه لتلك الخصوصيات.

فهذا منبه على عدم فطرية الفوارق غير الجسدية بين الجنسين، إذ لو كانت تلك الفوارق ذات أساس فطري لم يستجب الطفل لما يخالف جنسه.

نقد هذا الاستشهاد

وهذا الشاهد أيضاً غير تام:

أمّا الحالة الأولى: فيلاحظ على ما ذكر فيها أنه لم يثبت وجود حالات معتد بها من هذا القبيل بقيت التجربة فيها سليمة فعلاً حتى البلوغ والمراهقة، بل لوحظ أنّ كثيراً من الاضطرابات الأولية في الهوية الجنسية التي تحدث للطفل قبل أن يعيش

الغريزة الخاصة بالبلوغ ترتفع ويشعر الطفل بجنسه الحقيقي، وإذا قُدِّر تشبث الطفل بالهوية التي لُقّن بها أو رغّب إليها، فإنّ ذلك يوجب اضطراب الهوية الجنسية والسلوكيات ذات العلاقة بها، ولا تسلم الهوية والسلوكيات التي تمّ تلقينه بها، وفي هذا الاضطراب دلالة على تضارب الفطرة والانطباع المغاير التي تم تلقينه به، مما يؤكد وجود هوية جنسية فطرية لكنها تلقى معارضة بالانطباع الطارئ في إثر التلقين والتقليد ونحوهما.

وينبه على ذلك أننا نجد أنه يُسعى في العديد من الحالات لأجل تطويع الطفل للهوية الجنسية المغايرة لجسده إلى إزالة الغدد التي تفرز الهرمونات الملائمة لجنسه في الأصل وكذلك أعضاء الاستمتاع، وإجراء عمليات جراحية ليشبه الجنس الآخر، وليس ذلك إلا لأجل تطويعه للجنس الآخر، مما يدل على أنّ هناك ترابطاً بين الهوية الجنسية والأعضاء الخاصة، وليست الهوية الجنسية تلقيناً محضاً.

على أنّ من الملحوظ أنّ الطفل يبتلى حتى في حال إجراء هذه العمليات لأجل تطويعه للجنس الآخر باضطراب شخصيته حتى أنه ربما يؤدي إلى انتحاره لاحقاً، ومن المتوقع وفق المناهج التحليلية في علم النفس أنّ مثل هذا الاضطراب ينشأ عن تناقض الإيحاءات المنبعثة من لا وعي الطفل بالتصرف وفق جنسه الأصلي مع الأمور التي تمت تغذيتها إياه ليعتاد عليها.

وأما الحالة الثانية: وهي تربية الطفل ـ الذي ينتمي إلى أحد الجنسين أصالة ـ على سلوكيات الجنس الآخر، فإنّ القول بتقبل الطفل لتلك السلوكيات وتماثله مع أفراد الجنس الآخر تماماً ليس وارداً على عمومه، بل يختلف الحال في ذلك بحسب طبيعة تلك السلوكيات والحالات، ولنذكر بعض تلك الحالات:

١- ففي بعض الحالات التي تتفق في قسم من السلوكيات ـ وهي الألصق بالجوانب الغريزية التي يختلف فيها الذكر والأنثى ـ نجد أنّ الطفل سوف يغيرها بعد البلوغ تدريجاً.

٢- وفي حالات أخرى نلاحظ أنّ تلك السلوكيات لم تتغير بشكل ثابت، ولكن نشأ لدى الطفل اضطراب بشأنها مما يدل على وجود باعث فطري رافض لها.

وقد يُبتلى الطفل باضطرابات أخرى نفسية وسلوكية تنشأ عنها، فإنّ من الأمور النفسية ما يتجلى إلحاح النفس عليها بشكل غير مباشر من خلال سلوكيات غريبة واضطرابات نفسية غامضة وغير مفهومة المنشأ.

نعم، ربما يمكن للطبيب النفسي المختص أن ينتبه إلى مناشئها من خلال الممارسة فمثل هذه العوارض هي أشبه بتأثير ما يجري في داخل الإنسان على أحلامه، فإنّ الأحلام أيضاً تعبر عن مجريات العقل الباطن بشكل رمزي يحتاج إلى التأويل ممن له خبرة وممارسة في هذا الباب.

هذا وكلما شملت التجربة المفترضة عدداً أكبر من الأطفال فإنّ من المتوقع أن نجد حالات أوسع من التغيير أو الاضطراب، وهو يساعد على تفسير الحالات النادرة بنوع من بقاء الداعي الفطري في مرحلة الكمون النفسي.

٣- وفي حالات أخرى من السلوكيات قد يتقبل الطفل السلوكيات المفترضة للجنس الآخر والتي تمّ تلقينه بها فعلاً قبولاً فردياً في الأمد القريب، إلا أنه لو جعل عدة أطفال معاً منفصلين عن المجتمع العام ثم أنجبوا جيلاً من بعدهم ترى أنّ سلوكهم يتعدل تدريجاً إلى منحى مختلف.

ومن الأمور الفطرية ما يظهر أثرها على هذا المثال، فهي تتبلور تدريجاً من خلال

المحفزات الاجتماعية وربما خلال أكثر من جيل، ولا سيما إذا كان مستوى علاقة السلوك بالفطرة هو كونه أكثر ملاءمة وقرباً إليها من السلوك الآخر، لما عرفناه من أنّ الملاءمة للفطرة تكون على مستويات متعددة فهناك ما يكون لصيقاً بها جداً، ومنها ما يكون دون ذلك، وتختلف مضاعفات مخالفة الفطرة فردياً واجتماعياً بحسب أنواعها.

٤- ومن الجائز في بعض الحالات أن يحافظ الطفل المفترض على السلوك الذي تعلمه إلا أنه يُحوّر محتواه وسياقه إلى ما يناسب جنسه هو.

٥- وفي بعض آخر من الحالات يمكن أن يتقبل الطفل السلوكيات التي تم تلقينه بها دون ارتدادات ومضاعفات مشهودة كما هو الحال في السلوكيات التي يُبنى عليها في بعض الأعراف من جهة أنها أقرب إلى الحكمة والتحوط، فهي في الحقيقة تشريعات لصيانة الفطرة ورعايتها، فيمكن أن يؤثر فيها التلقين والتربية تأثيراً تاماً.

والمحصل من ذلك أنه ليس هناك تجربة تفي بإثبات ما ادّعي في هذا المستند على وجه التعميم.

فهذه جملة شواهد ادّعيت على أنّ جميع الخصال غير الجسدية الفارقة بين الجنسين هي خصال مكتسبة ناشئة من عوامل متجددة، وقد ظهر مما ذكرناه في تعقيبها والملاحظة عليها عدم تمامية شيء منها.

والمهم أنّ أصل اختلاف شخصيتي الذكر والأنثى بحسب الفطرة ـ والتي تتمثل بأشكال مختلف في طيف من الخصال النفسية والسلوكية ـ أمر بديهي لا مجال لإنكاره بتاتاً، والبناء على ذلك ناشئ من خلل منهجي في تأمل الأمور النفسية والغفلة عن طابعها وظرافتها وأسلوب تمثلها ومضاعفات انتقاضها.

٤- ادّعاء أنّ انطباع الإنسان في داخله عن جنسه على خلاف الحالة العضوية أمر قهري لا سبيل إلى تغييره ومعالجته بحال

المستند الرابع: أن يُدّعى أنّ انطباع الإنسان في داخله عن جنسه على خلاف الحالة العضوية أمر قهري لا سبيل إلى تغييره ومعالجته بحال، لأنّ هذا الانطباع ليس فعلاً إرادياً للإنسان، بل هو أمر يتكوّن في إثر خليط غامض من العوامل الجسدية والنفسية والتربوية والاجتماعية، كما عليه جمهور علماء النفس المعاصرين.

وعليه يدّعى أنّ من الضروري القبول العقلائي العام بهذا الانطباع والتعامل مع صاحبه على وفقه، لأنّ رفض ذلك يؤدي إلى تدمير نفسية الشخص وقد ينتهي إلى انتحاره، وفي ذلك ظلم له من دون وجه حق.

نقد هذا الادعاء، وبيان أنّ انتفاء الاختيار لا يعني السلامة والصحة

ويلاحظ على هذا المستند:

١. إنّ كون الانطباع أمراً غير اختياري لا يصحح هذا الانطباع في حق صاحبه ولا ينفي كونه وهماً

أوّلاً: أنّ من الواضح للغاية أنّ كون الانطباع أمراً غير اختياري لا يصحح هذا الانطباع في حق صاحبه ولا ينفي كونه وهماً، لأنّ مناط صحة الانطباع أو خطئه واستقامته من عدمها هو مدى مطابقته للواقع ثم السلوكيات التي تستتبعه، فإذا كان مضمون الانطباع أمراً موهوماً وكان يؤدي إلى عدم تقبل الإنسان لخصائصه الطبيعية والسليمة وسعيه إلى التخلص منها، لم يمكن الإذعان به وتقبله بحال حتى

وإن لم يكن أمراً اختيارياً.

بل ذلك لا يقتضي سماح العقلاء لصاحبه بالجري المعلن على وفقه، ولا بطرحه خياراً اختيارياً للإنسان إذا كان يوجب ابتلاء آخرين به كما هو الملحوظ في ما نحن فيه، حيث أدى الإذعان بالانطباع المغاير وتقبله إلى كثرة اضطرابات الهوية الجنسية في أوساط المراهقين وهي ظاهرة مشهودة مرشحة للتنامي أضعاف ما وقع فعلاً، وليس في عدم تقبل الانطباع واعتباره حالة غير مستقيمة ظلماً لصاحبه، بل في تقبله بنحو معلن وعام ظلم للمجتمع العام، لما يوجبه من إيقاعٍ بكثير من الناس في الضياع النفسي والجسدي ومن تدميرٍ لحياتهم الشخصية والأسرية والاجتماعية.

ومثل هذا التعامل الحازم أمر بديهي ومتفق عليه في العديد من الانطباعات والميول الغريزية التي اعتبرت غير مستقيمة، مثل الميل إلى الأطفال أو الحيوانات والعنف في الاستجابة للغريزة، فلن يعتد بالانطباعات والميول الواهمة للشخص في مثل هذه الموارد بتاتاً وتعتبر حالات غير مستقيمة لا بد من معالجتها والحد من فاعليتها، وكذلك الحال في عوارض نفسية أخرى مثل حالات الاضطرابات النفسية العدوانية وحالات الوسواس القهري والكآبة وحالات الإدمان على المخدرات وغيرها.

٢. بيان أنّ عدم اختيارية الجانب النفسي لا يعني عدم اختيارية الاستجابة السلوكية

وثانياً: أنّ عدم كون تلك الحالة اختيارية لصاحبها لا يقتضي أن تكون مطاوعتها والاستجابة لها أمراً غير اختياري، بل كثيراً ما يوصى في هذه الحالات بسعي

الشخص في علاج نفسه علاجاً طبيعياً بالتوجيه والإرشاد وباكتناهه أسبابه ومحاولة رفعها، وقد يستخدم العلاج النفسي الدوائي، كما نجد ذلك في العديد من الميول والسلوكيات العدوانية على الآخرين مثل اضطراب الشخصية الاجتماعية العدوانية حيث إنه أيضاً يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين، ولكن يعاقب صاحبه على فعله ويُسعى إلى ردعه عنه فلا يعفيه ذلك من النتائج القانونية والجزائية ولعل العديد من أصحاب الجرائم هم من مصاديق هذا النوع من الاضطراب.

والحاصل: أنّ الصحيح أنّ من الممكن للفرد نفسه في العديد من الحالات أن يقاوم انطباعه وميوله ويتحكم في سلوكه رغم الانطباع الخاطئ عن نفسه لا على أن يزول عنه هذا الانطباع تماماً بالضرورة، ولكن على أن لا يستجيب له في نفسه وفي سلوكه فيمارس حياته ممارسة طبيعية وفق تكوينه الجسدي إلى حد معقول مسيطراً على الانطباع الشاذ ضماناً لصلاحه الشخصي الجسدي والنفسي والأسري والاجتماعي، وهذا أمر واقع في العديد من الحالات كما يقف عليه الباحث بالحديث مع الذين يعانون من الانطباعات والميول الخاطئة، فهم فعلاً يعيشون حياة طبيعية تقريباً من خلال عدم تقبل الانطباع الخاطئ، وعدم الاستجابة له والسيطرة على السلوك.

٣. الحالة غير الاختيارية تقتضي تقبلها بعد حدوثها وليس تقبل حدوثها

وثالثاً: أنّ كون الشيء غير اختياري يقتضي التعامل معه كأمر واقع بعد حدوثه واستقراره، ولا يقتضي السماح بوقوعه من قبل الشخص ومن قبل الأسرة والمجتمع، وإذا كان تكوّن الانطباع الخاطئ لبعض الأشخاص عن هويته أمراً غير

اختياري له إلا أنه من جهة تأثّره بالعوامل التربوية يمكن أن تتحكم فيه الأسرة والمجتمع في العديد من الحالات بالوقاية من خلال الاهتمام بمبادئ التربية الصحيحة التي تساعد على الانطباع الصائب للطفل عن نفسه.

على أن العديد من الأطفال يتجهون بعد موجة من الانطباع المغاير عن جنسهم إلى الانطباع الموافق وذلك عند البلوغ وظهور آثار الجنس الجسدي على الشخص ففي مثل ذلك يصلح الأمر تلقائياً بنفسه.

وفي حالات أخرى يمكن معالجة حالة الطفل في حال حدوث إرهاصات الحالة الشاذة؛ لأنّ هذه الإرهاصات قد تكون في بدايتها ضرباً من التقلب والتقليد في مزاج الطفل والمراهق، ثم يتجذر لاحقاً، وذلك أمر مشهود بالدراسة والاطلاع على الحالات الواقعة.

بل قد يستطيع المراهق النابه نفسه اختيار الاتجاه الصحيح قبل أن يتجذر فيه ذلك من خلال الإرشاد والنصيحة فيتعلّم الصورة الصائبة عن الذات والميول الملائمة لواقعها، حتى يتجه إلى الاتجاه المتعارف ويحذر من أية خطوة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد الاتجاه الشاذ أو تقويته أو ترسيخه من تفكيرٍ واطلاع وممارسة ونحوها، ويسعى إلى ملء وقته بالأمور الشاغلة مثل الدراسة والرياضة ومعاشرة الزملاء الأصحاء الرائعين، ويساعد على ذلك اطلاعه عن قرب على التجارب المريرة للمتحولين والتي بدلت حياة بعضهم إلى جحيم، كي لا يكون تصوره من خلال الأماني الخادعة والآمال الكاذبة بأنه تنتظره حياة وادعة ومطمئنة بعد اتخاذ قرار التحول فعلاً.

والوجه في إمكان انتباه المراهق نفسه إلى اختيار الاتجاه الصحيح: أنّ أفكار

الفرد غير مستقرة في مرحلة المراهقة في كثير من الحالات، بل قد يعيش وجوها من التقليد أو التقلّب المزاجي، ولذلك يمكن أن يقيه توجيهه إلى الاتجاه المستقيم عن الوقوع في الاتجاه الآخر.

وهذا الأمر ـ أي توقي الفرد في مرحلة المراهقة عن الانطباع الخاطئ الشاذ ـ يتفق في المجتمعات المحافظة كثيراً، حيث إنّ لثفاقة الزواج من الجنس المخالف حصراً وتعارفه في المجتمع والتفاؤل للمراهقين بزواجهم وتكوينهم للأسرة مستقبلاً دوراً قوياً في سلامة صورة الطفل والمراهق عن ذاته وتوجهه باسترسال وفق الاتجاه السائد إلى الجنس المخالف.

٥- ادعاء أنّ حالة الانطباع المغاير للذات حتى لو كانت اختيارية لا يصح رفضها ما دامت ليست ضارة بالآخرين

المستند الخامس: أنّ هذه الحالات حتى لو كانت مخالفة للفطرة وكان الشخص قادراً على التحكم فيها ولكن لا ضير من تقبلها، لأنّ ذلك شيء لا يضر بالآخرين، وبذلك تدخل في حدود الحرية الشخصية التي هي استحقاق فطري لكل إنسان.

نقد هذا الادعاء

ويلاحظ على ذلك:

أوّلاً: أنه لو كان الأمر كذلك فلماذا يناط التحول بشهادة الطبيب على أنّ الشخص يعاني من انزعاج من جنسه، فليكن ذلك متاحاً للشخص كلما شاء، وقد نقل أنّ في بعض البلاد الغربية (ألمانيا) ألغي حديثاً شرط شهادة الطبيب، ولكن

حددت مدة الهوية الجنسية التي يختارها الشخص بسنة واحدة على الأقل، ولكن يقع الكلام في وجه هذا التحديد الزمني.

ثانياً: أنّ هذه الحالة تضر بصاحبها ولذلك لا بد من الحيلولة دون حدوث ذلك حيثما يمكن وقايةً للشخص عن الضرر البليغ بنفسه، كما يُوقى عن الانتحار ويصان عن عوارض نفسية أخرى تُوجب أضراره بنفسه، وقد عرفت أنه يمكن وقاية الأطفال عن ذلك في العديد من الحالات ولو بالانتظار إلى حين بلوغهم، وعليه فإنّ عدم إضرار هذه الحالة بالآخرين لا يوجب الاسترسال في تقبّلها على حد الحالات المستقيمة والطبيعية.

وثالثاً: أنه إذا أريد بتقبل هذه الحالة مداراة صاحبها على نحو شخصي فذلك ليس موضعاً لبحثنا هذا، وإذا أريد تقبلها بشكل معلن وعام وقانوني فهذا أمر ضار للغاية، لأنه يكون عاملاً مساعداً على تأثر الآخرين بها، وفي ذلك ضرر بليغ وعميق بالمجتمع، لأنّ السماح بها على هذا الوجه يؤدي إلى تشويه الفطرة العامة ونمو ظواهر القلق والوسواس النفسي في الهوية، أو السعي إلى التحول الجسدي ببتر الأعضاء وتعطيلها واختلال النظم الاجتماعي وحفظ الخصوصية بين الجنسين كما تقدم بيان ذلك.

هذا، ولا شك وفق القواعد الفطرية وقضاء الضمير الإنساني[1] أنّ على المجتمع حقاً للإنسان في أن لا يتصرف تصرفاً سلبياً يتعدى منه إلى الآخرين،

(١) لاحظ كتاب (اتجاه الدين في مناحي الحياة) قسم (الدين والحرية الشخصية).

ولذلك جاز الحجر الصحي على أصحاب الأمراض المعدية وقد وقع ذلك أخيراً في شأن فيروس (كورونا) الشهير.

هذا عمدة القول في مستندات النظرية الحديثة في فصل هوية الإنسان الجنسية عن الخصائص الجسدية.

استنتاج

وقد اتضح مدى الخطأ الفكري والمنهجي بوجوهه في هذه المستندات جميعاً، فالأخذ بها ـ في مقابل الانطباع الفطري العقلائي من تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية ـ هو حقاً أخذ بأمور مبهمة وموهمة وغامضة ومتشابهة في مقابل الدلائل الواضحة والناصعة والمحكمة كما ذكرنا ذلك أوّلاً.

خاتمة البحث السادس

وهي تشتمل على أمور كما تقدم:

الأمر الأوّل: في معالجة استبعاد خطأ العلم الحديث في نظرية الهوية الجنسية غير المبنية على الخصائص الجسدية.

قد عرفنا أنّ تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية السليمة بديهة كبرى بحسب الفطرة والعلم، وأنّ ادعاء استقلال الهوية الجنسية النفسية عن الهوية الجنسية الجسدية لهو أمر خاطئ جداً من المنظور الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي بدلالة الهدي الفطري الواضح وتأكيد العلوم ذات العلاقة كلها.

ولكن السؤال الذي قد يطرح في ضوء ذلك هو أنه إذا كان الأمر بهذه المثابة فكيف يمكن أن يخطئه العلم الحديث والدراسات العلمية بمختلف فروعها مما يتعلق بعلوم الطب والنفس والأحياء في هذا العصر الذي تطور فيه العلم تطوراً كبيراً معروفاً، فهل من المعقول مخالفة العلم لمثل هذه البديهة الواضحة مخالفة صارخة وجازمة؟!

ويلاحظ في شأن هذا السؤال عدة جهات:

١ - اختلاف الأطباء وعلماء السلوك في الموضوع

الجهة الأولى: أنّ أهل العلم لم يتفقوا على قبول نظرية الهوية الجنسية المنفصلة عن الجسد، بل هناك فريق واسع من أهل العلم ينكر ذلك حتى من غير المذعنين بالدين كالملحدين والألوهيين (الذين يقرون بالإله دون الرسالات) واللاأدريين (الذين لا يبتّون في مسألة وجود الإله)، وفي هؤلاء كثير من أهل العلم والتخصص في الحقول العلمية المرتبطة كالفلسفة والأحياء والطب والنفس، وكذلك كثير من المثقفين من المطلعين على هذه العلوم ممن درس هذه الحقول، ومَن له ثقافة جيدة وإلمام مقبول بها، فهم يرون أنّ الهوية الجنسية (الذكورة والأنوثة) إنما هي تصنيف أحيائي فحسب كما كان يُتلقى من قبل لدى المجتمع الإنساني وأهل العلم جميعاً، وأنّ من يجد نفسه من غير جنسه لهو مصاب بضرب من الاضطراب النفسي ـ وذلك بغض النظر عن تحديد الإجراء الطبي الملائم له أو الأكثر ملائمة ـ لكن من غير

المعقول بحال اعتبار مثل هذا الانطباع حالة مستقيمة[١].

إلا أنّ كثيراً من هذا الفريق يضطرون إلى السكوت لأجل الحساسية المتزايدة في الأوساط السياسية والعالمية والمحلية في بعض البلاد تجاه طرح هذا الموضوع على أساس أنه ينافي الحقوق المتساوية والمتكافئة لجميع الناس بغض النظر عن توجهاتهم وانتماءاتهم المختلفة، لما فيه من الحث على اضطهاد الفئة الشاذة بشذوذ المثلية أو التحول الجنسي، ويكون من يدلي بتصريح على خلاف ذلك معرضاً للاتهام بمعاداة هذه الفئة والعصبية ضدهم ثم للتحقير والإهانة بإلزامه بالرجوع إلى طبيب نفسي، وفي حال تكرر ذلك منه قد تصدر عليه أحكامٌ جزائية شديدة.

وهذه الظاهرة أمر مشهود بمتابعة الأخبار الدولية والمحلية والدراسات الصادرة في الدول المتبنية لنظرية فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

٢- عدم كون النظريات الحديثة عموماً معطيات جازمة ونهائية

الجهة الثانية: أنّ أهل العلم بأنفسهم لا يرون أنّ غالب معطيات العلم خاصة في العلوم الإنسانية ـ ونعني بها غير العلوم الرياضية والتجريبية ـ هي معطيات جازمة ونهائية وحقائق ثابتة لا معدل عنها، بل يرون أنها تمثل المعرفة المتاحة إلى هذا العصر

---

(١) الطبيبة والمستشارة الأمريكية ميريام جروسمان (طبيبة نفسية أمريكية للأطفال والمراهقين) فقد ألفت كتاباً في الموضوع بعنوان (Lost in Trans nation)، وقد اشتمل الكتاب على عرض تاريخي لنشأة النظرية ومراحلها وعوامل شيوعها وإقرارها وذكرت نماذج من آراء كبار الأطباء والدراسات الناقدة والمخالفة والآثار السلبية لهذه النظرية، وقد لخص الكتاب مع ترجمته الدكتور: محمد أياد السوداني ونُشر كملف (PDF).

وفق المؤشرات التي قامت لدى العلماء عن موقف ما بالمقارنة مع المؤشرات القائمة ضد الموقف المختلف عنه، ومن الجائز أن يظهر خطأها لاحقاً بمزيد من البحث والشواهد كما هو الحال في العديد من المواقف التي بُني عليها في مختلف العلوم الطبيعية والإنسانية، وهذا المعنى آكد في العلوم الإنسانية من جهة أنها لا تعتمد على الوقائع الخارجية مباشرة، بل يتدخل فيها التفسير والتحليل الذهني أكثر، ومن الجائز أن يقع خطأ من جهة قلة المعلومات أو سوء التحليل أو الغفلة عن بعض المؤشرات، كما أنّ من الجائز أن يتأثر هذا التفسير بالتفكير الارتغابي في إثر الموجات الثقافية العاتية في ضوء طبيعة النظم السياسي المعاصر والتأثرات الواسعة بالإعلام المفتوح الذي يتيح انحدار الأخلاق ويوجب شيوع الظواهر السلبية.

ولذلك فإنّ البناء الجازم عليها من قبل بعض الناس لهو نزعة عامية وليس ملائماً لمقتضيات العلم والمناهج العلمية، وكثيراً ما ترى أنّ كبار أهل العلم يتحوطون في ما يتوصلون إليه من النتائج ويعتبرونه المستوى المتاح من المعرفة وليست الحقيقة الواضحة بعينها، ولكنّ أهل العلم ذوي المستوى الأدنى وفريقاً من عامة الناس يعتبرون ذلك كشفاً جازماً للحقيقة المطلقة، ولا محل للترديد فيه بتاتاً.

ومما يتفرع على الانتباه إلى هذا المعنى أنه لا يصح اعتبار العلم دليلاً مبطلاً لما دل عليه الدين دلالة قاطعة من تطابق الهوية الجنسية مع الهوية الجسدية، بل الأمر بالعكس بمعنى أنّ الدين يمكن أن يكون مأخذاً موثوقاً به في هذا الشأن بعد الاستيثاق من أصل حقانية الدين كما بيناه في سلسلة منهج التثبت حول الدين.

٣- معرضية آراء أهل العلم والاختصاص للخطأ في كثير من العلوم

الجهة الثالثة: أنّ آراء أهل العلم والاختصاص في كثير من العلوم لهي عرضة للخطأ والاشتباه حتى في قسم الأمور الوجدانية البديهية، وذلك قد يوجب أن يكون إدراك عامة العقلاء أسلم للرأي الراشد في بعض المواضع من إدراك بعض أهل العلم.

بيان ذلك: أنّ العلوم على عدة أقسام[١]:

الأوّل: العلوم الرياضية، وهي علوم تكون النتيجة كامنة في مقدماتها على وجه واضح كعلمي الرياضيات والهندسة مثل (١+١=٢).

الثاني: العلوم العقلية كالفلسفة وقضاياها التي تكون على أنواع مختلفة بعضها نظري وبعضها بديهي ووجداني مثل امتناع اجتماع أن يكون الشيء في آن واحد موجوداً ومعدوماً، ودلالة استتباع شيء لشيء بلا توقف على أمر زائد على كونه سبباً له وعلة ونحو ذلك.

الثالث: العلوم الحسية، وهي مبنية على الرصد الحسي مع توقي الاشتباهات الحسية بعد معرفة أسبابها.

الرابع: العلوم الطبيعية المبنية على التجربة والاختبار وقيمة معطيات هذه العلوم إنّما تكون بحسب مستوى التجربة والاختبار.

الخامس: العلوم الإنسانية مثل علوم النفس والاجتماع والقانون.

---

(١) جاء هذا التقسيم بمنظور يخدم الغرض في إيضاح هذه الجهة، وللبحث الفني موضعه من الأبحاث العلمية.

وهذه الأقسام تختلف في تطرق الخطأ والاشتباه إلى قضاياها، فالعلوم الرياضية لن يقع الخطأ فيها بتاتاً، ولكن باقي الأقسام المذكورة عرضة في العديد من تفاصيلها للاشتباه حتى في ما كان من قبيل الأمور البديهية والوجدانية فقد تتعرض للإنكار لشبهة ما:

وقد وقع عدد من مسائل العلوم المختلفة الواضحة بالعقلانية العامّة الراشدة مورداً للمشاكسة في الساحة العلمية، بينما تجد عامّة العقلاء ـ ومنهم جمهور أهل العلم في حقول المعرفة الأخرى ـ مسترسلين في الرؤية العقلية على خلافها، وهذه ظاهرة مشهودة في الأبحاث الحديثة وهي التنكّر لأمور واضحة بمشاكسات متسرّعة تبتني على العجز عن التحليل الملائم للواقع أو نحو ذلك، وقد نبّهنا على هذه الظاهرة في الحديث عن القواعد الفطرية العامّة للمعرفة الإنسانية، كما أشرنا إلى ذلك خلال هذا البحث مكرراً.

ولكن حيث إنّ ذلك قد يثار في مقام دعم هذه النظرية الحديثة، فإننا نذكر عدة أمثلة لهذه الظاهرة حتّى يتّضح مدى الخطأ التعسّف والوسوسة الذي يتفق في بعض الأطروحات التي تتمّ باسم (العلم الحديث):

أمثلة لخطأ أهل التخصص العلمي في المسائل الواضحة عند جمهور العقلاء

١. الخطأ في نفي مبدأ السببية

المثال الأوّل: مبدأ السببية، وهو من المبادئ العقلانية الواضحة، بمعنى أنّه قد يكون شيء ما سبباً لشيء آخر، فالكون مبني على تأثير أشياء في حدوث أشياء أخرى ملائمة لها، فالأدوية تؤثّر في علاج الأمراض، والرياضة تؤثّر في صحّة الجسم

ونشاطه، والعلاج الطبيعي يؤثّر في إزالة عوارض صحّية، والسموم تؤثّر في قتل الكائنات الحيّة كالحشرات الضارّة، والأفكار والهموم النفسية تؤدّي إلى الاضطراب والقلق النفسي ونقصان النوم، وهكذا سائر وجوه التأثير الكيميائي والفيزيائي والأحيائي والنفسي والاجتماعي ممّا يجري التفكر العقلاني العامّ على إثبات تأثير أشياء في أشياء أخرى، كما يجري أهل العلوم ذات العلاقة على ذلك فيقولون: إنّ هذا الدواء يسبّب كذا وكذا حسب دلالة التجربة أو الاستقراء، فكلما استتبع شيء من دون عامل إضافي شيئاً آخر كان الأوّل سبباً للثاني لا محالة، وعدم وجود عامل إضافي يستنتج عادة على أساس التجربة، فيجرب الدواء على مرضى مختلفين مكرراً بمقارنات متفاوتة، فإذا كان نافعاً في رفع الداء ثبت أنه كان سبباً على أساس حساب الاحتمالات الذي ينفي وقوع الصدفة في حوادث متماثلة من غير سبب مشترك.

ولكن هذا المبدأ شاكس فيه جماعة من الفلاسفة منهم جماعة واسعة من فلاسفة الغرب، وقالوا إنّ السببية والتأثير معنى موهوم، وإنّما الذي يمكن البناء عليه هو الاقتران أو التعاقب المطّرد، فاستعمال الدواء يتعقّبه ارتفاع المرض وليس مؤثّراً فيه وناتجاً عنه، والرياضة تتعقّبها صحّة الجسم ولا توجبه وهكذا، واستندوا في ذلك إلى أنّنا لا نشهد في الخارج شيئاً يمكن أن يسمّى بـ(السببية) والتأثير، بل إنما نشهد استعمال الدواء وزوال المرض، أو الرياضة وصحة الجسم، وأما السببية فهي أمر غير قابل للإثبات.

وليس من شكّ في أنّ هذه المناقشة شبهة في مقابل البديهة، لأنّ من الواضح وجود ملاءمة بين الأشياء وما يتعقّبها، فهناك علاقة بين استعمال الدواء وارتفاع المرض، ولا مجال لنفي وجود العلاقة بين شيئين يتعقّب أحدهما الآخر تعقّباً مطّرداً

بأيّة حجّة كانت[١]، ومن المتعارف عند العقلاء كافة والعلماء في جميع العلوم الأخرى ـ غير الفلسفة ـ كالفيزياء والكيمياء والأحياء والطب والصيدلة والاجتماع والنفس إطلاق القول بأن بعض الأمور سبب لبعض آخر دون أدنى توقف، ولا يرون معنى لإنكار السببية بين الأشياء.

فهذا مثال من التشكيكات الحديثة المطروحة في علم الفلسفة في البديهيات الفلسفية العامّة، وهي بديهيات واضحة عامّة لا حاجة في إثباتها إلى تخصّص واستدلال، بل هي جزء من المعرفة العقلائية العامّة والهدى الذي جُهّز به كلّ إنسان.

٢. الخطأ في إنكار مبدأ استحالة اجتماع وجود شيء وعدمه معاً

المثال الثاني: مبدأ عدم معقولية أن يكون شيء ما موجوداً ومعدوماً في آن واحد، كأن يكون الشخص في هذه اللحظة جالساً في هذا المكان وغير جالس، وهذا يعبّر عنه بمبدأ استحالة اجتماع النقيضين، لأنّ الوجود والعدم متناقضان أي أنّ أحدهما ينقض الآخر.

وهذا مبدأ بديهي وواضح يكفي حسن تصوره وفهمه في الإذعان به.

ولكن أنكر عموم هذا المبدأ جمع من علماء الفيزياء منذ حين، وقالوا إنّه لا

---

(١) على أنّ المشاحّة المذكورة ناشئة من ضعف التحليل كما ذكر في الأبحاث التخصصية الفلسفية، لأنّ المفاهيم تختلف في نمط وجودها وتحقّقها، ومفهوم السببية بطبيعته سنخ مفهوم يكون نمط تمثّله في الخارج على نحو غير عيني وليس على حدّ الحرارة والبرودة ونحو ذلك ممّا نشهده بصورة عينية على شرح ليس هذا موضعه.

يصدق في الأشياء دون الذرية، لأنّنا نشهد فيها وجود شيء وعدم وجوده في آنٍ واحد، أو نشهد وجوده في مكان وعدم وجوده فيه، بل في مكان آخر في آنٍ واحد.

وهذا خطأ واضح، لأنّ مسألة عدم اجتماع (وجود شيء) و(عدمه) في آنٍ واحد بطبيعته يستمدّ صدقه من داخله على حدّ القضايا الرياضية والهندسية مثل (١+١=٢)، ومثل هذه القضايا إنّما تصدق بغضّ النظر عن مصاديقها، فلا فرق في القضية الحسابية أن تكون في الأمور الكيميائية أو النفسية أو الفيزيائية ولا في الأمور الفيزيائية بين الذرّية وغير الذرّية، ففي الكلّ يصدق أنّ (١+١=٢)، وقضيّة اجتماع وجود شيء وعدمه من هذا القبيل فهو على حدّ قضيّة (أن يكون شيءٌ واحدٌ واحداً واثنين على وجه واحد في حال واحد) وهو غير معقول بتاتاً.

وأمّا ما ظُنّ من وجود بعض أجزاء الذرّة في مكان وعدمه في ذلك المكان في نفس الحال فإنّما هي حالة خاصّة تراءى لهم فيها ذلك ولم يستطيعوا تخريجه على وجه صحيح.

٣. الخطأ في إنكار القيم الأخلاقية

المثال الثالث: القيم الأخلاقية مثل الحقوق واللياقات العقلائية مثل حسن العدل والصدق والوفاء بالالتزام والإحسان والرحمة وقبح الظلم والكذب والخيانة والإساءة إلى الآخرين.

فهذه أمور بديهية عند المجتمع العقلائي العامّ، ولذلك تجد أنّ (حقوق الإنسان) في أصلها قضيّة تهواها النفوس جميعاً وتذعن بها الأمم ومؤسّساتها.

ولكن ذهب جماعة من الباحثين الغربيين وغيرهم في فلسفة الأخلاق قديماً

وحديثاً إلى أنّ هذه قيم وهمية، وإنّما تلك مبادئ يقتضيها الصالح العامّ، فهي أمور وضعها الإنسان ليستقيم أمر المجتمع الإنساني، وإلّا فلا قبح في قتل النفس البريئة ولا في نكث الالتزام للعامل بدفع أجرة له ولا تعذيب الطفل اليتيم ولا في جرائم الإبادة البشرية والقومية، كما لا حسن في العدالة والإحسان والرحمة بالآخرين.

وقالوا إنّ شعور الإنسان بالقبح والحسن في ذلك ليس أمراً فطرياً، بل هو شيء من التربية الاجتماعية أو الضعف والوجل النفسي.

وربما يطرح في ضوء هذه الرؤية أنّه إذا استطاع حاكم من الأغلبية ـ ولنفرض أنّهم أقوى وأصحّ ـ إبادة الأقلّية تماماً كي يتخلّص منهم دون مضاعفات سلبية على الباقين فإنّه لا مانع من ذلك، وإنما المشكلة أنّ هذه الحالة تثير هواجس سائر الأقوام والأقلّيات وتؤدّي إلى محاذير لسائر المجتمع الإنساني، كما أنّه لو قرّر التخلّص من الشيوخ أو المعوّقين والمرضى بالأمراض الصعبة فإنّه لا مانع من ذلك تخلّصاً عن تبعات وجودهم، لكن العائق عن ذلك أنّه يوجب الاضطراب الاجتماعي لأنّ كلّ شخص هو غداً شيخ أو عرضة للإعاقة بالحوادث أو الابتلاء بالأمراض.

وربما عدّ من تطبيقات هذا الطرح في عالم السياسة الانحياز النازي إلى القومية الآرية وتعصّبهم ضد الساميين، ممّا أدّى إلى اعتبار التخلّص من الساميين ضرباً من الانتقاء الطبيعي ـ تطبيقاً لنظرية داروين في تطور الكائنات وفق قانون الانتقاء فيها ـ بالنظر إلى أنّ السلالة الآرية أفضل من السلالة السامية، وتمّ بذلك تبرير مساعي الإبادة الجماعية والمجازر التي ارتُكبت آنذاك ضدّ الأقليات السامية.

ولا شكّ لدى عامّة العقلاء في أنّ هذه الرؤية خاطئة، فالقيم نابعة عن الفطرة الإنسانية كما جاء في الدين، إلا أنّ هذه الفطرة مطابقة للصلاح الإنساني العامّ عند

التأمّل في السنن الفردية والاجتماعية والتاريخية للصلاح والفساد، ولكن لا يستمدّ اعتبار القيم من تحرّي المنفعة فحسب.

٤. الخطأ في تحديد مقتضيات العدالة

المثال الرابع: تحديد مقتضيات العدالة التي هي من المبادئ الأكثر وضوحاً بحكم الفطرة والضمير الإنساني، فهي واضحة في كثير من الحالات، ولكن ربما وقع الخطأ الذريع فيها لشبهة.

ومن تلك الأخطاء افتراض أنّ العدالة تقتضي إلغاء الملكية والحقوق الفردية وتكافئ الناس في إمكاناتهم، وهو افتراض أثارته الفكرة الشيوعية وزعم أصحابها أنّ التاريخ يتحرّك إليها تدريجاً، ولكنّها أطروحة مجافية للفطرة الإنسانية التي تقتضي أنّ لمؤهّلات الإنسان وعمله وكسبه دخلاً في ما يستحقّه، كما أنّ الحياة الإنسانية لن تستقيم بغير ذلك إذ لا يتشجّع الناس إلى مزيد من الجهد والتعب والالتزام لأجل حياة أفضل، وبعد تطبيق جزئي لهذا المبدأ في الاتّحاد السوفياتي تبيّن أنّه مبدأ غير عملي وذهب إلى متاحف الأفكار العلمية في التاريخ، عدا استشارات متعسفة فرض فيها ذلك بالقهر وأنتج وجوهاً من الاستبداد والأذى والتخلف للناس جميعاً.

فهذه بعض الموارد التي اتفق زيغ البحث العلمي لدى فريق غير قليل من أهل العلم عن أمور وجدانية، وهناك موارد كثيرة غيرها.

الخطأ في شؤون ثنائية الذكر والأنثى في الإنسان في العصر الحديث

وكان من جملة الموارد التي انتقضت فيها الأمور البديهية والقيم الفطرية مسألة ثنائية الجنس البشري وانقسامه إلى الذكر والأنثى والعلاقة القائمة بينهما، حيث

تعرّض هذا الموضوع من زوايا متعدّدة لإنكار المرتكزات الفطرية والعقلانية العامّة في بعض الأروقة العلمية، وكان من جملتها زاويتان:

الزاوية الأولى: ـ ما هو محل البحث ـ من فصل جمع من أهل العلم في الطب النفسي والسلوك البشري لهوية الإنسان الجنسية عن الخصائص الأحيائية الجسدية مميزاً بذلك عن سائر الكائنات المنقسمة إلى الذكر والأنثى، فجعلت الذكورة والأنوثة حالات إدراكية ونفسية وسلوكية من غير علاقة لها بالجسد.

وهذا الرأي خَلقٌ لمعنى موهوم وفق حالات شاذة، من الواضح أنها حالات غير مستقيمة لما تتضمنها من عدم تقبل الإنسان لخصائصه الجسدية الطبيعية والسليمة وسعيه إلى بترها وتعطيلها.

والزاوية الثانية: ما طرح أيضاً في علم السلوك البشري الحديث من نظرية إنكار وجود أي فارق نفسي وسلوكي فطري بين الجنسين، فشخصيتا الذكر والأنثى شخصية واحدة متماثلة وحيادية تجاه جميع أنواع السلوكيات المتعارفة لدى الجنسين تماماً.

فالاختلاف بين الجنسين وفق هذه النظرية ينحصر بالتكوين الجسدي حيث يختلف جسد الذكر والأنثى في الكروموسومات والهرمونات وفي الأعضاء التناسلية الداخلية والخارجية، وفي العظام والعضلات وبعض مناطق الشعر، والحنجرة بما تشتمل عليها من الأوتار الصوتية مما يوجب اختلاف صوت الذكر والأنثى، فهذه فوارق حيوية وجسدية قائمة بين الجنسين.

لكن ليس هناك فوارق نفسية وسلوكية بينهما بتاتاً سواء في البعد الغريزي أو في

الأبعاد العامة، كما أنه ليس هناك أي فوارق جسدية بين الجنسين في الدماغ لا في أجزائه ولا في نشاطاته بحيث يؤثر على فارق نفسي وسلوكي بين الجنسين، فشخصية الذكر والأنثى شخصية واحدة متماثلة وحيادية تجاه جميع أنواع السلوكيات المتعارفة لدى الجنسين تماماً.

وهذا القول مواجهة لبديهة يعيشها عامة المجتمعات البشرية المتنوعة والمتفرقة حتى الآن حتى في المجتمعات الغربية، فإنّ الجميع يجدون بوضوح اختلاف شخصية الذكر والأنثى بعض الشيء على الإجمال من حيث مستوى الخصال والميول والاتجاهات النفسية والسلوكية، وفي اتفاق المجتمعات البشرية على هذا الأمر دلالة على منشأ مشترك بينها بحسب حساب الاحتمالات وليس ذلك إلا الفطرة التي فطر الناس عليها.

فهناك فوارق بين الجنسين في التكوين النفسي والخصائص السلوكية لا سبيل إلى إنكارها سواء في البعد الغريزي أو الأبعاد العامة.

ففي البعد الغريزي مثلاً يتميز الجنسان في أمور منها:

١ - انجذاب الذكر بفطرته إلى المرأة وليس إلى الذكر، كما تتميز الأنثى بانجذابها إلى الذكر وليس إلى الأنثى، ووجود الميول الشاذة إلى المماثل في فئة قليلة لا ينفي وجود هذه الفطرة العامة المشهودة في الحيوانات التي تنقسم إلى ذكر وأنثى جميعاً.

٢ - تتميز الأنثى بمزيد من الحياء والإغراء، بينما يكون الذكر أجرأ على الإقدام وأبعد عن تكلف الإغراء.

وأمّا في الأبعاد العامة فإنّ الذكر يتميّز بالميل الطبيعي إلى مزيد من الحزم

والإرادة والتحدّي والاهتمام بالعمل وحبّ التحكّم والحماية، وتتميّز الأنثى بمزيد من العناية بالجمال والعاطفة واللين والاهتمام بالأسرة والأطفال والشعور بالحاجة إلى الحماية، وهذه بديهة محسوسة من قبل الوالدين حيث يجدون اختلاف اهتمامات الأطفال نوعاً منذ تنامي الوعي والاهتمام بالألعاب فما بعد ذلك.

ولعل من مظاهر هذا الفرق أنّ النساء يجدن تسانخاً فيما بينهن، فهنّ يخترن من أبناء جنسهنّ للصداقة وبثّ الهموم والهواجس والأسرار بما يجدنه من اهتمامات متسانخة وهموم مشاركة، وكذلك الحال في الذكور.

هذا، ولا ينافي هذا الفرق في مستوى الميل الطبيعي إلى هذه الأمور بين الجنسين أن يكون بعض أفرادهما دون بعض أفراد الجنس الآخر لمانع دون تفعيل الميل الطبيعي العام، أو لتميز بعض أفراد الجنس الآخر بالنظر إلى عوامل ثانوية ناشئة من الشخصية الفردية أو البيئة الاجتماعية، لأنّ الحديث هنا عن التجهيز الفطري النوعي للجنسين.

وأصل هذه الفوارق بين الجنسين أمر مشهود على الإجمال في عامّة المجتمعات حتّى المجتمعات التي أصبح من المتعارف فيها السعي إلى التسوية التامّة بين الذكر والأنثى، فإنّ الإنسان يجد فيها الخصائص المتقدمة لكل من الذكر والأنثى ولو بمستوى أدنى من المجتمعات المحافظة، فالأنثى العفيفة فيها مثلاً أكثر حياء وأكثر عناية بالجمال ومظاهر الإغراء في الزينة والملبس وحدود الستر وغير ذلك.

ولا تنفك هذه الفوارق النفسية والسلوكية عادة ـ على ما ذكرنا من قبل ـ عن فوارق حيوية في أجزاء الدماغ ونشاطاته بين الجنسين حيث إنّ النشاطات النفسية والسلوكية عموماً تكون وفق خصائص الدماغ ونشاطاته وإيعازاته المختلفة، فإذا

كان هناك اختلاف فطري بين كائنين أو بين الجنسين من كائن واحد كما نشهده في الذكر والأنثى من الحيوانات، فإنّ في ذلك دلالة على اختلاف خصائص الدماغ بعض الشيء، وهذا المعنى هو الذي أكده بعض كبار أطباء الاختصاص بالدماغ والجملة العصبية فهم قالوا إنّ دماغ الذكر يختلف عن دماغ الأنثى بفوارق معتد بها.

ويبدو ـ وفق المنطلقات الأحيائية في استبطان غايات الخصائص الجسدية والسلوكية المشهودة للحيوانات ـ أنّ هذه الفوارق الجسدية والنفسية والسلوكية مجموعاً بين الذكور والإناث كانت لأجل أداء دورين متكاملين لهما في هذه الحياة، فالأنثى هي التي تحمل وتلد وترضع وتُعنى أكثر بحضانة الطفل وبأمور المنزل، والذكر هو الذي يُعنى أكثر بالحماية والتكفل والعمل وتحمل التحدّيات خارج المنزل.

وفي الانطباع التاريخي العامّ للمجتمع البشري ما يساعد على ذلك، فهم يرون أنّ بين الذكر والأنثى اختلافاً في التكوين النفسي مرتبطاً باختلافهما في التكوين الجسدي، وإن كانت بعض المعاني الفارقة تتبلور بشكل متفاوت بين المجتمعات المختلفة، إلّا أنّ أصولها ثابتة وقائمة في أصل تكوين الذكر والأنثى لكنّها إنّما تنحصر وتظهر تدريجاً مع اقتران الوعي، كما هو الحال في العديد من الخصائص الذهنية والنفسية والجسدية للإنسان على وجه عامّ التي تتبلور تدريجاً، ومنها ما ينفتق في مراحل المراهقة والبلوغ الجسمي، والأمور المطردة في المجتمعات الإنسانية عموماً ذات أصول فطرية ـ كما ذكرنا من قبل ـ لاستبعاد أن يكون هذا الاطراد والتوافق ضرباً من الصدفة المحضة وفق القواعد الفطرية لحساب الاحتمالات.

نعم، قد يتساءل عن سبب وقوع الخطأ في النظرة الحديثة حول فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

العوامل التي أدت إلى الخطأ في النظرة الحديثة حول هوية الذكر والأنثى

والواقع أنّ العوامل التي أدت إلى خطأ النظرة الحديثة في الموضوع متعددة ومتنوعة..

منها عوامل علمية:

ومن جملتها:

١- وجود أبعاد متعددة للموضوع من البعد العقلي الإدراكي والنفسي والأخلاقي والاجتماعي ـ مضافاً إلى البعد الطبي والأحيائي ـ فكان ذلك معرضاً للزلل من حيث عدم اختصاص أصحاب القرار في جميع العلوم ذات العلاقة.

٢- المبتنيات الخاصة في العلوم ذات العلاقة مثل نظرية نسبية المعرفة والحقيقة التي تطرح في علم المعرفة البشرية ونظريات علم النفس والسلوك البشري التي تتنكر لمبادئ فطرية تدل على الهدي الجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي، وقد تقدم توضيح ذلك في المدخل.

٣- ضعف التحليل العلمي للظواهر المتشابهة والغامضة ولا سيما فيما كانت من قبيل الأمور النفسية دون الأمور التجريبية والحسية من قبيل ما لاحظه بعض علماء الاختصاص أنفسهم من وقوع الخلط بين اضطراب الهوية الجنسية واضطراب

الميل الغريزي (باتجاهه إلى المماثل)[١]، وقد ظهر ذلك من خلال التدقيق في مستندات النظرية الحديثة وقد سبق شرح لهذا أكثر تفصيلاً في المدخل.

ومنها عوامل نفسية (غير علمية):

وهي تمثل نوعاً من التفكير الارتغابي ـ أي المبني على الرغبات المسبقة ـ دون الشواهد الموضوعية، والظاهر تأثير هذا الأمر في الضعف العلمي لمستندات النظرية، بمعنى أنه غطى على نقاط الخلل المنطقي فيها، وقد وصف بعض الأطباء[٢] عدداً من المؤشرات التي تدل على تجاوز الموازين العلمية والشواهد الموضوعية والشهادات الموثوقة لكبار الاختصاصيين في شأن مدى قيمة هذه النظرية ومصداقيتها العلمية في القرار الطبي الذي اتُّخذ في الأكاديمية الطبية الأمريكية بشأن التصنيف الطبي لحالات الانطباع المغاير.

ومن جملة هذه العوامل:

١ – العامل العاطفي: إذ من الملحوظ أنّ العديد من أنصار النظرية الحديثة من الأطباء يتحدثون عن أطفال يصرون على الانتماء إلى الجنس الآخر ويطلبون التحول إلى هذا الجنس بالجراحة ويخشى من سعيهم للانتحار في حال عدم الاستجابة لهم، فيظن هؤلاء أنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية سوف يكون مخرجاً

(١) لاحظ: تلخيص دراسة الدكتورة ميريام جروسمان ـ التي تقدم ذكرها ـ ص: ٤.

(٢) لاحظ: تلخيص الدراسة المتقدم ذكرها للدكتورة ميريام جروسمان ـ ص: ٤.

مناسباً لهؤلاء.

وقد اعتبر بعض الأطباء مخاوف الانتحار مبالغاً فيها من وجهين:

أ- إنّ مخاوف الانتحار كانت تذكر كتعليل لتجويز المعالجات الجراحية والهرمونية مبكراً، لكن بعد تبيّن الأضرار الخطيرة لهذه المعالجات أوقفت عدة دول غربية هذه المعالجات حتى سنّ الثامنة عشرة، ولم تحدث فيها ظاهرة واسعة من الانتحار بين المراهقين الراغبين في التحول[١].

ب- إنّ المعالجات الجراحية ونحوها لم تؤدّ إلى إزالة خطر الانتحار في كثير من الحالات، إذ لوحظ انتحار المتحولين بعد فترة من إجراء هذه المعالجات بسبب ما يعانونه من الأزمات النفسية[٢].

٢- عامل التدخل غير المهني: ونعني به غلبة فئات أخرى غير تخصصية على اتخاذ القرار في الموضوع بدل أطباء الاختصاص منهم الناشطون الاجتماعيون والمؤسسات الحكومية لدعم وحماية المتحولين والتجمعات المؤيدة للتحول والمواقف السياسية والشخصيات النافذة (من المتحولين أو من ذويهم).

وقد عبّرت إحدى المختصات عن هذه المرحلة من مراحل هذه النظرية بـ(الانقلاب على العلم)، ووصفت في هذا السياق الخلاف الذي حدث في سنة (٢٠٠٨ م) بين الأطباء في إبقاء الانطباع المغاير تحت عنوان الاضطرابات النفسية في الدليل التشخيصي الإحصائي للاضطرابات العقلية، وقالت إنه: (في ظل هذا

---

(١) لاحظ: الدراسة المتقدم ذكرها للدكتورة ميريام جروسمان ص: ٧.

(٢) لاحظ: الدراسة المتقدم ذكرها للدكتورة ميريام جروسمان ص٥ و٨.

النزاع، تقرر الاستعانة بآراء أخرى، آراء ٤٣ منظمة ومؤسسة.... ستظن بدواً أنها منظمات طبية، لكن الطبي من هذه ال ٤٣ هو ٥ فقط! وفي المتبقي منظمات دعم وحماية المتحولين !!! ومع ذلك، صوّت ٥٦٪ فقط على إلغاء الاضطراب، وتمّ إلغاؤه مع وضع حالة بديلة عنه تركز على شعور الانزعاج الذي يحصل عند هذه الفئة (الطبيعية) لضمان بقاء التأمين الصحي، وهنا نودع اضطراب الهوية الجنسية (gender identity disorder) ونرحب بالانزعاج الجنسي (gender dysphoria)[١].

ونقلت عن بعض الأطباء في التعليق على استبدال اسم الانطباع المغاير من الاضطراب النفسي إلى الانزعاج النفسي: (إن تغيير الاسم، كان لتجنب كلمة اضطراب، لإرضاء المتحولين والناشطين في هذا المجال، وكذلك التجمعات المؤيدة. ولعل التغيير مدين بالدرجة الأولى للسياسة)[٢].

وجاء عن الرئيس السابق للأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال أنّه قال: (عندما نسمع أن ٢٢ منظمة مهنية تدعم التحول طبياً، فهذا ليس رأي طبيب الأطفال العادي، بل إنه موقف عدد قليل من الناشطين الذين استولوا على اللجان الرئيسية في هذه المنظمات الطبية، ويستخدمون البيروقراطية لضمان عدم وصول صوت أطباء الأطفال الباقين)[٣].

---

(١) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية السابقة للطبيبة والمستشارة الأمريكية ص٦.

(٢) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية السابقة للطبيبة والمستشارة الأمريكية ص٦.

(٣) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية السابقة للطبيبة والمستشارة الأمريكية ص٤.

٣- العامل السياسي: فقد استغلت هذه المسألة سياسياً في المناقشة بين الأحزاب المحافظة وغيرها كما يلاحظ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنّ الأحزاب المحافظة أو شخصيات بارزة فيها لا تؤيد التحول الجنسي بينما تدافع الأحزاب الأخرى (الديمقراطية) عن هذه النظرية بحماس بالغ(١).

٤- العامل الاقتصادي: فقد أثّر هذا العامل في ترويج عملية التحول لما يدره من الربح على الأطباء والمستشارين الاجتماعيين ومراكز العلاج والصناعات الطبية وتجارتها، وقد أشارت إحدى المختصات إلى هذا العامل وعبّرت عنه بمرحلة الحصاد، منبّهةً على المبالغ الباهظة التي تصرف على عمليات التحويل ومقتضياته مثل عملية رفع الثديين(٢).

٥- العامل الشخصي: ونعني به تأثير الشخصيات النافذة من خلال منزلتها الاجتماعية وموقعها الإداري والعلمي منطلقة في رأيها عن المؤثرات الشخصية، من قبيل ما يذكر من أنّ بعض من في مراكز اتخاذ القرار أو يؤثر فيها يوجد في قرابته وذويه من تحول عن هويته الجسدية بل قد يكون فيهم من كان متحولاً بنفسه، كما أنّ بعض الأطباء الكبار الذي هو أوّل من نظّر لهذه النظرية انطلق في الموضوع عن مؤثرات خاصة في حياته الشخصية(٣).

---

(١) كما يتمثل ذلك في التصريح الأخير للرئيس الحالي للولايات المتحدة.

(٢) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية المتقدم ذكرها للطبيبة والمستشارة الأمريكية ميريام جروسمان ص٧.

(٣) من ذلك ما ذكر في تلخيص الدراسة العلمية للطبيبة والمستشارة الأمريكية ميريام جروسمان (ص٢) عن جون ماني (المولود ١٩٢١ م في نيوزيلاندا) من أوائل منظري نظرية الهوية الجنسية

٦- العامل الاجتماعي: والمراد به الضغوط الاجتماعية التي تمارسها هذه الفئة وأنصارها من خلال المظاهرات التي تتظلم فيها من تعامل الناس معها وحرمانها من حقوقها الفطرية وتستدر بذلك عواطف المسؤولين وعامة الناس، فإنّ لذلك تأثيراً في الموقف الذي يتقبل هذه الحالة.

٧- العامل الثقافي: والمراد به هو الاتجاه المبالغ فيه في ترجيح الحريات الشخصية على المصالح الاجتماعية العامة كما تجري عليه بعض الثقافات المعاصرة،

أنه (كان يعاني من طفولة مؤلمة، تعرض للتنمر في المدرسة، وكان والده يسيء معاملته ويعنفه هو وأمه. يصف ماني والده بأنه رجل وحشي يطلق النار على الطيور في الحديقة، ويعذبه حين كان عمره أربع سنوات على نافذة مكسورة، ساعدت هذه الأمور في تأكيد رفضه مدى الحياة للوحشية الرجولية. كان في الثامنة من عمره عندما توفي والده، وبعد ذلك ربته والدته وخالاته في منزل متشدد دينياً.

هذا الطفل أصبح لاحقاً عراب مفهوم الهوية الجنسية، وأن الكروموسوم XY والأعضاء الذكرية ليست كافية لأن تجعلك رجلاً، وإنما هو أمر تكسبه بعد الولادة، وقابل للتغيير.

كان مولعاً بدراسة الحالات المرضية النادرة للأطفال التي تجعلهم يولدون بأعضاء موهمة بين الذكورة والأنوثة (الخنثى).

كما كان ذا آراء جنسية غريبة، فيرى أن البيدوفيليا حالة حب بين قرينين مختلفين في العمر، وكذلك هي رؤيته لعلاقات المحارم !!

بل إنه - وكما سيأتي من شهادة أبرز حالة لديه والتي كانت وراء شهرته - كان متحرشاً بالأطفال) (الدراسة العلمية السابقة للطبيبة الأمريكية).

ويبدو أنّ ماني كان مؤثراً في تقبل هذه النظرية في الأوساط العلمية إلى حدٍّ كبير يتجاوز قيمة مستنداته التي عوّل عليها نظراً إلى درجته العلمية التي قيل إنها أضفت عليه هالة من القداسة، كما في تتمة الدراسة المشار إليها.

بل إنها تسير إلى مزيد من هذه الحريات على أساس أنها تتناول أموراً لا إضرار فيها على الآخرين، وهي تغفل في ذلك عن أن بعض وجوه الأفعال التي تولد أضراراً تدريجياً بالمجتمع بالأساليب الناعمة أشد ضرراً من بعض العدوان السافر على شخص هنا أو هناك، ولو كانت الدراسات الاجتماعية التي تبحث عن مناشئ الظواهر السلبية المتعلقة بالجنس ـ مثل كثرة التحرش بالأطفال حتى في داخل الأسرة ـ دقيقة في الاستقراء والتحليل لاكتشفت أن أسباب ذلك ترجع إلى الأعراف الخاطئة التي تكوّنت على أساس استحقاق الحرية الشخصية، إلا أن البيئة الثقافية تمنع من رصد ذلك وتحليله على وجه مناسب.

فهذه البيئة الثقافية الاجتماعية تساعد على ترويج أنماط مخالفة للفطرة ومخلّة بالقيم الفطرية النفسية والاجتماعية والميول الغرائزية المستقيمة.

والواقع أنه لو استُفتي عامة الناس في مثل هذه المسائل الفطرية ـ على قاعدة الأخذ برأي الأكثرية ـ لجاء الموقف على الأغلب متوافقاً مع الفطرة حتى في البلاد التي تذهب بعيداً عن الفطرة في هذه المسألة ونظائرها؛ لأنها لا تزال محفوظة في هذا المستوى لذا أغلبية الناس فيها.

٨- العامل الأخلاقي: والمراد به ضعف النوازع الأخلاقية المرتبطة بالجوانب الغريزية في المجتمع بأنواعها، وهي:

أ- المبادئ الفطرية كالعفاف.

ب- المشاعر الفطرية في مثل الحياء والغيرة.

ج- الأعراف الحامية للأخلاق مثل ستر المرأة.

د- التقدير المناسب للمصالح التربوية العامة لا سيما الأطفال والمراهقين

والأجيال المقبلة وفق الدراسات الاجتماعية المعتمدة على الاستقراء والتحليل المناسب.

فالطابع الغرائزي طغى بشكل متزايد على الحياة، وصار يسقط في كل يومٍ حداً جديداً من حدود الأخلاق الفطرية، ويحدث حالة جديدة ناقضة لها ويتم تقبلها وشرعنتها، وتنزلق به الإنسانية إلى مهوى جديد.

هذا العامل يساعد بطبيعة الحال على تقبل الانطباع المغاير عن الذات حتى عاد إعجاب أحد الجنسين بالآخر سبباً في قبول تقمص شخصيته من دون شعور بالقبح والاستهجان واللياقات الإنسانية.

٩- العامل التربوي: والمراد به أنّ التربية الجنسية الخاطئة المعاصرة للإنسان تؤول به يوماً فيوماً إلى تشوه ذائقته التي فُطر عليها، ونعني بالتربية الجنسية المؤثرات التربوية على الطفل منذ نشأته وحتى بلوغه درجة الرشد، والذي سيبقى مكوناً لرؤيته بعد ذلك بطبيعة الحال، فقد كانت اللياقات التربوية تجري على منوال يحافظ في الكلام العام وفي التعليم الجنسي والمعاشرة والمظهر في داخل الأسرة وفي البيئة التعليمية وفي علاقات الجوار والصداقة والزمالة وفي مظهر الجنسين في النشاطات العامة مثل الرياضة والمصارعة والسباحة والسباق وفي المجتمع العام وفي الإعلام المسيّر في كل زمان بحسبه، إلا أنها تغيرت كثيراً في هذا العصر بحجج مختلفة، وتركت آثاراً سحيقة على تربية المجتمعات الحديثة مما أدى طبعاً إلى تقبل أمور غير ملائمة للفطرة ولا موافقة للصالح الإنساني العام، حتى يبدو أنّ ذلك في كثير من المجتمعات قد خرج عن السيطرة لتغير ذهنية المجتمع وأفكاره وأعرافه إلى الاتجاه الخاطئ الذي أنتج مزيداً من العلاقات بين الأطفال غير الراشدين، أو معهم على

وجه المراضاة أو التحرش، ومزيداً من العلائق خارج إطار الزواج مما يوجب ظلم الطرف الآخر أو تفرق الأسرة وافتقاد الأطفال للجو الأسري، وكثرة إسقاط الأجنة وغير ذلك.

١٠- العامل الإعلامي: ذلك أنه قد أصبح للإعلام دور كبير بنشر الأفكار والسلوكيات المختلفة وتجسيد النماذج المخالفة والتعريف بها، سواء كان ذلك من منطلقات شخصية أو لدورٍ ما ينشره في إثارة الجمهور الذي يبحث عن كل شيء مثير حتى ولو كان يعطي نموذجاً خاطئاً، مما يترتب عليه مزيد من المردود الاقتصادي للإعلامي والفنان، فيرسي الإعلام في ذهن الناس حتى بعض المثقفين أصولاً وقواعد ثابتة لا يجدون محيصاً عنها، بينما هي ليست بهذه المثابة بالنظر الموضوعي بل قد يكون خطأ فاحشاً.

وقد أصبح كثير من الناس في هذا الزمان يتلقى أفكاره بل منهج حياته ونموذجه الذي يتأثر به أو يقتدي بهديه من خلال الإعلام و وسائل التواصل، وهو ضرب من التقليد والتلقين الذي يتقبل فيه الشخص الفكر من جهة عرضه على وجهٍ عام وكثرة تكراره على أنه أمر مسلم، وليس من خلال التحقق والاستيثاق.

ولذلك كان للعامل الإعلامي دخل كبير ومتزايد في ترويج فكرة الهوية الجنسية الاجتماعية التي تكون غير مرتبطة بالخصائص الجنسية الجسدية، وذلك من خلال نشر فكرة التحول وترويجها كأمر مقبول ومشروع من خلال الأساليب المختلفة التي من جملتها عرض شخصيات فنية أو اجتماعية أو علمية متحولة.

١١- العامل الفني: فقد أصبح للفن والفنانين دور كبير في صناعة الأفكار من خلال الأفلام القصيرة والطويلة والرسوم الاعتيادية والمتحركة التي أصبحت جزءاً

من المشاهدات اليومية لكثير من الناس، وصارت مصدراً للتعلم والاحتذاء لا على أساس موثوق، ولكن من خلال المشاهد المثيرة والمشاعر المثارة.

فكان للفن والمراكز الفنية دور كبير في شرعنة التحول وترويج مقبوليته من خلال الشخصيات المتحولة من الفنانين، وتمثيل أدوار المتحولين في الأفلام وغير ذلك.

١٢- عامل الاتباع للآخر بمختلف وجوهه من الاتباع العلمي والثقافي والسياسي والفني وغير ذلك

لقد أصبح العالم المعاصر قسمين:

١. قسم وقع في موقع الريادة الحضارية والثقافية فيما يتعلق بالبعد العلمي والسياسي والقانوني والصناعي والفني وغير ذلك، وذلك كما هو الحال في الدول الغربية.

٢. وقسم وقع في مورد الاتباع والاقتفاء والاستجابة للقسم الأوّل في تلك الأبعاد، كما هو الحال في الدول الإسلامية والعربية.

ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تكون الشرعنة العلمية في علوم الطب النفسي وعلم الإنسان (أو قل السلوك الإنساني) أو علم الاجتماع لفكرة الهوية الجنسية الاجتماعية في القسم الأوّل مؤثرةً على تقبل الفكرة في القسم الثاني في مختلف أبعاد الريادة من العلم.

ومن الطبيعي أن يكون البناء على فكرة التحول الجنسي في العلم والثقافة والفن والقانون والسياسة في القسم الأوّل مستتبعاً للقبول بها في القسم الثاني، وهو ما يتفق

الآن، لا سيما مع اعتماد كثير من الساسة في الدول الإسلامية والعربية على المرتكزات السياسية في البلدان الغربية، وانتشار المنظمات الاجتماعية التي تستمد من أمثالها في تلك البلاد ثقافياً ومادياً واجتماعياً، وكذلك انتشار الأفلام المترجمة، إلى غير ذلك.

ولم يقتصر هذا الاتباع على البعد الاجتماعي والسياسي والثقافي العام طبعاً، بل سرى إلى البعد العلمي لاعتماد التعليم العالي والكتب العلمية والدراسية على مراكز توليد العلم والآثار العلمية في تلك البلاد من خلال الذين يذهبون إليها لدراسة الطب وسائر العلوم، ومن خلال المراجع العلمية العامة التي يعوّل الجميع عليها، ومن خلال التبادل العلمي في المؤتمرات والمجلات العلمية.

والواقع أنّ اكتساب الرشد والعلم أمر ضروري في نفسه بجنب السعي في توليد العلم ومنافسة الآخرين في هذا الشأن، لكن ينبغي أن يكون ذلك في شأن الأفكار الناشئة من حاقّ العلم ومبادئه الموضوعية دون الأفكار الأخرى التي تأثرت بعوامل اجتماعية وثقافية وسياسية في تلك البلاد، ولا سيما في العلوم الإنسانية، فلا بدّ من حذر المسلمين والعرب وسائر المجتمعات المحافظة من تمرير أيّة أفكار ذات طابع اجتماعي وسياسي من خلال الأروقة العلمية من خلال مزجها بالأفكار العلمية الحقيقية التي تبتني على التجربة فعلاً دون التحليلات المتأثرة بعوامل ارتغابية ومجتمعية خاصة، وعلى أهل العلم في هذه المجتمعات الفرز بين نوعي الأفكار والثقة بأنفسهم في تقويم الأفكار لا من خلال الشعارات المحضة ولا على أساس خلط العلم بتعاليم الدين، بل من خلال الأساليب العلمية والفنية التي توجب الإذعان في الوسط العلمي، وذلك يقتضي بطبيعة الحال بذل جهد علمي كبير حتى يكون مقنعاً لأهل العلم الذين يعتمدون المؤشرات الموضوعية بغض

النظر عن خصائصهم الدينية والاجتماعية.

١٣- عامل التمويه العلمي: أنّ الأدوات والمصطلحات العلمية هي ذات استخدامين: استخدام موضوعي يكشف الحقيقة، واستخدام تمويهي لحججها وتبرير الأفكار الارتغابية من خلالها، سواء كان ذلك عمداً أو خطأ.

ويستطيع أهل العلم عادة توجيه آرائهم المسبقة من خلال الأدوات العلمية باصطناع الشبهة والتي يمكن أن تصبح فعلاً أداة لإقناع الآخرين حتى في الأوساط العلمية.

وهذا الأمر يتفق فعلاً في العديد من المسائل الحضارية والثقافية، حيث يعتمد بعض أهل العلم الأدوات والمصطلحات العلمية على وجه يموّه الواقع، فيكون البحث الناتج عنه شبيهاً بالعلم وليس علمياً حقاً، وذلك أمر معروف.

وقد لاحظنا من خلال بحث (الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية) أنّ عدة موارد هي مصداق للتمويه العلمي حتى وإن كان خطأ لا عمداً، منها أصل افتراض هذه الهوية فإنها أمر واهن استُعين فيه بمصطلحات علم الاجتماع في الحديث عن الهويات الاجتماعية، فجعل من جملتها الذكورة والأنوثة الاجتماعيان، ووجّه بذلك شرعنة الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه الذي يؤدي إلى انزعاج الإنسان من خصائصه الجسدية السليمة ويسعى إلى بترها وتعطيلها واستبدالها بمظاهر للجنس الآخر، وهذا بالرغم من أنه ليس هناك أي معنى مفهوم للذكورة والأنوثة الاجتماعيين المنفصلين عن الذكورة والأنوثة الجسديين، ثمّ كيف يوجه الانطباع المغاير ذلك مع أنّ المفترض في تلك الهوية الاجتماعية أنّ الخصائص

الجسدية هي حيادية تجاهها، فكيف يرغب أصحاب الانطباع المغاير إلى التخلص عن خصائصها الجسدية.

والغرض أنّ للتمويه العلمي من خلال استخدام الأدوات والمصطلحات في غير موضعها أثراً كبيراً في شرعنة الأفكار الخاطئة والارتغابية.

١٤- العامل الاعتقادي: والمراد به تبدل في إثر الأجواء الغالبة إلى عقيدة ثابتة ومقدسة يجري الدفاع عنها بحماس بدل أن يتلقى موضوعاً علمياً ينبغي أن يبقى محلاً للتحري والتحقيق وفق حيادية تامة، وهذا الأمر يتفق في العديد من القضايا التاريخية والسياسية والعلمية، فهي من جهة حساسيات سياسية واجتماعية تتبدل إلى عقائد بديهية يكون المساس بها أمراً غير سائغ، لأنه يثير العنصرية أو يزعزع الأمن أو غير ذلك.

وهذا ما اتفق في مسألتنا هذه حيث أصبح قبول الانطباع المغاير كحالةٍ نفسيةٍ مستقيمةٍ عقيدةً، ولذلك تمّ التعامل مع أي رأي ناقد أو دراسة مخالفة أو ناقدة بأساليب الإهمال والإعراض وعُومل أي ناقد أو مخالف بالتشهير والعزل عن المناصب العلمية.

فهذه عدّة عوامل غير علمية أدّت إلى استفحال هذه النظرية والهيمنة الواسعة لها على مصادر القرار الطبي.

والواقع أنّ هذا الموضوع ليس حالة فريدة في العلوم في عالم اليوم، فالعديد من المسائل المتعلقة بالعلوم وخاصّةً العلوم الإنسانية تتدخل في صناعة الرأي فيها العوامل العاطفية والتأثير غير المهني للناشطين والعوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والشخصية والتربوية والإعلامية، فهذه العوامل كلها قد

تتشابك في تركيبة معقدة في المسائل التي يكون لها أبعاد من هذا القبيل وتؤدي إلى تبني اتجاه معين، وربما يصبح هذا الاتجاه تدريجاً عقيدة فيؤخذ كحقيقة مسلمة وتخرج عن حيّز البحث العلمي.

مظاهر التأثّر بعوامل غير علمية في القرار الطبي الحديث حول استقامة الانطباع المغاير

إنّ من يلاحظ السير التاريخي لنظرية فصل الهوية الجنسية من نشأتها إلى تجربتها إلى الإقرار بها يجد تسرّعاً كبيراً لا يدل على الاستيثاق الكافي في القرار الطبي الحديث من الأكاديمية الأمريكية والذي اعتبر حالات الانطباع المغاير حالة مستقيمة نفسياً(١).

١- ففي مرحلة نشأة النظرية ذُكر أنّ أصل طرح النظرية في أوانها من قبل الطبيب النفسي (جون ماني) كان على أساس ملاحظته التعادل النفسي في حالات الاضطراب الجسدي في الأعضاء الخاصة، والذي يتفق في مولود واحد من كل خمسة آلاف مولود، إلى المولود السليم الذي هو حالة عامة المواليد (أي ٤٩٩٩ منهم) ولم تكن حينها أية تجربة مشهودة لهذه الحالة في موارد المواليد الأصحاء جسدياً المبتلين بالاضطراب النفسي (الانطباع المغاير) لندرة هذه الحالة جداً حينها.

فكان ذلك تسرعاً واضحاً، مع أنّ المقارنة بين المولود المضطرب جسدياً والمولود السليم أمر خاطئ بوضوح.

---

(١) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية المتقدم ذكرها للطبيبة والمستشارة الأمريكية ميريام جروسمان ص:٣.

٢- ثمّ في مرحلة تجربة النظرية نجد أنّ التجربة الوحيدة[١] التي أجريت لهذه النظرية قبل الإعلان عن قبولها كانت تجربة النظرية على طفل من توأمين ذكرين اتفق قطع عضوه خطأً، الأمر الذي أقلق الوالدين غاية القلق حول مصير الطفل حين يكبر، وما إن سمعوا بوجود طبيب يقول إنّ الجنس شيء والهوية الجنسية شيء ومن الممكن أن تتم تربية المولود ذكراً بطريقة ليصبح فتاة، حتى يمموا الوجه شطره عسى أن يلبي ما في بالهم، لكن الواقع أنهم كانوا هما الحالة التي تلبي ما في باله من تجربة جعل الهوية الجنسية على خلاف الجسد، لأنه لو نجح في جعل هذا الطفل الذكر فتاة، سيكون إثباتاً ـ وفق نظره ـ لدعواه.

لقد تمّ إخضاع الطفل لعملية تجميلية، وصارت لديه أعضاء أنثوية الشكل الظاهري، ثم تحول اسمه من اسم مذكر إلى اسم مؤنث، وحثهم ماني على أن يرتدي الطفل ملابسا ورديّة، وبعدها وصّى له العلاج الهرموني، ليعلن ماني في السبعينات حين بلغ الطفل السادسة تقريبا عن نجاح نظريته.

لكن ذُكر لاحقاً أنّ الطفل لم يشعر بأنه فتاة على الإطلاق، وكان يقاوم ما يفعله أبواه، حتى صدموه حين بلغ الرابعة عشر أنه جاء للدنيا ذكراً، حيث لم يكن يعلم بهذا مسبقاً! وقد رجع إلى الذكورة وتزوّج عام (١٩٩٧) من امرأة وتبنّى ثلاثة أطفال ثم انتحر عام (٢٠٠٣)، وقد كتب قصته الحزينة في كتابٍ معروفٍ.

إلا أنّ خبر نجاح هذه التجربة كان قد طار في الأوساط الطبية والاجتماعية من غير اكتراث بمآلها.

---

(١) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية السابقة للطبيبة والمستشارة الأمريكية ص:٣ (بتصرف).

وقد انتشرت بعد ذلك حالة الانطباع المغاير حتى طرحت احتمالية أن تعمّ جميع البشر فتعالت الأصوات منذ نهاية القرن الماضي لإلغاء اضطراب الهوية الجنسية وتطبيعه واعتباره أمراً عادياً.

٣- ثم تلا ذلك في سنة (٢٠٠٨) قرار الأكاديمية الأمريكية عند كتابة النسخة الخامسة من الدليل التشخيصي الأحيائي للاضطرابات العقلية ـ المرجع الأوّل للطبيب النفسي ـ بإلغاء الاضطراب الجنسي النفسي من ضمن الاضطرابات النفسية بدعوى أنّ الانطباع المغاير حالة طبيعية لا داعي لوضعها مع الأمراض النفسية، لكن حدث هنا إشكال وهو أنّه كيف يمكن للراغبين في التحول من الاستفادة من التأمين الصحي الذي يشترط أن يكون هناك تشخيص طبي للحالة؟

في ظل هذا النزاع تقرر الاستعانة بآراء أخرى، آراء ٤٣ منظمة ومؤسسة... ستظن بدواً أنها منظمات طبية، لكن الطبي من هذه ال ٤٣ هو ٥ فقط! وفي المتبقي منظمات دعم وحماية المتحولين !!!

ومع ذلك، صوّت ٥٦٪ فقط على إلغاء الاضطراب، وتمّ إلغاؤه مع وضع حالة بديلة عنه تركز على شعور الانزعاج الذي يحصل عند هذه الفئة (الطبيعية) لضمان بقاء التأمين الصحي، وهكذا استبدل اضطراب الهوية الجنسية إلى الانزعاج الجنسي.

وقد تفرع عن هذا القرار تجويز التحول الجنسي الجسدي للأطفال الذين يجدون انطباعاً مغايراً ولو كان ذلك قبل سن البلوغ، وقد وقع هذا القرار موضعاً لانتقاد فريق من الأطباء من وجوه متعددة:

المؤاخذات النقدية للأطباء على قرار الأكاديمية الطبية الأمريكية:

لقد انتقد العديد من كبار الأطباء في الولايات المتحدة قرار الأكاديمية الطبية الأمريكية في الموضوع من وجوه عديدة.

١- رفض الانتظار والمراقبة

الأوّل: رفضها لفكرة الانتظار والمراقبة حتى البلوغ الذي يختفي فيه الانطباع المغاير كثيراً بلا حاجة إلى علاج نفسي من جهة انفتاق المشاعر الجنسية الحقيقية حينذاك.

وقد لوحظ أنّ القرار المذكور استند في ذلك إلى دراسات لا تفي بهذا الموقف من وجوه ثلاثة كما لاحظه بعض أطباء الاختصاص الأمريكيين:

(أ. كل الدراسات التي اعتمدت عليها الأكاديمية لرفض فكرة الانتظار والمراقبة كانت دراسات عن الميول الجنسية (مثلي/غيري) وليست عن التحول الجنسي (رجل/امرأة)، وفرق بين الأمرين.

ب. غضّت الأكاديمية الطرف عن الدراسات الإحدى عشرة حول اختفاء أعراض الاضطراب الجنسي بصورة تلقائية.

ج. كانت الدراسات التي استندت إليها الأكاديمية لإقرار التحول الجنسي تذكر باستمرار تأييدها لمبدأ الانتظار والمراقبة).

٢- تقبل رغبة الأطفال في التحول وهم في سن الطفولة بعد

الثاني: الأخذ بقول الطفل منذ الطفولة المبكرة والمراهقة وعدم انتظار بلوغه سن الرشد المحدّد عموماً بثماني عشرة سنة، والبناء على قوله في تجويز استعمال

العلاج مبكراً، فتوصف له الأدوية التي تمنع بلوغ الطفل وتسمى بحاصرات البلوغ عند بلوغ الطفل ثماني سنوات، ثمّ يجوز له في سن الثانية عشرة استعمال الأدوية الهرمونية للجنس المغاير، ويتبع ذلك إجراء العمليات الجراحية والتجميلية للطفل ببتر الأعضاء الخاصة للجنس الجسدي، وإيجاد مظهر أعضاء الجنس الآخر.

وهذا مع أنّ هذا القرار قرار مهم في حياة الإنسان من الناحية الصحية الجسدية والنفسية ومن الناحية الاجتماعية، والطفل ليس راشداً بما يكفي لاتخاذ هذا القرار واستيعاب مقتضياته ومضاعفاته الصحية والنفسية والاجتماعية والتقدير الملائم لها، علماً أنه يحجر على الطفل حتى الثامنة عشر في أخذ القرار في أمور دون ذلك، فكيف يجوز أن يكون صاحب القرار في هذا الشأن.

وقد سلب في هذا السياق حق الطبيب والوالدين في نصيحة الطفل وتقدير الإجراء المناسب من الانتظار والتلقين النفسي المضاد، أو العلاج النفسي، بل عليهم أن يأخذوا بقول الطفل وينفذوه.

نعم، قد يكون من العذر في ذلك أنّ من الضروري في صورة الحاجة إلى العلاج أن يبدأ مبكراً، لتفاقم المشكلة مع بلوغ الطفل وفق جنسه، وتقدير تعسف بعض الأطباء في الإصرار على العلاج النفسي، وضغوط غير معقولة من الوالدين على تمسك الطفل بجنسه الجسدي، وعدم تفهم ما يوجبه ذلك من ضغوط على الطفل.

لكن رغم هذه المعاذير يبقى التعويل على القرار الفردي للطفل في هذا الموضوع والتدخل العلاجي على أساسه أمراً خطيراً، لا سيما أنّ من المعلوم تأثّر الطفل بعوامل غير ثابتة في خياراته، واندفاعه كثيراً من دواع طفولية مثل التنافس والتقليد ونحو ذلك، وتهوره في كثير من الحالات باتخاذ قرارات غير معقولة ولا محسوبة

النتائج ، وعدم قدرته على استيعاب آثار ذلك في حقه جسدياً ونفسياً واجتماعياً. وقد لوحظ انصراف الطفل أحياناً عند البلوغ عن ميوله السابقة، كما لوحظ ندمه على تنفيذ رغبته المبكرة واستعماله العلاجات الدوائية والجراحية في كثير من الحالات بعد البلوغ والرشد، وذلك أمر معروف.

٣- تسويغ إجراءات التحول الجسدي قبل التأكد من آثارها ومضاعفاتها

الثالث: تسويغ قرار إجراءات التحول الجسدي من خلال التداخلات الطبية مثل مثبطات البلوغ الهرمونية والتداخلات الجراحية قبل التأكد من اختبار مدى جدواها ومقدار أضرارها طويلة الأمد.

وقد نبه على ذلك عدد من الأطباء ولكن أهمل رأيهم ومقترحاتهم ودراساتهم على وجه غير مقبول..

ومما جاء ذكره في هذا السياق

(١- قدمت د. جوليا ميسون (عضوة الأكاديمية الأميركية للأطفال) مقترحاً للتريث قبل إعطاء القاصرين الموافقة والتراخيص للتحول عبر التداخلات الطبية، حتى يتم الوصول إلى أدلة توضح التأثيرات طويلة الأمد لمسألة التحول وفعلاً حصل المقترح على تأييد ٨٠٪ تقريباً ... ثم اختفى المقترح!

٢- قدم د. جوزيف زانغا مقالاً حول ضرورة مناقشة طرق العلاج غير المثبتة علمياً، ورُفِض هو الآخر. وزانغا كان يوماً ما رئيس الأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال.

٣- قيم المعهد الوطني البريطاني للصحة وجودة الرعاية (NICE) جودة الأدلة التي يُستند عليها للبدء بالعلاج المثبط للبلوغ، ووصفها بأنها منخفضة.

ونفس الأمر حول المقالات والأدلة التي استندت عليها جمعية الغدد الصم.

٤- قام د. مايكل بغز (أستاذ في جامعة أوكسفورد) بدراسة الأسس التي بنيت عليها توصيات أكبر مؤسسة للتعامل مع المتحولين (WPATH) في عام ٢٠٠١. وكان الدليل الوحيد المنشور حول فوائد أدوية تثبيط البلوغ هو دراسة حالةٍ لمريض واحد!

٥- استندت مسألة التحوّل الجنسي الطبي على دراسة هولندية جعلت هولندا من أوائل الدول التي تقر مسألة التحوّل وكانت هذه الدراسة أساسا من أساسات بناء الهوية الجنسية ... ومن أبرز عيوب هذه الدراسة هي أنها حين تمت إعادة عملها في دول أخرى كانت النتائج مغايرة، ففي لندن مثلاً اجريت دراسة بين ٢٠١١ - ٢١١٤ وأرسلت إلى مؤتمر WPATH عام ٢٠١٦ ، ولأن نتائجها خلاف إيديولوجية WPATH ، لم تُعلن بعد المؤتمر!!

وتفرغ الدكتور مايكل بغز لدراسة هذه الدراسة وعيوبها الكثيرة في ورقته البحثية The Dutch Protocol for Juvenile Transsexuals: Origins and Evidence

والتي منها أنهم لم يحسبوا مريضاً قام بالتحول وتمت الاستعانة بالأمعاء في عملية ترقيع الأعضاء الجديدة، لكنه توفي بسبب التهاب شديد ... ووجود وفيات أكثر من ١٪ في العادة يوقف استمرار التجريب على المرضى!

واللطيف أنه حين العودة للمجموعة التي أقصيت من الدراسة لأن لديها مشاكل عقلية أو عائلية، سنجد ٨٠٪ تقريباً منهم قد تقلصت لديهم أعراض الاضطراب، مما يدل على مدى فائدة الانتظار والمراقبة، وأن عدم أخذ الأدوية وعدم

إجراء العمليات فيه نتائج جيدة جداً.

يلوم توماس ستينسما (أحد القائمين على الدراسة الهولندية) من يستند اليوم على الدراسة ويتبعها اتباعاً أعمى، لأنه لا يعلم مدى انطباقها على ما يجري اليوم.

٦- نشرت المجلة الأمريكية للأطباء النفسيين بحثاً عن فوائد التداخلات الجراحية للمضطربين جنسياً، ولكن قام مجموعة من الأطباء بنقدها وإظهار عيوبها، فتم التعديل عليها بعد ١٠ أشهر. لكن كان الأوان قد فات، فقد تناقلت كل الوسائل الخبر حينها على أنه قد ثبتت علمياً فائدة الجراحات!)[1].

٤- رفض التحري عن مدى ابتلاء الشخص بمشاكل نفسية وعائلية

الرابع: رفض التحري عن مدى ابتلاء الشخص بمشاكل نفسية شخصية وعائلية رغم أنّ من المعروف في علم الطب النفسي اتصال العوارض النفسية غير المستقيمة بعضها ببعض وأنّ بعضها يمثّل أرضية خصبة لحدوث بعضٍ آخر، وقد لوحظ فعلاً أنّ أكثر موارد الانطباع المغاير كان في أوساط هذه الفئة المبتلاة بمشاكل نفسية، كما لوحظ اختفاء الانطباع المغاير تدريجاً عندهم!

وقد جاء أنّ (هيلاري كاس (رئيسة سابقة للكلية الملكية لطب الأطفال) قامت بعمل مراجعات علمية لأكبر عيادة لاضطرابات الهوية الجنسية في لندن (GIDS)، وخرجت بملاحظات:

منها: ضعف الدليل على أنّ التحول الجنسي الطبي (أي باستخدام الأدوية والجراحات) هو الوسيلة الوحيدة للتعاطي مع من يعانون الاضطرابات، منها: عدم

(١) لاحظ الدراسة العلمية السابقة للطبيبة الأمريكية.

وضوح الطريقة الأفضل للعلاج.

ومنها: قلة الأدلة بل شحتها فيما يخص العلاج الهرموني.

ومنها: غض الطرف عن المسائل النفسية التي قد تكون عند المراجع الذي يشخص نفسه باضطرابات الهوية الجنسية، ثلثا الراغبين في التحول كانوا بالأساس يعانون من اضطراب نفسية، وبدلاً من معالجة العلة، يُزج بهؤلاء إلى غرف العمليات والأدوية، ٧٠٪ من آباء المتحولين يقولون إنّ الأطباء لم يسألوا أصلاً إن كان المراجع لديه اضطرابات ومشاكل نفسية).

٥- عدم تنبيه الشخص الذي يجد الانطباع المغاير على المحاذير الصحية في اتخاذ القرار بشأن ذلك

الخامس: عدم تنبيه أصحاب الانطباع المغاير على المحاذير الصحية الجسدية والنفسية والاجتماعية، يقول بعض الأطباء: (يشعر هؤلاء بأن كل معاناتهم ومشاكل حياتهم ستنتهي مع تغيير الاسم من جيمس إلى أنجلينا، ومع مناداته بـ (هي) لا (هو). لكن الأمر كتساقط أحجار الدومينو، يتبع بعضه بعضاً، فيأتي دور تغيير الملابس واستخدام المشدات لإخفاء أعضاء معينة تناسب الحال الجديد، وهكذا خطوة تتبع أخرى حتى يجد نفسه ـ بعد مئات الحبوب المثبطة للبلوغ والهرمونات ـ في غرفة العمليات لاستئصال أعضاء، وصناعة أخرى.

ولكن القصة لن تنتهي مع الحبوب والعمليات، فهناك أضرار صحية جسدية ونفسية تترتب على التحول توجب ندم ٤٠٪ من المتحولين عما أقدموا عليه وسيأتي

زيادة بيان لذلك)[١].

٦- عدم الاعتبار بتأثير العدوى في انتشار هذه الحالة

السادس: عدم أخذ دور العدوى في انتشار حالة التحول الجسدي بنظر الاعتبار في تقبل هذه الحالة والمعالجات المترتبة عليها وفتح هذا الباب على مصراعه.

وقد (قدمت د. ليتمان بحثاً حول دور العدوى الاجتماعية في ظهور هكذا حالات بين المراهقين، وبسرعة، وبطريقة تختلف عما كان معروفاً في الكتب، وبنسب حدوثٍ تصل لسبعين ضعفاً فيما لو أحيط الشخص اجتماعياً بمجموعة متحولين، لكن الدنيا قامت عليها ولم تقعد، ورفضت من جامعة براون التي كانت تعمل فيها أستاذة مساعدة، وتمت إزالة بحثها من موقع الجامعة!)

تلخيص الملاحظات العلمية على هذا القرار:

إنّ العرض المتقدم يمثّل مدى انتقاض الموازين العلمية في الإقرار بالانطباع المغاير وتسويغ إجراءات التحول الجسدي من وجوه متعددة، من جملتها:

١. المقارنة الخاطئة بين حال اضطراب الهوية والميول الشاذة.

٢. التطبيقات المتعجلة كما يتمثل في رفض فكرة الانتظار حتى البلوغ رغم أنّ ذلك كان مطروحاً في الجو الطبي.

٣. مخالفة الدراسات التي استند إليها القرار في الجزء الذي يخالف التسرّع في إقرار التحول.

---

(١) لاحظ الدراسة العلمية السابقة للطبيبة الأمريكية.

٤. تسويغ معالجات طبية للمتحول مع العلاجات الهرمونية والعمليات الحرجة من غير ملاحظة آثارها طويلة الأمد، ثم موافقة الأكثرية عليها.

٥. رفض مبدئي لأي اقتراح للتثبّت.

٦. عدم التعويل على الاستقراء الكافي.

٧. عدم تحديث المعلومات على وجه ملائم والتعويل على المعلومات القديمة.

٨. عدم الاعتبار بالوفيات في التجريب على المرضى.

٩. التعامل مع المقترحات العلمية والدراسات الجادة المخالفة بوجوه غير مناسبة مثل إخفاء المقترح وعدم الإعلان عنه في المؤتمرات ورفض المقالات وإزالة البحوث عن موقع الجامعة.

هذه نبذة من ملاحظات كبار الأطباء الأمريكيين وغيرهم على قرار الأكاديمية الطبية الأمريكية حول حالة الانطباع المغاير وإخراجه عن وجوه الاضطراب النفسي.

ومن ذلك يتبين حجم التسرع والتسامح في اتخاذ هذا القرار وتأثره بأجواء غير علمية ولا موضوعية لصالح التحول الذي أصبح حالة متنامية بسرعة مذهلة.

المضاعفات السلبية لهيمنة عقيدة الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية في المستوى العلمي والصحي والنفسي والاجتماعي

لقد هيمنت نظرية الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية في بعض المجتمعات الغربية بدرجة غير معقولة وتركت مضاعفات سلبية وقد وصفت

إحدى الطبيبات جانباً من ذلك[١]:

١ – التأثير العلمي: لقد تركت هيمنة هذه النظرية على الأجواء الطبية آثاراً غير ملائمة ومتعددة في المستويين المهني والعلمي، من جملتها:

أ- إنّ الطبيب والمعالج النفسي كان في السابق ـ وقبل هيمنة هذه العقيدة ـ وظيفته الوصول إلى السر وراء الانزعاج والضجر عند المريض ومحاولة وضع خطة علاجية، أما الآن وبعد هيمنة هذه العقيدة، فعليه أن يقبل وبلا نقاش تشخيص الطفل لنفسه، والعلاج الذي يريده!

ب- الإقصاء للمختلفين مع هيمنة هذه العقيدة، والذي قد يصل ـ بعد قرار بايدن التاريخي في حزيران ٢٠٢٢ ـ إلى إقصاء كل صوت يفكر في معارضة هذه العقيدة واللجوء لغير الحبوب والجراحات للتعامل مع هذه المسألة.

٢ – التأثير الصحي: إن للتحول الجنسي في حال السعي إلى استعمال العلاجات الدوائية والجراحية أضراراً كبيرة على الشخص، ومن جملتها أنّ الرجال الذين يأخذون هرمونات التحول أكثر عرضة من غيرهم للإصابة بسرطان الثدي بـ ٤٦ مرة، وأكثر عرضة للإصابة بالجلطة الدماغية بمرتين، وبـ ١٦ مرة هم أكثر عرضة لجلطات الأوردة العميقة، وضعف النساء في احتمالية الإصابة بأزمة قلبية. وفي دراسة حول ١٧٠٠ شخص أجروا تداخلاً جراحياً للأعضاء التناسلية، أصيب ثلثهم بناسور مجرى البول، وربعهم بتضيقه...

لذا صار هناك توجه للرجوع للوضع الأوّل، فبريطانيا تخطط لإغلاق GIDS،

(١) لاحظ تلخيص الدراسة العلمية السابقة للطبيبة والمستشارة الأمريكية ص:٧ـ٨ (بتصرف).

والسويد حدّت من مسألة التداخلات للقاصرين، وفنلندا جعلت العلاج النفسي ـ لا الدوائي ـ هو خط العلاج الأوّل[١].

٣ - التأثير النفسي والاجتماعي: أكثر من نصف المتحولين بقوا بلا شريك، ٦٠٪ يستحون من أشكال أعضاءهم الخاصة، ٤٠٪ نادمون لأنهم صاروا عقيمين، ٧٥٪ لديهم مشاكل مع الرغبة الغريزية وصعوبة الشعور بها والبلوغ بها المبلغ المتعارف لغيرهم.

ناهيك عن تفكك الأسرة، والأذى الذي يلحق الآباء وهم يرون أبناءهم في حالة مؤلمة، وقد تصل ردود أفعال الأهل أحياناً إلى الهروب بأطفالهم من مدرسة إلى مدرسة أخرى، أو من ولاية إلى ولاية أخرى، وأحياناً ترك أمريكا.

---

(١) وجاء في تقرير آخر: (أنّ خدمة الصحة الوطنية في إنجلترا اقترحت الشهر الماضي تقييد استخدام الأدوية للشباب المتحولين جنسياً. كما وضعت السويد وفنلندا قيوداً على العلاج، لا تتعلق فقط بمخاطر الحاصرات، بل بالارتفاع الحاد في عدد المرضى الصغار، والمشاكل النفسية التي يظهرها كثيرون، ومدى ضرورة تقييم صحتهم العقلية قبل العلاج. ولكن في الولايات المتحدة لا توجد سياسة عامة، والمناقشة العامة مستقطبة. ويعمل الحكام والمشرعون الجمهوريون في أكثر من اثنتي عشرة ولاية على الحد من العلاجات أو حتى تجريمها، حيث يسعى البعض في حزبهم أيضاً إلى تقييد الوصول إلى الألعاب الرياضية والحمامات، وحظر مناقشة النوع الاجتماعي في المدارس العامة، والتساؤل عما إذا كانت هوية المتحولين جنسياً أم لا. حتى موجود هذا الشهر، حظر المجلس الطبي في فلوريدا الأدوية والعمليات الجراحية للمرضى الجدد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وفي الوقت نفسه، تصف إدارة بايدن طب المتحولين جنسياً بأنه حق مدني. وينتقد بعض المدافعين أي شخص يشكك في سلامة العلاجات). رابط الدراسة الإلكتروني ـ تاريخ الاطلاع على الرابط ٢٠٢٣/٩/٢٢ ـ:

(https://www.nytimes.com/14/11/2022/health/puberty-blockers-transgender.html).

ثم القصص المؤلمة في أخذ الأطفال من آباءهم (لأنّ الآباء لا ينادونهم بالاسم الجديد الذي يريدونه)، وإعطائهم لعائلة جديدة، قد تنتهي بهم ـ كما في بعض القصص ـ إلى التحرش والانتحار.

وقد يُدعى أن التحويل الجنسي سيحمي هؤلاء المضطربين من خطورة الانتحار، لكن الدراسات تذكر أنّ أكثر من نصف المتحولين يفكرون جدياً بالانتحار ، و ٤١٪ يقومون بمحاولة ذلك، بل إنهم أكثر احتمالاً بست مرات للانتحار من غيرهم من المجتمع غير الملوّن (LGBTQ). وفي دراسة أجريت على ١٥ ألف مراجع لعيادة GIDS ـ أكبر مركز في لندن ـ تبين أنّ حالات الانتحار أربعة، اثنان منهم لمراجعين كانوا لا يزالون على قائمة الانتظار واثنان تم الشروع بتحويلهم وغالباً أخذوا المثبطات والهرمونات، مما يعاكس فكرة أن التحويل يقلل من احتمالية وقوع الانتحار.

ترجيح ابتناء الموقف الطبي الحديث على مسايرة المرضى المثليين بالانطباع المغاير

إنّ من المتوقع جداً في ضوء ما تقدم أن تكون حقيقة الموقف الطبي الرسمي مبنية على ضرب من المسايرة مع أصحاب الانطباع المغاير، وليس موقفاً طبياً حقيقياً، لأنّ من الواضح أنّ انطباعاً نفسياً طارئاً باعثاً على الإخلال بتكوين عضوي سليم لن يكون حالة سليمة بتاتاً، ولكنهم وجدوا أنّ الإذعان بكون هذه الحالة مستقيمة هو جزء ضروري من الحل العلاجي لهذه الحالة.

بيان ذلك: أنّ أصحاب هذا الموقف من الأطباء رأوا مبدئياً أنه لا سبيل إلى

علاج الانطباع المغاير المستقر بالعلاج النفسي، فلم يثبت أنه يمكن ثني الشخص عن هذا الانطباع الذي يجده من نفسه، ولذلك فإنّ السبيل الملائم لهذا الشخص ينحصر بتقبل هذه الحالة.

ولابد في تقبّل هذه الحالة من عنصرين معاً:

١- عدم السعي إلى ثنيه عنه ومسايرته على ذلك حتى لو أراد التحول الجسدي رغم مضاعفاته وأضراره، لأنّ ذلك أسلم لصاحبها.

٢- إعلام صاحب هذه الحالة بأنّها حالة مستقيمة لا موجب لكتمانها خشية من التلقي السلبي لها ولا موجب للقلق منها، فهي لا تزيد على انزعاج من الجسد وهو أمر يمكن علاجه بالتحول الجسدي وفق الانطباع إن رغب فيه الشخص، فالإقرار باستقامة هذه الحالة علمياً واجتماعياً هو جزء أساس في سلامة المبتلين بها ولا يكفي في سلامتهم مجرد عدم السعي في ثنيهم عنها، لأنه يعطي الدعم النفسي الضروري لهم ويتيح لهم إبداء حالتهم كحالة طبيعية، لأنّ معايشة كتمان هذه الحالة وتكلف سلوكيات الجنس الجسدي أمر لا يطاق بالنسبة إليهم، ويتأكد ذلك بالالتفات إلى أنّ هذه الفئة لم يعودوا بضعة أفراد كما كانوا في السابق، بل يبلغون عشرات الألوف وهم في تزايد مستمر، فلا بد من رعاية مصلحتهم وسلامتهم بالممكن.

ولا يكفي في إبداء كون هذه الحالة مستقيمة أن يبدي الطبيب الخاص ذلك لمن يراجعه ويعاني من هذا الاضطراب النفسي، لسببين:

أولاً: أنّ هؤلاء يحتاجون إلى أن يكون هذا هو الانطباع الجاري من حولهم في أسرهم وزملائهم ومحل عملهم والمجتمع العام من حولهم.

وثانياً: أنّ الاطلاع على الموقف التشخيصي الطبي لهذه الحالة أصبح جزءاً من

الثقافة العامة، فلو كان المقرر في علم الطب أنّ الانطباع المغاير من وجوه الاضطراب النفسي المرضي لاطّلع المرضى ومن حولهم من خلال ثقافتهم وأهل الاختصاص من حولهم والمجتمع العام على ذلك بطبيعة الحال، فكان كتمان الطبيب لذلك أمراً غير نافع، بل يزيد قلق المتحولين في أنّ الطبيب يكتم عنهم شيئاً ما، لا سيما أنّ هذه الفئة بطبيعة الحال يكونون حساسين نفسياً جداً لمكان ابتلائهم بهذا العارض وللنظرة الخاصة من المجتمع إليهم، بل العديد منهم وفق الدراسات الطبية يعانون قبل هذا العارض من مشاكل نفسية والأسرية، ولذلك فلا بد من تقدير هذا الأمر في التعامل معهم.

وعليه فإنّ اعتبار هذه الحالة مستقيمة من قبل أصحاب القرار الطبي الرسمي لم يكن ناشئاً من إذعان حقيقي من سلامة هذه الحالة، بل من جهة أنّ اتخاذ هذا الموقف بنفسه ضرورة في الخيار الأمثل لما يتاح في شأن سلامة الأشخاص الذين يبتلون بالانطباع المغاير عن جنسهم لخصائص جسدهم.

وقد جاء أنّ التعبير البديل عن الاضطراب وهو الانزعاج النفسي من جسدهم لم يكن لذاته مرغوباً ابتداء لما يعطيه ويشير إليه من خلل في البين، إلا أنه اتخذ القرار بذكره كي يتيح لهذه الفئة استلام المساعدات الخاصة من الدولة بهذا الشأن.

نقد الاعتبار بمسايرة مرضى الانطباع المغاير في الموقف الطبي

لكن الذي نؤكد عليه ـ بغض النظر عن مدى إمكان المعالجة النفسية لهذه الفئة من عدمها ـ أنّ هذا الجزء من المنهج الطبي الرسمي ـ وهو إخراج الانطباع المغاير عن وجوه الاضطرابات النفسية ـ لهو خطأ فاحش على كل حال، وذلك:

أوّلاً: لأنه انتهاك مؤسس لقيمة الصدق والمصداقية وأداء الأمانة التي هي من القيم الإنسانية الواضحة والنبيلة، والتي هي رغم بساطتها ذات آثار عميقة وكبيرة في سلامة الفرد والمجتمع في النهاية، ولاسيّما من الأطباء، فالأطباء مؤتمنون على قول الحقيقة وإظهارها، وكتمان الحقيقة على هذا الوجه العام يشوه الثقافة الطبية، ويؤسس لوضع إنساني فجيع كما سيأتي.

وثانياً: أنّ الباعث الأساس المفترض لهذا الموقف هو الجانب الإنساني، وذلك شفقة على الأشخاص الذين يجدون الانطباع المغاير عن أنفسهم، بما يمثله من مأساة لا توصف وعذاب لا يدرك ومعاناة لا يُبلغ كنهها، لا سيما أنّ جلهم من الأطفال الذين يبلغون ثمانية سنوات فما فوق، ومعاناة الأطفال تجرح القلب وتثير الشفقة وتستوجب العطف والرحمة.

إلا أنّ من نظر إلى مضاعفات هذا الموقف بعين ثاقبة وجد أنه قد روعي فيه شأن أشخاص وأطفال معدودين يقدر أنهم سيبتلون بهذا الانطباع على كل حال، لكنه أهمل فيه ما ينتجه هذا الموقف من ابتلاء آلاف أضعاف هذا العدد من الأطفال بهذا العارض المنهك المؤذي للشخص جسدياً ونفسياً وأسرياً واجتماعياً على مدى حياته كلها، والذين لم يكن قدرهم أن يبتلوا بهذا العارض لولا هذه السياسة الخاطئة التي تساعد بطبيعتها وفق السنن النفسية والاجتماعية الواضحة لانتشار هذه الحالة، ومن الواضح أنّ مراعاة هذه الأعداد الكبيرة الذين لا يكون قدرهم الابتلاء بهذا العارض خير من إسعاد عدد قليل لا يبلغون نسبة مئوية معتد بها بالمقارنة مع مجموع هذه الأعداد، فهي واحد من ألف أو من خمسة آلاف أو أقل من ذلك.

وثالثاً: أنه يمكن الاستعاضة عن هذه النظرية في موارد الضرورة القصوى

لمسايرة المبتلين بهذا الاضطراب النفسي الجنسي بنظرية أخرى بديلة هي دونها في هذه المضاعفات، وهي أن يعتبر الشخص من الجنس المغاير مسايرة لانطباعه، ولكن بحكم القانون، رعاية لمقتضى العلاج النفسي، نظير اعتبار الطفل اليتيم ابناً للعائلة التي تتبناه مثلاً لمصلحته النفسية، وهذه النظرية لا تؤسس لفصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية مطلقاً وبشكل طبيعي ليكون الانطباع المغاير عن الجسد حالة مستقيمة، بل يفصلها عنها في خصوص حالات الاضطرار كنوع من العلاج للاضطراب النفسي بعد سماح القانون باعتبار الهوية الجنسية التي يقتضيها العلاج، فهذا أقصى الإرفاق المتاح في هذه الحالة[1]، ولا يصح أبداً أن يكون الإرفاق بهذه الفئة بافتراض واهم لنمط من الذكورة والأنوثة منفصلين عن الخصائص الجسدية تماماً يكون هو الهوية الجنسية للشخص بدلاً عن تلك الخصائص وتُشظّى الصفة الجنسية للشخص إلى شقين: شق جسدي مكتوم (يعتبر خصوصية للشخص لا علاقة للآخرين به)، وشق نفسي اجتماعي معلن تابع لانطباع الشخص عن نفسه وفق ميوله ورغباته في سلوكياته الاجتماعية، فهذا مما لا معنى له بتاتاً، وهو مرفوض لدى جمهور العقلاء بوحي مما فطروا عليه جميعاً.

ضرورة اتخاذ سياسة تتصف ـ مضافاً إلى الإرفاق ـ بالصدق والحزم في التعامل مع حالات الانطباع المغاير

إذن لا بدّ أن تكون السياسة المتبعة في شأن هذه الحالة مع رعاية الإرفاق المتاح

(١) سيأتي توضيح هذه النظرية البديلة في الأمر الرابع من هذه الخاتمة.

والمناسب مقرونة بالصدق والمصداقية كما لا بد أن تكون مانعة بشكل صارم وحازم من اتساع هذه الحالة اجتماعياً، وأحد أركان هذه السياسة هو الرجوع إلى الإقرار بأن هذه الحالة ضرب من الاضطراب النفسي.

هذا، وليس في اتخاذ هذه السياسة ما ينقض مبادئ الحرية الشخصية، لأنّ هذه الحرية تنتهي بحسب القانون الفطري الذي ألهم به الإنسان حيث تؤدي إلى الإضرار بالصالح العام، وأيّ ضرر أكبر من ظاهرة ابتلاء الأطفال والمراهقين قبل بلوغ الرشد بهذا الخلل النفسي والأخلاقي الذي يخرج الإنسان عن الاستقامة طيلة حياته ويوجهه إلى غير الوجهة المعقولة والملائمة.

كما أنه ليس في اتخاذ هذه السياسة ما ينقض مبادئ الأخذ بالرأي العام (الديمقراطية)، لأنّ جمهور الناس يدركون الخطأ في هذا المنهج الذي يفضي إلى تزايد أعداد المبتلين بهذا الاضطراب المؤذي والمعدي، فلو استفتي الناس في استفتاء حرّ بعد إتاحة الاطلاع على هذه الظاهرة ومناشئ اتساعها لاختار جمهور الناس ـ خاصة الآباء والأمهات ـ السياسة التي تحدد هذه الحالة وتمنع من انتشارها حتى يسلم أولادهم عن هذا الهوس النفسي الخاطئ والذميم.

ولعل بعض الدول والمجتمعات سارت في خط يصعب الرجوع فيه، ولكن على الدول والمجتمعات الأخرى أن تعتبر بما اتفق ويتّفق في تلك الدول من فجائع لاتزال في طور التطور والتكاثر، وتضع خططاً مدروسة تقي من ظلم الأطفال والمراهقين والشباب بهذا الظلم الفاحش والمفجع، وتقي من فساد المجتمع أخلاقياً، وتحافظ على نقاء الفطرة وطهارتها، ولله عاقبة الأمور.

الأمر الثاني: في أسباب نشوء الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه الجسدي، ثم انتشاره في العصر الأخير

فهنا موضوعان:

أسباب نشوء الانطباع

الموضوع الأول: في أسباب نشوء هذا الانطباع.

إنّ هنا سؤالاً بديهياً في الموضوع وهو السبب في وقوع الإنسان في الانطباع المغاير إذا كان هذا الانطباع حالة نفسية غير مستقيمة، فالحالات المستقيمة تجري على منوال طبيعي ولا تحتاج إلى تفسير إضافي، وأما الحالات غير المستقيمة فهي بطبيعة الحال تحتاج إلى تفسير إضافي لبيان منشأ حدوثها، فإذا كان الانطباع المستقيم للإنسان عن جنسه هو ما وافق جسده فلماذا يحدث له الانطباع المغاير ويرى نفسه منتمياً إلى الجنس الآخر رغم أنّ خصائصه الجسدية كاملة ونشيطة؟

والواقع أنّ السبب الدقيق في ذلك أمر معقد كما هو الحال في العديد من الاضطرابات النفسية لا سيما الاجتماعية منها كاضطراب الشخصية الاجتماعية.

هذا، ولكن يمكن أن نصف الأسباب المتوقعة الملائمة لذلك على وجه إجمالي وفق منهج التحليل النفسي الحديث المتعارف في علم النفس وعلم الطب النفسي، فنقول: إنّ العامل المؤدي إلى ذلك مؤلف من أمرين:

١- أرضية نفسية.

٢- حوادث اجتماعية.

فالأرضية النفسية تهيئ الشخص لرد الفعل على الحوادث الاجتماعية التي

يشهدها وتترك في نفسه ميلاً إلى أن يكون من الجنس المغاير، ولولا تلك الأرضية لم تترك الحوادث فيه هذه الاستجابة، ولذلك يمكن أن تحصل تلك الحوادث لدى آخرين من دون أن تستوجب منهم هذا الانطباع.

هذا، والأرضية المساعدة على حدوث هذا الانطباع على نوعين:

أرضية عامة، وأخرى خاصة.

١. **فالأرضية العامة:** هي ضعف المؤهلات النفسية للجنس الجسدي، وذلك أنّا عرفنا اختلاف شخصية الذكر والأنثى المتمثلة في العناصر النفسية والسلوكية، لكن مستوى تلك العناصر ليس واحداً في كل الذكور والإناث، فالذكور متفاوتون في الشخصية الذكورية، فهناك من يكون قريباً إلى الأنثى مع الحفاظ على أصل التمايز بينهما، وهناك من يكون بعيداً عنها، وهناك مراتب بينهما، وكذلك الحال في الإناث، فإنّ شخصيتهن الأنثوية تختلف، فهناك أنثى بالغة في الأنوثة وبعيدة عن شخصية الذكور كثيراً، بينما هناك أنثى تكون قريبة إلى شخصية الذكر مع حفظ التمايز، وهناك مراتب بينهما ولعل هذا المعنى على الإجمال مما يجده كثير من الناس بالخبرة العامة في الحياة، واختلاف مستويات الذكورة والأنوثة يرجع إلى خلقة الشخص نوعاً وقد يتأثر بالبيئة التي يعيشها الشخص أيضاً.

٢. **وأمّا الأرضية الخاصة:** فهي تختلف بالنظر إلى طبيعة الحادث المؤثر في حدوث الانطباع فقد تكون الأرضية هي اتصاف الشخص بسرعة الانفعال والذهاب فيه بعيداً، أو نوعاً من ضعف النفس والخشية، أو روح التقليد والمتابعة، أو غير ذلك.

وأمّا الحوادث الاجتماعية فهي أمور تقرّب الجنس المغاير إلى نفس الشخص، أو

تنفّره عن الجنس الملائم لجسده، وقد يجتمع أكثر من واحد منها في مورد واحد.

ويجدر الالتفات إلى أنّ العديد من هذه العوامل إنما حدثت في البيئات الحديثة لاسيما بعد اعتبار هذه الحالة مستقيمة طبياً، وشهرتها وانتشارها في أوساط الناس، كما أنّ العوامل المعهودة قديماً ربما كانت تؤثر في أن يتمنى الشخص في بعض هواجسه لو كان من الجنس الآخر من غير أن ينزلق إلى حدوث انطباع مغاير عن نفسه، ولكن البيئة الحديثة في بعض البلاد تساعد إلى حدوث هذا الانزلاق، ويمكن أن يُعدّ من جملة الحوادث الاجتماعية ونحوها أمور عدة:

١- الحوادث المنفرة للطفل من الجنس الذي ينتمي إليه جسدياً، كالتعامل الاجتماعي السيء معه أو مع آخرين أمامه من قبل النموذج الماثل لديه من هذا الجنس، فيكره في إثر ذلك أن يكون من هذا الجنس وينتمي إليه، مثلاً قد يتنفّر الطفل الذكر من سلوك أبيه أو أخوته أو زملائه ـ وهم نماذج الذكور في بيئته ـ لما يجده فيهم من فظاظة وأنانية معه أو مع أمه فيأخذ بذلك انطباعاً سيئاً عن جنس الرجال فيؤدي ذلك به إلى حدوث عقدة له تجاه جنس الرجل وميله إلى الأنوثة، ومثله تنفّر الطفلة الأنثى من سلوك الأم أو نساء أخريات تطّلع على أحوالهن كثيراً بحسب بيئتها حتى تأخذ انطباعاً سيئاً عن جنس المرأة مثل كونها ضعيفة ومقهورة، فيؤدي بها ذلك إلى حدوث عقدة من الأنوثة وميلها إلى الذكورة والرجولة.

هذا، وانتهاء التنفّر إلى الانطباع المغاير يحتاج إلى أرضية نفسية حساسة مساعدة على الانفعال، بل وعلى الذهاب بعيداً في إثر الانفعال وضعف الانتباه إلى المضاعفات المستقبلية الشخصية والاجتماعية لهذه الخطوة.

٢- الحوادث التي تؤدي إلى إعجاب الطفل بالجنس الآخر وخصائصه النفسية

والسلوكية وبمزاياه الاجتماعية، حيث يهيمن ذاك الجنس على بيئة الطفل في نشأته، كما في حال إعجاب الطفل الذكر بنموذج الأنثى من خلال أمه وأخواته لما يجده فيهن من اللطف والنعومة والجمال والتجمّل والذوق ونحو ذلك، ومزاياها في حماية الرجل لها، وعدم تكليفها بأمور صعبة من قبيل التصدي للدفاع والقتال ونحو ذلك، فيؤدي هذا إلى ميله إلى أن يكون أنثى. وكذلك إعجاب الطفلة الأنثى بنموذج الذكر من خلال أبيها أو أخوتها أو زملائها الذكور من مظهر وجرأة وقوة وبسالة وما يعطي له من حرية واختيار فيؤدي ذلك إلى ميلها إلى أن تكون ذكراً، وتمني الذكورة حالة شائعة لدى الإناث لافتراض امتياز الذكور بالمقارنة مع الإناث جسدياً وأسرياً واجتماعياً، إلا أنّ هذا التمني لم يكن يرتقي في الأزمنة السابقة إلى درجة الاضطراب الجنسي بحدوث انطباع للشخص مغاير عن جنسه، ولكنه في هذا الزمن قد يرتقي إلى ذلك كما سيأتي بيان عوامل ذلك، ولهيمنة الجنس المغاير على بيئة الطفل تأثير كبير على هذا الإعجاب طبعاً.

هذا، والأرضية المساعدة على التأثر بهذا العامل هو القابلية المميزة للتأثر بالبيئة الاجتماعية، وعدم الانتباه إلى خطورة هذه الخطوة ومضاعفاتها السلبية على الشخص طول الحياة.

٣- عوارض المراهقة وما تستبطنه من إظهار الذات والرغبة في المشاكسة والمخالفة وإظهار الانفراد بالقرار وجلب النظر الاجتماعي واتخاذ الخطوات الجريئة، فهذه الخصال تساعد الطفل على الخروج عن المتعارف، لذلك فهو قد يختار التحول عندما يطلع على هذه الظاهرة باعتباره مصداقاً للجرأة والمشاكسة والتفرد، فيقدم عليه بأدنى هاجس أولي لاتخاذ هذا الخيار، وقد تتأكد لديه هذه الدواعي إذا واجهه

الكبار بشدة وعنف وتقبيح، لأنّ عنصر المخالفة يحفّز لديه تلك الدواعي.

والأرضية المساعدة على هذه الدواعي كون شخصية الطفل في نفسه شخصية جريئة وطموحة وقوية وراغبة في إثبات الذات مع قلة الانتباه لمضاعفات هذه الخطوة وقلة الاستجابته لنصائح الوالدين.

٤- البيئة الاجتماعية، والمراد بها أن يعيش الذكر بين مجموعة من الإناث كأخ وحيد مع أخوات عدة هن أكبر منه فيعتاد على سلوكياتهن ويتطبع بمزاجهن، أو تعيش كأنثى بين عدة أخوة ذكور هم أكبر منها فتعتاد على نمط سلوكياتهم وحركاتهم وتتمنى أن تبقى معهم ومثلهم.

هذا، والأرضية المساعدة على هذا العامل هي الاستعداد النفسي الشديد للتقليد والتأثر بالبيئة وشخصية الآخرين.

٥- العدوى الاجتماعية، والمراد بها تأثير الأصدقاء والزملاء المقربين المتحولين، فإنّ تحوّل بعضهم قد يؤدي إلى نزعة شديدة لدى البعض الآخر في اقتفاء أثره واحتذاء مثاله، وخصوصاً فيما كانت شخصية الطفل بطبيعتها تتأثّر بأحوال زملائه في خصالهم واهتماماتهم لشدة تفاعله الاجتماعي أو لضعف في شخصيته.

وقد رصدت هذا العامل بوضوح إحدى الطبيبات النفسيات في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، حيث لاحظت ارتفاع نسبة المتحولين فيمن كان حوله من هو متحول، وتصل نسبة الاحتمال إلى سبعين في المائة فيما لو أحيط الشخص اجتماعياً بمجموعة متحولين، ومن العدوى الاجتماعية في هذا العصر ما ينشأ عن التأثر

(١) هي الدكتورة ليتمان، كما في الدراسة المتكرر ذكرها.

بأشخاص معروفين في الإعلام ووسائل التواصل والأفلام.

هذا، والأرضية المساعدة على تأثير هذا العامل هي أيضاً الاستعداد المميز للتأثر بالبيئة وتقليد الآخرين ومضاهاتهم.

٦- حبّ الشخص تجربة الجنس الآخر من باب الفضول أو الرغبات الغريزية المفرطة والشاذة، أو الإعجاب بدور ذاك الجنس في الفعل الغريزي، وهذا يتفق في الذين عاشوا مدة وفق جنسهم الجسدي متقبلين إياه، ثم تهوى نفوسهم إلى مغادرة جنسهم إلى الجنس الآخر.

وقد يزداد تأثير هذا العامل بعد أن أصبح من المتعارف التحول الجنسي دون إجراء جسدي من دواء أو عملية جراحية فيحتفظ الشخص بوضعه الجسدي ويتنقل بين الجنسين.

هذا، والأرضية المساعدة على هذا العامل هو ضعف الشخصية وعدم الانتباه إلى قواعد الحياة، وعواقب الأعمال.

٧- اطلاع الشخص على خيار التحول، فإنّ أصل الاطلاع على ذلك يساعد على تشبث المرء به إذا كان يجد في نفسه بعض التمنيات الأولية، وربما كان الشخص يتمنى لو خلق من الجنس الآخر لكنه يتعامل مع واقعه؛ لأنه لا يجد خياراً بديلاً عن الواقع فلا يحدث لديه انطباع مغاير عن جنسه؛ لأنه لا يجد له معنى بفطرته، لكنه إذا اطّلع على بعض الخيارات ترقّى إلى تبني الانطباع المغاير.

وهذا عامل ثانوي، لأنّه يعتمد على وجود عامل أوّلي موجب للاستعداد للتمسك بهذا الخيار.

٨- اعتبار الشخص خيار التحول خياراً مقبولاً ومتاحاً اجتماعياً ولو بعض

الشيء، فإنّ لذلك تأثيراً كبيراً على أن يخطر في ذهن الشخص هذا الخيار ثم على تقبّله له والتمسك به والرغبة فيه بأدنى هاجس نفسي، ولا سيما إذا وجد في من حوله من يتقبل منه هذا الخيار ولو كان ذلك ناشئاً من خشية أن يتأزّم الشخص نفسياً ويُبتلى بعوارض حرجة أو ينتهي به الأمر إلى الانتحار، فإنّ لهذه الأجواء أثراً بالغاً في نمو هذه الحالات، وذلك أمر مشهود.

والأرضية المساعدة على تأثير هذا العامل هي أن يكون الشخص حساساً من الناحية الاجتماعية بحيث يكون تقبل اتجاهه بعض الشيء مؤثراً في إقدامه على هذا الاتجاه.

٩- افتراض الشخص سهولة عملية التحول، وأنه سوف يكون بمثابة تحول حقيقي بجميع خصائصه النفسية والسلوكية والاجتماعية، وسوف يعود الشخص متلائماً مع نفسه ويعيش حياته براحة واطمئنان ويتخلص عن ثنائيته هذه، فهذا عامل ثانوي مساعد على تقبل خواطر التحول.

وتلك افتراضات تزينها الآمال ويُشجع الشخص عليها وفق ما يفهمه من الأطباء والأسرة، وقد لوحظ في العديد من الحالات أنّ الشخص ينزلق من مرحلة إلى أخرى، فهو في المرحلة الأولى قد يرى أنّ اقتفاءه سلوكيات الجنس المغاير كاف في حل الانزعاج والاضطراب النفسي، لكنه بعد فترة يجد عدم كفاية ذلك، فينتقل إلى تغيير الاسم والمظاهر الاختيارية كالملابس ظاناً أنّ في ذلك ما يحقق الانسجام المطلوب ويرفع الاضطراب، ولكنه سوف يشهد بعد مدّة بقاء الاضطراب، فينتقل إلى خطوة أخرى بالسعي إلى انسجام الملامح الجسدية كالشعر والصدر مع الجنس المغاير من خلال استعمال حاصرات البلوغ والهرمونات المضادة، ثمّ يجد عدم ارتفاع

الاضطراب النفسي فيلجأ إلى بتر الأعضاء المختصة بجنسه الجسدي، فإذا به يجد الاضطراب باقياً فيضطر إلى استعمال دائم للأدوية النفسية المهدئة من غير أن تستقر حالته تماماً بها ويشعر بهناء في حياته، وقد يجد نفسه أخيراً مضطراً إلى الانتحار، فهذا مسار بديهي في أغلب خطواته في كثير من الحالات.

ولو أنّ الشخص قبل اختيار خيار التحول وقف على نماذج فاشلة من التحول وما يعانيه المتحولون من الأزمات الجسدية والنفسية والاجتماعية فإنه ربما كان يلغي هذا الخيار في نفسه، ويتصالح مع جسده.

ولذلك يكون من أساليب إقناع بعض المراهقين بهويتهم قبل أن يتجذر الانطباع عندهم أن يروا آخرين قد تحولوا وهم يعانون من آثار تحولهم أو يجدون فشلها، وأنهم لو عادوا من حيث أتوا لم يكرروا هذا الخيار.

هذا، والأرضية المساعدة على التأثر بهذا العامل هي ضعف الرشد ومعايشة الآمال بدل البحث عن الوقائع.

١٠- تسرع المحيطين بالشخص من أسرة أو معلمين أو زملاء وأصدقاء في تقبّل هواجس المراهقين في تحولهم من غير تثقيفهم وإنذارهم واختبار ثباتهم على خيارهم بالمرور بمرحلة البلوغ الجسمي الذي يختفي من خلاله كثير من هواجس التحول كما يقول الأطباء، بل قد يتفق تشجيعهم الطفل على هذا الخيار، بل طرح هذا الخيار عليه ابتداء، فهذا كله مما يشجع على تمسك الطفل بخواطر التحول.

بل قد يكون ما يجده الطفل هو التمني الأوّلي وليس الانطباع المغاير، ولكن يتبدل من خلال سوء فهم الآخرين وسوء تصرفهم وتوجيههم للطفل إلى الانطباع المغاير.

وهذا التسرع أو التشجيع ينشأ عن عوامل مختلفة منها:

أ- أفكار متطرفة تجاه أحد الجنسين كالتي توصف بالأفكار النسوية التي تتحسس من الذكور تحسساً كبيراً، فتشجع الذكور على التحول إلى الإناث، وهناك بعض المعلمات والمدرسات اللاتي يتبنين هذه الأفكار ويشجعن الطلاب الذكور على التأنث.

ب- اللامبالاة بمصير الطفل، وتلقي حالته ضرباً من الاختبار العلمي، وهو أمر يلاحظ لدى بعض الأطباء في الغرب ممن ليسوا ناصحين لمرضاهم، بل يعتبرون مرضاهم حقلاً لتجاربهم أو مكسباً لأرزاقهم؛ لأن عملية التحول مكسب رابح لكثير من الأطباء في الغرب سواء الأطباء النفسيون أو الجراحون.

ج- الخوف الشديد على الطفل من أن ينهار نفسياً أو ينتحر.

د- جهل الوالدين والأسرة والأطباء بكيفية صرف المراهق عن خيار التحول عند بدايات خطوره في ذهنه، وذلك من خلال المحادثة والتعليم والإرشاد بسعة بالٍ وحلمٍ وصبرٍ وتريّثٍ.

هـ- المعارضة الشديدة من قبل الوالدين عندما يُحدَّث الطفل والمراهق عن التحول بما يوجب استفزازه وإصراره على هذا الخيار كنوع من المشاكسة المعهودة لدى قسم من الأطفال والمراهقين.

١١- تلقين الطفل بهذا الخيار، كما قد يُلاحظ أنّ بعض الأمهات ممن يرزقن بولد ذكر وحيد يلقّن ولدهن على أنه أنثى لكي يكون أقرب إليهن إذ البنت تكون أقرب إلى الأم من الابن، فيتشبث الولد بهذا التلقين ويستجيب للسعي إلى كونه أقرب إلى أمه.

١٢- الصداقة الاجتماعية القوية جداً مع شخص من الجنس المغاير والإعجاب به، فيجعل من انتقاله إلى جنس ذاك وسيلة إلى التقرب إليه والحفاظ على هذه الصداقة، وذلك بالنظر إلى أنّ كلاً من الجنسين بعد البلوغ ثم ما بعده يحافظون على خصوصيتهم أزيد أمام الجنس الآخر، فإذا نشأ الطفل الذكر مثلاً مع صديقة أنثى أو أصدقاء إناث يودهن للغاية فإنّه يسعى إلى أن يتأنث كي تبقى علاقة الصداقة.

١٣- الرغبة في الاستمرار في حضور اجتماعات الجنس الآخر والكون معهن سواء كان للاعتياد على ذلك أو للأنس به منذ الطفولة والمراهقة، أو لقصد اكتشاف خصوصيات ذلك الجنس أو لأجل الإعجاب به وبسلوكياته، فالطفل الذكر إذا استأنس بأن يكون مع النساء ولو لأجل ملاطفتهن إياه والاستماع إليهن وإلى حديثهن، فإنه قد يتمسك بهذه الأجواء ولا يحب أن يغادرها، ومن المعلوم أنه لا يتيسر البقاء كذلك لا سيما بعد البلوغ، لأنّ النساء يحافظن على خصوصياتهن أمام الرجال عموماً في كثير من الحالات.

١٤- التوصل بذلك إلى الاقتران الشاذ بالمماثل، فإنّ من الناس من يتعلق تعلقاً شاذاً غريزياً بآخر يماثله في الجنس، فإذا كان ذاك الآخر ليس ممن يرغب في الجنس المماثل فإنّه يحاول أن يغير جنسه لكي يصل إلى من يرغب به.

١٥- التحرش بالطفل، فإنّ بعض وجوه التحرش يؤدي إلى تقبل الطفل للدور الذي فُرض عليه واعتاد عليه مع تكرر التحرش، فإذا كان ذاك الدور هو دور الجنس المغاير مال إليه، فإذا وقع التحرش بالذكر من ذكر آخر ونُزِّل منزلة الأنثى في نوع التحرش تمسك بالأنوثة.

هذا، وللتحرش تأثيرات سلبية متنوعة في تشويه الهدي الفطري الجنسي

للإنسان وخروجه عن الاستقامة وامتلائه بأنواع من الهواجس المنحرفة عن الفطرة والمؤذية للشخص أبداً بإخلاله في المسار الطبيعي للنمو الذهني والنفسي والسلوكي المستقيم في شأن الجنس، وهو يؤدي إلى العديد من الميول والهواجس الشاذة، منها التعلّق الشاذ بالمماثل. والمراد بالتحرش ليس هو خصوص تحرّش الكبار بالبالغين وبالإكراه، بل يشمل التحرش بالرضا، ومن قبل أطفال آخرين غير بالغين، بل قد يكون لتعرض الطفل نفسه في تجربته الجنسية المبكرة لطفلٍ آخر مثل أثر التحرش، بل قد يكون الاطلاع على بعض المشاهد الحية أو من خلال الفيديوهات والصور الأثر نفسه، وللتحرّش دور في جملة من العوامل المتقدمة أيضاً مثل كراهة الجنس المماثل إذا صدر التحرش منه بالشخص في صغره إلى غير ذلك.

١٧- الأدوات الجنسية التي تحاكي الأعضاء، وتساعد على شعور مماثل أو كاذب، فإنّ لهذه الأدوات دوراً في شعور الشخص بحرية الدور الذي يريد أن يؤديه في الأبعاد الغريزية.

هذا، وسيأتي ما يتعلق بالموضوع في القسم الثاني من البحث حول الاقتران السليم للجنسين.

فهذه جملة من الحوادث والأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تكون الانطباع المغاير للطفل عن نفسه.

ومما ينبه على بعض ما ذكرنا من الأسباب ما يحدّث به المراهقون الذين تحولوا مبكراً ثم ندموا على ذلك، فقد تحدّثت بعض الفتيات عن أسباب تحولها بأنها لم تكن تزيد على رغبة لديها في اقتفاء آثار إخوتها الذين كانت معجبة بهم، ولقد تسرعت الأسرة والأطباء باتخاذ هذه الخطوة من غير أن يتريثوا أو يبيّنوا لها العوارض الحرجة

والصعبة الجسدية والنفسية لهذه الحالة، وقالت إنّ هناك ألوفاً من أمثالها في الولايات المتحدة.

أسباب انتشار ظاهرة الانطباع المغاير في العصر الأخير

الموضوع الثاني: في أسباب انتشار ظاهرة الانطباع المغاير في العصر الأخير.

لا شك في وجود حالة الانطباع المغاير عن الجنس في المجتمع البشري في العهود السابقة كما تمثّله المعلومات التاريخية فكان يتفق دائماً على مر الزمان وجود أشخاص يكون لهم انطباع عن جنسهم مغاير لأجسادهم، فإذا أصاب ذلك الذكر تصرف كالإناث ورغب أن يكون بينهن وسمي مخنثاً، وإذا أصاب الأنثى تصرفت كالذكور وربما سميت مسترجلة، ولعل هذه الحالة كانت تتفق في شخص من كل خمسة آلاف شخص أو أزيد.

ولكن لا شك أيضاً لمن تأمل تلك المعلومات التاريخية وكذلك الإحصاءات الطبية المسجلة إلى عهد قريب عن حالات الانطباع المغاير في العصور السابقة أنّ هذه الحالات كانت نادرة للغاية من قبل.

نعم كانت هناك حالات أكثر شيوعاً، وهي أن يتمنى الشخص الذي هو من أحد الجنسين ما يراه مزية فطرية أو اجتماعية أو تشريعية للجنس الآخر، وفي ذلك نزل مثل قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾[1]، فقد جاء في بعض الأحاديث أنّ بعض النساء جئن إلى النبي (ﷺ)

(١) سورة النساء: آية ٣٢.

يشكونه من غبنهن بالنسبة إلى الرجال، وربما روي في شأن نزول هذه الآية أنّ بعض الرجال أيضاً شكوا مما عليهم بالمقارنة مع النساء.

وفي بعض الحالات ـ وهي غير قليلة ـ كان يتطور تمني مزايا الجنس الآخر إلى تمني الشخص لو كان من الجنس الآخر، فتقول الأنثى: (يا ليتني كنت ذكراً فأحظى بكذا وكذا)، ويقول الذكر: (يا ليتني كنت أنثى فأحظى بكذا)، ولكن لم يكن يتطوّر هذا التمني سابقاً في معظم هذه الحالات إلى حد الانطباع المغاير عن الذات، بحيث تعتبر الأنثى نفسها ذكراً والذكر نفسه أنثى، ولا أن يحاول أن يجعل شخصيته وفق الجنس الآخر.

هذا، لكن من الملحوظ تكاثر هذه الحالة في العصر الحديث تكاثراً غريباً للغاية حيث زادت حالة الانطباع المغاير لعدة آلاف من المرات بالمقارنة مع السابق، ولا زالت الحالات تشهد تصاعداً وازدياداً[1].

---

(١) وقد رصدت بعض الطبيبات هذه الظاهرة في دراسة لها قالت: (نشرت الأكاديمية الأمريكية للطب النفسي للأطفال والمراهقين في عام ١٩٩٨ كتاباً بعنوان: (طفلك، كل ما يحتاج الآباء معرفته حول تطورات الطفولة، من الولادة إلى ما قبل المراهقة، ما هو الطبيعي وما هو غير الطبيعي) واللطيف أنّ في هذا الكتاب ذي الصفحات الأربعمائة، غياب لمفهوم الهوية الجنسية المختلفة عن الخصائص الجسدية، والطفل المنزعج من كونه ذكراً أو أنثى.

وعدم الالتفات لهذا الأمر – الشائع جداً في يومنا هذا – يثير استفهاماً كبيراً، ومما يؤكد هذا الاستفهام هو أنه في عام ١٩٨٩ تأسست (GIDS)، أكبر عيادة في لندن للتعامل مع المضطربين بالهوية الجنسية ـ وهم الذين لا يتناغمون مع الجنس الذي ولدوا به ـ وكان متوسط أعداد الذين يتم فحصهم سنوياً لا يتعدى ١٤ فقط! وعادة – أو غالباً – فهم أطفال ذكور، أمّا اليوم، أصبح العدد ٣٥٨٥ سنوياً بغض النظر عن الآلاف الذين على قائمة الانتظار، وعادة – أو غالباً – فهم

هذا، ومن الخطأ الفاحش أن يدعى أنّ من الجائز أن يكون عدد أصحاب الانطباع المغاير كثيراً، ولكن الظروف لم تكن متاحة لهم لإبداء ذلك.

ووجه الخطأ في ذلك:

أولاً: أنّنا لم نجد ـ بعد فتح الباب بتقبل إعلان الشخص عن تحوله الجنسي ـ كثيراً

مراهقات إناث. فيا ترى ما السر وراء هذا التغيير وهذه الزيادة التي قد تتجاوز نسبتها ٥٠٠٠٪ ؟!).

وأضافت: (ولا يُقال هنا أن القبول الاجتماعي اليوم للمتحولين والمثليين جعل المختفين الخائفين في الأمس يجاهرون بميولهم اليوم، وإلا لرأينا الكثير منهم اليوم في أعمار الأربعين والخمسين والستين لكن ما نراه في الواقع اليوم هم المراهقون والعشرينيون.

في عام ١٩٨٠، لأول مرة يرى اضطراب الهوية الجنسية (identity disorder gender) وكان يسمى (transexuality) النور في الدليل التشخيصي الإحصائي للاضطرابات العقلية (DSM) – المرجع الأوّل للطبيب النفسي – وكان يتميز بالآتي: من كل مئة ألف أنثى وثلاثين ألف ذكر فإنّ واحداً سيطلب عملية جراحية للتحول الجنسي. ووفق الطبعة الأخيرة من (DSM) فإنه يحدث لدى تقريباً مئة شخص من كل مليون شخص (الشيزوفرينيا تحدث لعشرة آلاف من كل مليون، والسكري يحدث لثمانين ألفاً من كل مليون).

وأغلب هؤلاء النادرين (٧٠ – ٩٠ ٪ منهم)، ستختفي أعراض الاضطراب لديهم مع البلوغ... أي إن النادر من هؤلاء النادرين سيبقى يعاني من هذا الاضطراب بعد البلوغ.

أما اليوم فيبدو أنّ الكثير يصيبهم الاضطراب والانزعاج بعد البلوغ ولو تمّ الخضوع لهم وإطلاق ألقاب عكس جنسهم، فينادى الذكر بـ(أنتِ) و(هي)، ويسمى سالي بدلاً من مايكل، ويرتدي ملابساً نسائية (وهو ما يسمى بالتحويل الاجتماعي لأنه لا يحتاج تداخلاً طبياً)، فإن غالبيتهم سيبقون يعانون من الأعراض ويتأكد لديهم الاضطراب، مما سيحثّهم على إكمال السلسلة إلى نهايتها حيث الدخول إلى عالم الهرمونات والجراحات).

ممن يعلن عن تحوله في سن الأربعين والخمسين، وإنما يكثر ذلك عند المراهقين فحسب.

وثانياً: أنّ حالات الانطباع المغاير عن الذات حسبما يفترض ليست حالة يتأتى للشخص إخفاؤها في الأوساط القريبة منه كأسرته، مع أنّ المعلومات الخاصة أيضاً لا تساعد على كثرة هذه الحالة في أوساط الناس.

وثالثاً: أننا نجد شواهد حية في المجتمعات المحافظة المعاصرة التي لم يبلغها هذه النظريات على قلة الابتلاء بهذه الحالة.

إذاً نلاحظ أنّ عدد الحالات تضاعف للغاية في العصر الحديث، فأصبحت ظاهرة شائعة بعض الشيء بعد أن كانت حالة نادرة جداً.

ويبدو أنّ السبب الأساس في هذا الأمر هو أنّ كثيراً من التمنيات الاعتيادية للمرء في أن يكون من الجنس الآخر والتي لم تكن ترتقي إلى حال انطباع المغاير في الزمن السابق تطورت في هذا العصر إلى انطباع فعلي في إثر ما طرأ من التمكين لهذا الخيار من وجوه متعددة:

الوجه الأوّل: التمكين النظري للتحول الجنسي، ونعني به شرعنة هذا الخيار باسم العلم والدفاع عنه من خلال نظرية الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية، فإنّ ذلك خفف الضغط الأسري والاجتماعي على الشخص الذي قد يتمنى لو كان من الجنس الآخر، مما أثّر في تنامي مثل هذا التمني إلى درجة الانطباع المغاير، ويساهم ذلك في حدوث صدع في الاستقباح الاجتماعي المتفق عليه من قبل لهذه الحالة، ومن المعلوم أنّ الاستقباح الاجتماعي هو سد منيع للمحظورات الأخلاقية والوجدانية، وسقوط هذا التعييب أو حدوث صدع فيه يوجب انتشار

هذه المحظورات بدفع من النزعات الداعية إليها، فالحماية الاجتماعية هي بمنزلة جهاز المناعة في المجتمع ضد نفوذ هذه المحظورات، ورغم أنه لا يزال هناك جوٌّ عامّ باقٍ من الاستقباح لتحول الإنسان من جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر في المجتمعات كلها، إلا أنه لا شك في انصداع جدار الاستقباح بشرعنة هذا الخيار باسم العلم والدراسات العلمية الحديثة والتي لها صدى كبير في العصر الحديث لا سيما مع تثقيف الطلاب في المدارس والجامعات على هذا المبدأ، والتعامل الشديد مع أي شخص أو دراسة ضد هذا الخيار واعتباره ضرباً من العنصرية.

الوجه الثاني: التمكين العملي لهذا الخيار من قبل الدولة بحماية أصحاب هذا الخيار بشكل متزايد من جميع الوجوه التي يتاح للدولة التدخل فيها من الأبعاد المادية والطبية والأسرية والاجتماعية..

فمن الأبعاد المادية تخصيص مساعدة للراغبين في التحول، كما أنّ من الأبعاد الأخرى منع الأطباء والوالدين من أي ممانعة عن اختيار الطفل لخيار التحول، وقد بلغ الأمر في الضغط الأسري أنه قد يُسلب الطفل من والديه في حال ثبوت الممانعة، كما يفرض على عامة الناس آداب المخاطبة معه وفق جنسه حتى منعت لذلك بعض الحريات الشخصية في رعاية الخصوصية معه كما أسلفنا، بل أقرّت حديثاً بعض الدول كألمانيا إمكان ادعاء التحول دون وثيقة طبية إلى سنة واحدة.

الوجه الثالث: التمكين العملي الجسدي لخيار التحول من خلال إمكانات طبية متنوعة مساعدة على التحول الجسدي، ومن أنواعها:

أ- حاصرات البلوغ التي توقف البلوغ لدى المراهق، وتعتبر خط الدفاع الأول ضد الخصائص الجسدية للجنس في حالات رغبة التحول، وتعمل هذه الأدوية على

تثبيط هرموني الأستروجين والتستوستيرون، وهما هرمونان يساعدان في تطور الجهاز التناسلي، ولكنهما يؤثران أيضاً على العظام والدماغ وأجزاء أخرى من الجسم، فخلال فترة البلوغ ترتفع كتلة العظام عادة مما يحدد صحة العظام مدى الحياة، وعندما يستخدم المراهقون الحاصرات تنخفض كثافة العظام في المتوسط وفقاً لبعض التحليلات الطبية(١).

ب- العلاجات الهرمونية الجنسية للجنس المغاير، ويتم استخدامها بعد مرحلة البلوغ الثانية عند الثانية عشر، وتؤثر هذه الهرمونات في تغيير بعض المظاهر في الجسم إلى مظاهر الجنس المغاير فينمو الثدي لدى المتحولين للأنوثة والشعر لدى المتحولات إلى الذكورة.

ج- العمليات الجراحية التي تم فيها استئصال الثدي والغدد التناسلية الجنسية مع صناعة صورة الجنس المغاير للشخص، وحيث لا يمكن صناعة غدد تناسلية للجنس المغاير، فإنه يكتفي بتزريق الهرمونات الملائمة له فحسب.

ويلحق بهذه التدابير العلاجية تدابير عملية لإخفاء أعضاء الجسم المميزة

---

(١) وقد ذكر أنه قدم الأطباء الهولنديون لأوّل مرة حاصرات البلوغ للمراهقين المتحولين جنسياً منذ ثلاثة عقود، وانتشرت هذه الممارسة إلى بلدان أخرى مع بروتوكولات مختلفة وقليل من توثيق النتائج وعدم وجود موافقة حكومية على الأدوية لهذا الاستخدام، بما في ذلك من قبل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، وهناك أدلة ناشئة على الضرر المحتمل الناجم عن استخدام الحاصرات وفقاً لمراجعات الأوراق العلمية والمقابلة مع أكثر من (٥٠) طبيباً وخبيراً أكاديمياً حول العلم، لكن رغم ذلك يصف العديد من الأطباء في الولايات المتحدة وأماكن أخرى حاصرات للمرضى في المرحلة الأولى من البلوغ في وقت مبكر من سن الثامنة.

للجنس الجسدي في حال عدم استئصالها من خلال الملابس الخاصة التي تساعد على إخفاء كون الشخص متحولاً إلى الجنس الذي يتظاهر به ويخفف من الحذر الاجتماعي من أفراد ذاك الجنس نحوه.

لقد ساعد تمكين الانطباع المغاير من هذه الوجوه الثلاثة بشكل كبير للغاية على تبدل كثير من موارد الحالة الثانية ـ التي كان يتمنى الأفراد فيها من أحد الجنسين أن يكون من الجنس الآخر ـ إلى الحالة الأولى، بمعنى تولد انطباع لدى الشخص المتمني كونه من الجنس الآخر أو ادعاءه ذلك، لأنّ هذا الادعاء أصبح مخرجاً نظرياً وممهداً عملياً للتحول.

ولعل الوجه الأوّل من هذه الوجوه الثلاثة ـ أي شرعنة هذا الخيار والحكم بكون الانطباع المغاير حالة مستقيمة ـ له التأثير الأبرز في انتشار هذه الظاهرة السلبية التي لا مجازفة في اعتبارها بمآلاتها فاجعة إنسانية كبرى، ولو أنه قد تم تسجيل هذه الحالة كحالة غير مستقيمة وضرباً من الاضطراب النفسي المرضي طبياً واجتماعياً ـ كما هو واقع الحال ـ لاختلف الأمر اختلافاً غير قليل، لأنّ هذه النظرة إليهم سوف تؤدي إلى محدودية انتشار الظاهرة، فشرعنة هذا الخيار بمعنى اعتباره حالة مستقيمة ـ وليس ضرباً من الاضطراب النفسي المرضي، مضافاً إلى كونه خطأ علمياً بديهياً ـ لهو الخطأ الاجتماعي الأكبر في هذه المسألة.

ولا يزال يجري مزيد من التسهيل والرعاية والعناية لهذا الصنف على أساس حماية الحرية الشخصية.

ولذلك فإنّ المتوقع من المؤسسات الطبية والقانونية في الدول الإسلامية وغيرها من الدول المحافظة أن تستقل في قرارها عن المؤسسات الطبية العالمية في

هذا الأمر ونظائره وتمتنع عن اعتبار هذه الحالة حالة مستقيمة غير مرضية، بل ينبغي تصنيفها ضمن حالات الاضطراب النفسي الجنسي مثل الاتجاه الغريزي إلى الأطفال والمراهقين والحيوانات والسادية والمازوخية.

وهذا الإجراء لهو أمر لازم حتى إذا فرض أنّ هناك ضرورة للقبول بحالات التحول كعلاج طبي للحالة في خصوص الحالات التي تمّ الانتظار الكافي فيها ووجدت الضرورة القصوى في تقبل ذلك، وذلك أنّ هذه الضرورة لا تسوّغ أن يموهوا على المرضى بأن حالتهم مستقيمة فيتشجع الشخص بأية بادرة أولية على الاستمرار في هذا المسار، ولا أن يموهوا على المجتمع العام المسترسل فيقبل عدوى التحول، فتبتر الأعضاء وتشوه الأبدان وتكتئب نفوسٌ لم يمكن لها أن تبتلى بذلك لولا اعتبار الانطباع المغاير حالة مستقيمة في إثر عوامل بعيدة عن منطق العلم والبحث العلمي تماماً، كما لا ينبغي للمؤسسات القانونية في هذه الدول أن تُصادر حقوق المستقيمين ـ وهم الأغلبية ـ في حفظ خصوصيتهم أمام هؤلاء كما صادرتها بعض البلاد الغربية.

شيوع ظاهرة الانطباع المغاير لا يدل على أنه حالة مستقيمة

وقد يقول قائلٌ: إنه يعتبر وفق المقاييس العلمية في البناء على كون الحالة مرضية أن تكون شاذة ونادرة، وحالة الانطباع المغاير حالة شائعة وهي تزيد عن المعدل المقبول للحالات المرضية، ولعل لأجل ذلك تغير الموقف الطبي فيها، حيث كانت تُعتبر أوّلاً من وجوه الاضطراب النفسي الجنسي، ثم صارت تعتبر حالة مستقيمة بعد ملاحظة كثرة حالات التحول الجنسي.

والجواب عن هذا القول من وجهين:

الوجه الأول: أنك عرفت أنّ هذه الكثرة ليست قديمة في المجتمع الإنساني، بل هي حالة حادثة في إثر عوامل طارئة.

الوجه الثاني: أنّ شيوع الحالة المرضية لن يوجب خروجها عن كونها مرضية فعلاً إلا في حالة واحدة، وهو أن يكون المقوّم لاعتبارها حالة مرضية هو شذوذها من المنظار الاجتماعي فحسب، بمعنى أنّ الدواعي الاجتماعية المتعارفة تدفع الشخص الراشد نحو سلوك معتاد ومناسب، فالشذوذ عنها بإلحاح من دون معنى يعتبر حالة عقلية أو نفسية غير اعتيادية، فمن يدخل المجلس ويتصرف بشكل غير ملائم لمثله من غير داع معقول، أو يهتم بلبس ملابس ملفتة وغير اعتيادية لمثله، فإنّ ذلك يؤشر على اختلال عقلي أو نفسي فيه، ولو أصبح ذاك التصرف واللباس حالة اعتيادية من المنظار الاجتماعي لقد التصرف دلالته على ذلك.

وأما إذا كان مقوم كون الحالة مرضية وجود مؤشرات أخرى جسدية ونفسية غيرَ مخالفةٍ للتعارف الاجتماعي على اختلال الحالة فلا يؤثر شيوعها على اعتبارها حالة مرضية، كما لو عمل الناس بعض الأمراض الجسدية المعروفة كالصداع والغثيان أو بعض الأمراض النفسية كالكآبة الشديدة والقلق.

والأمر في الانطباع المغاير من هذا القبيل، لأنّ صاحب الانطباع ينزعج من أعضاء ووظائف سليمة ويميل إلى استئصالها وتعطيلها، وهذا أمر غير ملائم حتى لو كان أفضل الخيارين العمل وفق ميله لعدم جدوى العلاجات النفسية، فيكون من باب دفع الأفسد بالفاسد، ولذلك فإنّ كونه ضرباً من الاضطراب النفسي أمر بديهي لا مجال لتدخل العلم في نفيه، لأنه من المساحة البديهية في العلم، والمساحات

البديهية في العلوم لا يمكن أن ينفيها العلم مهما بلغ من الدقة والعمق والتحليل والاستقراء، لأنها قضايا قياساتها معها، بمعنى أنها تستبطن دلالة واضحة عليها.

فهذه جملة من العوامل الملائمة التي يمكن أن تؤدي إلى وهم الهوية الجنسية المغاير للخصائص الجسدية.

الأمر الثالث: في طرح التحول الجسدي إلى الجنس الآخر ومغايرته للطرح الذي يعول على التحول من خلال انطباع الإنسان النفسي المغاير عن جنسه

إنّ لتحول الإنسان من جنسه الجسدي إلى جنس آخر طرحين قد يقع الخلط بينهما:

الطرح الأوّل: التحول النفسي والسلوكي، بمعنى انطباع الإنسان عن جنسه بما يغاير جسده، وسعيه إلى اقتفاء شخصية الجنس الآخر وسلوكه، وهو الذي تناولناه في أصل البحث.

والطرح الثاني: التحول الجسدي وذلك بأحد أسلوبين:

١- بتر الإنسان لأعضائه الخاصة التي تمثل جنسه الجسدي ومحاولته صناعة أعضاء تماثل الجنس المغاير الذي يهواه، وذلك من خلال العمليات الجراحية، ويتم تزريقه بهرمونات الجنس الآخر، فتظهر عليه بعض سمات ذلك الجنس في الشعر والصوت وبروز الصدر وغير ذلك.

٢- تعطيل عمل الغدد الذكرية أو الأنثوية التي تفرز الهرمونات الجنسية الخاصة وتزريق الجسد بالهرمونات الجنسية للجنس الآخر.

فهذان طرحان مختلفان للتحول.

والفارق الجوهري بين هذين الطرحين أنّ الطرح الأوّل يعتمد على العنصر الذهني والنفسي أصالة، والثاني يعتمد على العنصر الجسدي.

ومما يوضح الفرق بين الطرحين هو أنّه لا ملازمة بين الأمرين ـ أي بين التحول الذهني والنفسي وبين التحول الجسدي ـ وذلك بدليلين:

١ – إنّ من الجائز أن يكون التحول إلى الجنس الآخر على أساس نفسي وسلوكي فحسب من غير أن يحاول الشخص التحول الجسدي إلى الجنس الآخر، كما انتشر ذلك في الفترة الأخيرة حيث إنّ تحذير الأطباء من أضرار التحول الجسدي الطويلة الأمد أدى ـ كما قيل ـ إلى انصراف المتحولين عنه في ما يقرب من ثلاثة أرباع حالات التحول.

نعم، هناك من يجمع بين الأمرين بمعنى أنه يبدي انطباعاً مغايراً عن جنسه ويسعى إلى التحول الجسدي إلى الجنس الآخر، ولكنه في الحقيقة يعول في كونه من الجنس الآخر على الأمر الأوّل وهو الانطباع المغاير، وإنما يسعى إلى التحول الجسدي لأجل إيجاد الملائمة لانطباعه مع جسده.

٢ – إنّ من الجائز أن يحصل هذا التحول الجسدي للشخص من دون التحول النفسي والسلوكي، كما لو فرض أنه قد مورس على شخص التحول الجسدي من دون علمه أو بالإكراه، بل هذا الطرح يمكن أن يجري على بعض الحيوانات مبدئياً بخلاف الطرح الأوّل المبني على الجانب النفسي والسلوكي.

وبذلك يتضح أنّ طرح التحول الجسدي البحت يختلف عن طرح التحول النفسي والسلوكي اختلافاً ظاهراً.

ومن هذا العرض يظهر أنّ نظرية الهوية الجنسية الحديثة إنما تعول على انطباع

الشخص عن نفسه ولا تعوّل على التحوّل الجسدي الفعلي في تحديد الهوية الجنسية بتاتاً، ولذلك تعتبر الهوية الجنسية هوية اجتماعية لا هوية جسدية، وممارسة صاحب الانطباع المغاير عن جنسه للتغيير الجسدي إنما هو كما قلنا لمجرد إيجاد الملاءمة بين الهوية الاجتماعية وبين الخصائص الجسدية وليس بنفسه يحقق تغييراً جسدياً حقيقياً بالضرورة.

وحيث تحدثنا عن الطرح الأوّل من قبل فلنتحدث عن الطرح الثاني فهل يتحول أحد الجنسين إلى الآخر بالتغييرات الجسدية؟

فقد يبنى على إمكان التحول فعلاً، لأنّ الجنس تابع لأمرين:

١- الغدد التناسلية، وشأنها إيجاد الهرمونات الخاصة، فهي تولّد في الذكر الهرمونات الذكرية التي توجب المظاهر والنشاطات الذكرية لجسم الإنسان، كما تولّد في الأنثى الهرمونات الأنثوية التي توجب المظاهر والنشاطات الأنثوية للجسم.

ورغم استطاعة الأطباء إلغاء الغدد التناسلية الجسدية أو تعطيلها، ولكنهم لا يستطيعون حتى الآن زرع بديلها على نحو فاعل، إلا أنه يمكن تزريق الهرمونات الذكرية أو الأنثوية في الجسم فتعمل عمل الغدد التناسلية.

٢- أعضاء خارجية مائزة بين الجنسين في المظهر ومساعدة على الاستمتاع، وهذه الأعضاء أيضاً وإن لم يمكن إيجادها بعينها إلا أنه يمكن استئصال الموجود وصناعة البديل من بعض أجزاء الجسم مع بعض الإضافات ليكون المظهر موافقاً للجنس الآخر وليحصل بعض الاستمتاع من خلاله.

وعليه فإذا تمّ هذان الأمران تحول الشخص من جنسه إلى الجنس الآخر.

وقد يستشهد بهذا الأمر على أنّ هوية الإنسان الجنسية ليست متجذرة في كيانه،

بل هي مرهونة بأعضاء هامشية في جسده، وهي قابلة للإلغاء والاستبدال، فلو فرض أنّ الهوية الجنسية تابعة للجسد فعلاً ـ كما كان عليه المجتمع الإنساني قبل النظرية الحديثة ـ فإنها لن تكون ثابتة بذلك في العصر الحديث، بل تتغير بتغير الجسد، وليس هناك من موجب لالتزام الإنسان بأن يكون على الجنس الذي خلق عليه.

عدم ثبوت حصول التحول الجسدي الجنسي بالتغييرات المتاحة

ونلاحظ على هذا الطرح أنّ من غير الواضح أن تتغير الذكورة والأنوثة الجسدية من المنظور الخَلقي الأحيائي (الفطري) ومن المنظور العلمي (التشريحي والطبي) بالتغييرات الجسدية المذكورة؛ وذلك لعدة أمور:

١- إنّ الفارق الجسدي بين الذكر والأنثى لا ينحصر بالأعضاء الخاصة ونتائجها الفعلية كالشعر وبروز الصدر، بل هناك فوارق أخرى أحيائية بين الجنسين من وجوه:

الأوّل: فوارق في الدماغ على ما يؤكد عليه بعض كبار أطباء الدماغ والجملة العصبية، فهناك خصائص ظريفة فارقة بين الجنسين في تكوين الدماغ ونشاطاته الكيميائية.

والواقع أنّ هذا الأمر متوقع كما تكرر ذكره، وذلك لوجهين:

١ـ إنّ هناك اختلافاً في التكوين النفسي والسلوكي بين الجنسين على الإجمال وهو موضع إقرار جمهور العقلاء في المجتمعات البشرية، ومثل هذا الاختلاف لا ينفك عن الاختلاف في الدماغ بطبيعة الحال، لأنّ الدماغ هو مركز جميع النشاطات

النفسية والسلوكية.

٢ـ إنّ لجميع الأعضاء ارتباطات مع الدماغ، بمعنى أنّ هناك مراكز في الدماغ للتحكم فيها، فيكون تخطيط البدن كله مرتبط بالدماغ، وعليه فإنّ تفاوت أعضاء الذكر والأنثى بالزيادة والنقيصة والمغايرة يقتضي تمثل ذلك بنحوٍ ما في الدماغ، وليس تغيير الجنس على حد زراعة عضو مماثل للعضو المفقود.

الثاني: فوارق في المكونات الخلوية والجينية بين الذكر والأنثى على ما هو معروف، وهذا فرق يتمثل في إنتاج الذكر للحيمن والأنثى للبويضة، وهذا فرق لن يتغير بتزريق الهرمونات المغايرة وصناعة صورة لأعضاء الجنس الآخر.

الثالث: فوارق أخرى في الأعضاء مثل العظام والعضلات والغضاريف وغيرها.

الرابع: فوارق تنشأ عن العلاقة بين الأعضاء في الجسم.

بيان ذلك: أنّ الأعضاء الأصلية الداخلية والخارجية ذات ارتباطات وظيفية مع سائر الأعضاء، فلا يكون الحال في ذلك كالهرمونات التي تمّ تزريقها والصور التي يتم ترتيبها من خلال العمليات الجراحية التجميلية ونحوها.

فهذه فروق أربعة بين الجنسين غير الاختلاف في الجهاز التناسلي ومظاهر الذكورة والأنوثة في الجسم.

والفرقان الأولان مهمان للغاية من المنظور الطبي.

٢- إنه مع غض النظر عن الفوارق المحفوظة بين جسم المتحول ـ رغم التغيرات المذكورة التي يتم إجراؤها ـ وبين الجنس الذي يفترض انتقاله إليه، فإنّ هناك عاملاً آخر لا بد من أخذه بنظر الاعتبار، وهو نشأة الجسم، وذلك لأنّ الجسم

يعتمد على ما نشأ عليه ما لم يكن هناك تغيير تام كالذي يفرض بالإعجاز، حتى كأن الشخص ولد وفق الجنس الذي انتقل إليه.

والشاهد على ضرورة الاعتبار بنشأة الجسم أنه إذا فرض أنّ الشخص قد فقد هذه الأعضاء في إثر حادث، أو للمرض الموجب لاستئصال هذه الأعضاء، فإنه لا يصح البناء على أنّه يفقد بذلك جنسه فلا يكون ذكراً ولا أنثى.

فإن قيل: إنه يشترط في التحول أن يكون الشخص نفسياً متقبلاً للحالة الجسدية، ولذلك فإنّ من يفقد أعضاءه في إثر حادث أو مرض لن يتغير جنسه؛ لأنه ليس قاصداً لتغيير جنسه، نعم إذا نوى بعد ذلك أن لا يكون من الجنس الذي كان عليه أمكن البناء على تحوله.

فالجواب: أنّ هذا القول بعيد، لأنّ إناطة تغيير الجنس بالنية ليس ملائماً، إذ المفروض أنّ الذكورة والأنوثة حالتان جسديتان خالصتان منذ انعقاد الجنين ووجوده في بطن أمه أو الحاضنة الخاصة من دون أن يكون له حينئذٍ أي انطباع عن نفسه.

٣- إنّ الركن الثاني للجنس وفق ما ذكر ـ وهو وجود أعضاء خارجية للاستمتاع ـ ليس حالة مطردة لدى المتحولين، إذ أصبح الأطباء يوصون بعدم استئصال الأعضاء التناسلية الجسدية، فلم يعد المتحولون يعمدون إلى استئصال أعضائهم إلا في ربع حالات التحول في بعض البلاد فعلاً، وعليه فتبقى أعضاء الاستمتاع وفق الجنس الجسدي.

وأمّا الركن الأوّل: ـ أي تزريق الجسم بالهرمونات الجنسية الخاصة بالجنس المغاير ـ فليس من الواضح كفايته في تغيير الجنس، وذلك من جهة أنّ الفرق بين

الوضع الطبيعي الذي يولّد الجسم فيه تلك الهرمونات وبين التزريق الخارجي يبقى محفوظاً، لأنّ الذكورة والأنوثة ليستا حالتين عضويتين فحسب مثل وجود الكلى وإنما هما وفق المنظور العلمي والفطري العقلائي نحو تصنيف للإنسان، وهذا التصنيف يعتمد على المؤهلات الذاتية والداخلية ولا يكفي فيه الإمداد الخارجي.

استنتاج

إذاً تبين مما تقدم أنّ ما تحقق في علم الطب حتى الآن لا يحقق تحولاً جنسياً بالمنظور الأحيائي الفطري والعلمي.

نعم، من كان لديه تشوه في جسده يتأتى في شأنه التصحيح الجنسي وليس التحول الجنسي، كمن توجد لديه أعضاء كل من الجنسين، ولكن يكون الفاعل في جسده أحدهما ويكون الآخر صورة محضة، فيُزال ما لم يكن فاعلاً حتى يرتفع التشوه الجسدي فيه، وليس ذاك من التحول في شيء كما هو ظاهر.

هذا، ولو فرض فرضاً أنه قد أمكن تحويل جسد الذكر إلى جسد أنثى على وجه حقيقي وتام ولو مستقبلاً، لكان من الممكن حينئذٍ القبول بتحقق التحول الفعلي للجنس بالنظر إلى استبدال الأعضاء الأصلية لجنس الشخص بأعضاء كاملة تؤدي وظائف الأعضاء الأصلية، فيكون مثل استبدال القلب والكلى وسائر الأعضاء، لأنّ برنامج الجسم في هذا العرض يتغير في المستوى الذهني والنفسي والسلوكي تبعاً لتغيير الجسم وترتيبه الداخلي.

لكن هذا العرض لم يتحقق حتى الآن، على أنّه لا دلالة فيه على تحقق التحول بما يتاح حتى الآن من العمليات الجراحية والتجميلية البحتة أو بتزريق الهرمونات

المغايرة.

الأمر الرابع: في كيفية تحديد الهوية الجنسية في حالات اضطراب الخصائص الجسدية الجنسية، وعلاقة ذلك بالنظرية الحديثة التي تفصل هذه الهوية عن تلك الخصائص في حالات سلامتها

تمهيد:

إنّ للذكر والأنثى في حالات سلامة الخلق خصائص جنسية متعددة، وهي:

١- الصبغيات الجنسية (الكرموسومات) المكونة للخلية: حيث تتألف الخلية الإنسانية من (٢٣) زوجاً من الصبغيات إحداها جنسية والباقي منها غير جنسية، وتفترق الصبغيات الجنسية بين الجنسين، لأنها تتألف في الرجل من زوج يرمز لهما بـ(X) و(Y)، بينما تتألف في الأنثى من زوج يرمز لهما بـ(XX).

٢- نشاط الصبغيات غير الجنسية: فهذه الصبغيات هي (٢٢) زوجاً في الذكر والأنثى ويشتمل كل صبغي على نحو (٢٠) ألف جينٍ تؤثر في صفات الإنسان، ورغم اشتراك الذكر والأنثى في الجينات إلا أنّ نحواً من ثلثي الجينوم المشترك بينهما ـ ويبلغ (٦٥٠٠) ـ يعمل بشكل مختلف كما لوحظ حديثاً.

٣- الجهاز التناسلي، ويحتوي على عدة أجزاء من جملتها الغدد التناسلية، وهذا الجهاز يختلف في الذكور والإناث.

٤- سائر الخصائص الظاهرية التي يختلف فيها الجنسان الذكر والأنثى.

ولكن في العديد من الموارد يكون هناك اختلالات في هذه الخصائص الفارقة بين الجنسين، ويكون ذلك على وجهين:

أ- أن تتألف الصبغيات من صبغي إضافي فتكون صبغيات الأنثى (XXX) أو (XXXX) وتكون صبغيات الذكر (XXY) فعلاً، ويؤثر وجود هذا الصبغي الإضافي على العديد من الخصائص الجسدية المختلفة غير الأعضاء الجنسية.

ب- أن يكون هناك اختلال في الجهاز التناسلي الفارق بين الجنسين بزيادة أو نقصان، وهو قد يتفق في الغدد التناسلية، وقد يتفق في غيرها من الأعضاء الجنسية الظاهرية، وقد يتفق فيهما معاً.

وهذا الوجه الثاني هو الذي يوصف فيه الشخص بالاضطراب الجنسي الجسدي، والكلام فيه من جهات:

١. ذكر حالات اضطراب الخصائص الجسدية الجنسية، وبيان تصنيفها من المنظور الجنسي الأحيائي

الجهة الأولى: أنّ هناك حالات متعددة لاضطراب الخصائص الجنسية الجسدية، لا بد من عرضها والتحقق من تصنيفها الأحيائي قبل الحديث عن هويتها الجنسية النهائية، فهل تعدّ هذه الحالات من المنظور الأحيائي جنساً آخر غير الذكر والأنثى، أو تعد منهما ويبقى انحصار الجنس في ثنائية الذكر والأنثى؟

وأصول هذه الحالات أربعة:

١. أن لا يكون للشخص شيء من الأعضاء الداخلية والخارجية لأحد من الجنسين، ويعبر في اللغة عن من لا توجد له الخصائص الظاهرية لهما بالممسوح، ولا أعرف الآن إن كان هناك حالة واقعة لا يكون للشخص فيه شيء من الأعضاء الداخلية والخارجية جميعاً أو لا.

وهذه الحالة لا تعتبر طبعاً من المنظور الأحيائي الجسدي[١] مندرجة في الذكر ولا في الأنثى، فهو قد يُعد ثالثاً بحسب هذا المنظور.

٢. أن يكون للشخص بعض الأعضاء الجنسية لأحد الجنسين فقط، ولكنه يفقد بعضها الآخر، فله مثلاً بعض أعضاء الذكر دون بعض.

وهذه الحالة قد يُعتبر الشخص فيها من المنظور الأحيائي من الجنس الذي كان واجداً لبعض أعضائه الخاصة دون الجنس الآخر، ولكنه يكون ناقصاً، فهو منقوص الذكورة أو منقوص الأنوثة، فهو جنس قد يعد لذلك جنساً رابعاً وخامساً.

لكنْ هناك احتمال آخر، وهو أن يقال إنه إذا كان ما لدى الشخص هو الغدة التناسلية النشطة لذاك الجنس المنتجة للهرمونات وللحيامن أو البويضات فهو كامل الذكورة أو الأنوثة، كما أنّه إذا كان لديه بعض المظاهر فحسب فقد يعد من الحالة الأولى وهي فقدان الجنس بناء على أنّ ما يقوّم الجنس هو الغدد التناسلية التي تمثل شأنية الحمل في الأنثى والإخصاب في الرجل.

٣. أن يكون للشخص جميع الأعضاء الداخلية والخارجية للجنسين.

وهذه الحالة تعتبر من المنظور الأحيائي من قبيل كون الشخص ذا جنس مزدوج فهو ذكر وأنثى في آن واحد، وعليه فهو جنس سادس.

نعم قد يقال إنه إذا كانت الغدد التناسلية لأحد الجنسين نشطة دون الغدد التناسلية للجنس الآخر[٢] كان من الجنس الأول، لأنّ الغدة التناسلية التي تتيح

---

(١) أما بالنظر إلى الصبغيات فيختلف بحسب الموارد.

(٢) بيان ذلك: أنّ هذه الحالة يمكن أن تكون على أحد وجوه:

الإخصاب أو الإنجاب هي روح الذكورة والأنوثة أحياناً.

٤. أن يكون للشخص بعض الأعضاء الخاصة بالذكر وبعض الأعضاء الخاصة بالأنثى.

وهذه الحالة قد يقال ابتداء إنّ المفروض بالمنظور الأحيائي اعتبارها حالة مبعّضة فيها جزء من الذكورة وجزء من الأنوثة، فيكون جنساً سابعاً.

ولكن يرجح أنّ المهم بالمنظور الأحيائي هو وجود الغدد التناسلية الذكرية أو الأنثوية أو هما معاً أو لا شيء منهما، وهذا أمر يتبين عادة بالبلوغ، وربما أمكن تحري ذلك بالأدوات التشخيصية الحديثة قبل ذلك، وعليه يتحدد جنس الشخص بحسب وجود هذه الغدد بعضاً أو كلاً من عدمها فيرجع إلى بعض الحالات السابقة أو إلى الذكر والأنثى ولا يكون الشخص جنساً سابعاً[1].

١-أن تكون الغدد التناسلية ناضجة وفاعلة بحيث تظهر عوارض الجنسين عند البلوغ الجسمي فينتج جسمه حيمناً وبويضة، ويتمكن الشخص مبدئياً من تلقيح نفسه بنفسه.
وهذا الوجه هو أمر نادر للغاية إن كان يوجد فعلاً.
٢-أن لا يكون شيء من الغدد التناسلية للجنسين ناضجاً، بمعنى أنها لا تنتج بويضة ولا حيمناً.
٣-أن تكون الغدة التناسلية لأحد الجنسين نشيطة دون الغدة التناسلية للجنس الآخر، وهذا الوجه الأخير هو الصورة المشار إليها، وأمّا الوجهان الأولان فيكون الشخص فيها مزدوج الجنس.
(١) بيان ذلك: أنّ لهذه الحالة فروضاً ثلاثة:
أ-أن يكون الشخص واجداً لكل من الغدد التناسلية الذكرية والأنثوية بحيث تكونان ناضجتين ومتكاملتين، أو لم يكن شيء منهما بحسب خلقهما كذلك.
وهذا الفرض يندرج في الحالة الثانية، حيث توجد لديه الأعضاء الخاصة بالجنسين معاً.

والمتحصل مما تقدم أنّ الحالات الأربعة المتقدمة مختلفة في علاقتها بالذكورة والأنوثة الأحيائية بعد اشتراكها في كونها اضطراباً في تكوين الإنسان، وذلك مما يظهر من الشرح المتقدم.

فالحالة الأولى ـ حيث لا تُبنى من خصائص الذكر والأنثى الجسدية ـ تعتبر الشخص خارجاً عن الذكر والأنثى، فهو جنس ثالث.

والحالة الثانية ـ حيث تكون له بعض خصائص أحد الجنسين ـ هو حالة ناقصة الذكورة أو ناقصة الأنوثة، إذ من الواضح أنّ الأعضاء الذكرية والأعضاء الأنثوية تمثل جهازاً كاملاً كما هو الحال في الأعضاء التي تتألف منها سائر أجهزة الجسم كالجهاز الهضمي والجهاز التنفسي وغير ذلك، وعليه يكون ناقص الذكورة جنساً رابعاً وناقص الأنوثة جنساً خامساً.

وأما الحالة الثالثة ـ حيث تكون لديه جميع خصائص الذكر والأنثى ـ فهي تعتبر حالة مزدوجة كاملة وجامعة بينهما، فهو جنس سادس.

وأما الحالة الرابعة حيث تختلط بعض خصائص أحد الجنسين ببعض خصائص

ب-أن يكون الشخص فاقداً للغدد الجنسية لأي واحد من الجنسين.

وهذا الفرض يندرج في الحالة الأولى، حيث لا يوجد لدى الشخص شيء من أعضاء الجنسين.

ج-أن يكون الشخص واجداً لخصوص الغدد التناسلية الذكرية أو لخصوص الغدد التناسلية الأنثوية.

وفي هذا الفرض يكون الشخص ذكراً محضاً أو أنثى محضاً، كما في حالات سلامة الخصائص الجنسية للإنسان، وتعتبر علائم الجنس الآخر من الجنس الكاذب، وقد يُجرى له في هذا العصر حينئذٍ التصحيح الجنسي بإزالة ما يتعلق بالجنس الآخر.

الآخر، فهي تعتبر حالة مزدوجة من الذكورة والأنوثة الناقصتين، فهو جنس سابع.

كون هذه الحالات من قبيل الحالات المشوهة من المنظور الأحيائي

هذا، ولكن بالرغم مما ذكرناه من خروج هذه الحالات بفروضها أو بعضها عن ثنائية الذكر محضاً والأنثى محضاً بحسب المنظور الأحيائي، إلا أنه لا ينبغي الشك ـ وفق قواعد علم الأحياء ومناهج البحث فيه ـ في أنّ هذه الحالات كلها هي حالات اختلال وتشوه لجسم الإنسان، ولذلك يكون من قبيل اضطراب الهوية الجنسية الجسدية، وذلك لأنّ النظم الأحيائي العام الذي بُني عليه تكوين الإنسان منذ نشأته إذا كان فاعلاً وسليماً فإنه ينتج إما ذكراً محضاً أو أنثى محضاً، فالحالات الأربعة المذكورة ناشئة من اختلال العوامل الطبيعية وعملها على وجه سليم كما فصل سبب الاختلال الموجب لذلك في علم الطب، فهو نظير سائر حالات التشوه والاختلال الجسدي في المولود[1].

---

(١) **فإن قيل:** ولكن في بعض الحالات المتقدمة نجد أن الحالة تُنتج شيئاً جديداً مميزاً ونافعاً مثل كون الشخص الواحد ذكراً وأنثى بنحو يستطيع تلقيح نفسه، فالمفروض الإذعان بمثل ذلك.

فالجواب:

أوّلاً: أنّ وجود زيادة نافعة شاذة لا يوجب كون الحالة مستقيمة جسدياً نظير ما إذا كان للشخص إصبع إضافي أو كلية زائدة، وهما أيضاً قد يكونان مفيدين بنحو ما، ولكن ليس ذلك سليماً، لأنه ليس جارياً على سنن خلق الإنسان.

وثانياً: أنّ هذه المزية ـ نعني الجمع بين خصائص الذكر والأنثى ـ ليست نافعة، لأنّ التكوين الفطري النفسي والسلوكي والاجتماعي والأخلاقي والقانوني للإنسان مبني على أن يكون

وعليه يصح القول إنّ هذه الحالات ليست صنفاً سليماً ثالثاً غير الذكر محضاً والأنثى محضاً من المنظور الأحيائي، بل هي في الحقيقة ضروب من التشوه الخلقي، ولا يصح عد حالات التشوه الخلقي تصنيفاً للإنسان في مقابل الحالات المستقيمة.

٢. تحديد الهوية الجنسية في هذه الحالات بعد اضطراب الخصائص الجسدية للجنسين فيها

الجهة الثانية: أنّ الهوية الجنسية تُبنى كما عرفنا في الحالات الجسدية المستقيمة على الخصائص الجسدية وفق التلقي العقلائي العام.

وفي مقابل ذلك كانت النظرية الحديثة تبني على أنّ جسم الإنسان حيادي تجاه أن تكون هويته ذكراً أو أنثى، سواء كانت له خصائص جسدية ذكرية أو خصائص جسدية أنثوية، بل المعيار في هويته الجنسية هو انطباع الشخص عن جنسه.

وعليه لا بد من البحث هنا في أمرين:

١- هل يتعين انفصال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية في هذه الحالات؟

٢- إذا تعين ذلك فهل في هذا ما يشهد على انفصال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية السليمة كما عليه النظرية الحديثة؟

ومحل الحديث في هذه الجهة هو الأمر الأوّل، وأمّا الأمر الثاني فسيأتي الحديث عنه في الجهة الثالثة.

فنقول: إنه قد يقال بأنه يتعين في هذه الحالات أو بعضها فصل الهوية الجنسية

الإخصاب والحمل دورين متكاملين لشخصين لا أن يلقح الشخص نفسه بنفسه، ولذلك فإنّ من اجتمعت لديه خصائص الجنسين يجد شقاء وعناء نفسياً واجتماعياً كبيراً.

عن الخصائص الجسدية بمعنى أن نبني على هوية جنسية مستقلة عن الخصائص الجسدية، وذلك لوجهين:

الأوّل: أننا لو نظرنا إلى هذه الحالات بمنظور أحيائي لم تندرج في أحد الجنسين محضاً، وعليه فلا بدّ من البناء فيها على هويات جنسية أخرى غير الذكر والأنثى المحضين وهي خمسة:

١- ما ليس ذكراً ولا أنثى أصلاً.

٢- ما هو مبعّض الذكورة.

٣- ما هو مبعض الأنوثة.

٤- ما هو ذكر وأنثى معاً.

٥- ما هو مبعض الذكورة والأنوثة معاً.

هذا، ولكن من البعيد أن يفترض تعين البناء في هذه الحالات كلها على هوية جنسية للشخص غير الذكر والأنثى، لا سيما بعد كون هذه الحالات هي مشوهة بالمنظور الأحيائي، وفي أكثرها توجد خصائص الذكورة والأنوثة بعضها أو كلها.

ومما يوضح بُعْد ذلك أنّ مقتضى كون هذه الحالات جنساً آخر غير الذكر والأنثى هو أن يفرض لها أحكام تشريعية واجتماعية مختلفة عن أحكام الجنسين، وهذا أمر غير مقبول.

وعليه فلا بد من اعتبار الشخص في هذه الحالات إما ذكراً أو أنثى على أساس النظر إلى معيار آخر غير الخصائص الجسدية.

وقد يطرح أنّ المعيار المناسب هو ملاحظة اختيار الشخص وانطباعه عن نفسه فإن كان انطباعه أنه ذكر عُدّ ذكراً وإن كان انطباعه أنه أنثى عُدّ أنثى.

الثاني: ما ادعاه بعض الأطباء من أنّ الشخص في هذه الحالات يكون متعادلاً نفسياً اتجاه الذكورة والأنوثة، ولذلك يتعين أن تكون هويته الجنسية وفق انطباعه عن نفسه[1]، وتتم إزالة ما يغايره من خصائصه الجسدية ويتمم له ما يحتاج إليه..

ففي حالة كونه فاقداً لخصائص الجنسين تماماً يتم إلحاقه بأحدهما وفق ما يجده من الانتماء، وتجرى له عمليات جراحية وتزريق ليتمتع ببعض مظاهرهما.

وفي حالة كونه واجداً لبعض خصائص أحد الجنسين لإتمامها ومن دون شيء من خصائص الجنس الآخر يتم إلحاقه بالجنس الذي ينتمي إليه، فإن كان عين الجنس الذي يجد بعض خصائصه فيتمم له ما يمكن تتميمه، وإن كان الجنس الآخر فيستحدث له ما يمكن استحداثه.

وفي حالة كونه واجداً لخصائص الجنسين معاً على وجه كامل ناضج أو غير ناضج، فإنّ الشخص يتم إلحاقه بمن شاء وتزال الخصائص الجنسية للجنس الآخر.

وفي حالة كان للشخص بعض الأعضاء الخاصة بالجنسين فيعمل على وفق انتمائه.

والأطباء يرجحون اعتبار الشخص من الجنس الذي ينتمي إليه من الناحية النفسية، مثلاً إذا كان الشخص من حيث الأعضاء الظاهرية أنثى وقد اعتبر أنثى من قبل أسرته حتى إذا بلغ ولم يجدوا لديه علائم بلوغ الأنثى عرضوه على الطبيب فإذا به يكشف أنّ لديه غدد تناسلية ذكرية بقيت في الداخل حتى تعطلت بالنظر إلى عدم

---

(١) وقد يبنى على الأخذ بانطباعه حتى إذا رأى انتماءه إلى كل من الجنسين وهو واجد لخصائصهما التامة أو الناقصة فذاك، وإن رأى أنه جنس ثالث أو فاقد للجنس فهو.

ملاءمتها مع درجة حرارة الجسم، فقد يرجح الأطباء نفسياً إبقاءه على أنه أنثى، لأنّ لديه الأعضاء الأنثوية الظاهرة، ولا جدوى من الأعضاء الذكرية المخفية بعد عدم عملها، نعم، لو اهتدي منذ الولادة إلى وجود غدد ذكرية في الداخل ثم تمّ إخراجها إلى الظاهر وأمكن أن يكون ذكراً بعد فاعليتها عند البلوغ، فإنه يتم إجراء عمليات جراحية وتجميلية له حتى يستكمل مظاهر الذكورة.

وقد قيل إنّ فكرة الهوية الجنسية المغايرة للجسد انقدحت في الأصل من حالات الاضطراب الجنسي.

والحاصل: أنّ الشخص في هذه الحالات وفق ترجيح الطب النفسي يلحق بالجنس الذي ينتمي إليه في حال اضطراب الهوية الجنسية، وذلك أمر لا محيص عنه من الناحية النفسية.

وبذلك تكون الهوية الجنسية في هذه الحالات مغايرة للخصائص الجسدية وتابعة لما يجده الشخص من نفسه ويراه منتمياً إليه من الجنسين.

هذا تقرير انفصال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية في هذه الحالات.

والواقع أننا قد نوافق على أنّ المنظور العقلائي الأوّلي العام في التقنين ـ بغض النظر عن الدليل الشرعي ـ يرجح البناء على هوية جنسية في بعض هذه الحالات لا على أساس الجانب الأحيائي فقط كما في حال سلامة الخصائص الجسدية، بل على أساس اعتبارات إضافية مثل ما اعتاد عليه الشخص وانعقد عليه انطباعه عن نفسه، وذلك استناداً إلى الوجه الأوّل الذي ذكرناه من استبعاد اعتبار الشخص هذه الحالات من جنس ثالث أو رابع أو خامس أو سادس أو سابع غير الجنسين المعهودين حسب الارتكازات العقلائية.

وأمّا الوجه الثاني وهو ادعاء حياد الشخص في هذه الحالة تجاه الذكورة والأنوثة وإمكان تربيته على أن يكون من هذا الجنس أو ذاك فهو قد لا يكون دقيقاً، فإنّ حالة الشخص في بعض هذه الحالات قد تكون أشبه بالاضطراب الجنسي من الحياد.

ولكن رغم هذه الموافقة فإنّ هنا أموراً ثلاثة ينبغي الانتباه إليها:

الذكورة والأنوثة التي تبنى عليهما في حالات الاضطراب الجسدي قانونيتان لا طبيعيتان

١ - إنّ الذكورة والأنوثة التي يبنى عليهما في حالات الاضطراب الجسدي ليستا ذكورة وأنوثة طبيعية حقيقية، وإنما هما ذكورة وأنوثة حكميتان قانونيتان على وجه الإلحاق بالذكر والأنثى الحقيقيين، فهما على حد اعتبار بنوة الطفل الذي يجهل أبواه لمن تبناه وتكفله بحسب بعض القوانين الوضعية، حيث إنّ هذه بنوة قانونية وحكمية وتنزيلية بمعنى أنّ الشخص يُعتبر ابناً لهذا تنزيلاً بحكم القانون.

ففي حالات الاضطراب الجسدي أيضاً يتمّ اعتبار الشخص إما ذكراً أو أنثى، لأنّ الحالة هي حالة مضطربة ومقتضى الارتكازات العقلائية إلحاقها بإحدى الحالات لتتيسر حياة الشخص نفسه ولأسرته وللناس معه، ويكون الشخص مخيراً فيها تسهيلاً عليه ودفعاً للحرج عنه.

وعليه فهذه الذكورة والأنوثة هما اعتباران قانونيان على وجه الإلحاق بالذكورة والأنوثة الطبيعيتين، وليستا من سنخ الذكورة والأنوثة المدعاة وفق النظرية الحديثة في موارد الانطباع المغاير للشخص عن نفسه بتاتاً حتى تصح المقارنة بين الموردين، فإنّ تلك هوية ذهنية ونفسية وهي بعينها شعور الإنسان عن نفسه، وهذه الهوية هي

هوية حُكْمية قانونية، ولكن يؤخذ فيها بشعور الإنسان عن نفسه كحكمةٍ للحكم، وليست هذه الهوية عين هذا الشعور، بل هي كما قلنا نحو إلحاق قانوني للشخص بالذكر أو بالأنثى.

والإلحاق القانوني عموماً على أحد نوعين:

الأوّل: إلحاق ظاهري، وهو إلحاق الشيء بأحد محتملاته، كما يقال مثلاً إنّ مَن كان مالكاً لشيء إذا شك في أنه هل بقي مالكاً له فيُبنى على أنه مالك له فعلاً، فهذا إلحاق ظاهري للشيء بحكمه السابق، وتعرف هذه القضية في الأصول بالاستصحاب، وهو معروف في كتب القانون والقضاء باعتبار التعويل عليه في المخاصمات في تمييز المدعي والمنكر.

ويكون الإلحاق في موضوعنا هذا ـ أي حيث يكون هناك اضطراب في الخصائص الجسدية الجنسية ـ ظاهرياً إذا فرضنا أنّ الشخص واقعاً إما ذكر أو أنثى، ولكن اشتبه الأمر علينا، كما ربما كان يتحقق في الأزمنة السابقة من جهة تعذر الاطلاع على وجود غدد تناسلية أنثوية لأنها داخلية، كما كان يتعذر الاطلاع على وجود غدد تناسلية ذكرية بقيت في الداخل كما يقع ذلك كثيراً.

الثاني: إلحاق واقعي، بمعنى أنه ليس هناك واقع مجهول ومشكوك في البين، وإنما هو حالة مختلفة لكن لا بدّ من توصيفها بأحد وصفين أو إلحاقها بأحد صنفين، نظير القرعة بين إعطاء الجائزة لهذا الفائز أو لذاك، فلا بدّ من إعطاء الجائزة لأحد الفائزين حسب الوعد، ويُعيَّن بالقرعة لعدم الترجيح ولتجنب الانحياز، فلا استحقاق واقعي هنا تُرجى إصابته بالقرعة، بل استحقاق ظاهري فحسب.

وموضوعنا يندرج في الإلحاق الواقعي الحكمي حيث لا تنتمي موارد اضطراب

الشخصية حقيقة إلى الذكورة المحضة أو الأنوثة المحضة ولكن لا بد من إلحاقه بأحدهما.

معيار الهوية الجنسية القانونية في حالات الاضطراب الجسدي

٢- إنّ مناط تحديد الهوية الجنسية للشخص في هذه الحالات ليس هو انطباع الشخص عن نفسه مطلقاً، بل ينبغي أن يلاحظ في الدرجة الأولى العلائم القطعية التي قد تتبلور عند البلوغ، فإذا قُدّر ظهور الأمر عند المراهقة من خلال علامات البلوغ مثل فاعلية الغدد التناسلية الذكرية أو الأنثوية، فيتعين الأخذ بها وتُعتبر المظاهر الأخرى كاذبة، وذلك بدلالة تلك الارتكازات العقلائية نفسها، ويعتبر الانطباع المغاير مع الانتباه إلى مقتضى الطبيعة ضرباً من التشويش والاضطراب النفسي.

وفي الدرجة الثانية: ـ مع غياب العلائم القطعية من خلال وجود غدد تناسلية فاعلة ذكرية أو أنثوية ـ لا بد من ملاحظة ما هو أكثر التئاماً مع جسد الشخص، فيأخذ الوالدان بذلك فيما يفترضانه من جنس للشخص، فإذا كان له خصائص ناقصة لأحد الجنسين دون الجنس الآخر اعتبر من ذلك الجنس، نعم إذا كانت الملاءمة خفيفة فقد يكون وجودها كعدمها.

وفي الدرجة الثالثة: ـ مع غياب الملاءمة المميزة لأحد الجنسين ـ يمكن الأخذ بالذي نشأ عليه الشخص من التربية الأسرية من صغره وهو يوجب عادة انطباعاً موافقاً لذلك لدى الشخص عن جنسه، فإنّ فرض غياب تنشِئة أسرية له على أحد الجنسين أو بروز مشاكسة له أمكن الأخذ بانطباعه عن نفسه.

والمقصود بما ذكرناه ليس تحديد الموقف النهائي العقلائي في المورد، بل بيان أنّ الهوية الجنسية في حالات الاضطراب الجسدي قد تبتني على الخصائص الجسدية دون انطباع الشخص عن نفسه.

الهوية الجنسية القانونية لا تخرج عن الذكورة والأنوثة

٣- إننا نؤكد أيضاً على وجه الإيجاز أنه ليس هناك وفق الارتكازات الفطرية العقلائية مجال للحكم على الشخص إلا بالذكورة محضاً أو بالأنوثة محضاً، لأنّ الحياة الإنسانية السليمة مبنية على هذه الثنائية فردياً واجتماعياً، ولا محل لافتراض ازدواج الهوية ولا تبعّضها ولا وجود قسم ثالث لها.

٣. هل فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية المضطربة يقتضي فصلها عنها مطلقاً أو في موارد الاضطراب النفسي الجنسي؟

الجهة الثالثة: حول دلالات فصل الهوية الجنسية في حالات الاضطراب الجسدي في الخصائص الجنسية على فصلها في موارد الاضطراب النفسي.

قد عرفنا أنه لا استبعاد عقلائي في البناء على هوية جنسية غير مطابقة للجسد، ولكن ملائمة معه بعض الشيء في موارد الاضطراب الجنسي الجسدي.

وحينئذٍ يقع الكلام في دلالات القبول بالهوية الجنسية في هذه الحالات على فصل الهوية الجنسية عن الجسدية في حالات سلامة الجسد، ولكن مع الاضطراب الجنسي النفسي.

فربما يُطرح أنّ في هذا الموقف ما يؤيد النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية

عن الخصائص الجسدية في حال انطباع الاضطراب النفسي، فإنه لا موجب للفرق بين الاضطراب الجنسي الجسدي والاضطراب الجنسي النفسي، فإذا تم القبول بالفصل في الأول جاز قبول الفصل في الثاني.

والجواب عن ذلك: يحتاج إلى تفصيل، وهو أنّ فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية في موارد الاضطراب النفسي يمكن أن يكون من خلال إحدى نظريتين:

النظرية الأولى: تفصل الهوية الجنسية مطلقاً عن الخصائص الجسدية سواء تطابق انطباع الشخص عن جنسه مع جسده أو لا، وذلك على أساس أنّ الهوية الجنسية تابعة لانطباع الإنسان عن نفسه وهذا الانطباع مما لا دخل للخصائص الجسدية فيه، فإنها حيادية تجاه هذا الانطباع تماماً، ولذلك فلا اضطراب في مورد الانطباع المغاير للشخص عن جنسه الجسدي بتاتاً، وهذه هي النظرية الحديثة المعروفة.

ولا يمكن إثبات هذه النظرية بالاستشهاد بموارد الهوية الجنسية غير المطابقة للجسد في موارد الاضطراب الجسدي، لأنّ الهوية الجنسية في مورد الاضطراب الجسدي لا يتعين أن تكون على أساس فصل الهوية الجنسية عن الجسد دائماً، بل هو على الأرجح اعتبار قانوني خاص في المورد بالنظر إلى المأزق فيه عند اضطراب الخصائص الجسدية كما عرفنا ذلك.

النظرية الثانية: أن تفصل الهوية الجنسية في حال الانطباع المغاير على أساس اعتبار الانطباع المغاير اضطراباً مرضياً نفسياً كما هو الحال في الاضطراب الجنسي الجسدي، ولذلك نلجأ إلى اعتبار الشخص وفق انطباعه كحل اضطراري فحسب.

وهذه النظرية مغايرة للنظرية المعروفة الحديثة لابتنائها على الإذعان بكون

الانطباع المغاير اضطراباً نفسياً.

وتبدو هذه النظرية أمراً محتملاً لدى العقلاء بالبيان المتقدم وهو المقارنة بين مورد الاضطراب النفسي الجنسي بمورد الاضطراب الجسدي الجنسي، فإذا صح فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية إذا كانت تلك الخصائص مضطربة، فأي مانع من فصلها في حال الاضطراب النفسي؟

هذا، ولا يرد على هذه النظرية الاعتراض المتقدم على النظرية الأولى الحديثة من خلال الهدي الإدراكي والذي كان حاصله أنه ليس هناك معنى للذكورة والأنوثة مع الخصائص الجسدية السليمة بالبيان المتقدم.

ووجه عدم ورود هذا الاعتراض هنا أنّ الهوية الجنسية اعتبارية قانونية وليست شخصية، والاعتبار القانوني للأمور الخارجية لا يحتاج إلى مفهوم جديد.

هذا، ولكن الصواب عدم وضوح تمامية هذه النظرية أيضاً، وذلك لأنّ القانون الفطري قد لا يساعد على الإلحاق الحكمي بالأمور الخارجية إلا بشرطين:

الأوّل: وجود ملابسات ملائمة لهذا الإلحاق.

والثاني: عدم ترتب مفسدة على الإلحاق.

مثلاً: الحكم بالأبوة والبنوة بين اثنين من غير أبوة وبنوة حقيقية بينهما لا يحسن فطرياً في الحالات الاعتيادية، فلا يصحّ أن ينسب الشخص إلى غير أبيه رسمياً مع معايشته لأبيه ووجوده معه وتكفّله له لمجرد أنه يجد أزمة نفسية إذا لم ينسب إلى والد صديقه الذي يعطف عليه وذلك لفقدان الشرطين المذكورين..

أمّا الشرط الأوّل: فلأنّ الهدي الفطري هو الانتساب إلى الأب الحقيقي، ولم يتحقق ما يوجب العدول عنه بمجرد إصرار الشخص على الانتساب إلى غير أبيه،

فهذا ليس سبباً كافيا لاعتبارٍ مخالف له.

وأمّا الشرط الثاني: فلأنّ فتح هذا الباب يترتب عليه مفاسد أسرية واجتماعية، لأنه يفتح شهية الأطفال في الانتساب إلى غير آبائهم مثل آباء أصدقائهم.

نعم، قد يكون لهذا الاعتبار القانوني مجال في مجهول الأب مثلاً، ليملأ بذلك الفراغ النفسي للطفل ويثير مشاعر الأبوة والرعاية في الأب ولا يلزم منه مفسدة عامة.

فهذان شرطان لصحة الإلحاق الحكمي على وجه عام.

وعليه نقول في موضوعنا هذا إنّ هذين الشرطين غير متحققين في مورد السلامة الجسدية مع الاضطراب النفسي الجنسي كي يضمن اعتبار الهوية الجنسية قانوناً وفق انطباع الشخص عن نفسه..

أما الشرط الأول: فلأن الهدي الفطري بوجوهه واضح هنا بعد أن كان الشاخص الجسدي للجنس كاملاً ونشيطاً وواضحاً، ومجرد حدوث اضطراب نفسي لا يبرر لدى العقلاء العدول عن الهدي الفطري.

وأما الشرط الثاني: وهو عدم ترتب مفسدة على الإلحاق القانوني فلما بيناه من قبل من المفاسد المختلفة في فتح هذا الباب.

وأما في مورد الاضطراب الجسدي الجنسي، فيمكن القول بأن اعتبار الهوية الجنسية على وجه مختلف عن الجسد بعض الشيء أمر معقول لتوفر كلا الشرطين فيه..

أما الشرط الأوّل: ـ وهو وجود ملابسات ملائمة ـ فلعدم وضوح الهدي الفطري بعد اضطراب الجسد.

بيان ذلك: أنّ مخالفة الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية السليمة للهدي الفطري ـ كان كما عرفناه من قبل ـ من وجوه متعددة وهي الهدي الإدراكي الجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي، وهذه الوجوه يمكن القول بعدم جريانها في مورد اضطراب الخصائص الجسدية.

فالهدي الإدراكي لن يصفو في حال الاضطراب الجسدي، كما أنّ الهدي الجسدي على الفرض ليس صافياً، وكذلك الهدي النفسي والأخلاقي والحكمي كله لن يصفو بعد اضطراب الهدي الجسدي.

وأما الشرط الثاني: ـ وهو عدم المفسدة في الإلحاق القانوني ـ فهو أيضاً لا يحصل بالإلحاق في مواد الاضطراب الجسدي، فإنّ ما تقدم بيانه من المفاسد الخاصة والعامة الشخصية والأسرية والاجتماعية المترتبة على الإلحاق الحكمي في مورد الاضطراب النفسي ـ ومن جملتها ما يتضمنه من فتح الباب لظاهرة سيئة وضارة ـ كله لن يترتب في البناء على الهوية الجنسية الاختيارية، لأنها حالة نادرة جداً، ولا يسري الأمر فيها إلى الحالات المتعارفة كما يظهر بتأمل الموضوع جيداً.

وعليه فلو أننا فرضنا أنّ إناطة تحديد الهوية الجنسية عند اضطراب الخصائص الجنسية الجسدية بما يجده الشخص من الانتماء أمر مقبول من حيث الفطرة لخصوصية هذه الحالات، فإنّ ذلك لا يقتضي مقبولية اعتبار الهوية الجنسية المغايرة للجسد السليم لمجرد الاضطراب النفسي .

إذاً يمكن مبدئياً افتراض كون الذكورة والأنوثة في مورد الانطباع المغاير ذكورة وأنوثة اعتباريتين بحكم القانون والعقلاء وفق ارتكازاتهم، وليست ذكورة وأنوثة شخصيتين من قبل صاحب الانطباع نفسه، وبذلك يرتفع الاعتراض من خلال

الهدي الإدراكي وهو بأنه لا معنى معقول للذكورة والأنوثة وفق الانطباع المتقدم ويكون للذكورة والأنوثة وفق الانطباع المذكور معنى معقول.

ولكن هذا الافتراض خاطئ كما بيناه.

الأمر الخامس: في الهوية الجنسية القانونية وبيان حقيقتها وفرقها عن الهوية الجنسية الشخصية

قد عرفنا في مطاوي الأمر السابق أنّ الهوية الجنسية على ضربين:

١. أن تكون صفة شخصية.

٢. أن تكون حكماً قانونياً بمعنى أنّ القانون الفطري أو الشرعي أو العرفي أو الوضعي يحكم بكون الشخص ذكراً أو أنثى.

وقد كان الحديث في أصل هذا البحث عن الهوية الجنسية الشخصية، وقد بيّنا أنّ الصحيح ـ كما عليه عامة العقلاء ـ أنها صفة أحيائية تابعة للخصائص الجسدية ولا تصح النظرية الحديثة المعروفة من أنها تابعة لانطباع الشخص عن نفسه.

وأمّا الهوية القانونية فقد أشرنا إليها في مطاوي الأمر السابق.

ونلخص القول حولها في ضمن أمرين:

١ـ مورد الهوية الجنسية القانونية

الأمر الأوّل: أنّ مورد الهوية الجنسية القانونية إنما هو الحالات المتشابهة كما في مورد اضطراب الخصائص الجسدية.

والوجه في ذلك قاعدة قانونية عامة وهي أنّ مورد الأحكام القانونية المجعولة

في مورد الأمور الخارجية بشكل عام هو اشتباه الواقع أو وجود حالات خاصة متشابهة ومتأرجحة لا بدّ من إلحاقها بحالة رئيسية، ولا يمكن أن يفتح لها حكم مستقل.

ومثال الحكم في مورد اشتباه الواقع حكم القانون على المفقود في ما إذا مضت على فقده فترة محددة ـ كعشر سنوات مثلاً ـ على أنه ميت، فتنفصل زوجته وتقسم أمواله، فالموت منه موت حقيقي وهو معنى معروف، وموت قانوني وهو أن يعتبر القانون الشخص ميتاً ويرتب عليه أحكام الموت عند اشتباه موته من عدمه، وذلك أخذاً بأمارة موته بعد عدم تبيّن أثر منه عند طول المدة ولا سيما مع الفحص ورفعاً للحرج فيما يتعلق بالتعامل مع متعلقاته واستحقاقاته.

ومثال وجود حالة خاصة لا بد من إلحاقها بحالة رئيسية هي حالة الموت الدماغي، فإنه لا بدّ من إلحاقه إمّا بالحي كما هو يوافق الارتكاز العرفي وفق رأي جماعة من أكابر فقهاء الشريعة الإسلامية، أو بالميت كما عليه الرأي الطبي الحديث وبعض علماء الشريعة، وعليه فيتعامل معه حينئذٍ على هذا الأساس، فتنفصل زوجته ويقسّم أمواله ولا يجب السعي إلى إبقائه حياً، بل يجب دفنه، ولا يكون رميه بالرصاص قتلاً ونحو ذلك.

وإنما كان هناك منفذ قانوني في هذا المورد بالنظر إلى أنّ الحياة والموت حالتان واضحتان ومعروفتان وليست حالة موت الدماغ منهما على وجه واضح، بل هي حالة متأرجحة بعض الشيء فلا بدّ من اعتبار الحياة أو الموت فيها قانوناً، ولا معنى لاعتبار هذه الحالة أمراً ثالثاً غير الموت والحياة، لأنّ الموت ليس إلا فقدان الحياة، فإن كان الشخص حياً وإلا فهو ميت.

وفي ضوء ذلك يتضح أنّه لا يصح اعتبار الهوية الجنسية قانوناً في الحالات الواضحة والسليمة والمستقيمة، بل في خصوص الحالات الغامضة مثل اضطراب الخصائص الجسدية الجنسية.

٢ـ هل يصح اعتبار الهوية الجنسية قانوناً في مورد الاضطراب النفسي الجنسي؟

الأمر الثاني: هل يصح اعتبار الهوية الجنسية قانوناً وفق شعور الشخص عن جنسه في موارد السلامة الجسدية للخصائص الجنسية من جهة الاضطراب النفسي؟

فقد يخطر في الذهن ابتداء جواز ذلك، لأنّ هذه أيضاً حالة غير مستقيمة وحرجة ومتشابهة كما في موارد اضطراب الخصائص الجنسية الجسدية.

ولكن في هذا الرأي بحث ونظر من المنظور العقلائي، لأنّ حالة سلامة الخصائص الجسدية الجنسية هي وفق الارتكازات الفطرية من قبيل المصاديق التكوينية الظاهرة للذكورة والأنوثة، فإنّ الهدي الفطري الجسدي واضح فيها حتى وإن وجد الشخص انتماءه إلى جنس آخر، ولا محل لتشريع مختلف فيها.

وإنما جاز الاعتبار القانوني للهوية الجنسية في حالات اضطراب الخصائص الجنسية الجسدية؛ لأنها حالة متأرجحة، فلا بدّ من حسم الموقف فيها وفق الارتكازات الفطرية والعقلائية، أو الدليل الشرعي في الدين.

وأمّا في حالات الاضطراب النفسي فليس الأمر كذلك، لا سيما بالنظر إلى ما في فتح هذا الباب من المفاسد العامة، وقد أوضحنا ذلك في الأمر السابق.

على أننا هنا لسنا في صدد النفي الكلي لذلك من منظور التشريع الوضعي ومبادئه، ولو بُني على حل اضطراري في موارد الانطباع المغاير المتجذر لكان هذا

الحل ـ ونعني به التوسل إلى اعتبار الهوية الجنسية قانوناً وفق شعور الشخص عن نفسه ـ هو الأقرب دون فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية تماماً كما في نظرية النوع الاجتماعي.

هذا آخر ما أردنا بيانه في الحديث عن مستندات نظرية الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية.

وقد اتضح خطأ هذه النظرية تماماً.

هذا آخر البحث حول مستندات النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية وتفسيرها.

البحث السابع

في هوية الذكر والأنثى في الدين

* انطلاق الدين والتشريع من الفطرة الإنسانية
* وضوح تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية إجمالاً في الدين
* تفصيل القول في ابتناء الهوية الجنسية من المنظور الديني على الخصائص الجسدية في ثلاثة مواضيع

الموضوع الأوّل: اتباع الهوية الجنسية في الدين للخصائص الجسدية

* الموضوع الثاني: مبنى حكم الدين والتشريع الديني في تبعية الهوية الجنسية الإنسانية للخصائص الجسدية
* الموضوع الثالث: موقف الدين من الانطباع المغاير عن الذات وعن السلوكيات المغايرة

خاتمة في موضوعين

الموضوع الأوّل: أنه هل يتحوّل الذكر جسدياً إلى أنثى جسدياً في المنظور الديني بالتغييرات الجسدية للخصائص الجنسية؟

الموضوع الثاني: هل يقبل الدين وتشريعاته وجود جنس وهوية جنسية غير هوية الذكر والأنثى؟

نتيجة البحث

البحث السابع
في هوية الذكر والأنثى في الدين[1]

انطلاق الدين والتشريع من الفطرة الإنسانية

ينطلق الدين الحق وفق محكمات نصوصه في رسالة الإسلام، بل في الرسالات السابقة التي تمثلت بعض الشيء في ما أثر من التوراة والإنجيل في نظرته إلى الإنسان من منطلق الفطرة الإنسانية والخَلْق السليم وما تنطوي عليه من إدراكات سليمة واقتضاءات جسدية ونفسية معتدلة وأخلاق كريمة واعتبارات حكيمة، وذلك بالنظر إلى أنّ خلق الإنسان على مثالٍ يقتضي أنّ الله سبحانه أراد أن يجري الإنسان على ذلك المثال، ويكون ذلك صراطه القويم ويكون الابتعاد عنه تَيْهاً وعناء وانحرافاً.

ولذلك فإنّ موقف الدين في مثل هذه المسألة يأتي منبهاً ومؤكداً للمبادئ الفطرية الخمسة المتقدمة ليثير للإنسان دفائن الإدراك الصائب ودلالات الجسد السليم والنفس المستقيمة والضمير الحي والحكمة السديدة، وبذلك يضع حداً فاصلاً بين الصحيح الصائب، والسبيل الخاطئ، ويرفع الشبهة عمّن يؤمن بالدين

---

(١) إنما أخّرنا البحث عن الهوية في الدين عن البحث عن الهدي الفطري بأنواعه، لأنّ الدين تضمن ذكر مطابقة ما جاء فيه للفطرة فاقتضى توضيح اقتضاء الفطرة لذلك أوّلاً.

وفق دلائل حقانيته، وهو أيسر الطرق للتوقي عن الخطأ في هذه المسألة المهمة في حياة الإنسان ومسائل كثيرة أخرى(١).

وضوح تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية إجمالاً في الدين(٢)

ولا شك في أنّ النص الديني والثقافة الدينية في الأديان والرسالات كلها تجري على أنّ هوية الإنسان الجنسية ـ وهي المكونات الذهنية والنفسية والسلوكية التي ترسم شخصية الإنسان ـ تتمثل في الخصائص الجنسية الجسدية، وهي تستتبع الأبعاد الذهنية والنفسية والأخلاقية والحِكَمية الملائمة لها، فالذكر بحسب الجسد إذا كان سوياً ذهناً ونفساً وأخلاقاً فإنه يذعن بأنه ذكرٌ، وتكون ميوله ميولاً مستقيمة إلى معايشة الأنثى، ويجد أنّ ذلك هو الاتجاه السليم أخلاقياً وحِكَمياً بل ويَسْتَبْدِه ذلك، ويخطّئ الانطباع المغاير عن جنسه، ويرى الميل غير المستقيم في نفسه خروجاً عن

(١) فكم وُقيَت أسرٌ من محاذير مرهقة ابتلي بها غيرهم من جهة ثبات تلك الأسر على المبادئ الدينية الراشدة، وتربيتهم تربية محافظة وزاكية، فلم يصابوا في أنفسهم وأولادهم وأزواجهم بالعناء والشقاء الذي ابتلي به آخرون ممن اعتَبَروا وصايا الدين قيوداً لا موجب لها وتجردوا عنها، فأصيبوا بحوادث في أنفسهم وأعزائهم سلبتهم الراحة وأفقدتهم السعادة وملأت حياتهم بالعناء والقلق والاضطراب، وفي مجريات الحياة شواهد حيّة على ذلك.

(٢) يلاحظ أنّ الحديث هنا كله عن إثبات الهوية الجنسية المغايرة للجسد بمجرد الانطباع المغاير عن الذات، أو على وجه الاختيار كما بدأ بالانتشار حديثاً.

وأمّا إثبات الهوية الجنسية للشخص السليم جسدياً على أساس التحول الجسدي المحض باستئصال الأعضاء الخاصة وإيجاد أعضاء مماثلة صورة للجنس الآخر فهو حديث آخر سنتعرض له في خاتمة البحث.

الاستقامة النفسية وقبيحاً بحكم ضميره الأخلاقي ومخالفاً للحكمة والصلاح الشخصي والنوعي وفق السنن التي بُنيت عليها حياة الإنسان، وكذلك الحال في الأنثى.

وموقف الدين هذا ـ في كون هوية الإنسان الجنسية على وفق جسده ـ لهو بدرجة من الوضوح لا يشك معها فيه أحد من الناظرين في القرآن الكريم وفي النصوص الدينية الأخرى إذا أحسن النظر إليها حتى إذا لم يكن مذعناً بالدين، فهو يدرك أنّ من ثوابت الدين المتمثل في عامة النصوص والتعاليم الدينية اعتماد تصنيف الإنسان إلى ذكر وأنثى وفق جسده، واعتبار اللياقات الإدراكية والنفسية والأخلاقية والحِكَمية سواء الفطرية منها أو التشريعية على أساس ذلك، وربما عبّرنا عن ذلك بأنّه جزء من ضمير الخطاب القرآني والديني، والمراد بالضمير البنية الفكرية والأخلاقية والتوجهات العميقة التي يبتني عليها خطاب المتكلم، والتي تبدو على هذا الخطاب كلما تحدث عما يتصل بالموضوع، وهو استعارة من الضمير الإنساني الذي يمثل المبادئ الأخلاقية التي أرسيت في عمق النفس الإنسانية وكانت جزءاً من مرتكزاتها النفسية والسلوكية ودستورها في هذه الحياة.

فهوية الإنسان الجنسية في الدين ـ بحسب دلالة ثوابت نصوصه التي تتضمن رؤيته التكوينية إلى الكون والكائنات والإنسان، ورؤيته التشريعية في ما يليق بالإنسان بجنسه، وتشريعاته الواسعة التي تشتمل على طيف واسع من الأحكام التي يتمايز فيها الجنسان ـ تابعة للخصائص الجسدية، ولا حديث هناك بتاتاً عن افتراض هوية جنسية مغايرة للهوية الجسدية، بل في هذه النصوص ما ينفي الهوية المغايرة.

فرؤية الدين التكوينية إلى الإنسان وسائر الكائنات ـ كما يظهر من خلال القرآن الكريم والنصوص الدينية الأخرى ـ تتضمّن التنبيه على روعة هذا الكون والإنسان والكائنات من خلال نظمها وتنوّعها وانسجامها بما يجعل هذا الكون كله مليئاً بالدلالة على كونه من إيجاد إله قدير ومبدع.

كما تتضمن التنبيه على عظيم إنعام الله سبحانه على الإنسان في ما مَنَّ عليه به في نفسه، وسخّر له الكائنات من حوله، وأوجد له بيئة ملائمة من خلال الأرض وما يحيط بها من الشمس والقمر.

وفي كلا السياقين ـ سياق بيان روعة الكون والإنسان و سياق عظيم إنعام الله سبحانه على الإنسان ـ يأتي ذكر ثنائية الذكر والأنثى ـ بمفهومها اللغوي والعرفي المعتمد على التنوع الأحيائي الجسدي ـ كنوع من التنوع الرائع وكنعمة مميزة على الإنسان كما قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[1].

ولذلك اشتملت هذه النصوص دوماً على ذكر (الذكر والأنثى) كجنسين وكزوجين مقترنين ومتكاملين في هذه الحياة كما جاء في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾[2].

وفي الرؤية التشريعية ينطلق الدين في تشريعاته على وجه عام من نمطين من المبادئ:

---

(١) سورة الروم: آية ٢١.

(٢) سورة النجم: آية ٤٥.

أحدهما: المبادئ الفطرية الواضحة مثل العدل والإحسان والصدق والوفاء والعفاف والاستمتاع بنعم الله تعالى في الحياة.

والآخر: التشريعات المتممة للأحكام الفطرية التي يُتحرى فيها ما يكون أكثر ملاءمة للفطرة والحكمة بموافقتها ولصالح الإنسان النوعي والشخصي، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾[1].

وفي هذا السياق أكّد الدين على عموم أصول الحقوق والواجبات الفطرية للذكر والأنثى، لكنه نبّه في هذا السياق:

أوّلاً: على الاختلاف في اللياقات الفطرية للجنسين في المظاهر والسلوكيات والأدوار.

وهذا الاختلاف طبعاً يفرضه التكوين الفطري النفسي والسلوكي للجنسين، لأنّ الأحكام الفطرية لن تفرّق طبعاً بين الجنسين لذاتهما، بل الاختلاف في شخصيتهما يوجب اختلاف ما يليق بهما ويحسن منهما.

ومما نبّه عليه الدين في هذا السياق:

١- إنّ الميول الغريزية السليمة والمشروعة أخلاقياً وما يتبعها من الاقتران إنما هي ما يكون بين الذكر والأنثى، فلا زواج في الدين غير الزواج بين الذكر والأنثى، بل يعتبر الارتباط بين اثنين من جنس واحد فاحشة قبيحة ومستهجنة ذات حكم جزائي، كما جاء في قصة لوط النبي (عليه السلام) الذي شاع لدى قومه ممارسة الفعلة

(١) سورة النحل: آية ٩٠.

الشاذة، وقد أنزل عليهم العذاب الخارق فأبادهم جميعاً وهو ما سيأتي وصفه في القسم الثاني حول تكامل الذكر والأنثى في خصائصهما المختلفة.

٢- أنّ التخنث في السلوك المبني على الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه أمر ذميم وقبيح كما جاء في النصوص الدينية من السنة النبوية وآثار أهل البيت (عليهم السلام)، بل ذمّت هذه النصوص تَشبّه أحد الجنسين بالآخر، ولعنت المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال.

وثانياً: تمّم الدين الأحكام الفطرية لكل من الذكر والأنثى ـ وفق جسدهما ـ بأحكام تشريعية: منها ما كان مشتركاً بين الجنسين، ومنها ما اختص بأحدهما دون الآخر.

وهذا الاختلاف بطبيعة الحال إنما يكون بالنظر إلى اختلافهما حسبما يلائم خصائصهما الجسدية وفوارقهما النفسية والسلوكية، إذ التفريق بين الجنسين من دون ذلك يكون ظلماً.

ولذلك يمكن القول إنّ كل اختلاف تشريعي بين الجنسين فهو لا محالة راجع إلى تقدير ما هو الأكثر ملاءمة لهما نفسياً وسلوكياً وأسرياً واجتماعياً وإن كانت تلك الملائمة ظريفة لن يهتدي إليها الإنسان ابتداء.

وتبدأ الأحكام ـ الفطرية والتشريعية ـ التي يختلف فيها الجنسان في الأحكام التكليفية ـ التي تمثل تحميل الإنسان المسؤولية عن أفعاله ـ بسن التكليف الشرعي، فهو في الذكر منوط بالاحتلام أو ببلوغ خمس عشرة سنة، وفي الأنثى بالعارض الشهري المعتاد أو ببلوغ تسع سنوات تقديراً حياطة لها من المحاذير التي تكون عرضة لها كأنثى.

ثمّ لكل من الجنسين:

أولاً: خصائصهما في جملة من الأحكام العبادية وشؤونها مثل الطهارة والصلاة والصوم والحج والعمرة والاعتكاف، ففي الطهارة مثلاً تنتقض الطهارة الحدثية ـ وهي طهارة معنوية ـ في الأنثى بالعارض الشهري المعتاد لها، ممّا يتفرع عليه عدم صحة الأعمال العبادية الخاصة منها، بل لا يجب عليها الصلاة والصوم حينئذٍ، ويختلف الستر الواجب في الصلاة للجنسين، كما يختلف في جملة من محرمات الإحرام للحج والعمرة.

وثانياً: أنّ هناك اختلافاً بين الجنسين في أحكام الزواج والأسرة، فيشترط في نكاح الفتاة الباكر إذن وليّها تحوطاً عليها، كما يجب بذل الرجل المهر لها، وكذلك يجب على الرجل الإنفاق عليها، ثمّ الرجال قوامون على النساء في الحياة الأسرية، وللنساء مثل ما عليهن، ولكن للرجال عليهن درجة، وللرجل أن يتزوج أكثر من امرأة ما لم تشترط المرأة عليه خلاف ذلك إن لم يخش جوراً على إحديهما أو كلتيهما، ولا يجوز للمرأة مثل ذلك، ويختلف حكم الزوجين في شأن الطلاق.

ثالثاً: كذلك يختلف الجنسان في أحكام اجتماعية عامة أبرزها اختلافهما في المظهر الاجتماعي المشروع حيث إنّ الستر الواجب على المرأة أوسع مما يجب على الرجل، كما نصّ عليه القرآن الكريم، ومن جملة هذه الأحكام كون الجهاد عموماً وظيفة الرجل دون المرأة إلا للضرورة، وكذلك يختلف حكم الإناث والذكور في الميراث، وفي الديات والأحكام الجزائية كالقصاص على تفصيل ورد كثير منه في القرآن الكريم.

تفصيل القول في ابتناء الهوية الجنسية من المنظور الديني على الخصائص الجسدية في ثلاثة مواضيع

وتفصيل القول في موقف الدين حول هوية الإنسان الجنسية ـ وهي الخصائص الذهنية والنفسية والسلوكية ذات الصلة بجنس الإنسان ـ يقع في أمور ثلاثة:

الموضوع الأوّل: في ابتناء هوية الإنسان الجنسية في الدين على الخصائص الجسدية.

ويتضمّن هذا الأمر توضيح أنّ هوية الإنسان الجنسية تابعة للخصائص الجسدية ولا قيمة لانطباع الإنسان المغاير عن جنسه عندما يكون على خلاف خصائصه الجسدية.

الموضوع الثاني: في موقف الدين من الانطباع المغاير والسلوكيات المغايرة.

ويتضمن هذا الأمر توضيحاً حول كل من هذين الموضوعين:

أما حول الانطباع المغاير فهذا الانطباع لا يغير في الدين أيّ حكم ثابت للجنسين بتاتاً، فيكون انطباعاً لاغياً، ولا يبرر لصاحبه اتّخاذ أي سلوك مختلف عن جنسه الجسدي، بل يجب على المرء التخلّص من هذا الانطباع ما استطاع، لأنه مظنة الوقوع في السلوكيات الخاطئة، وأمّا السلوكيات المترتبة على هذا الانطباع فهي خاطئة من وجهين:

١ – عدم مشروعية السلوكيات الخاصة بأحد الجنسين من الجنس الآخر في حد نفسها، فلا يحل مثلاً للأنثى جسدياً ـ إذا كان انطباعها عن نفسها أنها ذكر ـ أن تترك ستر الأنثى وتقتصر على الستر الواجب على الذكور.

٢- عدم مشروعية تشبه أحد الجنسين بالآخر في الدين.

الموضوع الثالث: في نوع الموقف الديني في قضية تبعية هوية الإنسان الجنسية للخصائص الجسدية وفق منظور الدين نفسه، فهل هذا الموقف وفق منظور الدين من قسم الأحكام الفطرية التي زُوِّد بها الإنسان بشكل واضح، أو هو موقف تعبدي لحكمة يعلمها الله تعالى مثل تقدير الصلاح الاجتماعي للجنسين في الحياة.

ويتضمّن هذا الأمر بيان أنّ الهوية الجنسية التابعة للخصائص الجسدية هي بحسب الدين هوية فطرية، كما أنّ الأحكام الثابتة لكل من الجنسين اقتضاءات فطرية لها أو متلائمة معها.

الموضوع الأوّل: اتباع الهوية الجنسية في الدين للخصائص الجسدية

قد ذكرنا إجمالاً أنّ من الواضح والبديهي للغاية بالنظر إلى النصوص الدينية أنّ هوية الإنسان الجنسية ـ والتي يُعنى بها الخصائص الجنسية النفسية والسلوكية له ـ تابعة للذكورة والأنوثة وفق التصنيف الأحيائي المشهود بحسب الخصائص الجسدية التي خُلقا عليها وليس وفق انطباع الإنسان عن نفسه.

طرح القبول بالهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية ونقده

ولكن قد يطرح بدواً أنّ الدين لا يمنع من القبول بنظرية الهوية الجنسية الاجتماعية المستقلة عن الخصائص الجسدية لوجهين:

١- إنّ المذكور في النصوص الدينية والأحكام التشريعية هو الذكر والأنثى أو الرجل والمرأة، والمفهوم منهما عرفاً هو الهوية الاجتماعية المعتمدة على الجوانب

النفسية والسلوكية للشخص لا الخصائص الجسدية، نعم، الهوية الاجتماعية كانت تتحقق سابقاً وفق الخصائص الجسدية إذ تُربى الأنثى جسدياً على الأنوثة اجتماعياً ويُربى الذكر جسدياً على الذكورة اجتماعياً فيكون لكل منهما لياقات اجتماعية خاصة وتترتب في شأنهما الأحكام الشرعية، ولكن لم يعد الأمر كذلك في هذا الزمان، فإنّ الهوية الاجتماعية فيه تتبع انطباع الشخص عن نفسه أو اختياره لما يجده ملائماً له، وعليه ينبغي أن يؤخذ في هذا العصر بما يُحقِّق الهوية الجنسية الاجتماعية فيه، ويرتّب الآثار والأحكام على الهوية الجنسية في هذا الزمان؛ لأنّ العبرة في مصداق المفهوم ما يكون مصداقاً له بالنظر العرفي في ذلك الزمان، كما أنّ من الواجب مثلاً على المرأة ستر زينتها أمام الأجانب لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾[1]، ومصداق الزينة مما يختلف باختلاف الزمان والمكان.

٢- هَبْ أنّ النصوص الدينية في ذكر الذكر والأنثى في موضوع الأحكام الشرعية ناظرة إلى التصنيف الجسدي إلا أنها ساكتة عن انعقادهما وفق الانطباع النفسي، لأنه جرى وفق العرف القائم آنذاك في تقدير الذكورة والأنوثة وفق الخصائص الحيوية الجنسية (الجسدية)، وكان الصلاح الاجتماعي في حينه يقتضي ذلك، ولا تنظر تلك النصوص إلى مثل هذا العصر الذي اختلف فيه مناط الذكورة والأنوثة وانبثق مفهوم النوع الاجتماعي، وعليه لا مانع من القبول بالهوية الجنسية المغايرة بعد إقراره من قبل العقلاء.

وهذا الطرح خاطئ من وجهين:

---

(١) سورة النور: آية ٣١.

الأوّل: ما افترض في الطرح المذكور من أنّ الرؤية العقلائية في العصر الحاضر تستوضح بناء الهوية الجنسية على انطباع الشخص عن نفسه أو اختياره إياه.

وهذا الافتراض خطأ فظيع من المنظور الفطري بحسب الهَدي الجسدي والنفسي والأخلاقي والحكمي والصالح الإنساني العام كما بيّنا ذلك من قبل.

الثاني: افتراض قبول النصوص الدينية وفي مقدمتها القرآن الكريم لتفسيرها أو تأويلها على وجه يلائم هذه النظرية.

وهذا أيضاً خطأ فاحش لعدة وجوه، من جملتها:

١- إنّ تأمّل النصوص الدينية تأملاً جامعاً يبيّن بوضوح أنّ الذكر والأنثى في الدين بحسب إطلاقات هذه النصوص هما وفق التصنيف الجسدي المتمثل في الخصائص الأحيائية الجسدية للجنسين، كما كان هو الجاري لغة وعرفاً آنذاك حيث كانت العناوين المصنفة للجنس كالرجل والمرأة والذكر والأنثى تعبّر عن الخصائص الجسدية، ولا يمكن حملهما على هوية الإنسان الجنسية.

٢- إنّ النصوص الدينية فرّقت بين الذكر والأنثى في طيف واسع من الأحكام العبادية والأسرية والاجتماعية، وقد علّلت اختلاف الأحكام بين الذكر والأنثى بالاختلاف الفطري بين الجنسين بالتصنيف الجسدي في الجانب النفسي والأخلاقي والحكمي، ومعه لا مجال لافتراض أنها نظرت في الذكر والأنثى المختلفين في الحكم إلى بعد نفسي مستقل عن الخصائص الجسدية، ولا لافتراض اختلاف الحكم باختلاف الأزمنة بتاتاً.

٣- ومما يؤكد ذلك أنّ ظاهرة الانطباع المغاير للإنسان عن نفسه ظاهرة قديمة وليست حادثة كما تعبّر عنها اللغة والنصوص الأدبية والتاريخية، ويعبّر في اللغة

العربية عن الرجل إذا كان يتشبه بالأنثى بالمخنّث والمتأنث، وهو يشمل مجرد التشبه بالأنثى في السلوكيات أو ذلك مقروناً بادّعاء الأنوثة، كما يعبّر عن المرأة التي تتشبه بالذكر بالمسترجلة وهو يشمل كلتا الحالتين، وقد جاء في حديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه لعن المخنثين من الرجال والمسترجلات من النساء[1].

ولنوضح تفصيلاً هذه الوجوه مع إضافة وجوه أخرى ـ وعامة هذه الوجوه مبنية على أساليب استنطاق مسيرة القرآن الكريم وسائر النصوص الدينية، يجدها من يستأنس بها ويكون صاحب ممارسة فيها، وإن كان توصيفها بالأدوات الفنية تفصيلاً يتوقف على الاطلاع على تلك الأدوات والمصطلحات العلمية ـ:

١- بيان أنّ الذكر والأنثى في اللغة والعرف والنصوص الدينية بمعناهما الجسدي

الوجه الأوّل: أنّ الذكر والأنثى في اللغة والعرف والنصوص الدينية بمعناهما الجسدي المعروف، ولنبيّن أوّلاً القول في شأن اللغة والعرف ثم ننتقل إلى القول في شأن النصوص الدينية: فقد فرّقت اللغة والعرف في مقام التعبير بين الجنسين كثيراً، ويمثل ذلك ظاهرة واسعة بشكل خاص في اللغة العربية وأخواتها من اللغات المشتركة معها في اللغة الأم المعروفة بالسامية، بينما هو أقل في اللغات الآرية كبعض اللغات الهندية واللغات الأوروبية واللغة الفارسية.

---

(١) لاحظ مثلاً: مكارم الأخلاق (الطبرسي): ص ٢٣٢، عن الصادق (عليه السلام): (لعن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) المخنثين قال: أخرجوهم من بيوتكم)، صحيح البخاري: ٥٥/٧، عن ابن عباس قال: (لعن النبي صلى الله عليه وسلم المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء).

ولا تنحصر المفاهيم الدالة على الذكورة والأنوثة على ما تدل عليه بالمادة اللغوية مثل: (الذكر، الرجل، الابن، الأب، والأنثى، المرأة، النساء، البنت، الأم)، بل يشمل ذلك عامة المعاني التي هي حيادية بطبيعتها، فإنها تصاغ للذكر وللأنثى على وجه مختلف.

ففي الصفات نجد أنّ جل الصفات المفردة مما يختلف فيه المذكر والمؤنث إما بالتاء وعدمها أو بصيغة مختلفة، فمعظم الصفات تتميز بالتاء مثل: (عالم، عالمة، مؤمن، مؤمنة، مسلم، مسلمة)، ومما يتميز فيه صيغة المذكر والمؤنث مثل: (عطشان وعطشى) و(أفضل وفضلى)، وهناك صيغ لا ميز للمذكر والمؤنث فيها مثل فعيل.

وفي المجموع يختلف جمع المذكر والمؤنث فيجمع المذكر جمعاً سالماً بالواو والنون أو الياء والنون كـ(مسلمون، ومسلمين)، وتجمع المؤنث جمعاً مؤنثاً سالماً بالألف والتاء كـ(مسلمات).

وأما الأفعال فهي تختلف في حال إسنادها إلى مذكر ومؤنث، ففي الفعل الماضي يقال عن المذكر: (علم، علما، علموا، علمتَ، علمتم)، وفي المؤنث تدخل تاء التأنيث الساكنة والكسرة ونون النسوة على الفعل فيقال: (علمتْ، علمنَ، علمتِ، علمتن)، ويشتركان في (علمتما، علمنا).

وفي الفعل المضارع يقال في المذكر: (يعلم، يعلمان، يعلمون، تعلم، تعلمون)، وفي المؤنث تستبدل الياء بالتاء والواو بنون النسوة فيقال: (تعلم، تعلمان، يعلمن، تعلمين، تعلمن)، ويشتركان في (تعلمان ـ خطاباً ـ، أعلم، نعلم).

وفي الأمر يقال في المذكر: (ليعلم، ليعلما، ليعلموا، اعلم، اعلموا)، وفي المؤنث يقال: (لتعلم، لتعلما، لتعلمن، اعلمي، اعلمن)، ويشتركان في (اعلما، فلنعلم).

وفي أسماء الإشارة وما بمثابتها من الموصولات نجد التفريق بين الإشارة إلى المذكر والمؤنث، فيقال في المذكر (هذا، هذان) (الذي، اللذان، الذين)، وفي المؤنث (هذه، هاتان)، (التي، اللتان، اللاتي، اللائي)، ويشتركان في مثل (هؤلاء).

هذا، ولا شك في أنّ كلّ المفاهيم المصنِّفة للإنسان إلى الجنسين في اللغات والأعراف ـ مثل مفهوم الذكر والأنثى والرجل والمرأة ـ موضوعة للجنس الجسدي، وليس لشخصية اجتماعية ذات لياقات خاصة في المظهر والسلوك والأدوار، كما هو المعنى المراد الذي يُطلق عليه الذكر والأنثى أو الرجل والمرأة أو النوع الاجتماعي في النظرية الحديثة.

فهذا المعنى الاجتماعي المحض للذكر والأنثى إنما هو مصطلح علمي حديث استحدث في علم السلوك البشري وعلم الطب النفسي وعلم الاجتماع الحديث، وليس معهوداً من قبل في اللغة والعرف أصلاً ولو على نحو الاشتراك اللفظي أو المجاز فضلاً عن أن يكون هو المعنى المعهود للذكر والأنثى في اللغة.

ومثل هذه الحالة تتفق في العلوم كثيراً، بمعنى أنّ العلوم تعمد إلى بعض الألفاظ اللغوية والعرفية وتستعملها في معان أخرى لمناسبة معانيها الأولية، بل عامة مصطلحات العلوم هي من هذا قبيل سواء العلوم القديمة كالمنطق والنحو والصرف والأصول والفقه والطب القديم أو العلوم الحديثة والمعاصرة، فهي لا تستحدث ألفاظاً جديدة ومرتجلة في الغالب، بل تعمد إلى الألفاظ اللغوية بمعانيها المعهودة المناسبة للمعنى الجديد فتنقلها إلى هذه المعاني الجديدة، وتُفرز هذه المعاني عادة بالتوصيف في العلوم ذات العلاقة، فيقال على موت الدماغ (الموت الطبي) وإن كان الكائن لا يزال يتحرك مثلاً كالدجاجة التي قُطِع رأسُها، بينما لا يصدق

عرفاً أنّ الدجاجة ميتة ما دامت تتحرك بعد، كما قال سبحانه: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾[1]، أي إذا استقرت أطرافها بعد ذبحها أو نحرها فكلوا منها، وعلى هذا الغرار يقال على الذكر والأنثى بالمعنى الحديث بـ(النوع الاجتماعي).

ولكن هناك من يخلط في مقام فهم النصوص التاريخية بين المعاني اللغوية والعرفية للألفاظ وبين المعاني العلمية المستحدثة للألفاظ نفسها والتي استعملت فيها لمناسبة مع المعاني اللغوية، من جهة عدم الفرز بين البيئات المتفاوتة للمعاني واختلافاتها في الزمان والمكان.

فالمعاني اللغوية والعرفية تختلف عن المعاني العلمية من جوانب ثلاثة:

١- إنّ المعاني اللغوية والعرفية تنعقد للألفاظ في البيئة اللغوية والعرفية العامة، بينما المعاني المصطلحة تنعقد في البيئات العلمية الخاصة مثل بيئة علم المنطق أو علم أصول الفقه أو بيئة الفقه أو بيئة الطب ونحو ذلك.

٢- إنّ العديد من المعاني اللغوية والعرفية تكون أسبق تاريخياً في الألفاظ من المعاني الاصطلاحية، وإنما تستعير العلوم الألفاظ من العرف واللغة وتنقلها إلى معان جديدة لمناسبة بينها وبين المعاني القديمة.

٣- إنه قد يختلف طابع المعاني اللغوية والعرفية في طبيعتها وغاياتها عن المعاني المصطلحة، فإنّ طابع المعاني اللغوية والعرفية يلائم الثقافة العامة ويخدم أغراضها، ولكن طابع المعاني المصطلحة يلائم الأفكار العلمية الاختصاصية وغاياتها وما يناسبها من فرز وتحليل وتخصص، ففي مثال (موت الدماغ) نرى أنّ هذا الموت غير

(١) سورة الحج: آية ٣٦.

ملائم للثقافة العامة ولا يخدم أغراضها، إذ لا سبيل فيها إلى التحقق منه، كما أنه أبعد عما يلاحظه الناس في شأن الحياة من مظاهر الحركة والفاعلية، ولو كان موت الدماغ هو المعيار في الموت لم يكن التحقق المباشر منه أمراً متاحاً، ولذلك فإنّ هذا المعنى يلائم الأجواء العلمية لا الثقافة العامة، كما يظهر ذلك بالسليقة اللغوية.

وبالالتفات إلى ذلك يظهر بجلاء أنّ معنى الذكر والأنثى في اللغة والعرف الجاري في العلوم كلها مثل العصر الأخير إنما كان يعني التصنيف الإنساني على أساس الخصائص الجسدية، وهي صفة أحيائية مشهودة منذ الولادة، وليست حالة باطنية يعبّر عنها الشخص بعد بلوغ عمره إلى سنٍّ ينتبه فيه إلى التصنيف الاجتماعي للإنسان، وهذه بديهة واضحة في جميع اللغات في شأن مفهوم الذكر والأنثى وما ينتمي إليهما مثل الرجل والمرأة والنساء، فلا يُطلق على من كانت له خصائص ذكرية جسدياً أنه أنثى إذا شعر بأنه أنثى، بل يقال عليه: إنّه متأنّث، كما لا يطلق على من كان له خصائص أنثوية جسدية أنّه ذكر إذا شعر بكونه ذكراً، بل يقال: إنها تتذكر أو تسترجل، فلا يُعهد إطلاق الذكر والأنثى بمعنى النوع الاجتماعي في اللغة والعرف بتاتاً، بل معناهما وأخواتهما والعلائم الدالة عليهما إنما هو الجنس الجسدي، وإنما النظرية الحديثة هي التي اصطلحت على تسمية الخصائص السلوكية الفارقة بين الذكر والأنثى بالذكورة والأنوثة الاجتماعيتين.

وبناء عليه قُيدت الذكورة والأنوثة الجسديتين ـ اللتان كانتا هما المعنيين الحصريين للذكر والأنثى ـ بوصف الحيوية (البيولوجية)، فصارت الذكورة والأنوثة بذلك ذات معنيين:

أحدهما: الذكور والأنوثة الحيوية التي تتمثل في الخصائص الجسدية.

والآخر: الذكورة والأنوثة السلوكية الاجتماعية.

ثمّ إنها اعتبرت الذكورة والأنوثة الجسدية هي الفطرية دون السلوكية، لأنّ السلوكية حسب زعم النظرية الحديثة تتولد في إثر البيئة الاجتماعية، ولا تتفرع على الذكورة والأنوثة الجسدية، بل الخصائص الجسدية حيادية حيال جميع الخصائص النفسية والسلوكية الفارقة بين الجنسين وفق الواقع الاجتماعي.

ثمّ اعتُبرت الذكورة والأنوثة السلوكيتان الاجتماعيتان هما اللتان ترسمان هوية الشخص دون الخصائص الجسدية، لأنّ هوية الشخص في علم الاجتماع تعبّر عن شخصية الشخص، ومعنى الشخصية هو المكونات الذهنية والنفسية والسلوكية للشخص، وأما الخصائص الجسدية كالطول والقصر وسواد الجلد أو بياضه ونحو ذلك فليس جزءاً من شخصية الإنسان بالمعنى الاجتماعي الحديث.

وبذلك هيمنت الجوانب السلوكية الفارقة بين الجنسين على معنى الذكورة والأنوثة في المجتمع العلمي بعد أن كانتا في المجتمع الإنساني العام تعنيان التصنيف الأحيائي الجسدي.

شواهد كون الذكر والأنثى بالمعنى الاجتماعي مصطلحين علميين حادثين

ظهر بهذا البيان أنّ الجوانب الثلاثة المتقدمة الفارقة بين المعاني اللغوية والعرفية العامة والمعاني الاصطلاحية الخاصة تدل على أنّ الذكر والأنثى بالمعنى الاجتماعي إنما هو اصطلاح علمي متأخّر..

أمّا الجانب الأوّل: ـ وهو انعقاد المعاني اللغوية والعرفية في البيئة العامة بخلاف المعاني الاصطلاحية ـ فلأنّ أدنى نظر إلى معنى الذكر والأنثى وما يعبّر عنهما في اللغة

في البيئة الإنسانية العامة يبيّن بشكل واضح أنّ المعنى الذي يجري عليه الناس في استعمالاتهم هو التصنيف الأحيائي لا السلوكي والاجتماعي، وإنما يختص المعنى الاجتماعي بأوساط بعض أهل العلم.

وهذا الأمر جارٍ حتى في البلاد التي تذعن بالتحول الجنسي، فإنّ عامة الناس يفهمون الذكورة والأنوثة بالمعنى الأحيائي، ولا يجدون المتحول الذكر ـ خاصة الذي لا يزال على خصائصه الجسدية ـ أنثى، ولا المتحولة الأنثى ذكراً، ولذا يخاطبون بحسب سجيتهم اللغوية المتحولين بالصيغ الملائمة لجنسهم الأحيائي، رغم أنّ المتحولين يتأذون من ذلك كثيراً ويعتبرونه انتقاصاً منهم، حتى أنّ الجهات الرسمية في بعض البلاد الغربية أصدرت قوانين تمنع من استعمال صيغ وألفاظ الجنس الأوّل لهؤلاء وربما تعاقب على ذلك.

وأما الجانب الثاني: ـ وهو الفارق التاريخي بين المعاني اللغوية والعرفية والمعاني الاصطلاحية حيث إنّ الأولى أسبق من الثانية ـ فهو أيضاً يجري هنا، لأنّ النظر التاريخي إلى معنى الذكر والأنثى في العرف واللغة ينبّه على أنهما كانا بالمعنى الأحيائي المعهود حصراً، ولم يُعهد استعمالهما بمعنى الهوية الاجتماعية، بل كانا بهذا المعنى الأحيائي حتى في العلوم القديمة التي تعتني بهذا التصنيف مثل علم التشريح وعلم الطب بأقسامه وعلم الصيدلة وعلم تدبير الأسرة.

وأما الجانب الثالث: ـ وهو ملائمة المعاني العرفية للغايات العامة وملائمة المعاني الاصطلاحية للغايات العلمية الخاصة ـ فهو أيضاً جارٍ في موضوعنا، لأنّ الذكر والأنثى بالمعنى السلوكي والاجتماعي الحديث هما بطبيعتهما معنيان يلائمان الأفكار العلمية الحديثة في علم السلوك البشري وعلم الطب النفسي، لأنهما يعبّران

عن فرز البعد الأحيائي عن البعد النفسي والسلوكي، واعتبار هذا البعد وليد العوامل الاجتماعية، واعتباره جزءاً من الهوية الاجتماعية لصاحبه.

إذاً نلاحظ بذلك أنّ الذكر والأنثى في لغة النصوص الدينية يعنيان التصنيف الجسدي دون الهوية الجنسية.

أسئلة وأجوبة حول معهودية الذكورة والأنوثة بالمعنى الاجتماعي في اللغة والعرف وعدمها

ولمزيد توضيح هذا المعنى نذكر أسئلة ونجيب عنها:

السؤال الأوّل: أنّ المعنى الحديث للذكر والأنثى أمر معهود، لأنه تعبير عن رؤية الإنسان لنفسه وانطباعه عن جنسه، ومن المعلوم أنّ الانطباع المغاير عن الذات ليس أمراً حادثاً في المجتمع البشري، بل هو أمر قديم في المجتمعات البشرية كلها، وكان يعبّر عنه في اللغة العربية بالتأنّث والتخنّث والاسترجال، فكيف يصح القول بأنّ ذلك معنى حديث وحادث؟

والجواب: أنّ ما كان يتفق قديماً عن الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه ليس تعبيراً عند أصحاب هذا الانطباع عن هوية اجتماعية بتاتاً، بل هو شعور داخلي يتمسك به صاحبه، ثم يجري على أساسه في مظهره وسلوكياته وأدواره، ولذلك نلاحظ أنه يشعر بافتقاد أعضاء الجنس المغاير كما يشعر بالانزعاج من الخصائص الجسدية، بينما الهوية الاجتماعية المفترضة حيادية تجاه الجنس الجسدي.

نعم، أصحاب النظرية الحديثة خرّجوا الانطباع المغاير على الشعور بالذكورة والأنوثة كهوية اجتماعية، إلا أنّ هذا التخريج غير ملائم، بل هو أمر متكلف كما

سبق منا بيان ذلك مشروحاً.

السؤال الثاني: أنّنا نجد أنّ الذكورة والأنوثة يردان في العرف تعبيراً عن خصال الذكر والأنثى، فيقال: (فلانة ذات أنوثة مميزة أو فلانة أنثى حقاً)، أو (فلان يتصف برجولة عالية أو أنه رجل حقاً) وهكذا، كما قد يطلق على الذكر المتأنث أنه أنثى، ومعنى المتأنّث أيضاً أن يجعل الإنسان نفسه أنثى، وعلى الأنثى المتذكرة والمسترجلة أنها ذكر، ومعنى الاسترجال أن تجعل الأنثى نفسها رجلاً، وهذا بعينه عين الجانب الاجتماعي للذكورة والأنوثة الذي وقع التركيز عليه في النظرية الحديثة.

والجواب عن ذلك: أنّ الاستعمالات المشار إليها هي استعمالات أدبية تجري على تضمين أسماء الأجناس والأعلام لبعض الصفات البارزة في أهلها، وهي ظاهرة معروفة نظير تضمين الأسد صفة الشجاعة، فيقال على الأسد الخاص الذي لوحظ مفرطاً في الشجاعة (إنّه أسد حقاً)، كما يقال للرجل الشجاع إنّه أسد، والمراد أنه شجاع، فليس هناك من صلة لهذه الاستعمالات بالذكر والأنثى بمعنى النوع الاجتماعي، فلاحظ.

السؤال الثالث: أنّ الذكورة والأنوثة الاعتباريتين ـ غير الأحيائيتين ـ أمران موجودان في اللغة من خلال ظاهرة التأنيث والتذكير المجازي للأشياء، وفي ذلك ما يساعد على وجود معنى (الذكر والأنثى) في الإنسان بالمعنى الاجتماعي الذي هو في حقيقته أمر اعتباري أيضاً.

بيان ذلك: أنّ من جملة الظواهر اللغوية المعروفة في باب التذكير والتأنيث هو ظاهرة التذكير والتأنيث المجازيين للأشياء، كما نجده في اللغة العربية حيث تنزّل الأشياء التي لا جنس لها كالجمادات والنباتات وغيرها منزلة الذكر أو الأنثى، نظير

اعتبار القمر مذكّراً والشمس مؤنثاً، وكذلك اعتبار جملة من الأعضاء مؤنثات.

ولا تختص هذه الظاهرة باللغة العربية، بل هي موجودة في سائر اللغات السامية التي تشترك مع العربية في اللغة الأم، ثم تفرّقت إلى عدة لغات، بل قد ذُكِر في الأبحاث اللغوية المقارنة أنّ الألفاظ المؤنثة في اللغة العربية هي بعينها كذلك غالباً في سائر اللغات السامية، مما يدل على وجود ذلك في اللغة الأم قبل تشعّبها إلى عدة لغات، وتوجد هذه الظاهرة بعض الشيء في بعض اللغات الآرية كالإنجليزية حيث تؤنث بعض الأشياء فيها.

ومن البديهي أنّ التذكير والتأنيث المجازيين معنيان اعتباريان بحتان وليسا تصنيفاً أحيائياً، فيلائم أن يكون النظر فيهما في اللغة إلى طبيعة الخصال والأوصاف الذكرية والأنثوية ولو على وجه التخيل.

وعليه فيقال: أليس في ذلك ما يُقرب ورود الذكر والأنثى في شأن الإنسان في اللغة كمفهوم اعتباري اجتماعي وليس أحيائياً؟!

والجواب عن ذلك: أنّ التأنيث الحقيقي يختلف عن التأنيث المجازي كما ذكره علماء اللغة والنحو في ذكر المذكر والمؤنث وتقسيمهما إلى حقيقيين ومجازيين، وكذا الحال في التذكير المجازي إن قيل به كما هو المشهور[1]، فالمذكر والمؤنث الحقيقيان

---

(١) والذي نرجحه أنّه لا تذكير مجازي عموماً في اللغة، فإنّ لفظ المذكر لا يعبّر عن ذكورة المسمى بتاتاً، بل كان في الأصل لفظاً حيادياً ثمّ حدثت ظاهرة التأنيث في اللغة، فصرفت ألفاظ المذكر إلى غير مورد التأنيث، ولذلك فإنّ مفاد اللفظ المذكر في اللغة لا يزيد على عدم كون المسمى أنثى وليس إثبات الذكورة، فهو يطلق على كل ما ليس أنثى سواء كان ذكراً أو لم يكن له جنس أصلاً، كما لو أطلق على الوجه والقمر والرأس ونحو ذلك، وهذا الوجه يطابق الوجدان

تعبيران عن الخصائص الأحيائية الجسدية كما هو واضح في الألفاظ المعبرة عن ذكور الحيوانات وإناثها، وكذلك الحال فيما يعبّر عنهما في الإنسان كالرجل والمرأة والنساء والعالمين والعالمات، أو ما يشترك بين الإنسان والحيوانات مثل الذكر والأنثى، وأما التذكير والتأنيث المجازيان فهما ليسا كذلك، فإنهما لا يعبّران عن أي فارق أحيائي وجسدي، وإنما هما أشبه بعلامة رمزية.

ولذلك لا يصح إطلاق كلمة الأنثى صريحاً في اللغة والعرف على المؤنثات المجازية ولو تجوّزاً، فلا يقول الناس مثلاً: (إنّ الراحلة أنثى)، ولكنهم يستعملون في الإشارة إليها الصيغ ذات العلائم اللغوية التي تستعمل للإناث فحسب، نعم يقول علماء الأدب: (إنّ هذه اللفظة مؤنثة)، أو يقولون: (إنّ هذا الشيء مؤنث)، ويعنون بذلك أنّ اسمه مؤنث، ولكن لا يقولون على الشيء: (إنه أنثى)، ومن الظاهر أنّ هناك فرقاً في اللغة بين أن يصح أن يقال عن شيءٍ: (إنّه أنثى)، وبين أن يقال: (إنه مؤنث)، فالمؤنث مشتق من التأنيث، والتأنيث هو جعل الشيء غير (المؤنث) مؤنثاً، أو قل: (هو تنزيل الشيء منزلة الأنثى)، فالمراد بإطلاق المؤنث على المؤنثات المجازية أنها تُعامل معاملة الأنثى في مقام التعبير اللفظي، ولكن لا في مستوى إطلاق التعبير بـ(الأنثى)، بل في مستوى استعمال علائم التأنيث فحسب، مثل علامة التاء في (فاضلة) والألف المقصورة في (فضلى) والألف الممدودة في (حسناء)، واستعمال علائم التأنيث في شأن شيء ما ليس كاستعمال كلمة الأنثى.

اللغوي والاعتبارات التاريخية في نشأة هذه الثنائية في اللغة، ويلائم تغليب ألفاظ الذكورة عند الاجتماع بين الجنسين وغير ذلك، ولذلك تفصيل ليس هنا موضعه.

هذا، والسرّ في عدم اقتضاء استعمال علائم التأنيث في شأن شيء صدق الأنثى عليه هو أنّ علائم التأنيث أصبحت تدريجاً أموراً رمزية جداً، وكأنها وصلت إلى هذا المستوى الذي أطلقت فيها على المؤنث المجازي في اللغة في طي مراحل ثلاثة:

١ - ففي المرحلة الأولى من إطلاق الألفاظ المذكرة والمؤنثة لغير الذكر والأنثى الحقيقيين كان بضرب من التخيّل، وذلك تشبيهاً بالأنثى في جمالها وجاذبيتها أو لطفها أو ضعفها[١] وخصائص أخرى لها، كما هو الحال في سائر وجوه المجاز والاستعارة في اللغة حيث إنها مبنيّة على توسعة المعاني بضرب من الخيال، فالشمس مثلاً تُخيلت كوجه أنثى جميلة وتُصور امتداد شعاعها أشبه بخيوط شعر الأنثى الذهبي الذي نشره الريح، بينما القمر لم يكن بهذه المثابة، فكان أشبه بالذكر لو أريد

(١) قال الراغب في (مفردات ألفاظ القرآن: ٩٣): (الأنثى: خلاف الذكر، ويقالان في الأصل اعتباراً بالفرجين، قال عزّ وجلّ: ﴿**وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثى**﴾ (النساء : آية ١٢٤)، ولمّا كان الأنثى في جميع الحيوان تضعف عن الذكر اعتبر فيها الضعف، فقيل لما يضعف عمله: أنثى، ومنه قيل: حديد أنيث، قال الشاعر: (عندي جراز لا أفلّ ولا أنيث) وقيل: أرض أنيث: سهل، اعتباراً بالسهولة التي في الأنثى، أو يقال ذلك اعتباراً بجودة إنباتها تشبيها بالأنثى، ولذا قال: أرض حرّة وولودة. ولمّا شبّه في حكم اللفظ بعض الأشياء بالذكر فذكَّر أحكامه، وبعضها بالأنثى فأنّث أحكامها، نحو: اليد والأذن، والخصية ، سميت الخصية لتأنيث لفظ الأنثيين) انتهى كلامه، وكأن التعبير بالأنثى في الموضع الأخير كان لتخيل أعضاء الرجل الخاصة على حد الذكر والأنثى في الاجتماع الزوجي المعتاد فسمي الأعلى بالذكر والأسفل بالأنثى، ثمّ ألحق كل عضو زوج في الجسم بالأنثيين على نحو تشبيه شيء هو في الأصل قد شبّه بشيء ثالث فلحقه اسمه، وربما يحتمل أنّ تأنيث الجماعة في الأصل من جهة إجراء حكم العضوين الزوجين عليها، وفي اللغة العربية غرائب في هذا الباب.

تخيله كوجه إنسان.

٢- وفي المرحلة الثانية قد تطورت علائم التذكير والتأنيث حتى أصبحت لا تعني أكثر من لمحٍ على حد لمح أسماء الأعلام بمعانيها الأصلية مثل لمحِ الفضل والحارث اسمين لشخصين لنسبةٍ إلى الفضل والحراثة.

٣- وفي المرحلة الثالثة خلت علائم التذكير والتأنيث عن اللمح أيضاً حتى أنه قد يؤنث اللفظ الذي لا شائبة تذكير معنوي فيه ولو تخيلاً لأدنى مناسبة، مثل التشبّه ببعض المؤنثات المجازية[1] مثل جماعة في (قالت جماعة من الرجال)، وقد يذكّر اللفظ في ما لا شائبة تأنيث معنوي فيه ولو تخيلاً مثل (وقال نسوة).

وبذلك يتبين أنّ استعمال علائم التأنيث غير إطلاق الأنثى، فالتذكير والتأنيث المجازيان لا يعنيان أنّ هناك تخيلاً فعلياً لأنوثة المسمى بحيث يكون على حد إطلاق الأسد على الرجل الشجاع، وإطلاق العين على الجاسوس، لأنه حيث كان كل تركيزه على عينه كان بمثابة عين كبيرة تخيلاً، بل التذكير والتأنيث يزيدان على تلميحٍ واستشعارٍ لهما أو ثَبْتِ بصمةِ أنوثةٍ عليهما تخيلاً، وذلك أشبه بما يجده المرء في تخصيص بعض الأسماء بالذكور وأخرى بالإناث لأدنى مناسبة.

فهذه أسئلة ثلاثة مع أجوبتها حول حدوث فكرة الهوية الجنسية في اللغة.

وقد تبين بجلاء أنّ التنويع إلى الذكر والأنثى في اللغة يمثل تصنيفاً أحيائياً.

شواهد لغوية مؤكدة لكون الذكورة والأنوثة بحسب الخصائص الجسدية

وتؤكد ذلك شواهد لغوية لا تحصى تظهر لمن لاحظ اللغة والاستعمالات

(١) مر في ذيل كلام الراغب مثال لذلك.

اللغوية الواردة في الأدب العربي والقواميس اللغوية المشتملة عليها ولا سيما المرتّبة منها ترتيباً موضوعياً مثل كتاب المخصص لابن سيده، وذلك لأنّ اللغة والاستعمالات اللغوية بسياقاتها مليئة بالدلالة على أنّ الذكر والأنثى تصنيفان أحيائيان وليسا هويتين اجتماعيتين.

ومن جملتها:

١- إنّ حالات الانطباع المغاير والسلوكيات المغايرة التي تخرج على أنّ المنظور بالذكورة والأنوثة بعدهما النفسي والسلوكي والاجتماعي تعبّر عنهما في اللغة بما هو واضح في عدم الاعتبار بانطباعه، فيقال على الذكر جسدياً الذي يقوم بسلوكيات الأنثى أنه قد تأنّث أو تخنّث.

وكلمة التأنّث تعني تكلّف الأنوثة والتشبّه بالأنثى، وهذه صيغة لغوية تأتي بهذا المعنى، وقد ذكر علماء اللغة في علم الصرف ومنهم ابن الحاجب في الشافية أنّ صيغة التفعل تأتي للتكلف نحو (تشجّع، تحلّم)، ومن المعلوم أنّ من تشجّع وتحلّم لن يكون شجاعاً أو حليماً، ولكنه يماثله في الموقف الذي تشجّع أو تحلّم فيه.

وأما كلمة التخنّث فهي أيضاً متخذة من كلمة الخنثى والتي تعبّر عن الاضطراب الجسدي للشخص بين الذكورة والأنوثة، فله خصائص من كل منهما، فإطلاق التخنّث على من يقوم بسلوكيات الجنس المغاير أيضاً بمعنى تكلّف الخنوثة والتشبه بالخنثى، لأنّ الشخص في هذه الحالة ينتمي جسدياً إلى جنس بينما يقوم بسلوكيات الجنس الآخر.

٢- ارتباط سياقات ذكر الذكر والأنثى وما يندرج في اللغة والاستعمالات بخصائص جسدية أو نفسية وسلوكية كانت تضاف إلى أحد الجنسين، مثل إضافة

الذكر إلى الأعضاء والسلوكيات والصفات الذكورية، وإضافة الأنثى إلى ما يختص بها من أعضاء وخصائص كالحمل والولادة والعارض الشهري المعتاد والإرضاع وغير ذلك.

٣- وحدة هذا التصنيف في اللغة في شأن الإنسان والحيوانات، فالحيوانات كالإنسان تصنف إلى ذكور وإناث، ولا ريب في أنّ الذكر والأنثى فيها إنما يطلقان بمنظور أحيائي جسدي، وليس بمناط نفسي وسلوكي واجتماعي كما هو ظاهر.

عدم صحة الإثارة اللغوية المعاصرة في التعامل اللغوي مع المتحولين وفق انطباعهم عن جنسهم

هذا، ومن مجموع ما ذكرناه يتبيّن عدم صحة الإثارة اللغوية المعاصرة التي تفرض أن يتعامل لغوياً مع المتحول نفسياً وفق انطباعه عن نفسه، فإذا كان المتحول مثلاً أنثى جسدياً وترى نفسها ذكراً فالمفروض استعمال ألفاظ المذكر معها في التوصيف والإشارة وإرجاع الضمير.

والوجه في عدم صحة هذه الإثارة لغوياً أنّ الذكورة والأنوثة في شأن الإنسان هما في اللغة تصنيف أحيائي وجسدي وليس تصنيفاً اجتماعياً، ولا يقال على الأنثى المتذكرة إنها ذكر إلا على سبيل المجاز والاستعارة والتشبيه، كما قد تطلق الأمهات على الطفل الذكر ألفاظاً أنثوية على سبيل التلطف تشبيهاً له بالأنثى، وباب المجاز والاستعارة واسع في اللغة، ولكن لا يصح ذلك على سبيل الحقيقة، إلا إذا تم تغيير اللغة ونقل ألفاظ الذكورة والأنوثة من الوضع اللغوي إلى وضع جديد تعبران بحسبه عن الهوية الاجتماعية لا الخصائص الجسدية.

لكن اللغة العامة وضع تاريخي عام، وليست مصطلحات خاصة كي يتأتى التدخل في تغييرها من خلال القرارات السياسية، وقد جرى على الوضع اللغوي القرآن الكريم وسائر النصوص الدينية المقدسة والتراث اللغوي والعلمي في العصور السابقة جميعاً.

والواقع أنه لم يكن المطروح في النظرية الحديثة أوّلاً حول تحول الإنسان من جنسه إلى الجنس الآخر التدخل في اللغة.

نعم، جاء عن بعض أصحاب النظرية الحديثة القول: (إن المرأة لن تولد امرأة، بل المجتمع يجعلها امرأة)، فربما يُظن أنّ في ذلك دلالة على صرف المرأة والرجل إلى المعنى الاجتماعي.

ولكن الواقع أنّ هذه المقولة لم تقصد جعل الرجل والمرأة في اللغة ـ أي لغة كانت ـ بمعنى الهوية الاجتماعية، بل كانا ذلك تعبيراً أدبياً فحسب بالنظر إلى أنّ الرجل والمرأة وإن كان تصنيفهما أحيائياً محضاً لكنهما يستبطنان عرفاً دلالة على خصال مختلفة لكل منهما عُرِفا بها في الذهن العام، فلذلك عبّر عن أنّ تلك الخصال نتاج التربية بهذا التعبير الأدبي، نظير ما لو قيل: إنّ (نفس حاتم جعلت منه حاتماً) أي جعلته جواداً، فإنّ كلمة حاتم اسم للشخص المعروف في التاريخ بالجود وليس بمعنى الجواد، ولكنه يستبطن دلالة على اتصافه بالجود، فالمراد أنّ حاتم هو الذي أوجد في نفسه هذه الصفة ولم يكن بالوراثة، كما جاء في البيت السائر حول عصام وهو رجل عرف بكونه سيداً لقومه:

نفس عصام سودت عصاماً وعلمتـــه الكرّ والإقداما

إذاً تبيّن بما ذكرنا أنّ الذكر والأنثى في اللغة والعرف إنما يعنيان التصنيف

الأحيائي، وليس الهوية الجنسية للشخص التي تستبطن الخصائص الذهنية والنفسية والسلوكية له.

ومن الخطأ الفاحش للغاية افتراض أنّ الذكر والأنثى يعنيان في العرف الإنساني العام هوية اجتماعية للإنسان على أساس الخصائص النفسية والسلوكية والاجتماعية، كما جاء في طرح سابق ذكرناه لتوجيه نظرية الهوية الجنسية السلوكية.

ووجه الخطأ: أنّ هذا معنى حديث مختلف للذكر والأنثى تكون نسبته إلى المعنى العرفي (الأحيائي) أشبه بنسبة معاني اللفظ المشترك بين عدة معان مستقلة، ولا أظن أي باحثٍ له أدنى إطلاع على اللغة والعرف حاضره وماضيه يقع في مثل هذا الخطأ.

وبهذا ننتهي من توضيح معنى الذكر والأنثى في اللغة والعرف وعلاقتهما بالخصائص النفسية والسلوكية للجنسين.

بيان أنّ الذكر والأنثى في النصوص الدينية يعنيان التصنيف الجسدي

وأما النصوص الدينية فهي أيضاً تتضمن ذكر الذكر والأنثى والمفاهيم المنتمية إليهما كثيراً، ولا يختص بذلك بموارد العناية ببيان امتيازهما في الخلق أو في الأحكام التشريعية، بل نجد كثيراً ذكرهما حتى في مواضع من القرآن الكريم والنصوص الأخرى، فالذكر والأنثى فيها أيضاً يعنيان التصنيف الأحيائي المعروف في اللغة والعرف العام حتى في المواضع المشتركة، وذلك أنّ الغالب في المواضيع المشتركة بين الجنسين استعمال الفاظ حيادية مثل (مَن آمن)، فإنّ (مَن) الموصولة مشتركة بين الذكور والإناث، أو تستعمل ألفاظ مذكرة ـ مثل (الذين آمنوا) و(المؤمنين) و(المؤمن) ـ تشمل الإناث على سبيل التغليب، لكن مع ذلك نجد التركيز على الذكر

والأنثى في جملة من الخطابات المشتركة، قال سبحانه: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾[1]، وقال عز من قائل: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[4].

والمراد بالذكر والأنثى في هذه النصوص كلها التصنيف الأحيائي المبني على الفوارق الجسدية بين الجنسين، وليس المعنى الاجتماعي الحديث؛ لوجهين:

١- إنّ ذلك هو المعنى الوحيد للذكر والأنثى في اللغة والعرف كما عرفنا من قبل، والنصوص الدينية هي نصوص لغوية موجهة إلى العرف العام، فيكون المقصود بالألفاظ فيها عين معانيها اللغوية والعرفية.

٢- شواهد كثيرة هي ملء النصوص الدينية تدل على أنّ المراد بالذكر والأنثى فيها المعنى الأحيائي لا المعنى الاجتماعي سواء ما ورد منها في سياق ذكر التنوع

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٩٥.

(٢) سورة النساء: آية ١٢٤.

(٣) سورة النحل: آية ٩٧.

(٤) سورة الأحزاب: آية ٣٥.

الإنساني التكويني أو ما ورد منها في سياق التشريع..

أمّا ما ورد في سياق ذكر التنوع الأحيائي فكقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾(١)، ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾(٢)، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾(٣)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(٤)، ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾(٥)، ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾(٦)، ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى * مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾(٧)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنْثَى * وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾(٨)، ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾(٩)، ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ

(١) سورة الرعد: آية ٨.

(٢) سورة النحل: آية ٥٩.

(٣) سورة فاطر: آية ١١.

(٤) سورة الحجرات: آية ١٣.

(٥) سورة الليل: آية ٣.

(٦) سورة القيامة: آية ٣٩.

(٧) سورة النجم: آية ٤٥ ـ ٤٦.

(٨) سورة النجم: آية ٢٧ ـ ٢٨.

(٩) سورة النجم: آية ٢٢.

﴿إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾(١)، ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ * أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾(٢)، ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾(٣)، ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾(٤).

فمن الملاحظ أنّ سياقات هذه الآيات كلها تشهد على أنّ المنظور بالذكر والأنثى هو المنظور الأحيائي بقرينة اقترانهما بذكر الخلق، ومن المعلوم أنّ الصفة التي يكون عليها الإنسان بالخلق والهبة إنما هي الخصائص الجسدية دون الخصائص المكتسبة النفسية والسلوكية، وكذلك قرن الأنثى بالحمل والولادة ووضع المولود، وكذلك ما تضمن زوجية الذكر والأنثى، فإنها إشارة إلى اقتران الجنسين بالتصنيف الأحيائي، وكذلك السياقات التي تدل على استصغارهم للأنثى، وقد جعل الملائكة إناثاً إلى غير ذلك، فهذه النصوص لن تحتمل النظر في الذكورة والأنوثة إلى الهوية الاجتماعية! ومن البعيد طبعاً الفصل بينها وبين ذكرهما في نصوص أخرى لم تشتمل على ذلك، لاستبعاد التفصيل بين مفاد النصوص في ذلك.

وكذلك حال النصوص التي ورد فيها ذكر الرجال والنساء أو المرأة فهي أيضاً مليئة بالدلالات الإضافية على أنّ المنظور فيها التصنيف الأحيائي، كقوله تعالى عن

---

(١) سورة الزخرف: آية ١٩.

(٢) سورة الشورى: آية ٤٩ ـ ٥٠.

(٣) سورة الصافات: آية ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٤) سورة الإسراء: آية ٤٠.

قوم فرعون: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾(١)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٢).

وأمّا النصوص الواردة في الشأن التشريعي فهي كذلك تتضمن دلالات لا تحصى على النظر فيها ـ في ذكر الذكر والأنثى ـ إلى الجنس الأحيائي من خلال ذكر الزوجية بين الجنسين أو الولادة والوضع أو العارض الشهري للمرأة أو الإشارة إلى الخصائص الجنسية الجسدية أو إضافة المرأة إلى الرجل أو ذكر تبيّن جنس الطفل عند الولادة كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾(٣)، ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾(٤)، ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾(٥)، ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(٦)، ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾(٧)، ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا

(١) سورة البقرة: آية ٤٩.

(٢) سورة النساء: آية ١.

(٣) سورة آل عمران: آية ٣٦.

(٤) سورة البقرة: آية ١٨٧.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٢٢.

(٦) سورة البقرة: آية ٢٢٣.

(٧) سورة البقرة: آية ٢٢٦.

﴿فُرُوجَهُمْ﴾[١]، ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾[٢]، ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾[٣].

هذا ومن غير الوارد طبعاً التفكيك بين هذه النصوص وأخواتها الخالية عن ذكر الخصائص الجسدية لأحد الجنسين بحسب طبيعة موضوعها وحمل هذه النصوص على النظر إلى الهوية الجنسية الاجتماعية.

وبهذا كله يتضح أنه ليس هناك أدنى شك في أنّ الذكر والأنثى في النصوص الدينية جميعاً إنما يعنيان التصنيف الأحيائي المعروف، كما أنّ ذلك هو معناهما الوحيد لغة وعرفاً، وليس هناك أي معنى بحسب منطوق النصوص الدينية كلها ومفهومها ونَفَسها وملاحنها لافتراض أنوثة من دون خصائص جسدية أنثوية، أو مع خصائص جسدية ذكورية، ولا لذكورة من دون خصائص جسدية ذكرية، أو مع خصائص أنثوية.

٢- ثبات وصف الذكورة والأنوثة للإنسان منذ الخلق والولادة حتى الوفاة

الوجه الثاني: أنّ الذكر والأنثى بحسب مساق النصوص الدينية كالاستعمالات اللغوية والعرفية وصفان يثبتان للشخص مع الولادة ويكونان طبعاً وفق الخصائص الجسدية ويبقيان معه عند النمو والبلوغ وما بعد ذلك حتى الوفاة.

وهذا أمر بديهي بحسب مساق نصوص القرآن الكريم وسائر النصوص

---

(١) سورة النور: آية ٣٠.

(٢) سورة النور: آية ٣١.

(٣) سورة الأنبياء: آية ٩١.

الدينية، كقوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**﴾[١]، فالإنسان يكون عند خلقه ذكراً أو أنثى ويبقى بهذه الصفة عند الاقتران الزوجي الذي يكون بعد البلوغ، وقال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا**﴾[٢]، فالآية تخاطب الناس البالغين بأنهم خُلقوا كذكر وأنثى، فهم على صفتهم تلك عند خلقهم.

هذا، ومن الملفت في هذه الآية أنها اعتبرت الذكورة والأنوثة صفتين في الخلق، وأما كون الناس شعوباً وقبائل فعبّرت عنه بالجعل، وهو قد يكون بالنظر إلى أنه حالة اجتماعية تتبلور لاحقاً، فهو ليس صفة خلقية، بل اجتماعية مكتسبة وإن كانت هذه الصفات تحدث وفق السنن النفسية التي خلق عليها الإنسان، لكن يتدخل فيها عوامل أخرى تحدث تدريجاً.

ويطلق الرجل والمرأة والنساء على الذكر والأنثى أنفسهما بعد البلوغ والرشد ولا يمثلان شيئاً مختلفاً، ولذا ربما يجتمع التعبير بالأولاد و بالرجال والنساء في موضع واحد كقوله تعالى في آية الإرث: ﴿**وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ**﴾[٣]، وقد يُطوى التعبير عن الشخص منذ انعقاد نطفته حتى بلوغه ورشده كما في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا**﴾[٤]، فالملحوظ أنه عبّر عن مرحلة ما بعد النطفة

(١) سورة النجم: آية ٤٥.

(٢) سورة الحجرات: آية ١٣.

(٣) سورة النساء: آية ١٧٦.

(٤) سورة الكهف: آية ٣٧.

كله بأنه سبحانه (سواه ورجلاً) فالرجولة هي امتداد الذكورة التي تنشأ عند الخلق، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا**﴾(١)، فقد اعتبر الذكر والأنثى بعد مرحلة النطفة أزواجاً، مع أنّ الزوجية تتحقق بعد البلوغ والرشد.

وهكذا نجد أنّ النصوص الدينية تعطي بوضوح أنّ الإنسان يولد ذكراً أو أنثى ويكون كذلك، وهذا ما ينفي افتراض تغير صفته في حال مغايرة انطباعه عن نفسه مع جسده، وادعاء أنه يصدق عليه الجنس الذي يراه لنفسه دون الذي ينتمي إليه بجسده.

٣- نقد تأنيث الضمائر للملائكة على أساس عدم اطلاعهم على خلقها

الوجه الثالث: لقد كانت العرب تجعل لله سبحانه بنين وبنات، وفي هذا السياق جعلوا الملائكة بنات لله سبحانه، قال سبحانه: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا**﴾(٢)، وقال سبحانه: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ**﴾(٣)، ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾(٤)، ووصفهم الملائكة بالأنوثة مجرد ادعاءٍ لأنهم لم يشهدوا خلق الملائكة ويعرفوا أنهم إناث، ففي سورة الصافات:

---

(١) سورة فاطر: آية ١١.

(٢) سورة الإسراء: آية ٤٠.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٠٠.

(٤) سورة النحل: آية ٥٧.

﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾(١)، وفي سورة الزخرف ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾(٢) ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾(٣)، وفي ذلك دلالة واضحة على أنّ الذكورة والأنوثة في المنظور القرآني صفتان خَلقيتان وليست خُلُقيتين.

٤- دلالة سياق النصوص الدينية على إمضاء أصل الانطباع العقلائي العام السائد حينها في اختلاف شخصية الجنسين

الوجه الرابع: لا شك في أنّ المجتمعات المعاصرة للنصوص الدينية الإسلامية كالمجتمع العربي كانت تجري على تصنيف الذكر والأنثى كتصنيف أحيائي، كما أنها كانت تجري على اختلاف الشخصية النفسية والسلوكية الإنسانية وفق التصنيف الأحيائي، ويكفي دليلاً على ذلك ما عرفته من أنّ الذكورة والأنوثة في اللغة والعرف العام إنما تعنيان الخصائص الجسدية حصراً دون الهوية الجنسية المفصلة عنها.

والوجه في ذلك: أنّ اللغة والعرف عند التأمل لا يعنيان مجرد الاستعمالات اللفظية الرائجة في البيئة الاجتماعية العامة وما يمثلها من أمور لغوية كالاشتقاق والصرف والنحو والبلاغة والشعر والأصوات ونحوها، بل يمثلان عند الدقة فيهما

---

(١) سورة الصافات: آية ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) سورة الزخرف: آية ١٦.

(٣) سورة الزخرف: آية ١٩.

مجمل الثقافة الإنسانية، فاللغة ومفرداتها ونصوصها تمثّل جميع العلوم لدى أهلها في مستوى مناسب لهم من علم المعرفة والمنطق والرياضيات والهندسة والأحياء من النبات والحيوان والتشريح والكيمياء والنفس والاجتماع والقانون والصناعات والطب والصيدلة والجغرافيا والتاريخ والدين والاعتقاد والتجارة والاقتصاد وأحوال الأسرة، فالمفردات اللغوية بتنوعها وانتماءاتها والنصوص الأدبية بمضامينها وبسياقاتها تمثل الإمكانات الفكرية والعلمية المختلفة لأهلها، ولذلك يدل غنى اللغة في مجال على غنى فكر أهلها، كما يدل فقرها على فقر أهلها، كما أنّ الألفاظ المنقولة من لغات أخرى تدل على تأثّر أهلها بسائر الأقوام، ومن هذا الباب دلالة المصطلحات الأجنبية المعاصرة في الطب والصناعة على ريادة أهلها، ومن هنا نرى أنّ المؤرخين يعوّلون في رصد الأبعاد المختلفة للحياة البشرية والأقوام الماضين على اللغة والنصوص الباقية منهم، فبإمكان المؤرخ الحصيف أن يجعل من كتاب اللغة كتاب تاريخ يصف الأبعاد الثقافية لأهلها، وقد عوّل بعض الباحثين في رصد تاريخ العرب قبل الإسلام في كتابه المفصّل على القواميس اللغوية والنصوص الأدبية، واستطاع من خلال ذلك استخراج المعالم المختلفة للثقافة العربية في العديد من الحقول المتقدمة، وهناك مجال كبير لتتميم جهده في هذا المضمار سواء كان بتقييم ما ذكره عن الحقول التي تطرق لها أو الحقول الأخرى.

وفي ضوء ما تقدم يتضح أنّ اللغة العربية ومثلها غيرها تعطي بوضوح أنّ هوية الإنسان الجنسية (المتكونة من الخصائص الجنسية النفسية والسلوكية) موافقة للخصائص الجسدية وفق تصنيفه إلى الذكر والأنثى، وهذا المعنى يتمثل في المفردات اللغوية والنصوص المأثورة حيث تكشف هذه الأدوات الحياة الاجتماعية في

المجتمع البشري وفراغه عن أصل اختلاف الجنسين في المكونات النفسية والسلوكية بغض النظر عما وقع في بعضها من تفريط وإفراط في هذا السياق مما كان انتقاصاً للمرأة أو تعسفاً من الرجل، والذي تصدى الإسلام لتعديله وإصلاحه بالتأكيد على حرمة الجنسين وإحقاق حقوقهما بنحو ملائم.

وهذا ما يعطي مزيداً من الوضوح بفهم اللغات البشرية في المفردات المتعلقة بالذكورة والأنوثة، كما أنه يوضح موقف الدين والرسالات الإلهية التي جاءت لأجل هداية الإنسان إلى الرشد والعدل والسلام.

ومما يؤكد ذلك أننا نجد في أدبيات جميع الأقوام توصيف طبيعة الرجال والنساء بأوصاف يُذكر بعضها على سبيل المدح وبعضها على سبيل الذم، وقد كان هذا أمراً جارياً في عامة المجتمعات حتى العصر الحديث، حيث انبثقت نظرية استقلال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية.

وإذا تأملنا النصوص الدينية وجدنا أنّ نَفَسها العام يطابق هذا الاتجاه، فهو أيضاً يجري على الإقرار بالفرق بين شخصية الجنسين (الذكر والأنثى) وفق الاختلاف الجسدي، ولا تتضمن أية إشارة رادعة عن هذا الاتجاه بتاتاً.

نعم، لا شك أنّ الدين الحق (الإسلام) أزاح كثيراً من الوهم حول شخصية المرأة وحقوقها ورفع كثيراً من الظلم والتعسف عنها سواء كان من الرجل أو من امرأة أخرى كالأم وأم الزوج وأخواته وسائر قرابته، فقد أثبت لها حقاً في الميراث وأوجب لها حقوقاً بالوشائج الفطرية أهمها وشيجة الأمومة، قال تعالى:

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[١]، ومنع من الاستيلاء على أموالها بغير حق، كما منع عضلها من الزواج ممن ترغب، وألزم الرجل بمعاشرتها بالمعروف في الزواج.

هذا، ولكن بالرغم من ذلك كله لم يكن يردع عن أصل الفرق بين شخصية الرجل والمرأة، بل أقر بذلك، وهذا أمر بديهي بالنظر في النصوص الدينية، فالناظر في هذه النصوص يجد أنّ مساقها إمضاء الارتكازات العقلائية والعرفية السائدة في أصل الفرق بين شخصية الجنسين مع تعديل ما وقع من الظلم على المرأة، لكنه لم ينف الحدود الفارقة بينهما بتاتاً.

٥- تأكيد الدين على اختلاف شخصية الذكر والأنثى المتمثلة في خصائصهما النفسية والسلوكية

الوجه الخامس: أنّ نصوص الدين تؤكد دائماً على اختلاف الذكر والأنثى جسدياً في الخصائص النفسية والسلوكية، وهذا أمر معروف في لغة النصوص الدينية للغاية وآدابها بما يعني أنّ هذا الاختلاف بين الجنسين لا يقتصر على هذا الاختلاف الجسدي الأحيائي، بل الشخصية الذكرية والشخصية الأنثوية بعد اشتراكهما في الخصال الإنسانية المشتركة يتفاوتان تفاوتاً صنفياً، ويتمثل هذا التفاوت في بعض التمايز في التكوين النفسي والسلوكي بما يترتب عليه من لياقات متفاوتة في السلوكيات والمظاهر والأدوار على وجه يتكامل أحدهما بالاقتران الزوجي بالآخر.

وهذا المعنى يمثّل النَفَس العام للحديث عن الذكر والأنثى في نصوص الدين

(١) سورة البقرة: آية ٨٣.

في الحديث عن هذا التصنيف الأحيائي كلما ذكرت هذه الثنائية بمناسبة ما، كما نلاحظ ذلك على سبيل المثال في الطوائف الخاصة.

الطائفة الأولى: نصوص صريحة في بيان اختلاف شخصية الجنسين

والنصوص الواردة في ذلك على قسمين:

١- ما يركّز على الذكر والأنثى بنحو عام وليس خصوص الأزواج، كما جاء في القرآن الكريم عن قول أم مريم (عليها السلام): ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى**﴾[١]، وقوله تعالى مشيراً إلى ما يميز الأنثى من ذوق التجمل ومن اللين: ﴿**أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ**﴾[٢].

ومن هذه الطائفة ما دل على أنّ عاطفة الأنثى أقوى من عاطفة الذكر، ولذلك فهي أكثر تأثراً بمشاعر الرحمة والانفعال والتفاعل[٣]، وقد جعل الله سبحانه ذلك فيها لتوازن الحياة الأسرية بين الرجل والمرأة ولإمدادها الأطفال بالحنان الذي يحتاجون إليه.

٢- ما يركّز على اختلاف لياقات الجنسين في الزواج، وهو بطبيعة الحال مما

---

(١) سورة آل عمران: آية ٣٦.

(٢) سورة الزخرف: آية ١٨.

(٣) وهو ما عُبّر عنه في بعض النصوص بنقصان عقل المرأة بالمقارنة مع الرجل، والعقل في اللغة والعرف لا يعني الفكر، بل يعني القوة الماسكة، فمن علم أنّ التدخين مضرّ وتجنبه كان أعقل ممن علم أنه مضرّ ولكنه يستعمله.

يعكس اختلاف لياقات الجنسين في تكوينهما التصنيفي الذاتي، ولكنه يتبلور عند اجتماعهما وتكوينهما أسرة واحدة وذلك في قوله تعالى: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ**﴾(١).

هذا، وقد وردت بعض هذه النصوص التي تدل على اختلاف شخصية الرجل والمرأة طوراً في مقام مدحهما والثناء عليهما، نظير ما ورد من كون أحد الجنسين سكناً للآخر، وإحراز الإنسان لدينه بالاقتران الزوجي بالآخر، كما ورد بعضها الآخر ـ المأثور في السنة ـ ما يتراءى منه الذم لهما، من غير أن يراد بذلك ذم صفة فطرية فيهما، بل ذم بعض المناحي المكتسبة الذميمة لها، إذ ما من صفة فطرية مودعة في الإنسان إلا هناك حكمة في إيداعها ومصالح للإنسان فيها، لكن ينبغي للإنسان أن لا يجوز بها موضعها ولا يتجاوز بها عن حدها.

وإنما وقع التعبير في تلك النصوص بما وقع من جهة استعمال أساليب أدبية متداولة مثل المبالغة الأدبية وذلك باقتضاء المقام.

والمعنى المتحصل من مجموعة تلك النصوص ـ المادحة والذامة ـ هو أنّ لكل من الجنسين مزايا ليست للآخر ولا غنى لأحدهما عن صاحبه ولا اكتمال له إلا به.

الطائفة الثانية: نصوص تذكر آيات الله في الكون والكائنات

ما تضمن ذكر آيات الله سبحانه في الكون والكائنات، وما اشتملت عليه من التنوع الرائع.

فذكر من جملة هذا التنوع خلق جنسين متلائمين ذكر وأنثى بما يدل في لحنه على

(١) سورة النساء: آية ٣٤.

تفاوتهما في شخصيتهما وتكاملهما بعضهما ببعض، وقد سبق ذكر بعض الآيات الواردة في ذلك.

الطائفة الثالثة: نصوص تذكّر الإنسان بنعمة جعل زوج له من جنسه

ما تضمّن تذكير الإنسان بعظم النعمة عليه في جعل زوج له من جنسه يكون لباساً له وسكناً ويكون بينهما مودة ورحمة

وقد سبق ذكر بعض الآيات الواردة في ذلك.

الطائفة الرابعة: الأحكام التشريعية العامة والخاصة بالزواج

الأحكام التشريعية بقسميها، وهما الأحكام العامة والأحكام الخاصة بالزواج، فإنها تشير إلى تفرع اختلاف الحكم على اختلاف شخصية الذكر والأنثى من جهة، وحفظ التمايز بينهما بالأساليب التربوية خشية التماهي والميوعة بينهما وذلك من جهة أخرى، وسيأتي ذكر جملة من الآيات المتعلقة بذلك.

الطائفة الخامسة: نصوص التمييز بين الجنسين في ضرب الأمثال

حيث تضرب المثل للنساء بشخصيات أنثوية مميزة في الحياء والعفاف، وتضرب المثل للرجل بالثبات والصبر في الجهاد، قال تعالى: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ**

﴿الصَّابِرِينَ﴾[١]، كما قال تعالى في الثناء على ابنة شعيب (عليه السلام) في قصة موسى (عليه السلام): ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٢].

الطائفة السادسة: إثبات صفات مغايرة للذكر والأنثى

ومن جملتها ما يتضمن أنّ الرغبة الخاصة إنما تكون للذكر في الأنثى، وللأنثى في الذكر، وقد استهجن القرآن الكريم استهجاناً بالغاً للغاية من المنطلق الفطري رغبة الذكر في ذكر مثله، وعبّر عن هذا الفعل الشاذ والأثيم بالفاحشة ونعتها بكل معنى ذميم، قال تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾[٣]، وقال سبحانه: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾[٤].

وهذا المعنى هو من أبعاد ما جاء في القرآن الكريم من خَلق الجنسين بعضهما لبعض، وجعل أحدهما سكناً للآخر، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٤٦.

(٢) سورة القصص: آية ٢٥.

(٣) سورة الأعراف: آية ٨٠ ـ ٨١.

(٤) سورة الشعراء: آية ١٦٥ ـ ١٦٦.

﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾(١).

وقد أشير إلى الزواج وإلى المعاشرة الزوجية بين الذكر والأنثى في آيات كثيرة بما يدل على النظر إلى اقتران الذكر والأنثى وفق الخصائص الجسدية كما في قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾(٢)، وقوله سبحانه: ﴿حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾(٣)، وقوله عزّ من قائل: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾(٤).

٦- تقوية معاني الذكورة والأنوثة في الجنسين من خلال التشريعات الملائمة الفارقة بين الجنسين.

الوجه السادس: أنّ الملحوظ في التشريعات والآداب الواردة في السنة تشجيع الذكر والأنثى على ما يؤكد ويبلور الخصال الفطرية فيهما تأكيداً على معاني الذكورة والرجولة في الذكر ومعاني الأنوثة في الأنثى واهتماماً بسلامتهما النفسية والأخلاقية، كما ينتبه له من نظر إلى التعليمات الشرعية المتعددة من أفق عال مهيمن عليها مستنطق لها، وإن كان الشخص العادي يغفل عن ذلك، وقد يستغربه ويسأل عن المغزى فيه وسر اهتمام الدين بمثله.

فمما ورد في حق الرجل في ذلك:

١- ما ورد من حثّ الرجل على إبقاء اللحية التي هي المائز الأهم في المظهر بين

---

(١) سورة الروم: آية ٢١.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٢٢.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٢٣.

(٤) سورة البقرة: آية ١٨٧.

وجه الرجل والمرأة، والوجه هو واجهة بدن الإنسان وأهم عناصر مظهره أمام الآخرين، كما جاء في الحديث النبوي (حفّوا الشوارب واعفوا اللحى)[١]، والمراد بذلك قصّ الشوارب ـ وليس حلقها على نحو لا يتبين وجودها ـ وترك اللحى بعض الشيء، وليس ذلك إلا لتأكيد ذكورة الرجل في المظهر كما ميزته الفطرة بالشعر في هذه في المنطقة، فلا يكون وجهه صافياً من الشعر كالأنثى، وهو جزء من الجمال الذكوري المتميز عن الجمال الأنثوي.

وهذا ينتهي إلى التمسك بالفروق الجسدية الفطرية الجمالية تأكيداً على إشعار الذكر بذكورته، ومن الناس من أصبح مظهر الذكورة عنده الشارب فقط دون اللحية، لكن إطالة الشارب ليست مناسبة، لأنه يزحف على الفم ويتلوث بالأكل، كما يتلوث الأكل به أيضاً، على أنّ الشارب شريط قصير ومحدود من الشعر، وهو محجوب بعض الشيء بالأنف، واللحية أوسع وأبرز.

٢- تشويق الذكور إلى التدرب للقتال بالسبق والرماية[٢] وركوب الخيل حتى أجيز في ذلك جعل الأجر للسابق، فإنّ ذلك يحفز معاني الذكورة والرجولة في

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/١٣٠، صحيح مسلم: ١/١٥٣، (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى).

(٢) وسائل الشيعة: ١٣/٣٤٥، كتاب السبق والرماية، ورد مثلاً: ١٢/٢٤٧ (عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: علموا أولادكم السباحة والرماية)، الجامع الصغير: ٢/١٦٢، عنه (ﷺ): (علموا أبنائكم السباحة والرمي، والمرأة المغزل).

المرء[١].

٣- نهي الرجل في السنة عن لبس الحرير، والحرير هو الرمز الأبرز للثياب الناعمة، فكان نهي الرجل عن ذلك تقوية لمعاني الرجولة فيه والتي تقتضي تجنب مماثلة الأنثى في النعومة، وتفريقاً بينه وبين الأنثى المعروفة بالنعومة في الملبس.

٤- منع الرجل من لبس الذهب وهو المثال الأبرز للزينة النسائية، وهو أيضاً تقوية لمعاني الرجولة التي تعتمد في الجمال على ترتيب المظهر ونحوه ولا تلائم المبالغة في الزينة والتجمل على ما تميل إليه النساء بفطرتها.

ومما ورد في حق الأنثى:

١. ترغيبها دون الذكر إلى التجمل على بعض الوجوه في نفسها إشعاراً لها بأنوثتها وسلامتها النفسية والأخلاقية وإبعاداً لها عن الخشونة والاسترجال.

٢. ترغيبها إلى ستر مفاتنها وزينتها، وفي ذلك تقوية..

من جهةٍ لصفة الحياء فيها، لأنّ مفاتن الأنثى وزينتها هي بحسب لغة الطبيعة (أو قل لغة الجسد والمظهر) لغة الإغراء للذكر، ولذلك فإنّ الستر يكون ذا دلالات بحسب لغة الطبيعة على كون المرأة مهذبة وراقية.

ومن جهة أخرى يكون الستر تقوية للشعور الداخلي للمرأة بأنوثتها كما هو الحال في صفة الدلال التي هي غريزة في المرأة، لأنّ الستر يوحي إليها بأنها تملك خصائص أنثوية مميزة، ولو ظهرت المرأة دون تستر كالرجل أعطاها ذلك شعوراً

---

(١) وقد لوحظ اجتماعياً في بعض البلاد أنّ الشباب حين كانوا مكلفين بالخدمة العسكرية العامة كانوا أشد رجولة وأبعد عن التشبه بالنساء، ولكن بعد ترك هذا الأمر راجت بين فريق منهم أمور غير ملائمة فيها تشبه بالإناث.

بعدم التميز عن الرجل، ويساعد على ميلها إلى الاسترجال، ولو بالغت في التزين إظهاراً لأنوثتها في الملأ العام لضعفت بذلك صفة الحياء الفطرية فيها.

على أنّ ستر المرأة يقوي تبلور ثنائية الرجل والمرأة اجتماعياً ويمنع عن ميوعة الرجال والنساء وتشبه أحدهما بالآخر، وتكوّن حالات وسطى، فإنّ الاختلاط من دون ساتر وقور عامل مساعد على الميوعة والسيولة الغريزية التي هي من أشد الأخطار الاجتماعية والأخلاقية التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع الإنساني.

فهذه لياقات موصى بها للجنسين بشكل عام تقوية للخصيصة الصنفية لهما.

هذا، وهناك تعليمات عديدة للزوجين تؤكد على تحلي كل منهما بما يؤكد فيه الخصال والمشاعر الملائمة له في الاقتران الزوجي والبيئة الأسرية على ما ذكر كل ذلك في موضعه من كتب الحديث والفقه.

هذا، وربما يُحتمل أن تكون بعض الفروق التشريعية الأخرى في الدين بين الرجل والمرأة (كجنسين وكزوجين) قد جعلت بمجرد مناسبة ما من جهة العناية بإيجاد فاصل سلوكي واجتماعي بين الجنسين ليحول دون الميوعة والتماهي في الحدود الاجتماعية بين الجنسين الذي يؤدي إلى مفاسد كبيرة لهما جميعاً، كما أنّ مثل هذه النكتة قد تكون هي الحكمة في العديد من الفروقات العرفية السائدة بين الجنسين في المظاهر كألوان الألبسة وقصات الشعر وهيئات الثياب وغيرها.

٧- منع تشبه أحد الجنسين بالآخر

الوجه السابع: ما ورد في السنة النبوية وآثار أهل البيت (عليهم السلام) من منع تشبه أحد الجنسين بالآخر، حيث جاء ذم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات

من النساء بالرجال، والنهي عن التشبه أوسع من ادعاء المرء لنفسه هوية الجنس الآخر، فهو يشمل أي سلوك مائع يقتفي فيه أحد الجنسين ما عرف به الجنس الآخر وكان ميزة له، ولذا أفتى الفقهاء بحرمة أن يتشبه الرجل بالمرأة في المظاهر والأزياء ووجوه الزينة والحركات والأصوات ونحوها.

وهذا حرص من الشارع على أمر فطري تربوي اجتماعي مهم، وهو حفظ الفواصل المائزة بين الجنسين، وهو مما يؤثر في الحيلولة دون حدوث الميوعة والحالات الوسطى التي ابتلي بها العصر الحديث في إثر فقدان المؤثرين في قرارات من هذا القبيل للحكمة الاجتماعية المطلوبة والانتباه إلى السنن الاجتماعية والتربوية.

٨- تقوية الدين لمعاني الأنوثة والرجولة في الجنسين في الاقتران الزوجي الأسري

الوجه الثامن: تقوية الدين لمعاني الأنوثة والرجولة في الجنسين في الاقتران الزوجي؛ ذلك أنّ الاقتران الزوجي بين الجنسين بحسب الدين والفطرة هو الغاية التي وُجِد لها الجنسان ليلتقيا ويتكاملا ويتكاثرا فيبقى بذلك النوع الإنساني، ولذا وُقِّتَ نشاط الخصائص الجنسية الجسدية بتوقيت داخلي متأخر حتى يستعد الإنسان للزواج من حيث الرشد العقلي والنفسي والاجتماعي، فالزواج بوتقة تظهر فيها خصائص الأنثى والذكر وتتبلور جميعاً لتكون حالة أسرية متكاملة، ولذلك أعتنى الدين بشكل خاص ـ إمضاء لأعراف بشرية حكيمة ـ بتقوية خصال الأنوثة في الإناث وخصال الرجولة في الرجل بما يحقق كون أحدهما لباساً للآخر وسكناً له، ويوفر جو المودة والمحبة بين الجنسين كما قال سبحانه: ﴿**هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ**

﴿لَهُنَّ﴾[١]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[٢]، ومن مظاهر ذلك:

١- فرض المهر للمرأة في الزواج، وهذا ليس بطبيعة الحال عوضاً عن شيء، فالزواج غاية للجنسين وتكامل لهما، وكل منهما لباس للآخر وسكن له، وهو متقوم بالمودة والمحبة من الطرفين، ولكن المهر تكريم للمرأة ليعطي دلالة على أنها مطلوبة وليست طالبة، وهو ملائم لطبيعة المرأة في حيائها ودلالها ولطبيعة الرجل في الإقدام وتقبل هذا الدلال، بل والشعور بالروعة في ذلك.

٢- جعل القوامية للزوج في الحياة الأسرية، قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾[٣]، ومعناها أن يكون هو المدير لها في تحري صلاحها ككل، فكل مجموعة لا بدّ لها من إدارة، لأنّ اجتماع اثنين في أمر يسير مظنة للاختلاف بطبيعته فما بالك بحياة مشتركة دائمة، وقد أُنيطت القوامة بالرجل؛ لأنها أنسب بصفاته في الحزم والجرأة والإقدام، بينما تتصف المرأة عموماً باللين والعاطفة، وكأن إلى ذلك أُشير في الآية الكريمة.

ويبدو بالنظر إلى بعض الروايات المأثورة أنّ من أبعاد القوامة أن يكون خروج المرأة من بيتها بتفاهم مع زوجها، وهو قد يعطي دلالة اجتماعية على اعتبار المرأة ركناً في البيت، فيحتاج البيت وفق الترتيب الملائم إلى ركن داخلي يهتم به ويقوم على شؤونه، وحيث إنّ الرجل لا بدّ أن يخرج للعمل والإنفاق نوعاً، فإنه لا يكون ملائماً

(١) سورة البقرة: آية ١٨٧.

(٢) سورة الروم: آية ٢١.

(٣) سورة النساء: آية ٣٤.

للاهتمام بالبيت، على أنّ المرأة بطبيعتها تنظر إلى البيت على أنه مملكتها.

هذا، ولكن ليس معنى القوّامة إلا تحري صلاح الأسرة ككل، فلا يجوز للرجل التعسف في استعمال القوامة طبعاً.

٣- إيجاب إنفاق الزوج على الزوجة والأولاد كما دلّ على ذلك القرآن الكريم، وذلك أمر يلائم كونه مديراً للأسرة، كما أنه يلائم كون المرأة ركن البيت الداخلي، وكذلك يلائم أنّ كثيراً من الأعمال تقتضي قوّة بدنية أو بروزاً اجتماعياً واختلاطاً مرتباً مع الرجال، وذلك مما لا يلائم المرأة.

٤- اعتبار خصوصية للرجل في استجابة المرأة له في البعد الزوجي الخاص ما لم يوجب عليها حرجاً شديداً أو تخاف من تضررها بذلك، كما قال تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾[1]، وهو ملائم لقوة غريزة الرجل وسرعة استجابته للمؤثرات المثيرة وجرأته في التعبير عن ذلك، كما أنّ في ذلك تمسكاً بالعلاقة والالتزام الزوجي.

٥- حثّ الرجل والمرأة على سلوك متفاوت في داخل الأسرة، فقد حثت المرأة على اللين مع الرجل ما تيسر لها، وهو ملائم لفطرة اللين والتحبب للرجل فيها، كما حُثّ الرجل على كرم العشرة وتجنب السلوكيات اللئيمة، وذلك ملائم لفطرة التقرب إلى المرأة والعطف عليها وحمايتها.

٦- إناطة الطلاق بالرجل، وهو ما قد يُفسر على أساس أنّ الرجل هو الأكثر

---

(١) سورة النساء: آية ٣٤، والقنوت بمعنى الطاعة والتواضع، ويبدو مما جاء فيه ذيل الآية من ذكر المرأة التي يخشى نشوزها أنّ النظر إلى البعد الزوجي الخاص، فلاحظ.

تمسكاً نوعاً بالزوجة والأسرة وأكثر شعوراً بالمسؤولية في اجتماع الأسرة بالمقارنة مع المرأة، على أنّ للمرأة في حال تعسف الزوج معها أن تطالب بحقوقها أو طلاقها، فإن لم يستجب الزوج لأداء حقوقها وللمعاشرة بالمعروف معها ولا لطلاقها أمكن للحاكم أن يطلقها.

هذا، وما ذكرناه في تعليل بعض الأحكام قد لا يكون افتراضاً حدسياً خارج دلالة النص تماماً، بل هو على الإجمال مما يبدو واضحاً من النصوص في جملة من الموارد وفق دلالات اتجاه الحكم ومقاصده ومبادئه حسب مناسبات طبيعة الحكم وموضوعه، وليس ذلك بالضرورة ما يقتضي الاكتشاف التام والدقيق لجميع ملاكات الأحكام ويصحح الأخذ به في حدود الحكم كما ذكر ذلك في علم أصول الفقه.

٩- تثقيف الدين للجنسين على أن يرضى كل منهما بنفسه وخصائصه

الوجه التاسع: أنّ الدين يثقف كل من الجنسين أن يرضى بنفسه وبخصائصه وبحقوقه وواجباته، ولا يتمنى ما خصّ به الآخر، كما قال تعالى: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾[1].

وقد جاء في ما روي من الأحاديث النبوية أنّ بعض النساء شكون تفضيل الرجال عليهن بالجهاد وغير ذلك، فأجابهن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بكلام حكيم وبيّن أنّ

(١) سورة النساء: آية ٣٢.

اهتمام المرأة بأسرتها على وجه سليم هو بمثابة جهاد المرأة في الفضل والثواب[١].

ويندرج هذا الموضوع في تأصيل إيماني وأخلاقي عام تحتاج إليه البشرية اليوم أكثر من أي وقت مضى، وهو أن يرضى الإنسان بمقادير الله سبحانه له في الحياة ويعلم أنه ما من شيء قدّر للإنسان المؤمن إلا وهو خير له إذا رضي به واتسق معه، فإنّ ذلك يوجب البركة له في ما أوتي في هذه الحياة وما بعدها، والمراد بمقاديره سبحانه الأمور التي تفرضها سنن الحياة على الإنسان ما لا مخرج له منها، لأنّ المرء إذا قنع بها وتأمّل في وجوه خيرها واستثمارها سعد بها وبورك له في حياته بالرغم مما يراه من محدوديتها، وليس المراد بها الأمور التي يستطيع الإنسان تغييرها وإصلاحها بالمساعي الملائمة والمعقولة دون المغامرات غير المحسوبة والنَهَم الذميم فلا يقتضي ذلك البقاء، كالفقر الذي يمكن رفعه بالعمل والتكسب، والمرض الذي يمكن رفعه بالعلاج.

١٠- الرفض الصريح في الدين لاتخاذ الإنسان هوية جنسية غير ما هو عليها وفق خصائصه الجسدية

الوجه العاشر: أنّ النصوص الدينية النبوية وما ورد عن أهل البيت (عليهم السلام) صريحة في رفض اتخاذ الإنسان هوية جنسية غير مطابقة لخصائصه الجسدية،

---

(١) لاحظ مثلاً: وسائل الشيعة: ١١٦/١٤، عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: (جهاد المرأة حسن التبعل)، وص٢٣، عن النبي صلى الله عليه وآله: (ما استفاد امرؤ مسلم فائدة بعد الإسلام أفضل من زوجة مسلمة تسره إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها، وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله).

وذلك لما ورد فيها من ذم المخنثين من الرجال والمسترجلات من النساء، بل ورد في بعض النصوص لعنهم، واللعن تعبير عن بُعد الإنسان عن رحمة الله سبحانه وهباته في الحياة بما استوجبه صنيعه نفسه، لأنّ الله سبحانه خلق هذه الحياة على نحو البذر والحصاد، فمن فعل خيراً فقد بذر خيراً وحصد مثل ما بذره، ومن فعل شراً فقد بذر شراً وحصد مثل ما بذره ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾[1].

ومن الملفت ـ كما أشرنا من قبل ـ أنّ التعبير اللغوي المستخدم في النصوص عن حالة الانطباع المغاير للذات اشتمل على معنى التشبيه دون الانتماء الحقيقي، فيقال عن الرجل: (إنه تأنّث) أي تشبه بالأنثى وهو ليس بأنثى، وكذلك يقال عليه (تخنّث) أي صار كالخنثى، لأنّ الخنثى هي من كانت لها خصائص جسدية بعضها ذكرية وبعضها أنثوية، ويقال عن المرأة: (إنها استرجلت) أي تشبهت بالرجل فهي ليست رجلاً في حالتها هذه.

١١- كون الذكورة والأنوثة في الدين صفتين للروح وليس للجسد فقط وبقاؤهما بعد هذه الحياة

الوجه الحادي عشر: أنّ نصوص الدين وقواعده تعطي أنّ الذكورة والأنوثة وإن كانتا صفتين جسديتين إلا أنهما تمثلان فوارق روحية بين الجنسين.

بيان ذلك يتوقف على تقديم مقدمة تتضمن أموراً:

---

(١) سورة الزلزلة: آية ٧ـ٨.

١. إنّ الإنسان بحسب الدين ـ بل بحسب دلالة الشواهد العلمية[١] ـ ليس كائناً مادياً محضاً بحيث لا يزيد وجوده على الجانب المشهود بالحس من البدن الخاص وأجزائه ونشاطاته الفيزيائية والكيميائية والأحيائية، بل هو بحسب الدين ذو جزء روحاني آخر يُمثل كيانه الحقيقي، ولذلك لا يفنى الإنسان بنظر الدين بالممات رغم زوال جسده وتفكك أجزائه وزوال نشاطاته، بل يبقى موجوداً، وسوف يعود إلى الحياة بجسمه في نشأة أخرى، وذلك أصل من أصول الدين يعرف بالمعاد أو باليوم الآخر.

فالمعاد في الدين ليس إيجاداً للإنسان من العدم جسماً ولا روحاً بحسب القرآن الكريم وسائر النصوص الدينية، بل إعادة للجسم، وعودة للروح إليه بعد أن عاشت منفصلةً عنه لحين.

وقد ذكر (روح الإنسان) في قبال جسده في القرآن الكريم في موارد متعددة[٢]:

١- ما جاء فيه في مراتب خلق آدم (عليه السلام) من نفخ الروح في جسده كقوله

---

(١) لاحظ بحث حقيقة الإنسان في المعاد من كتاب الأنباء الثلاثة الكبرى.

(٢) وقد يكون التعبير بـ(يتوفى) عن الموت في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿**قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ**﴾ (سورة السجدة: آية ١١) ذا دلالة على ذلك، لأنه يعني استيفاء الروح، وقد ورد التعبير بالتوفي عن المنام أيضاً، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ**﴾ (سورة الأنعام: آية ٦٠) وهو ليس زوالاً للروح حتى بالمفهوم العرفي، كما عبّر في شأن عيسى (عليه السلام) أيضاً بالوفاة في قوله سبحانه: ﴿**إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ**﴾ (سورة آل عمران: آية ٥٥) مع أنه (عليه السلام) إنما رُفع حسب تصريح الآية ولم ينعدم، لكن هذه الدلالة جيدة إذا كان التعبير بالتوفي عن الموت تعبيراً إسلامياً، وأما إذا كان معهوداً لدى العرب في الجاهلية فلا بد أن يكون التعبير بمنظور أعم يلائم عدم اعتقادهم بالبعث، ولا يسع التحقق من الموضوع عاجلاً فلا بدّ من الاستيثاق من ذلك.

تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾(١).

٢- وأشير إلى الروح في مراتب خلق الإنسان بقوله سبحانه بعد ذكر اكتمال الجسد: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾(٢).

وجاء في القرآن الكريم النص على خروج الروح من البدن عند الموت، قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾(٣).

٤- وكذلك صرح بحياة الشهداء بعد المماة، قال سبحانه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٤).

إذاً لا شك في وجود روح للإنسان تتعلق بجسده ما دام حياً، فإذا فَسُد جسده استقلت روحه.

٢. إنّ روح الإنسان تتضمن إمكانات جهزت بها وبرنامج معين لنشاطاتها كما

---

(١) سورة الحجر: آية ٢٨ ـ ٢٩، ولاحظ: سورة ص: آية ٧١ ـ ٧٢.

(٢) سورة المؤمنون: آية ١٤، ونص الآيات كما يلي: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (سورة المؤمنون: آية ١٢ ـ ١٤).

(٣) سورة الأنعام: آية ٩٣.

(٤) سورة آل عمران: آية ١٦٩ ـ ١٧٠.

هو الحال في الجسد، فالجسد ذو إمكانات خاصة وبرنامج محدد ابتداء من حال وجوده كخلية ثم تلقيحها فيما بعد ذلك، وذلك أمر معروف في علم الأحياء الخلوية، فالحال في الروح كذلك، فهي أيضاً ذات إمكانيات وقابليات خاصة يكون بعضها مرهوناً بوجود البدن من جهة كون البدن ـ باعتبارٍ ما ـ بمنزلة آلة للروح، وبعضها غير مرهون بذلك ولا سيما في الأنبياء والصالحين والشهداء.

٣. إنّ الروح والجسد توأمان في هذه النشأة، فالجسد مسخر للروح، فهما يتكاملان حتى كأنهما شيء واحد، فترى أنّ ما يطرأ على الجسد يؤثر في الروح، وما يطرأ على الروح يؤثر في الجسد، فاختلال الغدة الدرقية يؤثر على الحالات النفسية، كما أنّ الحالات النفسية تؤثر على الصحة البدنية.

وعلى هذه الرؤية فإنّ الإنسان إذا كان متميزاً في نشاطاته الدماغية عن الحيوانات، فهذا التميّز يرجع إلى تميّز روحه بقابليات وإمكانيات مميزة، ولكن دماغ الإنسان أيضاً بطبيعة الحال مجهز بما يصلح معه آلة للفعاليات المتطورة للروح.

وبعد هذه المقدمة نتساءل عن أنّ الأنثى والذكر هل هما متمايزان في الجسد فحسب من منظور الدين فتكون الذكورة والأنوثة مثل الطول والقصر أو الصحة والعوق وغير ذلك، أم هما متمايزان في الروح أيضاً بمعنى أنّ هناك خصائص روحية مائزة بين الجنسين.

والذي تقتضيه النصوص الدينية تمايز الجنسين في الروح لوجهين:

١ – إنّ هناك فرقاً في الخصال النفسية بين الجنسين من منظور الدين كما عرفناه سابقاً، وهذه الخصال هي من شؤون الروح أصالة وإن كانت تتمثل في أجزاء من الدماغ وفي نشاطاته الفيزيائية والكيميائية والأحيائية.

٢- إنّ الإنسان يبقى على جنسه بعد الممات في عالم البرزخ ويعود إلى جنسه في عالم القيامة، فالرجال الأنبياء مثلاً هم ذكور في تلك العوالم كما كانوا في الدنيا، والإناث الصالحات مثل مريم بنت عمران وزوجة فرعون هنّ كذلك، ولا ينتفي جنس الإنسان ليعود حيادياً تجاه الذكورة والأنوثة بعد هذه الحياة.

وهذا أمر بديهي بالنظر إلى النصوص الدينية التي تحدثت عن عوالم البرزخ والقيامة، ويؤكد ذلك أمور خاصة منها ما يدل من السنة على أنّ الأزواج الصالحين في الدنيا يكونون كذلك في الآخرة(١).

ومما يناسب ذكره في المقام احتجاب المرأة في حال عبادة الله تعالى كالصلاة والطواف بالبيت، مع أنّ العبادة أمر روحاني فهذا الأمر قد يرمز إلى إشعار المرأة وهي في محضر الله سبحانه والأدب معه بخصوصيتها وحيائها، لأنّ الأنوثة هي جزء من كيانها.

---

(١) وربما نفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿**إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ * هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِئُونَ * لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُمْ مَا يَدَّعُونَ**﴾ (سورة يس: آية ٥٥ ـ ٥٧)، بناء على أنّ الظاهر أنّ المراد أزواجهم في الحياة الدنيا، والظاهر من الآية اجتماعهم مع أزواجهم، وكذلك قد يفهم ذلك من قوله سبحانه عن المؤمنين: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ**﴾ (سورة الرعد: آية ٢٣)، وقوله تعالى نقلاً عن الملائكة في الدعاء للمؤمنين ﴿**رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ (سورة غافر: آية ٨)، ولكن ينبغي الالتفات إلى ورود هذا التعبير في شأن الظالمين وذلك في قوله تعالى عن يوم القيامة ﴿**احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ * مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ**﴾ (سورة الصافات: آية ٢٣).

١٢- اختلاف الذكر والأنثى ـ جسدياً ـ في الأحكام التشريعية في الدين

الوجه الثاني عشر: اختلاف الذكر والأنثى وفق التصنيف الجسدي في عشراتٍ من الأحكام التشريعية في الدين.

وهذه الأحكام على قسمين:

١- أحكام تشريعية هي ملائمة بوضوح للذكر والأنثى بالمعنى الجسدي بالنظر إلى الطابع الجسدي للحكم.

ومن هذا القسم على سبيل المثال:

أ- إنّ بلوغ الذكر يكون بالاحتلام ما لم يجز خمس عشرة سنة، وليس بلوغ الأنثى كذلك، بل يكون بلوغها الجسمي بالعارض الشهري المعتاد، أو بسن مخصوص دون سن الذكر قال سبحانه: ﴿**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ**﴾[١]، وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا**﴾[٢].

ومن المعلوم أنه لا دخل لانطباع الإنسان عن نفسه بالبلوغ.

ب- عامة الأحكام التي ترتبط بالزواج، فإنّ النصوص واضحة وصريحة في افتراض الزواج بين الذكر جسدياً والأنثى جسدياً، ويشمل ذلك ما ورد في أصل الزواج ومراعاة حقوق الزوجين وما أحل لأحدهما من الآخر، وحكم النزاع بين الزوجين، وكذلك حكم الطلاق العادي وطلاق الفدية (الخلع) والإيلاء والظهار

---

(١) سورة النساء: آية ٦.

(٢) سورة النور: آية ٥٩.

وعدة الطلاق والوفاة وميراث الزوجين وغير ذلك مما جاء في آيات كثيرة لا تحصى.

٢- أحكام تشريعية أخرى ليس مضمونها في نفسها ذا طابع جسدي، ولكن مع ذلك فإنّ الظاهر أنها متفرعة على الذكورة والأنوثة وفق التصنيف الجسدي، وذلك بالنظر إلى ما عرفت من أنّ القسم الأول من الأحكام تترتب على الذكر والأنثى بالتصنيف الجسدي، ومن غير الوارد أن يكون هذا القسم ذا موضوع مختلف عن القسم الأول، بحيث يكون بعض أحكام الذكر والأنثى في الدين مترتباً على التصنيف الجسدي وبعضها الآخر مترتباً على انطباع الإنسان عن نفسه.

واختلاف الذكر والأنثى بالمنظور الجسدي في هذا القسم من الأحكام التشريعية يعطي اختلاف الهوية الجنسية (النفسية والسلوكية) للإنسان بحسب خصائصه الجسدية، ولولا ذلك لم يصح اختلاف جنسي الإنسان في تلك الأحكام لمجرد الفارق الجسدي بينهما، بل لا بد أن تختلف الملاءمات النفسية والسلوكية بين الجنسين وفق الخصائص الجسدية.

وعليه لا جدوى لتحول الإنسان من خلال الانطباع النفسي عن جنسه الجسدي، فالذكر يبقى مشمولاً لأحكام الذكر في الدين حتى وإن كان انطباعه عن نفسه أنه أنثى، والأنثى تبقى مشمولة لأحكام الأنثى في الدين حتى وإن كان انطباعها عن نفسها أنها ذكر.

١٣- دلالة النصوص الواردة في شأن الخنثى (الاضطراب الجسدي الجنسي) على أنّ الاعتبار بالجسم في التعيين

الوجه الثالث عشر: أن النصوص الروائية الدينية[١] الواردة في مورد الاختلال الجنسي الجسدي ـ المسماة بحالة الخنثى ـ يعطي عدم تعيين جنس الشخص أو تحديد أحكامه في ما كان واجداً لبعض خصائص الذكر وبعض خصائص الأنثى أو فاقداً لهما على أساس انطباع الشخص عن نفسه، بل كان ذلك على أساس خصائصه الجسدية بالنظر إلى ما يكون أقرب إليه من الجنسين أو بالقرعة التي هي لتعيين الحكم عند إبهام الواقع، أو بالبناء على قاعدة العدل والإنصاف بجعل نصف استحقاق الذكر ونصف استحقاق الأنثى.

وفي ذلك دلالة على أنّه لا عبرة في الدين في تحديد هوية الإنسان الجنسية والأحكام ذات العلاقة بها، وفق الانطباع النفسي والميول الشخصية، رغم أنّ مورد الاضطراب الجسدي يعتبر وفق النظرية الحديثة أقرب الحالات إلى تقبّل تبعية جنس الشخص لانطباعه عن نفسه.

١٤- لوازم غير ملائمة لقبول التحول الجنسي في الأحكام الشرعية

الوجه الرابع عشر: أنّ من لاحظ الأحكام الشرعية الفارقة بين الجنسين وجد أنّ من غير الملائم تماماً أن يفترض حدوث التحول في الجنس على وجه تتغير به الأحكام الشرعية.

---

(١) وسائل الشيعة: أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه، ١٧/ ٥٧٢ وما بعد.

فليس من المحتمل مثلاً في منظور الدين والتشريع الديني أن تلد الأنثى ثمّ تصبح ذكراً، ويولد الذكر ثم يصبح أنثى، وأن تتزوج المرأة على أنها أنثى ثم تتحول إلى ذكر، ويتزوج الرجل على أنه ذكر ثم يتحول إلى أنثى، أو يتحول كل من الزوجين إلى جنس الآخر في زمان واحد، وتلزم المرأة عدة الطلاق أو الوفاة ثم تصير رجلاً في أثنائهما؟! هذا إلى عشرات الأحكام الأخرى من هذا القبيل.

إذاً اتضح وضوحاً لا لبس فيه أنه لا قيمة في الدين لانطباع الإنسان عن نفسه على خلاف جسده، ولا تتكون بذلك هوية للإنسان، بل تتحدد الهوية الجنسية السليمة وفق الخصائص الجسدية للعلاقة بين الخصائص الجسدية والخصائص النفسية والسلوكية للجنسين، فالهوية النفسية الاجتماعية التي تعني التكوين النفسي والسلوكي للإنسان مطابقة للخصائص الجسدية، وأمّا الانطباع المغاير لها فهو حالة غير منظورة لا يترتب عليها أي أثر في القانون.

الموضوع الثاني: مبنى حكم الدين والتشريع الديني في تبعية الهوية الجنسية الإنسانية للخصائص الجسدية

أنه بعد تبين موقف الدين في رفض فصل هوية الإنسان الجنسية عن خصائصه الجسدية وترتيبه المظاهر والسلوكيات والأدوار الأسرية والاجتماعية على الخصائص الجسدية يقع السؤال عن مبنى التشريع الديني في هذا الاتجاه بحسب الدين نفسه، فهل يبني الدين ذلك على كون هذا الاختلاف اقتضاء فطرياً للجنسين، أو يعتبره تشريعاً تعبدياً لمصلحة اجتماعية قدّرها المشرّع في الأحكام المختلفة التي قدّرها للجنسين؟

ولنذكر إيضاحات ثلاثة قبل بيان الموضوع:

١. انقسام أحكام الدين إلى فطرية وتعبدية

الإيضاح الأوّل: أنّ الأحكام التشريعية في الدين على نوعين وفق ما جاء في الدين نفسه:

النوع الأوّل: أحكام فطرية، بمعنى أنّ الدين يقرّ هذه الأحكام على أنها توافق الفطرة الإنسانية والهَدْيَ الذي أُلهمه الإنسان في داخله بأنواعه التي تقدم توضيحها من الهدي الإدراكي والهدي الجسدي والوظيفي والهدي النفسي والسلوكي والهدي القانوني والأخلاقي والهدي الحِكَمي.

ومن موارد ذلك:

١- ما جاء في القرآن الكريم في شأن التوحيد ونبذ الشرك من أنّ ذلك هو ﴿**فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾[١]، والمراد بذلك أنّ ما فطر عليه الإنسان في داخله ـ من الشعور بكائن غير مادي أعلى مهيمن عليه وعلى الكون والذي يجد شواهده في نفسه وفي الآفاق ـ ليس إلا هو كائن واحد، وأمّا افتراض إله آخر أو آلهة أخرى فهو وهم مكتسب اصطنعه الإنسان لأسباب وغايات خاطئة[٢].

---

(١) سورة الروم: آية ٣٠.

(٢) وكأن أساسها النزعة المادية في إيجاد مثال مادي محسوس للإله، ثم يكتسب هذا المثال موضوعية ويكتسب القداسة فيُعبد، ثمّ تصطنع عند الاختلافات القومية والقبلية أمثلةً له غير ما يتخذه الآخر، ويفترض أنّ إلهه هذا ينحاز له كما ينحاز إله الآخر لذاك، ويقتفي بعض الأقوام أثر بعض في افتراض إله مادي كما جاء في القرآن الكريم عن قوم موسى (عليه السلام): ﴿**قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**﴾ (سورة الأعراف: آية ١٣٨)، وهكذا توجد آلهة قومية وقبلية متعددة

٢- ما جاء في ذكر الوجهة العامة لأوامر الله سبحانه ونواهيه، قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾(١).

٣- ما جاء أيضاً في الثناء على النبي (ﷺ) والإشارة إلى طرف من علائم حقانيته، قال تعالى: ﴿**يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**﴾(٢)، ومن المعلوم أنّ المعروف ما عرفه الإنسان بفطرته وتقبله واستساغه، والمنكر ما أنكره بفطرته ورفضه ووجد فيه حزازة، كما أنّ الطيب من المأكولات ما استطابه الإنسان، والخبيث ما استقذره وكرهه مثل القاذورات والأشياء النتنة.

وقد يذكر الدين في بعض الأمور أنّها فطريّة على وجه التنبيه من جهة طروّ الغفلة على كثير من الناس بسبب الأعراف والتقاليد السائدة فيثير للناس دفائن عقولهم ومرتكزات فطرتهم، كما نهى عن نسبة الشخص إلى غير أبيه، قال سبحانه: ﴿**ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ**﴾(٣)، فالأب الذي كان الولد منه هو أولى من

بجنب الإله الخالق الذي يشعر به الإنسان بالفطرة، كما لوحظ ذلك لدى العرب حيث إنّ كل قبيلة مضافاً إلى إذعانها بالله سبحانه كانت لها آلهة وأصنام تعبدها مع الله، وتفترض أنها تنحاز لها في مقابل آلهة القبائل الأخرى حتى ضعف التجاؤهم إلى الإله الخالق، لأنهم كانوا يرون أنه حيث إنه إله مشترك بين الأقوام كلها فلن ينحاز بنفسه لأحدها ضد الآخر.

(١) سورة النحل: آية ٩٠.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٥٧.

(٣) سورة الأحزاب: آية ٥.

المنظور الفطري والأخلاقي بنسبة الولد إليه ممن تبناه.

النوع الثاني: ـ من أحكام الدين ـ أحكامٌ تشريعية لا يرى الدين أنّ باستطاعة الإنسان أن يدركها بفطرته وضميره ويعرف وجه الحكمة فيها تفصيلاً على وجه نهائي وجازم، ولكن الله سبحانه يعلم بأنّ ذلك أصلح للإنسان وأوفق، بما كوَّنه عليه من السنن النفسية والاجتماعية، كما في كثير من الأحكام الشرعية التفصيلية مثل إيجاب الصلاة والصيام والحج وأحكام كثيرة أخرى.

وهذه الأحكام..

منها: ما يجد العقلاء ملاءمتها ورجحانها بغض النظر عن التشريع، ولكن لا على وجه يثقون باستيعابهم لمبادئ صلاح الحكم من عدمه، فيأتي من الشارع إقراره فيسمى بالأحكام الشرعية الإمضائية.

ومنها: ما لا يكون كذلك، بمعنى أنّ العقلاء لا يدركونها ابتدأ ولو على وجه الترجيح فتسمى بالأحكام الشرعية التعبدية المحضة، ومن الأحكام التعبدية المحضة ما يستشعر العقلاء وجه الحكمة فيها وإن لم يستطيعوا أن يرتقوا بأنفسهم في وجه الحكمة فيها إلى مستوى يجدونه تشريعاً ملزماً مثل تحريم الخمر.

فهذا إيضاح ضروري في الموضوع حول التنويع الثنائي للأحكام الشرعية في منظور الدين لنتحدث في ضوئه عن أنّ هوية الإنسان الجنسية وفق الدين هل هي فطرية أو مكتسبة؟

٢. نفي نظرية فصل الهوية الجنسية للتكامل الفطري بين الجنسين

الإيضاح الثاني: أنّ نظرية فصل الهوية الجنسية وجميع الميول والغرائز

والسلوكيات والأدوار الفارقة بين الجنسين عن الخصائص الجسدية تماماً تنفي بطبيعة الحال وجود هوية جنسية فطرية للجنسين يتكاملان بها معاً، لأنها تعني ما يلي:

١- إنّ الإنسان ليس مُعداً ولا موجهاً جسدياً ولا نفسياً ولا سلوكياً ولا حكمياً ولا أخلاقياً للتكامل بين جنسيه بتاتاً، بل التكامل بين الجنسين صنيعة اجتماعية يسير عليها أغلبية الناس.

٢- إنّ الذكر ليس مخلوقاً ليجتمع مع الأنثى بالضرورة ولا الأنثى مخلوقة لتجتمع مع الذكر، وإن كان الإنجاب بحكم الخصائص الجسدية لا يتم إلا بهما، لكن ممارسة الإنجاب خيار اجتماعي لهما، وليس أمراً فطرياً غُرِزَ فيهما، وليست الأمومة غريزة في المرأة لتوجب أن يكون للطفل حق مميز عليها وفق ما غرس فيها وجُهزت به فطرياً، ولا الأبوة غريزة في الرجل ليكون للطفل عليه حق مميز بالمقارنة مع الأم.

٣- إنّ الأعضاء الخاصة المتفاوتة بين الجنسين (الذكر والأنثى) ليست مخلوقة لغاية التكامل بالضرورة، ومن ثمّ لا تمنع الفطرة من استغناء الإنسان عنها واستئصالها إذا لم يجدها ملائمة وكان انطباعه عن نفسه مختلفاً.

٤- إنّ الميل الغريزي للذكر إلى الأنثى والسلوك والاقتران الزوجي الموافق له أيضاً ليس أمراً فطرياً لا من حيث فطرة الجسد ولا النفس والسلوك، ولا الحكمة (بمعنى الصالح الإنساني العام) ولا الأخلاق، بل هو توجيه اجتماعي اعتاد عليه جمهور الناس، ولذا لا مانع فطري بحسب هذه النظرية من أن يميل الشخص ويقترن بالجنس المماثل سواء كان انطباعه عن نفسه مختلفاً أم لا، بل لا توجيه في

فطرة الإنسان إلى الاقتران الزوجي للإيفاء بالغريزة، بل الأصل الطبيعي أن يفي الإنسان بغريزته مع آخر ولو كان ممارسة دون اقتران عقدي، أو كان صداقة أو مساكنة محضة سواء مع طرف مماثل في الجنس أو مغاير.

٥- كذلك لا غريزة فطرية في الإنسان بعنوان الحياء حتى في المرأة ولا بعنوان الغيرة حتى في الرجل، ولا هناك غريزة في الأنثى تدعوها لسلوكيات الإغراء والتجمّل وإبراز الجمال ولا تميز لها في الحياء ولا في العاطفة، ولا غريزة مميزة في الرجل في الاستجابة لإغراء الأنثى ولا الجرأة في التعبير عن الرغبة الغريزية ولا الحزم في الأمور، بل كل ذلك إنما هو ناشئ عن التربية الأسرية والاجتماعية.

إذاً فليس هناك بحسب نظرية التحول الجنسي توجيه فطري لا جسداً ولا نفساً وسلوكاً ولا أخلاقاً ولا حكمة وصلاحاً يرتسم به وجود هوية جنسية فطرية للذكر والأنثى تقتضي تكاملهما معاً على نحو تكامل المختلفين اللذين يحقق اختلافهما خلية أسرية كاملة ومتلائمة.

٣. وجود هوية جنسية مختلفة في الدين لكل من الجنسين

الإيضاح الثالث: لا شك لمن نظر في النصوص والتشريعات الدينية أنّ هذه النصوص تثبت هوية جنسية مختلفة للجنسين الذكر والأنثى على ما اتضح من البحث السابق، إذ لا نعني بالهوية الجنسية إلا الميول والعواطف والسلوكيات والمظاهر والأدوار، ومن الواضح أنّ الأحكام التشريعية في الدين تشتمل على طيف واسع من الأحكام التي يختلف فيها الجنسان مما يتعلق بكل من هذه العناصر، وذلك أمر بديهي.

إذاً فالهوية الجنسية للذكر والأنثى مختلفة في الدين بعد اشتراكهما في الهوية الإنسانية الجامعة التي تتمثل في الأحكام المشتركة بينهما في الدين.

وتتفاوت هذه الأحكام المختلفة للجنسين في منحاها بدواً، فبعض هذه الأحكام يعد بعضها مزية للأنثى، ومنها:

١- استحقاقها في الزواج للمهر من الزوج.

٢- استحقاقها للإنفاق من الزوج وإن كانت متمكنة مالياً.

٣- وجوب نفقة الأولاد على الرجل دون المرأة مع انتسابهم إليهما جميعاً، وذلك كله مما يستوجب عناء العمل وتحصيل المال.

٤- وجوب حمايتها على الرجل، حيث إنّ القتال واجب على الرجال دون النساء إلا عند الضرورة، ومن البديهي ما يستوجبه القتال من العناء الذي لا يوصف في التدريب القاسي والممارسة القتالية الخطرة، وما يشتمل عليه من التعب والسهر والتغرب عن الأهل والأولاد والمجتمع، وفقدان أسباب الراحة في المطعم والمسكن والظروف الجوية والإطاعة المجهدة والعقوبات الانضباطية، ثمّ ما يتبع ذلك من التضحية بالنفس والأطراف وفقدان الصحة النفسية والجسدية لوجوه الأمراض والإعاقة التي قد تستمر إلى نهاية العمر، وذلك مما لا يعلمه إلا من وقع فيه.

٥- إلقاء مسؤولية الأسرة على الزوج بالنظر إلى جعله قوّاماً عليها بالنظر إلى أحد بعديه وهو ما يتعلق بتكليفه بصلاح حالها، وإن كان البعد الآخر أنه يكون في موقع متميز كما هو الحال في المدير حيث إنه من جهةٍ تحمل عناء الإدارة ومن جهةٍ يكون في موقع مميز.

٦- إيجاب معونة القرابة والعشيرة على الرجل في دفع الدية التي تستحق على

الأقارب من الذكور والإناث عند ارتكاب ما يوجب الدية كالقتل خطأ[١].

فهذه موارد من امتيازات المرأة في التشريع الديني.

إذاً هناك أحكام متعددة تمثل امتيازاً للمرأة على الرجل.

كما أنّ هناك أحكاماً فارقة بين الجنسين قد تعد مزية للرجل كالموارد التالية:

١- كون الرجل قوّاماً على الأسرة بالنظر إلى أحد بعديه، وهو بالنظر إلى البعد الآخر مزية للمرأة، كما ذكرناه الآن في الأمر الخامس من مزايا المرأة في التشريع الديني.

٢- استحقاق الذكور ضعف الإناث في الميراث، وهو امتياز مالي للرجل بالنظر الأوّلي، ولكن بالنظر الى حال الأموال نجد أنّ في ذلك ما ينفع المرأة عندما تستحق المهر والإنفاق على الرجل، ويكون ما يحصل عليه الرجل مصدراً لإيفائه بحقوقها.

٣- إنّ الطلاق بيد الزوج، ولكن لوحظ فيه أنّ ذلك أبعد عن تفرق الأسرة بالنظر إلى أنّ تمسك الرجل بالمرأة أقوى من تمسك المرأة بالرجل نوعاً، وذلك يعود إلى مصلحة الاثنين ومصلحة الأولاد جميعاً.

علماً أنّ للمرأة في حال تعسف الرجل في إمساكها والتفريط بحقوقها طلب الطلاق من القاضي، فيسلب هذا الحق من الرجل لصالحها.

---

(١) فإنّ الجناية على الآخر توجب دية وتعويضاً، وهذه الدية تجب على عاقلة الجاني وهم الذكور المشتركين مع الشخص في النسب من جهة الأب من الآباء والأخوة وأبنائهم والأعمام وأبنائهم، ولا تشمل الإناث كالأمهات والأخوات والعمات والخالات، ولا المتقرّبين بالإناث مثل أبناء الأخوات، وإيجاب دفع الدية المستحقة على الشخص على أقربائه هو نوع من التكافل الاجتماعي بين القرابة في الاستحقاقات الكبيرة الطارئة التي يضيق بها الشخص ذرعاً عادة.

إذاً هناك توزيع للمزايا التشريعية بين الجنسين، والذي يؤكد عليه الدين أنه لم يُقدّر مزيّة للذكر إلا ووجهه الآخر رعاية صلاحٍ نوعيٍّ للأنثى، ولم يقدر مزيّة للأنثى إلا ووجهها الآخر صلاح نوعي للذكر، نعم قد يستغل بعض الرجال والنساء ما تميّز به على وجه ذميم.

إذاً لا شك في أنّ الدين يثبت هوية جنسية مختلفة للذكر والأنثى وفق تصنيفهما الجسدي.

وبعد تمام هذه الإيضاحات الثلاثة يقع الكلام في أنّ هذه الهوية الجنسية المختلفة للجنسين التي جاءت في تعاليم الدين هل هي وفق منظور الدين من قبيل الأحكام الفطرية للدين، أم هي من الأحكام التعبدية[1]؟

وجوه دلالة نصوص الدين على فطرية الهوية الجنسية

والواقع أنّ هذه الهوية هي فطرية في أصولها ومبادئها حسب تعاليم الدين لوجوه:

دلالة الاختلاف التشريعي بعد التأكيد على قيم العدالة والإنصاف على اختلاف الهوية الجنسية

الوجه الأوّل: ما يتوقف على التذكير بأمر أساسي، وهو أنّ الدين يتحرى في تشريعاته كلها المبادئ الفطرية العامة من العدل والصلاح ورعاية الحقوق

(١) علماً أنه على كل من التقديرين، فإنّ إلغاء هذه الهوية إلغاء لأصل بديهي في الدين يتمثل في طيف واسع من تشريعاته التي يختلف فيها الجنسان.

والوشائج ويعطي كل ذي حق حقه، وهذا هو الأساس الدستوري للتشريعات الدينية.

وفي ضوء ذلك يتضح أنه لا بدّ أن يكون الاختلاف التشريعي بين أحكام الرجل والمرأة مبنياً على ملاءمة لخصائصهما الفطرية، ولا يجوز أن يكون تنويعاً اعتبارياً محضاً، ولا توزيعاً اعتباطياً للأدوار، فلماذا مُيّزت المرأة بأمور ومُيّز الرجل بأمور أخرى، فلا بدّ أن تكون هناك ملاءمة اقتضت هذا التفريق وإلا كان ذلك مظنة لشعور كل منهما بالغبن، وهو شعور قديم في المجتمعات البشرية ولا سيما الدينية، وكان مما يثيره نفس الخطاب الديني بتأكيده على ابتنائه على قيم العدالة والإنصاف، وقد جاءت نصوص قرآنية ونبوية لمعالجة هذه المشاعر لدى الجنسين كقوله تعالى عقيب آيات الميراث: ﴿**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾[1].

تنبيه الدين على ابتناء هوية الإنسان الجنسية على الخصائص الجسدية واتساقهما معاً

الوجه الثاني: أنّنا إذا تأمّلنا النصوص القرآنية المرتبطة بتصنيف الإنسان إلى ذكر وأنثى وبيان تكامل بعضهما ببعض وأحكامهما في الدين نجد أنها لا تقتصر على بيان الموقف التشريعي في الدين لذلك، بل تشير إلى مطابقة موقف الدين مع الهدي الفطري المشهود بجميع وجوهه من الإدراكي والجسدي والسلوكي والأخلاقي

(١) سورة النساء: آية ٣٢.

والحِكَمي، بل تفيد هذه النصوص أنّ هذا الهدي هو أمر ميسر يدركه كل إنسان لم تحجبه عن إدراك الحقيقة الشهوات المفرطة أو الشبهات المضللة.

والحاصل: أنّ هذه النصوص الدينية بنفسها تصرّح وتثقف الإنسان على أنّ هذا الاختلاف في الأحكام إنما هو للتكامل بين الجنسين على وفق هدي فطري ينبثق من داخل الذكر والأنثى جميعاً.

بيان ذلك: أنه تقدم منّا أنّ الهدي الفطري بأنواعه الخمسة الرئيسة ـ وهي الهدي الإدراكي والهدي الجسدي والوظيفي والهدي النفسي والسلوكي والهدي الأحيائي والهدي الحكمي الذي يرشد إلى صلاح الإنسان ـ يقتضي مطابقة هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية:

١- فالهدي العقلي والإدراكي السليم يقتضي أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه وفق جسده، وأما انطباع الشخص أنه خُلق في الجسد الخطأ، فهي ذكر رغم أنّ جنسها أنثى، أو هو أنثى رغم أنّ جنسه ذكر فهو زيغ إدراكي ظاهر.

٢- والهدي الجسدي والوظيفي بالنظر إلى أنّ الخصائص العضوية السليمة ووظائفها في الإنسان تلائم تقبلاً نفسياً لهذه الخصائص، والانتفاع الملائم لها والاقتران المناسب معها ومن جملتها الإخصاب والإنجاب.

٣- والهدي النفسي والسلوكي الذي يمتاز به كل من الجنسين عن الآخر كذلك يقتضي تقبل الإنسان لخصائصه الجسدية السليمة، واتصافه بالغرائز الملائمة مثل حبّ الأمومة في الأنثى وحبّ الأبوّة في الذكر وحبّ الامتداد فيهما جميعاً.

٤- والهدي الأخلاقي يقتضي قبح أن يسعى الإنسان في سلوكيات وممارسات خارج ما فُطِر عليه من تكامل الذكر والأنثى.

٥- والهدي الحِكَمي يقتضي أن تقبّل الإنسان لخصائصه الجسدية يوافق صلاحه الشخصي والنوعي.

وإذا تأملنا القرآن الكريم وسائر النصوص الدينية نلاحظ التنبيه على وجوه الهدي الفطري هذه كلها.

تنبيه القرآن على دلالة الهدي العقلي على التكامل بين الجنسين

الوجه الثالث: لقد نبه القرآن الكريم على الهدي العقلي الذي متع به الإنسان حيث إنه يدرك ببداهة قانون تكامل الجنسين الذكر والأنثى بالاقتران الزوجي الأسري، وأشار إلى أنّ الانحراف عنه جهلٌ وسكرةٌ تنشأ عن الشهوانية الذميمة، ولذلك قال في قوم لوط ـ أصحاب الاقتران الشاذ ـ: ﴿**وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾[1]، وقال: ﴿**لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[2].

تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الجسدي والهدي النفسي والسلوكي على التكامل بين الجنسين

الوجه الرابع: لقد نبه القرآن الكريم أيضاً على الهديين الجسدي والنفسي والسلوكي من أبعاد تكامل الذكر والأنثى من وجوه متعددة:

١- التأكيد على زوجية الذكر والأنثى بحسب الخلق، كما قال سبحانه: ﴿**خَلَقَ**

(١) سورة النمل: آية ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) سورة الحجر: آية ٧٢.

﴿الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾[١].

فهذه الآية لم تقتصر على ذكر خلق الله سبحانه للذكر والأنثى فحسب كآية من آيات الله سبحانه الدالة على وجوده وعلمه وقدرته وإبداعه، بل ركّزت على خلقهما زوجين مما يدل على أنّ الزوجية بين الجنسين ليست نمطاً سلوكياً مكتسباً من خلال الدواعي المتجددة والعادات الاجتماعية بجنب سائر وجوه الاقتران كالاقتران الشاذ المماثل، بل ذلك مما أُعِد له الذكر والأنثى في خلقهما من قبل الله سبحانه، حيث أوجد هذا التنوع الأحيائي على هذا الوجه من التناغم الجسدي والنفسي والسلوكي والإنجابي.

وهذا المعنى بعينه ما يُحدّث عنه علم الأحياء والتشريح ووظائف الأعضاء من غائية الخصائص الجسمية والسلوكية للكائنات الحية، ومن جملتها الخصائص الجنسية الجسدية والسلوكية التي يمتاز فيها الذكر والأنثى.

فالزوجية في الخلق بين الذكر والأنثى تتضمن الدلالة على الملاءمة الخاصة الجسدية والنفسية والإنجابية جميعاً..

أمّا الملاءمة الجسدية فالدلالة عليها أمر ظاهر إذ الذكر والأنثى أصالة تصنيف جسدي للإنسان والحيوانات.

وأمّا الدلالة على الملاءمة النفسية فلأنّ المذكور هو الزوجية بين كائنين يمتلكان شعوراً وإحساساً وغرائز، والمفهوم منه الزوجية بينهما بما هما كذلك، وليس كالزوجية بين مصراعي الباب.

---

(١) سورة النجم: آية ٤٥.

وأمّا الملائمة الإنجابية فلأن الخاصة البديهية والمتناغمة لدى الذكر والأنثى هي تكاملهما الإنجابي، وذلك ما نُبِّه عليه في آيات أخرى يأتي بعضها.

٢- وعبّر القرآن الكريم مرة أخرى تعبيراً بليغاً عن تكامل الجنسين بخلق أحد الجنسين للآخر، كما قال تعالى في التشنيع والإنكار على فعل قوم لوط في الاقتران الشاذ بالمماثل: ﴿**أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ**﴾(١).

إذاً ـ بحسب القرآن الكريم ـ فكلّ من الجنسين مخلوق للجنس الآخر، وهما مفطوران على التكامل بالاقتران بينهما، والاقتران بالمماثل جهالة ونقص لفطرتهما وللبرنامج المودع في باطنهما.

٣- وَصَفَ القرآن الكريم مرة أخرى مزيداً من أبعاد التكامل النفسي، فقال: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾(٢).

فهذه الآية تُنبه ـ مضافاً إلى ما يعطيه جعل الذكور والإناث أزواجاً من التكامل الغريزي الجسمي والسلوكي ـ على التكامل العاطفي الخاص بين الزوجين (الرجل والمرأة)..

وذلك:

أوّلاً: أنها ذكرت سكون الزوجين بعضهما إلى بعض، والمراد به السكون النفسي،

---

(١) سورة الشعراء: آية ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢) سورة الروم: آية ٢١.

ومعنى السكون أنّ هناك طلباً وبحثاً في داخل كل منهما عن الآخر، فإذا وجده سكن إليه، كالذي يبحث عن حاجة أو يسير إلى غاية فإذا عثر عليها ووصل إليها سكن واستقر، وهذا توصيف دقيق رائع لما أودع في داخل الجنسين من تطلع إلى الآخر.

وثانياً: أنها نبهت على البعد النفسي غير الغريزي في التكامل بين الجنسين بما تضمنته من توصيف روح المودة والرحمة بينهما، ومن المعلوم أنّ المودة والرحمة غير التعلق الغريزي بين الطرفين، واعتبرت تلك آية مذهلة من آيات الله سبحانه، لأنّ الزوجين يختلفان صنفاً، ولا انتماء بينهما إذ ليس أحدهما من نسل الآخر كما هو الحال بين الوالدين والأولاد، كما لا قرابة بينهما، والاختلاف عادة مظنة الخلاف، لكنه سبحانه جعل هذا الاختلاف الطبيعي منبع شعور خاص بالوشيجة والمودة والرحمة بين الجنسين.

ومن أبعاد تلك الوشيجة أو الرحمة أنّ للمرأة عاطفة خاصة طابعها اللين مع الرجل والتودد له، وللرجل عاطفة خاصة مع المرأة طابعها الانجذاب إليها والعطف عليها والحماية لها، فهما يلتقيان ويتكاملان في الاقتران الزوجي الأسري.

٤- ونبّه القرآن الكريم في آية أخرى على بعدٍ آخر من أبعاد زوجية الجنسين في الخلق، وهو تكاملهما الإنجابي والذي يمثل ثمرة التكامل الجسدي والنفسي بين الجنسين، قال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ**﴾[1].

والتكامل الإنجابي ينطوي بدوره على البعدين الجسدي والنفسي، فهو في البعد

(١) سورة النحل: آية ٧٢.

الجسدي والوظيفي يشير إلى مجموعة الأعضاء الخاصة الضرورية للإنجاب ومستلزماته الوظيفية، والتي وزعت على الجنسين، كما أنه يشير في بعده النفسي والسلوكي إلى حب الأمومة والأبوّة وحب الامتداد والتكاثر في الإنسان.

وهكذا نلاحظ أنّ القرآن الكريم في ضمن منهجه الفطري العام في التنبيه على أبعاد الكون والحياة ودلالاتها على إبداع الله سبحانه، وما فيها من وجوه الإنعام على الإنسان نبّه على وجوه الهدي الفطري الجسدي والنفسي الدال على تكامل الذكر والأنثى.

تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الأخلاقي على تكامل الجنسين

الوجه الخامس: ونبّه القرآن الكريم على الهدي الأخلاقي في اقتران الذكر والأنثى من وجهين:

١- المشروعية، بمعنى أنّ الاقتران بين الجنسين هو الحالة المشروعة الوحيدة المستثناة من مبدأ العفاف ورعاية الخصوصية الجنسية مع الآخرين.

ولذلك اعتبر القرآن الكريم أنّ الاقتران بالمماثل فاحشة كريهة وابتداع ذميم في المجتمع الإنساني، كما قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ**﴾[1]، وقال سبحانه في ذمّ قوم لوط أصحاب الفعل الشاذ: ﴿**إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾[2].

---

(١) سورة المؤمنون: آية ٥ ـ ٦.

(٢) سورة العنكبوت: آية ٢٨.

٢- الرجحان، بمعنى أنّ الاقتران بين الجنسين ليس مشروعاً فحسب بل هو محبّذ، قال تعالى: ﴿**وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾(١).

تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الحكمي على تكامل الجنسين

الوجه السادس: ونبّه القرآن الكريم في آيات عدة على الهدي الحِكَمي في خلق الزوجين الذكر والأنثى، بمعنى أنّ من الحكمة التي أُلهِمها الإنسان في الحياة الاقتران الأسري بين الذكر والأنثى، هذا المعنى مما ينبّه عليه الآيات المتقدمة التي نبّهت على ما يوجبه الاقتران الزوجي بين الجنسين من السكينة التي يحتاجان إليها، ويوفره من المودة والرحمة التي يصبوان إليها، ويحققه من الامتداد من خلال الإنجاب الذي يرغبان فيه.

فهذه الأمور من جهة تمثل تناسقاً جسدياً ونفسياً رائعاً ومذهلاً بين الجنسين، ومن جهة أخرى فإنه ينبّه الإنسان على الحكمة التي أُلهمها في طلب الاقتران بالجنس الآخر، وتفريعاً على ذلك فإنه حثّ على اقتران الجنسين في قوله: ﴿**وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾، وقد تقدم ذكر الآية آنفاً، ونبّهت هذه الآية على أنّ في الزواج نفسه من الصلاح ما لا يبرر تركه خوف الفقر، بل الزواج نفسه محفّز للرزق وفق سنن الحياة.

وقد حثّ القرآن الكريم الزوجين على التعامل بالمعروف، ونبّه على أنه إذا حدث بين الزوجين كراهة فلا ينبغي أن يبعثهما ذلك على التشاؤم من المستقبل ففي

(١) سورة النور: آية ٣٢.

الحفاظ على الأسرة خير كثير، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾(١).

وهكذا نلاحظ أنّ القرآن الكريم نبّه على الهدي الفطري بوجوهه من العقلي والجسدي والنفسي والحكمي والأخلاقي في تكامل الجنسين.

دلالة القرآن على أنّ كيان الجنسين يبقى كذلك في ما بعد هذه الحياة

الوجه السابع: بل دلّ القرآن الكريم على أنّ الذكورة والأنوثة جزء مقوم لكيان الجنسين، ولذلك فإنّ هوية الذكر والأنثى وفق الخصائص الجسدية مما لا يختص بهذه الحياة، بل تسري إلى الحياة الآخرة، فالناس هناك ذكور وإناث كما كانوا في هذه الحياة، كما بيّنا من قبل وذكرنا بعض شواهده في القرآن الكريم كقوله سبحانه بعد ذكر المؤمنين: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ * سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾(٢)، وقال سبحانه عن دعاء الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾(٣).

وهكذا نجد دلالة القرآن الكريم على تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية، وتكامل الذكر والأنثى بهذا الاختلاف واضح عميق وبديهي يثير في الإنسان دفائن

---

(١) سورة النساء: آية ١٩.

(٢) سورة الرعد: آية ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) سورة الرعد: آية ٨.

عقله ومكنونات ضميره وشواهد خلقه في جسده ونفسه.

علاقة تكامل الجنسين بأصول الدين في القرآن الكريم

الوجه الثامن: وقد اشتمل القرآن الكريم في ضوء ما تقدم ـ مضافاً إلى التذكير بتمثل التكامل بين الجنسين في خلق الإنسان وفطرته ـ على ربط ذلك بالأصول الثلاثة الكبرى للدين، وهي أصل وجود الإله بصفاته وأصل المعاد بعد هذه الحياة وأصل الرسالة..

أمّا أصل وجود الله سبحانه وصفاته الحسنى فقد نبّه القرآن الكريم على أنّ هذا التنوع الرائع للإنسان إلى ذكر وأنثى وما ينطوي عليه من تفاصيل ظريفة وملائمة بين الجنسين من روائع خلقه وآيات قدرته في الكون والكائنات يهدي الإنسان إلى وجود الإله الخالق وإلى علمه وقدرته وحكمته وإبداعه.

هذا، وآيات الإله في الكون والكائنات التي يشهدها الإنسان على ضربين:

١ - آيات يجدها الإنسان في الآفاق من السماوات والشمس والقمر والكواكب، وفي الأرض سهلها وجبلها وبرها وبحرها، وفي النباتات والأشجار وأصنافها، وفي الحيوانات بأنواعها.

٢ - وآيات يجدها الإنسان في نفسه كما قال تعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾[1].

وخلق الإنسان زوجين ملائمين ذكراً وأنثى لهو من أبدع الآيات التي تدل على الإله في نفس الإنسان، كما تقدم ذكر بعض الآيات المتضمنة لذلك ولا نعيدها.

---

(١) سورة فصلت: آية ٥٣.

وعلى الإنسان أن يؤمن بالإله الخالق ـ الذي أودع الشعور به في فطرة الإنسان ـ جرياً على ما فطر عليه، وتأدباً معه وهو في محضره، وشكراً لإنعامه عليه بما يجده من وجوه نعمته في الآفاق والأنفس، قال سبحانه: ﴿**اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ**﴾[1]، ومن أعظم وجوه الإنعام على الإنسان في ذات نفسه ـ مضافاً إلى عقله وحواسه ـ هو أنه جعل له من نفسه زوجاً ملائماً يسكن إليه ويجد معه مودة ورحمة كما سبق ذكر بعض الآيات حول ذلك.

وأمّا أصل المعاد فلأنّ كل امرئ يحيا يوم القيامة كما كان من ذكر وأنثى، فالأنبياء يكونون ذكوراً كما كانوا، والفضليات من النساء كمريم (عليها السلام) وفاطمة بنت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يكنّ إناثاً كما كنّ.

وأمّا أصل الرسالة وامتداد التعليم الرسالي في أوصياء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ فلأنّ رسالة الله جعلت تبعية الهوية الجنسية (السليمة) للخصائص الجسدية من قواعد الدين وثوابت الشريعة التي لا يتأتى لأحد يؤمن بالدين وبهذه الرسالة أن ينكر ذلك بتأوّل أو شبهة بتاتاً، إلا إذا كان بعيداً عن نصوص الدين وتعاليمه بالمستوى الذي لا يستطيع إدراك معالمه الشاخصة ومضامينه الظاهرة وثوابته الواضحة وأركانه القائمة واتجاهاته المعروفة.

لقد اتضح من مجموع ما تقدم أنّ اعتماد الهوية الجنسية للذكر والأنثى على أساس الخصائص الجسدية لهما ورفض الانطباعات الشخصية الواهمة وتكامل

---

(١) سورة الحج: آية ٦٥.

الجنسين على أساس الهدي الفطري الجسدي والنفسي والحِكَمي والأخلاقي لهو أمر في غاية البداهة والوضوح في الدين، لأنه موضع تركيز بالغ في الدين وملء نصوصه كلها كلما ذكر الذكر والأنثى، سواء كان في سياق يتعلّق بأصل الدين كالاستشهاد على توحيد الله سبحانه بآياته في الكون وضرورة الإيمان بالله سبحانه شكراً لأنعمه على الإنسان، والتي من جملتها أن جعل للإنسان قريناً من نوعه مميزاً عنه في خصائصه متكاملاً معه، أو في سياق يتعلّق بالأمور التشريعية الفردية والأسرية والاجتماعية.

فهذا الأمر لهو أساس في تعاليم الدين ومبدأ من مبادئه الواضحة فيه، ولا يحتاج الوقوف عليه إلى أي مستوى من النظر والتخصّص في علوم الشريعة والعلوم الإنسانية العامة المتعلّقة بفهم التاريخ والنصوص التاريخية، ولذلك لا يسع أن ينكره من يذعن بالدين، بل لا يسع أن ينكره من لا يؤمن بالدين أيضاً، بمعنى أنه إذا تحرى تعاليم الدين في الموضوع رأى أنّ من البديهي فيه تبعية هوية الإنسان الجنسية لخصائصه الجسدية، فهذا معنى واضح جداً.

كما أنّ موقف الدين عما يتصل بذلك، وهو العلاقة بين اثنين من جنس واحد موقف مؤكد للغاية في رفض هذه العلاقة على وجه الاستقباح الشديد لمثلها، واعتبارها مخالفةً للفطرة الإنسانية، وإنزال العقوبة القاسية بقوم تجاهروا بها وتحدوا الرسالة الإلهية في شأنها، ومن المعلوم أنّ الحديث بهذا الأسلوب لن يحتمل قراءة أخرى تسمح بفصل الذكورة والأنوثة عن الخصائص الجسدية.

ولذلك نجد أنّ الكنيسة رغم تساهلها في كثير من تعاليم الديني المسيحي ـ حتى أُلغي عملياً جل فروع الدين التي كانت قد جاءت في التوراة ـ لكنها لا تزال

تتمسك بأنّ العلاقة الشاذة والاقتران الشاذ خطيئة، وأنّ هذه العلاقة مما لا يبارك فيها الله سبحانه مع إبدائها الحرص على رعاية السلم وعدم العنف لهذه الغاية.

شبهات واهنة حول قراءة أخرى لموقف الدين حول هوية الإنسان الجنسية

لقد عرفنا فيما تقدم أنّ هوية الإنسان الجنسية في الدين متطابقة مع خصائصه الجسدية، وفق الأبعاد الخمسة للإنسان من الإدراك والخصائص الجسدية والجوانب النفسية الأخرى والأخلاقية والمبادئ الحكمية، بل أنّ ذلك لهو من جملة ثوابت الدين في جميع الرسالات الإلهية وأسس تشريعاتها من أولها حتى آخرها وفي جميع مجالاتها.

وذلك لعدة وجوه:

١- إن اختلاف الخصائص الفطرية النفسية والسلوكية بين الذكر والأنثى ـ والذي يعني تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية ـ مِلْء النصوص الدينية الواصفة للتكوين الإنساني والأخرى التشريعية، كما أنه من أصول التشريع الديني ومبانيه الثقافية وقواعده العريضة التي تتمثل في الأبواب التشريعية كلها مما يتعلق بالولادة والبلوغ فالزواج إلى الموت والكفن والدفن، ومما يتعلق بالعبادات إلى ما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث، وما يتعلق بذلك من أحكام العدة والنفقات وشؤون الأولاد والمفقود والاختلاف بين الزوجين، ثمّ ما يتعلق بالأحكام القضائية والجزائية وحدودها، وما يتعلق بالجهاد والدفاع والتعامل مع العدو رجالاً ونساء.

وعليه فليس هو حكماً تشريعياً مفرداً أو مجموعة قليلة من الأحكام حتى يمكن معالجتها عن طريق المناهج المذكورة، ومن البديهي أن هذه المناهج لا تجري في ما كان ملء الخطاب الديني بهذا المستوى من السعة والانتشار والتأصيل والتحليل والتفسير، فإن رفع اليد عن ذلك كله وافتراض اختيارية الهوية الجنسية بعيداً عن الخصائص الجسدية يساوق إلغاء النص الديني وتعاليم الدين تماماً.

٢- إن النصوص الدينية لم تقتصر على التشريعات المختلفة في شأن الذكر والأنثى، بل تضمّنت بيان ابتناء هذه التشريعات المختلفة بين الجنسين على الإجمال على خلق الإنسان بصنفيه الذكر والأنثى بالخصائص المشهودة المختلفة، واعتمادها على وجوه الهدي الفطري كلها من الهدي الجسدي والوظيفي والهدي النفسي والسلوكي والهدي الأخلاقي القانوني والهدي الحِكَمي الذي يتحرّى الصالح الإنساني، فهذه الأنواع من الهدي التي فطر عليها الإنسان كلها تجري على الاختلاف بين الذكر والأنثى في الهوية الجنسية بما يوجب الفرق بينهما في التشريع الملائم.

ولا مجال لأيّ موقف تشريعي مختلف، لا سيما أنّ الهدي الأخلاقي القانوني الذي ذكرته النصوص الدينية هو بعينه القانون الطبيعي الذي تتحراه القوانين البشرية كلها، وتثبت على أساسها الحقوق والواجبات العامة ولا تجيز تجاوز خطوطه الثابتة والتعينية.

ومع هذا التعميق والتجذير للفكرة لن يتأتى افتراض قراءة أخرى للنص تتجاوز ذلك كله، وتنتهي إلى أنّ الهوية الجنسية الفطرية (المبنية على الخصائص النفسية السلوكية) حيادية تجاه الذكورة والأنوثة، وإنما تشكل كونها هوية ذكرية أو أنثوية لاحقاً.

وبالجملة: فإنّ المناهج الموصوفة تعتمد في تجويز تغيير التشريع الديني على عنصر تأثير الزمان والبيئة الزمنية على الحكم، وإذا جاء النص ببناء الحكم على الفطرة الإنسانية في نفسها، فلا يتأتى إسناد الحكم إلى الخصائص الزمنية للمجتمع الذي جاء فيه الدين.

٣- إننا بيّنا أنّ عقل الإنسان يدرك تفاوت الشخصية الجنسية للذكر والأنثى من خلال وجوه الهدي الفطري التي تقدم توصيفها تفصيلاً ـ من الهدي العقلي الإدراكي والهدي الجسدي والوظيفي والهدي النفسي والسلوكي والهدي الأخلاقي والهدي الحكمي وتقدير الصالح الخاص والعام ـ، وهذا الأمر يتيح لنا استكشاف حكم الشرع على وفق ذلك بغض النظر عن النصوص الدينية، لأنّ ما حكم به العقل والضمير لهو حكم الشرع بعينه كما يستفاد من القرآن الكريم، وقد ذكر ذلك في علم الأصول.

أصالة الثبات في الأحكام

وبعد، فإنّ هناك تأصيلاً عاماً ينبغي رعايته في جميع مناهج فهم النصوص الدينية وتشريعاتها حتى المناهج التي يُبنى على أنها تسمح بقراءة مختلفة للتشريع الديني، وذلك هو أصالة الثبات في الأحكام التشريعية، بمعنى أنّ الأصل البناء على ثبات التشريع الذي قامت الحجة عليه في الدين حتى يقوم البرهان على كونه من المتغير في الدين.

فهذا شرط ضروري في مناهج تأمّل النصوص الدينية جميعاً ولولا ذلك لاضطرب فهم الدين وساد الخروج عما ورد في ثوابت الشرع بالشك والشبهة ومجرد

الاقتراح حتى كأنه لا تشريع في الدين أصلاً، وهذا أمر غير معقول بحال، فلا بد إذاً لمن أراد أن يقرأ الدين قراءة أخرى وفق المناهج المفترضة أن يقيم دليلاً كافياً يكون مخرجاً عن الحكم التشريعي، وهذا الأمر مما لا يتحقق في موضوعنا هذا بتاتاً.

ولذلك لا يتأتى التشكيك في موقف الدين من تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية وفق أي منهج محتمل في فهم الدين ونصوصه التشريعية.

هذا، ولكن مع ذلك ربما تثار الشبهة في الموضوع، ويُدّعى أنّ الدين لا يرفض الهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية، وذلك بعدة تقريبات ابتدائية ومرتجلة لقبول نظرية الهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية يظهر عدم سلامتها في ضوء ما تقدم..

وهي ترجع إلى طريقين:

تأصيلات مهمة في الدين والعلوم الدينية قد يُبنى عليها ضرورة القبول بالهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية في الدين

الطريق الأوّل: وجوه مستقلة تطرح على ضرورة القبول بالهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية في الدين إجمالاً من غير سعي إلى توجيه وتفسير النصوص الدينية التي يفهم منها خلاف ذلك.

ويعتمد هذا الطريق على تأصيلات تعتبر من جملة الأصول الاعتقادية للدين، وأخرى تعتبر من جملة قواعد علم أصول التشريع الإسلامي، أو علم أصول

استنباط التشريع الإسلامي[١]:

١- التأصيلات الاعتقادية في الدين

أما التأثيرات الاعتقادية فهي ثلاثة:

١- إنّ الله سبحانه عالم بكل شيء، وكيف لا! وهو الخالق للأشياء كلها، مضافاً إلى تصريح الرسالات الإلهية كالقرآن الكريم بذلك، وعليه فلا يمكن أن ينطوي كلامه وتشريعه على ما يبتني على عدم العلم بشيء من الحقائق التكوينية والسنن الفاعلة في الكون والكائنات، ومن جملتها وجود الإنسان، فإذا جاء في النصوص المأثورة شيء يخالف المعطيات العلمية الثابتة، فإنّ ذلك إمّا يوجب الريبة في صحة تلك النصوص إن كانت غير قطعية كالروايات المأثورة التي لا تبلغ درجة التواتر، وإمّا يوجب الريبة في فهمها على الوجه المخالف لتلك المعطيات.

٢- إنّ الله سبحانه حكيم في فعله سواء الفعل التكويني وهو خلق الأشياء أو الفعل التشريعي وهو الأحكام والقوانين التي وضعها للإنسان، وكيف لا يكون ذلك! والحكمة هي وضع الشيء موضعه، وهي صفة تليق فطرياً بكل كائن ذي إدراك حتى الإنسان، فكيف بالإله الخالق للكائنات المدركة العاقلة، فإذا جاء في

---

(١) الفرق بين العلمين: أنّ العلم الأوّل ناظر إلى مبادئ التشريع نفسه، والثاني ناظر إلى مبادئ استنباط التشريع، والعلم الأوّل أسبق رتبة من العلم الثاني، ولم يدوّن العلم الأوّل بعنوانه صريحاً في كلمات أهل العلم، ولكنه علم نافع وضروري جداً ولا سيما في هذا العصر، وقد تندرج بعض المباحث تحت كل من العلمين باعتبارٍ، مثل بحث التحسن والتقبيح العقليين فهو يندرج في علم مبادئ التشريع، لأنّ الحسن والقبح من مبادئ التشريع ويندرج في مبادئ استنباط التشريع أيضاً، لأنّا إذا أحرزنا الحسن والقبيح أمكن لنا استكشاف التشريع بالملازمة.

النصوص المأثورة ما يخالف الحكمة فهو يوجب الريبة في صدقها أو في مدلولها.

٣- إنّ الله سبحانه متصف بالقيم الفاضلة كلها من العدالة والصدق والوفاء بالميعاد وغيرها، وكيف لا يكون كذلك! والقيم أيضاً معان لائقة بحسب الفطرة بكل كائن مختار ذي إدراك حتى الإنسان، فكيف بالإله الخالق سبحانه، وعليه فإذا جاء في النصوص الدينية ما يخالف العدالة مثلاً فهو يوجب الريبة في صدقها أو في مدلولها.

وتعتبر هذه المبادئ الثلاثة من أصول الدين، لأنها من جملة صفات الله سبحانه البديهية في الدين واللائقة به لياقة يكون نفيها عنه سبحانه انتقاصاً للذات الإلهية، ولذلك فهي تلي توحيده سبحانه في عداد تلك الأصول.

٢- التأصيلات التشريعية في الدين

وأمّا التأصيلات التشريعية في الدين فإنّ من جملتها المبادئ الثلاثة المتقدمة نفسها أي العلم المحيط والحكمة البالغة والقيم الفاضلة لله سبحانه وتعالى، فإنّ هذه الأمور تعتبر من مبادئ التشريع الديني، إذ أنّ مقتضى التشريع الديني بعد الإذعان بهذه المبادئ الاعتقادية الاعتماد على العلم المحيط والحكمة البالغة والقيم الفاضلة التي تليق بالله سبحانه.

وهناك أصول ثلاثة أخرى للتشريع الديني، وهي:

١- ابتناء هذا التشريع على تحري القيم والمبادئ التي فطر عليها الإنسان، لأنّ هذه القيم هي قوانين أودعت في داخل الإنسان لتكون ضابطةً لسلوكه، وقد أودعها الله سبحانه بنفسه، فلا يعقل أن يشرّع ما يخالفها، لأنّ ذلك في مخالفة لحكمته

سبحانه، على أنّ هذه القيم صفات لائقة بكل كائن مختار ذي إدراك، والإنسان كائن بهذه الصفة فلا يصح توجيهه بما لا يلائم ذلك.

٢- ابتناء التشريع الديني على تحري صلاح الإنسان الخاص والعام، لأنّ هذا الصلاح في الحقيقة يمثل السنن النفسية والاجتماعية التي سنّها الله سبحانه في خلق الإنسان وما حوله، ولولا لزوم رعايتها لم يقدرها الله سبحانه ولم يجعلها، لأنّ في جعلها مخالَفة لحكمته سبحانه، مع أنّ تحري هذا الصالح هو اللائق بحكمته تعالى وعدالته على كل حال لغناه عن خلقه.

٣- ابتناء التشريع الديني على تقدير ما طُبع عليه الإنسان بحسب فطرته من الحاجات الإدراكية والجسدية والنفسية.

فللإنسان المعذورية فيما لم يستطع إدراكه، وهذا أساس قاعدة قيمة الإدراك الإنساني في الدين، وقد يعبّر عنه في علم الأصول بحجية القطع، والواقع أنه يشمل مطلق الإدراك حتى الظن والاحتمال حيث يقتضيان أثراً عملياً.

كما أنّ للإنسان أن يستوفي حاجاته الجسدية الفطرية مثل تناول الأشياء بالأكل والشرب والتصرف على مختلف الوجوه.

وكذلك للإنسان أن يستوفي حاجاته الغريزية النفسية كغريزة الاقتران بالجنس الآخر وغريزة التكاثر وغير ذلك، وهذا من أبعاد قاعدة (أصالة الإباحة) في الدين وهي مذكورة في أصول الفقه.

فهذه أصول ستة للتشريع الديني.

٣- التأصيلات الدخيلة في استنباط التشريعات الدينية واكتشافها

وأما التأصيلات الدخيلة في استنباط التشريعات الدينية واكتشافها، فإنّ ما يهمنا منها هو الأصول الستة المتقدمة بعينها، لأنّ هذه الأصول هي بنفسها مبادئ لاستنباط هذا التشريع ومحددات عامة لاعتبار الحجج كما يذكر ذلك في علم أصول الفقه.

ومما يترتب على ذلك:

أوّلاً: أنّنا إذا أحرزنا أنّ علم الله سبحانه أو حكمته أو عدله يقتضي تشريعاً ما، فإننا نحرز أنّ هذا التشريع هو فعلاً تشريع الله سبحانه.

وكذلك إذا أحرزنا أنّ تشريعاً ما تقتضيه الحكمة أو العدالة أو الخلقة الإنسانية، فإنّنا نحرز بذلك أنّ هذا التشريع هو فعلاً تشريع الله سبحانه للإنسان.

وثانياً: أنه إذا جاء في النصوص التشريعية المأثورة ما ينافي مقتضى هذه الأصول، فإنّ ذلك يسلب الثقة عن صدورها إن لم تكن قطعية الصدور، أو عن دلالتها على ما يتراءى منها إذا كانت قطعية الصدور كالقرآن الكريم.

ويعبّر عن هذه القاعدة في أصول الفقه بعدم حجية النصوص والظواهر المخالفة للعقل.

فهذه تأصيلات عامة في طبيعة الأحكام التشريعية في الدين.

ادعاء ضرورة القبول بنظرية الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية في الدين في ضوء التأصيلات المتقدمة أخذاً بالمعطيات العلمية ونقد ذلك

وعلى ضوء التأصيلات المتقدمة قد يُطرح في الموضوع أنّ المفروض موافقة

الدين على نظرية فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية لوجهين:

١- إنّ هذه النظرية وإن لم تكن معهودة وملتفتاً إليها من قبل لكنها من جملة معطيات توافق العلم في العصر الحديث في حقل السلوك الإنساني وسائر العلوم ذات العلاقة، فالمفروض الاعتبار بها إذعاناً بالحقائق العلمية ثمّ رعايةً للصالح الإنساني والقيم الفاضلة، إذ بعد كون هذه النظرية ثابتة علمياً يتفرع عليها تحديد مقتضيات الصالح الإنساني الخاص والعام ونعني بالصالح الخاص صالح الفئة التي تجد هذا الانطباع فإنّ من صالحها الإذعان بهويتها هذه التي تجدها وجداناً، كما نعني بالصالح العام سائر المجتمع إذ يرتبط صلاح بعضه ببعض، كما يتفرع عليها تحديد مقتضى القيم الفاضلة من العدل والإنصاف وإعطاء كل ذي حق حقه، إذ فرض هوية جنسية موافقة للجسد على من يجد هويته مغايرة له ظلم وتعسف بعد أن كانت الهوية المغايرة للجسد حالة مستقيمة علمياً.

وعليه فإنّ مقتضى التأصيلات الاعتقادية الثلاثة المتقدمة في شأن الله سبحانه وهو علمه وحكمته وعدله الاعتبار بهذه النظرية في التشريع.

كما أنّ ذلك هو مقتضى التشريعات الثلاثة الأخرى المتقدمة لمبادئ التشريع في الدين من بناء التشريع على الصالح الإنساني الخاص والعام والقيم الفاضلة وكذلك مقتضيات خلق الإنسان إدراكياً ونفسياً، لأنّ مغايرة الهوية الجنسية للخصائص الجسدية أمر ينساق إليه أصحابه انسياقاً طبيعياً مستقيماً وفق خلقهم أو نشأتهم الاجتماعية.

١. عدم صحة ثبوت تلك النظرية علمياً بتاتاً

والجواب عن ذلك: كما عرفته في طي الأبحاث السابقة:

أوّلاً: عدم ثبوت هذه النظرية بالأدوات العلمية الرصينة بتاتاً، بل هي على خلافها بوضوح.

هذا، ومن الضروري جداً الانتباه في هذا السياق إلى أنّ ما يحسب على العقل ويدعى أنه يدركه على ضربين:

١- ما يكون من إدراكاته الواضحة والبديهية مثل بداهة قضية (١+١=٢) في الرياضيات، فهذا ما يصدق فيه اتخاذ إدراك العقل حجة كاشفة عن التشريع الملائم لإدراكه.

٢- أن يكون ما ينسب إلى العقل مما يتراءى لدى الإنسان ويحتاج إلى الثقة بكونه فعلاً إدراكياً عقلياً حقيقياً، وليس ترجيحاً أو استبعاداً محضاً مثل الاطلاع على مواقف سائر العقلاء، أو الوقوف على ثوابت النصوص الدينية المخالفة، أو تحصيل الممارسة في الموارد التي يُتراءى للعقل فيها شيء ما.

فهذا القسم لا يصحّ رفع اليد فيه عن النصوص المتواترة بما يتراءى للعقل أوّلاً.

ويشعر الباحث الممارس في موارد افتراض إدراك العقل بشيء ـ سواء كان في علم الفلسفة أو في علوم النفس والاجتماع والسلوك البشري وغيرها ـ أنّ هناك حاجة في كثير من موارد افتراض حكم العقل إلى مزيد من التأمّل والاستيضاح، إذ يبدو أنّ هناك خلطاً بين الإدراكات العقلية الحاسمة وبين الترائيات العقلية الابتدائية.

ويدلّ على ذلك أمور، منها:

١- إنّنا نجد كثيراً ادعاء إدراكات عقلية متناقضة في العلوم المختلفة، وقد يتراجع العلم أو المجتمع العلمي عن بعض ما عدّه من قَبْلُ إدراكاً عقلياً.

٢- إن الذي يظهر بمتابعة ادعاء الإدراك العقلي على شيء أنّ هذا الادعاء كان في العديد من الحالات متأثراً بالأفق الفكري للشخص وبيئته الثقافية وغاياته التي ينظر إليها.

٣- مصادمة بعض الادعاءات العقلية لثوابت وردت في النصوص الدينية خاصة كالقرآن الكريم، فإنّ من الضروري لمن يؤمن بالدين أن يعتبر بذلك فتلك معادلة لا بدّ من إجرائها في كل موضع مناسب قبل الجزم بكون ما يتراءى للعقل عقلياً حاسماً.

وتفريعاً على ذلك فإنّ من غير المعقول ادعاء حكم عقلي حاسم في موضوعنا هذا يصحح رفع اليد عن أمرٍ مثل تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية التي تلائم الشواهد الفطرية كما أنها مِلْء النصوص الدينية بأنواعها وأساليبها كما أوضحناه من قبل.

وثانياً: فيما يخصّ موافقة هذه النظرية للأخذ بما خُلق عليه الإنسان، فيلاحظ عليه ما يلي:

١- إنّ الانطباع المغاير عن الجسد ليس مما خُلق عليه الإنسان، بل ينشأ من العوامل المتجددة كما أوضحناه من قبل.

٢- إنّ قاعدة ملاءمة التشريع لما خلق عليه الإنسان إنّما تجري بالنسبة إلى الحالات المستقيمة دون الحالات الناشئة عن التشويه الجسدي أو النفسي، وقد سبق

شرح ذلك كله.

وبهذا البيان يظهر النظر فيما قد يُطرح من أنّ الانطباع المغاير إدراك إنساني لصاحبه، والمفروض احترام هذا الإدراك الذي أتيح للإنسان والتعامل معه على أساسه واعتباره معذوراً.

ووجه النظر أنّ قاعدة احترام إدراك الإنسان إنما تجري في الإدراكات المستقيمة ولا يؤخذ بها في الإدراكات غير المستقيمة إلا بمقدار المعذورية في حصول الإدراك أو ما يلزمه قهراً، دون الإقرار به رغم خطئه وتجويز الأخذ به ابتداء والجري على وفقه اختياراً.

٢. ادعاء عدم اختيارية الهوية الجنسية المغايرة ونقده

إنّ تولّد الهوية الجنسية النفسية على خلاف الخصائص الجسدية من خلال انطباع الشخص عن جنسه بما يغاير جسده أمر غير اختياري للإنسان، وعليه فإنّ مقتضى العدالة تقبلها في حق صاحبها، حتى إذا قُدِّر عدم صحة النظرية الحديثة في كون مغايرة الهوية الجنسية للخصائص الجسدية حالة مستقيمة.

ويلاحظ على هذا الوجه على ما سبق منّا:

أوّلاً: ما ذكرنا من أنّ الانطباع إنّما لا يكون اختيارياً فيما كان انطباعاً مستقراً ومتجذراً وكان يراود الشخص بغير أيّ اختيار له فعلاً، كما كان عليه الحال في الأزمنة السابقة، ولا يشمل ما لو كان يراوده لأجل رغبته في خوض تجربة الجنس الآخر أو نحو ذلك، كما هو الملحوظ في كثير من الحالات الحديثة.

وثانياً: أنّ ما هو خارج عن بحث اختيار الشخص هو أصل حصول هذا

الانطباع، وأمّا السلوك الموافق له فليس كذلك.

وثالثاً: أنّ فرض عدم اختيار الشخص في بعض الموارد لا ينفي أنه قد يستطيع الوالدان والأسرة والمجتمع والدولة بأذرعها من صيانة الأطفال عن هذا الانطباع الواهم من خلال المؤثرات التعليمية والتربوية المشبعة، وهذا ما يجب عليهم بعد الالتفات إلى عدم كون هذا الانطباع سليماً، بل هو ضرب من الاضطراب النفسي الجنسي.

تفسير النصوص الدينية بطريقة تنفي دلالتها على نفي الهوية الجنسية

الطريق الثاني: تفسير النصوص الدينية على وجه يوجب تحييدها أو يمكن ملاءمتها مع إثبات الهوية الجنسية المغايرة للخصائص الجسدية.

وذلك تفسيران:

تفسير الذكر والأنثى في النصوص بالهوية الجنسية ونقد ذلك

التفسير الأوّل: أن يدعى أنّ معنى الذكر والأنثى في العرف واللغة إنما هو الهوية الجنسية (المبنية على الاتجاه النفسي والسلوكي للإنسان)، وليس معناهما التصنيف الأحيائي الجسدي.

ومصداق الهوية الجنسية يختلف باختلاف الأزمنة شأن كثير من المفاهيم الأخرى مثل مفهوم الزينة التي يُحظَر إبداؤها على المرأة أمام الرجال الأجانب، إذ نجد أنّ بعض المظاهر والملابس كانت تعتبر زينة في الأزمنة السابقة ولم تعد كذلك الآن.

وعليه يمكن القول إنّ مصداق الهوية الجنسية عرفاً كان في الأزمنة السابقة يُعين

عرفاً تعييناً نوعياً وفق الخصائص الجسدية، ولكنه في الزمان الحاضر اختلف الأمر فأصبح يناط بانطباع الشخص أو باختياره.

ومن المعروف في علم الأصول أنّ العبرة في مصاديق الموضوعات القانونية بالنظر العرفي، فإذا اختلف نظر العرف كان التعويل في تعيين المصداق في الزمان الثاني على النظر العرفي حينه.

وهذا التفسير خطأ واضح كما بيّناه تفصيلاً من قبل، لأنّ الذكر والأنثى في اللغة والعرف كانا ولا زالا يعنيان التصنيف الجنسي الجسدي ولا يعبّران عن هوية جنسية (نفسية وسلوكية)، نعم قد يوجب خطور الأمور المعروفة له من جهة تداعي المعاني الموجب لاستتباع خطور الاسم والمسمى في الذهن إلى خطور ما اشتهر به المسمى من صفات وخصال، فحاتم الطائي موضوع للشخص الخاص، ولكنه يوجب خطور كرمه في الذهن، وهكذا الحال في سائر أسماء الأعلام الذين اشتهروا بصفات مختلفة من النبوّة والقداسة والعلم والشعر والفن والموقع والإنجاز العسكري والمدني والخصال الإنسانية أو أضدادها.

وعليه فلا محل لتطبيق فكرة الاختلاف المصداقي للمفهوم الواحد الباقي بحسب الأزمنة.

الاستعانة بمناهج حديثة في قراءة الدين لتحييد موقف الدين ونصوصه في نفي الهوية الجنسية المغايرة ومناقشة ذلك

التفسير الثاني: ما يبتني على تجاوز مداليل النصوص الدينية على أساس مناهج استنباطية حديثة تعتبر بالعنصر التاريخي وتجعله دخيلاً في فكرة النص مما يتيح إمكان

تجاوز النص[١].

ففي هذا التفسير يعترف بأنّ النصوص الدينية تفيد تبعية هوية الإنسان الجنسية للخصائص الجسدية، لكن رغم ذلك يُدعى أنه يمكن اعتبار ما جاء في تلك النصوص حالة مرحلية وفق المناهج الحديثة، وذلك بتقريب أنّ الدين جرى على نموذج الهوية الجنسية التابعة للخصائص الجسدية وفق ما يلائم ذلك الزمان حيث لم يكن المجتمع البشري يحتمل غير ذلك آنذاك، وكان أيّ طرح مختلف يمكن أن يؤدي إلى التشويش الاجتماعي ومعارضة الدين، فالانطباعات الاجتماعية المتجذرة الضاربة في أعماق أذهان عامة المجتمع لا تحتمل الخروج عن هذا النمط من الهوية بتاتاً.

---

(١) ولنوضح المراد بهذه المناهج إجمالاً:

١-المنهج المقاصدي الجديد، ونعني به المنهج الذي يطرح الأخذ بمقاصد التشريعات الإسلامية وجوهرها من دون تقييد بحرفياتها على وجه يتيح تغيير التشريع وفق متغيرات الزمان والمكان، فيقال مثلاً إنّ المقصود بالأحكام الجزائية الشرعية هو الردع عن الجرائم الخاصة، ومن الجائز استبدال الجزاء الشرعي مثل الجَلْد بأمور أخرى رادعة كالغرامة والسجن.

٢-المنهج التاريخي الجديد المعروف بالتاريخانية، وهو منهج في قراءة النص والحدث التاريخي يطرح التعويل في تفسير النص أو الحدث التاريخي على النظر إلى الأنساق الثقافية والتاريخية المعتمدة في زمان النص أو الحدث بالاستعانة بالفلسفة وعلوم النفس وعلم الاجتماع وعلم الثقافة وعلم السياسة وعلم الإنسان (المعني بدراسة السلوك البشري).

٣-المنهج التأويلي الجديد المسمى بالهرمنيوطيقا، وهو منهج يطرح الانطلاق من الجانب المضمر والكامن والعميق في النص، والسعي إلى فهمه وفق مبادئه ومنطلقاته التي يبتني عليها في منظور صاحب النص أو ما يلائم الفكرة في حد نفسها بغض النظر عن صاحب النص.

لكن مع تقدم المجتمع البشري في هذا العصر وتسيّد العلم وتزايد الحريات الاجتماعية، وقلّة الفاصل الاجتماعي بين الجنسين في الميول والسلوكيات والمظاهر والأدوار بين الجنسين، وتطور التحليلات الاجتماعية في علم السلوك البشري الذي وصل إلى نظرية الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص البدنية، ومساعدة الإمكانات الطبية المتجددة من حاصرات البلوغ والهرمونات المعاكسة والعمليات الجراحية والتجميلية على التحول الجسدي في أبعاد مختلفة، كان انفصال الهوية الجنسية عن الخصاص الجسدية أمراً يمكن طرحه وتقبّله والأخذ به على وجه التدريج.

ولذلك لا نستطيع أن نثق بأن هناك رفضاً مبدئياً في الدين لهذه النظرية يسري إلى هذا العصر مع متغيراته الكبيرة بالنسبة للعصور السابقة.

وهذا الطرح خطأ فاحش للغاية بغض النظر عما يرد على تلك المناهج في أصلها، وذلك:

أوّلاً: أنّ تبعيّة الهوية الجنسية السليمة للخصاص الجسدية ليس حكماً مفرداً، بل هو ملء النصوص الدينية، وملء التشريعات التي اشتملت عليها وعلى ما يناسبها من تفاوت الرجل والمرأة في التشريع.

وعليه فإنّ إلغاء هذا المبدأ يعني أنّ النصّ الديني لم يعد نصّاً ملائماً لهذا العصر؛ لأنه يحتوي على تثقيف ملائم لعصور سابقة ولا يصلح للزمان الحاضر، كما أنّ ما يتضمنه من المنظومة التشريعية لا يُلائم في قواعدها وأصولها هذا العصر بتاتاً، ومعنى ذلك إلغاء هذه المنظومة الذي يعني إلغاء دوام الشريعة، وهو يصادم حقانية الدين، لأنّ حقانية الدين تقتضي اعتبار نصّه ثابتاً ودوام قواعده التشريعية، ولاسيما في دين الإسلام الذي كان خاتم الأديان، فلا ينتظر مجيء دين بعده يتضمن تعاليم

جديدة.

ومن المعلوم أنّنا في هذا البحث نريد استنطاق الدين ونصوصه عن موقفه في هذا الأمر المهم والأبرز في حياة الإنسان، ولسنا ننطلق من افتراض كون الدين اقتراحاً بشرياً إصلاحياً.

نعم، مَن لا يذعن بحقانية الدين ويفسّر حدوثه الدين على أساس أنّ الأنبياء قادة بشريون غير متصلين بأيّ وحي إلهي، ولكنّهم أرادوا إصلاح المجتمع عن طريق ربط التعاليم الملائمة في منظورهم بالوحي من الله تعالى فإنه يمكن أن يفسّر الأمور بهذه الطريقة.

وثانياً: أنّ النصوص التشريعية التي تنطلق من التسليم بموافقة الهوية الجنسية السليمة للإنسان لخصائصه الجسدية ليس في لحنها ولا نَفَسها ولا أسلوبها ما يلائم مسايرة المجتمع البشري آنذاك، لما عرفته من أنّها صرحت بما يعطي بوضوح التفريق بين الجنسين في الخصائص النفسية السلوكية، واعتبار ذلك هدياً فطرياً إدراكياً وجسدياً ونفسياً وأخلاقياً وحكمياً، وقد شرّعت على وفقه العشرات من التشريعات في العبادات والأحوال الشخصية وسائر أقسام التشريع، فهي بذلك عمّقت هذا المعنى وربطته بالفطرة والأخلاق والحكمة، فكيف يخرّج كل ذلك على مسايرة المجتمع البشري مِن قبل.

ومما ينبّه على ذلك طبيعة تعامل الدين مع مثل هذه الاتجاهات الشاذة هو الموقف الديني الصريح في القرآن الكريم تجاه الفعل الشاذ حيث اعتبره مخالفاً للهدي الفطري الجسدي والنفسي والأخلاقي والحِكَمي، ونعته بكل وصف قبيح، وجعله فعلاً فاحشاً وذميماً للغاية، حتى أنّه تعالى أرسل نبياً إلى ذلك المجتمع الذي

أعلن عن تقبله وأنزل عليهم عذاباً أصبح في شدته مضرباً للأمثال عبر العصور كلها.

وثالثاً: أنّ الحالة التي يخرج عليها مغايرة الهوية الجنسية النفسية والسلوكية للخصائص الجسدية وهي الانطباع المغاير للشخص عن جنسه ليست وليدة اليوم، بل كانت موجودة في العصور القديمة وفق المعلومات الثابتة عنها، ومع ذلك لم يعتبر الدين بهذه الحالة، بل ذمّت النصوص الدينية هذه الحالة المسماة بـ(التخنّث) وذلك أمر معروف.

ورابعاً: أنّ الاستشهاد على تغيّر الهوية الجنسية بتغيّر السلوكيات والأدوار الاجتماعية المقبولة من الجنسين خطأ بديهي، كما بيّنا ذلك مكرراً؛ لأنّ موضوع تغير السلوكيات المقبولة من أحد الجنسين يختلف عن موضوع تغيير الهوية الجنسية تماماً فلم تتحول النساء في هذا العصر رجالاً لمجرد تماثلهن في بعض المجتمعات مع الرجال في بعض المظاهر والسلوكيات والأدوار والأعمال، لا في انطباع هؤلاء النساء أنفسهن ولا في انطباع سائر المجتمع.

والوجه في ذلك: أن تغير الهوية الجنسية وتحوّلها عن الخصائص الجسدية يقتضي انطباع أحد الجنسين عن نفسه في أنه من أفراد الجنس الآخر، وانزعاجه من أعضائه الجسدية الخاصة بجنسه، واقتفاءه لشخصية الجنس الآخر.

وأين هذا من أن يقوم أحد الجنسين ببعض ما يقوم به الجنس الآخر؛ لأنه يرى أن ما يقوم به ذاك لا يختص بذاك الجنس، بل هو ملائم لكلا الجنسين حسب اقتضاءات الحياة ومتغيراتها.

وخامساً: أنّ ما ذكر من أنّ النظرية الحديثة في فصل هذه الهوية الجنسية عن

الخصائص الجسدية هي نتاج تطور علم الاجتماع والقانون وعلم السلوك البشري والطب (بتوفير الإمكانات الطبية الحديثة) أمر خاطئ، فالتطور ـ بمعناه العام وهو الانتقال من طور إلى طور آخر ـ على ضربين:

تطور إيجابي يكون الطور الثاني تقدماً إلى الأمام لكونه أكمل من الطور الأوّل وأقل خطأ.

وتطور سلبي يكون الدور الثاني فيه تقهقراً إلى الوراء.

وما حصل في هذا الموضوع هو تطور سلبي وتقهقر إلى الوراء في الفكر البشري، وليس مقتضى التطور العلمي بتاتاً، فالعلم الصحيح بمستواه المتقدم في هذا العصر يهدي إلى توافق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية، والانطباعُ المغاير ضرب من الاضطراب النفسي.

نعم، لا شك في أنّ الظواهر الاجتماعية الحديثة ـ التي هي نحو تقهقرٍ اجتماعي إلى الوراء ـ ساعدت على انتشار هذا الاضطراب.

كما أنّ التوسع في الحريات الشخصية على حساب المبادئ الأخلاقية والصالح العام ـ وهو تقهقر في المجال القانوني ـ عامل مساعد على ذلك.

وأما الإمكانات الطبية الحديثة فهي أدوات يمكن استخدامها في الموضع الخطأ كما تستعمل في الموضع الصواب، كما أنها تستعمل للغايات الخاطئة في السجون، ومثلها في ذلك مثل السلاح الذي يمكن أن يستخدم في الموضع الخطأ وفي الموضع الصحيح.

النتيجة:

إذاً ظهر من مجموع ما ذكرنا أنّ من الخطأ جداً أن يُظن أنّ المناهج الحديثة في

قراءة الدين تفضي إلى تقبل نظرية فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية الجنسية.

تأثير التفكير الارتغابي بوجوهه في تحوير تعاليم الدين في تطابق شأن الهوية الجنسية للخصائص الجسدية

نعم، بعض وجوه التفكير الارتغابي ـ وهو التفكير المبني على الرغبات السابقة ـ قد يؤدي إلى افتراض مختلف يرى أنّ الدين لا يخالف الهوية الجنسية المنفصلة عن الجسد، بل قد يفترض أنه يقرّ بذلك.

وهناك عدة رغبات يمكن أن تؤدي إلى هذا التفكير لدى بعض المدّعين للعلم أو المؤمنين بالدين وغيرهم، وهي:

١- رغبة بعض أهل الدين في الجمع بين الإيمان والرغبات، وذلك أنّ هناك من يرغب أن يجمع بين الإيمان بالدين وبين الرغبات الشخصية، فهو من جهة يرى الدين حقاً بدلائله الموثوقة وحججه المعقولة، ولكنه من جهة أخرى قد يكون لديه انطباع مغاير عن جنسه، فلا يسعه أن يؤمن بأنّ الدين يشتمل على مبدأ تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية حتى في أصحاب الانطباع المغاير؟!

٢- الرغبة في إعطاء صورة مقبولة وعملية عن الدين ما أمكن للحفاظ على إيمان المؤمنين، بل ولتقريب الدين إلى أذهان الآخرين، فهناك من يرى أنّ رفض الهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية لم يعد أمراً عملياً في عالم اليوم، وأن تقبلها يدفع شبهة الاصطدام بين الدين وبين العلم والحداثة والعدالة وفق المنظور الحديث.

٣- الرغبة من بعض أهل الدين في تنزيل الدين على وفق مقتضيات الحداثة والمبادئ الإنسانية، وذلك قد يتحقق لدى بعض الناس ممن لا علم له بتعاليم الدين إلا قليلاً، ولكنه يتمسك بمقولات عامة مثل عدم منافاة الدين للعلم وللحداثة، وجري الدين على المبادئ الإنسانية العامة مثل العدل والصدق والرحمة والوفاء واحترام الحقوق، ولذلك فإنه حيث يفترض أنّ العلم الحديث يقضي بالهوية الجنسية المنفصلة عن خصائصه الجسدية، ويفترض أيضاً أنّ صاحب الانطباع المغاير لا يستطيع أن يعيش وفق جنسه الجسدي، فإنّ من المفروض عنده وفق مبادئ العدالة أن يذعن الدين لصاحب هذا الانطباع بالجنس المغاير الذي يتمسك به، ولا يمكن أن يقرّ الدين هذه الهوية الجنسية المغايرة.

٤- الرغبة في أوساط فريق من غير أهل الدين ـ أغلبهم لا اطلاع كافي لهم على نصوص الدين وتعاليمه ـ في ترويج تفسير مرن للدين يلتئم مع القيم المعاصرة لغايات مختلفة:

منها: حفظ التعايش السلمي في المجتمعات الغربية بين المؤمنين بالدين وبين سائر المجتمع خاصة أصحاب الانطباع المغاير وأنصارهم.

ومنها: تغليب الثقافة الغربية على المجتمع البشري كله بعنوان أنها الثقافة الأكثر إذعاناً بالإنسان والقيم الإنسانية، فيتم نشر انطباعات ملائمة لها عن الدين لأجل أن يكون ذلك سبيلاً للنفوذ بين المؤمنين بالدين ويزيح الموانع عن تغليب تلك الثقافة.

٥- الرغبة في تسنّم مواقع اجتماعية وقيادية في المجتمع الديني في مقابل الاتجاه الذي ينتمي إليه جُلّ علماء الدين، وحينئذٍ يستعين الشخص في بلوغ تلك المطامح بمدعيات التجديد غير الناضجة والطعن في اتجاه الدين السائد وجملة من العلماء على

أساس عدم اطلاعهم على معطيات العلوم الحديثة واتباعهم للمنهج التقليدي.

وقد وقفتُ على أقوال في هذا السياق واهنة للغاية، حيث إنها تتأثر على وجه انفعالي محض بالأفكار الحداثوية من غير أدنى قدرة على تمحيصها وغربلتها، بل لا تتضمن فهماً دقيقاً للأفكار الحديثة نفسها[1].

(١) تأسّف وعتاب

إنّ من المؤسف للغاية ما ربما يقع أحياناً من الحديث باسم العلم الديني والشرعي من طروحات غير ناضجة، بل غير واردة بتاتاً في شأن تحديد المواقف الشرعية وتفسير النصوص على أساس تطبيقها مع بعض الأفكار الحداثوية، والتي لا يمكن استنباطها أو تنزيل الدين عليها وفق أوليات العلم العامة وأبجدياته الواضحة، فإنّ للدين اتجاهه ومعالمه وخصائصه المتمثلة في نصوصه على وجه واضح، وعلى الباحث رصدها بموضوعية بغض النظر عن إيمانه بهذا الدين من عدمه، ولا يصح لَيُّ النصوص الدينية وتحميلها ما لا تحتمل باستعارة الأدوات العلمية واستعمالها في غير مواضعها، ومخاطبة جمهور الناس بها الذين لا يستطيعون تفكيك هذه الأدوات فنياً وإن شعروا بغرابة تلك الأفكار، بل لا بدّ من إنضاج الأفكار أوّلاً في الدوائر التخصصية، ثمّ إذا وقع الإذعان بها أو بكونها وجهاً محتملاً عند أهل الاختصاص كنوع من الاجتهاد الناضج والمقبول يتم إدخالها في مستوى التثقيف الديني العام، وإلا كان ذلك تمويهاً على الجمهور والمثقفين واستعانة بهم في إثبات الباحث لافتراض جديد يطرحه بدلاً مما هو المفروض من طرحه أوّلاً في الأروقة العلمية لتدقيقه، وأنه هل هو أمر خاطئ بالبداهة، أو هو أمر وارد يصلح طرحه على بساط البحث كفرضية، ثم ليعبر من مرحلة الفرضية إلى مرتبة النظرية، ثم إلى مرتبة الإثبات المقبول في العلم.

على أنّ هناك عتباً على بعض المثقفين في ضعف التمحيص للحالات التي يشهدونها، إذ كثير منهم لا يميز بين الكاتب والمحاضر وبين المختص، ولا يتوقف عند الشبهات والمواقف المريبة، وربما ظنوا ممن عهدوه كاتباً أو محاضراً جيداً أنه من أهل الاختصاص، مع أنّ هناك بوناً شاسعاً بين

الأمرين، وقد يتفق أن يكون الشخص كاتباً أو محاضراً جيداً لكنه يترقى تدريجاً إلى دعوى الاختصاص في أوساط مخاطبيه اعتماداً على الثقة التي كسبها من طريق الكتابة أو المحاضرة.

كما لا يميز بعضهم بين أن يكون الشخص قديراً في مقام بيان أداء الحقائق الثابتة التي تمّ تمحيصها في العلم من قبل أهل الاختصاص فهو يؤديها ببيان جيد وأسلوب أخّاذ، وبين أن يكون الشخص مختصاً بحيث يستطيع أن يبدي رأياً ناضجاً مختلفاً في المسائل الأساسية، وقد لوحظ أنه قد يقوم باحث بأداء الحقائق الثابتة في الدين في أوساط أهله مدافعاً عن الحق اعتماداً على جهود كبار المحققين في العلم، ثمّ يترقى إلى دعوى الاختصاص العالي، ويجابه أموراً ثابتة ويطرح التجديد في العلم الديني في أمور هي دون مقدرته العلمية كثيراً؛ إذ لا يمكن لأي كان أن يشكك فيها لوضوحها وبداهتها، ومنهم من يطرح في الوسط الديني أفكاراً حداثوية معروفة وهو لا يحسن فهمها ولا ينتبه إلى أبعادها ولا إلى مبانيها ولا يستطيع تمحيصها وغربلتها، بل يكون موقفه تجاهها موقف الانفعال والتقبّل ساعياً إلى قراءة النص الديني وفقها.

وهذا الأقل يشهد في هذا العصر أمثلة مؤسفة لهذه الحالات كلها حتى في من كان يتصف بمرتبة من الفضيلة وموصوفاً بالثقة، لكنه ارتقى إلى مراقٍ ومزاعم من الواضح للمختصين عدم نضج طرحه فيها وعدم قدرته على التصرف الفكري الملائم في مستواها.

وقد بلغ الأمر إلى طرح التشكيك في أمور بديهية وثابتة في أصلها وخطيرة في موقعها في الدين والتشريع الديني وفي دورها في الثقافة الدينية والمجتمع الديني مثل مسألة النوع الاجتماعي ـ التي نتحدث عنها ـ ومسألة التقليد ومسألة الخمس في زمن الغيبة، ومسألة حرمة الغناء ومسألة الحجاب ومسألة الثابت والمتغير في الدين وغير ذلك من المسائل، يضاف إلى ذلك أفكار غير ناضجة، بل غير واردة تُطرح في شأن أصول الدين واصطفاء أهل البيت (عليهم السلام)، وفيما يتعلق بتهذيب النفس واستحضار الله والاستعداد للدار الآخرة، ولعل الله سبحانه يسهل توضيح بعض هذه المسائل وفق المبادئ العلمية توضيحاً ميسراً يرفع الشبهة والشك في أوساط المثقفين وسائر الناس.

على أنه ينبغي الالتفات إلى أنّ محل الحديث إنّما كان حول أنّ تقبل الهوية الجنسية المغايرة كتأصيل عام يقتضي مساواته بالهوية الجنسية المماثلة في التعليم والتربية، واعتبار الانطباع المغاير انطباعاً مستقيماً وسليماً، فهذا كله خلاف بداهة الدين.

هذا، ولا يشمل البحث طرح الهوية المغايرة كطرح اضطراري في حالات خاصة، ونعني بذلك أن يعترف أنّ الهوية الجنسية السليمة تابعة للخصائص الجسدية حصراً، والانطباع المغاير اضطراب نفسي، لكن من الممكن القبول بتغيير

ولكن الذي أؤكد عليه ـ من باب نصيحة بعض المتعلمين (على سبيل النجاة) لبعض ـ أنّ عامة الطروحات التي يخاطب بها الجمهور ويتحاكم فيها إلى العامة في نقد الخاصة لا تبلغ أدنى مستويات النضج العلمي الكافي عند عِلْية أهل الاختصاص، ولستُ راغباً في التعرض لمقالة ما بعينها، فإنّ دأبي على عرض الأفكار نفسها ومحاكمتها وفق قواعد العلوم ذات العلاقة حذراً من شخصنة المسائل، وتجنباً عن المساس بالأشخاص، ولكن أستطيع القول إنّ من العلائم المريبة في الطروح غير الناضجة هو أسلوب طرحها حيث إنه يتناول مسائل نظرية وتخصصية أمام الجمهور مبدياً سمة التفرد والخبرة والاعتراض على الرأي السائد مع التركيز على القائل وقدراته ولفت الأنظار إليه، وتحديه للآخرين وانتقاصه لهم، وذلك بلغة تحريضية وحماسية ومثيرة ومهيجة وانفعالية.

هذا، وعلى طلاب الحق الاعتناء ببصيرة التثبت التام وتجنب عروض الشك في أذهانهم لأوّل عارض من شبهة، كما وصف به الإمام (عليه السلام) بعض المتعلمين، وتجنب الاسترسال في الثقة، فإن صرعة الاسترسال لن تقال، وقد قال الإمام (عليه السلام) في حكمة له في النهج: (وإِذَا اسْتَوْلَى الْفَسَادُ عَلَى الزَّمَانِ وأَهْلِه، فَأَحْسَنَ رَجُلٌ الظَّنَّ بِرَجُلٍ فَقَدْ غَرَّرَ) (نهج البلاغة: ص ٤٨٩)، ولولا الشعور بالضرورة لم يصدر هذا القول من هذا الأقل وكان بالإعراض عنه جديراً، وأنّ المرء يشعر حيث ينتقد آخرين نصحاً كأنه ينتقد نفسه ويتعرض بالأذى لها، ولكن لا حيلة دون ذلك أحياناً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الهوية الجنسية ـ ولو كاعتبار قانوني على ما سبق شرحه ـ شريطة التحول الجسدي لعلاج هذا الاضطراب في حالات الضرورة القصوى بعد الفحوص الطبية النفسية والجسدية، وإن كان الموقف الصحيح عدم صحة الإذعان القانوني بتغيير الهوية الجنسية، فلاحظ.

الموضوع الثالث: موقف الدين من الانطباع المغاير عن الذات وعن السلوكيات المغايرة

قد عرفنا في الأمر السابق أنّ الهوية الجنسية النفسية والسلوكية والاجتماعية للإنسان السليم تابعة في الدين للخصائص الجسدية التي يختلف فيها الذكر والأنثى، وليس هناك هوية مغايرة للخصائص الجسدية بتاتاً.

ويتفرع على ذلك وفق القواعد العامة في الدين أمور:

عدم سلامة الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه

الأمر الأوّل: أنّ الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه على خلاف جسده انطباع غير سليم، بل هو ضرب من الاختلال النفسي الاجتماعي والأخلاقي في الشخصية الاجتماعية للإنسان فحسب على حد سائر وجوه الاضطراب النفسي.

إن قيل: إنه ليس من شأن الدين أن يتدخل في تشخيص الحالات المرضية وغيرها، لأنّ ذلك يدخل في عهدة الطب، وإنما الدين هو تنبيه على الحقائق الروحانية الغائبة (من وجود الله والدار الآخرة) وتعاليم روحية ومعنوية وسلوكية للإنسان فحسب.

فالجواب: أنّ العديد من المسائل الطبية تقع في المساحة الوجدانية والفطرية التي يحكم بشأنها العقلاء بصفة عامة ولا يحتاج إلى تخصّص طبي، وهي تتصل بسلامة السلوك من المنظور الفطري، ومثل ذلك يدخل بطبيعة الحال في اهتمام الدين كما يدخل في اهتمام القانون البشري العرفي والوضعي.

الاختلال في الانطباع المغاير مزدوج (نفسي وأخلاقي)

الأمر الثاني: أنّ الاختلال في هذا الانطباع حالة مزدوجة من الاختلال النفسي والاختلال الأخلاقي كما هو الحال في العديد من الاضطرابات النفسية مثل اضطراب الشخصية العدوانية واضطراب الشخصية الجنسية في حالات الرغبة إلى الأطفال والمراهقين أو الحيوانات أو غير ذلك، ففي مثل ذلك كله يجد الشخص مشاعر ملحة قوية ودائمة تدفعه إلى ارتكاب أمر غير أخلاقي، وهو يختلف بطبيعة الحال عما يتعارف لدى الناس من ارتكاب أعمال غير أخلاقية أحياناً.

ولا يمكن لنا أن ننفي صفة (اللا أخلاقية) عن هذا السلوك على أساس أنه حالة مرضية، لأنّ طبيعة هذه الحالات المرضية أنها تدعو إلى انتهاك قيمة أخلاقية محسوسة بالوجدان الفطري مثل الميل المزمن إلى العدوان على الآخرين بالإيذاء أو التعذيب والقتل.

ومن المعروف في الدين أنّ جملة من الانطباعات والميول التي تتراءى غير اختيارية هي أمور ذميمة، وهي على ضربين:

١- ما يُعَدّ أمراً محرماً يجب التخلص منه ما أمكن، مثل سوء الظن بالآخرين الذي ينشأ عن حساسيات نفسية تجاه الآخرين، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**

﴿اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾[١].

٢- ما لا يكون محرماً في حد نفسه شريطة أن لا يتمثل في سلوك الإنسان كما ورد في الحديث ذم الحسد ما لم يبده الإنسان بلسان أو يد، وكذلك ورد ذم التطيّر ـ وهو التفاؤل بالشر ـ إذا لم يُرتَّب عليه أثر[٢].

وفي هذا القسم لا يجب التخلص عن الصفة لذاتها، ولكن يجب على الشخص السيطرة عليها كي لا تتمثل في سلوكه ولو من حيث لا يحتسب ولا يدري، وإذا قدر أنّ الشخص غير قادر على أن يحول دون تأثيرها في السلوك فلا بد من أن يسعى إلى التخلص من أصلها بالأدوات التربوية.

وحيث إنّ انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده يؤدي بطبيعة الحال إلى سلوكيات خاطئة فعلى المرء أن يسعى إلى التخلّص منه، وإن لم يتيسر ذلك فعليه أن يسعى إلى تخفيفه بالممكن من خلال تقوية النزعات الأخلاقية المانعة، والتأمل الفكري الراشد والاستعانة بالله تعالى، والبيئات غير المشجعة، والانشغالات الفكرية، والمعالجات النفسية من خلال المحادثة مع الطبيب النفسي المعالج بالكلام

---

(١) سورة الحجرات: آية ١٢.

(٢) لاحظ: وسائل الشيعة: ٢٩٢/١١، باب تحريم الحسد ووجوب اجتنابه دون الغبطة، وص٣٦١، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في - حديث -: (لا طيرة)، وص٣٦٢، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (كفارة الطيرة التوكل)، وفي صحيح البخاري ١١٧/٧، عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): (لا عدوى ولا طيرة..)، ومسند أحمد: ٣٨٩/١، عن رسول الله (ص): (الطيرة شرك)، ولاحظ المصنف (ابن أبي شيبة): ١١/ ٢٥١، باب ما جاء في الحسد.

والرياضة وغير ذلك، وربما يجب استعمال الأدوية الطبية التي يوصى بها في الحالات المماثلة.

عدم تسويغ الاضطرار الذي يشعر به صاحب الانطباع المغاير للسلوكيات الخاصة الخاطئة

الأمر الثالث: أنّ الاضطرار الذي يشعر به الشخص المبتلى بالانطباع المغاير لا يكفي في إباحة السلوكيات المحظورة بسهولة وفق حدود قاعدة مسوغية الاضطرار، إلا في بعض تلك السلوكيات في حالات الاضطرار القصوى.

توضيح ذلك ببيان أمور:

١- إنّ الاضطرار عادة يبيح المحظورات كما صُرّح بذلك في الآية الكريمة في شأن الأطعمة المحرمة، قال تعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ**﴾[١]، ونحوه ما ورد في من أكره على كلمة الكفر، قال سبحانه: ﴿**إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ**﴾[٢].

ولكن إباحة الاضطرار للمحرمات تختلف بالنظر إلى ضرورة إجراء معادلة بين مستوى الاضطرار ومستوى الحكم الذي يضطر إلى مخالفته، فكلما كان الحكم الذي يضطر إليه أهم بحسب الفطرة وتعاليم الدين احتيج إلى اضطرار أقوى لرفع الحكم.

وأهمية الحكم تنشأ عن عاملين:

أحدهما: أهمية الحكم في حدّ نفسه، فإنّ الأحكام على درجات متفاوتة من الأهمية في الدين، فهناك محرمات صغائر في الدين وأخرى كبائر مثل ترك فرائض

---

(١) سورة البقرة: آية ١٧٣

(٢) سورة النحل: آية ١٠٦.

الدين كالصلاة وارتكاب الفواحش الأخلاقية.

ثانيهما: تعرض الحكم المفترض لانتهاك متكرر في إثر الحالة الاضطرارية أو تحرك عدة أحكام معاً للانتهاك لرفع الاضطرار، فلا بدّ من تقدير هذا الأمر في تسويغ الارتكاب للمضطر.

٢- إنّ بعض السلوكيات المحظورة تصبح خصالاً راسخة في النفس من جهة طبيعتها، أو تكرارها، مثل مَن ابتلي بشرب الخمر وتعوّد على ارتكاب الفواحش أو ابتلي بالإدمان على ما يضر به ضرراً بليغاً كالمخدرات، وفي مثلها لا يُكتفي في البناء على تحقق الاضطرار المسوّغ بما يكتفي به في حال الاضطرار إلى أمر لم يصبح خصلة مثل أكل الميتة في المخمصة، بل لا بدّ من سعي الشخص ولو بشق الأنفس إلى الامتناع عن هذا السلوك نظير ما نجده في مكافحة الإدمان على المخدرات، أو إصلاح بعض الاضطرابات النفسية، حتى إنّ الشخص قد يحتاج إلى أن يكون تحت الرعاية الدائمة لفترة محاطاً بالعنايات الطبية والتربوية حتى يجد بيئة ملائمة لصلاح حاله.

ويمكن أن يُعبّر عن هذا المعنى بتعبير آخر بأن يقال: إنّ بعض السلوكيات الخاطئة إذا سُمح للشخص فيها لأجل ما يشعر به من الاضطرار فإنه يبقى مضطراً إليها حتى النهاية، ولا يرتفع اضطراره بارتكابها مرة أو مرات، كما هو الحال في مثل الإدمان على المواد المحظورة، وفي مثل هذه الحالات لا جدوى من الترخيص للشخص في الفعل الخاطئ، لأنّ العامل فيه حالة مزمنة وليست حالة عابرة.

والابتلاء بالانطباع المغاير هو من هذا القبيل، لأنه حال أشبه بالوسواس القهري فهو يراود الشخص قهراً ويعشعش في داخله ولا يسهل التخلص عنه.

عدم جواز معالجة الانطباع المغاير مبدئياً بالتحول الجنسي الجسدي كما يجوز في التصحيح الجسدي

الأمر الرابع: أن معالجة هذا الانطباع بالتحول الجنسي الجسدي لا يعد من قبيل التصحيح الجنسي كما في موارد الاضطراب الجسدي الجنسي (المعبر عنه بالخنوثة) كي يجد له مسوغاً على نحو ذاك.

توضيحه: أنّ هناك قواعد فطرية وشرعية فيما يقبح ويحرم من الإنسان، من جملتها:

١- إنه لا يصح من الإنسان أن يقتل نفسه ولا أن يورد عليها ضرراً جسدياً أو نفسياً بالغاً، مثل تشويه جسده في قطع بعض الأعضاء أو الإقدام على سلوكيات خطرة ونحو ذلك.

٢- إنه لا يصحّ من الإنسان أن يتصدى لما يؤدي إلى الكشف أو النظر واللمس للمناطق الحساسة في جسده من غير مسوّغ معقول.

وفي موارد الاضطراب الجسدي الجنسي (الخنوثة) حيث إنّ العملية من قبيل التصحيح الجنسي الذي يساعد الشخص على سلامته النفسية والجسدية والتخلص من التشوه الواقع فيه ولا يكون فيه إيراد ضرر على النفس تكون المعالجات الدوائية والجراحية سائغة، وإن استلزمت الكشف ونحوه مما يحرم عادة.

وأمّا عملية التحول الجنسي ببتر الأعضاء الأصلية وصناعة أعضاء شكلية للجنس المغاير، فهي ليست من قبيل تصحيح الجنس، إذ عرفنا أنّ الانطباع المغاير هو اضطراب نفسي وليس اضطراباً جسدياً، فإنّ الأجزاء الجسدية سليمة تقوم

بوظائفها على نحو صحيح، فلا اختلال في جسد صاحب هذا الانطباع أصلاً، بل الاختلال في انطباعه هذا نفسه، وعليه فلا يكون التحول الجسدي في حقيقته تصحيحاً للجسد وإيجاداً لملائمة ناجحة بينه وبين النفس، لأنّ جنس الشخص يكون بحسب ما ولد عليه، ولا أثر لتغيير الجسد إلى ما يماثل صورة الجنس الآخر في تحوله إلى الجنس الآخر، كما هو الحال فيما لم يكن هناك انطباع مغاير، بل حدث التغيير الجسدي ـ الذي يمارس في التحول ـ رغماً على الشخص لخطأ الطبيب أو بالإكراه مثلاً، أو تعطلت الأعضاء التناسلية الخاصة من جهة حادثٍ ما، فإنّ كل ذلك لا يجعل جنس الشخص مختلفاً عما كان من دون إرادة الشخص لذلك، وكذلك الحال في ما لو أراد ذلك، فإنّ جنس الإنسان ليس حالة إرادية للإنسان.

هذا، ولأجل ذلك لا يبرر هذا الانطباع إجراء تغييرات جسدية محظورة لذاتها من جهة الضرر البليغ فيها، أو لما توجبه من لمس ونظر محرمين[1].

نعم، لو كان الانطباع المغاير حالة سليمة ومستقيمة أمكن أن يقال إنه المعبّر الحقيقي عن هوية الإنسان، ولذلك فإنّ مغايرة الجسد له يكون دليلاً على اضطراب الجسد ويكون التحول الجسدي تصحيحاً، لكن المفروض أنّ هذا انطباع ليس إلا ضرباً من الاختلال النفسي.

عدم تحوّل جنس الإنسان بالتغيير الجنسي الجسدي في حال الانطباع المغاير

الأمر الخامس: أنّ التغيير الجنسي الجسدي في حال الانطباع المغاير لا يوجب في

(١) وسيأتي مزيد حديث حول ذلك في الكلام على التحول الجسدي في الدين.

شيء من الأحوال تحويل الإنسان من جنس إلى الجنس الآخر حقيقة[1]، كما لم يكن الانطباع المغاير لوحده مؤثراً في ذلك.

وذلك لأنّ الذكورة والأنوثة الحقيقيتين هما أعمق من الخصائص الجسدية الجنسية من جهة الفرق بين الجنسين في خصائص أخرى مثل الدماغ والعضلات وغير ذلك، مضافاً إلى ما سبق من ترجيح أنهما صفتان للروح والنفس الإنسانية وليستا صفتين جسديتين محضتين على حد الطول والقصر ونحو ذلك.

عدم تفاوت الأحكام الشرعية بالانطباع المغاير والتغيير الجسدي

الأمر السادس: أنّ الواجبات والاستحقاقات الشرعية التي يختلف فيها الذكر والأنثى لا تتبدل بالتحول النفسي ولا الجسدي، فأحكام العوارض النسائية تجري على الأنثى وإن كانت قد تذكّرت، فالصلاة والصوم مثلاً ترتفع عن الأنثى بالعارض الشهري وتبقى كذلك ما دامت ترى هذا العارض، وميراث الولد البنت نصف ميراث الذكر وهكذا.

كما أنّ المحظورات على الشخص بالنظر إلى جنسه الجسدي لن تحل بالنظر إلى جنسه النفسي أبداً.

وأما العاديات المباحة فإن اختصت عرفاً بأحد الجنسين بحيث صدق على تكلف الجنس الآخر لها بحسب العرف الاجتماعي أنه تشبه بالجنس الآخر فهي أيضاً لا تجوز للشخص شرعاً.

---

(١) وأما قانوناً فسيأتي الكلام فيه في خاتمة هذا البحث.

خاتمة البحث السابع

لقد كان البحث الذي ذكرناه يدور حول ابتناء الهوية الجنسية في الدين على الخصائص الجسدية، بمعنى أنّ الخصائص الجسدية الكاملة للذكورة والأنوثة تحدد الهوية الجنسية الملائمة للإنسان.

لكن يبقى هنا موضوعان لا يخلوان عن علاقة بالمقام، وقد يُعدّان بحثين اجتهاديين في الدين:

١- إنه هل يتحوّل الذكر جسدياً إلى أنثى جسدياً في المنظور الديني بالتغييرات الجسدية للخصائص الجنسية من خلال الأدوية والعمليات الجراحية؟

الموضوع الأوّل: وهو أنه هل يتحوّل الذكر جسدياً إلى أنثى جسدياً في المنظور الديني بالتغييرات الجسدية للخصائص الجنسية من خلال الأدوية والعمليات الجراحية؟

وهذا الموضوع يختلف عن التحول الذي تحدثنا عنه في أصل البحث ونفيناه بحسب منظور الدين، وذلك لأنّ التحول هناك كان تحولاً في الهوية الجنسية (النفسية والسلوكية) وليس في الجنس الجسدي، ولا يشترط فيه إحداث تغيير جسدي وفق الهوية الجنسية المفترضة، نعم، ربما سعى بعض المتحولين في الهوية إلى تغيير جسدهم وفق الانطباع الذي يجدونه عن جنسهم.

وأما التحول الذي نبحث عنه هنا فهو التحول الجسدي من خلال تغيير الجسد، سواء كان هناك تحول جنسي نفسي وسلوكي أم لا، كما لو رغب الشخص المتحول جسدياً أن يجرب ـ بضربٍ من الرغبة ـ تقمص الجنس الآخر، من غير أن يتغير

انطباعه عن نفسه مسبقاً، أو يكون قد جرى التحول الجسدي عليه بالإكراه.

ولذلك فإنّ البحث عن تغير الجنس بالتحول الجسدي يجري حتى لو قلنا إنّ الهوية الجنسية موافقة للخصائص الجسدية وإنّ اختلاف انطباع الإنسان عن جنسه عن خصائص جسده مما لا أثر له في تغيير جنسه على خلاف النظرية الحديثة، والوجه في جريانه أنّ تحول الجسد إن وقع فإنّ من المفروض أن يقترن بتحول نفسي وسلوكي.

ولنرجع إلى موضوع البحث فنقول: قد يظن بدواً أنّ جنس الإنسان يتغير إذا حصل له تحول جسدي في الإنسان بمعونة التغييرات المتاحة في هذا العصر، لأنّ الجنس إن كان صفة جسدية فقد تغيّر الجسد حسب الفرض، وإن كان ذا بعد نفسي فإنّ البعد النفسي يتغير بطبيعة الحال مع تغيّر الجسد من جهة العلاقة الوثيقة بين الجوانب النفسية والجسدية.

وهذا القول قد يكون صحيحاً في نفسه على وجه ما، بمعنى أنه لو تحقق التحول الجنسي الجسدي التام حقاً حتى كأن الشخص خلق وفق الجنس الذي تحوّل إليه في الأصل لكان البناء على تغير جنسه بذلك أمراً وارداً.

لكن واقع الحال أنّ التحول التام أمر غير واقع حتى هذا العصر، وليس من المعلوم إمكان وقوعه في المستقبل أيضاً، وأما التحول الناقص فهو أمر متاح في هذا العصر، لكنه غير مجدي.

بيان ذلك: أنّ التحول على قسمين:

عدم تيسر التحول الجسدي التام لأحد الجنسين إلى الآخر

القسم الأوّل: التحول التام والحقيقي للشخص من جنسه إلى الجنس الآخر، بأن تزرع للأنثى الجسدية غدد تناسلية ذكرية تولد الحيامن، وتتيح لها إخصاب الأنثى مضافاً إلى سائر الأعضاء والغدد ذات العلاقة كغدة البروستات، ويزرع للذكر الجسدي المتحول غدة تناسلية أنثوية توجب حدوث العادة الشهرية وتولد لديه البويضة، مضافاً إلى سائر الأعضاء الطبيعية الدخيلة في الأنوثة.

وهذا النحو من التحول لم يحدث حتى الآن، فلم يستطع الطب استبدال الأعضاء الخاصة لأحد الجنسين بأعضاء حقيقية للجنس الآخر تؤدي وظائفها العضوية كما تؤديها في الإنسان الذي يكون من جنسٍ ما وفق خصائصه الجسدية الأصلية، وقد لا يتوقع من المنظور الطبي حدوث ذلك في المستقبل.

يضاف إلى ذلك:

أوّلاً: أنّ الذكورة والأنوثة في المنظور العلمي لا تتمثلان في الأعضاء الخاصة فقط، بل الذي يبدو وفق العديد من المؤشرات ويؤكد عليه بعض كبار علماء الاختصاص في الدماغ والجملة العصبية أنّ الفارق الأصلي بين الجنسين يتمثل في الدماغ الذي هو المصدر الأصلي لنشاطات الأعضاء كلها ومنها الأعضاء الخاصة الفارقة بين الجنسين، كما أنه مصدر الميول والانفعالات والسلوكيات التي تختلف بها الكائنات الحية بعضها عن بعض، ومنها اختلاف ميول وسلوكيات الذكر والأنثى على ما عرفناه من قبل، إذ مثل هذا الاختلاف لا يمكن أن يقع إلا في الاختلاف في الخلايا الدماغية والإشارات التي تبعثها، ورغم أنّ للهرمونات الذكرية والأنثوية

تأثيرها على الدماغ والإشارات العصبية، إلا أنّ للدماغ أيضاً تأثيراً معاكساً على إفرازها كما هو الحال في شأن سائر نشاطات الدماغ الذهنية والنفسية، فإنّ لها تأثيراً متبادلاً مع المؤثرات البدنية الأخرى.

هذا ومن غير المتوقع طبعاً أن يستطيع الطب التصرف في الدماغ وأجزائه ونشاطاته على وجه يحول دماغ الذكر إلى الأنثى وبالعكس، وذلك ظاهر.

ولذلك فإنّ من المتوقع أنه إذا استطاع الطب يوماً ما أن يستبدل الأعضاء الخاصة بالجنس الأصلي بأعضاء فاعلة للجنس الآخر، فإنه سينتج عن ذلك اضطرابات نفسية وذهنية ناشئة من عدم الاتساق بين المركز وهو الدماغ وبين الأعضاء الجديدة، وإذا كان من المتوقع أن يتم بعض التناسق تدريجاً لكن لن يكون الشخص متسقاً في نفسيته على حد الإنسان المستقيم.

يضاف إلى ذلك أنّ هناك علائق قائمة بين أجزاء البدن كلها، ولذلك فإنّ استبدال بعضها ببعض مختلف قد يكون له تأثير جسدي ونفسي على الاستقامة النفسية للإنسان المتحول عن جنسه الجسدي.

وثانياً: أنّ الشخص الذي يفترض تحوله قد نشأ على جنسه الجسدي منذ انعقاد نطفته بالتلقيح ونمت أعضاء بدنه كلها وفق المواصفات الخاصة لجنسه الجسدي وهي مواصفات مختلفة طبياً بين الذكر والأنثى، ولا يجدي إجراء العملية في وقت متأخر في اختلاف تلك المواصفات لاسيما إذا كان بعد تجاوز مرحلة البلوغ والرشد الذي هو الوقت الملائم لإجراء مثل هذه العمليات ليتجاوز الشخص تقلبات المراهقة العابرة ومجازفاتها غير الحكيمة، ولذلك نرى أنّ الشخص المتحول لا بد أن يطلع الطبيب الذي يراجع إليه لغايات نفسية أو جسدية على تحوله، ولا يصح أن

يقتصر على ذكر جنسه الفعلي بتاتاً.

وينبّه على ذلك أنه لا يصح إدخال هذا الشخص في المسابقات الرياضية النسائية، لأنّ جسده هو جسد رجل، وليس من الإنصاف أن يقرن بالنساء[1].

على أنّ الصورة الذهنية الأولى للإنسان عن جنسه وفق جسده سوف تترك آثارها على النفس في مرحلة اللاوعي بطبيعة الحال، وتمنع من صفاء النفس وفق الصورة الجديدة.

إذاً لا يبدو أنّ هناك تحولاً كاملاً متاحاً لأحد الجنسين إلى الآخر يعد بالمنظور الأحيائي والطبي من قبيل تحول أحد الجنسين حقاً إلى الآخر.

وصف التحول الجسدي الناقص المتاح وبيان عدم تأثيره في تغيير الجنس من المنظور الأحيائي

القسم الثاني من التحول: هو التحول الناقص، وهو الذي يتاح طبياً في العصر الحاضر، ويشتمل على أمور ثلاثة أو بعضها:

١- الحيلولة دون حدوث بعض مظاهر الجنس الجسدي من خلال حاصرات البلوغ وهي أدوية تعطى قبل البلوغ لمنع إفراز هرمونات الذكورة والأنوثة التي يفرزها الجسم عادة في أوان البلوغ بإيعاز من الدماغ وتؤدي إلى البلوغ.

٢- إيجاد مظاهر الجنس الآخر من خلال العلاج الهرموني، فينبت الشعر لدى الأنثى في الأماكن التي يكون للرجل شعر فيها كالوجه ويغلظ الصوت ولا ينمو

(١) قد ذكرنا من قبل اعتراض بعض النساء على مشاركة متحول ذكر معهن في السباحة وغلبته عليهن رغم تأخره في مسابقات الرجال من قبل.

لديها الثديان.

٣- استئصال الأعضاء الخاصة للجنس الجسدي وزرع أعضاء صورية للجنس الآخر.

فهذه الأمور الثلاثة هي المتاحة في الزمان الحاضر.

وهذا المقدار لا يوجب تحولاً سليماً في جنس الشخص بالمنظور العلمي الأحيائي ولا الطبي، لأنّ بنية الجسم من الدماغ والعضلات وخصائص أخرى مبنية على الجنس الجسدي، ومجرد إيقاف النمو والنشاطات الاعتيادية أو استئصال الأعضاء وزرع أعضاء صورية الجنس الآخر لا يغير الواقع الأحيائي الذي نشأ على مثال معين ويكون جسم الإنسان على وفقه، كما أنّنا لو فرضنا أنّ الشخص قد تمّ استئصال أعضائه لمرض أو حادث فإنه لن يخرج بذلك من جنسه الذي كان ينتمي إليه وفق المنظور الأحيائي والعلمي.

طرح كفاية التحول الناقص في تبدل الجنس بالمنظور العقلائي والعرفي والشرعي ومناقشة ذلك

ولكن قد يقع البحث في المنظور العقلائي والعرفي ثمّ المنظور الشرعي أنّه هل يتحقق التحول الجنسي الجسدي بحسب هذين المنظورين أو لا؟

فقد يفترض بدواً وقوع هذا التحول بالمنظور العقلائي العرفي، لأنّ مناط الذكورة والأنوثة لدى العرف هو المظاهر الخارجية للجسم من الشعر في الوجه والبدن وبروز الصدر وصورة الأعضاء الخاصة، وليس من الضروري وجود تلك الأعضاء بحقيقتها وأدائها لوظائفها، كما قد يتعطل أداء الأعضاء الحقيقية لوظائفها

أو استئصالها لعارض مرضي أو حادث.

وبناءً على تحقق التحول بالمنظور العقلائي العرفي العام يبنى على تحققه بالمنظور الشرعي، لأنّ الذكر والأنثى المأخوذين في موضوعات الأحكام الشرعية إنما هما بما لهما من المعنى العرفي كما ذُكِر ذلك في علم الأصول، إذ الخطاب الشرعي ملقى إلى العرف فينزَّل على فهمهم ولا عبرة بالمفهوم العلمي للألفاظ في مقام ترتيب الأحكام الشرعية على مسمياتها.

هذا، ولكنْ في صحة هذا القول نظر من وجوه:

الأوّل: أنّ للبناء على حدوث التحول لدى العرف والعقلاء بمثل ذلك لازماً بعيداً، وهو أن يبنى على حدوث التحول بذلك إذا حدث للشخص من غير إرادته أو رغماً عنه، كما لو فرض أنّ الطبيب اعتقد أنّ هذا المريض يريد التحول الجسدي ولو لاشتباهه بمريض آخر فأجرى له عملية التحول وكان المريض غير طالب لذلك، وقد رفضه بعد ذلك أيضاً، وكذلك لو فرض إجراء هذه العمليات بالإكراه على الأسرى والمسجونين بالرغم من رفضهم، وبقائهم على التمسك بجنسهم، فإنّ البناء على حدوث التحول في مثل هذه الحالات بعيد، وقد جاء أنّ طفلاً ذكراً حدث له حادث أدى إلى تضرر أعضائه الخاصة فأجرى الطبيب له عملية تحويل لطلب والديه فلم يتقبل ذلك بعد الاطلاع على كونه ذكراً، بل تزوج من أنثى وتبنّى ثلاثة أطفال، مما يشهد على أنّ العرف يرى الشخص المتمسك بجنسه الأوّل من ذاك الجنس دون الجنس الآخر الذي تحول إليه جسدياً.

والحاصل: أنّه لو كانت العبرة في جنس الشخص بخصائصه الفعلية لزم أن يكون الذي فقد أعضاءه الخاصة تماماً في حادث قد فقد جنسه، وهذا مما لا يوافق

عليه العرف، ولقد كان بعض الرجال يتعرض لقطع أعضائه في الأزمنة السابقة فلا يعتبر لدى العرف فاقداً لجنسه ولا متحولاً إلى جنس ثالث.

هذا، وقد يقترح أن يكون التحول الجسدي موجباً لتحول الجنس في حال رَغِبَ صاحبه في تحول جنسه.

وهذا الاقتراح ليس وجيهاً، لأننا نتحدث عن التحول إلى الجنس بالمعيار الجسدي، وليس بمعيار انطباع الشخص عن جنسه أو اختياره إياه.

ومن المعلوم أنّ الجنس الجسدي لا دخل لانطباع الشخص واختياره فيه، بل العبرة فيه بالخصائص الجسدية محضاً.

الثاني: أنّ من غير الواضح أن العرف يعتبر المتحول الجسدي من الجنس الذي تحول إليه حتى لو تمسك بالجنس الذي تحول إليه.

بيان ذلك يقتضي الإشارة إلى مقدمة، وهي أنّ إطلاق العرف للمفاهيم قد يكون بضرب من المسامحة والتوسع المجازي، كما قد يطلق المقادير على ما هو أقل منهاً قليلاً فيطلق المتر أو الكيلو على ما هو أقل منه، ولذلك أكد الأصوليون المتأخرون على أنّ العبرة في المفاهيم بالإطلاق العرفي الدقيق دون المسامحي الذي ينطوي على نحو من التوسع في إطلاق الألفاظ على ما يشبه مسمياتها، ولا سيما في التشابه الصوري كما يلاحظ في إطلاق أسامي الأشياء على صورها أو تجسماتها فيقال على صورة زيد مثلاً: (هذا زيد).

ولذلك لا بد من التدقيق في إطلاق العرف للذكر والأنثى على المتحول هل هو استعمال توسعي، أو هو على نحو الحقيقة؟

ويبدو أنّ ذلك ليس على نحو الحقيقة، لأننا نرى أنّ عامة الناس حتى في

المجتمعات التي يشرع فيها جواز التحول قانوناً إذا علموا كون الشخص متحولاً إلى الجنس الذي يتظاهر بمظهره لا يشعرون بانتمائه إلى ذلك الجنس[١].

ومما يساعد على ذلك: أنّ النظر العرفي في تحديد الجنس ليس إلى الصورة، وإنما هو إلى شأنية الحمل في المرأة (والذي يحصل علمياً بتوليد البويضة) وشأنية الإخصاب[٢] في الرجل (والذي يحصل علمياً بتوليد الحيمن) أو أن ذلك جزء دخيل فيهما، فهذا هو انطباع الراشدين من الرجال والنساء، نعم الأطفال والمراهقون الذين لا يعلمون بهذه الخصائص الجوهرية الفارقة بين الجنسين قد يطلقون الذكر والأنثى بالنظر إلى الفارق بينهما في المظهر، كما أنّ سائر الناس يعتبرون المظهر علامة على الجنس الحقيقي، وليس بنفسه معياراً للجنس.

ومن المعلوم أنّ الشخص المتحول لن يقوم بهذا الدور للجنس الآخر بعد تحوله.

الثالث: أنّنا قد استظهرنا من الأدلة أنّ الذكورة والأنوثة تبقيان بعد الممات وحتى القيامة، وعليه من البعيد قبول الشارع بالتحول الاختياري من جنس إلى جنس آخر، لأنّ المفروض أن يحيا الشخص في عالم البرزخ والقيامة وفق جنسه، فالمفروض أن يكون جنسه في البرزخ والقيامة هو بعينه جنسه في هذه الحياة، فأي الجنسين يُختار له في القيامة؟ هل الأوّل الذي نشأ عليه أم الثاني الذي تحول إليه،

---

(١) نعم، قد يعتبر التحول قانوناً من قبل المشرعين وهو أمر غير إثباته عرفاً من جهة صدق المفهوم كما هو ظاهر.

(٢) وإنما قلنا شأنية الحمل والإخصاب احترازاً عن حالات تملك الأعضاء الخاصة التي يكون الشخص فيها عقيماً لعارض ما.

فهذه النقطة تعقّد افتراض تحول الجنس بالاختيار، فلاحظ.

الرابع: أنّنا لو شككنا في حدوث التحوّل بذلك وفق المنظور العرفي والشرعي لم نستطع البناء على تحقق التحول وفق القواعد التي يبني عليها العقلاء في حال الشك، والتي ذكرت في علم الأصول، بل مقتضى قاعدة (لا ينقض اليقين بالشك) المعروفة لدى الأصوليين استصحاب بقاء الشخص على جنسه السابق.

هل تجوز ممارسة التحول الجسدي الجنسي في حد نفسه عقلاً وشرعاً على تقدير إمكانه خارجاً[1]؟

وهنا سؤال آخر: وهو أنّه على تقدير تحقق التحول الجنسي الجسدي بذلك عرفاً فهل يجوز ممارسة هذا التحول في حد نفسه عقلاً وشرعاً؟

فقد يقال إنّ ذلك جائز في نفسه، إذ لا دليل على أنه لا بد من احتفاظ الإنسان بخصائصه الجسدية والجنسية.

ولكن قد يناقش في هذا القول، ويقال إنّ من غير الواضح جواز عملية التحول من المنظور العقلاني والشرعي لعدة أسباب:

١- عدم صفاء الذكورة والأنوثة المتحول إليها في الشخص بما ينطوي عليه من الغرائز والخصائص النفسية والسلوكية.

٢- إنّ التحول في معظم الحالات يوجب ضرراً بليغاً على الشخص صحياً ونفسياً، وإيراد الضرر البليغ على النفس من دون سبب مناسب أمر ذميم عقلاءً

(١) وإنما قيدناه بـ(في حد نفسه) احترازاً عن حرمته من جهة لوازمه المحرمة مثل النظر واللمس والكشف المحظور شرعاً.

ومحرم شرعاً.

٣- إنّ تسويغ التحول يؤدي إلى فتح بابٍ في البيئة الاجتماعية يستتبع مفاسد كثيرة، لأنه سوف يؤدي إلى الإقبال عليه في حالات كثيرة من غير أي داع عقلائي إليه، وهذا يوجب عدم ثبات الشعور بالجنس في المجتمع وحدوث القلق للناس في جنسهم الملائم ثم في اندماجهم مع المجتمع واندماج المجتمع معهم أيضاً، كما سبق توضيح ذلك في المحاذير الجسدية والنفسية والاجتماعية للإذعان بالهوية الجنسية على خلاف الخصائص الجسدية.

بل أعتقد أنّ في هذه المحاذير ما يمنع العقلاء من الإذعان القانوني بالتحول أصلاً ردعاً عن السعي إليه وسداً لهذا الباب.

كما أنّ ذلك لا يوجب تحولاً في الهوية الجنسية بالمنظور الديني لما سبق من تبعية الهوية الجنسية في الدين لخلق الإنسان وفق الدلالات الواضحة للنصوص الشرعية، ولا مجال لاعتبار هوية قانونية تشريعية مغايرة للهوية الجسدية الحقيقية بعد وضوح تلك الهوية.

وقد يقال إنّ هذا المقدار لا يوجب إحراز حظر الشارع للتحول الجسدي، ومقتضى الأصل في ما شك في حرمته وحليته ـ على ما ذكر في علم الأصول ـ هو حليته.

ولكن يلاحظ على ذلك: أنّ أصالة البراءة لا تجري في حال كون المحتمل أمراً خطيراً بالمنظور الشرعي، ولذلك قالوا إنه لا يمكن إحراز حلية الأشياء المشكوك في حلها وحرمتها إذا كانت خطيرة، فلو شك في أنّ إيجاد مادة مضرة بالبشرية وتؤدي إلى انتشار الأوبئة وإتلاف النفوس، فإنه لا يجوز إيجاد هذه المادة، والتحوّل

فعلٌ خطير بعد الالتفات إلى محاذيره الصحية والنفسية والاجتماعية، ولو فرض الاضطرار البالغ إليه في بعض الحالات بقيود مشددة بحيث يسلم تجويزه عن تلك المحاذير كان هناك مجال لمزيد من التأمل في تجويزه بتلك القيود.

وعلى ذلك ظهر أنّ في جواز التحول شرعاً نظراً.

٢- هل يقبل الدين وتشريعاته وجود جنس وهوية جنسية غير هوية الذكر والأنثى؟

الموضوع الثاني: أنّ الدين وتشريعاته هل يقبلان وجود جنس وهوية جنسية غير هوية الذكر والأنثى؟

وكيف يعالج الدين حالات عدم التطابق التام بين الخصائص الجسدية للشخص وبين جنسه؟

قد اتضح مما تقدم أمران:

١- إنّ الخطاب الديني يتضمن دائماً في مقام وصف تنوع الإنسان وتشريع الأحكام ذكر ثنائية الذكر والأنثى ناظراً فيها إلى من يملك الخصائص الجسدية الكاملة لأحد الجنسين.

٢- إنّ هذا الخطاب يتضمن ما يعطي أنّ الهوية الجنسية السليمة (ويراد بها الخصائص النفسية والسلوكية الفارقة بين الجنسين) تتفرع على الخصائص الجسدية وتتلاءم معها، وأنّ الخصائص الجسدية ليست حيادية تجاه الخصال النفسية والسلوكية للجنسين، ولا العكس، على خلاف النظرية الحديثة، وذلك لأنه يثبت لياقات فطرية نفسية وسلوكية مختلفة للجنسين، على أنه يفرق بينهما في أحكام شرعية

إضافية (قد لا يدرك الإنسان البعد الفطري فيها)، وقد تقدم أنّ كل حكم شرعي يمثل تفريقاً بين الذكر والأنثى في الحكم فهو يبتني بنحو ما على اختلاف الهوية الجنسية بينهما، لأنه إن لم يكن الحكم الفارق بينهما أمراً فطرياً فلا أقل من أنه قد لوحظ فيه لياقات سلوكية مختلفة ملائمة لكل من الصنفين بهذا التصنيف الجسدي.

وعليه يقع السؤال في هذا الشأن عن موقف الدين تجاه حالات عدم التطابق التام بين الخصائص الجسدية للشخص وبين جنسه.

حالات الاضطراب الجنسي الجسدي

وهي حالات أربعة ـ كما تقدم ـ.

١ – عدم امتلاك خصائص شيء من الجنسين الداخلية والظاهرية.

٢ – امتلاك بعض الخصائص الجسدية لأحد الجنسين من دون شيء من خصائص الجنس الآخر.

٣ – امتلاك الخصائص الجسدية الكاملة الداخلية والخارجية لكل من الذكر والأنثى.

٤ – امتلاك مزيج من خصائص الذكر والأنثى الداخلية أو الخارجية.

وهذه الحالات هي حالات شاذة للغاية من المنظور الأحيائي الاستقرائي، بل الحالة الثالثة التي يملك الشخص فيها خصائصهما الكاملة لم يثبت وقوعها أصلاً، ولو اتفقت فهي حالة نادرة جداً، وقد يكون الحال كذلك في الحالة الأولى التي لا يملك الشخص فيها شيئاً من خصائص الجنسين، ولكن الحالتين الثانية والرابعة تتفقان أحياناً.

وعلى كل حال فلا غنى عن تحديد الموقف من كلتا الزاويتين:

١ – زاوية التصنيف الجسدي.

٢ – زاوية الهوية الجنسية (النفسية السلوكية).

التصنيف الجسدي لهذه الحالات من المنظور الأحيائي

أما من الزاوية الأولى: فينبغي الالتفات أوّلاً إلى ما تقدم بيانه من أنّ المنظور الأحيائي يحكم بأمرين:

١. إنّ هذه الحالات لن تدخل في التصنيف الثنائي للإنسان إلى الذكر والأنثى بصفائه.

فالحالة الثالثة ـ حيث يكون الشخص واجداً للخصائص الجسدية الكاملة لكلا الجنسين ـ هي حالة مزدوجة وثالثة مغايرة للذكر والأنثى.

وكذلك الحالة الأولى حيث يفقد الشخص أيَّ خصائصٍ جسديةٍ للذكر والأنثى، فالمفروض أن تعتبر صنفاً آخر يكون الشخص فيه فاقداً للجنس.

وأمّا الحالة الثانية حيث يكون الشخص واجداً لبعض خصائص أحد الجنسين، والحالة الرابعة حيث يكون الشخص واجداً لمزيج من خصائص كل من الجنسين فهما أيضاً حالتان مختلفتان عن الذكر تماماً وعن الأنثى تماماً.

هذا، ويستثنى من ذلك ما إذا كان الشخص يتصف بالخصيصة الرئيسة بين خصائص الأنثى وهي أن يكون ذا عادة شهرية عند البلوغ كالإناث وهو يحمل ويلد لولا مانع يعرض مثله للإناث فإنه يكون أنثى، أو بالخصيصة الرئيسة بين خصائص الذكر وهي أن يكون قادراً عند البلوغ على إخصاب الأنثى لولا مانع يعرض مثله

للذكور فإنه يكون ذكراً، وتعتبر الخصائص الجسدية للجنس الآخر حينئذٍ زيادة في الخلقة ناشئة من التشوّه من غير أن تُوجب إبهاماً في ذكورة الشخص أو أنوثته.

والوجه في البناء على الذكورة والأنوثة على أساس هاتين الخصيصتين من المنظور الأحيائي أنّهما تمثلان الركن الأساس بحسب هذا المنظور؛ لأنّ غاية التنوع إلى الذكر والأنثى وفق المؤشرات الأحيائية الخَلْقية والخُلْقية هي التكاثر وإدامة النوع، فإذا وجدت مؤهلات ذلك في الشخص كفت في الحكم عليه بالجنس المناسب لتلك المؤهلات وإن كان فاقداً لبعض الخصائص الأخرى للذكر والأنثى.

٢. إنّ هذه الحالات تعتبر غير طبيعية ولا سليمة من المنظور الأحيائي، بمعنى أنها نتاج خلل حادث في عمل الخلايا في إثر بعض العوامل الهرمونية وغيرها على ما ذكر في موضوعه من الأبحاث الأحيائية والطبية، كما هو الحال في التشوهات التي تحدث في الجنين، ولو جرى تكون الجنين وفق السياق العام الذي تمّ الإعداد له لكان الشخص إمّا ذكراً مكتمل الذكورة أو أنثى كذلك.

هذا كله بالمنظور الأحيائي وقد تقدم تفصيل الحديث عنه.

التصنيف العقلائي لحالات الاضطراب الجنسي الجسدي

وأمّا بالمنظور القانوني العقلائي في مقام التقنين فقد يقال إنّ مقتضى الارتكازات العقلائية عدم اعتبار الشخص جنساً آخر غير الذكر والأنثى، وإلحاق الشخص بما يكون أقرب إليه من الجنسين جسداً بالنظر إلى الخصائص الظاهرية والباطنية على تفصيل، فإن لم يكن هناك قرباً جسدياً من جهة تماثل نسبته إلى الجنسين تماماً فربما يقع الاعتبار بترجيحه النفسي أو ما نشأ عليه، وعلى كل حال فلا يعتبر الشخص جنساً

ثالثاً غير الذكر والأنثى.

والوجه في هذا القول مجموع جهتين:

١- إنّ هذه الحالات ليست هي حالات مستقيمة بالمنظور العقلائي العرفي كما هو الحال في المنظور الأحيائي على ما تقدم، بل هي حالات مشوهة، وهذا مما يساعد على عدم اعتبارها حالة برأسها وليس لها تأصيل عقلائي مستقل في الحياة الاجتماعية والخصائص التشريعية.

٢- إنّ التأصيل المستقل لهذه الحالات على الذكر والأنثى أمر حرجي للغاية وغير عملي من المنظور الاجتماعي لا للشخص ولا لأسرته ولا لسائر المجتمع، لأنّ التصنيف الاجتماعي قائم على هذه الثنائية (الذكر والأنثى)، واعتبار الشخص جنساً ثالثاً يوجب تعذّر اندماجه مع كل من الجنسين، والنظر إليه بنظرة مختلفة من قبل عامة الناس، فلا بدّ من إلحاقه بأحدهما إلحاقاً عرفياً وتشريعياً.

ولأجل ذلك فإنّ الارتكازات العقلائية تلائم أن يُبنى في هذه الحالات على اعتبار الشخص تشريعاً من أحد الجنسين، ويكون ذلك جنساً تشريعياً له.

ففي هذا الموقف التشريعي اعتبارات عديدة ملائمة، فهو يحافظ على ثنائية الذكر والأنثى في النظام الاجتماعي الذي يجري عليه عامة العقلاء، ويقيه من التشويش عليه بالإقرار بشخص ليس ذكراً ولا أنثى، أو هو ذكر وأنثى معاً، ويسهل اندماج الشخص في المجتمع ورفع الحرج والضرر عنه وعنهم، لأنه في حال اعتباره جنساً ثالثاً لن يتأتى له أن يندمج في المجتمع ولا للمجتمع أن يتقبله بينهم، لأنّ الجنسين ـ وخاصة النساء ـ سوف يحذران منه حفاظاً منهما على خصوصيتهما، ولكن لو اعتاد المجتمع على احتسابه من أحد الجنسين سهل عليهم التعامل معه على

أساس أنه من ذلك الجنس ولم يوجب له ولا لهم تشويشاً، فهذا ما يلائم الارتكازات العقلائية النابهة والارتكاز العقلائي النابه مبدأ صحيح للتشريع الوضعي وإن كان هناك بحث في مناط اعتباره وقيمته في التشريع الديني.

مناط اعتبار الذكورة أو الأنوثة عند العقلاء في الحالات المضطربة

هذا عن أصل الموقف العقلائي في التصنيف الجنسي للشخص في حالات الاضطراب الجنسي الجسدي.

وأمّا مناط ترجيح الذكورة أو الأنوثة فقد يقال إنّ الأصل الأوّلي لدى العقلاء اختيار الأشبه والأصلح منهما حسب المناسبات المتاحة بالنظر إلى الخصائص الجسدية للشخص.

وكانت الخصائص المتاحة في الزمان السابق هي الخصائص المعلنة والظاهرة للشخص عند الولادة، إلا أن يأتي خلافه شيء بيِّن عند البلوغ.

وأمّا في هذا الزمان فالمفروض ملاحظة الأشبه منها بالنظر إلى الخصائص الظاهرة والباطنة جميعاً بعد إمكان العلم بالخصائص الباطنة من خلال الأجهزة الحديثة.

هذا في حال تبين الأمر عند الولادة، أو في مرحلة الطفولة.

وأما إذا اكتشف حال الطفل في وقت متأخر مثل المراهقة، فإنّ حدث لديه علامات البلوغ المعروفة لأحد الجنسين كالاحتلام للذكر والعارض الشهري المعتاد للأنثى فيؤخذ به طبعاً.

وأمّا إذا لم تحدث لديه هذه العلامات فلا بدّ من النظر في الأمر، فلو فرض أنّ

الطفل كان قد نشأ على أحد الجنسين من خلال التربية الأسرية والاجتماعية لكن انكشف لديه متأخراً عند تخلف علامات البلوغ خصائص باطنة كالغدة التناسلية الذكورية العاطلة الباقية في الداخل مع المظهر الجنسي الأنثوي، فقد يرجح اعتباره من الجنس الذي نشأ عليه بالنظر إلى أنه لو أريد أن يعتبر من الجنس الآخر لأوجب له أزمة نفسية حادة جداً وتعذّر عليه اندماجه مع أفراد الجنس الآخر، وكان معرضاً للضرر والتعدي في حال بنائه على ذلك، فنشأته وانطباعه عن نفسه قد يدخلان لدى العقلاء في تصنيفه الجنسي التشريعي، بل قد يؤثر ذلك في الموقف الشرعي أيضاً بحسب منهج بعض الفقهاء استناداً إلى قاعدة نفي الحرج النوعي في الدين.

ولذلك قد يرجّح أطباء النفس اعتبار الشخص أنثى إذا كان قد نشأ على الأنوثة وكانت المظاهر الخارجية لجسده أنثوية حتى وإن كان لديه غدة ذكورية بقيت في الداخل ولم تعد تعمل في إثر ذلك، وذلك حفاظاً على صحته النفسية ونظراً إلى صلوح الأنوثة كنوع من الخيار الملائم له نفسياً.

فهذا الترجيح إنما هو لتأتي التعامل الجنسي الأنثوي معه في اللقاء الزوجي ومعرضيته للاغتصاب في حال اعتباره ذكراً واختلاطه بالذكور، وليس باقتضاء الميزان العلمي الأحيائي، بدليل أنه لو كانت غدته التناسلية الذكرية ظاهرة، ولكن لم تكن ناضجة وقد اعتبر الشخص منذ الولادة ذكراً فإنه قد يتعامل معه من منظور علم النفس على أنه ذكر وإن كان له أعضاء أنثوية ظاهرية أيضاً، فلا ينبغي الخلط بين المنظور الأحيائي والمنظور النفسي الذي يُعتبر به في حالات غياب العلائم الأساسية كالاحتلام للذكر والعارض الشهري المعتاد للأنثى.

فهذا ما قد يفرض في مقتضى الأصل الأوّلي بالنظر إلى الارتكازات العقلائية

التي قد تجري عليها سيرة العقلاء النابهين نوعاً، ولمزيد التدقيق والتحري في الموضوع مجال.

هذا عن التصنيف الجسدي لهذه الحالات في المنظور القانوني العقلائي.

التصنيف الشرعي لجنس الشخص في حالات الاضطراب الجسدي النفسي الجنسي

وأما بالمنظور الشرعي فقد يرجح أيضاً إلحاق الشخص بأحد الجنسين كما مال إليه جمهور فقهاء المسلمين أو كثير منهم.

والحجة على ذلك أحد وجوه:

١- إنّ ذلك هو الموافق للارتكاز العقلائي كما تقدم تقريره، والارتكاز العقلائي ـ الذي قد يُعبّر عنه بالعُرف في تعابير الفقهاء والأصوليين المسلمين القدامى ـ حجة على الحكم الشرعي ما لم يتم الردع عنه في النصوص الشرعية على قول جماعة من أعلام الأصوليين المسلمين، ولم يرد مثل هذا الردع بتاتاً.

ولعل في قول جمهور الفقهاء بكونه من أحد الجنسين ما يؤيد هذا الارتكاز.

٢- سيرة العقلاء[1] أو العرف بناء على أنّ سيرتهم كانت جارية في عصر

(١) الفرق بين هذا الوجه (سيرة العقلاء) والوجه السابق (ارتكاز العقلاء) أنّ الارتكاز حالة ذهنية، والسيرة أمر عملي وحجية الارتكاز عند من يقول به غير مشروطة بقيام حجة على إمضاء الشارع إياه، بل يكفي عدم الردع عنه، ولذلك لا يشترط كونه في عصر التشريع، وأما السيرة العملية العقلائية فحجيتها منوطة بإمضاء الشارع إياها بأن يكون معهودةً وجاريةً في عصر التشريع وبعده من عصور حضور أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ولم يردع عنها من قبل الشارع

التشريع وما بعده من عصر حضور أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في جملة من الحالات على إلحاق الشخص المشتبه جنسه منذ ولادته بالجنس الأقرب إليه ظاهراً وتقبّله بين أبناء ذلك الجنس، وفيه مزيد بحث.

٣- الأدلة الشرعية العامة التي تتحدث عن الذكر والأنثى بتقريب أنّ المستفاد منها حصر الإنسان في الجنسين المعروفين.

وقد يناقش في هذا الاحتجاج بأنّ تلك النصوص إنما تذكر الخلق، والمفروض فيما نحن فيه أنّ هذا الشخص لم يخلق على حد خلق الذكر ولا على حد خلق الأنثى، فهو خارج عن تلك الأدلة لا محالة، والمفهوم من تلك النصوص عرفاً ـ بعد الالتفات إلى وجود حالات غير طبيعية شاذة ـ أنها نظرت إلى الحالات الطبيعية والمتعارفة دون ما نشأ عن تشوه في الجنين.

هذا، ولكن قد يكون أساس الاحتجاج المذكور الشعور بأنّ نَفَس النصوص الشرعية وملاحنها بمجموعها ـ مع الانتباه إلى الواقع المعروف لدى العقلاء من كون الحالات الأخرى غير الذكورة الكاملة والأنوثة الكاملة حالات غير مستقيمة ومضطربة ـ يشير إلى حصر الإنسان في المنظور الشرعي بالذكر والأنثى لا سيما مع احتفاف هذه النصوص بالارتكازات العقلائية والعرفية المساعدة على هذا الحصر كما تقدم.

٤- ويناسب ذلك أيضاً بعض النصوص التي وردت في باب الميراث[1] في

والإمام (عليه السلام)، على أنّ حجية السيرة لا تشترط فيها أن تكون عقلائية، بل يكفي أن تكون اجتماعية عرفية، أياً كان سبب بناء العرف عليها، إذ مبنى حجيتها إمضاء الشارع إياها فلاحظ.

(١) وسائل الشيعة: أبواب ميراث الخنثى وما أشبهه، ١٧/ ٥٧٢ وما بعد.

بعض فروض الموضوع من ترجيح الحكم عليه بالذكورة والأنوثة بأدنى وجه مما يعطي بحسب مناسبات الحكم والموضوع اهتمام الشارع برفع الإبهام والتشوش في الذكورة والأنوثة بما يتيسر، أو إثبات سهم أحدهما له بالقرعة على وجه يبدو أنه لأجل ترجيح أحد الاحتمالين فيما هو الواقع لا ليكون وجهاً لترجيح أحد خيارين، ولم يتضمن شيء منها إثبات كونه جنساً ثالثاً ولا أنّ له حكماً مختلفاً عدا ما جاء في بعض الروايات في بعض فروض المسألة من إثبات نصف ميراث الذكر ونصف ميراث الأنثى وهو يحتمل أن يكون حكماً ظاهرياً لوحظ فيه كل من احتمال الذكورة والأنوثة في قسم من الميراث كسبيل لرعاية العدالة، وربما لم تقصد بعض الروايات البت بجنس الطفل بشكل نهائي انتظاراً لعلامات تتجدد عند بلوغ الطفل.

هذا، ولذلك كله يستبعد إثبات التشريع الديني لجنس ثالث غير الذكر والأنثى، كما يستبعد ذلك من الناحية الحُكْمية بمعنى أن تكون له أحكام غير أحكام الرجل والمرأة فيما يختلف حكمهما، أو يكون له حكم كل منهما معاً، لا سيما مع ما أشرنا إليه من أنّ القبول بجنس ثالث يخل بالتربية الاجتماعية الحكيمة والضرورية ـ وفق منظور الدين والعقلاء ـ للإنسان على هذه الثنائية الفطرية والمتعارفة.

وكيف كان فاستنباط الموقف الشرعي يقتضي مزيد نظر في الأدلة وذلك موكول إلى الأبحاث الفقهية.

إذاً لا يبعد الحكم شرعاً على الحالات الجسدية المضطربة بالأنوثة أو الذكورة وفق الارتكازات العقلائية وما يتحصل من النصوص المأثورة الموثوقة.

هذا، ولكن ينبغي الالتفات إلى أنّ الحكم بالذكورة أو الأنوثة في هذه الحالات إن ثبت إنما يكون مجرد اعتبار عقلائي أو شرعي رعاية للصالح العام بعد حدوث

التشويش وليس تصنيفاً تكوينياً، كما نجد مثل هذا الحكم في العديد من الظواهر التكوينية حيث يحكم في الموارد المتشابهة بحكم محدد رفعاً للتشويش وتسهيلاً على الإنسان.

هذا كله من الزاوية الأولى وهو تحديد جنس الشخص في حال الاضطراب الجسدي الجنسي من المنظور العقلائي والشرعي.

تحديد الهوية الجنسية للشخص في حالات الاضطراب الجسدي الجنسي

وأما الزاوية الثانية وهي تحديد الهوية الجنسية للشخص (بالنظر إلى الخصائص النفسية والسلوكية الملائمة للشخص) فيتضح ذلك مما تقدم، لأنّ التصنيف الجنسي للشخص المضطرب في خصائصه الجسدية الجنسية كان اعتبارياً لا تكوينياً، والتصنيف الاعتباري لشيء ينطوي على اعتبار الأحكام الثابتة لذلك الموضوع كما يقال إن ما لم يُذبح بطريقة شرعية ميتة، والميتة هي ما مات حتف أنفه، ولكن المراد أنّ أكله حرام، وقد ذكر توضيح ذلك في أصول الفقه.

وعليه فإنّ حكم العقلاء والشرع على المضطرب في الخصائص الجنسية الجسدية بأنه من جنس الذكر أو من جنس الأنثى هو في الحقيقة راجع إلى تحديد هويته الجنسية قانوناً بعد أن لم يكن المراد كونه ذكراً أو أنثى تكويناً كما هو الحال في موارد سلامة الخصائص الجنسية الجسدية.

وقد اتضح مما ذكرنا إمكانية وجود (هوية جنسية قانونية) لدى العقلاء والشرع في غير مورد الخصائص الجسدية الكاملة لاعتبارات ثانوية قانونية، وهذا لا ينافي ابتناء هذه الهوية ـ في مورد وجود تلك الخصائص ـ عليها.

نتيجة البحث

استنتاج: لقد ظهر مما تقدم في هذا القسم من البحث حول هوية الذكر والأنثى (التي تعني المكونات الإدراكية النفسية والسلوكية ذات العلاقة بالجنس) موافقة الهوية الجنسية لهما لخصائصهما الجسدية كما يشهد به الهدي الفطري المودع في داخل الإنسان بجميع أنواعه من الهدي الإدراكي والهدي الأحيائي الجسدي والوظيفي والهدي النفسي والسلوكي والهدي الأخلاقي والهدي الحكمي، وذلك كله مما يجده جمهور العقلاء، وأنّ الاتجاه الحديث حول فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية ليس رؤية موثوقة ولا صائبة.

وأمّا ما يتفق أحياناً من انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف الخصائص الجسدية فهو ضرب من الاضطراب النفسي الجنسي يقيناً، كما أنّ النزوع الشديد المزمن إلى تقمّص شخصية الجنس الآخر أيضاً ـ ولو خلا عن هذا الانطباع أيضاً ـ هو ضرب من الاضطراب النفسي الجنسي.

هذا، وأغرب شيء في الموضوع ما بُني عليه في بعض الدول الغربية من تسويغ تغيير الإنسان لهويته الجنسية اختياراً لفترة مؤقتة مثل سنة من غير أن يكون منزعجاً من خصائصه الجسدية، فيكون قد عاش منذ الطفولة والمراهقة وفق جنسه الجسدي، ثم يخفي عن الناس جنسه الموافق لخصائصه الجسدية، ويتقمص شخصية الجنس الآخر في المظهر والسلوك والتسمية ونحو ذلك.

وبناء على ذلك يجوز أن يكون الشخص رجلاً جسداً وقد عاش ذكراً مستقيماً لفترة طويلة، وهو محتفظ بخصائصه الجسدية الذكورية غير منزعج منها، ويتصف

بميول غريزية ذكورية إلى الإناث، وتكون سلوكياته الغريزية على حد الذكور تماماً، لكنه يختار أن يكون أنثى لفترة فيتمظهر بمظهر الأنثى ليدخل بين الإناث، كما يجوز أن يكون الشخص أنثى جسداً، وقد عاشت أنثى مستقيمة لفترة طويلة، وهي محتفظة بخصائصها الجسدية وتجد ميولاً أنثوية إلى الذكور وتكون سلوكياتها الغريزية على حد الإناث تماماً، لكنها تختار أن تكون ذكراً لفترة وتتمظهر بمظهر الذكر في المجتمع لتدخل بين الذكور.

إنّ تسويغ مثل هذه السلوكيات حقاً قبيح وذميم، وإنّ الإنسان السليم ليجد بفطرته النقية مدى حجم القبح والاستهجان فيه ومدى الازدواجية والمراءاة والوهم فيه ما لم تغلب عليه شوائب الرغبات الشاذة أو عناوين الاستحقاقات الخادعة.

ولا ينقضي العجب حقاً من أن تطرح مثل هذه المقولات في هذا العصر باسم العلم والبحث العلمي وتطور العلوم الإنسانية، وكأن العلم اليوم يكتشف حقيقة تنوّع الإنسان إلى ذكر وأنثى بعد جهله بها منذ فجر الخليقة لألوف السنين!

ولكن يبدو أنّ العلوم الإنسانية والأدوات المعتمدة في هذا العصر تحتمل بمؤثراتها الخارجية من الرغبات والضغوط وعناوين حق الحرية والاختيار ونحو ذلك الوقوع في مكابرة أمور بديهية من هذا القبيل.

هذا عن مقتضيات الفطرة الإنسانية والعقلائية الرشيدة.

وأما الدين فإنّ رفضه للهوية المنفصلة عن الخصائص الجسدية أمر واضح جداً، فإنّ ذلك ملء نصوصه العامة والتشريعية كلما تحدث عن الذكر والأنثى إذا أحسن الباحث فهمها واستنطاقها.

هذا، وما ذكرناه من موافقة الهوية الجنسية السليمة للخصائص الجسدية بحسب الفطرة لا يحدد طبيعة التعامل الحكيم مع من يعتقد بنفسه هوية جنسية أو ميولاً غير مطابقة لجسده فذلك شأن آخر.

وإنّما المهم الذي أردنا التأكيد عليه في هذا البحث إيضاح كون هذه الحالة ضرباً من الاضطراب النفسي الجنسي يقيناً، ولا يجوز بحال وفق المنظور العلمي والإنساني والديني أن يُتلقى خياراً طبيعياً ويؤصّل في التعليم والتربية للأطفال والمراهقين، بل يجب مؤكداً أن يكون التثقيف على تطابق الهوية الجنسية مع الجسد، ويحذّر تحذيراً أكيداً من عدوى الحالات الشاذة ومظاهرها للآخرين.

وبهذا تمّ الكلام في هذا القسم (الأوّل) من البحث حول هوية الذكر والأنثى وبيان مطابقة هذه الهوية للخصائص الجسدية، نسأله تعالى أن يهدي البشرية جميعاً إلى الرشد والصواب في هذه المسألة وسائر مناحي الحياة، وأن يثبت المؤمنين بالدين على الرشد الذي جاء به الدين تأكيداً لقواعد الفطرة وناموس الخلق وسنن الحياة وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل.

ويلي ذلك إن شاء الله الحديث في القسم التالي حول الاقتران السليم للجنسين الذي يتضمن نقد التعلق الشاذ بالمماثل.

١٤٤٥/٤/٢٤ هـ

الفهرست

تمهيد..... ٩

منهج البحث ٢٣

المدخل ٢٧

١.الهدي الفطري الداخلي للإنسان ٢٧

المراد بالفطرة الإنسانية ٢٩

أقسام الهدي الفطري ٣٣

القسم الأوّل: الهدي الفطري الإدراكي ٣٣

القسم الثاني: الهدي الفطري الجسدي والوظيفي ٣٤

القسم الثالث: الهدي الفطري النفسي والسلوكي ٣٤

القسم الرابع: الهدي الفطري القانوني والأخلاقي ٣٥

القسم الخامس: الهدي الفطري الحِكَمي..... ٣٧

تطابق مقتضيات أقسام الهدي الفطري ٣٧

٢.اشتمال الهدي الفطري على أمرين هما تأصيل ضرورة العفاف وتكامل الجنسين ٣٩

الأمر الأوّل: تأصيل ضرورة العفاف..... ٤٠

والأمر الثاني: مشروعية الاقتران الحميم مع الجنس الآخر أو تكامل الذكر والأنثى ٤٣
٣.تفصيل مقومات ثنائية الذكر والأنثى بحسب المنحى الفطري والعقلائي العام ٥٠
حالات غير مستقيمة في ثنائية الذكر والأنثى والتعامل العقلائي معها ٥٦
٤.الاتجاه الحديث في شأن ثنائية الذكر والأنثى ٥٨
عناصر الهوية الجنسية النفسية وأنواعها وفق الاتجاه الحديث ٦٦
٥.موقف الدين ومساعي التشكيك فيه ٦٨
٦.معطيات التأمل الجامع في الموضوع ٦٩
٧.أبعاد الموضوع المتعددة وعلاقته بالعلوم المختلفة..... ٧٤
١-علم المعرفة أو نظرية المعرفة، وعلاقته بالموضوع..... ٧٩
٢-علم الفلسفة، وعلاقته بالموضوع ٨٠
٣-علم المنطق، وعلاقته بالموضوع ٨٤
٤-علم المناهج، وعلاقته بالموضوع..... ٨٧
٥-علم النفس العام، وعلاقته بالموضوع ٨٩
٦-علوم الأحياء والتشريح والخلايا وعلاقتها بالموضوع ٩٢
٧-علم وظائف الأعضاء، وعلاقته بالموضوع..... ٩٣
٨-علوم الطب بأقسامه، وعلاقتها بالموضوع ٩٤
٩-علم الاجتماع، وعلاقته بالموضوع ٩٦

١٠-علم القانون، وعلاقته بالموضوع ١٠٠
٨.ضرورة التثبت العلمي المؤكد في الموضوع ١٠٦

القسم الأوّل: هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين ١٠٩
تمهيد ١١١
- أهمية التعقل والإدراك السليم لا سيما في المسائل الخطيرة ١١١
- تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية بحسب الهدي الفطري والتاريخ الإنساني ١١٢
- الاتجاه الحادث من فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية ١١٣
- الخطأ الفاحش في الاتجاه الحديث ١١٧
- مقاييس خمسة عامة للفرز بين الحالات السليمة وغيرها ١١٨
- بيان إجمالي لقضاء المقاييس الخمسة العامة بابتناء الهوية الجنسية على الخصائص الجسدية ١٢١

عقد أبحاث سبعة في الموضوع ١٢٦
البحث الأول: تطــابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي السليم ١٢٦
- بيان أنّه لا معنى للاعتقاد بذكورة وأنوثة تتحققان بالاعتقاد نفسه دون أي واقع وراء الاعتقاد ١٢٩

- بيان أنّه لا معنى مفهوم للذكورة والأنـــوثة بغضّ النظر عن الخصائص الجسدية ١٣٠
- وجوه ومحاولات لإيجاد معنى للذكورة والأنوثة من دون خصائص جسدية ومناقشتها ١٣٣
- التأكيد على ضرورة تحري الإنسان للواقعية دون الوهـــم من المنظـــور العقلائي ١٣٧
- ضرورة التفريق بين الذكورة والأنوثة وبين الميول والسلوكيات الذكرية والأنثوية ١٣٩
- الآثار السلبية للصورة الخاطئة عن الذات ١٤٠
- تبرير اقتفاء المتحول جنسياً لسلوكيات الجنس الآخر بغضّ النظر عن انطباعه عن جنسه ومناقشة ذلك ١٤٢
- وقوع الاتجاه الحديث في قبول الانطباع المغاير للجسد في إثر ضعف التفكير الفلسفي والتحليلي ١٤٣
- التأكيد على كون الانطباع المغاير عن الجنس للجسد أشبه بالخرافات وحالات انفصام الشخصية ١٤٥

البحث الثاني والثالث: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهديين الفطريين الجسدي والنفسي ١٤٧

- توضيح عام لمساعدة الهديين الجسدي والنفسي في فرز الحالات المستقيمة والمرضية ١٤٩

- وجوه العلاقة بين الخصائص الجسدية والنفسية في الإنسان ١٥٠
- دلالة الهدي الجسدي النفسي على أنّ الهوية الجنسية تطابق الخصائص من وجوه متعددة: ١٥٣

١- وضوح سلامة الجسد في حالات الانطباع المغاير عن الجنس فيكون الخلل في الانطباع ١٥٤

٢- دلالة الخصائص الجينية والجسدية على الانطباع الموافق للجسد... ١٥٥

٣- دلالة التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه ١٥٧

٤- حاجة الإنسان إلى تعيين الهوية الجنسية الاجتماعية منذ الولادة ١٦٠

٥- دلالة وجوه تكامل الذكر والأنثى من خلال قاعدة غائية خصائص الكائنات الحية ١٦٢

٦- دلالة شعور أفراد كل من الجنسين بعدم انتماء صاحب الانطباع المخالف عن جسده إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه ١٦٦

٧- تحقق المشاعر الفطرية العامة تجاه الجنس المخالف على أساس الخصائص الجسدية ١٧١

٨- علائم نفسية على الاضطراب النفسي لصاحب الانطباع المغاير عن الجنس للخصائص الجسدية ١٧٤

٩- دلالة التناظر الأحيائي مع سائر الكائنات الحية المماثلة..... ١٧٦

البحث الرابع: في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي للإنسان..... ١٨١

- توضيح عام حول الهدي القانوني والأخلاقي للإنسان ١٨٣
- اشتمال الضمير الإنساني على مبدأ العفاف المحدد للسلوكيات الغريزية ١٨٥
- توضيح عام لمساعدة الهدي القانوني الأخلاقي على فرز الحالات المستقيمة عن المرضية..... ١٨٦
- دلالة الهدي الأخلاقي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية ١٩١
- لا تصح ممارسة لسلوك الجنس المغاير أخلاقياً إذا لم نتقبل ذات الانطباع المغاير ١٩٨
- ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى بحسب الفطرة المعترف بها..... ١٩٩
- إنّ الخصائص النفسية والسلوكية على أقسام من حيث مناشئها وليست كلها أعراف اجتماعية محضة ٢٠٤
- ضرورة رعاية الأعراف والتقاليد المايزة بين الجنسين وإن كانت أموراً لا تقتضيها الفطرة لذاتها..... ٢٠٧

البحث الخامس: في تطابق هوية الذكر والأنثى مع الخصائص الجسدية وفق مقتضى الحكمة والصالح الإنساني العام بحسب الفطرة والعلوم ذات العلاقة ٢١١

توضيح عام لدور الحكمة في تحديد الحالات المستقيمة عن الحالات المرضية ٢١٣

حالات غير مستقيمة ومرضية تتبين بالتنامي والانتشار..... ٢١٥

دلالة الهدي الحِكَمي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية **٢١٦**
البعد الأوّل: الأذى الجسدي الذي يوجبه الانطباع المغاير ٢١٧
هل دفع الأذى النفسي يبرر تقبل الأذى الجسدي؟ ٢١٨
البعد الثاني: الأذى النفسي الذي يوجبه الانطباع المغاير ٢٢١
البعد الثالث: الأذى الاجتماعي الذي يوجبه الانطباع المغاير ٢٢٧
اقتضاء النظرية الجديدة إبراز الجنس الاجتماعي وإخفاء الجنس الجسدي في المجتمع ٢٢٧
توصيف إجمالي للاختلال الاجتماعي في حال تطبيق هذه النظرية ٢٣٠
تفصيل وجوه الاختلال الاجتماعي **٢٣١**
الوجه الأوّل: الاختلال الأسري من وجوه ٢٣٢
١-تشوه التجاذب الغريزي الفطري في حياة الإنسان بين الذكر والأنثى ٢٣٣
٢-تعثّر الزواج والاختيار الزوجي بين الجنسين ٢٣٥
٣-الاختلال الداخلي للأسرة ٢٣٦
٤-تضرر الأطفال ٢٣٧
الوجه الثاني: اختلال عملية الإنجاب ٢٣٩
الوجه الثالث: اختلال واسع بقواعد حفظ الخصوصية داخل الجنسين وتعذر الاندماج الاجتماعي من جهات ٢٤٢
١-اختلال قواعد الستر الاجتماعي الواجب على الجنسين بفصل المظهر الاجتماعي عن الخصائص الجسدية ٢٤٣

٢-اختلال قواعد الأمن والحذر الأنثوي، فإنها أيضاً تختل بفصل الهوية الجنسية الاجتماعية عن الخصائص الجسدية ٢٤٤
٣-اختلال قواعد حفظ الخصوصية في أماكن تخفيف الملابس للحاجات المقتضية كالحمامات والمرافق ٢٤٦
٤-اختلال قواعد الفصل بين الجنسين في الأماكن الضرورية مثل السجون ٢٤٧
٥-اختلال الاجتماعات الخاصة لكل من الجنسين ٢٤٨
٦-اختلال تنفيذ الرغبات الخاصة للإنسان في التعامل مع أبناء جنسه ٢٤٩
٧-اختلال النشاطات الخاصة بأحد الجنسين مثل الرياضات غير المختلطة ٢٥٠
٨-اختلال المشاعر الفطرية المختلفة تجاه الجنس المماثل والمغاير ٢٥١
اتساع الاختلالات المتقدمة بأمرين ٢٥٣
الأمر الأول: ازدياد التحولات غير الاضطرارية لمجرد الميول والأهواء العارضة وتوضيح تنويع التحولات إلى اضطرارية وغيرها ٢٥٣
فوارق التحولات الاضطرارية وغيرها ٢٥٥
الأمر الثاني: فوضى التمظهرات الاجتماعية في المجتمع الإنساني ٢٥٧
البعد الرابع: تهديد وجود النوع والتنوع الإنساني ٢٦٣
إعداد الكون لأجل الحياة والإنسان ٢٦٣
إعدادات متنوعة في داخل الإنسان لبقاء النوع الإنساني ٢٦٥
تضعيف نظرية فصل هوية الذكر والأنثى عن الجسد لإعدادات بقاء نوع الإنسان ٢٧٣

البحث السادس: في مستندات النظرية الحديثة في فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية وتفسيرها..... ٣٧٥

تمهيد..... ٢٧٨

١-ظاهرة الأمور الواضحة المقرونة بحالات غامضة لا بدّ من تفسيرها في الفكر الإنساني ٢٧٨

٢-تحديد الجانب الواضح والجانب الغامض حول هوية الإنسان الجنسية ٢٨٣

المنطلق المنهجي والأحيائي للرؤية العقلائية العامة في تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية السليمة ٢٨٦

البرمجة الداخلية للكائنات الحية واختلافها في الذكر والأنثى منها ٢٨٦

امتياز الإنسان في القوى والبرنامج الداخلي ٢٨٨

عوارض سلبية يتعرض لها الإنسان خاصة ٢٨٩

تصنيف الإنسان إلى ذكر وأنثى واختلافهما الجسدي ٢٩١

الاختلاف النفسي والسلوكي بين الجنسين وعناصره وفق الفهم العقلائي العام وإنكاره في النظرية الحديثة ٢٩٢

توضيح اختلاف شخصيتي الذكر والأنثى النفسية والسلوكية ٢٩٧

من الفروق المعروفة بين الذكر والأنثى ٢٩٧

الفرق الأوّل: فيما يتعلق بالغريزة الخاصة..... ٢٩٧

الفرق الثاني: في ما يتعلق بالشؤون الأسرية..... ٢٩٩

الفرق الثالث: الاختلاف بين الجنسين في المشاعر النفسية..... ٣٠١

الفرق الرابع: هو ما يتعلق بالستر والمظهر والأزياء والملابس والزينة ٣٠١
بيان الفرق بين موضوع الهوية الجنسية المغايرة واختيار السلوكيات المغايرة والخلط بينهما في النظرية الحديثة..... ٣٠٤
مستندات النظرية في إثبات هوية جنسية غير جسدية ونقدها ٣١٠
١-انطباع الشخص المتحول نفسه عن مغايرة جنسه لجسده ٣١١
مناقشة دلالة هذا الانطباع على استقلال الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية ٣١٢
١.عدم صلوح هذا الانطباع الشاذ مأخذاً لإثبات نمط من الذكورة والأنوثة غير ما يتمثل في الخصائص الجسدية في مقابل الفهم العقلائي العام ٣١٢
٢.عدم تلاؤم الانطباع المغاير مع النظرية الحديثة في حيادية الخصائص الجسدية اتجاه الهوية الجنسية لصاحبها..... ٣١٧
٢-ادّعاء أنّ انطباع الإنسان عن جنسه هو أمر فطري يولد عليه فيكون سليماً طبعاً ٣٢٠
نقد استناد الانطباع المغاير إلى الفطرة ٣٢٠
١.عدم وجود أي مؤشر لدى أهل العلم بتاتاً على كون هذا الانطباع عن الجنس أمراً فطرياً..... ٣٢١
٢.أنّ استناد صفة ما إلى خَلق صاحبها لا يعني دائماً أنها فطرة سليمة ٣٢٣
٣-ادّعاء أنّ السلوكيات غير الجسدية بين الذكر والأنثى مطلقاً ليست فطرية يولد عليها الإنسان كي تلزمه، بل هي مكتسبة من التربية الاجتماعية ٣٢٣

نقد الادعاء المذكور ٣٢٤
الشواهد التي تقام على عدم فطرية الفوارق النفسية والسلوكية بين الجنسين . ٣٢٩
١ .الاستشهاد بعدم اطراد الفوارق المذكورة..... ٣٢٩
مناقشة الاستشهاد المذكور ببيان أقسام الاقتضاءات الفطرية..... ٣٣٠
١ -اقتضاءات فطرية مطردة اطراداً ظاهراً ٣٣٠
٢ -اقتضاءات فطرية تشذ عنها حالات نادرة..... ٣٣١
٣-اقتضاءات فطرية تتوقف فاعليتها على تحفيز أو فقدان مانع ٣٣٢
٤ -اقتضاءات فطرية تتبلور على أشكال مختلفة ٣٣٤
٢ .الاستشهاد باختلاف سلوكيات الجنسين بحسب الأعراف المختلفة زماناً ومكاناً..... ٣٣٦
مناقشة هذا الشاهد..... ٣٣٦
٣.الاستشهاد بتأثير الوالدين في تربية الأطفال على الفوارق السلوكية بين الجنسين ٣٣٨
نقد الاستشهاد المذكور وبيان أنّ دور الوالدين قد لا يزيد على التحفيز المبكر والتثبيت في مقابل أسباب الانحراف ٣٣٨
٤ .الاستشهاد بإمكان تربية الطفل على هوية جنسية وسلوكيات مغايرة..... ٣٤٠
نقد هذا الاستشهاد..... ٣٤٠
٤ -ادّعاء أنّ انطباع الإنسان في داخله عن جنسه على خلاف الحالة العضوية أمر قهري لا سبيل إلى تغييره ومعالجته بحال **٣٤٤**

نقد هذا الادعاء، وبيان أنّ انتفاء الاختيار لا يعني السلامة والصحة ٣٤٤
١.إنّ كون الانطباع أمراً غير اختياري لا يصحح هذا الانطباع في حق صاحبه ولا ينفي كونه وهماً..... ٣٤٤
٢.بيان أنّ عدم اختيارية الجانب النفسي لا يعني عدم اختيارية الاستجابة السلوكية ٣٤٥
٣.الحالة غير الاختيارية تقتضي تقبلها بعد حدوثها وليس تقبل حدوثها ٣٤٦
٥-ادّعاء أنّ حالة الانطباع المغاير للذات حتى لو كانت اختيارية لا يصح رفضها ما دامت ليست ضارة بالآخرين ٣٤٨
نقد هذا الادعاء ٣٤٨
استنتاج ٣٥٠
خاتمة البحث السادس: في عدة أمور..... ٣٥٠
الأمر الأوّل: في معالجة استبعاد خطأ العلم الحديث في نظرية الهوية الجنسية غير المبنية على الخصائص الجسدية ٣٥٠
١-اختلاف الأطباء وعلماء السلوك في الموضوع ٣٥١
٢-عدم كون النظريات الحديثة عموماً معطيات جازمة ونهائية ٣٥٢
٣-معرضية آراء أهل العلم والاختصاص للخطأ في كثير من العلوم..... ٣٥٤
أمثلة لخطأ أهل التخصص العلمي في المسائل الواضحة عند جمهور العقلاء.. ٣٥٥
١.الخطأ في نفي مبدأ السببية..... ٣٥٥
٢.الخطأ في إنكار مبدأ استحالة اجتماع وجود شيء وعدمه معاً ٣٥٧

٣.الخطأ في إنكار القيم الأخلاقية ٣٥٨
٤.الخطأ في تحديد مقتضيات العدالة ٣٦٠
الخطأ في شؤون ثنائية الذكر والأنثى في الإنسان في العصر الحديث ٣٦٠
العوامل التي أدت إلى الخطأ في النظرية الحديثة حول هوية الذكر والأنثى..... ٣٦٥
العوامل العلمية..... ٣٦٥
العوامل النفسية (غير العلمية) ٣٦٦
١-العامل العاطفي ٣٦٦
٢-عامل التدخل غير المهني..... ٣٦٧
٣-العامل السياسي..... ٣٦٩
٤-العامل الاقتصادي..... ٣٦٩
٥-العامل الشخصي..... ٣٦٩
٦-العامل الاجتماعي ٣٧٠
٧-العامل الثقافي..... ٣٧٠
٨-العامل الأخلاقي ٣٧١
٩-العامل التربوي ٣٧٢
١٠-العامل الإعلامي..... ٣٧٣
١١-العامل الفني..... ٣٧٣
١٢-عامل الاتباع للآخر بمختلف وجوهه من الاتباع العلمي والثقافي والسياسي والفني وغير ذلك..... ٣٧٤

١٣- عامل التمويه العلمي ٣٧٦
١٤-العامل الاعتقادي..... ٣٧٧
مظاهر التأثر بعوامل غير علمية في القرار الطبي الحديث حول استقامة الانطباع المغاير ٣٧٨
المؤاخذات النقدية للأطباء على قرار الأكاديمية الطبية الأمريكية..... ٣٨١
١-رفض الانتظار والمراقبة ٣٨١
٢-تقبل رغبة الأطفال في التحول وهم في سن الطفولة بعد ٣٨١
٣-تسويغ إجراءات التحول الجسدي قبل التأكد من آثارها ومضاعفاتها..... ٣٨٣
٤-رفض التحري عن مدى ابتلاء الشخص بمشاكل نفسية وعائلية..... ٣٨٥
٥-عدم تنبيه الشخص الذي يجد الانطباع المغاير على المحاذير الصحية في اتخاذ القرار بشأن ذلك..... ٣٨٦
٦-عدم الاعتبار بتأثير العدوى في انتشار هذه الحالة ٣٨٧
تلخيص الملاحظات العلمية على هذا القرار..... ٣٨٧
المضاعفات السلبية لهيمنة عقيدة الفصل بين الهوية الجنسية والخصائص الجسدية في المستوى العلمي والصحي والنفسي والاجتماعي ٣٨٨
ترجيح ابتناء الموقف الطبي الحديث على مسايرة المرضى المثليين بالانطباع المغاير ٣٩١
نقد الاعتبار بمسايرة مرضى الانطباع المغاير في الموقف الطبي ٣٩٣

ضرورة اتخاذ سياسة تتصف ـ مضافاً إلى الإرفاق ـ بالصدق والحزم في التعامل مع حالات الانطباع المغاير ٣٩٥
الأمر الثاني: في أسباب نشوء الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه الجسدي، ثم انتشاره في العصر الأخير وفيه موضوعان ٣٩٧
١-أسباب نشوء الانطباع ٣٩٧
٢-أسباب انتشار ظاهرة الانطباع المغاير في العصر الأخير ٤٠٨
شيوع ظاهرة الانطباع المغاير لا يدل على أنه حالة مستقيمة ٤١٥
الأمر الثالث: في طرح التحول الجسدي إلى الجنس الآخر ومغايرته للطرح الذي يعوّل على التحوّل من خلال انطباع الإنسان النفسي المغاير عن جنسه ٤١٧
عدم ثبوت حصول التحول الجسدي الجنسي بالتغيرات المتاحة ٤٢٠
استنتاج ٤٢٣
الأمر الرابع: في كيفية تحديد الهوية الجنسية في حالات اضطراب الخصائص الجسدية الجنسية، وعلاقة ذلك بالنظرية الحديثة التي تفصل هذه الهوية عن تلك الخصائص في حالات سلامتها..... ٤٢٤
١.ذكر حالات اضطراب الخصائص الجسدية الجنسية، وبيان تصنيفها من المنظور الجنسي الأحيائي ٤٢٥
كون هذه الحالات من قبيل الحالات المشوهة من المنظور الأحيائي ٤٢٩
٢.تحديد الهوية الجنسية في هذه الحالات بعد اضطراب الخصائص الجسدية للجنسين فيها..... ٤٣٠

الذكورة والأنوثة التي تبنى عليهما في حالات الاضطراب الجسدي قانونيتان لا طبيعيتان ٤٣٤
معيار الهوية الجنسية القانونية في حالات الاضطراب الجسدي ٤٣٦
الهوية الجنسية القانونية لا تخرج عن الذكورة والأنوثة ٤٣٧
٣.هل فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية المضطربة يقتضي فصلها عنها مطلقاً أو في موارد الاضطراب النفسي الجنسي؟ ٤٣٧
الأمر الخامس: في الهوية الجنسية القانونية وبيان حقيقتها وفرقها عن الهوية الجنسية الشخصية ٤٤٢
١ـ مورد الهوية الجنسية القانونية ٤٤٢
٢ـ هل يصح اعتبار الهوية الجنسية قانوناً في مـــورد الاضطـراب النفسي الجنسي؟ ٤٤٤
البحث السابع: في هوية الذكر والأنثى في الدين ٤٤٧
* انطلاق الدين والتشريع من الفطرة الإنسانية ٤٤٩
* وضوح تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية إجمالاً في الدين ٤٥٠
* تفصيل القول في ابتناء الهوية الجنسية من المنظور الديني على الخصائص الجسدية في ثلاثة مواضيع ٤٥٦
الموضوع الأوّل: اتباع الهوية الجنسية في الدين للخصائص الجسدية ٤٥٧
* طرح القبول بالهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية ونقده ٤٥٧

١-بيـــان أنّ الذكر والأنثى في اللغة والعرف والنصوص الدينية بمعنـــاهما الجسدي ٤٦٠
* شواهد كون الذكر والأنثى بالمعنى الاجتماعي مصطلحين علميين حادثين.. ٤٦٥
* أسئلة وأجوبة حول معهودية الذكورة والأنوثة بالمعنى الاجتماعي في اللغة والعرف وعدمها ٤٦٧
* شواهد لغوية مؤكدة لكون الذكورة والأنوثة بحسب الخصائص الجسدية .. ٤٧٢
* عدم صحة الإثارة اللغوية المعاصرة في التعامل اللغوي مع المتحولين وفق انطباعهم عن جنسهم ٤٧٤
* بيان أنّ الذكر والأنثى في النصوص الدينية يعنيان التصنيف الجسدي ٤٧٦
٢-ثبات وصف الذكورة والأنوثة للإنسان منذ الخلق والولادة حتى الوفاة ٤٨١
٣-نقد تأنيث الضمائر للملائكة على أساس عدم اطلاعهم على خلقها..... ٤٨٣
٤-دلالة سياق النصوص الدينية على إمضاء أصل الانطباع العقلائي العام السائد حينها في اختلاف شخصية الجنسين..... ٤٨٤
٥-تأكيد الدين على اختلاف شخصية الذكر والأنثى المتمثلة في خصائصهما النفسية والسلوكية ٤٨٧
الطائفة الأولى: نصوص صريحة في بيان اختلاف شخصية الجنسين ٤٨٨
الطائفة الثانية: نصوص تذكر آيات الله في الكون والكائنات ٤٨٩
الطائفة الثالثة: نصوص تذكّر الإنسان بنعمة جعل زوج له من جنسه..... ٤٩٠
الطائفة الرابعة: الأحكام التشريعية العامة والخاصة بالزواج ٤٩٠

الطائفة الخامسة: نصوص التمييز بين الجنسين في ضرب الأمثال ٤٩٠
الطائفة السادسة: إثبات صفات مغايرة للذكر والأنثى ٤٩١
٦-تقوية معاني الذكورة والأنوثة في الجنسين من خلال التشريعات الملائمة الفارقة بين الجنسين ٤٩٢
٧-منع تشبه أحد الجنسين بالآخر ٤٩٥
٨-تقوية الدين لمعاني الأنوثة والرجولة في الجنسين في الاقتران الزوجي الأسري ٤٩٦
٩-تثقيف الدين للجنسين على أن يرضى كل منهما بنفسه وخصائصه ٤٩٩
١٠-الرفض الصريح في الدين لاتخاذ الإنسان هوية جنسية غير ما هو عليها وفق خصائصه الجسدية ٥٠٠
١١-كون الذكورة والأنوثة في الدين صفتين للروح وليس للجسد فقط وبقاؤهما بعد هذه الحياة ٥٠١
١٢-اختلاف الذكر والأنثى ـ جسدياً ـ في الأحكام التشريعية في الدين ٥٠٦
١٣-دلالة النصوص الواردة في شأن الخنثى (الاضطراب الجسدي الجنسي) على أنّ الاعتبار بالجسم في التعيين ٥٠٨
١٤-لوازم غير ملائمة لقبول التحول الجنسي في الأحكام الشرعية ٥٠٨
*** الموضوع الثاني: مبنى حكم الدين والتشريع الديني في تبعية الهوية الجنسية الإنسانية للخصائص الجسدية ٥٠٩**
* إيضاحات ثلاثة ٥١٠

١. انقسام أحكام الدين إلى فطرية وتعبدية ٥١٠
٢. نفي نظرية فصل الهوية الجنسية للتكامل الفطري بين الجنسين ٥١٢
٣. وجود هوية جنسية مختلفة في الدين لكل من الجنسين ٥١٤
* وجوه دلالة نصوص الدين على فطرية الهوية الجنسية..... ٥١٧
١ـ دلالة الاختلاف التشريعي بعد التأكيد على قيم العدالة والإنصاف على اختلاف الهوية الجنسية ٥١٧
٢ـ تنبيه الدين على ابتناء هوية الإنسان الجنسية على الخصائص الجسدية واتساقها معاً ٥١٨
٣ـ تنبيه القرآن على دلالة الهدي العقلي على التكامل بين الجنسين ٥٢٠
٤ـ تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الجسدي والهدي النفسي والسلوكي على التكامل بين الجنسين ٥٢٠
٥ـ تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الأخلاقي على تكامل الجنسين ٥٢٤
٦ـ تنبيه القرآن الكريم على دلالة الهدي الحكمي على تكامل الجنسين ٥٢٥
٧ـ دلالة القرآن على أنّ كيان الجنسين يبقى كذلك في ما بعد هذه الحياة ٥٢٦
٨ـ علاقة تكامل الجنسين بأصول الدين في القرآن الكريم ٥٢٧
* شبهات واهنة حول قراءة أخرى لموقف الدين حول هوية الإنسان الجنسية ٥٣٠
* أصالة الثبات في الأحكام ٥٣٢
* تأصيلات مهمة في الدين والعلوم الدينية قد يُبنى عليها ضرورة القبول بالهوية الجنسية المستقلة عن الخصائص الجسدية في الدين ٥٣٣

١-التأصيلات الاعتقادية في الدين ٥٣٤
٢-التأصيلات التشريعية في الدين ٥٣٥
٣-التأصيلات الدخيلة في استنباط التشريعات الدينية واكتشافها ٥٣٧
* ادعاء ضرورة القبول بنظرية الهوية الجنسية المنفصلة عن الخصائص الجسدية في الدين في ضوء التأصيلات المتقدمة أخذاً بالمعطيات العلمية ونقد ذلك..... ٥٣٧
١. عدم صحة ثبوت تلك النظرية علمياً بتاتاً..... ٥٣٩
٢.ادعاء عدم اختيارية الهوية الجنسية المغايرة ونقده..... ٥٤١
تفسير النصوص الدينية بطريقة تنفي دلالتها على نفي الهوية الجنسية ٥٤٢
١-تفسير الذكر والأنثى في النصوص بالهوية الجنسية ونقد ذلك ٥٤٢
٢-الاستعانة بمناهج حديثة في قراءة الدين لتحييد موقف الدين ونصوصه في نفي الهوية الجنسية المغايرة ومناقشة ذلك ٥٤٣
* نفي كون النظرية الحديثة في الهوية الجنسية من آثار التطور العلمي الإيجابي ٥٤٥
* تأثير التفكير الارتغابي بوجوهه في تحوير تعاليم الدين في تطابق شأن الهوية الجنسية للخصائص الجسدية ٥٤٩
*** الموضوع الثالث: موقف الدين من الانطباع المغاير عن الذات وعن السلوكيات المغايرة..... ٥٥٤**
١-عدم سلامة الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه ٥٥٤
٢-الاختلال في الانطباع المغاير مزدوج (نفسي وأخلاقي)..... ٥٥٥

٣-عدم تسويغ الاضطرار الذي يشعر به صاحب الانطباع المغاير للسلوكيات الخاصة الخاطئة..... ٥٥٧

٤-عدم جواز معالجة الانطباع المغاير مبدئياً بالتحول الجنسي الجسدي كما يجوز في التصحيح الجسدي ٥٥٩

٥-عدم تحوّل جنس الإنســان بالتغيير الجنسي الجسدي في حال الانطباع المغاير..... ٥٦٠

٦-عدم تفاوت الأحكام الشرعية بالانطباع المغاير والتغيير الجسدي..... ٥٦١

خاتمة البحث السابع..... ٥٦٢

الموضوع الأوّل: أنه هل يتحوّل الذكر جسدياً إلى أنثى جسدياً في المنظور الديني بالتغييرات الجسدية للخصائص الجنسية؟..... ٥٦٢

* عدم تيسر التحول الجسدي التام لأحد الجنسين إلى الآخر ٥٦٤

* وصف التحول الجسدي الناقص المتاح وبيان عدم تأثيره في تغيير الجنس من المنظور الأحيائي..... ٥٦٦

* طرح كفاية التحول الناقص في تبدل الجنس بالمنظور العقلائي والعرفي والشرعي ومناقشة ذلك ٥٦٧

* هل تجوز ممارسة التحول الجسدي الجنسي في حد نفسه عقلاً وشرعاً على تقدير إمكانه خارجاً؟ ٥٧١

الموضوع الثاني: هل يقبل الدين وتشريعاته وجود جنس وهوية جنسية غير هوية الذكر والأنثى؟ ٥٧٣

* حالات الاضطراب الجنسي الجسدي ٥٧٤
* التصنيف الجسدي لهذه الحالات من المنظور الأحيائي ٥٧٥
* التصنيف العقلائي لحالات الاضطراب الجنسي الجسدي ٥٧٦
* مناط اعتبار الذكورة أو الأنوثة عند العقلاء في الحالات المضطربة ٥٧٨
* التصنيف الشرعي لجنس الشخص في حالات الاضطراب الجسدي النفسي الجنسي ٥٨٠
* تحديد الهوية الجنسية للشخص في حالات الاضطراب الجسدي الجنسي ٥٨٣
نتيجة البحث ٥٨٤
الفهرست ٥٨٧